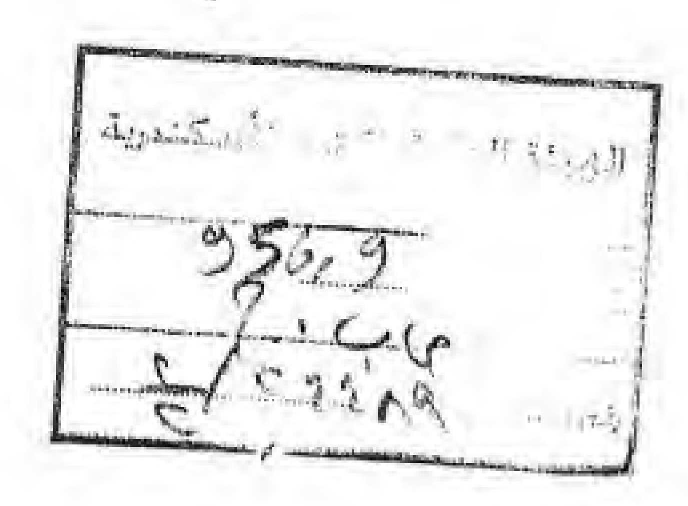
الدكتورة
ليلى الصباغ

الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني

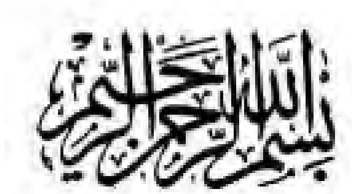
في القرنين السادس عشر والسابع عشر

(العاشر والحادي عشر الهجريين)



الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة



الفصل السّادس

الحياة الإدارية للجاليات

إن الجاليات الأوربية التي أقامت على أرض بلاد الشام، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت جدولاً صغيراً من أنهار الهجرة الأوربية، التي تدفقت في هذه الفترة التاريخية، نحو العالمين الآسيوي والأمريكي، نتيجة الكشوف الجغرافية والتطورات الاقتصادية في العصور الحديثة. وعندما يقال جدول صغير فإن المقصود من هذا، أن الأعداد التي وفدت إلى سورية كانت قليلة بالنسبة لما تلقته أمريكة الشمالية والجنوبية، وجزر آسية وبلاد الهند. ويرجع هذا إلى الأسباب الآتية:ـ

١ ـ لم تكن بلاد الشام منطقة جذب شديد كما كان عليه الأمر في القارات المكتشفة حديثاً، والمخلخلة بشرياً. فالامكانات الاقتصادية التي توافرت للمغامرين من أوربة، في المناطق الجديدة، لم تتهيأ لهم في بلاد الشام. إذ أن هدف إقامة الجاليات الأوربية في بلاد الشام كان هدفاً تجارياً، والتجارة تتطلب رأسمالاً أساسياً لا يملكه بالطبع المغامرون العاديون، ولذا فإنه لم يكن يفد إلى بلاد الشام في الواقع سوى التجار وعملائهم، أو من يلوذ بهم. ولم يتجاوز الأوربيون الهدف التجاري إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، حينما ضعفت الدولة العثمانية الحاكمة، وتكشفت للدول الأوربية إمكانات عمل جديدة على هذه الأرض، فشرعت تلعب في سياسة المنطقة تحت ستار الحماية الدينية، لتثبت نفوذها الاقتصادي.

٢ ـ إن الدولة العثمانية التي كانت تحكم بلاد الليفانت، ومنها بلاد الشام، هي الدولة العثمانية، التي كانت أوربة تخشى بأسها وقوتها الحربية، ومن ثم فإن الجاليات الأوربية، على الرغم من الامتيازات التي نالتها، لم تجد

الأرض أمامها مفتوحة بشكل مطلق، كما حدث في أمريكة مثلاً. ولم تكن المعاملة دائمًا كما تريد وتشتهي، فلم تتمكن من أن تمارس في سورية مثلاً ما مارسته في المناطق الأمريكية أو الإفريقية المكتشفة حديثاً، من أعمال عنف وإرهاب، ونهب وسلب، واستغلال. فالدولة العثمانية كانت عائقاً في وجه التدفق الكثيف للجاليات، ونظمت مع الدول الأوربية صاحبة العلاقة، في معاهدات أطلق عليها اسم الإمتيازات، مجيء هذه الجاليات وإقامتها.

٣ ـ لقد كانت التجارة نفسها في الليفانت مقيدة من قبل الدول الأوربية، أو بمعنى آخر، غير حرة، أو مفتوحة لجميع سكان الدولة، وإنما محتكرة من قبل مدينة بالذات كمرسيلية في فرنسة، أو من قبل فئة اجتماعية معينة، كما هو عليه الأمر في البندقية، أو من قبل شركة محددة كشركة الليفانت في إنكلترة، وشركة أمستردام في هولاندة. فالدول الأوربية المتعاهدة مع الدولة العثمانية للإتجار على أراضيها، لم تترك إذن جالياتها وشأنها، وإنما سعت لتنظيمها، والإشراف عليها، وتوجيهها، فلكل جالية حياة إدارية قائمة بذاتها، وإن كانت تتشابه في خطوطها العريضة مع الحياة الإدارية للجاليات الأخرى.

ولقد أطلقت الدول على جالياتها هذه اسم «أمة Nation» كفرنسة، أو «مستعمرة Colonia» كالبندقية، أو «Factory» كإنكلترة. وليس ضرورياً أن تضم الجالية عناصر من نفس الدولة، بل يمكن أن ينضم إليها في الإقامة والإدارة عناصر من بلدان أخرى، لا ممثل رسمي لها في الدولة العثمانية، كالجنويين مثلاً، والمسينيين الذين التحقوا بالأمة الفرنسية قبل حصولهم على امتيازات خاصة بهم من الدولة العثمانية.

وكانت هذه الجاليات تؤلف أشبه ما يكون بجمهوريات صغيرة في نطاق الدولة العثمانية، لها حكامها الخاصون منها وإداريوها. ويبدو أن الدولة العثمانية لم تكن لتجد آنذاك وهي صاحبة الحول والطول غضاضة في ذلك

ـ كما أوضحنا هذا عند دراسة الامتيازات ـ. ولعلها نظرت إلى هذه الجزر البشرية الأوربية في خضم «رعويتها العثمانية» نظرتها إلى «الملل الدينية» التي كانت تعيش بين ظهرانيها وفي إطار رعويتها والتي أعطتها بعضاً من حكم ذاتي[1]. أي كأن «الأمة الفرنسية» أو «الجالية البندقية» ملة من الملل المعترف بها كالملة الأرثوذكسية أو اليهودية.

وفي الحقيقة لم تنشيء جميع الدول الأوربية المتعاقدة مع الدولة العثمانية نظام حكم «أممها» في تلك الدولة بشكل متكامل مباشر، بل إن طريقة هذا الحكم قد نمت وتكاملت على مدى طويل من السنين، استغرق أحياناً قرناً من الزمن كما هو الحال مع «الأمة الفرنسية». ولكن هذا لا يمنع من القول أن بعض الدول الأخرى قد وضعت خطوطه الأساسية منذ أن انتقلت جالياتها إلى بلاد الشام، وظلت محافظة عليها طيلة المدة التي بقت تعمل فيها في هذه البقاع كإنكلترة وهولاندة. أما البندقية ذات الماضي التجاري العريق في بلاد الشام فإنه كان لها تنظيمها لمستعمرتها في تلك البلاد قبل الفتح العثماني، وإن كانت قد أجرت بعض التعديلات الطفيفة فيه، نتيجة التطورات الطارئة الجديدة في سورية والبندقية. بل يمكن القول إن الدول التي وفدت جالياتها مجدداً في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد اتخذت تنظيمات البندقية منطلقاً وأساساً تشذب منها، أو تضيف إليها بحسب ظروفها الخاصة.

ويجب ألا يفهم من القول أن الجاليات الأوربية في الإسكالات كانت تكوّن نوعاً من «الجمهوريات الصغيرة» برئيسها، ومجالسها، وماليتها، وقضاتها، انها كانت مستقلة في تصرفاتها عن «وطنها الأم»، بل على النقيض من ذلك فإنه كان لها ارتباطاتها القوية بالسلطات الحاكمة في بلادها. فالجاليات اذن كانت تخضع، وهي تعيش في قلب الدولة العثمانية، «للامتيازات» ومنفذيها الأتراك من طرف، ولسلطاتها الحاكمة الوطنية من

---

(١) Voir, Gibb & Bowen. II. P: 212.

طرف آخر. وهذه الأخيرة كانت فئتين: إحداهما تديرها وتوجهها مباشرة في الإسكالات، وثانيتهما تقيم في الوطن الأم، وترتبط الأولى بها.

أ- السلطات الوطنية التي ترتبط بها ادارة الجاليات في بلادها الأصلية:-

ان السلطات الحاكمة المقيمة في وطن الجاليات وكانت ذات صلة بتوجيهها والإشراف عليها تختلف أسماؤها وصلاحياتها بحسب البلد الأوربي صاحب الجالية. فالبندقية مثلا التي كانت مدينة بحرية تعيش من التجارة وللتجارة، فقد اتجهت حكومتها بجميع هيئاتها وسلطاتها إلى تثبيت دعائم هذه الناحية الاقتصادية الحيوية لها، بكل ملحقاتها، ومستلزماتها، في البندقية ذاتها، وخارجها. فقد أشرفت بنفسها على بناء السفن وتسييرها، وأصدرت التشريعات الدقيقة التي تحدد قواعد تجارتها، ومن بينها بالطبع تجارتها مع الشرق العربي، تلك التجارة التي ابتدأت، كما رأينا، منذ أن «زار سفراؤها في أواخر القرن العاشر حلب والقاهرة ودمشق والقيروان وحصلوا على ميزات تضمن لتجارها ترحيباً جيلاً»[1].

فالجالية البندقية في بلاد الشام إذن كانت تخضع في إدارتها، وتنظيماتها، وتشريعاتها، منذ نشأتها الأولى إلى مقررات «المجلس الكبير» الذي امتدت اختصاصاته حتى شملت كل ما يمس الشؤون العامة، والذي كان له وحده السلطة التشريعية وسن القوانين، وإلى مجلس الشيوخ (السناتو أو البريغادي) الذي كان يملك حق التصرف بالشؤون المالية، ولا سيما منها فرض الضرائب، ومناقشة المعاهدات، وبخاصة الامتيازات، التي كان يحصل عليها البنادقة من الحكام العرب المسلمين، كما كان يضع التعليمات للسفراء في الخارج، ويتسلم منهم التقارير التي كانت توضح اسبوعياً شؤون البلاد الممثلين فيها. وإلى تقارير سفراء البندقية في القسطنطينية وقناصلها في سورية ترجع معظم المعلومات المستقاة في هذا البحث. وكان يرتبط

(١) شارل ديل - البندقية جمهورية ارستقراطية ص١٩.

بمجلس الشيوخ «لجنة المجمع College» التي تضم إلى جانب «الدودج» خبراء في جميع المجالات التجارية، والبحرية، والحربية وغيرها. وفي (١٥ كانون الثاني - يناير - سنة ١٥٠٧م أقر مجلس السناتو انشاء «لجنة الخبراء الخمسة للتجارة «Magistratura dei Cinque Savii Alla Mercanzia» وأعطاها الادارة العليا لشؤون التجارة ومراقبتها وبخاصة «القنصليات»[١] وفي الحقيقة لقد أوصى بوجود هذه اللجنة «لجنة التوابل» و«مجلس العشرة» بعد كشف رأس الرجاء الصالح والمخاطر والتهديدات التي تعرضت لها تجارة البندقية بصفة عامة[٢]. وكانت شبيهة بلجنة «قناصل التجارة الثلاثة» التي تأسست في منتصف القرن الثالث عشر وأخضع لها جميع «البيلات والقنصليات»[٣].

ويمكن القول أن المؤسسة الحكومية الرئيسية التي كانت ترتبط بها إدارة الجالية البندقية في سورية في القرنين السادس عشر والسابع عشر هي «لجنة الخبراء الخمسة للتجارة». وفي الحقيقة لقد استطاع نظام الحكم الأوليغاركي في البندقية أن يسيطر على التجارة ويوجه جميع الجهود الفردية فيها نحو خدمة مصالح الدولة ومجدها، وأن يخلق للجاليات في كل مكان تستقر فيه إدارة حكيمة وحازمة، تضبط الأمور وتدفع التجارة في أماكن إقامتها قدما، ولصالح الجمهورية البندقية، وكان التماسك بين مختلف المؤسسات الحكومية واشرافها الدقيق على كل شاردة وواردة داعية لازدهار حياة الجاليات ونشاط أعمالها.

أما في فرنسة فإن الوضع كان يختلف، إذ تبنت مدينة «مرسيلية» تجارة الليفانت. ولقد احتفظت هذه المدينة بحريتها السياسية عن الحكم الفرنسي

---

(١) (1) Berchet: P: 18.

(٢) ديل - ص١٤٩

(٣) (3) Berchet: P:18.

فترة من الزمن، وكانت لها خصائص السيادة ومظاهر الجمهورية. فقد كان لها الحق مثلاً في عقد المعاهدات التجارية مع الأمم الأخرى، والتحالفات مع الأمراء الأجانب وتجهيز الأساطيل؛ وفي هذه الظروف أخذت إبان الحروب الصليبية حق المتاجرة في صور، وإقامة قنصل لها في عكا. وكان يدير شؤونها «قناصل» لا يُسألون إلا أمام مجلس المدينة. وعندما ضمت فرنسة مرسيلية إليها في سنة ١٤٨١م، فإن هذه المدينة ظلت تعتقد أن في أيديها المحافظة على سلامة تجارة الليفانت والاشراف عليها. وبقي يحكمها قناصل يقومون بمساعدة «مجلس البلدية» على تدبير جميع أمورها الادارية والدفاعية، ويراقبون إدارة الاسكالات. إلا أن هؤلاء القناصل، وكانوا ينتخبون كل سنة من أشراف مرسيلية وبورجوازييها - ما عدا التجار - كانوا غير مهيئين للاهتمام بتفصيلات التجارة التي لم يمارسوها. ولما كانت صعوبات التجارة تزداد يوماً بعد يوم، فقد قررت البلدية أن توجد ممثلين خاصين مكلفين بإدارة أعمال التجارة يطلق عليهم اسم «**نواب التجارة**» وعددهم أربعة يرشحهم القناصل، وتنتخبهم المجالس الخاص، التي تضم أبرز تجار المدينة ووجهائها. وكان يختار عادة أكثر المرشحين تجربة في الميدان التجاري، ويجدد كل عام نصفهم. وكان هؤلاء النواب هم الذين يديرون الأعمال التجارية وتجارة الليفانت بخاصة، ويقدمون تقاريرهم عنها لمجلس البلدية، ومذكراتهم إلى الملك. فهم إذن المديرون الفعليون لتجارة الإسكالات.

إلا أنه أمام الصعوبات النامية التي لاقتها التجارة الفرنسية، فإنه قرر إنشاء «مكتب»، مؤلف من عدد ضئيل من الأفراد ينتخبون من بين أكثر التجار تجربة ونشاطاً ومعرفة. ولقد اجتمع هذا المكتب لأول مرة في سنة ١٦٠٨، وأخذ في سنة ١٦١٠ اسم «المكتب الخاص لإدارة أعمال التجارة وسيرها». وقد تذبذب وجوده بين سنتي ١٦١٠ و١٦٥٠، ومع ذلك فإن تكوينه يدلّ على أن التجارة في مرسيلية كانت تنزع لتشكيل هيئة منفصلة عن البلدية، لها إدارتها البسيطة والعملية. وهكذا وجدت البذرة الأولى لتنظيم «غرفة تجارة مرسيلية» الشهيرة.

وفي الواقع حاول نواب التجارة ومكاتبها في مرسيلية، ما أمكنهم أن يقـدمـوا خدمـاتهم للجـاليات في الإسكـالات، إلا أن مراقبتهم لها، وتوجيهاتهم، ظلت محدودة، مما أوقع الإدارة في تلك الإسكالات في تبلبل واضطراب وديون لا حد لها. ويرجع هذا إلى أن السلطات التي منحوها كانت مقيدة، فالقناصل بقوا هم الرؤساء الحقيقيين للتجارة في الليفانت، والبلاط لا يظهر اهتماماً كبيراً بأوضاعها، بل ترك حبلها على غاربها، ولا سيما أن الصراعات السياسية في داخل مرسيلية كانت على أشدها، وهي التي كانت تستأثر بانتباهه. بل لم يكن في منطقة البروفنس أي حاكم ملكي يمكنه أن يدعم أعمال نواب التجارة، أو القناصل، فكانوا يلجؤون دائماً إلى القصر في باريس، حيث الشقة بعيدة، والأمور تتطلب وقتاً وملاحقة.

ومن هذا يستنتج أن الجالية الفرنسية في إسكالات بلاد الشام، كانت تدار من قبل السلطات في مرسيلية، بعد أن تتلقى هذه الأخيرة تعليماتها من الملك. وكـان «بارلمان البروفنس»، على الرغم من سلطته القضائية البحتة، يلعب أحياناً دور «حاكم البروفنس»، فيقدم له نواب التجارة التقارير عن أعمالهم، كما يتوجه إليه القناصل المرسيليون غالباً للموافقة على قرارات مكتب التجارة، أو لفرض ضريبة أو لمنع القناصل في الإسكالات من فرضها. كما كان هذا البرلمان يحكم في الخلافات بين نواب التجارة والتجار، ولكن هذا لا يعني أن البرلمان قد كلف بانتظام بأن يعطي لقراراتهم الموافقة الملكية.

ووسط اضـطرابـات حروب الفـروند، وتدهور تجارة الليفانت، في النصف الأول من القرن السابع عشر، شعر المرسيليون بالحاجة الملحة إلى فصل إدارة التجارة، عن إدارة المدينة، فظهرت إلى الوجود «غرفة التجارة». ولقد أنشئت بشكل مؤقت من قبل المكتب، في ٢٤ نيسان - أبريل - سنة ١٦٥٠م، وتم تنظيمها نهائياً، في مجلس في ١٣ نوفمبر - تشرين الثاني - سنة ١٦٥٠م. وكانت تتألف من (١٢) عضواً: أربعة نواب، وثمانية من أكبر

المهتمين بالتجارة، وكان القناصل هم الذين يرأسون جلساتها. وعندما استفحل الخلاف الداخلي في مرسيلية بين البورجوازيين والنبلاء، صدر مرسوم ملكي في سنة ١٦٦٠م، بإلغاء القناصل، وإحلال الـ Echevins محلهم. وهؤلاء يجب أن يختاروا من بين التجار والبورجوازيين، من دون النبلاء، وقد حل هؤلاء بالطبع مكان القناصل في ترؤس جلسات الغرفة التي وافق الملك على إنشائها نهائياً، في ديسمبر سنة ١٦٦١م[1].

وكان الملك قد عين في البروفنس حاكماً لها، أطلق عليه اسم Intendant قبيل منتصف القرن السابع عشر، وقد أخذ هذا الحاكم على عاتقه صلاحيات الأميرالية، وإدارة شؤون التجارة، وقد اعتبر مفوض الملك في هذه الأمور إلا أن اختصاصاته هذه لن تتثبت إلا في منتصف حكم لويس الرابع عشر[2]، إذ بقيت الأمور تحل بين المرسيليين، وبين مجلس الملك، حتى سنة ١٦٦٤م تقريباً.

هذه هي المؤسسات الحكومية التي كانت تشرف على شؤون الجاليات في مرسيلية، أما في باريس، فقد كان ضمن مجلس الملك وسكرتيري الدولة، رجال مكلفون بقنصليات الإسكالات وتجارتها بخاصة، ولكنهم كانوا منشغلين بمهام أخرى. فحتى سنة ١٦٦١م، كان سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، هو المكلف عموماً بهذه الأمور، لأن البروفنس كانت ضمن دائرة عمله، ولم يكن بإمكانه لمشاغله العدة حل مشكلات الإسكالات وتجارتها.

ومن ثم يمكن القول: إن السلطة الملكية التي كانت تهدف إلى مركزة كل شيء في يدها، لم تستطع ضبط تجارة الليفانت، وإزالة المساوىء التي كانت تعانيها. وفي الحقيقة لم تحدد السلطات المركزية المسؤولة عن الجاليات الفرنسية في الإسكالات السورية، إلا في عهد كولبير، الذي كلف رسمياً

(١) (1) Masson: P: 101

(٢) (2) Voir: Marchand: Un intendant sous Louis XIV

بإدارة شؤون التجارة في سنة ١٦٦٤م، من قبل سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، وسُلِّم في الوقت نفسه الشؤون البحرية. وقد عمل أول ما عمل على إنشاء «مؤسسة مجلس التجارة» في باريس، المنفصلة عن المجلس العام للملك، وطُلب من غرفة مرسيلية للتجارة اللجوء إليه في كل ما يخص مصالحها. ولقد استدعى لهذا المجلس خبراء في التجارة، ومن أشهرهم «جاك سافاري»، الذي كوَّن من المذكرات التي قدمها للمجلس كتاباً شهيراً هو: Le Parfait Négociant، واستعان بآراء كثيرين من التجار كانوا قد عملوا في الإسكالات، من أمثال «الفارس دارفيو»، كما أنه دعم سلطات حاكم البروفنس، وفصل الغرفة التجارية عن جسم بلدية مرسيلية، وعن مجلس التجارة المنشأ. وبوساطة كولبير، صدرت مجموعة القرارات التي تنظم إدارة الجاليات في الإسكالات، مثل قرارات سنة ١٦٦٤م، و١٦٦٥م، و١٦٦٩م، إلا أن معظم التنظيمات كانت تقترح من قبل غرفة التجارة وحاكم البروفنس، لصلتهما المباشرة بالإسكالات ومشكلاتها، واستناداً إلى ذلك صدر أمر البحرية الكبير، في سنة ١٦٨١م، الذي يوضح علاقات القناصل بالجاليات، وقواعد إدارة الإسكالات.

وعلى الرغم من أن شؤون الليفانت، وإدارة القنصليات فيها، قد سلِّمت نهائياً بعد وفاة «كولبير» في سنة ١٦٨٣م إلى سكرتير الدولة لشؤون البحرية، وعلى الرغم من أن سينيله Seignelay وبونشارتران Ponchartrain قد زادا من مركزة الأعمال، بحيث امتد عملهما إلى أدق التفاصيل، كما يتضح ذلك من المراسلات المتضخمة يوماً بعد يوم بين سكرتير الدولة وغرفة التجارة، ومن قرارات المجلس وأوامر حاكم البروفنس[1] فإن غرفة التجارة المرسيلية كانت هي المراقبة الفعلية لإدارة الإسكالات. وإن التنظيمات الجديدة جعلت هذه الإسكالات تحت سلطتها أكثر فأكثر، بل إنها نجحت في الانتصار على ادعاءات السفير بحق الإشراف على إدارة الإسكالات،

---

(١) Masson: P: 240

وحددت عمله بحماية التجارة قرب الباب العالي فقط(1) ومن ثم كان يتلقى منها مذكرات إضافية عن الأمور التي يجب أن ينتبه إليها ويركز جهوده عليها، وأقامت بينها وبينه مراسلات لا تنقطع. وبالإضافة إلى كل ذلك فإن غرفة التجارة أُعطيت حق الإشراف على تنظيمات الملاحة إلى الليفانت، ولتجعل سلطتها تحترم فإنها كانت تلاحق المخطئين أمام المحكمة الأميرالية وبرلمان البروفنس أو الحاكم. وأثناء الحرب أخذت على عاتقها السهر على أمن التجارة، وإرسال سفن سريعة لإخبار السفن الراسية في الإسكالات بالأخطار، واتفقت مع القصر على تنظيم القوافل التجارية(2)، وكانت تشرف كذلك على الصحة العامة للمراكب، وتهتم بالمحاجر الصحية وتراقبها. أما حاكم البروفنس الذي وُضِع في بادىء الأمر لمراقبتها، فإنه غدا مع الزمن ساعدها الأيمن، وسندها الكبير ضد تمرد القناصل والتجار والقباطنة(3).

ومن كل ما ذكر يتضح أن أمور الجاليات الفرنسية لم تنظم في الإسكالات السورية بشكل دقيق مباشرة بعد توضعها، بل إنَّ «ماسون» يعزو انحطاط التجارة الفرنسية في النصف الأول من القرن السابع عشر إلى ضعف الإدارة المركزية وتبعثر عملها، وهذا عكس ما كان عليه الحال بالنسبة إلى البنادقة الذين كانوا قد كونوا تقاليد إدارية راسخة، وكانت الهيئات والسلطات الحاكمة في البندقية نفسها تسهر بعين يقظة دائمة على جالياتها.

ففرنسة لم تستفد من تجربة البندقية في هذا المضمار، وإنما أرادت أن تكون لها تجربتها، فظلتّ تتخبط لفترة طويلة حتى استوى لها الأمر في عهد كولبير. فالتنظيمات الإدارية الحقة هي بنت الربع الأخير من القرن السابع

---

(1) Masson: P: 243

(2) ibid: P: 260

(3) لقد كان حاكم البروفنس، يتقاضى من غرفة التجارة (٦٠٠٠) ليرة سنوياً.
ibid. P: 261

عشر، حيث اتضح من هم المسؤولون الفعليون، وتضاءلت التداخلات بين مختلف السلطات.

أما بالنسبة إلى إنكلترة، فإن المسؤول الأول عن تجارة الإسكالات وجالياتها هي «شركة الليفانت»، التي نالت بصك حكومي (١١ سبتمبر سنة ١٥٨١م) احتكار التجارة الإنكليزية مع الممتلكات العثمانية. ويعلل «وود» هذا الاحتكار بأنه كان الطريقة الطبيعية آنذاك للتنظيم التجاري الحديث، إذ لما كانت الحكومة الإنكليزية غير قادرة في تلك الفترة على تحمل أعباء مسؤولية العلاقات مع قوة بعيدة كالدولة العثمانية، فإنه كان من الضروري أن تتنازل عن هذا الواجب لتجمُّع قوي من التجار تمنحه السلطات الاحتكارية التي يمكنها وحدها تثبيت قوته وقوتها، وضمان استقراره واستقرارها(١). وهكذا منح اثنا عشر تاجراً فقط في البدء احتكار التجارة مع الدولة العثمانية لسبع سنوات، ومنع جميع الرعايا الانكليز الآخرين من التجارة في ممتلكات السلطان. وقد أُعطي أصحاب الصك السالف الذكر السلطة لوضع القوانين والتعليمات التي تهيىء حكماً أفضل للتجار والجاليات على ألا تخالف قوانين المملكة. وأن يقدم تقرير للأميرالية عن جميع المراكب والبحّارة المستخدمين. ولقد سمي «اوزبورن» الحاكم الأول للشركة، على أن يخلفه التاجر «ستيبر»، وإذا ما توفي الاثنان فإن للشركة السلطة في انتخاب من يخلفهما. وأبقت الملكة لنفسها حق تعيين عضوين في الشركة بالإضافة إلى أعضائها. ولقد قام نزاع بين الملكة والشركة حول من يتحمل نفقات السفير الإنكليزي في القسطنطينية «هيربورن»، وانتصرت الملكة واضطرت الشركة لدفع الحساب. إلا أن تعيين السفير جاء بتكليف ملكي فجمع في شخصه ازدواجية عمله كممثل دبلوماسي وعميل تجاري.

ولقد جددت وثيقة الشركة في سنة ١٥٩٢م، وفي سنة ١٦٠٥م، وفي

(١) Wood: PP: 10 - 11

سنة ١٦٦١م، وزيد عدد تجارها إلى (١١٩) تاجراً[1] وأصبح للشركة شخصية اعتبارية بختم مشترك واسم خاص هو «شركة تجار انكلترة المتاجرين في بحار الليفانت». وكان يشرف على العمل فيها حاكم ونائب حاكم و(١٨) مساعداً، وكلهم ينتخبون سنوياً، في اجتماع عام للهيئة العامة للشركة في لندن في الاسبوع الأول من فبراير - شباط - من كل عام، ما عدا الحاكم الأول والمساعدين الذين ذكرت اسماؤهم في الوثيقة الأولى. ويقيم نائب الحاكم والمساعدون بشكل دائم في لندن ولكن يجب أن يعين نواب حكام إضافيون في الموانىء الإنكليزية الأخرى، التي يعيش فيها بقية أعضاء الشركة. وعلى الجميع أن يقسموا يميناً يتعهدون فيه القيام بواجباتهم بحسب الوثيقة وتنظيمات الشركة.

وأعطي إلى «المحكمة العامة» المؤلفة من الحاكم أو نائبه والمساعدين والأعضاء المؤسسين حق تعيين القناصل ونوابهم، ونقلهم في حدود امتياز الشركة. وأُعطي هؤلاء القناصل حق تطبيق العدالة على الرعايا الإنكليز المتاجرين. وللمحكمة العامة أن تسن القوانين، وتضع النظم والأوامر والتشريعات لحسن سير الشركة وتجارتها، كما كان لها الحق في تطبيق العقوبات على المخالفين.

وفي الحقيقة لقد كان من الصعب على الشركة ضبط التجارة في الليفانت ضبطاً دقيقاً، لبعد المسافة بين مركزها في لندن وأنحاء الإمبراطورية العثمانية مع أنها كانت تدفع أجراً سنوياً لموظف في مرسيلية، ليقوم بنقل الرسائل ما

---

(1) Ibid: P: 40

(١) لقد كان يحق لكل تاجر إنكليزي فوق السادسة والعشرين من عمره، أن يصبح من أعضاء الشركة إذا دفع (٢٥) جنيهاً، وكذلك جميع أولاد التجار والصناع الذين كانوا يعيشون لسنوات ثلاث في الليفانت، كان لهم مثل هذا الحق، على أن يدفع كل واحد (٢٠) شلناً فقط. وكان بإمكان بقية المتمرنين الذين لم يتموا سنوات تدريبهم الثلاث بعد، أن يسهموا في الشركة، على أن يدفعوا نفس الكمية من المال.

وراء القارة الأوربية، وفي حالة الحرب مع فرنسة كانت تعهد بهذا الأمر إلى فرد مماثل في فيِنّا. ولكن الوقت اللازم لأي تبادل في الرسائل بين الإسكالات، وإنكلترة كان لا يقل عن خمسة أشهر. ومن ثم كان من الضروري أن تترك كثير من الأمور لمبادرة التجار أنفسهم في الإسكالات وتصرفهم الخاص، وكان هذا يؤدي أحياناً إلى سوء الاستعمال، كما كان التجار والمتمرنون يثيرون بعض المشكلات للشركة، ولكن هذه المشاغبات كانت ضئيلة، وكانت تحسم بشدة وحزم لأن الشركة تملك سلطات كبيرة، وكان باستطاعتها أن تغرم وتسجن وتعيد إلى الوطن من يخالف أو يتجنّى، إلا أنه نادراً ما كانت تستخدم حقها هذا، بل ليس هناك مثل واحد قبل ١٧٢٥م[1].

وهكذا يتبين أن «شركة الليفانت» بتنظيماتها ومجالسها الديمقراطية، وسيطرتها على كل ما يخص التجارة وإدارة الجاليات في الإسكالات، كانت تضع حداً لما يمكن أن يحدث من فوضى وتبلبل، كاللذين كانا يحدثان بين أعضاء الجاليات الفرنسية، حيث كانت السلطة موزعة بين هيئات سياسية عديدة.

وكان يشبه تنظيم إنكلترة هذا تنظيم **هولاندة**، لتجارتها في الليفانت وجالياتها في الإسكالات. «فالجمعية العمومية» في هولاندة أنشأت شركة الليفانت، التي هي أشبه بغرفة توجيه تجاري في أمستردام. وقد أنشئت في النصف الأول من القرن السابع عشر. وكانت «هذه الغرفة» مؤلفة من ستة نواب وكاتب سجل، Greffier وكلهم تجار. وكان لها الحق في التفتيش على جميع المراكب الذاهبة من هولاندة باتجاه الليفانت، وهي التي تعطيها الإذن في ممارسة الملاحة في تلك البحار. وكانت تنظم القوافل لحراسة المراكب التجارية، وكانت هي التي تُسمي بموافقة الجمعية العمومية القناصل للاسكالات، وكانت تحكم أخيراً في جميع الخلافات، التي كانت تقوم بين

(١) (1) Wood: P: 217

التجار في الاسكالات بخصوص التجارة. فتجارة الليفانت كانت مفتوحة أمام جميع البحارة والتجار الهولانديين - على عكس إنكلترة - إذا ما خضعوا لتنظيمات الغرفة وقيودها(١). فهذا التنظيم على الرغم من مركزته في هيئة واحدة، هو أقل متانة من التنظيم الإنكليزي، وهو يشبه إلى حدٍّ كبير تنظيم التجارة الفرنسية في الليفانت، بعد أن أنشئت غرفة التجارة في مرسيلية بكل سلطاتها، إذ كان يفسح مجالاً للمبادأة الفردية، فالتجارة ليست حكراً لفئة معينة فقط من التجار، كما أن أسعار السلع والبضائع لم تكن تحدد من قبل غرفة أمستردام. ولكن دقة الإدارة والمتابعة المستمرة تماثلان ما كانتا عليه في شركة الليفانت الإنكليزية.

ب - السلطات الإدارية الأوربية للجاليات على الأرض العثمانية:

السفير: لقد كان مبدئياً على رأس مجموع جاليات كل دولة أوربية، في مختلف الإسكالات، ممثل تلك الدولة لدى السلطان العثماني. وكان مقر إقامة هذا الممثل الدبلوماسي العاصمة اصطنبول. وكانت البندقية تسميه «بيلاًّ» Bajili. ويمكن القول: إن «البيل» هو في الواقع «البوديستا»، الذي كان يمثل دودج البندقية لدى الإمبراطور البيزنطي قبل الفتح العثماني. وهو في الوقت نفسه رئيس المستعمرة البندقية في القسطنطينية، وحاكم جميع مستعمرات البندقية في أرض الروم. وكان له مساعدون لا يعرف عددهم بالضبط، وإن كانوا يتراوحون بين ثلاثة وخمسة. وكان البوديستا أشبه ما يكون بالأمير عند البيزنطيين، فهو يتفاوض مع الأباطرة كممثل دولة حليفة وقوية، وغيور على حقوقها. وكلما وصل إلى عرش الإمبراطورية إمبراطور جديد، فإنه كان يطلب تأكيد المكاسب التي نالتها البندقية في المعاهدات السابقة، وهذا نفس ما سيفعله البيل مع سلاطين بني عثمان. وكان من واجباته كذلك معالجة المشكلات الصعبة والمعقدة الخاصة، بنمو التجارة وشؤون رعاياه، وفي الحقيقة كان يعتبر أكبر ممثل للسلطات السياسية

(١) Masson: PP: 122- 123

والقضائية للبنادقة المقيمين أو العابرين(١).

ولقد سمحت الدولة العثمانية للبندقية في أول اتفاق لها بعد سقوط القسطنطينية، في سنة ١٤٥٤م، بإقامة هذا البيل كقنصل مكلف بإدارة المستعمَرة البندقية فيها. وكان ينص في جميع المعاهدات التالية المعقودة بين الطرفين على إبقاء هذا الموظف البندقي في العاصمة العثمانية، (معاهدة ١٤٧٩، و١٥٠٣م)(٢). وتم الاتفاق على تغييره كل ثلاث سنوات، بعد أن كان السلطان مصراً على أن يكون هذا التغيير في كل عام. وقد أوصى المبعوث البندقي الخاص الذي عقد اتفاق سنة ١٥٠٣م، حكومته بأن تزيد من المكافأة المعطاة للبيل، لأنه كان يقدم مساعدات فعلية للأسرى البنادقة، عندما يطلق سراحهم. وفعلاً زادت البندقية هذه المكافأة، إلا أنها لم تخفف بالطبع الصعوبات والمخاطر التي كان يتعرض لها بيلات البندقية أثناء قيامهم بعملهم، حتى أن الحكومة كانت لا تجد إلا بصعوبة مرشحين مستعدين لقبول مثل هذا المنصب، ومن ثم فإن التعيين المنتظم للبيلات لم يجر إلا في عام ١٥٠٧م(٣). وكان مجلس الشيوخ هو الذي يعين السفراء في جميع البلدان التي لها علاقة مع البندقية، ما عدا سفير البندقية في القسطنطينية، الذي كان يعينه الدودج بنفسه لأهميته وقيمته(٤) وكان يشغل قرب الباب

---

(١) (1) Heyd. I. PP: 287 - 288

(٢) (2) Heyd. II:PP: 329 - 330

في سنة ١٤٩٢م، علم السلطان بايزيد الثاني، أن البيل «جيرولامو مارسيلو» قد أرسل إلى حكومته رسائل بالشفرة، فطلب إليه مغادرة البلاد في ثلاثة أيام، وأعلن أنه من المستحيل أن يتحمل بعد الآن في بلاطه وجود القناصل البنادقة أو غيرهم من المقيمين الأجانب، لأنهم بكتابتهم الغريبة، ورموزهم يعلمون حكوماتهم بأسرار بلاده. وقد سعت البندقية بشتى الوسائل لإقناع السلطان بالرجوع عن قراره ولكنه لم يلن، ولذا بقيت المستعمرة دون بيل لها حتى سنة ١٥٠٢م.

(٣) (3) Ibid: PP: 331 - 332

(٤) ديل - ص ٣٤.

العالي مركزاً ممتازاً أعلى من مركز ممثلي القوى المسيحية الأخرى[1] وفي معاهدة سنة ١٥٢١م، التي وقعتها البندقية مع الدولة العثمانية بطريق بيلها «ماركو مو» مع السلطان سليمان القانوني، نص في البند الثالث منها، أن تكون إقامة البيلات البنادقة في القسطنطينية، وأن يبدلوا كل ثلاث سنوات[2] وإن كان في المعاهدات التي تلت قد أعطي للجمهورية حق الخيار في التغيير كل ثلاث سنوات[3]. وقد منح هذا البيل حق النظر في شؤون رعاياه، ومنع التجار البنادقة من التنقل في أنحاء الإمبراطورية العثمانية دون إذن منه، كما كلف بتنظيم قضايا إرثهم في حالة وفاتهم، ولو كان تنقلهم قد جرى دون تصريح منه، كما تص في معاهدة سنة ١٥٢١م، أنه لا يمكن سجن البيل بسبب ديونه.[4]

وهكذا فمنذ سنة ١٥٢٥م، كان للبندقية في القسطنطينية بيلها المنتظم الدائم، بالإضافة إلى القائمين بالأعمال الذين كانت تبعث بهم في المناسبات السياسية[5].

وكان البيل البندقي شأن بقية الإداريين للجاليات البندقية، يختار من النبلاء الأغنياء ليكون تمثيله لبلاده تمثيلاً ممتازاً وليتمكن من إغداق الهدايا على السلطان ووزرائه والحاشية. وعلى الرغم من صفته السياسية في القسطنطينية، أي أنه كان يلعب دوراً دبلوماسياً، يجدد به علاقات الجمهورية بالدولة العثمانية، في ضوء علاقاتها بالقوى الأخرى، التي كان لها هي الأخرى سفراؤها، فإنه كان لا يزال محافظاً على صفته التجارية، التي انبثق وجوده الأول منها. وكان على البيل أن يقدم تقريراً أسبوعياً إلى

---

(1) Hauser: les Débuts de L'Age Moderne. P: 408 (١)

(2) Hammer. V. PP: 21 - 22 (٢)

(3) de Testa. I. PP: 217 - 218 (٣)

(4) Hammer. I. PP: 21 - 22 (٤)

(5) Hammer. V. P: 70 (٥)

السناتو، يصف فيه بدقة تحركات السفراء الآخرين، وأخبار البلاد، وما يروج فيها من إشاعات. وكان حريصاً أن تصل هذه التقارير في مواعيدها، حتى أنه كان يستخدم لإرسالها المراكب الفرنسية أو الإنكليزية، إذا لم تتوافر البندقية. ولم يكن ليبعث بهذه التقارير فقط، بل كان يرسل نسخاً من جميع القرارات المتخذة في القسطنطينية، والمسجلة في مستشاريته، مثل الفرمانات السلطانية، ومواعيد وصول المراكب وتفريغ شحناتها، والحمولات والعقود والحسابات والرسائل المتبادلة بين السفارة والقنصليات والتجار، والخلافات بين التجـار، وبينهم وبـين القباطنة، وكذلك الإعلامات عن الديون، والمـذكرات الموجهة إلى الجمهورية.. إلخ من الأمور. وكلها مراسلات ضخمة، تقوم بها إدارة مدربة منذ القديم على هذا العمل، وتشمل كما رأينا مراسلات تجارية وقضائية وسياسية، وكمية هائلة من الرسائل السريعة، وهذه الأخيرة كانت ترسل للسرعة بطريق البر، عبر سبالاتو أو راغوزا. وفي حالة الحرب بينها وبين الدولة العثمانية، بطريق المراكب الأجنبية الصديقة. وهذه المراسلات ذات قيمة تاريخية كبيرة لأنها لا تعطي معلومات عن تجارة البندقية والأحوال السياسية في ذلك الوقت فحسب، وإنما تبحث في تجارة الأمم الأخرى وسياستها، وأوضاع جالياتها وأحوال البلاد.

وكان يساعد البيل في عمله مجلس ينتخب أعضاؤه من الجالية البندقية في اصطنبول، ولا تتعدى سلطاته القضاء القنصلي، وإن كان يجتمع بكامل أعضائه للأمور الهامة فقط، بينما يترك بقية العمل لعضوين منه يسهمان مع البيل وسكرتيره في القضايا العامة، وكانا ينتخبان في كل عام. وإلى جانب هؤلاء، كان هناك التراجمة، وعددهم يتراوح بين ستة أو سبعة، ويقومون بالترجمة بين البيل والباب العالي، ويعاونون التجار في عملهم[1].

وكان البيل يتناول مكافأة أو أجراً من حكومته كما أشرنا إلى ذلك،

---

(1) A. S. V. Bailo, Dispacci, F a 119

(١) كان عددهم ستة في سنة ١٦٣٨م.

وبالمقابل فإن السلطان العثماني نفسه يدفع له كذلك كمية من المال، بحسب العادة المتبعة منذ عهد المماليك (١). وهناك أيضاً «رسم البيل Bailaggio» أو «الكوتيمو»، وهو مثل «رسم القنصلية» في بقية الإسكالات، فقد كان يؤخذ من كل مركب بندقي يخرج من القسطنطينية ٢ ½ ٪ من قيمة حمولته(٢). وكانت هذه الضريبة تؤلف خزينة البيل، إلا أن المراكب كانت تتهرب في أواخر القرن السابع عشر بشتى الوسائل من دفعها، على الرغم من النفقات الكثيرة التي كان على تلك الخزينة تحملها. ويذكر «ماسون»، أن هذه الرسوم كانت كبيرة جداً، حتى أنه إذا طرحت منها جميع النفقات، فإنها كانت تعطي البيل أثناء السنوات الثلاث من إقامته (١٠٠٠٠٠) إيكو تقريباً. ولذا كان ينظر إلى سفارة القسطنطينية كمكافأة يعطيها مجلس الشيوخ أو الدودج للنبلاء، الذين يمكنهم أن يمثلوا الجمهورية تمثيلاً فخماً(٣). وهذا كان يؤدي إلى «خراب» السفراء الآخرين، الذين كانوا يسعون بإمكاناتهم المالية المحدودة لتقليده ومجاراته بمظاهر الترف.

---

(١) لقد كان يمنح بيل البندقية في الإسكندرية وفي دمشق، كمية من المال تدفع سنوياً من خزينة الجمرك، وقدرها (٢٠٠) دوكات وكان يدفع مثلها لقنصل الكاتالانيين في دمشق وسائر سورية. Heyd. II. P: 465

وقد أشير إليها في معاهدة البندقية مع المماليك في سنة ١٢٥٤م، المادة (٢٠) منها.

Mas Latrie. P: 70

وكانت تسمى «الجمكجية» أو بالإيطالية Zunichias أو Zimichia . Berchet: P: 29

وقد تبنى السلاطين العثمانيون هذا الأمر، إلا أنهم قصروه على السفير في العاصمة. ولقد وردت إشارة إلى هذه الناحية على لسان السفير الفرنسي دونواي في رسالة له إلى الملك شارل التاسع، بتاريخ ٨ تموز - يوليو - سنة ١٥٧٢م، حيث يقول: «إن السلطان بخيل حتى أنه لم يدفع قرشاً من الأجر العادي الذي يمنح عادة لسفراء فرنسة، والذي كان يقدر بـ (٨) إيكو يومياً ماعدا تكاليف الخيل».

DE Testa. I. P: 109

(٢) (2) A. S. V. Archivio Proprio, busta, II6, 22 Juin 1671

(٣) (3) Masson: P: 128

والسفير البندقي في حالة السلم، كان في سعي دائم للتمكين لامتيازات جمهوريته، والدفاع عنها ضد مخالفات السلطات الحاكمة في مختلف الإسكالات، والعمل على تجديدها وتوسيعها، كلما حانت فرصة لذلك، كما كان عليه أن يصلح ذات البين بين حكومته وحكومة السلطان، وكانت مناسباتها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لا تعد ولا تحصى إذ أن العلاقات كانت في توتر شبه دائم. كما كان عليه أن يبدد ما تحيكه الدول الأوربية، عن طريق سفرائها ضد جمهوريته، وأن يحيك بالمقابل الدسائس والمؤامرات ضد الدول المعادية، وإحباط مساعيها لدى السلطان. فعمله الديبلوماسي كبير، وما المساعي التي بذلها لمنع دخول إنكلترة ميدان تجارة الشرق بالاتفاق مع سفير فرنسة، سوى صورة من صور هذا العمل، كانت تتكرر بألوان أخرى، في مناسبات مماثلة. وحتى يكون للسفير سند يعضده عند الحاجة وفي الملمات، فإنه كان يجدّ لتكوين صلات ود في داخل سراي السلطان نفسها، بوساطة محظيات القصر أو العملاء السريين، وكان هؤلاء يقدمون له خدمات جلّى في التأثير على السلطان إيجابياً، والحفاظ على مصالح البندقية الاقتصادية، ومنع منافسيها من الحصول على امتيازات إضافية[1]. ويجب ألا تنسى في هذا المجال التنافسات الحادة بين مختلف سفراء الدول.

ويلاحظ بالنسبة إلى السفير البندقي، أن صلته بالقناصل في الإسكالات كانت محدودة، فهو يتلقى الشكاوى وما عليه القيام به من حكومته، أكثر مما يتلقاه من القناصل، أي أن ارتباط كل قنصل بالحكومة المركزية في البندقية، كان قوياً، ويشبه ارتباط السفير نفسه بها. وكانت

(1) Hammer. VII. P: 49

(١) مثل على ذلك علاقة البيل البندقي «جاك سورانزو»، وبعده «جيوفاني كورر» في سنة ١٥٧٤م بالسلطانة خاصكي صفية، وهي من أسرة «بافا» البندقية، وبوصيفتها «خيرا» اليهودية، وبالطبيب «سليمان إشكانازي» الذي كانت له تداخلات كبيرة في الشؤون الخارجية، وقد أخلص للبندقية لأن دودجها حمى له أولاده من سكان المدينة.

الجمهورية في المفاوضات العويصة، والقضايا المعقدة، ترسل بعثات استثنائية تقوم بالمهام الموكلة إليها. ومن هنا يتضح أن البيل البندقي لم تكن له صفة الإشراف على القناصل، بل كان هذا من أعمال «لجنة الخبراء الخمسة».

ومع أن بيلات البندقية كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة لدى الباب العالي، للصلات العديدة والقديمة مع الدولة العثمانية، فإنهم في الواقع كانوا معرضين أكثر من غيرهم من السفراء للإهانة والسجن والاضطهاد، بسبب الحروب الدائمة بين جمهوريتهم والدولة العثمانية(١). وعلى الرغم من أنه لم تكن العادة في حالة الحرب طرد مواطني الدولة العدوة أو سفيرها، فإن الجمهورية البندقية أمرت بيلها في سنة ١٦٥٠م بمغادرة العاصمة، وحينما أرسلت بيلاً آخر مكانه، منعته الدولة العثمانية من الوصول. وفي هذه الحالة كان يدافع عن المصالح البندقية سفير دولة أخرى، وكانت فرنسة. وإذا ما استدعي السفير إلى وطنه لسبب ما فإن سكرتيره كان ينوب عنه في أعماله.

هذا بالنسبة إلى ممثل البندقية في اصطنبول، أما بالنسبة إلى ممثل فرنسة، فإن «هامر» يذكر أن فرنسة عينت في سنة ١٥٢٥م، لأول مرة سفيراً قرب الباب العالي، وتلقى من السلطان هدية مؤلفة من (١٠,٠٠٠) إيكو وخلعاً سنية(٢). ومن هذا التاريخ، وفرنسة ترسل ممثلاً دائماً إلى اصطنبول، وبخاصة

---

(١) (1) Galibert P: 256, 392 - Hammer X. PP: 224, 390

عند هجوم العثمانيين على قبرص، سجن البيل وجميع القناصل البنادقة، وفي سنة ١٦٣٧م، سجن البيل لويجي كونتاريني في قلعة الأبراج السبعة. وكذلك عند الهجوم على كريت.

(٢) (2) Hammer. V. P: 70-71.

إن «فلاسان» وجميع مؤرخي فرانسوا الأول وشارلكان، يسكتون عن هذه السفارة المذكورة في التقارير البندقية، ولدى المؤرخين العثمانيين، ويشير إليها المؤرخ التركي «صولاق زادة» و«بيرو براغادينو»، و«مارينو سانوتو».

Piero Bragadino, Marini sanuto. XI. 1526

أن الصلات بين فرنسة والدولة العثمانية في القرن السادس عشر، كانت أكثر من ودية. ومع أن العلاقات بين فرنسة والدولة العثمانية دعمت في سنتي ١٥٢٨م، و١٥٣٥م، بمعاهدتين تجاريتين، كان لهما صداهما الكبير في وسط أوربة المسيحية، فإن عمل السفير الفرنسي كان يهدف في الدرجة الأولى؛ إلى تمتين العلاقات السياسية بين الدولتين وتأكيد التحالف بين الطرفين. بل إن تعليمات الملك فرانسوا الأول، إلى «لافوره»، تهتم بالنواحي السياسية والحربية، وتأكيدات الصداقة، وطلب المساعدة المالية والبحرية، دون التطرق إلى النواحي التجارية[1]. وفي الحقيقة إن إنشاء علاقات دبلوماسية بين فرنسة والدولة العثمانية في القسطنطينية، كان أسبق من وجود جالية فرنسية، أو جاليات فرنسية في أنحاء الدولة العثمانية، وهذا غير ما كان عليه الأمر بالنسبة إلى البندقية. والسفير الفرنسي كان يعين من قبل الملك، وكان يختار مبدئياً من الشخصيات المحنكة في الميدان السياسي، لتستطيع لعب دورها السياسي في عاصمة تسعى كل دولة فيها للحصول على تقرب ونفوذ وامتيازات، وهذه الشروط تشبه تلك المتبعة في اختيار السفير البندقي، أو الإنكليزي، أو الهولاندي، أو غيرهم. إلا أن هذا لم يمنع من أن بعضهم كان من غير ذوي الكفاية والخبرة، وممن يجهلون العثمانيين وعاداتهم، مما جعلهم يرتكبون حماقات سممت العلاقات بين دولتهم والدولة العثمانية[2].

ولم يكن هناك شيء، في بادىء الأمر يحدد سلطة السفير تجاه الجالية الفرنسية، وعلاقاته مع قناصل الإسكالات. ولذا فإن السفراء المكلفين مبدئياً بحماية التجار الفرنسيين، قرب الباب العالي، اكتسبوا سلطة قوية غير محدودة وغير معيَّنة بأي قرار ملكي. وكان التجار بحاجة إلى مداراتهم، إذ قد يضطرون إلى طلب مساعدتهم بين يوم وآخر لحيف يقع عليهم، كما كانوا يخافون انتقامهم إذا ما أساؤوا إليهم، لأن السفراء كانوا يعرفون كيف

(١) (1) Charrière. I, PP: 259 - 263

(٢) (2) Masson: P: 3

يكوّنون أصدقاء لهم لدى الباب العالي[1]. ولقد قام نتيجة هذه السلطة الواسعة للسفير نزاع بينه وبين غرفة تجارة مرسيلية. ولقد اشتد هذا النزاع في النصف الثاني من القرن السابع عشر (١٦٦٥ ـ ١٦٨٨)، وانتهى أخيراً بانتصار الغرفة التي كان من رأيها أنه ليس للسفير من سلطات على القناصل أو التجار، وإنما عمله يقتصر على حماية التجارة قرب الباب العالي. وأن إدارة الإسكالات هي من حق الغرفة فقط، وبمراقبة حاكم البروفنس[2]. وفي الحقيقة لم يصدر الملك شيئاً حول النزاع بين السفير «غيوراغ» وغرفة التجارة إلا أن السفير الجديد الذي خلف السابق، يبدو أنه قد تلقى تعليمات بإحناء الرأس أمام سلطة الغرفة لأن الاحتجاجات والخلافات قد توقفت تماماً. وأخذت الغرفة على عاتقها أن تقدم للسفير بانتظام «جريدة فرنسة Gazette De France»، وكل المطبوعات الجديدة، ونبيذه الخاص، وترسل له مؤناً من جميع الأنواع[3].

وأكثر ما كان يزعج التجار والقناصل وغرفة التجارة من سلطة السفير، هو مصروفاته الكثيرة، التي كانت تؤدي إلى ديون لا حد لها، يلزم التجار على تسديدها. وفي الحقيقة لقد كان السفير الفرنسي يتناول في سنة ١٥٨١م، (٤٨٠٠) إيكو، إلا أنه كان يدفع له بشكل غير منتظم، وكان السلطان من جانبه يرفده بكمية من المال كذلك[4]. ولكن حينما افتقرت فرنسة بسبب

---

(١) (1) Masson: Intr. P: XXIX

(٢)، (٣) (2), (3) ibid: PP: 242 - 243

(٤) (4) ibid: Intr. P: XXXIX. note. - lettres Missives. T.V. APP - Saint - Priest: P: 199

إلا أنه في رسالة من سفير فرنسة إلى الملك في سنة ١٥٨١م، يظهر أن المبلغ المعين للسفير هو أكثر من (٧٥٠٠) إيكو سنوياً، ومع ذلك فهو لا يكفيه بسبب المصروفات غير العادية، وديونه الكبيرة وفي سنة ١٥٧٠م، يذكر أنه كان يتقاضى سنوياً (١٢,٠٠٠) إيكو. ولعل الرقم الأخير يعبر عما أنفق فعلاً وما طالب به حكومته.

= Charrière. IV. P: 656. Note.

الحروب الدينية، فإن ما كان يدفعه الملوك للسفراء تناقص، ولهذا السبب سمح الملك «هنري الرابع» لسفيره في القسطنطينية «دو بريف»، أن يتناول على جميع البضائع المشتراة من قبل الفرنسيين، في جميع أنحاء الليفانت، ومن جميع من يعمل تحت لوائهم، رسماً قدره ٢٪(١). وكان هذا الحل في ذهن الملك حلاً مؤقتاً للوفاء بالديون المتراكمة، نتيجة نفقات دو بريف الواسعة، في تقديم الهدايا وشراء رضا السلطان وبابه العالي. ولقد أحس الملك بأن هذا سيزعج التجار، ولذا فإنه طلب من سفيره أن ينسي بخدماته للتجار مرارة هذه الضريبة. ولقد تناول «دو بريف» لعشر سنوات هذه الضريبة على اسكلة حلب، بحجة خدمات قدمها لتجارها الفرنسيين، ونفقات تحملها من أجلهم. وفي الواقع كان التجار مستعدين للموافقة على هذا الإجراء، وإنما مؤقتاً، وعلى أن تسقط هذه الضريبة فيما بعد، لأنه من الخطر جداً ـ بحسب رأي المرسيليين ـ أن يعطى للسفير حق فرض الضرائب على التجارة، بحجة إنفاقه الكثير لتحسينها، هذا مع العلم أن السفير كان يتلقاها دون رقيب. ولعل هنري الرابع أراد بهذه الضريبة تقليد رسم «البيلية» (الكوتيمو)، التي كان يتقاضاها بيل البندقية، ولكن نسي أن يرسم لها طرق إنفاقها، والمشرفين على جبايتها، كما فعلت البندقية.

ومهما يكن، فقد استفحل سوء استعمال السفراء الفرنسيين لهذه الناحية المالية، إذ غدا ما يأخذونه أسطورياً، وتحولوا من حماة للتجارة إلى ضاغطين عليها(٢). وفي الواقع لم تكن الحاجات المالية للسفراء تأتي من إسرافهم، أو

= Charrière. III. P: 162 - Note . Mémoire sur les Ambassades du levant

وقد أكد ساندرسون «الجمكجية» التي كان يدفعها السلطان للسفراء، وكان يودعها لدى الدفتردار.

Foster: Travels OF J. Sanderson, P: 183, 3 sept. 1599

(١) Masson: Intr. PP: XXIX - XXX

(٢) في رسالة من حلب كتبت الأمة ما يلي: «إن وزراء هذا البلد، وقد وجدونا في نزاع مع ذاك الذي يجب أن يدافع عنا، فإنهم استفادوا من ذلك للإجهاز علينا. ولما =

عدم مهارتهم، أو عدم انتظام وصول أجورهم من البلاط فحسب، وإنما من الغرامات التي كان يفرضها الأتراك عليهم وعلى الأمة، مضافاً إليها منافسة البنادقة والانكليز والهولانديين. ولقد ضاق التجار ذرعاً بتصرفات السفير هذه، حتى طالبوا بألا يكون لفرنسة سفير في اصطنبول، وإنما «مقيم عام» يدافع عن مصالحهم(1)، ويتقاضى كمية محدودة من المال، وتبنى هذا الرأي لدى كولبير نواب التجارة، وانتهى الأمر في سنة ١٦٦٩ بأن يصرف للسفير (١٦,٠٠٠) ليرة سنوياً، وتفضل على غيرها من النفقات(2). ولكن هذا الحل لم يضع حداً نهائياً لديون السفير ونفقاته، ومطالبته للتجار بضرائب جديدة، إلا أن هذه الأمور غدت نادرة نسبياً(3).

وكان سفير فرنسة في القسطنطينية، يتمتع بنفوذ كبير، حتى أنه كان يعتبر نفسه عميداً للسفراء فيها. وإن العلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية وفرنسة في القرن السادس عشر، هي التي شجعت السفير على هذا الشعور والسلوك، حتى أنه نازع السفير الإمبراطوري مكان الشرف بالقوة في الكنيسة، في سنة ١٥٨٠م. وقد طلب الملك من سفيره أن يؤكد ضرورة تقدم السفير الفرنسي على جميع السفراء في الديوان والكنائس، ودفن

= كنتم آباء الوطن، فنرجوكم البحث عن ممثلين صالحين. A A 263. II Mars 1624

وكتب شاردان سنة ١٦٧٢ يقول:- Chardin. I. P: 6

«ولقد سمعتهم يقصون أن أحد السفراء الذين سبقوا «لاهه» الابن، تقاضى لخمسة عشر عاماً ضريبة قدرها (٥٠٤) إيكو على كل مركب فرنسي، وذلك بسبب نفقة عقدها لا تتجاوز الـ (٦٠٠) إيكو. وعندما كان التجار يذكرونه بأنهم دفعوا هذه النفقة مائة مرة، فإنه كان يقول لهم سأقدم حساباتي وأتناول ما يخصني فقط».

(1) Mémoire DÁrvieux au Roi Oùil Montre les inconvénients d'un ambassadeur. DÁrvieux: T. IV. P222 et sui

(٢) (2) BB: 6 Juillet. 1069.

(٣) ومثل على ذلك الديون التي ترتبت على رحلة نوانتيل إلى إسكالات الشام، وما أنفقه لعقد الامتيازات، وما فرضه من ضرائب. BB, 3, Délibérations.

الموتى وجميع الاحتفالات الرسمية الأخرى. وفعلاً أكد السلطان مراد الثالث، لملك فرنسة هنري الثالث ما طلبه.(١)

إلا أن سفير فرنسة في القرن السابع عشر، تعرض لإهانات عديدة بسبب توتر العلاقات السياسية بين فرنسة والدولة العثمانية، وبسبب غرور فرنسة ورغبتها في احتكار الصداقة العثمانية، ومحاولاتها الكثيرة للتدخل في شؤونها، ولا سيما الدينية منها، وكثرة مراجعات السفير الفرنسي وإلحاحاته المزعجة(٢).

ويلخص عمل سفير فرنسة في القسطنطينية بالحفاظ على الامتيازات التجارية القائمة، وتوسيع مداها، والدفاع عن الجاليات الفرنسية في المشكلات التي قد تعانيها من السلطات العثمانية، والسعي لدى الباب العالي لنيل مساعدته في ايقاف بحارة المغرب العربي عن العمل ضد المراكب الفرنسية في البحر المتوسط، وإطلاق سراح الأسرى بعد شرائهم، هذا بالإضافة إلى العمل السياسي الواسع، الذي كان يرتبط آنذاك بسياسة الدول الأوربية فيما بينها، وعلاقاتها بالسلطان العثماني. وهذه الأعمال لا تخرج في إطارها العام عن أعمال أي سفير في تلك الفترة. وقد اقتدى معظم السفراء، ومنهم سفير فرنسة، بما كان يقوم به البيل البندقي، إذ من المعروف أن البندقية هي التي وضعت أسس الدبلوماسية الدولية في العصور الحديثة فكانوا يرسلون التقارير إلى حكوماتهم على شكل رسائل، يشرحون فيها كل ما يحدث في العاصمة التركية.

ومن كل ما ذكر، يتضح أن السفير الفرنسي في اصطنبول، كان يلعب

---

(١) الرسالة الأولى بتاريخ ١٥ تموز سنة ١٥٨٠ (٢ جمادى الآخرة ٩٨٨هـ) - الثانية ١٥ تموز سنة ١٥٨١ (١٣) جمادى الآخرة ٩٨٩هـ).

(1) De Testa. I. P. 120 - 122., PP: 137 - 140

(2) Hammer. IX. PP: 280 - 282., XI PP :44 - 45. P: 229 (٢)

دورا سياسيا خطيرا وهـامـا، إلى جانب دوره في حماية التجارة الفرنسية والجاليات، بل إن عمله الأخير يبدو باهتاً أمام الأول. وما رحلة السفير الفرنسي «دو نوانتيل» إلى إسكالات الشام، في سنة ١٦٧٤م، بعد عقده الامتيازات المجددة مع الدولة العثمانية، سوى دعاية سياسية لبلده، على الرغم من ادعائه أن زيارته لهدف تجاري بحت، حتى أن فاندال عبر عن هذه الفكرة بقوله: «لقد دخل نوانتيل بفخامة وعظمة إلى القدس، ليؤثر في الناس، وقد بدا فعلاً أن فرنسة قد عادت بشخص سفيرها، فامتلكت القدس أو على الأقل شرعت بنشر مظلة حمايتها العظمى عليها»(١).

أما السفير الإنكليزي لدى الدولة العثمانية، فقد صدر تفويضه من الملكة في سنة ١٥٨٢ لأول مرة، وإن كان اختياره المبدئي قد تم من قبل الشركة، التي كانت حريصة على تزويد ممثلها بقوة ومكانة كبيرتين، ومن ثم فإنها وافقت على دفع النفقات الثقيلة اللازمة لمثل هذه السفارة، من هدايا ثمينة تقدم إلى السلطان وموظفيه الرئيسيين، بعد نزاع مع التاج لهذه الغاية. وقد تلقى «هيربورن» التكليف الملكي في ٢٠ نوفمبر - تشرين الثاني - سنة ١٥٨٢م، الذي يعينه «ممثلاً للملكة، ومبعوثاً، ونائباً لها» في بلاط السلطان. وعلى الرغم من المقاومة التي لقيها في اصطنبول من سفيري فرنسة والبندقية، فإن هيربورن مكن لدولته في الدولة العثمانية، وثبت نفوذها التجاري في منطقة الشرق الأدنى(٢). وساعده في ذلك بالإضافة إلى كفايته ودبلوماسيته، أنه كان مزوداً بسلطات واسعة من الملكة، لم يكن سفراء الدول الأخرى متمتعين بها. فبإمكانه أن يعين القناصل في أية موانىء أو مدن يرى أن التجارة يجب أن تقوم بها. وله حق سن القوانين لحكم الرعايا الإنكليز المتاجرين في الليفانت، ومعاقبة المخالفين منهم. بينما هذه الأمور لم تكن من حق سفير البندقية أو فرنسة، ولو أن بعضهم ظن أمام سلطات السفير

(١) (1) Vandal: les Voyages de M. Nointel... P: 135

(٢) (2) Wood: PP :12 - 14

الفرنسي الواسعة قبل كولبير، أن السفراء هم الذين يعينون القناصل. ولكن الواقع كان غير هذا، لأن القناصل كانوا يعينون من قبل الملك، ويقسمون اليمين أمام السفير في اصطنبول، إلا أنه في حالة موت القنصل فجأة، فإنه كان يحدث أن يعين السفير مكانه مؤقتاً ريثما يصدر التعيين من الملك(١).

وبصورة عامة، كان على السفير الإنكليزي أن يعمل ويحقق جميع الأمور، حتى الفردية منها ـ مهما كانت ـ التي يتضح أنه من الملائم لحكومة منظمة وشريفة تحقيقها، في سبيل إنعاش تجارة رعاياها في تلك الإسكالات، على ألا يكون ذلك منافياً أو مناقضاً لقوانين إنكلترة، والحكومة الملكية تقبل وتصدق هذه الإجراءات والقوانين(٢).

ولقد سعى هيربورن منذ استلامه هذه السلطة، للقيام بمهماته بأمانة، فعين القناصل في سورية وشمال إفريقية، وبقية إسكالات الليفانت الهامة، وأكد الامتيازات التجارية، وبذل الجهود الكبيرة لضمان احترام تلك الامتيازات. إلا أن نفقات السفارة في اصطنبول أزعجت شركة الليفانت، كما أزعجت الحكومة الفرنسية، ولا سيما أن وفاة سلطان واعتلاء آخر العرش، كان يعني زيادة هذه النفقات، لأن العادة المتبعة هي تهنئة السلطان الجديد بإغداق الهدايا عليه. بل إن الأمر تفاقم في مطلع القرن السابع عشر، عندما تزايدت إساءات السلطات التركية المحلية، وغارات بحارة المغرب العربي، وشرع الهولانديون يتوسعون في جزر الهند الشرقية، والإنكليز أنفسهم يمتدون إلى فارس والهند، ففكرت الشركة أن تسحب سفيرها من القسطنطينية، وأن تستعيض عنه بعميل تجاري فقط، ولكن الملك «جيمس الأول» أجبر الشركة على تعيين سفير في سنة ١٦١٩(٣).

---

(١) (1) Bibliothèque Nationle. Mss Fr. 16738 fol, 99, 118 - Masson: Intro. P. XV.

(٢) (2) Wood: P: 15

(٣) (3) Ibid: P: 50

وكان السفير يتقاضى نفقاته من الشركة، وكان يدفع للسفير في بدء الأمر (٣٠٠) دولاراً - جنيهاً لنفقات السفر، و(٢٠٠) لشراء الحاجات الضرورية، و(١٠٠٠) سيكان لهدايا الزيارات الرسمية (السلطان، الصدر الأعظم، وغيرهما من السلطات الحاكمة العليا)، و(٣٠٠٠) سيكان سنوياً نفقات معيشة. كما منح ٢٪ رسم قنصلية على البضائع الداخلة والخارجة، المباعة والمشتراة من القسطنطينية والجزر. وعُدِّل هذا في سنة ١٦١٠م، عندما قرر إعطاؤه سنوياً (٣٤٠٠) سيكان ورسم القنصلية التي يدفعها الهولانديون، وتقدر بـ (١٠٠٠) سيكان سنوياً. وحينما عين «بندار» في سنة ١٦١٢م، فقد منح (٧٠٠٠) سيكان، يدفع منها نفقات سفره، ويؤثث منزله في اصطنبول، ويقدم هداياه إلى السلطان، كما رفع مرتبه السنوي إلى (٤٠٠٠) سيكان سنوياً، بالإضافة إلى رسم القنصلية الهولاندية. وعندما انقطع الرسم الأخير بسبب حصول هولاندة على امتيازاتها في سنة ١٦١٢م، فإن شركة الليفانت، أخذت تقدم لسفيرها تعويضاً قدره (١٠٠٠) سيكان سنوياً. ويضاف إلى ذلك ما كان يقدمه السلطان العثماني، ومقداره (٥٠٠) جنيه سنوياً[1].

ولقد كان يسمح للسفير بالتجارة في بادىء الأمر، ولكن إنكلترة سارت على سياسة البندقية[2] وفرنسة[3]، فمنعت الشركة السفير من القيام بهذا العمل، حفاظاً على هيبة الدولة.

أما تعيين السفراء، فمع أن التفويض الرسمي كان يصدر من الملك، فإنه لم تحدد رسمياً السلطة المسؤولة عن ذلك. إن صك سنة ١٦٠٥م،

(١) (1) Ibid: PP: 81 - 87

(٢) (2) Ibid. P: 87 - Charrière. II. P: 93

(٣) (3) Lettres et Instructions. VII. supplément. P: 286

لقد طلب إلى نوانتيل عند تسلمه عمله «بألا يقوم بأية تجارة من أية طبيعة كانت». وكانت فرنسة في حظرها التجارة على سفرائها مبكرة. إلا أن التعليمات لم تكن تنفذ.

الذي جدد امتياز شركة الليفانت، أكد سلطة الشركة في تعيين القناصل، إلا أنه لم يشر إشارة صريحة إلى السفير، ولكن يبدو أنه كان للتجار صوت حاسم في انتخاب السفراء الأول ـ كما أشرنا إلى ذلك آنفا ـ ولقد حاول الملك، في سنة ١٦٢٥م، ترشيح أحد المقربين إليه لهذا المنصب، ولكن الشركة احتجت بأنه لا يصلح للعمل، وأن من حقها الانتخاب بحرية، ودون أي تدخل إلا أن الملك أصر على موقفه. ولولا وفاة المرشح في سنة ١٦٢٦م، لتفاقمت الأزمة بين الشركة والتاج. ولكن النزاع لم ينته، إذ بقي كل فريق متشبثاً بموقفه، وكان الملك هو الأقوى في هذا الصراع، وأصبح المنصب يمنح لرجال من أصحاب الألقاب، أو المتميزين دبلوماسياً، لا إلى أناس يهتمون بالتجارة، وباستطاعتهم تقديم خدمات جلى للشركة في هذا المضمار[1]. وهكذا فقدت الشركة تدريجياً سلطتها على السفراء، وأصبح الملك هو الذي يعينهم، اعتباراً من سنة ١٦٩١م، دون استشارتها، وإن كانت أسماء من يختارهم التاج تعرض عليها صورياً، ويجري انتخاب شكلي لهم. وكان السفير بعد انتخابه يصبح عضواً في الشركة[2]. ولقد اكتسب المنصب مع الزمن صفة دبلوماسية أكثر وضوحاً إذ أن سياسة توازن القوى التي اتبعتها بريطانية، وكانت القسطنطينية نقطة ارتكاز هامة فيها، كانت سبباً رئيسياً في تحول السفير من موظف تجاري مقنّع بقناع دبلوماسي، إلى خادم دبلوماسي للتاج وأغراضه[3].

وتناقص أجر السفير في أواخر القرن السابع عشر، وألغيت منحة التهيؤ للسفر، واعتمد على ما يعطيه السلطان له. ومع أن الفوضى المنتشرة في الدولة العثمانية كانت تمنع أحياناً كثيرة من دفع النفقة المخصصة للسفير، فقد كان يتكالب على هذا المنصب في إنكلترة كثيرون، لأنه كان مدر أرباح مادية خفية.

(1) Wood: P: 87 (١)

(2) ibid: P: 131 (٢)

(3) ibid. P: 130 (٣)

صحيح لقد منع السفير من التجارة، إلا أن هذا لا يشمل التجارة بالحلي والنقد. وأن قسمًا كبيراً من الخمور التي كان يحملها معه ـ وهي معفية من الضرائب ـ كان يبيعها بسعر مرتفع إلى بقية الفرنجة، أو خلسة إلى الأتراك. ويضاف إلى هذا في القرن الثامن عشر، الربح الناجم من بيع البراءات، أو وثائق الحماية، التي تجعل صاحبها متمتعاً بكل فوائد الامتيازات الإنكليزية، وقد اندفع الأرمن واليهود والروم للحصول عليها بأثمان باهظة، ثم هناك الطرق التي كان يتبعها من ليس له ذمة أو ضمير من السفراء(١).

أمابالنسبة إلى ممثل هولاندة في القسطنطينية، فإنه لم يكن سفيراً، وإنما مقيمًا عاماً، وإن كانت اختصاصاته في تلك الحقبة من الزمن، مشابهة لاختصاصات سفراء الدول الآخرين، مع تأكيد أشد على الناحية التجارية. وكان يعين من قبل الجمعية العمومية في هولاندة، وكان مكلفاً بالمحافظة على الامتيازات، وفي تثبيت أحكام القناصل. وكان يتقاضى (١٢,٠٠٠) إيكو سنوياً من الجمعية العمومية، ويتمتع بنصف إيرادات جميع القنصليات وكانت هامة، وكان عليه بالمقابل أن يقدم الهدايا والهبات، وأن يتحمل جميع النفقات التي يمكن أن تتأتى(٢).

فعلى رأس الجاليات الأوربية إذن، سفراء دول هذه الجاليات في اصطنبول، وكانت قضاياها الكبرى مرتبطة بهؤلاء السفراء، الذين يقومون بعرضها على الباب العالي، وحلها لديه بمختلف الوسائل، كما أن رصيد هؤلاء لدى الصدر الأعظم، كان له أثره الضخم في حسن معاملة هؤلاء الجاليات أو سوئها، وفي الحصول على تجديد أو تأكيد للامتيازات الممنوحة من السلطان. فالسفير وإن كان لا يقيم في الإسكالات، فإنه كان على علم بما يجري فيها عن طريق اتصال قناصل هذه الإسكالات به، أو عن طريق

---

(١) (1) Ibid. PP: 134 - 135

(٢) يؤكد ماسون أن رسوم قنصلية أزمير كانت تصل أحياناً إلى (٥٠٠,٠٠٠) إيكو سنوياً.
Masson: P: 123

الوفود التي كانت ترسلها الجاليات إليه، تحمل شكاواها وقضاياها الكبرى تجاه السلطات الحاكمة المحلية، ومطالبها لتحسين أوضاعها. فالسفير على الرغم من صفته الدبلوماسية، فإنه كان الحامي الأول لجاليات وطنه في الدولة العثمانية، وبخاصة التجارية منها، فسفير الدولة الأوربية في إستامبول، هو بصورة عامة تطور ونمو لمنصب «القنصل»، أو «البيل» في الإسكلة إذ أن العنصر التجاري بقي قائماً في صلب عمله. إلا أن دبلوماسية العصور الحديثة منحته مضموناً سياسياً أوضح، فبعد أن كان عمله الرئيسي حماية المعاهدات المعقودة بين دولته والدولة العثمانية، فإن القضايا السياسية غدت شغله الشاغل في أواخر القرن السابع عشر.

ويأتي بعد السفير في هرم الحكم الذاتي للجاليات الأوربية القنصل. فإذا كان السفير هو رأس مجموع جاليات الدولة الأوربية في أنحاء الدولة العثمانية، فإن «القنصل» هو الرئيس المباشر للجالية الأوربية في الإسكلة التي تقيم فيها. وفي الحقيقة لقد كانت «المؤسسة» القنصلية أسبق في الظهور من «السفارة»، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. ويرجع علماء الحقوق هذه المؤسسة إلى العصور القديمة، فيرون فيها نمواً وتكاملاً لأعمال البروسيني أو البروكسين Prosseni [1] في بلاد اليونان القديمة، وللبرايتور بريغرينوس Preator

---

(1) Ancien Diplomate: Le Régime de Capitulations, PP: 16 - 24

إن المؤسسة القنصلية انبثقت من حق الضيافة لدى اليونان، فالغريب عندهم عدو أما إذا تقدم إليهم يطلب مساعدتهم وحمايتهم، فإنهم يقدمون له الخبز والنبيذ والملح، ومع الزمن أوجدوا لهؤلاء الغرباء أماكن سكن خاصة بهم وبذلك تولد «حق الضيافة العام». وعندما تقوم بين مدينتين رابطة الضيافة العامة، فإن كل واحدة كانت تعين مواطناً في المدينة الأخرى. ويمكن أن يكون هذا الموظف مواطناً من المدينة نفسها، أو من المدينة المضيفة وكان يطلق على هذين الفردين الـ Proxènes، وكانت أعمال البروكسين استقبال الغرباء، وبخاصة المبعوثين الوافدين من الدولة التي يمثلونها ويهيئون لهم كل ما يحتاجون إليه أي أنهم يتصرفون كرؤساء لهؤلاء الأجانب، ويقدمون وساطتهم بين المدينتين إذا حدثت مخالفات. وفي حالة الوفاة، =

Peregrinus في رومة(١) وللتيلونـاري Telonarii لدى الفيزيغوت(٢) ولقناصل التجـار والبحـارة «Consules Mercatorum et Marinarium»(٣) في المـدن الإيطالية ولكن هذه المؤسسة ـ بحسب رأي الـ Ancien Diplomate ـ، لم تتكامل وتأخذ أهميتها إلا في البلاد الإسلامية، فالأوربيون اتجهوا ليقيموا على أطراف البحر المتوسط، وفي ممتلكات المسلمين، ومن ثم كانوا بحاجة إلى حماية. فاختلاف العادات والدين واللغة، ربما يعرضهم لمجموعة من المضايقات، وليس باستطاعتهم الحصول على الحماية الكافية، إلا من قبل سلطة ذات صفة رسمية منبثقة من حكومتهم الأصلية. والوسيلة الوحيدة لإقامتها، هي إرسال وكلاء عن هذه الحكومة إلى البلاد التي يقيمون فيها، ومن ثم يشاهد أن

فإن البروكسين يشرفون على الأموال التي يخلفها الغرباء لريثما يسلمونها إلى ورثتها الحقيقين.

أما الامتيازات التي كان يتمتع بها هؤلاء «البروكسين» فتختلف بحسب المدن. فالمواطن الأجنبي الذي يملأ في أثينا مثل هذا المنصب يتمتع بجميع الحقوق التي يملكها غريب دون أن يكون مواطناً أثينياً، مثل حق الزواج من مواطنة أثينية، والتملك في مدينة أثينا، والإعفاء من الضرائب، والحصانة الشخصية زمن السلم والحرب في البر والبحر، ولقد أرسلت أثينا «بروكسين» أو «قناصل» إلى مصر، حيث كانوا يشرفون على المصالح التجارية لمواطنيهم، ويسعون لتأكيد حرية الملاحة، لهم وكذلك إلى صور وخيوس وميتلين، وأعطتهم حق عقد المعاهدات وتنفيذها.

(١) هو المدعي الخاص بمحاكمة الأجانب في رومة:

Fustel De Coulanges: La Cité Antique. P: 230

(٢) هم الموظفون المكلفون بحماية الاتفاقات التجارية، أو بتنظيم الضرائب التي تهم الأجانب.

Ancien Diplomate. P: 22

(٣) في القرن الخامس الميلادي أوجد عدد من المدن الإيطالية، ومدن البروفنس واللانغدوك، حكاماً خاصين للإشراف على الاتفاقات التجارية براً وبحراً وإقامتها. وأخذ هؤلاء لقب «قناصل التجار» و«قناصل البحارة»، أو «قناصل البحر»، وأعطيت هذه الصفة فيما بعد إلى أولئك الذين يستدعون لمساعدة تجار أمتهم في الخارج.

Ibid. PP: 24 - 25

الشعوب الملاحية في جنوب أوربة أخذت تبذل جهوداً كبيرة للحصول على إذن من الملوك، الذين يعملون في بلادهم، لوضع قناصل من حكوماتهم لديهم. وعندما نشطت الحركة الملاحية بين الشرق والغرب، نجحت بعض المدن في تثبيت قناصل لها في موانىء إمبراطورية الشرق.

إلا أن «الدبلوماسي القديم» نفسه، يقول: بأن هذه استنتاجات لا حقائق، وأن التاريخ الواقعي يؤكد أنه لم يعمم ظهور القناصل الأوربيين في البلاد الإسلامية إلا في القرن الثاني عشر، حيث قامت الاتفاقات بين الدول المسيحية في جنوب أوربة والعرب المسلمين، أسياد بلاد الشام، ومصر. إلا أنه يضيف، أن العرب المسلمين لم يكونوا ينظرون إلى القناصل في الأساس إلا كرهائن اختيروا من شخصيات البلد الهامة، وهم مسؤولون مباشرة عن سلوك مواطنيهم، وعن تطبيق الاتفاقات بدقة[1]. وبدلاً من أن تصيب الحروب الصليبية المؤسسة القنصلية في الصميم، فإنها على العكس زادتها أهمية، وأعطتها بالنسبة إلى بلاد الشام بالذات قوة وقيمة ومضموناً جديداً، لأنها عاشت في تجربة فعلية فيها، فاكتسبت طابع حكم وإدارة للجاليات الأوربية المختلفة في الدويلات الصليبية. فعندما كانت إحدى الجاليات تتلقى حياً ما في مدينة، فإنها كانت تعين على حكمه أحد الأفراد من مواطنيها، لإقامة العدل، ووضع خطط الدفاع عنه ضد أطماع الجيران، وكان اللقب الذي منحته جنوة لحاكم حيها في عكا هو «Viccomes»، وقد بقي هذا اللقب لمدة طويلة لقب رئيس المستعمرة الجنوية في عكا، وقد استخدمه البنادقة أنفسهم في بادىء الأمر ليشيروا إلى ممثلي جمهوريتهم في مؤسساتهم في سورية[2]. وكذلك فعل البيزيون[3]. ولقد أتى العرف في وضع «فيكونتات» على رأس المستعمرات التجارية، من عادات أسياد البلاد

(١) (1) Ancien Diplomate. P: 27

(٢) (2) Heyd. I. P. 158

(٣) (3) Ibid. P: 159

الفرنسيين إذ أنه عند احتلال «ريمون دو تولوز» لمدينة جبيل، فإنه كلف فيكونتا في إدارة قسم من المدينة فتبعته في ذلك جاليات المدن الإيطالية التي كان لها أحياؤها في المدينة(١).

ولكن «ماركو فوسكاريني»، يؤكد أن بندقيا باسم تيشو فيلو زينو Teofilo Zeno ، قد احتل منذ سنة ١١١٧م، هذا المنصب في سورية، تحت اسم «البيل»، وظل هذا الرأي سائداً لدى المؤرخين، حتى سنة ١٨٦٠م، معتمدين على قول هذا المؤرخ الذي كان اسمه ثقة كبيرة. ولكن «هايد» برهن أن فوسكاريني قد أخطأ بمائة عام، لأن الوثيقة التي يستند إليها هي في الواقع «صك إقطاع»، يرجع إلى سنة ١٢١٧م، ووردت فيه العبارة الآتية Theophilus Zeno Bajulus in Suriae . وفي الحقيقة ليس هناك وثيقة تحمل اسم الموظف المشرف على المستعمرات البندقية قبل عام ١١٨٣م، وهذه تعطيه لقب فيكونت(٢)، إلا أن رئيس الجالية البيزية ظهر تحت لقب «قنصل» في عام ١١٧٩م(٣).

وكان هم الجمهوريات الإيطالية في الحقيقة تهيئة جو وطني مستقل لمواطنيها، بحيث لا يتلقون أمراً، أو يطلبون عدلاً من موظفي الدويلة الصليبية، وإنما يرجعون في جميع أمورهم إلى حكام من أمتهم، وهذا ما حصلوا عليه فعلاً أثناء الحكم الصليبي(٤). فكانت المستعمرات تعيش كل واحدة في حيّها، وتعمل لحسابها الخاص، وتحت إدارة فيكونتها، ومنعزلة عن بعضها بعضاً. إلا أنه إبان الحكم الصليبي الثاني رأت الجمهوريات الإيطالية أن الوقت قد حان لخلق روابط بين مختلف المستعمرات في سورية، فأوجدت سلطة مركزية تجمعها. ويلاحظ هذا التطور بوضع البندقية مثلاً

---

(١) (1) ibid.

(٢) (2) ibid.

(٣) (3) ibid.

(٤) (4) ibid: P: 160

موظفاً تسميه تارة «بيل البنادقة في سورية Bajuilus Venetorum in Syriae »، وتارة «البيل البندقي لسورية Venetos Bajulus Syriae »، ومرة ثالثة «بيل البنادقة في كل الأرض السورية العليا Bajulus Venetorum in Tota terra Syriae supera »، ومرة رابعة «بيل البنادقة في عكا، وصور وكل سورية Bajulus Venetorum in Accon, in Tyro et in tota Syriae ». وعندما كان يسمى «بيل عكا»، أو «البيل في عكا» فإن هذا يعني أن إقامته الرسمية في عكا مقر الملك آنذاك، ومركز الحياة السياسية لكل سورية، هذا مع العلم أن مستعمرة البندقية في صور كانت أكثر أهمية من مستعمرتها في عكا(١). وأول البيلات البندقيين لجميع سورية، الذين يمكننا بفضل الوثائق تحديد المرحلة التي قام بها بأعماله هو «بان باربو Pan. Barbo »، وكانت إقامته بين عامي ١١٩٢ - ١١٩٨م. أما أكثرهم شهرة في تلك الأزمنة البعيدة، فهو «ماسيليو جيورجيو»، الذي بعد أن قام بمختلف البعثات الدبلوماسية، أرسل إلى عكا في سنة ١٢٤٠م، وامتدت إقامته فيها إلى سنة ١٢٤٤م، وربما إلى أبعد من ذلك(٢).

ويمكن القول: إن بعض الجاليات البندقية، التي كانت في سورية قبل الحروب الصليبية، كانت تحكم - على ما يبدو - من قبل أفراد خاصين، يختارهم تجار الجالية نفسها(٣)، إلا أن الوضع اتخذ صورة أكثر انتظاماً أثناء الحكم الصليبي لبعض المدن السورية الساحلية، فعُرفت هذه المستعمرات باسم «Comuni »، وظهر ضمن قرار «المجلس الكبير» قانون سنة ١٢٧٨م، الذي ينص على تسمية البيلات وتعيينهم(٤).

وإن كلمة «بيل Bajulus » تعني «مربياً Pedagogo »، أو «وصياً tutori ». ولقد اتخذت منذ الأصل معنى الحماية والدفاع، أي دفاع صاحبها عن أشخاص مواطنيه وأملاكهم في الأرض الأجنبية، وحماية تجارتهم Mercatorium

---

(١) (1) Heyd. I. PP: 330 - 331

(٢) (2) Ibid.I P: 331 Berchet. PP: 9 - 10

(٣)، (٤) (3), (4) Berchet: P:10

Praetor . وكان على هذا الحاكم أن يحكم المستعمرة، ويقيم العدل، ويسهر على أمن أفرادها، ويجمع الإيرادات، ويوجه بقية الموظفين(١).

ولقد كان البيل في بادىء الأمر، يعين من بين التجار الموجودين، ولكن لم يلبث أن أصبح يرسل من الوطن الأم، مع تعليمات خاصة، ولمدة محدودة. وكان تعيين «بيل سورية» هذا يجري من قبل دودج البندقية، ولكن دستور الجمهورية، يفرض وجوب مرور كتاب الاختيار على المجلس الكبير، ليجري التصويت عليه(٢).

ولم تكن البندقية وحدها هي التي فهمت ضرورة مركزة إدارة مستعمراتها في سورية، إنما قلدتها في ذلك جنوة(٣). وبيزة(٤). أما البروفنسيون، فكانوا في بعض المدن متحدين فيما بينهم، تحت إدارة واحدة، وفي مدن أخرى، كان لكل من مستعمري مرسيلية ومونبلية مثلاً، قناصل خاصون بهم.(٥)

وإذا كانت المستعمرات الأوربية قد جعلت على رأسها بيلاً أو قنصلاً، أو بوديستا للإشراف على شؤونها وإدارتها، وهي تعيش في إطار الدولة البيزنطية أو الدويلات الصليبية، وهي مجتمعات متوافقة معها دينياً، فإن

---

(١) (1) Berchet: P:10

(٢) (2) Ibid: PP: 10 - 11

(٣) (3) Heyd. I. PP: 332 - 333

إلا أنها سلمت السلطة لموظفين يدعيان «قنصلين»، وكانا يقيمان في عكا، وتحت إمرتها موظفون خاصون، يحملون كذلك لقب قناصل، أو فيكونتات، ويقومون على رأس مستعمرات عكا وصور وبيروت.

(٤) (4) Ibid: P: 333

لقد سلم الإشراف كذلك إلى قنصلين، إلا أنه في سنة ١١٩٢، ارتفع إلى ثلاثة، وبقي ثابتاً حتى منتصف القرن التالي. إلا أنه منذ سنة ١٢٤٨م، فإننا لا نجد إلا قنصلاً واحداً لعكا وجميع سورية.

Consule Communis Pisanorum Accon et Totius Syria

(٥) (5) Ibid: P: 334

هذا التنظيم الإداري في الحقيقة لم تتغير أطره الكبرى في ظل المجتمع الإسلامي بعد انتهاء الحروب الصليبية، على الرغم من أن المجتمع غريب عنها قومياً ودينياً واجتماعياً. فقد سعت هذه المستعمرات حثيثاً لدى السلطات الإسلامية (المماليك في مصر والشام، وقبلهم الأيوبيون) لتعترف لها بمحيط اجتماعي وتنظيم إداري، يشبه ذاك الذي كانت تعيش في نطاقه ضمن الدويلات الصليبية أو الدولة البيزنطية، وهكذا سمحت الدول الإسلامية للجاليات الأوربية أن تقيم على أرضها في فنادق خاصة، وأن يكون على رأسها قناصلها للإشراف على شؤونها[1]. وأول من نال هذا الحق في سورية من الأوربيين كان البنادقة، ولأهمية مدينة «دمشق»، فإنها اتخذت مركزاً لإقامة قنصل البندقية، عندما لم يكن للأمة البندقية سوى ممثل واحد في كل سورية، لأنه من المعروف أنه كان لها ممثلون آخرون في كل من حلب وبيروت وطرابلس، وإن كانوا يتبعون رسمياً قنصل دمشق.

وإن تاريخ تأسيس هذه القنصليات غير معروف تماماً، إلا أن أقدم قرار رسمي وصل إلينا، هو قرار المجلس الكبير في سنة ١٣٣١م، الذي يشير إلى تأليف مجلس من (١٢) تاجراً، يساعد قنصل دمشق في عمله، وكان هذا المجلس ينتخب نائب القنصل المكلف بإدارة المستعمرة في الفترة ما بين سفر القنصل ووصول خلفه، كما كان يختار النائب الذي سيرسل إلى السلطان للتباحث معه في بعض الأمور. وإن أقدم وثيقة يوافق فيها سلطان مصر على قنصل بندقي في دمشق، ترجع إلى سنة ١٣٧٥م[2]، وفي الحقيقة ليست هناك قوائم بأسماء قناصل البنادقة في سورية، قبل تلك التي وضعت في نهاية القرن السابع عشر، وهذه لا شيء يضمن صحة الأسماء الواردة فيها، أو التواريخ، وتفتتح في عام ١٣٨٤م، باسم «فرانسيسكو

---

(١) يرجع إلى رسالة الماجستير للسيد «سامي سلطان سعد» أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية ١١٠٠ - ١٤٠٠». عام ١٩٥٨م.

(2) Heyd. II. P: 464.

(٢)

داندولو» ومن المحتمل جداً أن قنصلية دمشق، قد وجدت منذ إعادة الملاحة المنتظمة بين سورية والبندقية، وكذلك بيروت. أما قنصليتا حلب وطرابلس، فمن المشكوك فيه أنهما ترجعان إلى ذاك الوقت البعيد، إذ لا يشار إليهما قبل نهاية العصور الوسطى في أقوال السياح، أو الوثائق، وإن كان هذا لا يعتبر إثباتاً مطلقاً(١).

ومهما يكن فإن قنصل دمشق من بين القناصل الأربعة، كان يتمتع بأرفع مرتبة، وكان يقوم بأعمال «القنصل العام لسورية كلها». فهو بمثابة بيل عكا أيام الحكم الصليبي. فعندما تصدر البندقية أمراً ترى أنه يجب أن يطبق على جميع البنادقة المقيمين في سورية، أو العابرين منها، فإنها كانت تبعث بالقرار إليه. ومن المفيد هنا أن نذكر أنه في أول وثيقة تعلمنا بوجود قنصلية بندقية في طرابلس، فإن رئيس المستعمرة كان معيناً باسم نائب القنصل، وإننا لنراه بنفس هذا اللقب في وثائق أخرى، وهذا يكفي للبرهان على أنه كان تابعاً لقنصل دمشق، وكان قنصل دمشق هو الوحيد الذي يتلقى أعطية السلطان، وهي نفس ما يعطى لقنصل الإسكندرية(٢).

ولا بد من الملاحظة أن الجاليات البندقية في بلاد الشام قد تحولت، ضمن المجتمع الإسلامي - وهذا بدهي - من جاليات حربية وتجارية كانتها في العهد الصليبي، إلى جاليات تجارية فقط. وأن التشريع الخاص بالقنصلية البندقية في سورية، يرجع، إلى تلك الفترة التي أدخل فيها بعض التنسيق على تنظيمات «محكمة القدس»، و«قنصلية البحار»، ثم أوجدت في منتصف القرن الثالث عشر، «مؤسسة القناصل الثلاثة للتجارة»، التي أخضع لها جميع القناصل والبيلات(٣).

---

(١) (1) Ibid.

(٢) (2) Ibid. II. PP: 464 - 465

(٣) (3) Berchet. P: 12.

ولقد نظر إلى «بيل سورية»، الذي كان يأخذ أسماء مختلفة، بحسب مكان إقامته، على أنه من موظفي الدرجة الأولى وكان يمنح لقب «صاحب الفخامة Magnifico Messere»، ومن ثم كان من الواجب أن يكون من النبلاء. وكان يعين لمدة سنتين من قبل المجلس الكبير والمجمع College، وبمرتب قدره (٢٠٠) دوكات، بالإضافة إلى رسوم القنصلية، والمنحة المخصصة له من قبل السلطان، والمسماة الـ Zunichias. وكانت أعمال القنصل تتلخص في تمثيل الجالية البندقية في سورية، وحماية الملاحين والتجار البنادقة الوافدين إليها، أو المقيمين فيها، والقضاء في خلافاتهم والعمل على حلها، وجباية الرسوم العامة اللازمة لبقاء التجارة في الإسكالات، ومراقبة تنفيذ القوانين العامة وقرارات السلطات الحاكمة، والسعي للحفاظ على المعاهدات وحسن تنفيذها، والسهر على حرية التجارة ونشاطها وراحتها.

وكان يساعد القنصل في أعماله عدد من الإداريين المساعدين، وموظفي الخزينة[1]، وحتى لا يصبح حكم القنصل مستبداً، فإنه أقيم إلى جانبه اثنان من النبلاء المستشارين Consiliari. وكان لا يستطيع إقرار أمر دون مشورتهما. وفي قرار «المجلس الكبير» سنة ١٣٣١م، كان ملزماً أن يدعو في جميع الأمور الهامة مجلساً مؤلفاً من (١٢) عضواً، من بين رعايا الجمهورية المتميزين الموجودين في دائرة نفوذه، ماعدا أعضاء أسرته[2]. وكان يشاهد في هذه الحقبة، قناصل ونواب قناصل، وعملاء في هذه الإسكلة أو تلك، وكلهم مرتبطون بالبيل في دمشق، ولقد كان للبندقية قنصل في الرملة، ومثله لجنوة، وكانت مهمتها الإشراف على شؤون الحجيج وحمايته فلقد كان الحجاج المسيحيون يعتقدون أنهم، طالما سلموا أنفسهم للبحرية البندقية لتقوم بنقلهم إلى الأرض المقدسة، فمن واجب الجمهورية إذن أن تساعدهم وتحميهم أثناء بقية رحلتهم. وكانوا بأشد الحاجة إلى مثل هذه الرعاية في

(١) (1) Berchet. P: 13

(٢) (2) ibid. P: 13

القدس، حيث يعمل التراجمة على استغلالهم بشتى الوسائل، ومن ثم سعى الدودج لدى سلطان مصر للتصريح للبندقية بإقامة قنصل لها في القدس، في سنة ١٤١٥م. وعلى الرغم من احتجاج جنوة على هذا الأمر، فإن القنصلين البندقي والجنوي عملا جنباً إلى جنب، أكثر من نصف قرن(١). ويشير «هايد» بهذه المناسبة، أن إنشاء مثل هذه القنصلية، يثبت بوضوح أن القناصل لم يكونوا موظفين تجاريين فحسب، وأن نفوذ الدول التجارية في الليفانت قد تخطى مصالحها الخاصة إلى مصالح المسيحية كلها(٢).

ولكن من المعروف ـ كما أشرنا إلى ذلك مراراً ـ أن تجارة البندقية في بلاد الشام قد أخذت بالضعف تدريجياً، منذ أواخر القرن الخامس عشر إلا أن البندقية حاولت الحصول على امتيازات تجارية أفضل، بأمل المحافظة على الطريق التجارية السابقة، ولذا نرى أنه في سنة ١٥٠٢م، حصل قنصل دمشق «بارتولوميو كونتاريني» مع «بنديتي سانوتو»، من سلطان القاهرة على تخفيض التعرفة الجمركية على التجارة البندقية في بلاد الشام، وقد استجاب السلطان لها، لأن التجارة البندقية ترجع إلى أقدم الأزمنة في هذه البقاع، وكانت أول تجارة أوربية أسست في المنطقة(٣)، ودعمت هذه الامتيازات سنة ١٥٠٧م. إلا أن ضعف التجارة، ومنافسة الدول الأوربية الأخرى، اضطر البندقية إلى إعادة النظر في تجارتها، ففكرت في تنظيم «المؤسسة القنصلية»، لأنه منذ سنة ١٤٨٩م، كان من الصعب على الجمهورية أن تجد من يقبل قنصلية دمشق، حتى اضطر المجلس الكبير إلى فرض عقوبة على من يرفض هذا المنصب(٤). وكان أول إصلاح، هو القانون الذي أوجد «المشرف على كوتيمو دمشق»، وعمله مراقبة إدارة

(١) (1) Heyd. II. P/ 467

(٢) (2) ibid:

(٣) (3) Berchet. P: 17 - Diari Sanudo II, P 744

(٤) (4) ibid. P: 18.

قنصلية دمشق بدقة، واقتراح كل ما هو ضروري لإبعاد الفوضى المتزايدة، التي كانت تهدد التجارة المربحة بالخسران، ولتثبيت التجارة وازدهارها[1]. وفي سنة ١٥٠٧م، (١٥ يناير ـ كانون الثاني ـ) أوجد السناتو رئاسة «الخبراء الخمسة للتجارة»، التي أعطيت الإدارة العليا لمراقبة أعمال النقل والتجارة، وبخاصة القنصليات. وإلى هذه المرحلة الزمنية تعود معظم القرارات التي نظمت حقوق القنصل وواجباته واختصاصاته، وكذا بقية أعضاء القنصلية، ومجلس الاثني عشر، الذي أصبح دائمًا وخاضعاً لنظام قاس[2] وفي هذه الفترة ثبتت أنماط إقامة العدل، وحماية المواطنين، وتنشيط التجارة، والتعرفة الجمركية والضرائب، وإدارة المستعمرات. وعلى الرغم من انحطاط التجارة النسبي في دمشق، فإنها ظلت المقر الرئيسي لإقامة الجالية البندقية، وكذلك القنصلية حتى ١١ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٥٤٥، عندما قرر السناتو نقل هذا المقر إلى طرابلس، ومنها إلى حلب، استناداً إلى قرار من المجلس الكبير في سنة ١٥٤٨م. وبقي القناصل في حلب حتى سنة ١٦٧٥م يشغلون المركز الأول بين قناصل الأمم الأخرى، بفضل أقدميتهم وكونهم من فئة النبلاء[3].

ولكن الانحطاط الكبير الذي أصاب التجارة البندقية في أواخر القرن السابع عشر، ترك آثاراً سيئة على القنصلية في حلب، وجاءت «حرب كاندية» لتصيب المستعمرة البندقية فيها بضربة قاصمة، ولهذا السبب قرر السناتو في ٢٢ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٦٧٥م، إلغاء قنصلية حلب، وصرح للرعايا البنادقة القليلي العدد آنذاك أن يكونوا تحت حماية قناصل الدول الصديقة[4]. وفعلاً فقد كانت البندقية تكلف قنصل فرنسة برعاية

(١) (1) Ibid.

(٢) (2) Ibid. P: 19

(٣) (3) Ibid. P: 19

(٤) (4) Ibid. P: 20

مصالح رعاياها، وقد طلبت من «دارفيو» ذلك سنة ١٦٧٩م[1]. ومن سنة ١٦٧٥م، حتى سنة ١٧٦٢م، يشاهد بعض العملاء البنادقة في حلب دون أن تكون لهم صفة التمثيل القنصلي، وإنما صفة الإدارة فقط لبعض المصالح المتبقية للبنادقة، الذين «غدوا من الصعب تسميتهم بالأجانب، بينما كانوا في الماضي وكأنهم من مواطني البلد»[2]. ولكن منذ أن نشط التبادل التجاري بين فارس والهند، وفتح البحر الأسود للملاحة، فإن أملاً جديداً قد بعث في نفوس البنادقة بالعودة إلى تجارة فعالة في بلاد الشام، ولهذا السبب صدر القرار في ٢٩ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٧٦٢م، بإعادة قنصلية حلب، تحت اسم «القنصلية البندقية العامة في سورية وفلسطين»[3]، وظلت قائمة حتى سقوط البندقية، وإن لم تصل إلى مستوى ازدهارها الذي كانت عليه قبل كشف رأس الرجاء الصالح.

وكانت بعض القنصليات البندقية، حكراً لبعض الأسر من طبقة المواطنين الـ Partizi ، مثل أسرة Manelesso في مستعمرة خيو Chieti ، وأسرة Marin في باري، وأسرة باربارو، وأخيراً غريتي. أما القنصليات الأخرى فكانت تمنح، استناداً إلى طلب مبدئي من الراغب بها، وإن قرار ٧ آذار ـ مارس ـ سنة ١٥٨٦م، «يفضل واحداً من طبقة المواطنين (النبلاء)، ويليه في الأسبقية واحداً من المدنيين Cittadini ثم من الرعايا، وأخيراً من الأجانب من أصحاب الشرف والإيمان di integrita e fedel وكانت التسمية تصدر من المجلس الكبير، أو المجمع أو السناتو، أو خبراء التجارة الخمسة، أو من بيلات القسطنطينية»[4].

(١) ÓArvieux. VI. PP: 170 - 173

(٢) Berchet 2 P: 20 - Scrittura Cinque Savi alla Mercanzia. Busta 27 bis. A. S. V

(٣) Berchet. P: 20

(٤) Ibid. P: 21

وهناك قنصليات كانت تسمى من قبل سفير البندقية في إسبانية (مثل قادس وإشبيلية)، أو من (المشرفين العامين على البحر). أو أخيراً من سيد فرسان القديس يوحنا، بالاتفاق مع خبراء التجارة الخمسة في مالطة.

وكانت البندقية تميز القنصليات بحسب أهميتها، فهناك قنصليات كبيرة Maggiori، ومنها قنصلية سورية والإسكندرية، وكانت لا تمنح إلا لواحد من طبقة المواطنين، وقنصليات دنيا inferiori ، وتضم جميع القنصليات الأخرى، وهذه يمكن أن تُعطى للمواطنين أو لغيرهم[١].

إن حقوق المؤسسة القنصلية البندقية، على الرغم من تنظيمها في مطلع القرن السادس عشر، فإنها لم تحدد بشكل واضح، إلا في القانون الشهير الذي وضعته البحرية التجارية البندقية، الذي نشر في سنة ١٧٨٦م. فهو يشرح حقوق القنصل وواجباته، وصفات وظائفه. فالقنصل يجب أن يكون من رعايا الجمهورية[٢]، وأن يكون قد تجاوز الخامسة والعشرين من عمره، ومن الشهيرين بالعلم والمعرفة والخبرة، في ميدان التجارة، وأن يزود بأوراق الاعتماد «والمهمة الدوقية»[٣] وأن يتناول طيلة مدة عمله - وهي خمس سنوات[٤] - الأجور المحددة، ورسوم القنصلية التي عينت بتعرفة خاصة،

---

(1) Ibid. (١)

(٢) لقد كان مسموحاً قبل وضع القانون المذكور، أن يكون القنصل من الأجانب أصحاب الشرف والإيمان كما لاحظنا.

(2) Ibid. P: 25

(3) ibid. (٣)

لم يحفظ من هذه المهمة في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلا القليل، ومن نماذجها تلك التي أعطيت للقنصل «توماسو كونتاريني» في سنة ١٥٨٩، وهي موجودة في مجلد جميل في الأرشيف البندقي «كورر R. Correr» وكانت المهمة الدوقية (الدودجية) تبتدىء بالتعبير الآتي:

Nos... Dei Gratia, dux Venetiarum etc. committimus tibi nobili viro... dilecto civi et fideli nostro: quod in bona gratia, de nostro mandato, vadas in consulem et rectorem nostrorum Venetorum in Syriam... etc.

وتحتوي القواعد الواجب اتباعها وتنتهي بما يلي:

lurasti honorem et proficium Dominii nostri, enudo, stando, et redeundo.

(٤) لقد كانت المدة المخصصة للقنصل في الماضي سنتين، ثم أخذت تزداد حتى وصول الخلف إلى ثلاث سنوات وفي قانون ١٠ ديسمبر سنة ١٦٩٩م، و ٢١ شباط سنة

ويأخـذ قنصل سورية منذ مباشرته العمل لقب Sua Serenita (١)، وعلى القنصل أن يمسك سجلاً رسمياً يكتب فيه يوماً بعد يوم تحركات المراكب البندقية في الإسكالات التابعة له، مع أدق الملاحظات عن حمولتها وملاحيها. وفي حالة الغرق، عليه أن يسرع لإنقاذ المصابين، ويأخذ ٢٪ من قيمة المتاع المنقذ، ويصدر الأحكام في قضايا رعاياه، ويقوم بحصر تركات المتوفين، ويشرف على تنفيذ الوصايا، وله السلطة القانونية كمسجل عام للعقـود(٢). وللقنصل حق إيقاف ومعاقبة المخالفين لقوانين التجارة والنقل، أو المتهكين للقوانين العامة، وإرسالهم إلى البندقية في الحالات الخطيرة(٣). ويجري تسييره للقضاء بين رعاياه بحسب العرف وضميره(٤)، ويساعده في فصل الخصومات «رجل الدين» أحياناً، وبخاصة في القضايا التي تتعلق بخزينة الجالية، ولا يمكن أن يعاد النظر في الحكم الذي يصدره القنصل، ومن يرغب في الاستئناف عليه أن يرجع إلى رأي مجلس الاثني عشر، فإذا وافق فإن الأمر يرسل إلى البندقية ، بمعرفة القنصل وبختمه(٥). وإلى جانب العمل القضائي كان على القنصل أن ينبه المهملين من التجار في أعمالهم، وأن يرشدهم إلى حسن إدارتها (٦).

١٧١٤م، و ٢ آذار سنة ١٧١٩م، حددت بخمس سنوات، وعلى مجلس الخبراء الخمسة أن يسعى لتسمية خلفه قبل انتهاء السنة الأخيرة بستة أشهر. وكان على القنصل أن يعلم السناتو أولاً ثم مجلس الخبراء الخمسة اليوم بالذات الذي استلم فيه عمله، لأنه اعتباراً من هذا اليوم تبدأ السنوات الثلاث أو الخمس.

Berchet, P: 38. Cap. XLVII

(١) أي «صاحب الفخامة» (1) Ibid. P: 38. Cap X.LVII

(٢) (2) ibid. P: 22

(٣) (3) ibid.

(٤) (4) ibid. P: 28. Cap. II. (secondo l'use e la sua Coscenza).

(٥) (5) Berchet. P: 31. Cap. X, XI, XII.

(٦) (6) Ibid. P: 29. cap. III

أما أجر القنصل البندقي في سورية، فقد نص القانون الصادر سنة ١٢٧٨م، أن أي قنصل ينتخبه التجار، يتلقى أجره من الجالية، أي «الكومون». ولكن لما أصبح انتخابه يتم في البندقية، فقد حدد أجره السنوي كما بينا ذلك بـ (٢٠٠) دوكات، ثم ارتفع إلى (٥٠٠) في سنة ١٤٠٥، ثم (٦٠٠) في سنة ١٥٣٢م(١)، ويتقاضاه القنصل لشهرين آخرين بعد انتهاء العمل، إلى جانب ما يجمعه من ضريبة القنصلية(٢)، وبالمقابل منع من تقاضي أي مال إضافي، أو أجور جديدة(٣). والدولة تصرف له نفقات رحلته إلى مقر عمله، ونفقات عودته التي قدرت في كل حالة بمبلغ لا يتجاوز الـ (١٠٠٠) ريال(٤). وحتى سنة ١٦٢٤م، كان ملزماً بالسفر على مراكب بندقية، إلا أنه سمح له بعد ذلك التاريخ بالانتقال على أي مركب. وكان يصرف له (١٠٠٠) ريال للسفر من طرابلس إلى مقر إقامته في حلب، و(٨٠٠) لعودته إليها عند انتهاء مهمته(٥). وإذا ما توفي القنصل قبل نهاية السنة الأولى من عمله، فإنه يعوض عن السنة بكاملها، وإذا حدثت الوفاة بعدالسنة الأولى، فإنه يعوض بموجب الزمن الذي خدم فيه فعلاً(٦).

---

(1) ibid. P: 45. Cap. LXXXVI. Parte 26 Maggio 1532. M. C.

(١) يبدو أن أجر القنصل قد خضع لتبدلات عديدة، لأنه كان يتقاضى في فترة سابقة لعام ١٥١٣م، (٧٥٠) أشرفياً. Berchet. P: 41. cap. LXI

(2) Berchet. P: 48. cap. CIX. Parte Prigadi 7 dicembre 1548

(٢) وكانت تقدر بـ ٢٪ على تجارة البندقية، وقدرت ايراداتها بـ (٢٥,٠٠٠) دوكات في سورية والإسكندرية. Daru: Extraits. P: 134

(3) Berchet. P: 30 - P: 47. Cap. CVI

(٣)

(٤) إن قانون ٢٠ أغسطس - آب - سنة ١٦٢٤م، هو القانون المنظم لقنصلية سورية، وفيه قررت النفقة. Ibid. P. 51.

(5) Ibid: P: 30. Cap V

(٥) قانون ١٣ كانون الثاني - يناير - سنة ١٦١١م.
أما قانون سنة ١٦٢٤ فقد شمل السفر البري والبحري بمبلغ (٢٠٠٠) ريال فقط ذهاباً وإياباً، ويدخل فيه نقل الأثاث والأسرة.

(6) ibid. P: 33. Cap. XVI

(٦)

ولقد اتخذت البندقية تدابير شديدة ضد إمكان رشوة القنصل، فحرمت عليه قبول أي هبات أو هدايا لنفسه أو لأحد أفراد أسرته أثناء قنصليته، ولنصف سنة أخرى من انتهاء مدة خدمته، تحت طائلة الغرامة. وباستطاعته فقط قبول الثمار الطازجة، بل إن قانون سنة ١٥٢٧م، منعه من قبول هدايا حاكم البلاد، وفي حالة قبولها عليه أن يردها من ماله الخاص، لا من مال الجالية، وحظر عليه كذلك قبول هدايا من رعاياه(١). وكانت الجمهورية في الواقع حريصة على عدم إجراء تغييرات في القناصل، لأن انتقال كل واحد جديد يعني هدايا ونفقات كثيرة للسلطات الحاكمة، بل إنها فرضت على كل قنصل لا ينهي المدة المقررة له، التنازل عن نصف الألف ريال المخصصة لعودته(٢).

وكان يسمح لقنصل البندقية في البدء بالمتاجرة لحسابه الخاص، وكان معفياً من الضرائب والمكوس(٣). إلا أن قانوني سنة ١٤٢٤م، و١٤٣٥م، حرَّم على القنصل أو نائبه أن تكون لهما تجارة خاصة بهما، بل كان لا يجوز اختيار قنصل لسورية إذا كان له فيها رأسمال أو متاع تجاري سابق، ومن ثم كان مجلس الخبراء الخمسة يقوم بتحري الأمر بدقة، قبل أن يتم التعيين(٤). وغالت الجمهورية في الأمر، فحرمت على أولاد القنصل التجارة في مكان إقامة والدهم، وإذا كانوا يمارسون التجارة قبل تسمية أبيهم قنصلاً فإنهم يمنعون من متابعة التجارة في مكان عمله (٥).

---

(١) (1) Ibid. P: 32. Cap. XV

(٢) (2) Ibid. P: 53. Item. II

(٣) (3) Mas Latrie. supple.

معاهدة البندقية ١٣٥٥م P. 90 - معاهدة البندقية سنة ١٣٠٢ . P. 84 - معاهدة سنة ١٣٦١م . P. 93 .

(٤) (4) Ibid. P: 28. Cap. I.

(٥) (5) Ibid. P: 32. Cap. XIII, XIV

ولم يكن من حق القنصل صرف أي مبلغ من خزينة الكوتيمو دون موافقة مجلس الاثني عشر، ولا يسمح له بتقديم الهدايا الضرورية التي تهم مجموع الجالية إلا في حدود الـ (٥٠) دوكات لكل مرة، وإذا زادت النفقة عن ذلك فإن على السناتو أن يوافق عليها(١). وعند انتهاء مهمة القنصل، تراجع حسابات الكوتيمو، وتدقق كما سنرى، وكان القنصل هو الذي يصرف لبقية الموظفين لديه أجورهم منها(٢)، وكان المشرف على الكوتيمو هو الذي يشرف على المراقبة والتدقيق.

وإذا ثبت أن القنصل قد سرق من المال العام للجالية، فإنه يحاكم كلص أمام مجلس السناتو مباشرة(٣)، ويعين بدلاً منه نائب قنصل بأغلبية أصوات مجلس الاثني عشر(٤).

ولقد كانت العادة حتى صدور قرار السناتو في سنة ١٥١٣م، أن يجتمع مجلس الاثني عشر عند انتهاء مدة حكم قناصل دمشق، وأن يقرر منح القنصل وأسرته كمية من المال تحت اسم «استحقاق وجدارة»، أو مكافأة له على عمله، إلا أن هذا المجلس منع من هذا الإجراء بالقرار السابق، تحت طائلة دفع (١٠٠) دوكات غرامة(٥).

وكان من واجب القنصل البندقي منع استدانة البنادقة، أو شرائهم بضائع بالدين، تحت طائلة دفع غرامة يتقاسمها القنصل والكومون (الجالية) بالتساوي(٦).

وكان القنصل يبعث بمراسليه أربع مرات إلى القسطنطينية، وعشر

---

(١) (1) Ibid. P: 31. Cap. VIII

(٢) (2) Ibid. P: 45. Cap. XCII

(٣)، (٤) (3), (4): Berchet, PP: 33 - 34. Cap.-XXIII

(٥) (5) Ibid. PP: 34 - 35. Cap. XXVIII

(٦) (6) Ibid. PP: 37. Cap. XXXIX

مرات إلى أنحاء سورية. ويعطى المراسل في كل مرة (١٠) دوكات إذا كان سفره إلى القسطنطينية، و(٢) دوكات إلى أنحاء سورية. ويمكن للقنصل أن يلزم التجار على عدم إرسال مراسلين خاصين دون إعلامه، لكي يستطيع تسليمهم ما لديه من رسائل مستعجلة، وكان البريد ينطلق من سورية إلى البندقية مرة في الشهر(١)، وبهذه الطريقة كان الاتصال قائماً بشكل مستمر، بين القنصل في سورية والبيل في القسطنطينية من ناحية، وبين القنصل والحكومة المركزية في البندقية. وكان القنصل في مراسلاته مع البيل يخبره بما يقع على مواطنيه من ظلم واضطهاد، ليقوم هذا الأخير بمقابلة السلطات المسؤولة، ورفع الحيف الواقع(٢) أما المراسلات مع البندقية، فكان يبعث فيها بتقارير مفصلة ودقيقة عن كل ما يجري في البلاد، وعن تجارة البنادقة وغيرهم من الأمم، وأخبار السلطات الحاكمة، والإشاعات الرائجة، ومن ثم كانت تعرض صوراً دقيقة وواضحة عن أحوال البلاد وأوامر السلطان(٣).

وفي الحقيقة فرض على القناصل منذ سنة ١٢٦٨م، أن يقدموا إلى السناتو تقريراً عاماً يقرأ في المجلس، ويضم ملاحظاتهم ومشاهداتهم أثناء عملهم، والأمور التي يجب أن يعلم بها من سيخلفهم، وهي ما يطلق عليها اسم Relazione بالإيطالية، إلا أن هذه التقارير الجامعة لا توجد كلها اليوم ضمن الوثائق، إذ يبدو أن أمر قراءة هذا التقرير العام قد قصر على أولئك الذين لأهمية عملهم أو خبرتهم، كانوا يدعون من رئاسة الخبراء الخمسة للتجارة

(١) Ibid, P. 47. Cap. CVII - P 49. Cap. CXVIII

وكان القنصل يرسل ثلاث رسائل سريعة معاً كل شهر إلى القسطنطينية كل واحدة مع مراسل، حتى إذا لم يصل الاثنان لسبب ما، يصل الثالث. Russell.II.P:392.

(٢) لقد كان القاضي أو الحاكم في العهد المملوكي، هو الذي يعين من يحمل رسالة القنصل إلى السلطان في القاهرة. وقد سمح للقنصل نفسه بعرض ما عنده من شكوى على السلطان شخصياً متى أراد، وكان يستطيع مقابلته عشر مرات في السنة - معاهدة سنة ١٣٥٥م، (ص ٩٠) - معاهدة ١٢٥٤ مادة (٢٢)، ص ٧٩، معاهدة البندقية سنة ١٣٠٢، مادة (١٢). ص ٨٢. Mas Latrie. Supple

(٣) Berchet. P. 33. Cap. XX.

للقيام بهذا العمل، وبذلك حفظ عدد محدود من هذه التقارير فقط، مثل تقرير «مارسيليو زورزي» (١٢٤٢م)، الذي نشره السيدان «تافل وتوماس» في فينا سنة ١٨٥٦م(١). والثاني تقرير السيد «لورنزو تيبولو» سنة ١٥٦٠م، الذي قتل من قبل الأتراك في سنة ١٥٧١م، في قبرص. وقد ذكر فيه ظروف التجارة في حلب، والثالث تقرير «تيئودورو بالبو» قنصل سورية (١٥٧٨ - ١٥٨٢م)، وقد تكلم عن حرب السلطان مع فارس، وأحوال حكمه(٢). والرابع هو تقرير «جيوفاني ميشيل»، وهو أحد أعضاء السناتو، ورشح لمنصب الدودج، ويحمل هذا التقرير عنوان «تقرير عن استمرار الحرب التركية - الفارسية» (١٥٧١ - ١٥٨٧م) Relazione deli Successi della guerra Turco - Persiana dal 1571 - 1587، ولقد وجد «Berchet» مجموعة أخرى من هذه التقارير نشرها في كتابه(٣): Relazioni dei Consoli Veneti nella Soria.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قنصلية البندقية، التي أصبح مقرها مدينة حلب، منذ سنة ١٥٤٨م، كان يتبعها بعض النيابات القنصلية المستقرة في بعض الإسكالات الهامة، مثل طرابلس والإسكندرون، وأحياناً بيروت وصيدا، وأهم نيابات القنصلية هذه «نيابة طرابلس»، وكان نائب

---

(١) (1) ibid. P: 23

وفيه يصف جميع ممتلكات البندقية وإمتيازاتها في صيدا، وفي جميع أنحاء مملكة القدس ويعطي صورة واضحة عن تجارة المستعمرات البندقية في سورية.

(٢) لقد نشر التقرير في الكتاب التالي:

La Repubblica di Venezia e la Persia. per. G. Berchet. Torino 1865

(٣) وتضم تقارير القناصل الآتية أسماؤهم:

Andrea Navagero (1575) - Pietro Michele (1584) - Tomaso Contarini (1594) Alessandro-Malipiero (1594) - Giorgio Emo, (1599) - Vincenzo Dandolo (1602) Giovanni Fr Sagredo (1611) - Girolamo Morosini(1614) - Giuseppe Civran (1625) Alvise Pisaro. (1628) - Voir. A. S. V. Senato Relazioni. Busta 61, 31.

قنصل طرابلس ينتخب من مجلس الـ (١٢) لمدة سنة، مع أجر (٢٧٠) أشرفياً في العام، وعلى القنصل أن يتكفل بتسليمها له[١]. وفي الفترة التي انتقلت فيها القنصلية إلى طرابلس (١٥٤٥-١٥٤٨م)، فإن منصب نائب القنصلية، ونفقته ونفقة مرافقيه، من رجل دين وطبيب وغيرهما ألغيت، لأن القنصلية بحاشيتها قامت بهذا العمل[٢] ولقد استؤجر لنائب القنصل بيت كان يدعى الـ Genovesi ، (ولعله كان مقراً لبعض الجنويين)، وأجرته ١٦ سيكان سنوياً، وكان مقراً لنائب القنصل ولكنيسة الجالية[٣]. وكان هذا الأخير أهم نواب القناصل في بلاد الشام، لأهمية تجارة البندقية في هذه الإسكلة. وإذا كان هناك نائب قنصل دائم في الإسكندرون، فإن نائب القنصل في بيروت، أو صيدا، أو عكا، لم يكن مستديماً، بمعنى أن البندقية كانت تكلف أحياناً قنصل دولة صديقة بالقيام بهذا العمل، لقلة عدد رعاياها في ذاك الميناء[٤]. وهذا ما كان قائماً فعلاً في سنة ١٦٧٣م، أثناء زيارة نوانتيل لعكا، فعميل واحد هولاندي كان يقوم بالعمل لصالح الطرفين، على اعتبار أن الهولانديين المقيمين في البندقية هم الذين كانوا يقومون بالتجارة في هذا الميناء[٥]. وفي الحقيقة لا يشاهد هذا الأمر في عكا الإسكلة الصغيرة فقط، بل في طرابلس نفسها عندما ضعفت التجارة البندقية وانحطت[٦]. وكذلك الأمر في صيدا، حيث كان الممثل البندقي

(١) يرجع إلى قوانين سنة ١٥١٣م، ١٥٨٦، ١٥٩١، ١٦١١، ١٦٣٩، ١٦٤٤، ١٦٧١.

Berchet. P: 48. Cap. CIX

(٢) وقد صدر هذا الترتيب في سنة ١٥٣٦م، عندما أرسل إلى سورية القنصل «نيقولا زين»، وكان البنادقة يفكرون بنقل إقامة القنصل إلى طرابلس.

Ibid. P: 46. Cap. XCV

(٣) (3) Ibid. P: 50 Cap. CXX

(٤) (4) Masson. PP: 127 - 128

(٥) (5) V. Vandal - Lettre de Nointel à M. Pomponne. Seide. 28 Juin 1674

(٦) (6) Ibid

يتأرجح بين عميل تجاري ونائب قنصل ومثلها إسكلة بيروت، ويذكر اليسوعيون في مجموعهم التاريخي المسمى بـ «الرسائل البانية Lettres Edifiantes»[1]، أن مشيخة البندقية قد عينت في سنة ١٦٥٢م، «أبا نوفل» الماروني، الذي ساعد هؤلاء اليسوعيين على الإقامة في جبل لبنان قنصلاً لها في بيروت، «لما ازدان به من دراية»[2]. والمقصود هنا من كلمة قنصل «نائب قنصل»، لأن القنصل الوحيد الممثل لجميع إسكالات سورية، كان قنصل حلب، الذي كان يطلق على نفسه Console di Siria . ولا بد من الإشارة أن كلمة قنصل كانت ترد كثيراً على ألسنة السياح وغيرهم، لتدل على نواب القناصل، لأنه لا تفريق في أذهانهم كبير بين المنصبين.

هذا ما يخص منصب القنصل في الجالية البندقية، ويلاحظ، أنه إلى جانب السلطات الكبيرة التي منحتها إياه حكومته، فإنه كان مقيداً جداً بقوانين وقرارات عدة، يتسلم صورة عنها عند استلامه مهمته (٣)، وكونت مع الزمن مضمون المؤسسة القنصلية البندقية.

وفي الحقيقة أن منصب القنصلية على رأس الجالية البندقية ليس خاصاً بهذه الجالية دون غيرها، بل إن جميع الجاليات الأوربية في سورية، كان يشرف على شؤونها «قنصل»، إلا أن تلك الوافدة مجدداً لم تكن لديها تقاليد إدارية ما، في تنظيم جالياتها وحكمها. فهي بصورة عامة قد اتخذت النموذج البندقي العريق مثلاً يحتذى. وربما يتبادر إلى الذهن، أن هذه الدول قد أخذت التقاليد البندقية في مرحلة نمائها، وفي آخر تطور لها، ومن ثم فإنها لم تقع بمشكلات تنظيمية أو إدارية أعاقت تطور تجارتها، أو أقلقت جالياتها، ولكن الواقع يثبت غير هذا.

---

(١) طبعت في باريس سنة ١٧٤٨م.

(٢) الدويهي ـ تاريخ الطائفة المارونية: ص ٢٢٣.

(٣) Berchet. 25. Cap 1.

فإذا كانت شركتا إنكلترة وهولاندة ، قد سارتا على أنماط من التنظيم مشابهة لتنظيمات البندقية ، وأخضعت القنصل لقيود وقوانين عديدة ، كما فعلت البندقية، وبذلك ضمنت النظام لجالياتها ، وأشرفت إشرافاً دقيقاً عليها، ومن ثم كانت المشكلات التي اصطدمت بها ضئيلة نسبياً، فإن فرنسة لم تفعل، إذ أنها تركت جالياتها في بادىء الأمر دون تنظيم يحدد لها معالم العمل والطريق، ورمت حبلها على غاربها، لتسير على غير هدى، مضطربة الخطى، ومبلبلة الصف ، ومن ثم عانت الجاليات الفرنسية الفوضى والقلقلة، وعاشت تجربة خاصة بها، وإن كانت قد اقتبست تدريجياً بعض أسسها من البندقية. فالقنصلية الفرنسية في الإسكالات مرت بتطورات، غير تلك التي مر بها منصب القنصلية في البندقية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولو أن بعضها يشابه بعض ما عانته البندقية في قرون سلفت.

إن قنصلية فرنسة في بلاد الشام، يمكن ارجاعها هي الأخرى إلى أيام الحروب الصليبية ، حيث كان لمرسيلية ممثل في الأحياء التي اقتنتها ، ثم إلى ما بعد الحروب الصليبية ، حيث كان هناك قنصل في الإسكندرية ، وآخر في دمشق للكاتالانيين والفرنسيين ، وإن كانت صفة الكاتالانيين هي الأغلب[1]. وكانت السفن المرسيلية ترسو في بيروت ، وتتبادل المتاجر مع أهالي البلاد ، كما حاول التاجر «جاك كور»[2] في

---

(1) Heyd: 11. PP: 161 - 162.

(1) قبل اتحاد البروفنس مع فرنسة، كان هناك روابط كبيرة بين الكاتالانيين والبروفنسيين، ولا سيما ان الطرفين يمثلان فئات صناعية وتجارية . وكان للكاتلانيين نفوذ في تجارة الشرق أكثر من الفرنسيين. Charrière, 1. P: 121

(2) E. Salvador: L'Orient, Marseille et La Méditerranée. PP: 94 - 96

(٢) لقد كان «جاك كور» مستشار الملك شارل السابع الخاص وكان مصرفياً وصانعاً للاسلحة، وملاكاً لمناجم الفضة والنحاس والرصاص، في ضواحي ليون، وتاجراً كبيراً وممولاً للبلاط، ولقد زار سورية سنة ١٤٣٢م لدراسة مصادر ثروتها المحلية، =

القرن الخامس عشر أن يدعم هذه التجارة وينشطها. إلا أن المؤرخين الفرنسيين يرون البدء الحقيقي للعلاقات التجارية الفعالة بين فرنسة والليفانت هو القرن السادس عشر، وبعد توقيع معاهدة سنة ١٥٣٥م، بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني، وبالتالي فإن أول قنصلية فرنسية أنشئت في سورية كانت في القرن السادس عشر. ويبدو أن أصول إقامة القناصل الفرنسيين على الأرض السورية غامضة جداً، وهي ليست معروفة بشكل مؤكد، حتى أن ماجي (Magy)، وهو أحد التجار المرسيليين الشهيرين في القرن السابع عشر، بيَّن في مذكرته «أنه مهما كان من أمر إقامة التجار في هذه الإسكالات، فإن القناصل لم يوجدوا فيها إلا في سنة ١٥٧٣م، أما قبل ذلك فإن أقدم تاجر كان يقوم بعمل قنصل»[١]. وكتب السيد «دولاني» De Lagny، المدير العام للتجارة، في مذكرة له سنة ١٦٩٧م، ـ وفيها ينقل الكثير عن السيد ماجي: ـ «بأن لا قناصل قبل سنة ١٥٥٧م»[٢] وربما يتوافق هذا الرأي مع القائلين: إن الجاليات الفرنسية الأولى قد أقامت في القسطنطينية أولاً، حوالي سنة ١٥٥٠م، ثم في الإسكندرية فبيروت فطرابلس سورية فخيوس، ويضيف «وود» إلى هذا قائلاً بأن فرنسة، أسست قنصليتها في حلب بعد عشر سنوات من إقامة جاليتها في القسطنطينية، أي في سنة ١٥٦٠م[٣]. ولكن أرشيفات بلدية مرسيلية، وبخاصة «سجلات المناقشات»، تسمح بتحديد تاريخ أقدم من ذلك. ففي ٥ أيار ـ مايو ـ سنة ١٥٤٨م، تلقى «جان رينيه» قنصل طرابلس سورية، رسائل تعيينه من الملك، وخلفه في القنصلية «فرانسوا تيسيه»، وزوِّد بمراسيم تعيينه في ٢ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٥٥٠م[٤].

= وما يمكنه أن يحقق من فوائد بالمتاجرة معها.

(١) (1) Masson. Introduction, P: XIV - Arch. Nat. F12, 645

(٢) (2) ibid - Archive de La Marine B7 497, fol 378 - 88

(٣) (3) Wood: P: 44

(٤) (4) Masson: Intro. P: XIV

أما (أوغست بوب A. Boppe)[1] ، الذي نشر دراسته القيّمة عن قنصليات الليفانت (Consulats du Levant) ، وأوضح فيها أوضاع قنصليات «ساتالي» ، و«قرمانية» ، و«حلب» ، و«صيدا» ، و«طرابلس» ، و«لارنكا» ، منذ نشأتها حتى سنة ١٩٠٠م ، فإنه يثبت أن «قنصلية سورية»[2] هي أقدم قنصلية فرنسية في الليفانت ، ووجدت تنفيذاً لامتيازات عام ١٥٣٥م ، وأن الأشخاص الذين شغلوها تمتد قائمتهم دون انقطاع ، من سنة ١٥٤٤م ، ولقد أقاموا تارة في طرابلس ، وأخرى في حلب[3] .

وكما أن تاريخ نشأة القنصليات مبهم ، فإن كثيراً من المؤرخين تائه إلى الآن حول الطريق التي كان يتم بها تعيين هؤلاء القناصل في القرن السادس عشر ، ومطلع السابع عشر. فالسيد D'Avenel يذكر أثناء كلامه عن فترة حكم «ريشليو» : «أن بعض الأشخاص الذين يحملون في موانىء البحر المتوسط أسماء قناصل ونواب قناصل ، هم ممثلو بلديات الشاطىء (البروفنس) ، وهم تجار عينتهم تلك البلديات ، ومن ثم لا يرتبطون إلا بها»[4] . إن ما يقوله «دافنيل» صحيح بالنسبة إلى القناصل في المرحلة الصليبية ، إلا أنه غير صحيح بالنسبة إلى قناصل الأمة الفرنسية في القرن السادس عشر ، وبخاصة في السابع عشر. ففي سنة ١٦١٢م ، كان في البحر المتوسط (٢٨) قنصلاً ، بعضهم وهو قليل من أهل البلاد ، ويتركز

---

(١) لقد كان أوغوست بوب سفيراً لفرنسة في بكين، بعد أن قضى قسطاً كبيراً من الوقت في القسطنطينية والبلقان، وله دراسات عن العلاقات السياسية بين فرنسة والدولة العثمانية .

Charles - Roux. P: 167

(٢) هكذا كان يطلق على قنصلية فرنسة في طرابلس في الربع الأخير من القرن السادس عشر.

Charrière. 111. P: 737. Lettre de M. De Sauve à M. de Juyé. 18 mars 1578

(٣) (3) Charles - Roux. P: 167. Annexe. II

(٤) (4) D'Avenel: Richelieu et La Monarchie Absolue. II. P: 197.

في إيطالية[1] وإسبانية ، أما البقية فكلهم فرنسيون وموظفون ملكيون ، يحملون أوراق اعتماد ملكية. وربما يكون تأكيد السيد «دافنيل» صحيحاً من أجل بعض هذه القنصليات الثانوية ، فهناك وثيقة واحدة يستنتج منها هذا الظن ، وهي رسالة موجهة من ابن قنصل «ليغورن» ، إلى قناصل مرسيلية ، في ١٥ نيسان ـ ابريل ـ ١٦٢٤م ، يقول فيها: «لقد تجرأت فرجوتكم أن تعطوني نفس كتب الاعتماد التي أعطيتموها لأبي الراحل ، وقد أسلمت عمي نسخاً منها ، حتى تأمروا سكرتيركم بإرسال ما يشابهها لي إذا وجدتموني جديراً بذلك»[2].

وإذا كان يفهم من هذه الوثيقة ، ما قاله السيد دافنيل عن تعيين القناصل من قبل البلدية ، فإن في التنظيمات الأولى لأميرالية مرسيلية مجموعة كبيرة من المهمات الملكية ، معطاة للقناصل في إيطالية وإسبانية ومسينة[3]، وذهب الظن ببعضهم مثل السيد «سان بريست Saint - Priest » ، إلى أن القناصل كانوا يعينون تحت حكم الملك هنري الرابع من قبل السفراء[4]، وهذا الأمر غير صحيح كذلك. فالقناصل منذ بادىء الأمر كان يعينهم الملك ، كما تثبت رسائل الاعتماد المشار إليها ، والمحفوظة في سجل التعيينات لأميرالية مرسيلية[5]. ورسائل التعيين هذه مسجلة من قبل بارلمان البروفنس ، وأميرالية مرسيلية ، ولم يكن البرلمان ليسجلها إلا بعد أن يحقق في حياة «المعينين ، وعاداتهم ودينهم»[6].

---

(١) مثل روما ، نابولي ، جنوة وغاييتا. (1) Masson. Intro. P: XIV.

(٢) (2) Ibid - AA. 589

(٣) مثل مسينة وإشبيلية ومالاقا وكاغلياري التي أنشئت سنة ١٦١٥م ، Masson. Intro. P: XIV

(٤) (4) Saint - Priest: 289

(٥) (5) Ar. des Bouches du Rhone - Insinuations. fol 44, 63, 84, 104, 130

(٦) (6) Ibid: fol 89, 107

وكان القناصل يقسمون اليمين أمام آمر الأميرالية [١] ، وأمام سفير الملك في القسطنطينية [٢] وإن كان هذا لم يستمر حتى أواخر القرن السابع عشر.

ويمكن القول: إن المبدأ الأول ، في تعيين القناصل ، في الفترة الأولى من إقامتهم في بلاد الشام ، هو اختيارهم من قبل بلدية مرسيلية ، التي كانت تعتقد أن من إمتيازاتها هذا الحق[٣] ، ثم يجري تثبيتهم من قبل الملك[٤]. وعلى هذا ، فإن معظم القناصل كانوا في القرن السادس عشر ، ومطلع السابع عشر ، من المرسيليين ولكن الأمر لم يبق على ما هو عليه ، إذ أخذ الملك يتصرف بالقنصليات ، ومنها «قنصلية سورية» كيفما يشاء. فمنح الملك «هنري الرابع» هذه القنصلية إلى السيد «دو ليبرتا P. de Libertat [٥]» ، نتيجة خدماته. إلا أن بيير دو ليبرتا لم يتمتع لمدة طويلة بالفوائد التي أغدقت عليه ، اذ توفي سنة ١٥٩٧م ، وانتقلت قنصلية سورية إلى ورثته من بعده[٦]. وهكذا كانت قنصلية سورية في أواخر القرن

(١) (1) Ibid. fol. 214, 442

(٢) (2) B.N. mss fra. 16738, fol 95, 118

(٣) جاء «دو فيتو» قنصل فرنسة في الإسكندرية إلى باريس في سنة ١٦٠٧م، ليشتكي أن السفير الفرنسي «دو بريف» قد تصرف بقنصلية الاسكندرية التي اعطاه إياها الملك دون استشارة بلدية مرسيلية. وفي رسالته إلى قناصل مرسيليه (١٤ أيلول - سبتمبر - ١٦٠٧م)، يثير هذه النعرة فيقول: «إن هذا هو ضد امتياز المدينة - ويقصد مرسيلية - الذي هو أجمل ما تملك» A.A 319.

(٤) والدليل على ذلك أن لوران رينيه قنصل طرابلس، قدم طلبه أولاً إلى البلدية، التي طلبت بدورها اعتماده من الملك ثم سجل في مجلس المدينة. Masson, Introdu. P:XV

(٥) لقد استطاع بيير دو ليبرتا مع اخويه بارتملي وأنطوان، وعمه جان فيغيه، من القضاء في ١٧ شباط - فبراير - سنة ١٥٩٦م على تمرد قنصل مرسيلية Cassault وبذلك منعوا الإسبان من الاستيلاء على عاصمة البروفنس مرسيلية، ولقد شرفه الملك وسماه حاكماً قضائياً دائماً لمرسيليه.

(٦) وكانوا «بارتملي ليبرتا» وجان فيغيه وبير مارميري. وعند وفاة بارتملي دخلت أرملته =

السادس عشر ، ومطلع السابع عشر ، ملكاً لجماعة تعمل على استثمارها . وكانت هذه الجماعة ترسل بحسب الظروف ، ولتنظيم العمل في الإسكلة أحد الملاك ، أو أحد العملاء ، أو أحد الملتزمين . وكان هؤلاء يقيمون في مدينة حلب ، أما طرابلس فقد تحولت إلى نيابة قنصلية ، تابعة لهم[1] ، والإسكندرون وصيدا يشغلهما موظفان تحت إمرتهم . ولكن توسع التجارة في سورية ، في مطلع القرن السابع عشر ، وبخاصة في صيدا ، دفع فرنسة إلى إقامة قنصلية جديدة فيها سنة ١٦١٦م[2] . وأعطيت ملكيتها مناصفة لـ «Viguier» وهو أحد أعضاء قنصلية حلب ، وتاركة Tarquet [3] .

ويتضح مما ورد سابقاً أن مناصب القناصل كانت تُهدى أو تباع ، ولقد قال كثير من المؤرخين بما ذكره **بوكوڤيل** Pouqueville ، بأن الملك لويس الثالث عشر ، هو الذي جعل مناصب القنصلية بثمن[4] . ويرد «ماسون» ، بأن «بوكوڤيل» كان مخدوعاً بوثيقة ما ، لأن منصب القنصلية كان يباع قبل عهد هنري الرابع ، إذا وثقنا بمذكرة موجهة من غرفة تجارة

= في الإرث مع صهريها ، وفي سنة ١٦٠٠م ، تنازل الصهران عن حصتها ، بينما احتفظ «فيغيه» بحصته ، أما حصة ماريري فقد بقيت أكثر من (١٥) عاماً دون صاحب وأعطيت في سنة ١٦٤٨م لفرانسوا بيكة ، وهو من أسرة مالية كبيرة في ليون .

- Charles - Roux. P. 167.

(١) (1) Masson: P. 78. Note 1.

يذكر ماسون أن القنصلية كانت في طرابلس أولاً ، حتى سنة ١٦١٢م ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى حلب .

(٢) يذكر «بوب» أن انشاء قنصلية صيدا كان في سنة ١٦١٥م ، بينما يؤكد ماسون أنها وجدت في ٢٢ آذار - مارس - سنة ١٦١١م ، وكان لها قنصلها الفعلي في ١٥ حزيران سنة ١٦١٦م .

Charles - Roux: P: 167 - Masson: 79.

(٣) (3) ibid: P: 167

(٤) (4) Pouqueville: P: 62

مرسيلية إلى الملك ، في ١٣ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٦٧٠م ، وهي تذكره بالاتفاقات القديمة القائمة بين قناصل مرسيلية ، ومالكي القنصليات التي جرت في ٢٢ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٥٦١م ، و١٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٥٩٠م(١). ومن المؤكد أن مناصب القنصليات بصفة عامة كانت تباع ، منذ نهاية عهد الملك هنري الرابع (٢). وكان القناصل يسعون ليصبح أولادهم من بعدهم ومن يلوذ بهم وارثين لقنصلياتهم (٣). ولقد لاحظنا أن الملك هنري الرابع قد سن سنة جديدة بمنحه القنصليات هدية ، وقد اتبعت هذه السنّة من بعده ، فمنح السيد دو بويزيُول De Puisieulx ، في سنة ١٦٢٢م قنصلية أزمير ، «والكونت دو بريين» قنصلية القاهرة وصيدا وأزمير. ولما كان الأخيران سكرتيري دولة ، ومكلفين بأعمال التجارة ، فقد كان هذا سبباً في انتشار النظرية القائلة أثناء حكم كولبير ، وهي أن قنصليات الليفانت هي ملك لسكرتيري الدولة للبحرية المكلفين بشؤون الليفانت(٤).

وهكذا فالمؤسسة القنصلية الفرنسية في سورية كانت تعاني أوضاعاً مغايرة تماماً من ناحية تكوينها عن المؤسسة القنصلية البندقية ، أو الإنكليزية ، أو الهولاندية. فالقناصل الحقيقيون لم يكونوا يقيمون في

---

(١) (1) Masson, P: 78, Note. 1

(٢) في سنة ١٦١٠م اشترى منصب قنصلية أزمير السيد Claude Rigon بـ (٤٣٩٠) ليرة، وقدم السفير هارلي (٤٠٠٠) ليرة ثمناً لقنصليتي فاس ومراكش.

B.N. mss Fra. 16738, fol 124, fol 117

(٣) ورث «كامي سافاري دوبريف» أباه في قنصلية الإسكندرية وجاء بعد جاك فيغيه في حلب «بيير فيغيه»، وكذلك في صيدا ومنح تاركه صيدا في حياته إلى صهره فرانسوا دو فنتمي vintimille انظر Voir. Les Lettres de Provision accordées aux Consuls dans les Premiers Registres de la Correspondance Politique. Constantinople. Archives des Affaires Etrangères

(٤) (4) Masson: P : 79

مراكز عملهم ، وإنما يكلفون نواباً عنهم ، وقد ظهر هذا بشكل خاص في نهاية عهد هنري الرابع وفي عهد لويس الثالث عشر. وإننا لنرى في قرارات التعيين الممنوحة آنذاك ، أن لبعض القناصل «حق التفويض» ، بينما بعضهم الآخر ملزم على العمل بنفسه. ومن الملاك الذين قاموا بالعمل بأنفسهم ، «جان فيغيه» في حلب (١٦٢١-١٦٢٤م) ، وفرانسوا بيكة الذي عمل تسع سنوات كاملة (١٦٥٢-١٦٦١م) ، إلا أن هذه استثناءات نادرة. فمعظم القناصل وضعوا نصب أعينهم الحصول على أكبر ربح ممكن ، وهم في مواطنهم ، ولذا فإنهم كانوا يشركون معهم أفراداً آخرين يهتمون بالعمل الفعلي ، مقابل حصة معلومة ، أما القنصليات التي تعدد ملاكها ، فكان كل واحد منهم يرمي على الآخر مسؤولية العمل عندما تقدم شكاوى ضدهم[١]، وفي مثل هذه الحالة كانت القنصلية تُمنح إلى نائب قنصل يضمن لهم إيرادات المنصب وفي جميع وثائق هذه الفترة ومراسلاتها سُمي نواب القناصل الملتزمون بالقناصل، وهم الذين كانوا يُديرون أمور القنصلية[٢]. ومما لا شك فيه أنهم كانوا يحصلون على أوراق تعيين من الملك ، وكانت تمنح استناداً إلى طلب الملاك دون أن يجري بحث ما حول الشخصيات المقترحة[٣]. ويقول «ماسون»: لقد كان من الممكن أن تكون المساوىء الناجمة عن مثل هذه العملية ضئيلة ، لو أن الملتزمين قدموا تعهدات أو ضمانات شرف إلا أن الملاك لم يكونوا ليهتموا بذلك ، بل إنهم كانوا يمنحونها لمن يقدم أكبر كمية من المال[٤] ، ولا شيء يبرهن لنا على التجارة المعيبة التي

---

(١) وكان بعضهم يملك عدة قنصليات.

A. Amirauté. Rég. I. des Insinuations. fol 707-710

(٢) (2) Masson: P: 80

(٣) وهذا خلاف ما قام به «دوبريف»، الذي لم يسلم ملتزم قنصلية مصر قنصليته حتى جربه خمس سنوات أو ستاً وتأكد من تعلمه اللغتين العربية والتركية. B.N. mss Fra. 16738, fol 188

(٤) (4) Masson: P: 80

خضعت لها مناصب القنصليات أكثر من المؤامرات التي كادت تقضي على تجارة حلب ، في الربع الثاني من القرن السابع عشر[1]. ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الصالحين ، فهناك «غبرييل فرنول Fernoulx » ، الذي خدم (٣١) سنة في قنصلية القاهرة ثم نقل إلى حلب في ظروف صعبة ولم تظهر ضده شكوى واحدة. وأظهر «سانسون نابولون» في قنصلية حلب ، الصفات التي أهلته فيما بعد لتأمين السلام مع الجزائر. أما «بيكه» قنصل حلب (١٦٥٢-١٦٦١) ، فقد عمل بنشاط كبير لتسع سنوات ، وبعد أن دخل الرهبنة وأصبح أسقفاً وزائراً عاماً لبعثات سورية ، فإنه تابع لخمسة وعشرين عاماً تقديم خدمات كبيرة للتجارة الفرنسية[2]. وكذلك فإن «فرانسوا بارون» الذي خلفه (١٦٦١-١٦٧٠م) ، أبدى مواهب وكفاية ، جعلت كولبير يختاره ليكون مديراً لأعمال شركة الهند في «سورات Surat » . وما عدا هذه النماذج الصالحة ، فإن الملتزمين - القناصل كان همهم الحصول على الثروة والربح ولا شيء آخر[3].

وقد كانت الرسوم المخصصة للقنصل - الملتزم في بادىء الأمر ½ ٪ فقط من التجارة الفرنسية في الإسكلة، إلا أنه صدر في ١٥ حزيران - يونيو- سنة ١٥٥١م ، أمر تم الاتفاق عليه بين قنصل طرابلس والتجار فيها ، على مضاعفة هذا الرسم ليصبح القناصل أكثر اهتماماً ومراقبة للأعمال التجارية ، ولمنع سوء الاستعمال. ففي سنة ١٥٦١م ، استفادت

---

(١) نجح السيد «دو بريمون» قنصل حلب في إبعاد سلفه «بونان» عن منصبه، إلا أن هذا الأخير لم يتوقف عن ملاحقة الأول باتهاماته، وانتهى به الأمر أن حصل من الملّاك ومن البلاط على المهمة من جديد، وطلب من الباشا ترحيل القنصل القائم مباشرة. وبعد سنوات غادر «بونان» حلب وخلف وراءه ديوناً كثيفة لتدفعها عنه الأمة وقدم المرسيليون شكاوى عديدة إلى البلاط بشأنه.

AA. 363, 33, 31 mars 1639

(٢) (2) AA. 363 - Poullet. T. II. P: 494 - D'Arvieux. VI, PP 81-87

(٣) (3) Masson: P: 85

بلدية مرسيلية من فرصة تسجيل رسائل تعيين القنصل «رينيه» ، لتقوم باتفاق آخر على وجوب تقاضيه ١٪ على البضائع عند خروجها من الإسكلة لنفقاته الخاصة ، و١٪ أخرى لنفقات الفنادق (الخانات) والمترجمين والانكشارية ورجال الدين[1] وتبع هذا الاتفاق اتفاقات أخرى مماثلة مع بقية القناصل ، كما تثبت وثائق متأخرة[2] وفي الحقيقة رفع رسم القنصلية إلى ٢٪ وإلى ٣٪. فقد كانت نفقات القنصل الملتزم في الحقيقة كبيرة، إذ عليه أن يدفع إيجار ملكيته (القنصلية) ، ففي صيدا كان (٨٠٠) ليرة ، وفي القاهرة في عام ١٦٥٠م (٨٠٠٠) ليرة[3] ، وإلى جانب ذلك كان يوزع كل عام الهدايا القيمة على الباشا وسلطات الإسكلة الأخرى ، وكان عليه تقديم المنح والهبات في حالة رغبته الحصول على حظوة ما أو للتخلص من بلص مفروض عليه . «وكانت مصروفات قنصلي صيدا وحلب أكثر من غيرها ، وتفيض عن الواردات . والسبب الرئيسي هو المنافسة الكبيرة في حلب ، بين قناصل كل من فرنسة والبندقية وإنكلترة وهولاندة . فقنصل البندقية هو دائماً بندقي نبيل ، وقنصل إنكلترة في الغالب من «النبلاء» كذلك ، فهما أغنياء ، وقد خصصت لهما رسوم كافية ، ووضع تحت تصرفهما خزينة مملوءة بالمال ، ومن ثم فإن نفقاتهما كانت متناسبة مع أرباحهما الكبيرة . ولما كان لقنصل فرنسة قصب السبق عليهما ، فمن الضروري أن يتظاهر بالأبهة والفخامة أكثر مما يفعل الآخران ، إذا كان يريد ألا يحتقر من الأتراك، والفرنجة من أية أمة كانوا . ولكن الأرباح التي

---

(١) Pouqueville. Mémoire. P: 56

(٢) Masson. P: 85 - Cayers au Roi. 13 Août 1670. Arti. 13.

«إن القناصل يحملون مجموع الأمة نفقاتهم مع أنهم ملزمون بها بموجب الاتفاقات بين قناصل مرسيلية وملّاك القنصليات (في ٢٢ كانون الثاني - سنة ١٥٦١م - و١٨ نوفمبر سنة ١٥٩٠م)، فيأخذون ١٪ لهم، و ١٪ لحاجات القنصلية.

(٣) Mémoire sans titre. A. N.F 12 645 - Depping. Correspondance Administrative sous louis XIV. T.III. P: 393

كان يتقاضاها من رسوم قنصليته ضئيلة، لا تسد هذه النفقات ، وأمام هذا كان عليه إما أن يحط من قدر أمته، أو يبحث عما يساعده في زيادة وارداته كتجارة خاصة مثلاً. إلا أن التجارة محرمة عليه لأسباب حقة، وبذلك كان من المستحيل عليه أن يقف على قدميه ، أو أن يكون في حالة تمكنه من القضاء على مشروعات الاتراك التي يدبرونها ضده ، بسبب جشعهم الطبيعي ، أو بتحريض من المنافسين وغيرتهم»(١). ويجب ألا تنسى الاستقبالات العديدة التي كان يقيمها، وبخاصة أثناء الأعياد، حيث كان يدعو قناصل الأمم الأخرى وأعضاءها، وتجار الأمة الفرنسية، وفي كثير من الحالات كان يسكن لديه رجل الدين والتراجمة والطبيب والانكشارية الحرس، ويأكلون على مائدته، كما كان السياح والمبشرون العابرون يجدون عادة لديه مائدة مفتوحة. وفي مكان مطروق جداً مثل حلب، كان لدى القنصل في كل يوم ضيوف جدد. وعندما تضاءلت مرابح التجار، غدا من الصعب وجود من يقبل مناصب القنصلية، لأن المرشحين الجدد لملكيتها كانوا مسؤولين عن ملتزميهم، ومعرضين لدفع ديونهم. وهكذا فإن حصة من قنصلية حلب بقيت (١٥) سنة دون شاغل ، وإن مالكاً لحصة أخرى كان راغباً في التنازل عنها(٢). وفي الاسكالات الصغيرة حيث لا مال وفير يجبى من التجارة ورسومها ، وحيث لا يوجد سوى نائب قنصل ، فإنه كان يحدث ألا أحد يقبل التكليف ، حتى لقد اضطر في بعض الظروف إلى اللجوء إلى قنصل هولاندة ليملأ منصب نائب قنصل طرابلس(٣).

وفي الحقيقة لم يكن القنصل الملتزم ليتورع عن اتباع أية وسيلة

---

(١) (1) D'Arvieux: T. IV. P: 340

(٢) (2) Masson: P: 86 - Charleux - Roux. P: 167.

(٣) (3) lettres du Consul de seide. AA. 336, 16 Nov 1666, 20 Août 1667

للوصول إلى الثروة ، وكان عليه أن يسرع لأن منصبه محدود بوقت(١). كما أن الأمة التي يرعاها لم تكن تخلو من أعداء له يهاجمونه ، ومن حسودين يطمعون بمنصبه. وكان هو بدوره يخشى سكرتير الدولة ، وملاك القنصلية ، الذين كانوا يرسلون أحياناً خلفاً له دون أن يعلموه إذا ما دفع لهم ثمن أكبر، ويضاف إلى هذا في بعض الظروف ، تحالف التجار والسفير ضده. ولهذه الأسباب كان القنصل يسرع إلى جمع كل ما يمكن جمعه من التجارة ، وكانت جرأة بعضهم لا حدود لها ، ويلاحظ «ماسون» أن أكثرهم جشعاً ونهباً ، هم الذين يملؤون رسائلهم بالاحتجاج ، ويظهرون شفقتهم على ما تقاسيه التجارة(٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد أظهر «دارفيو» ، الذي عمل تاجراً في صيدا ، قبل أن يصبح قنصلاً لحلب ، عطفه على القناصل من الناحية المالية ، لأنه «لا يصل إلى أيديهم في الواقع أكثر من ١٪ ، من أصل ٢٪: إذ أنه عندما تكون التجارة مزدهرة فإنهم كانوا يعطون للعملاء ½ ٪، كما أن التجار كانوا يرشون كتاب المراكب عند تقدير قيمة البضائع، فلا يصرحون للقناصل إلا عن ثلثي البضائع المحملة، ويكون تقويمهم لها بأقل من قيمتها الحقيقية، أي بما يعادل ½ ٪. فالقنصل إذن لا يتقاضى إلا القليل من الرسوم بينما النفقات في تزايد، ولذا فمن الصعب على رجل شريف أن يقبل هذا العمل المحرج»(٣). وربما يكون هذا سبباً في لجوء القناصل إلى عقد القروض باسم الأمة ، وفرض الضرائب على

(١) كانت مدة القنصل مبدئياً ثلاث سنوات، وربما يبدو هذا مخالفاً لما ذكره «تايكسايرا» في سنة ١٦٠٥ عن أن قنصل الفرنسيين في حلب يعين لمدى الحياة، ويعمل بوساطة نائب يدفع له سنوياً ما يقرب من (٣٠٠٠) دوكات، ويبدو أن أمر ملكية القنصليات الفرنسية قد التبس على تايكسايرا، فاعتبر هذه الملكية تعييناً لمدى الحياة، ونائب القنصل الذي يشير إليه ما هو في الحقيقة سوى القنصل الملتزم.

(٢) (2) laCorrespondance de Bermond et Bonin dÁlep, AA, 363

(٣) (3) D'Arvieux: IV. P: 338 - Mémoire sur les Consulats de la Nation

التجارة لدفع ديونهم ، على الرغم من أنهم لا يملكون مثل هذا الحق. بل الأدهى من ذلك ، أنهم كانوا يحولون ديونهم الشخصية إلى ديون أمة ، وكان التجار يشتكون إلى السفير ، ولكن كيف يمكن لهذا الأخير حمايتهم ، وهو بدوره بحاجة إلى القناصل لجباية ضرائبه الخاصة(١)؟ وكان من المفروض أن يستلم واردات الضريبة المفروضة نائبان عن الأمة تنتخبهما هي ، ولكن الواقع أثبت أن هذين النائبين كانا يتفاهمان مع القنصل على أساليب التلاعب. وفي الواقع لقد كانت الديون باسم الأمة هي أكثر ما يضايق التجارة ، لأنها كانت سبباً في زيادة بلص السلطات التركية ، وفي الإساءة إلى أوضاع التجار الفرنسيين تجاه الأمم الأخرى ، والدولة العثمانية نفسها ، بالإضافة إلى إفقار الأمة. فإسكلة حلب دفعت على التوالي ديون اثنين من قناصلها ، أي ما قيمته (٣٤٢٩٤) قرشاً(٢). ولهذا السبب حظرت الدول المختلفة على قناصلها الاستدانة ، وراقبت الأمور بشدة ودقة ، فلم تقع تجارتها في أتون سوء الاستعمال الذي غرقت فيه التجارة الفرنسية(٣).

---

(١) (1) Masson: P: 87, 89

(٢) لقد دفعت الأمة (١٤٢٩٤) قرشاً من أجل القنصل «ديلستراد» سنة ١٦٣٥، وأكثر من (٢٠,٠٠٠) لبونان ١٦٤٨م، وحاول نواب مرسيلية مداواة الأمر بطلب من القناصل، ولكن معارضة «بريين» المصلحية أوقفت أي إصلاح.

- Arch. Commun. Correspondance. 22, 23 Novembre 1650, Cité par Masson. P. 89

(٣) لقد كان قناصل فرنسة يفرضون الضريبة دون إعلام أي مسؤول في الوطن، وتصل أخبارها متأخرة وربما يبعث نواب التجارة يستفسرون عن السبب ويحتجون، ويصل الجواب، ويكون قد مضى خمسة أو ستة أشهر. ويتجه النواب بعدها إلى البلاط يشتكون ويطالبون بإلغاء ما فرضه القنصل، وهنا يطول الأمر ويستمر القنصل في تحصيل ضريبته، وغالباً ما يتغاضى عن تنفيذ أوامر الملك. وعندما يصل اليأس بنواب مرسيلية إلى حده الأقصى، فإنهم يتنازلون عن متابعة القضية.

Archives Communales. "Délibérations.. septembre 1631

ومن مثل هذه المتابعات غير المجدية قضية «بيير فيغيه» قنصل حلب.

AA. 363. Lettre du Consulat dÁlep. 28 Juin 1646

وكان القناصل الفرنسيون يهتمون كذلك بتجارتهم الخاصة ، على حساب التجارة العامة ، وقد كان مسموحاً لهم في بادىء الأمر بممارسة هذا العمل[1] ، ولكنهم منعوا من ذلك ، إلا أنهم تابعوه. وكان هذا ـ بحسب تأكيد ماسون ـ أكبر جرح للتجارة الفرنسية في الليفانت[2]. فبدلاً من تسهيلهم مهمة التجار ، كانوا ينافسونهم ويثيرون في أنفسهم عوامل الحسد والبغضاء ، بل كيف يمكن لقنصل يهتم بمصالحه ـ مهما كان حسن النية ـ أن يكون قاضياً محايداً في الخلافات بين التجار؟ فالهيبة القنصلية في الحقيقة تضيع في هذه الحالة ، وتفقد أساسها القضائي ، فهي لم تعد سوى «استثمار تجاري مخرب للتجار»[3]. وكان رأي «دارفيو» عندما سئل هل يسمح للقناصل بالتجارة أم لا ، منعهم منها ، وقد أورد الحجج السابقة ، وأضاف إليها أن القنصليات الكبيرة مثل حلب وصيدا ومصر ، تعج بالجاليات الفرنسية ، التي يزيد عددها عن (١٥٠) فرداً ، فليس بإمكان القنصل الالتفات إلى تجارته وسط مشاغله العديدة ، فيجب ألا يسمح للقنصل بأية تجارة علنية أو خفية (أي يكون شريكاً لأحد التجار ، أو متاجراً باسم تاجر آخر)[4]. إلا أنه يسمح لنيابات القنصليات

(١) في رسالة من سفير فرنسة إلى الملك في سنة ١٥٨٨م ، يطلب فيها السفير إلى الملك إصدار أمر بمنع القنصل من العمل بالتجارة كالتجار. وهذا يدل على أنه لم يكن قد منع القناصل من التجارة بعد ، بل إنهم كانوا حسبما ورد في الرسالة يحجزون البضائع في مخازنهم ، ويجبرون التجار على شرائها بضعف ثمنها.

Charrière. T. IV. PP: 656 - 657. lettre de M. Lancosme au Roi.

(٢) كان القنصل بفضل صلاته مع كبار الحكام ، يستطيع أن يحصل على إعفاءات من الرسوم ، واحتكارات لبعض المواد ، ولا يترك للتجار إلا ما يراه غير مربح ، ولهذا الغرض كان يضاعف الهدايا والهبات على حساب الأمة ، بل إن بعض القناصل الفرنسيين كان يساعد التجار البنادقة بدلاً من الفرنسيين.

BB, 82. Masson. P: 90

(٣) (3) Masson: P: 91

(٤) (4) D'Arvieux. IV. P: 332 - Mémoire... Article. XVI

الصغيرة ، ومنها في سورية : بيروت وعكا ، أن يعمل نوابها بالتجارة ، لأنهم في الواقع «تجار يطالبون بالصفة الرسمية ، حتى يكون لهم احترامهم من مواطنيهم ومن الأتراك ، وحتى يتمكنوا من القيام بتجارتهم بطريقة أكثر سهولة. والتجارة لهؤلاء هي المورد الوحيد ، وهم يقدمون خدمات جلى للأمة بمراقبتهم تفريغ البضائع وشحنها ، ووصول المراكب وسفرها»[١].

ومن كل ما تقدم ، يتضح لنا بيِّناً بأن فرنسة لم تحاول أن تدرس التشريعات القنصلية البندقية ، ولم تقتد بها ، وإنما عملت على أن تكون لها تجربتها الخاصة. وربما يكون هذا قد أتى نتيجة العفوية في العمل ، وعدم التنظيم لا عن قصد أو تعصب ، وبذلك وقعت في مساوىء ومآزق أوصلت قناصل مرسيلية ، ونواب التجارة فيها ، في النصف الأول من القرن السابع عشر ، إلى حد اليأس. فمنذ نهاية القرن السادس عشر ، والشكاوى تترى على بلدية مرسيلية والبلاط[٢] ، وأخيراً أصدر الملك أمراً في ٢٠ أيار ـ مايو ـ سنة ١٦١٨م ، «بأن على القناصل أن يقوموا شخصياً في المستقبل بمهامهم ، إلا إذا سمح لهم الملك بالتفويض. وإذا ما حدث هذا فهم مسؤولون عن مفوضيهم الذين يشترط ألا يكونوا ملتزمين مالياً لرسوم تلك القنصليات ، تحت طائلة عقوبة الموت لهم وخسران القناصل لقنصلياتهم. وتحت طائلة نفس العقوبات ، يحرم على القناصل تعاطي أية تجارة لهم أو لغيرهم ، أو قبول أية مهمة تجارية من التجار الآخرين ، أو شركاء في المنصب. وتلغى الشركات المكونة ، وبذلك لا يستطيع الشركاء التضامن في المستقبل»[٣]. ومن البدهي أن يعارض ملاك القنصليات هذا الأمر ، فبقي حبراً على ورق ، وكذلك قرار ١٥

(١) (1) Ibid, P: 336, Article XII

(٢) (2) Cayers Présentés au Roy en 1613. AA. 363

(٣) (3) B. N. mss . Fra. 16738, Fol 170 - 171

تموز - يوليو - سنة ١٦٤١م ، الذي يجبر القناصل على الإقامة في مقار عملهم ، ويحرم عليهم رسمياً الاستدانة باسم الأمة الفرنسية(١). واكتفى البلاط باستدعاء بعض القناصل - الملتزمين الذين كان سلوكهم فاضحاً ، وكانت الشكاوى ضدهم قوية(٢).

ولقد كان الشر مستفحلاً عندما حاول كولبير إصلاح إدارة الإسكالات ، وتخليص القنصليات من نظام الالتزام ، فأصدر قرار المجلس لعام ١٦٦٤م ، وأتبعه بقرارين في ١٦٦٥م ، و١٦٧٥م. وفي هذه القرارات طلب من جميع ملاَّك القنصليات في الليفانت الالتحاق بوظائفهم فوراً ليديروا العمل بأنفسهم. وأن يقدموا لذلك ضماناً يمكن صرفه ، وألغيت جميع التفويضات. ثم منع القناصل السابقون أنفسهم من ممارسة أعمالهم القنصلية ، تحت طائلة دفع غرامة لا تقل عن ١٠,٠٠٠ ليرة ، وأصبح للملك الحق في تعيين الاكفاء لهذا المنصب ، وطلب من السفير الإشراف على تنفيذ هذا الأمر(٣). وحاول ملاَّك قنصليتي حلب وصيدا الدفاع عن حقوقهم ، والاحتفاظ بقنصلياتهم ، ولكنهم لم ينجحوا إلا في البقاء مؤقتاً في إدارتها(٤). وعندما توفي ملاَّك قنصلية حلب ، اعتبرت مرتبطة بسكرتيرية الدولة للبحرية ، وتمكن كولبير أن يتصرف بها كيف يشاء(٥) وبعد وفاته عمم «سينيوله» هذا الإجراء على

(١) (1) A. Amirauté. Reg. I. des Insinuations. Fol 729 - Masson: P: 92

(٢) (2) lettres Patentes de S. M. adresées à Marmery, Consul d'Alep 6 Octobre 1613. AA. 363 - Rappel de Bonin Consuld d'Alep 1684. Rappel de Bremond Consul dÁlep 1639. A. C. Correspondance.

(٣) (3) Arrêt de 7 Juillet 1665 . AA. 132 Arrêt de 13 Aout 1675. AA. 132.

(٤) مثل «سيسون Seissons » في صيدا مثلاً.
(4) ĎArvieux. V. PP: 434 - 35

(٥) لقد أعطى كولبير التزام هذه القنصلية إلى شركة الليفانت الفرنسية.
A. de La Marine. B 7 489. Fol 358 - 360 - Mémoire sur la Compagnie du levant.

جميع القنصليات ، وأعلن أن ملكيتها والتمتع بها مرتبطان بسكرتيرية الدولة[1]. وبذلك قضي نهائياً على الملكية الخاصة للقنصليات في الليفانت.

ويلاحظ مما سبق أن فرنسة ظلت تسير متخبطة في إدارتها لجالياتها في الإسكالات أكثر من قرن ، ولم تتوصل إلى تشريع إداري لها واضح المعالم ، إلا في الربع الأخير من القرن السابع عشر. ويمكن القول: إن أمري البحرية الصادرين في ١٦٨١م ، و٢٥ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٦٨٥م ، يضعان الأسس الرئيسية لإدارة الإسكالات ، والتنظيم القنصلي ، ووظائف القنصل وعلاقاته مع الأمة[2] ولقد استفيد في وضع تلك القواعد من تشريعات الأمم الأخرى وتجاربها ، ومن تجارب التجار والقناصل وآرائهم ، والذي يرجع إلى مذكرة «دارفيو» عن قنصليات الأمة الفرنسية في الليفانت ، في سنة ١٦٨٠ ، يعرف أن معظم ما أتى بها قد تبنته الدولة[3].

ففي نهاية القرن السابع عشر ، وبموجب التنظيمات الجديدة ، فإن القنصل كان بالنسبة إلى التجار هو ممثل السلطة الملكية ، والقاضي ، والحامي ، والدليل ، وعليه أن ينفذ الأوامر والتنظيمات التي ترده من الوطن ، وأن يبلغها لـ «مجلس الأمة» عن طريق قراءتها له ، ثم يعلنها

---

(١) (1) Ibid. B 7, 491, fol. 437 - 441

(٢) ولقد أضيف إلى تلك التشريعات تنظيات أخرى في القرن الثامن عشر. ولقد جمعت الأوامر الملكية وقرارات المجلس، وتنظيات مفتشي الإسكالات، وحكام البروفنس، ومراسلات سكرتير الدولة للبحرية، ورسائل سفير الملك في القسطنطينية (١٦٨١ ـ ١٧٤٠م) في مجموعة واحدة حفظت في الأرشيفات التاريخية لغرفة التجارة تحت اسم Récueil Général de Réglements ، وتعتبر المصدر الرئيسي لتنظيم الإسكالات وهي مقسمة إلى ستة أقسام هامة. V. Charles - Roux. P: 171.

(٣) (3) V. DArvieux. IV. PP: 319-336 - Memoire sur les Consulats.

في مستشارية القنصلية. وكان مكلفاً شأنه في ذلك شأن قناصل جميع الدول، بأن يلزم ربابنة السفن وأصحابها باتباع القواعد الخاصة بالملاحة والشحن والتفريغ. وكان مسؤولاً عن الأمن والنظام بين التجار، وفي حالة سلوك فاضح يظهر من بعضهم، فإنه باستطاعته أن يبقيهم محجوزين في بيوتهم، وأن يفرض عليهم الغرامات. وفي الحالات الخطرة، يمكنه أن يجبرهم بموافقة نواب الأمة على العودة إلى فرنسة وعلى جميع القباطنة وأصحاب السفن تنفيذ الأمر تحت طائلة تغريمهم (٥٠٠) ليرة.

وكان القنصل الفرنسي - كما هو قنصل البندقية وإنكلترة وهولاندة وغيرهم - قاضياً للتجار[1]. وكان باستطاعته الفصل في القضايا المدنية، التي لا تتجاوز قيمتها الـ (٣٠٠٠) ليرة، وأحكامه تنفذ بدائياً، وإذا استؤنفت فإن ذلك يكون أمام برلمان البروفنس. أما في القضايا الجنائية، فإنه لا استئناف فيها إذا كانت لا تؤدي إلى عقوبات جسدية، وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن القنصل يعلم بالحادثة، ويبعث بالمجرم إلى فرنسة في أول مركب يصادف، لمحاكمته من قبل أميرالية مرسيلية. ولا يجوز للقنصل أن يقوم بعمله القضائي إلا ومعه نواب الأمة، وأربعة من وجهاء التجار، ولكن هذه القاعدة لم تكن تطبق إلا في الإسكالات الكبيرة، إذ أنه من الصعب توافر مثل هذا العدد في الإسكالات الصغيرة. ومن الصعوبات التي كان يصطدم بها القنصل أثناء عمله القضائي، أن الشهود كانوا يرفضون الإدلاء بشهادتهم، ومن ثم صدر أمر (١٢ نيسان - أبريل سنة ١٧٠٢م) الذي أعطى القناصل حق تغريم هؤلاء بعشرين ليرة. وفي حالة النزاع بين القناصل والتجار، فإن على الطرفين الرجوع إلى محكمة أميرالية مرسيلية، ولكن المحكمة نادراً ما تبت بالأمر، لأن المتخاصمين كانوا يحملون شكاواهم

---

(١) إن الأعمال القضائية للقناصل محددة بأمر البحرية سنة ١٦٨١م، الذي يرجع إلى الامتيازات الفرنسية العثمانية.

Charles - Roux . P: 172 - Masson: PP 152 - 153

أمام السفير ، وغرفة التجارة ، وآمرالبروفنس ، أو الوزير نفسه ، إذا لم تحل المشكلة «ويجب أن يكـون معلوماً دائماً - كما يكتب دارفيو قنصل حلب في أواخر القرن السابع عشر - أن خوري الكنيسة كان في كل وقت قاضياً في الخلافات ، التي كانت تقوم أو يمكن أن تقوم بين القناصل والتجار»(١) . إلا أن أحكامه نادراً ما كانت تساعد على حفظ السلام في الإسكالات .

وإذا كانت سلطة القنصـــل تضعـه غالبـاً في نزاع مع التجـار ، فإن حاجتهم إلى حمايته كانت تقف في وجه تأزم العلاقات بين الطرفين ، أو أنها كانت تعيد الانسجام الطيب بينهما سريعاً ، فالقنصل كان في الواقع بصورة دائمـة في مفـاوضـات مع البـاشـا ، و«السلطات الحاكمة» ، لمنع البلص والغرامات ، واستيفاء الرسوم الجائرة ، والمطالبة بمعاقبة الإهانات الموجهة للتجـار ، والحصـول على تسهيلات جديدة للتجـارة . لقد كان من واجبه البحث عن وسائل لتنمية تجارة أمته على حساب الأمم المنافسة ، وعلى توسيع دائرة علاقاتها التجارية ، وإدخال بضائع وسلع من نوعية جديدة فيها . وإن المذكرات المرسلة من القناصل إلى سكرتير الدولة للبحرية ومراسلاتهم مع الغرفة ، تبين أنهم كانوا يبذلون جهوداً كبيرة في تأدية هذه المهمات . وأخيراً فقد كان على القنصل أن يقوم بالقرب من التجار بدور الناصح والمرشد . فهو بصورة عامة أكبر سناً من المفوضين والتجار الشباب في الإسكالات (لم يكن المنصب يعطى إلا لمن تجاوز الثلاثين من عمره)(٢) ، وهو على علم بعادات البلاد ، وخبير بالتجارة فيها ، ومن ثم كان عليه أن يفيدهم من تجربته ، وأن يضـع حداً لمنـافسـاتهم الخاصة المسيئة لهم ولتجارتهم ، وأن يصدر الأوامر المنظمة لعملهم ، مستنداً إلى تعليمات غرفة التجارة والمفتشين .

وكانت نفقات القنصل كبيرة كما أشرنا إلى ذلك ، وكان قد خصص له

(١) (1) DArvieux. VI. P: 4.

(٢) (2) Masson, P: 151. TitreIX. Art. I. de L'Arret - 1681

الفصل التاسع ، والبند (١) من قرار البحرية سنة ١٦٨١م .

رسم ٢٪ على البضائع الصادرة من إسكلته لسد حاجته ، وقد أوصى دارفيو بضرورة رفعه إلى ٣٪ في جميع الإسكالات ، أسوة بما كان عليه الأمر في إسكلة القاهرة ، وبقي الأمر يتذبذب بين ٢٪ - ٣٪ إلى سنة ١٦٩١م ، حيث حدد للقناصل مرتبات ثابتة ، وألغيت جميع الرسوم التي كانوا يجبونها على المراكب الفرنسية ، وأقيم رسم حمولة لصالح غرفة التجارة لتسد نفقات القناصل ، وجاء قرار المجلس في ٢٧ كانون الثاني - يناير - سنة ١٦٩٤م ، ليفصل تلك النفقات[1]. وكانت المرتبات الشخصية للقنصل في حلب (٣٥٠٠) ليرة ، وفي صيدا (٣٠٠٠) ليرة.

ومع أن الأوامر الملكية قد حددت القواعد العامة لإدارة الإسكالات ، وأتت تنظيمات غرفة التجارة مفصلة لها ، فإن القناصل بقوا يحملون الأمة نفقات لا علاقة لها بها[2] ، وبقوا يتدخلون بالتجارة ويعملون تحت أسماء

(1) Masson: annexe 2

(٣) لقد وزعت نفقات القنصلية كما يلي:

نفقات القنصل الخاصة	طعام رجل الدين والسكرتير والترجمان والخدم والملابس القنصلية	الهدايا	- ايجار المنزل - نفقات السكرتير والترجمان - نفقات غير عادية	أجور مماثلة لنواب القناصل
صيدا ٣٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠	٤١١٣	٨٠٠ للسيد فتتل مالك القنصلية
حلب ٣٥٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠	٢٢٥٠	٢٣٠٠ لنائب قنصل اسكندرون ١٥٠٠ لنائب قنصل طرابلس

القدس جميع النفقات هي (٣٦٠٠) ليرة فقط.

(٢) في سنة ١٧١٠م أرسل قنصل حلب الذي عين له (٨٥٠٠) ليرة لنفقات قنصليته إلى الغرفة حساباً بنفقاته، وصل إلى (١١٧٤٢) ليرة منها (٩١٩٨) نفقات عادية. وهذا يرجع إلى أن القنصل الفرنسي كان يريد أن يظهر بمظهر متميز أمام =

مستعارة ، أو لصالح تجار معينين يتقاسمون معهم الأرباح(١).

وصفوة القول ، إن سورية كانت في القرن السابع عشر مركزاً لقنصليتين فرنسيتين رئيسيتين ، إحداهما في حلب ، وثانيتهما في صيدا . وكان قنصل حلب حتى السنين الأولى من القرن السابع عشر ، يحمل دون تفريق لقب قنصل في حلب أو طرابلس ، لأن القنصلية الفرنسية اتخذت مقرها الأول في طرابلس وعندما كان القنصل يقيم في إحدى المدينتين ، فإنه كان يضع عاملاً له في المدينة الأخرى(٢). ومنذ سنة ١٦١٥ ، أي منذ أن وجدت قنصلية صيدا فإن نائب قنصل طرابلس كان يعين تارة من حلب ، وأخرى من صيدا ، وكان يؤخذ في أغلب الأحيان من التجار. وإن أول عامل قنصلي بالمعنى الحق للكلمة ، كان «بيير بولان» ، الذي أرسل سنة ١٧٠٤م إلى طرابلس ، التي غدت في سنة ١٧٢١م مقراً لقنصلية(٣).

أما صيدا ، فتبدأ سجلاتها في سنة ١٦١٥م ، وهو الوقت الذي فصل فيه الملك هذه الإسكلة عن القنصلية العامة لسورية . وقد ذكر Bellis مستشارها في عام ١٧٣١م ، أنه لم يجد ما يدل على أنه كان فيها نائب قنصل ، أو تجار مقيمون قبل سنة ١٦٠٦م . ومن هذه السنة الأخيرة ، حتى سنة ١٦١٥م ، كان قنصل حلب أو نائبه في طرابلس ، هو الذي يعين لنيابة قنصلية صيدا .

= القناصل الاخرين وبخاصة أنه متقدم عليهم بموجب الامتيازات.

AA. 305, 5 mars 1710

(١) (1) BB, 26, 6 décembre 1671, 29 mars 1672, 26 avril 1681 - BB, 2, 3, Délibérations.

(٢) في سنة ١٥٨٧م، كان جاك كورّو Courreau هو نائب قنصل في طرابلس لصالح «جان رينيه» المقيم في حلب. وعندما مر بها السفير «سافاري دو بريف» وجد فيها نائب قنصل، وكان ذلك في سنة ١٦٠٥ . وكان يملأ هذا المنصب في سنة ١٦٠٨م «كلود بونيه» وفي سنة ١٦١١م «جيرفه تاركه». Charles - Roux. P: 168.

(٣) (3) ibid. Annexe. II

وقد حاولت فرنسة ـ كما شاهدنا ـ سابقاً ـ إقامة قنصلية في القدس، لأسباب دينية، إلا أنها أخفقت، فكلف قنصل صيدا بشؤون بيت المقدس، وكان في كل عام تقريباً يتوجه أثناء أعياد الفصح إلى القدس[1].

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى قنصلية بيروت. فقد جرى نزاع في منتصف القرن السابع عشر بين قنصلي صيدا وحلب، حول رسوم القنصلية في بيروت، وانتهى الأمر بأن منحت نيابة القنصلية في هذه الإسكلة إلى أبي نوفل الخازن، في سنة ١٦٥٥م، ولكن الخلاف لم يحل، ففصلت بيروت عن صيدا وحلب، وأعيد تعيين أبي نوفل قنصلاً عليها في سنة ١٦٦٣م[2]. ولكن قنصلية بيروت لم تبق دائمة، بل كانت تلغى ثم تعاد وعلى الرغم من أن تنظيمات سنة ١٦٨٥م، منعت تولي رجل أجنبي منصب القنصلية الفرنسية، فإن الملك حرصاً على علاقاته مع موارنة لبنان، أبقى آل الخازن في هذا المنصب إلى أوائل القرن الثامن عشر[3].

أما الإسكندرون، فقد غدت نيابة قنصلية مرتبطة بحلب، منذ سنة ١٦٧٤م، والرملة نيابة قنصلية مرتبطة بصيدا منذ سنة ١٧٠١م، بينما لم تصبح عكا نيابة قنصلية حتى سنة ١٧٢٣م[4].

فالقنصل عامة ومهما كانت جنسيته، كان يلعب إذاً دوراً مضاعفاً، ويجب أن يجمع في شخصه صفات من الصعب وجودها مجتمعة عادة في الرجل نفسه: شخصية الإداري الحازم، والسياسي الماهر، والتاجر الخبير. ومن ثم كان القناصل الصالحون نادرين. وكان يختار معظمهم في فرنسة من أسر بروفنسية مرسيلية، مثل أسر «انطوان» و«بريمون» و «ماجي»

(1) Ibid. P: 168

(٢) يرجع إلى الدويهي ـ تاريخ الطائفة المارونية ص ٢٣٠ ـ ٢٣٧. و ريستلهوبر ـ تقاليد فرنسة ص ١٤٨ ـ ١٥٨.

(٣) ريستلهوبر ـ ص ١٦٧ ـ ١٧٥.

(4) Charles - Roux. PP / 169 - 170

و«الفابر» و«اللامبرور» لأن خبرتهم في الميدان التجاري ، ومعرفتهم لعادات البلاد ، كانت أوسع وأعمق من غيرهم. وفي نهاية القرن السابع عشر ، كان يرسل أحياناً بعض الباريسيين، إلا أن اختيارهم لم يكن موفقاً، فالتجار كانوا في نزاع مستمر معهم، لكونهم غرباء عن عاداتهم. وكانت الغرفة تبدي تحفظها وحذرها منهم. ومهما كان أصل القناصل الذين استلموا إسكالات سورية ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فإن بعضهم كان متميزاً بالذكاء والخبرة ، ففي حلب برز فرانسوا بيكة ، وفرانسوا بارون ، ولوران دارفيو ، وفي صيدا «انطوان بيتانديه» وغيرهم. وكان القنصل القدير يستمر في عمله ، أكثر من المدة القانونية المخصصة له ، وهي ثلاث سنوات[1] ، أي أن نجاح القنصل في مهمته كان يدفع الملك إلى تمديد مدة خدمته دونها حد[2].

هذا ما يخص المؤسسة القنصلية الفرنسية في سورية ، أما المؤسسة القنصلية الإنكليزية، فقد قامت في بلاد الشام منذ سنة ١٥٨٣م، عندما عين سفير إنكلترة الأول «هـربورن» «ريتشار فوستر» قنصلاً على «نواحي حلب ودمشق وحماة وطرابلس والقدس، وجميع الإسكالات الأخرى أينما كانت في مقاطعات سورية وفلسطين» وأمره أن يقيم في طرابلس[3]. أما في حلب، فقد عمل «جون باريت» الذي رافق «جون نيوبري» في رحلته، في سنة ١٥٨٣م، وبقي فيها حتى موته سنة ١٥٨٦م[4].

---

(١) (1) Masson. P: 267 - D'Arvieux VI. P: 315

(٢) احتفظت فرنسة بقنصلها في حلب السيد «شامبون» خمس سنوات (١٦٩٢ - ١٦٩٧)، والسيد «بلان» عشر سنوات (١٦٩٨ - ١٧٠٧م)، ولم تر صيدا في عشرين عاماً (١٦٩٥ - ١٧١١م) سوى قنصلين، هما السيد «استيل» والسيد «لامبرور».
Masson: P: 245, 267

(٣) (3) Wood. P: 15

(٤) (4) Ibid: P: 15

فالمؤسسة القنصلية الإنكليزية المتمثلة بالقناصل ونوابهم.، كانت تنشأ في مختلف الموانىء والمدن التي تقيم فيها جاليات إنكليزية ، أو تأتي إليها مراكب إنكليزية إذا وجدت ضرورة لذلك. وعلى الرغم من أن «هيربورن» أخذ حق تعيين القناصل ، فإن قناصل المراكز الكبرى مثل حلب مثلاً ، كانت تعينهم الشركة في لندن ، بينما نيابات القنصليات الصغيرة ، التي كان على رأسها ليفانتيون أو أجانب ، فكانت تملأ من قبل السفير أو من قبل قنصل أزمير[1]. ولا يعرف بالضبط متى انتقلت القنصلية رسمياً من طرابلس إلى حلب ، ولا بد أن يكون هذا بالطبع بعد تعيين فوستر. ويفهم من مراسلات «ساندرسون» ، أن حلب غدت مركزاً منتظمًا لتجارة الشركة في سنة ١٥٨٦م. وفي الحقيقة يمكن تتبع أسماء جميع القناصل دون انقطاع منذ ذلك التاريخ[2]. ومن المحتمل أن قنصلية ، أو نيابة قنصلية كانت قائمة لزمن معين في طرابلس ، بعد أن انتقل مركز التجارة الرئيسي إلى حلب[3]. وفي الواقع لم يكن للشركة في النصف الأول من القرن السابع عشر مؤسسات أخرى على الشاطىء السوري ، ما عدا الإسكندرون ، مع أن بعض أعضائها وممثليها كانوا يتاجرون بالتأكيد في صيدا وعكا[4]. ومن المحتمل أنهم كانوا يعملون تحت حماية القناصل الفرنسيين في هذه الأماكن ، فالفرنسيون كما شاهدنا كانوا أكثر تمثيلاً ، ولقد اكتسبوا وضعاً سائداً في المنطقة ، لم يكن الإنكليز والهولانديون بقادرين على مقاومته والحطّ من شأنه[5].

ومن الوظائف القنصلية المأجورة ، كانت حلب أهمها في تاريخ الشركة. فالوثائق تدل على أنه كان يدفع لقنصل حلب (٢٥٠٠) دولار (جنيه)،

(١) (1) Ibid. P: 217

(٢) (2) Ibid. P: 75

(٣) (3) Ibid. P: 77

(٤) (4) Ibid

(٥) (5) Ibid

سنوياً في سنة ١٦١٦م ، و(٣٠٠٠) دولار (جنيه) في سنة ١٦٤٩م ، ثم قرر تثبيت القيمة على (٢٠٠٠) دولار (جنيه). وبالإضافة إلى ذلك ، أعطي القنصل منذ سنة ١٦٣٠م ، هبة سنوية قدرها (١٠٠٠) ، و(٥٠٠) دولار (جنيه) نفقات سفره إلى تركية ، وعودته منها. وهذه المرتبات أفضل من تلك التي كان يتقاضاها القناصل الفرنسيون ، مما جعل القناصل الإنكليز قادرين على إظهار أنفسهم وأبهتهم أكثر من منافسيهم في جميع الإسكالات ، التي كانوا فيها جنباً إلى جنب(١).

أما القنصليات الأقل أهمية من حلب، مثل طرابلس مثلاً، فإن نواب القناصل فيها لم يكونوا يتلقون أجراً، وإنما يتناولون ضريبة ٢٪ رسم قنصلية ، تدفع على جميع البضائع والسلع العائدة لأعضاء الشركة ، التي تمر من موانئهم ، مقابل أن يعملوا وسطاء بين الشركة والإسكلة والجمرك والموظفين الآخرين ، أي أن يحموا تجارة الشركة ، ويسهلوا أمورها(٢).

وكل من كان ينتخب لمنصب قنصل ، عليه أن يقسم يميناً يتعهد فيه بحسن السلوك طيلة مدة خدمته ، كما كان عليه أن يقدم ضمانات مالية. فحلب مثلاً كان يدفع عنها في سنة ١٦٤٩م، (٥٠٠٠) دولار (جنيه)، وقد قدمها للقنصل في ذلك العام عشرة أصدقاء ، كل واحد منهم (٥٠٠) دولار (جنيه). ويظهر أنه قد سمح في البدء للقناصل بالمتاجرة لحسابهم الخاص ، كما حدث هذا مع قناصل البندقية وفرنسة ، ولكن منذ سنة ١٦٢٤م ، منعوا من ذلك ، وبقي القرار ساري المفعول حتى نهاية وجود الشركة عام ١٨٢٥م. وفي سنة ١٧٠١م ، استدعي القنصل «هيستينكس» من حلب لأنه تاجر خلافاً للقوانين(٣).

وكانت جميع تعيينات القناصل تجري بالاسم ، ولمدة محدودة من

---

(١) (1) Ibid: P: 217 - 218

(٢) (2) Ibid: P: 217

(٣) (3) Ibid: P: 218

السنين ، تتراوح بين ٣ ـ ٥ سنوات ، ولقد استدعي بعض القناصل ، أو أحل محلهم ، لأن مدتهم قد انتهت. وكان من حق الشركة أن تعزل أي قنصل ، في أي وقت لسوء تصرفه(١). وفي الحقيقة لقد كان الموت أو الاستقالة هما اللذان يشغران المنصب من صاحبه ، إذا لم تكن هناك شكوى ضده ، أي أن ثبوت صلاحية القنصل للعمل الذي عين من أجله ، يمدد مدة عمله بشكل طبيعي ، حتى أن عدد من تبوأ هذا المنصب لعشرين أو ثلاثين عاماً كان كبيراً. وإذا حدث انقطاع بسبب الموت أو التغيب ، أو أي سبب آخر ، فإن سفير الشركة في القسطنطينية كان يعين أحياناً نائب قنصل مؤقتاً ، وأحياناً كان يسلم المنصب للجنة مؤلفة من خمسة تجار(٢).

وكانت الشركة تنتقي لمناصب القنصلية في الإسكالات رجالاً ذوي خبرة وكفاية، ومعرفة بعادات أهل البلاد، وطبائع السلطات الحاكمة، حتى أن «سانديز» يذكر أن قنصل حلب في زمنه ، كان كفياً بحيث لا يمكن أن يوجد واحد يملأ مكانه بشكل أفضل مما هو فاعل(٣).

ولقد كان القنصل الإنكليزي ، شأنه في ذلك شأن القناصل الآخرين ، هو رأس الجالية الإنكليزية ، وممثلها في كل مظهر من مظاهر حياتها ، وهو حاميها والمدافع عنها ، والقاضي في خصومات أفرادها بموجب الامتيازات وقوانين إنكلترة والعرف. وكان على القنصل ضمان احترام الحقوق التي نالها الإنكليز في الاتفاقات مع الدولة العثمانية ، وتنفيذ أوامر الشركة وقراراتها، والقضاء على سوء الاستعمال، مثل استيراد النقد الزائف، كما كان عليه أن يلزم ربابنة المراكب والتجار على أن يقسموا يميناً على سلامة

---

(١) (1) Ibid: P: PP 218 - 219

حدث هذا الأمر في القرن الثامن عشر فقط عندما استدعي Purnell ، في سنة ١٧٢٦م، من قنصلية حلب، وكذلك Kinlach في سنة ١٧٦٦م.

(٢) (2) Ibid: P: 219

(٣) (3) Sandys: P: 66

وصحة إدخالات جميع السلع المحمولة إلى الميناء ، وأن يحترموا قوانين الملاحة ، وحسن سلوك المراكب في الميناء. وكان القنصل مسؤولاً عن المحافظة على النظام الحسن بين رجاله، والفصل في الخصومات بينهم. وكان عليه أن يحاول إصلاح أي مواطن منحرف ، وإذا لم يرعو ، فعليه إرساله إلى وطنه. ولقد طلب إلى القنصل الاحتفاظ بالسجلات والأوراق الخاصة بأي رجل إنكليزي يموت في حدود قنصليته ، والتأكد من أن ثروته قد عادت فعلاً إلى ورثته الحقيقيين. وإذا ما رأى القنصل ضرورة فرض ضريبة ما على التجار ، أو صرف مبلغ من مال الشركة ، أو الإقدام على عمل هام ، فإنه كان عليه أن يدعو الجالية كلها إلى اجتماع عام ، ولا يستطيع التصرف من نفسه[1].

لقد كان القناصل الإنكليز في إشرافهم على الشؤون الداخلية للجاليات، ممثلين لسلطة شركة الليفانت، كما كانوا قضاتها ومراقبي جميع أمورها، وبهذا يختلفون عن قناصل البندقية وفرنسة، إذ أن هؤلاء يمثلون حكوماتهم ومصالحها التجارية، لا مصالح شركة معينة. إلا أن تفصيلات العمل في الإسكالات هي نفسها، فهم في مفاوضات مستمرة مع الباشا وغيره من السلطات المحلية، لدفع المصادرات والبلص، ومعاقبة الإهانات والحصول على تسهيلات جديدة للتجارة. كما كانوا الرأس الاجتماعي لجماعتهم، فهم يستضيفون المسافرين والسياح الإنكليز، ويحتفلون بالأعياد الوطنية والدينية، ويتبادلون الزيارات والضيافة مع القناصل الآخرين والأعيان المحليين[2].

ويستنتج مما سبق ، أن المؤسسة القنصلية الإنكليزية قد اتبعت في كثير من تنظيماتها الأساسية ما كانت البندقية تسير عليه ، ولم تعتمد على التجربة الخاصة البحتة ، كما فعلت فرنسة ، ومن ثم لم تقع في التخبطات التي

(١) (1) Wood: P: 219

(٢) (2) Ibid. P: 220

غاصت فيها هذه الأخيرة ، فالنظام بصورة عامة ، كان مستتباً بين العاملين في التجارة والقنصل ، والغرامات التي يتعرضون لها أقل ، لمحافظة هذا الأخير بشدة على النظام والأمن بين أعضاء الجالية ، وللتصرف الواعي منه تجاه السلطات المحلية. إلا أن هذا لا يمنع من أن التجار كانوا يثيرون لمستخدميهم بعض المشاكل ، ولكن القنصل بسلطاته الكبيرة في العقاب ، كان باستطاعته ، أن يغرم ويسجن ويعيد إلى الوطن من يخالف أو يسيء إساءات بالغة[1].

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن **القنصل الهولاندي**، فهو يعين من قبل غرفة أو شركة أمستردام لملاحة المتوسط وتجارته ، وتوافق على هذا التعيين الجمعية العمومية الهولاندية . ويرتبط القنصل المقيم في حلب بالمقيم العام الهولاندي في القسطنطينية ، مثلما هو الحال مع بقية قناصل الدول وارتباطهم بسفرائها إلا أن القنصل الهولاندي لم يكن ليتقاضى أجراً معيناً من الغرفة ، وإنما سمح له بجباية ٢٪ رسم قنصلية على البضائع الهولاندية في الإسكلة التي يقيم فيها القنصل. كما سمح له بالتجارة ، أي لم تحرم عليه كما فعلت البندقية وفرنسة وإنكلترة[2]. وفي الحقيقة أن المؤسسة القنصلية الهولاندية في سورية ظهرت متأخرة عن قنصليات الدول الأخرى ، لأن هولاندة لم تتلق امتيازاتها من الدولة العثمانية إلا في سنة ١٦١٢م ، وبقيت تجارتها في هذه البقاع محدودة حتى منتصف القرن السابع عشر ، وكذلك فإن عدد عملائها في الإسكالات ضئيل جداً ، ولم يكن ليتجاوز عدد أصابع الكف ، وكانت تكلف أحد هؤلاء العملاء المرموقين للقيام بهذه المهمة . ولكن ضآلة عدد الهولانديين في مختلف الإسكالات السورية ، دفع الجمعية العمومية الهولاندية إلى تسليم قنصلية هولاندة في حلب وتوابعها إلى القنصل الفرنسي ، لمدد طويلة ، وذلك في النصف الثاني من القرن السابع عشر. فدارفيو قنصل فرنسة في حلب سنة ١٦٧٩م ، يذكر أن القنصلية الهولاندية

(1) Ibid. P: 216 (١)

(2) Russell. II. P: 8 (٢)

في حلب لم تنفصل عن فرنسة منذ عشرين عاماً ، إلا لتوضع في فترات متقطعة في أيدي قناصل هولانديين ، عندما كانت الجمعية العمومية ترى ذلـك ، أو حالة تجارة الرعايا الحسنة تسمح بذلك. وفي الواقع ، لقد انسحب القنـاصـل الهـولانديون لأسباب أدت إلى إزعاجهم ، وسلموا قنصليتهم ومصالح الأمة الهولاندية إلى قنصل فرنسة(١). ومن الضروري التأكيد في هذا المجال أن الصراع بين إنكلترة وفرنسة من أجل رسوم القنصلية الهولاندية ، كان يتجدد كلما كانت تشغر قنصلية هولاندة لسبب أو لآخر ، لأن كل واحدة كانت تطمع بها ، ومن أمثلة ذاك الصراع ما حدث أثناء قنصلية دارفيو في حلب(٢). ويظهر مما كتبه السياح والمؤرخون ، أن هولاندة لم تكن لتهتم كثيراً بتمثيلها القنصلي ، إلا بقدر ما يمكن أن يهيئه لها من فوائد مادية ، ولهذا فإن قنصليتها في أزمير هي الأساس والمنطلق ، وكل ما عداها أقل قيمة وأهمية.

أما الأعمال التي كان يكلف بها القنصل الهولاندي ، فهي لا تخرج أبداً عما ذكر بشأن قناصل الدول الأخرى. وإن كانت إدارة الجالية الهولاندية في سورية هي أقل تعقيداً من غيرها ، لقلة عددها ، إذ كان لا يتجاوز في أواخر القرن السابع عشر في حلب الاثنين(٣) ، وفي عكا الواحد ، وكذلك في طرابلس(٤).

---

(١) (1) D'Arvieux. VI. PP: 484 - 486

(٢) (2) Ibid. VI. PP: 486 - 499

لقد كان أحد التجار الهولانديين الشباب في حلب «فان بوبار» ، متعلقاً بقنصل إنكلترة فسعى لنقل القنصلية الهولاندية إليه. وعندما علم دارفيو بالأمر ـ وكان مكلفاً بها ـ اتصل بالمسؤولين في أمستردام والقسطنطينية ، واتضح له أن فان بوبار عندما اقترح القنصل الإنكليزي لم يذكر للسلطات في القسطنطينية جنسيته ، فنال «البراءة» التي يريدها. إلا أن الجمعية العمومية ظلت متمسكة بالقنصل الفرنسي ، وحدث نزاع انتهى برفع دارفيو دعوى على فان بوبار.

(٣) (3) D'Arvieux. VI. P: 499

(٤) (4) Vandal: Lettre de M. Nointel & M. de Pomponne. Seida 28 Juin 1674.

ولا بد من الإشـارة في نهاية البحث عن القناصل إلى الامتيازات الخاصة ، التي تمتعوا بها من السلطات الحاكمة العثمانية ، وإلى المنافسة الحادة فيما بينهم . فالقنصل عامة معفى من الرسوم الجمركية ، ولبيته حرمته الخاصة ، وله حق رفع علم دولته عليه ، ولا يجوز سجنه لأية حجة كانت ، كما لا يجوز طرده أو ختم منزله . أما القضايا التي كان يدخل فيها طرفاً ثانياً ، فإنها كانت ترفع إلى الباب العالي ، حيث يجيب عنها سفير الدولة التي يتبعها القنصل[1] . ومن البدهي أن الدولة العثمانية لم تكن تحترم هذه الامتيازات احتراماً كلياً ، وكانت تنتهكها بين وقت وآخر . أما المنافسة بين قناصل الدول في الإسكلة الواحدة ، وبخاصة في حلب ، فحدث عنها ولا حرج ، وكانت تبدو في مظاهر الأبهة والبذخ والترف أثناء الاحتفالات ، وفي التسابق للحصول على امتيازات جديدة ، وفي إساءة أحدهم للآخر لدى السلطات الحاكمة ، وفي شماتتهم ببعضهم عند إصابة أحدهم بإهانة أو سوء . وفي الحقيقة كان التنافس يشتد بينهم كلما ازداد نفوذ أحدهم في الإسكلة ، وهذا يرتبط بنفوذ دولته السياسي في القسطنطينية ، أو لدى الأهالي ، كما هو حال القنصل الفرنسي في حلب في أواخر القرن السابع عشر ، إذ أصبح عميلاً سياسياً أكثر منه تجاري ، وبخاصة بعد أن أخذت فرنسة على عاتقها حماية الجاليات الدينية ، ومسيحي البلاد[2] . هذا بالإضافة إلى أن قنصل فرنسة قد نال حق التقدم على قناصل الأمم الأخرى في امتيازات سنة ١٦٧٣م . ويجب ألا ينسى أن حجم تجارة الدولة في الإسكلة له أثره الكبير في نفوذ قنصلها ، ومن ثم فإن أي زيادة في حجم التبادلات ، كانت تثير التنافس على قدم وساق .

بقية الهيئة الإدارية في الإسكلة والعاملين في القنصلية :

ولكن إدارة الجاليات الأوربية في الإسكالات ليست هي فقط سفراء

(١) الامتيازات الانكليزية ١٦٧٢ ، البند ٢٥ . (1) Hurewitz. I. P: 25 - Brown: P: 92

(٢) (2) Sauvaget: Alep. PP: 191 - 192

وقناصل، بل إن هذه الجاليات ـ كما أشرنا إلى ذلك مراراً ـ كانت جمهوريات صغيرة وسط الخضم العربي ـ العثماني، وكان القناصل هم الرؤوس العليا الفعلية لهذه الجمهوريات، ويساعدهم في العمل هيئة إدارية تختلف عدداً ووظائف من دولة إلى أخرى.

فإلى جانب قنصل البندقية، هناك «**مجلس الاثني عشر**»، الذي دعم وأخضع لتنظيم قاس منذ سنة ١٤٩٢م(١). ويختار أعضاء هذا المجلس الاثني عشر من التجار الرئيسيين في سورية(٢)، ويقوم باختيارهم القنصل عادة من بين أفضل البنادقة «المدنيين»، ما عدا أفراد أسرته، وفي حالة وجود نبلاء يفضل النبلاء(٣). إلا أن هذا المجلس لا يمكنه أن يجتمع دون دعوة من القنصل، أو يناقش أمراً إلا بوساطته، كما لا يسمح له بالاتصال مباشرة بالبندقية. وكانت قرارات هذا المجلس تؤخذ بثلاثة أرباع الأصوات. إلا أن هذا الأمر كان يعرقل العمل، ولذا فإن التجار لم يأخذوا بهذا المبدأ في القضايا التجارية الهامة، وقد وافق مجلس العشرة في البندقية على هذه الناحية، شريطة أن يكون هناك ممثل عن كل من له تجارة في حلب، وأن يتم ذلك بناء على اقتراح من رئاسة مجلس الخبراء الخمسة للتجارة، والمشرفين

---

(١) (1) Berchet: P: 10, 19

لقد كان إلى جانب البيل في سورية أيام الحكم الصليبي مجلسان، أحدهما المجلس الكبير، وثانيهما المجلس الصغير. وهذا مشابه تماماً لما كان عليه الأمر في مستعمرة «بيرة» الجنوية في القسطنطينية، حيث كان هناك إلى جانب البوديستا الجنوي مجلسان كبير مؤلف من (٢٤) عضواً، وصغير من (٦) أعضاء ولقد وجد هذان المجلسان ليحدا من نزعات البوديستا الاستبدادية والفردية. وهذا هو نفس السبب الذي دعا البندقية إلى إيجاد نبيلين إلى جانب القنصل بصفة مستشارين، قبل أن تنشىء مجلس الاثني عشر.

Heyd. I. P: 458

Berchet: P: 13

(٢) (2) Berchet: P: 31. Cap. VIII

(٣) (3) Ibid. P: 33 - Cap XX1

على الكوتيمو[١]. وكان المجلس ينظر في جميع نفقات الكوتيمو التي تصرف لصالح التجارة، وفي القضايا التجارية الهامة، إلا أنه لا يسمح له باتخاذ أي قرار يهدف إلى تأجيل سفر مركب ما، أو تغيير موعد «المودا» (القافلة التجارية)[٢]. ويشترك مجلس «الاثني عشر» مع القنصل، في تعيين موظفي القنصلية الآخرين، على أن يتم الانتقاء بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات[٣]. كما أنه يسهم في مراجعة حسابات الكوتيمو مع القنصل، بالرجوع إلى سجل محاسب الكوتيمو[٤]. وكان محظراً على الأعضاء إعلان أي شيء بحث أو نوقش أو اتخذ في المجلس، وكل من يذيع أمراً يمكن أن يؤدي إلى الإساءة للأمة البندقية، فإنه ينفى، وتصادر جميع أملاكه، وإذا كرر هذا الأمر فإنه يقطع لسانه مباشرة ودون توقف[٥]. كما أن من واجبات المجلس مراقبة دخول البضائع والأفراد بحيث تمنع أية بضاعة لم يدفع عنها الكوتيمو أو أي فرد من أسرة القنصل[٦]. كما لا يمكن إجبار التجار على دفع مجدد للكوتيمو، إذا لم يقرر ذلك المجلس [٧] وإلى جانب هذه السلطات، كان المجلس يساعد القنصل في بعض أحكامه القضائية [٨]، ويعين من ينوب عنه في حالة تغيبه أو استدعائه.

وإن مجلس الاثني عشر البندقي هذا يشبه إلى حد كبير ما يسمى في إدارة القنصليات الفرنسية «مجلس الأمة»، والإنكليزية «مجلس الجالية».

---

(١) البند الثامن من التنظيم القنصلي لسورية (٢٠ آب ١٦٢٤).

(1) ibid. P: 33 - Cap XVIII - P: 52

(٢) (2) Ibid: P: 38 - Cap XLVIII

(٣) (3) Ibid. P: 40 - Cap. P: 40 - Cap. LVIII

(٤) (4) ibid. P: 41 - Cap. LXIII

(٥) (5) Ibid. P: 43 - Cap. LXXVI

(٦) (6) Ibid. P: 46 - Cap. XCIV

(٧) (7) ibid. P: 52

(٨) (8) -ibid. P: 33. Cap. XXII

إلا أنه عند الفرنسيين والإنكليز لا يضم عدداً محدوداً من الأعضاء، كما هو الحال عند البنادقة. وإنما كان يدعى إليه جميع التجار وقباطنة المراكب وملاكوها، الموجودون في الإسكلة بالنسبة للفرنسيين، وأعضاء شركة الليفانت وأبناؤهم، والمتدربون لديهم بالنسبة للإنكليز، ولكن كان لا يدعى إليه «الصناع»، لأنهم لا يكونون جزءاً رئيسياً من الأمة(١). وكان التجار يستنكفون أحياناً عن حضور جلسات هذا المجلس، لنزاعهم مع القنصل أو لكسلهم(٢). وكان يكفي لاعتبار الاجتماع قانونياً في مجلس الجالية الإنكليزية حضور القنصل وثلاثة من التجار فقط(٣) ولمنع استنكاف التجار عن الحضور، فإن التنظيمات الفرنسية فرضت غرامة على كل متخلف، إلا أن التجار الفرنسيين كانوا يدفعونها ولا يحضرون الاجتماع عندما يكونون في خلاف مع القنصل. ولقد أبعد عن مجلس الأمة الفرنسي التجار الذين أفلسوا، وكان يؤخذ ممثل واحد فقط عن كل بيت تجاري، مهما كان عدد أفراده في الإسكلة(٤). والمجلس في الإدارتين الفرنسية والإنكليزية ليس دائماً كما هو مجلس الاثني عشر البندقي، ولا يجتمع في أوقات ثابتة منتظمة، وإنما كلما رأى القنصل ضرورة لذلك خدمة للصالح العام، أو دراسة للقضايا الخطيرة، كفرض ضرائب على التجار، أو صرف أية نفقة، أو القيام بعمل هام. والقنصل هو الذي يدعو للاجتماع، ويرأس المجلس، وتؤخذ القرارات بأغلبية الأصوات، وحتى لا يكون للقنصل أي ضغط رسمي عليه، فقد حرم لدى الفرنسيين من صوته، ولكنه، أعطي حق حله إذا رأى أنه سيتخذ قرارات معاكسة لأوامر الملك(٥). ويمكن أن يتم الاجتماع بالنسبة للجالية

(١) (1) Masson: P: 451

(٢) (2) Wood: P: 219

(٣) (3) Ibid

(٤) (4) P. de Rausas. I, P: 393

(٥) كما أن القنصل الإنكليزي كان لا يصوّت إلا في حالة تعادل الأصوات.

(5) Ibid, P: 394

الإنكليزية إذا ما طلب ذلك اثنان من التجار على الأقل. ويقول «دو روزاس»: إن النصوص لا توضح مهام المجلس، بل تكتفي بالقول: إنه يجب أن تبلّغ عن طريقه براءات الحماية، وتعيينات القناصل، وأوامر الملك، وأن عليه أن يناقش جميع أمور التجارة، وعندما تكون هناك خطورة ما، فإنه يحق للقنصل أن يدعو مجلساً فوق العادة، أي مجلساً يضم إلى جانب التجار، قباطنة المراكب التجارية الراسية في الميناء، وجميع من يرى القنصل حضوره مفيداً. وعلى كل مدعو أن يحضر، وإلا دفع غرامة قدرها (١٠) ليرات، تخصص لتخليص الأسرى. ويقوم بكتابة محاضر الجلسات السكرتير، ويوقعها جميع الحاضرين، ويكون السجل مرقّماً ومعنوناً في كل صفحة من صفحاته[١]. وفي الحقيقة كان «مجلس الأمة» الفرنسي يناقش النفقات غير العادية للإسكلة، مثل ترميمات البيت القنصلي، أو الكنيسة، ونفقات الأعياد الوطنية، أو الطارئة، والهدايا غير العادية للسلطات الحاكمة، أو القروض الضرورية لدفع الغرامات، أو الآفاري التي يجب أن تفرض على كل مركب، إلا أن الرسوم الأخيرة كانت لا تصبح نافذة المفعول إلا إذا وافقت غرفة التجارة على قرار المجلس. وكانت جميع القرارات ترسل من قبل القنصل إليها بشكل دائم. وكان لا يجوز لأعضاء المجلس البوح بشيء مما يجري في داخله ـ كما كان عليه الأمر في مجلس الاثني عشر البندقي ـ بل إن أعضاء المجلس في إنكلترة كانوا يقسمون اليمين على الاحتفاظ بسرية الجلسات[٢].

ولإدارة مالية الإسكلة، كان «مجلس الأمة» الفرنسي يعين كل عام في شهر كانون الأول ـ ديسمبر ـ نائبين من بين التجار، الذين لا تقل أعمارهم عن (٢٥) عاماً، والذين أقاموا في الإسكلة مدة لا تقل عن عامين. وكان هذا الانتخاب في معظم الأوقات مجالاً للمؤامرات والخصومات، وكان

(١) P. de Rausas. P: 394

(٢) Wood: P: 219 - D'Arvieux. VI. P: 227

للقنصل هو الآخر مرشحوه الذين يدافع عنهم على الرغم من أنه قد منع منعاً باتاً من التدخل في شؤون الانتخابات (١).

ومن الشروط الواجب توافرها في النائب، أن يكون تاجراً وغير مفلس ويجري الانتخاب بالاقتراع السري. وكان هناك نائبان، نائب أول، ونائب ثان، ومدة كل واحد سنتان، ولكن انتخابهما لا يجري في نفس العام، فالذي ينتخب حديثاً هو النائب الثاني، بينما الأول يكون قد انتخب في العام الماضي، ويبقى نائباً أولاً حتى تنتهي مدته، ثم يصبح الثاني أولاً وهكذا. إن وجود نائبين للأمة يفرض وجود ستة بيوتات تجارية فرنسية في الإسكلة، وإذا لم يكن هناك سوى خمسة بيوتات، أو أقل، فإن للأمة الحق في انتخاب نائب واحد فقط، تدوم نيابته عاماً واحداً. وإذا توفي نائب أثناء نيابته أو غادر البلاد إلى فرنسة، فيجب انتخاب نائب آخر مكانه بسرعة (٢).

ولقد كلف النواب بالسهر على مصلحة التجارة، وبدعوة «مجلس الأمة» كلما دعت الضرورة لذلك. وكانوا يتداولون مع القنصل في المشروعات الهامة، ويقومون بجباية الرسوم المفروضة على المراكب لصالح غرفة التجارة، ورسوم القنصلية. وفي كل ثلاثة أشهر كان على النائبين أن يقدما للقنصل كشفاً مختصراً بالواردات والنفقات التي أجرياها. وكانا يرافقانه في اجتماعاته مع السلطات المحلية، وفي جميع المناسبات الضرورية. وعند انتهاء مدة عملهما، وفي شهر كانون الثاني بالذات، كانا يقدمان للسكرتارية تفصيلات كاملة عن مدة إدارتهما العمل، وكل هذه التقارير والكشوف، كانت ترسل إلى غرفة التجارة في مرسيلية، في أول مركب يسافر من الإسكلة، لتكون الغرفة على اطلاع تام على حالة التجارة فيها (٣).

---

(١) (1) Masson: P: 452

(٢) (2) P. de Rausas, PP: 495 - 496

(٣) (3) Masson. P: 453 - de Rausas P: 496

وكانت أعمال النواب في بادىء الأمر شرفية، بل إن غرفة التجارة رفضت الموافقة على النفقات التي صرفت لهم من قبل الإسكالات. وكان يحدث أنهم يحصلون على أرباح كبيرة من عملهم، بتصرفهم أحياناً بالأموال الكثيرة الموجودة في عهدتهم، في خزينة الأمة. وكان هذا خطراً كبيراً على أموال الجالية، وبعد عدة إفلاسات لبعض نواب الاسكالات صدر قرار في ٢٧ كانون الثاني - يناير - سنة ١٦٩٤م بأنه ابتداء من هذا التاريخ يجب أن يوضع مال الأمة في البيت القنصلي، وفي خزينة ذات ثلاثة مفاتيح، واحد يحتفظ به القنصل، والثاني السكرتير (المستشار)، والثالث مع النواب. ولما رفض بعض التجار بعد ذلك القيام بهذه المهمة، فقد اتفق على منح كل نائب (٢٠٠) ليرة في الإسكالات الكبيرة، و(١٠٠) في الصغيرة، بالإضافة إلى ٣٪ من جميع ما يجمعونه من مال لصالح غرفة التجارة[١].

وكان يقوم بعمل النواب الفرنسيين المالي، ولا سيما من ناحية جمع الرسوم في المؤسسة القنصلية البندقية، مساعد للقنصل (Secontro)، ويقوم بمسك سجل لواردات الكوتيمو ونفقاتها[٢]. وفي الحقيقة لقد كان القنصل هو المسؤول الأول عن هذا العمل إذ عليه أن يلزم الجميع بدفع ما عليهم من رسوم[٣]. وكان هو ومجلس الاثني عشر يراجعان حسابات الكوتيمو، كما كان عليه عند عودته من مهمته إلى البندقية أن يقدم لحكومته كشفاً بالحساب، دون أن يدخل بالطبع نفقاته الخاصة ونفقات الأسرة، ويجب أن يتم هذا في الأشهر الستة الأولى من عودته[٤]. ومما يدل على مسؤولية القنصل المباشرة عن جباية الكوتيمو، أنه كان يقوم هو واثنين من التجار الحكماء بتقويم البضائع، التي يجب أن تؤخذ عليها الرسوم[٥]. وكان على القنصل

(١) Masson: P: 453

(٢) Berchet. P: 37 - Cap. XLV

(٣) ibid. P: 30. Cap. V

(٤) ibid. P: 31. Cap. XX

(٥) ibid. P: 41. Cap. LXII - P. 36. Cap. XXX VII

كذلك إرسال جميع حسابات الكوتيمو، وكشفاً بالمراكب القادمة والغادية في كل عام إلى «المشرفين على الكوتيمو». ولقد تألفت لجنة بهذا الاسم في ١٨ آب (اغسطس) سنة ١٥١٢م، من ستة أعضاء، كل اثنين منهم يمثلان مدينة من المدن الثلاث، الإسكندرية ودمشق ولندن. وكان مفروضاً على القناصل في سنة ١٥٢٢م، إرسال نسخ من جميع الكتب واليوميات والعقود إلى هذه اللجنة لتدققها، وكذلك، أسماء التجار المديونين والدائنين من البنادقة والعرب، وكذلك كانت تدقق نفقات الكوتيمو من قبل لجنة المشرفين على الكوتيمو بالاشتراك مع لجنة الخبراء الخمسة(١).

وهكذا يبدو أن القنصل البندقي والعاملين معه في القنصلية مقيدون من قبل السلطات في البندقية وكان لها الصلاحية في إعادة النظر في أعمالهم ونفقاتهم(٢).

أما بالنسبة للجالية الإنكليزية، فقد كان إلى جانب القنصل موظف يشبه المساعد البندقي السابق، وهو «الخازن». ولقد كان في حلب خازن منذ الأيام الأولى للشركة، ومنع هذا الخازن شأنه شأن موظفي القنصلية الإنكليزية جميعاً من التجارة. ولقد حدد عمله بسنتين، إلا أنه يمكن إعادة تعيينه، وعليه قبل استلام عمله أن يقسم يميناً بأنه سيجمع الضرائب كلها، دون تحيز أو تلاعب، وأن يقدم الحسابات عندما يطلب إليه ذلك، وأن يستخدم منتهى الحرص في الصرف. ومنذ سنة ١٦٥٨م، لم يعد بإمكان واحدهم أن يصبح خازناً ما لم يكن قد أقام في الإسكلة خمس سنوات على الأقل. وكان الخازن في بادىء الأمر ينال أجراً بنسبة ما يجمع من ضرائب، ولكن هذا تحول تدريجياً إلى أجر سنوي. ففي حلب كان الخازن ينال (٢٠٠) (جنيه)، ارتفعت إلى (٣٠٠)، ثم إلى (٤٠٠)، وبقيت كذلك حتى سنة ١٧٩٠م. وكان على الخازن أن يدفع تأميناً مالياً قدره (٢٠٠٠) جنيه في

(1) Berchet. P: 46. Cap. XCVIII. PP 44 - 45. Cap. LXXXV. Cap. LXXXVIII. P: 46. Cap. XCVIII

(2) Ibid. P: 54. Parte 20 Agosta 1624 (٢)

القنصليات الكبيرة، مثل حلب[1].

والخازن مسؤول عن النفقات، كما هو مسؤول عن جمع الضرائب، فهو يصرف بموافقة السفير أو القنصل المال الضروري للانفاق على البلص، والغرامات، والهدايا، والرشوات، وبقية المصروفات ذات الطابع العام. وكان هو الذي يدفع كذلك أجور جميع خدم القنصلية. وإن أية ميزانية يعدها هذا الخازن في إسكلة ما، كان عليه أن يعرضها على خازن السفارة في القسطنطينية في أوقات منتظمة، وأن يهيء سجلاته كل ثلاثة أشهر، أو ستة للمراقبة والتدقيق. وكان يشرف على عملية تدقيق الحسابات أربعة أفراد، تنتخبهم الجالية، ويكون واحد ملهم تاجراً منذ خمس سنوات على الأقل. وبعد الانتهاء من التدقيق في الإسكلة، ترسل الحسابات إلى لندن، حيث تعتمدها الشركة. وعلى الخازن أن يحصل من التجار على تقرير دوري عن البضائع التي يجب أن ترسل أو تستقبل، وهذه التقارير كان يبعثها دورياً إلى الوطن لتدقيقها[2].

وهكذا يلاحظ أن الإشراف على الشؤون المالية، بالنسبة لمعظم الجاليات متشابه في خطوطه العامة، وإن كان يبدو أكثر مركزية ودقة وتنظيماً لدى الجالية البندقية والإنكليزية. أما مصادر خزينة كل جالية، فتختلف إلى حد ما من دولة إلى أخرى، فهناك «الكوتيمو» عند البنادقة، وهو مال يدفعه التجار البنادقة، أو من يحمل علمهم على السلع والبضائع التي يستوردونها أو يصدرونها. وقد وضعت البندقية تعرفة خاصة لكل نوع مستورد، أو مصدَّر، تجبى الرسوم بموجبها[3] ويضاف إلى هذه الضريبة

---

(1) Wood: PP: 220 - 221

(2) Ibid. P: 221

(3) Berchet. P: 29 - 30. Cap. IV

(٣) يرجع إلى «برشه» للإطلاع على تفصيلات التعرفة. وقد صدرت بقرار من السناتو في ٥ آذار - مارس - سنة ١٥٣٧م. ويلاحظ أن منحة القنصل من السلطان كان

المحددة ما يمكن أن يفرض من رسوم إضافية لوفاء بعض الديون المتراكمة على خزينة الأمة، لسبب من الأسباب. وكانت تتراوح بين ½ ٪ و٢٠٪(١) ولا بد من الإشارة أنه كان يدخل الخزينة بعض الغرامات المفروضة على المخالفين من التجار البنادقة، وبخاصة من يستدين منهم(٢). وكان على القنصل أن يتلقى المدفوعات مالاً نقدياً(٣). وكانت الأموال المجموعة تكفي إلى حد كبير حاجات الأمة ونفقاتها. ومنها أجر الترجمان، ونفقات المراسلين، والهدايا المقدمة للباشا وغيره من السلطات الحاكمة، وقد وصلت نفقات القنصل البندقي في ثلاث سنوات، هي مدة إقامته، إلى ٧٠,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠ دوكات(٤).

يؤخذ عليها رسم معين.
قرشان على الليرة - المنحة التي اعتاد السلطان تقديمها للقنصل.
٤ دراهم (الدرهم أكثر من ثلث دوكات) على قنب الحبال.
٣ دراهم على كل علبة من الزعفران والعنبر والمرجان.
١ ½ درهم على كل قنطار من النحاس.
١ درهم على كل قنطار من الكينابر. (سولفور الزئبق الأحمر)، ودرهم على كل قنطار رصاص.
١ ½ درهم على كل قنطار من التوابل التي تخرج من سورية.
١ درهم على كل قطعة فضة تدخل سورية.
٣ دراهم على كل قطعة من القماش الرقيق.
٣ دراهم على كل حمل من القماش الكتاني.
٤ ½ درهم على حزمة من الجلود.
١ ½ درهم على كل قنطار من الفضة الخام.
٧ ½ درهم على كل حمل حرير يدخل أو يخرج من سورية.
١ ½ درهم على كل شيء قيمته أكثر من ٢٠٠ درهم يدخل سورية.
٤ ½ درهم على كل حمل من القماش الجديد المذهب.

(١) (1) Ibid. P: 39. Cap. LVI
(٢) (2) Berchet: P: 37. Cap. XXXIX
(٣) (3) Ibid. P: 36. Cap. XXXVII
(٤) (4) Russel. II. P: 392. Annexe.

أما خزينة شركة الليفانت الإنكليزية، فكانت تتقاضى رسماً قدره ٢٪ على جميع الصادرات والواردات، باسم رسم القنصلية لتدارك نفقات الجاليات. وكان هذا الرسم يكفي مبدئياً لجميع النفقات، ولكن في الحالات غير العادية، فإن القناصل كانوا يرجعون إلى مجلس الجالية[١]. وكان رسم القنصلية ليس ثابتاً تماماً، وإنما كان يتناسب مع حالة التجارة ومالية الشركة، فبين الثورة الإنكليزية وإعادة النظام الملكي، هبط إلى ١٪، بينما ارتفع في منتصف القرن الثامن عشر إلى ١٠٪. وكان على خزينة كل إسكلة أن تسلم الفائض لديها إلى السفارة في اصطنبول من وقت إلى آخر، محتفظة بكمية صغيرة لنفقات العمل، وكان خازن القسطنطينية يرسله بدوره إلى لندن، إذا أراد ألا يزعج نفسه في الحفاظ عليه[٢].

وفي فرنسة لم يكن هناك في البدء أية خزينة باسم الجالية، وإنما كانت تجبى رسوم باسم رسوم القنصلية لتسد حاجات القنصل نفسه. وفي الحقيقة لم تكن الجالية الفرنسية في بادىء توضعها جماعة متماسكة في أية إسكلة، ولم يفكر التاجر الفرنسي بضرورة وجود خزينة مشتركة على غرار البندقية، بل إنه أظهر تذمره ونقمته من الرسم الذي سمح هنري الرابع للسفراء بجبايته، لسد نفقات السفارة في القسطنطينية، ووفاء الديون. وقد وافق على دفعه لأنه قيل له إنه مؤقت، وكان يطالب باستمرار بإلغائه. ولكن عندما تراكمت الديون على مجموع الأمة في حلب وصيدا، في النصف الأول من القرن السابع عشر، فإنه عمم على جميع الإسكالات، وتراوح بين ٢٪ و٣٪، إلا أن أعباء البلص والديون الكبيرة، كانت تدفع القنصل بين آونة وأخرى، إلى فرض رسوم مختلفة على المراكب، بالإضافة إلى رسم القنصلية، وهذا ما كان يسمى بالآفاري (العوارض). ولم تتمكن غرفة التجارة المرسيلية من ضبط العملية، ولكن بونشارتران ألغى جميع الرسوم، ووضع في سنة

(١) Masson: P: 121

(٢) Wood: P: 209

١٦٩١م، ما يسمى بـ «رسم الحمولة»، وهدفه تنظيم خزينة الأمة في كل إسكلة، لتنفق منه على شؤون القنصلية. وكانت قيمة هذا الرسم تتدرج بحسب الإسكالات والفروق في غنى الحمولات التي تجري فيها، وقدر مجموع مصروفات القنصليات بـ(١٠٠,٠٠٠) ليرة. وكان المال المجموع يقسم إلى قسمين، قسم للقنصل، وقسم للمصروفات المختلفة، وهذا يوضع بين يدي نواب الأمة ولا يصرف إلا بأمر من القنصل، وبعد قرار من المجلس وكان الجمع كله يجري في مرسيلية، وعندما فاض الرسم المجبى عن الحاجة، فإنه أنقص إلى الربع، وأنزل مرة أخرى في سنة ١٦٩٩م، على الرغم من زيادة نفقات القنصليات(١). أما الأجانب الذين يستخدمون الراية الفرنسية، فإنهم لا يدفعون رسم حمولة، وإنما رسوم القنصلية القديمة(٢).

وبذلك يتضح أن فرنسة لم توجد لجالياتها في الإسكالات خزينة مال منتظمة، إلا في أواخر القرن السابع عشر، وبعد قرن من الفوضى والتبلبل والارتجال في الأعمال، والعجز عن مجابهة الطوارىء.

وإلى جانب القنصل والخازن أو النواب في الهيئة التنفيذية لشؤون الجالية الأجنبية، كان يقوم «السكرتير» أو «المستشار» والتراجمة: أما السكرتير في الجالية الفرنسية، فهو الذي يمسك بسجل اجتماعات مجلس الأمة، والتقارير التي يقدمها النواب عند انتهاء مدة عملهم، والقرارات والأحكام التي يصدرها القنصل. وكان يتلقى «تصاريح» المواكب عند وصولها وسفرها، ويسجل جميع أنواع الأعمال والعقود التي يجريها التجار، ويقبل ودائعهم، ويجمع لديه ما يعود للمقيمين الذين توفوا في الإسكلة أو للمفلسين. فهو سكرتير الأمة، وحافظ أرشيفها وكاتبها ومسجل عقودها(٣). والملك هو الذي

---

(١) (1) BB, 4, fol 479 seq -- AA. 132

(٢) (2) Masson: P: 264

(٣) (3) AA 132, BB, 4, fol 602

يعين السكرتير أو المستشار (منذ سنة ١٦٩١)، وهو ممنوع من مزاولة التجارة، وقد منح مرتباً يتراوح بين ٢٠٠-٤٠٠ قرش، بالإضافة إلى ما كان يأخذه من أفراد الأمة لقاء كل عمل يقوم لهم به(١).

أما بالنسبة إلى البندقية، فإنه كان يرسل قديمًا مع القنصل قس يعمل كاتباً وسكرتيراً، بل إنه كان يحكم معه في قضايا البلص التي تطبقها السلطات الحاكمة على أفراد الجالية(٢). ولكن لم يلبث أن عين مسجل Quadernier للقيام بسكرتارية القنصلية، وحرم رجل الدين مما كان يتقاضاه لهذا الغرض، واكتفى بما يقدم للكنيسة عامة، وبنفقات طعامه، ومنح المسجل (٤٠) أشرفياً(٣). وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر (٢٩ أيار - مايو - سنة ١٥٦٨م) صدر قرار من السناتو بضرورة انتقاء رجل علماني كفي للمستشارية، وخصص له (٦٠) دوكات سنوياً، مضافاً إليها نفقات المستشارية، و(٤٠) دوكات نفقات طعام، ولقد رفع أجر المستشار في القرن السابع عشر، حتى وصل إلى (٥٠) سيكان شهرياً مع نفقة طعام(٤).

وفي نطاق الجالية الإنكليزية، كان «المستشار» هو الذي يقوم بالأعمال السالفة الذكر، من تسجيل وحفظ لكل العمل الرسمي للجالية، وكان كذلك يفحص ويسجل جميع السلع الواردة، التي هي أقل من الوزن، أو المقاس المحدد، كوثيقة للتاجر الذي وجهت إليه. ولم يكن يسمح للمستشار أن يتاجر لحساب نفسه. وكان عمله هاماً للجالية، إلا أن أجره ضئيل، فلم يتجاوز الـ (٢٠٠) جنيه في حلب، بينما كان عليه أن يدفع ضمانات قدرها (٣٠٠) جنيه(٥).

---

(١) (1) Masson: P: 266 - 67

(٢) (2) Berchet. P: 30. Cap. VI - P. 46. Cap. CX

(٣) (3) Ibid: P: 40. Cap. LIX

(٤) (4) Ibid. P: 49. Cap. CXX

(٥) (5) Wood, PP: 221-222.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن «المستشار» كان يلعب دوراً أكثر أهمية في القسطنطينية في السفارتين الإنكليزية والبندقية، فهو يساعد السفير في شتى أعماله، وينوب عنه في حالة غيابه أو مرضه، ويتسلم العمل ريثما يعين بدلاً من السفير[1].

أما التراجمة: فهم الوسطاء بين الجاليات الأوربية وسكان البلاد، لأن جهل الأجانب باللغة العربية والتركية، كان يعيق التحاك المباشر بينهما. ومن الطبيعي أن يكون التراجمة هم قنوات الاتصال في كل مفاوضات يقوم بها الأوربيون مع السلطات التركية، أو في الزيارات الرسمية المتبادلة، وفي المعاملات المختلفة، وبخاصة النواحي القضائية. فقد نصت الإمتيازات على أنه إذا كان لأحد من أهالي البلاد دعوى على تاجر فرنسي، فإنه لا يجوز للقاضي البت في قضيته إذا لم يكن الترجمان حاضراً. وإذا كان هذا الأخير مشغولاً، فإن القضية تؤجل حتى مجيئه[2]. ويبدو أنه كان منتظراً من هؤلاء التراجمة الذين كانوا يؤخذون عادة من أهالي البلاد الأصليين أن يعملوا كمخبرين في دائرة للاستخبارات، وأن يكتشفوا المؤامرات الخفية لحساب الباب العالي، أو بعض الممثلين الأوربيين. فهم بصورة مختصرة عيون مستخدميهم وآذانهم وأفواههم الناطقة، وإن كانوا أحياناً عيوناً عليهم. ولم تكن الجاليات الأوربية راضية عن التراجمة، بل إن الشكوى منهم كانت دائمة، لغشهم وبيعهم الأسرار ولأخطاء الترجمة التي كانوا يرتكبونها[3]. ويبدو أن الدولة العثمانية لم تقبل في بادىء الأمر لغة أجنبية

(١) (1) Ibid. P: 222 – Berchet. P: 22. Note. I.

(٢) إمتيازات فرنسة سنة ١٦٧٣م، البند (٣١).

(٣) ولقد أوضح هذه الأمور سفير فرنسة «لافيني»، في رسالة إلى الملك هنري الثاني، في سنة ١٥٥٨م، قال فيها: «لقد اعتاد التراجمة ألا يقولوا إلا ما يرضيهم، وهم يخافون جداً لأنهم من رعايا السلطان... ولا أعرف ماذا أفعل بشأنهم، ولاسيما أنهم يريدون الاغتناء عن طريق بيع الأسرار».

Charrière. II. PP: 470 - 471

يكتب بها السفراء لديها، سوى اللغة الإيطالية، لمعرفة كثير من رعاياها ومترجميها لها بسبب قدم الإيطاليين في هذه المنطقة[1]. وبالفعل فإنها كانت لغـة التجارة الدارجة. إلا أنها لم تلبث أن سمحت باستخدام اللغات الأخرى، مثل الفرنسية والإنكليزية. ولكن اللغة الرسمية المعترف بها في كل أنحاء الليفانت هي اللغة التركية. وكان جميع التراجمة تقريباً ليفانتيين من أصل إيطالي أو رومي، فهم إذن من رعايا السلطان، ويخضعون على الرغم من براءات الحماية الصادرة بشأنهم فيما بعد من القناصل، لعقوبات من الوزير أو الباشا، حتى أنهم كانوا لا يجرؤون على تسليم رسالة تبدو غير مرغوب بها لصاحبها، إلا بعد أن يجردوها من معناها الحقيقي، ويخففوا من أثرها ولو غيروا كل ما جاء فيها. فلقد خوزق مترجم فرنسي[2]، وشنق مترجم بندقي[3] في القرن السابع عشر، وضرب وسجن كثيرون. وكان يحدث أحياناً أن الترجمان الذي خدم سيداً ما ينقل خدماته إلى آخر من جنسية مغايرة، أو يكون معيناً في الوقت نفسه لدى قنصلية أوربية، ولدى السلطات الحاكمة بصورة أن السرية والاخلاص يغدوان مستحيلين. والفائدة الوحيدة لهؤلاء التراجمة أنهم كانوا لا يكلفون كثيراً، فأجورهم ضئيلة جداً، وتعلقهم من ثم بمن يخدمون أضأل. «ولما لم يكونوا واثقين من بقائهم في عملهم بشكل مستمر، فإنهم رأوا أن يغتنوا وهم في أعمالهم هذه. فإذا

(١) في الرسالة السابقة يذكر السفير أن السلطان طلب من ملك فرنسة ألا يكتب له إلا باللاتينية أو الإيطالية، والسفير يقترح على الملك الإلحاح على السلطان بالكتابة بالفرنسية، حتى يضطر المترجمون سؤال السفير عن معنى ماجاء في الرسالة، فلا يخطئون أو يغشون.

Ibid.

(٢) لأنه دافع بحماسة عن الرسوم والحريات الممنوحة في الإمتيازات الفرنسية بمناسبة مصادرة مركب فرنسي.

Hammer. tra. Hellert. IX. P: 280

(٣) أعدم سنة ١٦٢٠م (بوريثي) بحجة تكلمه بسؤ عن القضاء العثماني.

Ibid. VIII. P: 264

لم يثيروا ضدنا ـ كما يقول دارفيو ـ السلطات الحاكمة، فإنهم على الأقل كانوا يتقاسمون المال مع من يفرض البلص والغرامات من السلطات التركية. هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا أقرباء أو حلفاء لجميع تراجمة الأمم الأخرى.. وكم كانوا يسكتون ويقفون صامتين في المقابلات الرسمية، حيث كان يجب أن يتكلموا ويشرحوا الأمور»(١).

وأمام مشكلة التراجمة هذه، وهي مشكلة خطيرة لازدواجية أصحابها، وعدم ارتباطهم بالأمة التي يخدمونها، فإن كل دولة حاولت أن تجد حلاً. ففي فرنسة أصدر الملك أمراً، بقرار من المجلس، في ١٧ تشرين الثاني نوفمبر ـ سنة ١٦٦٩م، بأنه «منذ الآن لا يمكن للتراجمة في إسكالات الليفانت المقيمين في القسطنطينية وأزمير وغيرهما، القيام بأعمالهم إذا لم يكونوا فرنسيي الجنسية، ومعينين من قبل مجلس التجارة. ويقوم المترجم بأداء القسم بين يدي القنصل في مستشارية تلك الإسكالات»(٢) وكانت الصعوبة عند إصدار هذا القرار هي في إيجاد فرنسيين يفهمون فهماً طيباً اللغات الشرقية التركية والعربية. وهذا ما أدى بالضرورة إلى إقامة مؤسسة لإعداد المترجمين. وقد أطلق عليهم اسم «أطفال أو فتيان اللغة Les Jeunes de la Langue». ويذكر «ماسون» أنه لم يجد هذا الاسم وارداً في وثائق القرن السابع عشر، سوى مرتين، إلا أنه مستخدم على نطاق واسع في القرن الثامن عشر(٣). وفي الحقيقة أنشئت هذه المؤسسة بقرار من مجلس التجارة، في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٦٦٩م، ونظمت نهائياً بقرار ٣١ تشرين أول ـ أكتوبر ـ سنة ١٦٧٠م. وبموجبه يرسل إلى إسكلتي إستامبول وأزمير، كل ثلاث سنوات ستة أطفال فرنسيين، تتراوح أعمارهم بين ٩ ـ ١٠ سنوات، شريطة أن يكونوا راغبين في ذلك بملء حريتهم. ويوضع هؤلاء الأطفال

---

(١) (1) D'Arvieux. IV. P: 226

(٢) (2) Masson: P: 155

(٣) (3) Ibid. P: 155. Note I.

في أديرة الكبوشيين ليربوا ويعلموا على الدين المسيحي الكاثوليكي، وعلى معرفة اللغات الشرقية، حتى يمكن الاستفادة منهم مع الزمن كمترجمين[1].

ولم يقابل هذا التجديد في البدء بالترحاب من غرفة التجارة والإسكالات على السواء، إذ أن الأولى كلفت بجميع نفقات رحلة هؤلاء الأطفال ومعاشهم. وكانت تخشى ألا تهيء التربية التي يتلقونها تراجمة للمستقبل يعرفون الأمور التجارية والمعاملات المختلفة، كما خافت أن يؤدي وجود هؤلاء الصغار في الإسكالات إلى بلص أوسع، وغرامات أكبر[2]. ولذلك ففي السنوات الأولى سددت الغرفة دون حماسة «الحوالات المالية» المترتبة عليها. أما في الإسكالات فقد استقبل الفوج الأول من هؤلاء الأطفال، الذين ربوا لثلاث سنوات استقبالاً سيئاً. إذ ما هي الخدمات الجدية التي يمكن أن يقدمها فتيان لا يتجاوزون الخامسة عشرة من العمر، بل كيف أمكنهم بثلاث سنوات أن يتعلموا عند الآباء الكبوشيين لغة غريبة تماماً عنهم، والآباء الكبوشيون أنفسهم لا يتقنون هذه اللغة، التي لا يستطاع تعلمها في الواقع إلا في مدارس البلاد نفسها، ونتيجة للمحادثة والاختلاط بسكان البلاد والأتراك. ؟؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمة والقناصل كانا يرميان على بعضهما بعضاً مسؤولية نفقات تربيتهم. وأمام موقف التجار هذا، بدا أن المؤسسة مخفقة لا محالة، ويجب صرف النظر عنها[3].

إلا أنها على الرغم من ذلك بقيت قائمة، وقدر التجار فوائدها فيما بعد، وأصبح أطفال اللغة يبقون عند كبوشي القسطنطينية حتى يتم التأكد من أن تعليمهم غدا كافياً. وإذا لم يظهروا قابلية للتعلم، فإنهم كانوا يعادون إلى موطنهم بطلب من الآباء الكبوشيين، أو نتيجة لطلبهم الخاص. وكان سفير فرنسة في القسطنطينية هو الذي يقوّم تعليمهم، ويوزعهم على

(١) (1) Masson. P: 156 -- AA, 138

(٢) (2) BB, 27. Mémoire envoyé à la Cour. 8 décembre. 1671

(٣) (3) AA, 138

الإسكالات بحسب الطلبات التي يتلقاها. وكانت غرفة التجارة تدفع عن كل «طفل لغة» (٣٠٠) ليرة سنوياً للكبوشيين. وكان هؤلاء يشتكون من عدم كفاية هذه «الكمية لتغذيتهم وإلباسهم ونظافتهم، ودفع أجور معلم تركي يعلمهم، وخادم يخدمهم». وعندما كانوا يصبحون تراجمة، فإنهم كانوا يتقاضون (٤٠) إيكو لإلباسهم وإسكانهم(١). ولقد تبادل الكبوشيون مع الغرفة مراسلات متتالية وطويلة، لتكون على علم في كل عام بأحوال الأطفال، الذين يتراوح عددهم بين ٨-١٢ طفلاً، وبوصولهم وسفرهم إلى الإسكالات ونفقاتهم(٢). ومع تطور الزمن أخذت الأسر الفرنسية في الإسكالات تحرص على أن تضع أولادها في هذه المؤسسة، ومن ثم غدا من الممكن طلب ضمانات وصفات ضرورية يجب توافرها في المرشح للقيام بأعمال الترجمة الدقيقة.

وعلى غرار هذه المؤسسة، أقامت البندقية «شباب اللغة La Giovanni della Lingua»، وهم شباب كانوا يرسلون من البندقية إلى القسطنطينية، أو يجمعون من الأسر البندقية فيها ليتعلموا ويتقنوا اللغتين العربية والتركية، ويصبحوا تراجمة في مختلف الإسكالات، وليتدربوا في الوقت نفسه على مشكلات الإدارة العثمانية، وطرائق التجارة البندقية(٣).

أما إنكلترة فلم تقم بجهد حقيقي لمداواة سوء الاستعمال في نظام التراجمة، أو لتقليد تجربة الفرنسيين والبنادقة. إلا أنه في أواخر القرن السابع

---

(١) V. série de Lettres de lámbassadeur à la chambre. 20 août - 1687, 15 novembre 1715, 1 er Août 1690,31 Octobre 1698.AA 148 - 151

- lettres des Capucins. AA 164. 12 Mai 1694, 25 septembre 1696 AA 173. 5 janvier 1672

(٢) V. AA. 164.

(3) Mantran: Istanbul dans la seconde moitié du XVII e siecle. P. 529.

A. S. V. bailo , dispacci, f a 119, 1681

(٣) تعدد الوثيقة الأخيرة (٩) أسماء أضيف إليهم (٢) من أولاد التراجمة المتوفين.

عشر، حمل بعض الروم إلى إنكلترة على حساب شركة الليفانت، وأرسلوا إلى كليتي غلوستر وأوكسفورد، ليتعلموا الإنكليزية لاستخدامهم تراجمة عند عودتهم إلى بلادهم. أي اتبعت إنكلترة خطاً معاكساً في منطلقه وأهدافه لخط فرنسة والبندقية. ولكن العمل لم يكن ناجحاً، حتى أنه عندما اقترح إرسال فوج ثان في سنة ١٧٠٤م، فإن الشركة أعلمت السفير «ستون Suton»، «بأن أولئك الذين كانوا سابقاً في أوكسفورد، لم يعطونا التشجيع الكافي للقيام بمحاولة أخرى من هذا النوع، ولذا فقد قررنا ألا نعاود الكرة مرة أخرى»(١). وكان بعض التراجمة من أهل البلاد قد اكتسبوا تدريجياً بعض المهارات، وشرعوا باكتساب بعض العادات الأوربية، ولذا فإن الشركة حولت بصرها عن هذه التجربة(٢) هذا بالإضافة إلى عدم ملاءمة المناخ والجو الاجتماعي العام للشباب الموفدين آنذاك. وفي الواقع أن المحاولة الإنكليزية لم يكن هدفها إيجاد تراجمة صالحين، وإنما تحويل بعض الروم إلى المذهب الأنغليكاني، على نمط ما كانت تفعله المدرسة الشرقية في روما، لتعليم الموارنة وتثبيت صلتهم بالكاثوليكية والبابا. وقد قلقت فرنسة من محاولة إنكلترة هذه، ورأت فيها تقوية لنفوذها في الشرق، وتسرباً للأنغليكانية إليه، ولذا فإنها أخذت بدورها بعض الأرمن والروم لتربيتهم في كلية اليسوعيين في باريس(٣).

ومهما تكن الطريقة التي اتبعت في إعداد التراجمة، فقد كان هناك عدد منهم في كل إسكلة، يعمل إلى جانب القنصل، من أجل اتصالاته مع السلطات الحاكمة، وفي الوقت ذاته إلى جانب التجار من أجل عملياتهم التجارية مع الأهالي، وفي هذه الحالة، كان من الضروري حصولهم على تصريح بذلك من القنصل. وفي الإسكالات الكبيرة، كان لكل قنصل

---

(١) (1) Wood: PP: 226 - 227

(٢) (2) Ibid. P: 227

(٣) (3) Masson: P: 303 – BB, 83 - Depping: lettres. T. IV. P: 193

ترجمانان أو ثلاثة، بل كان للبندقية في اصطنبول سبعة تراجمة[1]. وكان الترجمان الأول عند الفرنسيين مرتبطاً بشكل خاص بشخص القنصل، وكان يأكل على مائدته وهو فرنسي دائماً، بينما الباقون من سكان البلد. وكان هؤلاء يتقاضون أجوراً ضئيلة إلى جانب بعض الهبات من التجار. وكان يدفع للترجمان الأول ـ عند الإنكليز على سبيل المثال ـ (٣٠٠) جنيه سنوياً، في سنة ١٦٥٠م، وللترجمان الثاني (٢٥٠) جنيهاً، ولكل واحد من البقية (٢٠٠) فقط. ولقد زيدت قليلاً في أواخر القرن السابع عشر، لتساير متطلبات الحياة في الإسكالات[2]. أما التراجمة ذوو الأصل الفرنسي، فكانت أجورهم تتراوح بين (٥٠٠ - ١٥٠٠) ليرة وكانوا يعملون بطمأنينة وثقة أكثر من التراجمة الآخرين. وعلى الرغم من مساوىء الترجمانية من أهل البلاد، فإن هؤلاء الأخيرين قدموا بصفة عامة خدمات جلى للجاليات الأوربية[3]. ولهذا نرى إشارات صريحة إليهم في الامتيازات، وبخاصة الامتيازات الإنكليزية. فالمترجمون ـ ولإنكلترة الحق في اختيار من يروق لها منهم ـ[4] هم ممثلو السفراء، كما أن السفراء هم ممثلو الملوك، فإذا ما تكلم المترجم، أو ترجم، أو بعث برسالة، أو مذكرة إلى أي مكان، باسم سفيره، فإن عمله هذا هو تفسير لكلمات السفير وأجوبته، أو كلمات القنصل، وأجوبته، ومن ثم فهم أحرار من أي عقاب. وفي حالة ارتكابهم أية إهانة، فإن على القضاة والولاة ألا يزجروهم، أو يوبخوهم، أو يزجوهم بالسجن دون علم السفير أو القنصل. هذا وأن جميع تراجمة السفير والقنصل معفيون من الضرائب، ولا يجوز الاحتفاظ بحاجات المتوفين منهم ومتاعهم لدى السلطات، وإنما يجب أن توزع على ورثتهم[5].

---

(١) كان هذا في سنة ١٦٣٨م. (1) Mantran, P: 529

(٢) (2) Wood: P: 227

(٣) (3) Masson: PP: 454 - 455

(٤) البند (٢٨) من امتيازات إنكلترة سنة ١٦٧٥م. (4) Hurewitz, I, P: 26

(٥) (5) Ibid, P: 28 =

ولقد كان المترجمون يرتدون بعض الملابس المميزة، مثل الأحذية الصفراء في القدمين، وقلبق الفراء على الرأس، حتى كانوا يسمون بالقلبقلية». وكانوا إذا خرجوا وسط الناس دون أحذيتهم الصفراء، فإن الصبية في الطرقات كانوا يرمون القاذورات في وجوههم(١).

ولم تنس الجاليات الأوربية شؤونها الدينية في غمرة تنظيماتها المدنية. فقد كانت ترسل مع قناصلها رجال دين، ليقوموا بالإشراف على الأمور الدينية، وتنظيم العبادات في كل إسكلة يقيم فيها قنصل. ولقد رأينا أن البندقية كانت ترسل مع قنصلها رجل دين، يعمل مستشاراً له، وكان لا يتقاضى مالاً لنفسه، وإنما لكنيسته، ونفقات طعامه فقط(٢). إلا أنه في النصف الثاني من القرن السادس عشر، صدر قرار من السناتو بتسليم المستشارية إلى رجل علماني، وإحلال «أخوة جبل صهيون المقدسة» محله في الخدمة الدينية للقنصلية. وقد خصص لاثنين منها مبلغ معين لشراء الشمع، وما يلزم مادة المناولة، ولتوزيع بعض الصدقات(٣). وفي نفس التاريخ، اتخذ قرار من مجلس الاثني عشر في حلب، يحدد (١٠) دوكات للإنفاق على

= ويرجع كذلك إلى البند (٥٣) من الامتيازات الفرنسية ١٦٧٣ D'Arvieux V. PP: 377-398 ويذكر قنصل إنكلترة في حلب «ديفيزين» في سنة ١٧٩١ عن التراجمة ما يلي: كان عدد غير قليل من المسيحيين واليهود يدخل في دائرة القناصل الأجانب بصفة تراجمة. وكان لكل ترجمان الحق في إدخال شخصين في حمايته، ويسمى كل منهما «فرمانلي» بموجب البراءة السلطانية. وكان لقنصل فرنسة (٣) تراجمة، ولقنصل إنكلترة (١١) ترجماناً، ولهولاندة مثلهم من المسيحيين، وواحد يهودي».

- وثائق تاريخية عن حلب - مجلد (١) - ص ١٠٤-١٠٥.

(١) (1) Wood: P: 227

(٢) (2) Berchet. P: 30. Cap. VI, P 40. Cap. LIX

(٣) إن المقصود بأخوة جبل صهيون، آباء الارض المقدسة المقيمون في دير صهيون في القدس وهم من الفرنسيسكان.

Ibid. P: 49. Cap. CXX -

الشمع في الكنيسة الخاصة بالبنادقة فيها(١). ورجل الدين المرافق عادة للجالية يقيم الصلوات مع أعضائها، كما تجري في وطنهم، ويشرف على كنيسة صغيرة يجهزها لهذا الغرض. وفي الحقيقة كان ممنوعاً إنشاء أية كنيسة جديدة للجاليات خارج القسطنطينية وأزمير. إلا أن الجاليات كانت تقوم بشعائرها الدينية، إما في غرفة خاصة في الخان الذي تقيم فيه، أعدها رجل الدين على شكل كنيسة سراً، أو أنها كانت تقوم بتلك الشعائر في كنيسة الموارنة. وبصورة عامة، كان للجاليات الأوربية في الإسكالات الكبيرة، مثل حلب وصيدا وطرابلس، أمكنة يقيمون فيها شعائرهم على النمط الكاثوليكي، مثل كنيسة البنادقة في حلب، والغرف الدينية الخاصة الملحقة بالخانات أو البيوت القنصلية في صيدا وطرابلس(٢).

ومثلما كانت البندقية تعين رجل دين يرافق القنصل، فإن الأمة الفرنسية كانت تفعل في كل إسكلة. فلكل جالية قسها وكان يتناول في معظم الأحيان طعامه على مائدة القنصل. وكانت فرنسة تسعى بكل طاقاتها لتثبيت نفوذها الديني، عن طريق إقامة كنائس سرية خاصة في قنصلياتها، وعن طريق تشجيع البعثات التبشيرية ومساعدتها، مما سيبحث مفصلاً عند الكلام عن الجاليات الدينية. وإذا كانت البندقية قد اعتمدت على الأخوة الفرانسيسكان في طقوسها الدينية، فإن فرنسة اعتمدتهم كذلك في بادىء الأمر، إلا أنها نقلت الأمر منهم فيما بعد إلى الكبوشيين، فاليسوعيين، مما أدى إلى خلافات لا تنتهي بين هذه الطوائف، وبخاصة في حلب حول العمل في كنيسة القنصلية الفرنسية. وكان هم رجال الدين العاملين مع الجالية العناية بأماكن

---

(١) وكان قرار سنة ١٥٢٢م، قد عين لرجل الدين في حلب مالاً قدره (٥٠) دوكات.

Ibid. P: 50. Cap. CXXIII, P: 44. Cap. LXXXIV

(2) V. D'Arvieux VI. P: 72, - I. PP: 314-316 - Berchet. P: 50. Cap. CXXI. (٢)

ويؤكد في قرار البندقية عام ١٥٥٩م على وجوب استئجار بيت في طرابلس، ليكون مقراً للقنصل والكنيسة، وقدرت نفقات تزيينها بعشرين سيكان.

عبادتهم وتزيينها لتصبح لائقة، وكانت شكواهم الدائمة هي ضيق ذات اليد وعدم تبرع الأمة لهم(١).

ولم تشذ إنكلترة عن منافستيها، فأدخلت هي الأخرى في إطار تنظيمها القنصلي رجل دين منذ البدء. فرجل الدين الأنغليكاني الذي كان موجوداً في حلب، سنة ١٥٩٩م، كان له سلف. وكانت تقدم له سنوياً (٢٠٠) جنيه، رفعتها فيما بعد إلى (٤٠٠) جنيه، بسبب انخفاض قيمة النقد. وقد كان يقيم عادة مع السفير أو القنصل، وكان هذا الأخير يتلقى منحة إضافية من الشركة لإقامته وإطعامه. وكان رجال الكنيسة هؤلاء المعينون في الإسكالات ينتخبون من قبل المجلس العام للشركة، بعد أن يقوم المرشحون بالوعظ أمام المجلس الرئيسي للتجار، ومن يختار منهم تطبع موعظته على حساب الشركة(٢). وإن عدداً من أولئك الذين وصلوا إلى هذا المنصب، كانوا رجالاً أصحاب كفاية، اشتهرت أسماؤهم فيما بعد بما حققوه للعلم والتاريخ(٣). ولقد اندفع بعضهم للعمل في الليفانت، لتجربة الحياة والمغامرة بين الأتراك، أو لدراسة الكنائس الشرقية وأوضاع البلاد، أو لزيارة الأماكن المقدسة، أو للتبشير. وكانت الطقوس الدينية الأنغليكانية تجري في كنيسة القنصلية في حلب فقط، أما في الإسكالات الأخرى الصغيرة، فإنه لم يلاحظ أي إعداد لعبادة عامة، وربما يرجع إلى قلة عدد

(١) قرر لرجل الدين الفرنسي في أزمير سنة ١٦٩٢م، (٤٠٠) قرش، ثم جعلت (٢٥٠) قرشاً، (١٠٠) قرش منها لإضاءة الكنيسة بالشموع، و (١٥٠) قرشاً لإقامة أود ثلاثة من رجال الدين، أي بمعدل (٥٠) قرشاً لكل واحد.

Masson P/ 457 - AA, 201. 28 Juin 1692

(٢) (2) Wood: P: 223

(٣) (3) Ibid.,: P. 223. Note.

مثل شارلس روبسون، وقد أقام في حلب (١٦٢٤ - ١٦٣٠م) وادوار بوكوك، وعمل بين (١٦٣٠ - ١٦٣٦م).

أفراد الجالية الإنكليزية فيها[1]. وكان على رجل الدين المعين، أن يعامل أفراد الجالية وكلهم شباب معاملة خاصة، حتى يقبلوا موعظته، ويبدو أن الانسجام كان قائمًا بينه وبينهم في حلب، حتى أنهم كانوا يغدقون عليه هداياهم[2].

وحتى يكتمل عقد موظفي القنصلية، لا بد من الإشارة إلى **الحرس**، أو «**الشاويشية**». وقد كان يرافق القنصل البندقي في بادىء الأمر «فارس Cavallo »، يقوم بحراسته ويعمل كمراسل[3]. إلا أن الامتيازات منحت القناصل حق اختيار انكشارية لحراستهم[4]. فأصبح هناك عدد منهم يقومون بهذه المهمة. وكان القناصل لا يخرجون أبداً إلا وهم مصحوبون بهم. ويقول «وود»: «إن هذه الحاشية كانت ضرورية لهم، لمنع إهانتهم في الطرقات من قبل المسلمين المتعصبين، كالبصق عليهم أو ملاحقتهم بنعوت بذيئة، دون احترام لشخصهم أو رتبتهم». ولقد أبدى هؤلاء الانكشارية إخلاصاً كبيراً في عملهم، حتى أن «كينول» ـ أحد القناصل الإنكليز في حلب ـ وجدهم «أخلص الزملاء في العالم»[5] و«دارفيو» رأى فيهم أفراداً ممتازين في عملهم وخدمتهم[6]. وكان عددهم يتراوح بين ٢-٤ في حلب[7].

وإلى جانب الشاويشية، هناك «مراسل خاص»، يؤخذ في كثير من الأحيان من مواطني القنصل، ويسير في المناسبات والاحتفالات أمام القنصل، حاملاً عصاً نقشت بالفضة [8].

(١) (1) Ibid,. P: 224

(٢) (2) Ibid.

(٣) (3) Berchet. P : 30. Cap. VI

(٤) (4) Hurewitz. P. 26 - art. 28. D'Arvieux. V. P: 584

(٥) (5) Wood,. P: 228

(٦) (6) D'Arvieux. V. P: 584

(٧) (7) Ibid. V. P: 522

(٨) (8) Wood. P: 228 - D'Arvieux. V. P: 522 - Russell. II. P: 3

ولا بد من التأكيد أخيراً، إلى أن القنصليات الأوربية، أخذت تضم في القرن السابع عشر طبيباً يشرف على صحة الجالية، ويعالج أفرادها من الأمراض والأوبئة التي يصابون بها. وكانت البندقية أول من أوجد الاختصاصيين الفنيين في قنصلياتها، مثل الطبيب والحلاق (١) والصيدلاني (٢)، بل إن بيلون لومانس يضيف إلى هؤلاء حذّاءً وخياطاً، ليتمكن القنصل بحسب رأي هذا الطبيب السائح، أن يعيش في سورية كما لو كان في بلده (٣). ولكن الجالية الإنكليزية والفرنسية لم تقلد البنادقة إلا بالطبيب، فقد كان لشركة الليفانت واحد في حلب، أما القنصلية الفرنسية، فلم تحصل على مثله إلا في مطلع القرن الثامن عشر (٤).

ويمكن أن نضيف أخيراً إلى مجموعة العاملين في القنصلية «الخدم»، وقد كانت جمهورية البندقية تعين إلى جانب قنصلها عادة أربعة من الخدم، وأحياناً سبعة(٥). وسارت إنكلترة وفرنسة على هذه الخطة، فكانوا يأتون معهم بطباخ ومساعد له لترتيب المائدة، وتنظيم البيت القنصلي، إلى غير ذلك من الأعمال. وكان الهدف من إحضار هؤلاء الخدم إلى الإسكلة هو المحافظة على نظام الترف، والاحتفالات التي كان القناصل حريصين على

(١) (1) Berchet. P: 40. Cap. LVIII, P: 44. Cap. LXXXIV.

(٢) (2) ibid. P: 50. cap. CXXIII.

(٣) (3) Belon le. Mans. P: 150

(٤) بعد قيام «دورتيير» بتفتيشه في الإسكالات، صرح بضرورة إيجاد جراح للفرنسيين في القاهرة كما كان لإسكلة صيدا صيدلانيها. وفي سنة ١٧٠٥م، قررت الأمة (١٥٠) قرشاً أجراً لطبيب جراح، يرتبط بالفرنسيين فقط أثناء انتشار الطاعون. وقلد هذا المثل في طرابلس وصيدا. إلا أن غرفة التجارة كانت تعارض بشدة كل مرة تصلها الحسابات، وكانت تعمل على إسقاط تلك النفقة.

AA. 389. 6 décembre 1709 - BB, 28, 23 Juin 1689

لقد كان في حلب في سنة ١٦٨٠ طبيب فرنسي من مرسيلية، ولكن ليس هناك أية إشارة إلى أنه مرتبط بالقنصلية.

D'Arvieux. V. P: 576

(٥) (5) Daru: EXtraits. P: 134

إظهارها فخمة أمام الأتراك، لينالوا تقديرهم، ويبنوا عليها هيبتهم. ولكن الخدم الإنكليز لم يكونوا مرضياً عنهم، لأنهم اعتادوا الكسل والتهاون، وكان حر البلاد والخمر يسيئان إليهم، مما أدى إلى إعادة أكثرهم إلى إنكلترة(١)، واستخدام القناصل لأهل البلاد، وبخاصة الأرمن والروم منهم، وكان هؤلاء يرحبون بهذا العمل للأجور الحسنة التي كانوا يمنحونها.

ويتضح من بحث التركيب الإداري للجاليات في الإسكالات السورية، أن هذه الجاليات كانت تكوّن بالفعل والواقع جمهوريات صغيرة، لها إدارتها الكاملة، وموظفوها الخاصون، ولا ينقصها حتى الخدم. وهذه الجمهوريات هي في الحقيقة امتداد بشري للدول الأوربية التي تتبعها تلك الجاليات. فعلى الرغم من بعد الشقة بينها وبين مواطنها الأصلية، وعلى الرغم من قلة عددها النسبي، فإنها كانت مرتبطة بأوطانها ارتباطاً وثيقاً من الناحية الإدارية والتنظيمية. ويلاحظ أن أكثر الجاليات التزاماً بنظم بلادها، وتبعية لعواصمها، كانت الجاليات البندقية والإنكليزية والهولاندية، فالتنظيم الإداري المركزي، - أكان تنظيماً حكومياً أو تنظيم شركة - جعل تلك الجاليات تسير إلى حد كبير كالآلة الدقيقة، دون انحرافات وإساءات إلى سمعة هذه الدول في البلاد العثمانية. وكانت البندقية بالذات حريصة على هذه الناحية أكثر من غيرها، لأنها كانت في حرب شبه دائمة، وعلاقات متوترة باستمرار مع الدولة العثمانية، ولذا فإنها كانت لا تريد أن يصدر أي تصرف سيء من جالياتها يغضب عليها السلطات الحاكمة، ويعرض رعاياها للبلص والغرامات، والسجن والاضطهاد. وكذلك أرادت إنكلترة وهولاندة: فهما قد أتيتا إلى هذه البلاد للتجارة، ومصلحة التجارة تتطلب علاقات حسنة مع السكان والسلطات الحاكمة، فعلى رعاياهما إذن أن يخضعا لتنظيم محكم ومركزي ودقيق، لا تترك فيه للفرد أية حرية تصرف. فالنظام الإداري المتبع إذن هو ديموقراطي لا مركزي في أطره، إلا أنه استبدادي مركزي في واقعه.

(١) Wood. P: 225

أما فرنسة، فقد رأينا أن الوضع فيها يختلف، فالعلاقات بينها وبين الدولة العثمانية ابتدأت بوجهها السياسي قبل التجاري، وعندما استفادت مرسيلية من تلك العلاقات، لتثبت تجارتها في الليفانت، فإن تجارها انطلقوا للعمل فرادى وأحراراً، ودون أي تنظيم سابق. وفي الواقع كانت الجاليات الفرنسية في الإسكالات السورية، على الرغم من وجود قناصل يعينهم الملك، تعيش في استقلال شبه مطلق عن السلطة الملكية، حتى عهد كولبير، فهي تؤلف إدارة خاصة، تتبع غرفة تجارة مرسيلية، ولا يتدخل فيها مجلس الملك إلا نادراً. وربما يقول قائل، إن وضعها إذن لا يختلف عن وضع الجالية الإنكليزية وشركة الليفانت، ولكن الواقع يثبت غير ذلك تماماً، فبلدية مرسيلية وغرفتها، كانت أضعف تركيباً وسلطة من شركة الليفانت، وطبيعة المتاجرين الفرنسيين غير طبيعة المقيمين الإنكليز. فالأول لا يرتبطون بغرفة مرسيلية ارتباط أعضاء شركة الليفانت بشركتهم، لأسباب واضحة، ومن ثم فإن المقيمين الفرنسيين تمتعوا بحرية لم يتمتع بها الإنكليز، أو البنادقة، وكونوا جسم الأمة الفرنسية بإرادتهم الحرة، واجتمعوا في مجلس دون تشريع له مسبق ليدافعوا عن أنفسهم ضد جشع القناصل، الذين كانوا لا يسهرون إلا على مصالحهم الخاصة. فتنظيمهم الإداري إذن انبثق من ذاتهم، وسار حتى عهد كولبير مستنداً على العرف والعادة. وعندما شعرت غرفة مرسيلية أن الأمر يكاد يفلت من أيديها، فإنها لجأت إلى السلطة الملكية. وكما عمل وزراء الملك على تركيز إدارة حكم فرنسة في أيديهم، بإلغاء حرية المقاطعات في إدارة نفسها، وإحلال موظفين من قبل الملك بدل المنتخبين أو الوراثيين، فإن كولبير وخلفاءه من بعده، عملوا على تركيز إدارة الإسكالات في عاصمة الملك فرساي، بتعيينهم موظفين يحكمون تلك الإسكالات، كما تحكم المقاطعات الفرنسية. فمن إدارة مستقلة عن مجلس الملك، أوجدوا إدارة متميزة خاضعة بشكل ضيق لهذا المجلس، رئيسها هو سكرتير الدولة للبحرية. ومنه كانت جميع عناصر النظام تأخذ أوامر التحرك، فكل مبادهة هامة، تنطلق من مكاتبه، وكل أمر له نتائجه ينتهي فيها. «فلا أحد يمكن أن يدعى قنصلاً للأمة الفرنسية دون أن يستلم عمله

منا»[1] وجميع الأوامر الملكية تصل إلى التجار في الإسكالات بالترتيب الآتي: سكرتير الدولة للبحرية، فالسفراء، فالقناصل. والشكاوى من أفراد الأمة تسير بتسلسل معاكس.

ولكن الصفة التجارية الخاصة بالمستعمرات الفرنسية في الإسكالات، والحرية السابقة التي تمتعت بها دفعتا كولبير وخلفاءه من بعده، إلى أن يتركوا للتجار قسطاً معيناً من إدارتها، وهذا يفسر بعض السلطات التي تركت لمجلس الأمة ولغرفة التجارة، فقد كان عليهما أن يلعبا دوراً مخففاً ومعدلاً لمبدأ المركزية الشديدة. وهكذا سارت فرنسة في إدارتها لجالياتها في أواخر القرن السابع عشر، على نفس الطريق الذي سارت عليه قبلها البندقية وإنكلترة وهولاندة.

فتجار جميع الدول الأوربية وعملاؤها، الذين أقاموا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في المدن والموانىء السورية، لم يكونوا أفراداً أحراراً بكل معنى الكلمة، ولا مغامرين اندفعوا للعمل في تلك البقاع بمصلحة خاصة، وإنما كانوا أشبه ما يكونون بموظفين، حمّلتهم دولهم مهمات عديدة، كان عليهم أن ينهضوا بها ويؤدوها بشرف وعلى أفضل وجه. وفي الحقيقة كانت الجاليات الأوربية، بتنظيمات حكمها الدقيقة، وبحركتها الموجهة من المركز، هي سر النفوذ الأوربي في الدولة العثمانية، ومنطلق تسلله التدريجي إلى الأرض العربية، وبذور الاستعمار الغربي عليها. لقد كانت الدول بتنظيماتها هذه لجالياتها، تنظر إلى مدى أبعد من القرون التي عاشت هذه الجاليات فيها. لقد كانت تنتظر وتعمل في آن واحد، على إضعاف الدولة العثمانية وتهالكها، لتسير مرحاً في المناطق التي ركزت قواعدها فيها. فالجاليات الأوربية بقنصلياتها، كانت في الواقع آنذاك «قواعد استعمارية» خفية، ارتكزت عليها دولها، لتنفذ مآربها الخاصة الطامحة.

---

(1) أمر من آمرية الملك البحرية في سنة ١٦٨١م.

الفصل السابع

الحياة الاجتماعية

لم يكن للجاليات الأوربية المقيمة في المدن والموانىء السورية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، نظم إدارتها وحكمها الخاصة، فحسب، وإنما كان لها كذلك حياتها الاجتماعية المتميزة. فقد كونّت هذه الجاليات جزيرات بشرية غريبة في عاداتها وتقاليدها، وطرق حياتها، عن الخضم البشري العربي الشرقي الواسع من رعايا السلطان؛ ومما يثير الفضول العلمي حقاً، تعرّف تلك الحياة. ولكن المؤرخين العرب المعاصرين، لم يرضوا فضولنا في هذا المضمار، على عكس الأوربيين أنفسهم، من سياح وحجاج وموظفين رسميين. فقد استطاع هؤلاء بكتاباتهم وتقاريرهم، أن يقدموا لنا صورة واضحة عن معالم تلك الحياة. فالمصادر متوافرة ولكنها تبقى من طرف واحد.

ويظهر أن هذه الجاليات، ولا سيما منها تلك التي وفدت مجدداً بعد الفتح العثماني، كالفرنسية والإنكليزية والهولاندية، قد أتت في بادىء الأمر للتجارة المؤقتة لا للإقامة الطويلة(١). بل إن بعضها، وبخاصة الإنكليزية، قد وفد مستكشفاً ودارساً لأوضاع البلاد وإمكانات العيش فيها، قبل أن يستقر ويقيم(٢). وبذلك كانت الهجرة فردية محدودة، ولا بد أن هؤلاء قد

---

(١) (1) Archive de Marine. Mémoire de lagny. B 7, 497, P : 379 - 388

Masson. P: XXX

(٢) مثل على ذلك البعثة التجارية الإنكليزية (١٥٨٣م - ١٥٨٩م)، التي أرسلت إلى سورية وبغداد وهرمز. وأفرادها (نيوبري، فيتش، جون إلدرد).

شعروا بالوحشة والاغتراب، وأحسُّوا بحاجتهم إلى التلاقي والترابط مع زملاء لهم من نفس موطنهم أو مجتمعهم. فأخذوا بالتجمع مع بعضهم بعضاً. وكما يحدث دائمًا، فإن أفراد كل موطن التأموا على بعضهم، وكونوا «جماعة خاصة»، هي «الكومون» البندقية، و«الأمة الفرنسية»، و«الجالية الإنكليزية». إلخ. ويعزو «دو روزاس» هذا التكتل الاجتماعي، إلى الخوف الذي كان يشعر به الأفراد وسط محيط مغاير لهم دينياً وقومياً. فتقاربهم من بعضهم بعضاً كان للدفاع عن أنفسهم ضد عداوة السكان الأصليين، وليكونوا قوة تحترمها السلطة الحاكمة، وتحترم امتيازاتها، وقوى هذا التقارب ودعمه، البعد عن الوطن والغربة(١). وليس لدينا في الواقع ما يثبت، هل كان هذا التكتل سابقاً لوجود المؤسسة القنصلية، أم لاحقاً بها. فـ«دو روزاس» يؤكد أن التجمع كان سابقاً لنشأتها، لأن الابتعاد عن الوطن قد دفع المقيمين إلى الاعتماد على أنفسهم، أكثر من اعتمادهم على السلطة المركزية البعيدة عنهم، والبطيئة في توجيههم، وعندما أحسوا بحاجتهم الملحة إلى من يشرف على شؤونهم، ويحميهم وينظم أمورهم مع السلطات الحاكمة، فإنهم خلقوا «المؤسسة القنصلية». وكان القنصل في بادىء الأمر تاجراً منهم، خبر الحياة في الإسكلة أكثر مما خبرها الآخرون. ويضيف «بأن القناصل المبعوثين لأول مرة، الذين عينتهم المدن، لم يدهشوا أن رأوا في الإسكالات تنظيمًا يشبه إلى حد ما التنظيم الذي خلفوه وراءهم في بلادهم، بل استفادوا منه ووسعوه وحموه»(٢).

إلا أن هناك من يقول، إن القنصل نفسه كان هو الدافع إلى هذا التجمع، إذ استقطب بسلطاته وعمله التجار من مواطنيه، وبذلك كانت السلطة المركزية هي العامل المؤثر الأول في تكتل أفراد كل جالية مع بعضهم بعضاً، بل وفي جمع جاليتين أحياناً معاً.

(١) (3) P. de Rausas I. P: 398

(٢) (4) Ibid. P: 398

وفي الحقيقة، من الطبعي أن يبحث كل غريب عن مواطنيه، وهو مقيم في رقعة بعيدة عن الوطن، وكأن دولة الأيوبيين والمماليك والعثمانيين قد فهمت هذه الناحية النفسية الاجتماعية، فخصَّت الجاليات الأوربية بمكان واحد يجمعها، وبذلك ساعدتها على التجمع والترابط والتكتل. ولكن يجب ألا تُنسى كذلك أهمية الدور الذي لعبه القنصل في استقطاب أفراد كل جالية. ويمكن القول، إن العاملين تعاونا ليخلقا مفهوم الأمة، أو الكومون، وتلاءم هذا التجمع مع التفكير الشرقي نفسه، الذي كان يرى في التجمع على أساس الدين، أو البلد، أو المهنة أمراً طبيعياً بل لازماً.

إلا أن الجاليات الأوربية لم تكن كلها واحدة في تركيبها الاجتماعي، بل كان يختلف من فئة أوربية إلى أخرى. ولا بد من الإشارة إلى أن الجالية لم تكن لتضمَّ مواطنيها فحسب، وإنما في بعض الأحيان أفراداً من جنسيات أخرى، يتاجرون تحت علم بلادها. ولكن على الرغم من تمتع هؤلاء الأفراد بجميع ما كان يتمتع به أعضاء الجالية نفسها، من حماية ورعاية، فإنهم لم يكونوا يدخلون في صلب تركيبها، فهم عناصر إضافية عليها، لا من صميمها. لأن التركيب الأولي الحقيقي والصافي للجالية، هو مجموعة الأفراد الذين ينتسبون إلى دولة واحدة. وهذه المجموعة نفسها هي التي تختلف من دولة إلى أخرى، بحسب الأوضاع الاجتماعية لأعضائها في مواطنهم الأصلية، والفئات التي كانوا ينتسبون إليها قبل وفودهم إلى الإسكالات. فالكومون البندقية مثلاً، لم تكن لتضم سوى أفراد من فئتين اجتماعيتين فقط، من سكان البندقية نفسها، وهما طبقة النبلاء Patrici ، والمدنيين[1]. إذ كان لا يسمح بالملاحة والتجارة إلا لذوي الأصل البندقي من هاتين

(١) المقصود بالمدنيين هنا سكان مدينة البندقية نفسها وما حولها. لأنه من المعروف أنه كان للبندقية مستعمرات على الأرض الإيطالية، وفي جزر الأرخبيل. فسكان هذه البقاع هم من رعايا البنادقة، ولكنهم ليسوا من المدنيين. وهم لا يتمتعون بامتيازاتهم.

الفئتين فقط[١]، ومعظم أفرادهما من الأغنياء. ولم تكن الإقامة في الإسكالات مفتوحة لجميع من يريد منها، بل كانت خاضعة لشروط، فلم يكن يؤخذ إلا من يتمتع بالسمعة الطيبة، والأخلاق الحسنة. أي أنه كان لا يجوز لعميل تجاري أو تاجر، أن يقيم على الأرض العربية السورية، إلا بعد موافقة لجنة الخبراء الخمسة، التي كانت بدورها تدرس ملفه دراسة ممحصة دقيقة[٢]، كما كان عليه أن يدفع ضماناً مالياً، قيمته (٥٠٠٠) دوكات[٣]، وتعتبر إقامته مؤقتة، يجب تجديدها كل عام، ويسمح للنبيل فقط بالإقامة عشر سنوات متتالية[٤] وكان قنصل البندقية في سورية يسجل أسماء هؤلاء التجار وثرواتهم، ويراقب أعمالهم عن كثب[٥]. وبذلك كانت البندقية تضمن إلى حدكبير حسن سلوك رعاياها، وتصرفهم، فهي قد اختارتهم من أصناف ممتازة. ولكن يلاحظ ضمن الجالية البندقية أحياناً أفراد من أصل غير بندقي، أي أجانب تجنسوا بالجنسية البندقية، بعد أن أقاموا في الجمهورية ذاتها، وهؤلاء الأجانب هم أولئك الذين اكتسبوا نتيجة ولائهم للجمهورية، وعملهم التجاري الشريف، حقوق «المواطنة المدنية»، على الرغم من القيود الشديدة التي فرضتها الجمهورية ضد الأجانب حماية لتجارتها[٦].

وكان التجانس الديني المذهبي قائماً بين أفراد الجالية البندقية، إذ أنهم يدينون جميعاً بالمذهب الكاثوليكي. ولكن هناك بعض اليهود، وحولهم خلاف، هل هم رعايا بنادقة، أم أنهم من رعايا السلطان، ودخلوا تحت الحماية البندقية؟؟ وليس غريباً في الواقع أن يكون كثير من اليهود رعايا

---

(١) (1) Berchet. P. 45. Cap. XCII, P: 47. Cap. CII. P 35. Cap. XXIV

ولقد سمح فيما بعد بالملاحة للأجانب الذين اكتسبوا حق المواطنة البندقية.

(٢) (2) ibid. P: 46. Cap. C, CII

(٣)، (٤) (3) , (4) Ibid. P: 47. Cap. CIII

(٥) (5) ibid. P: 47. Cap. CI

(٦) (6) Daru: Extraits. P; 144

بنادقة، إذ كانت الجمهورية تعج بهم[1] إلا أن بعضهم كان يلعب على الحبلين، فتارة هم من الرعايا البنادقة، يستفيدون من امتيازاتهم، وأخرى من رعايا السلطان، ويتمتعون بما لهؤلاء الرعايا من حماية. ومهما يكن، فإن اليهود-البنادقة ليسوا من صميم تركيب الجالية، لأنهم في بلادهم ذاتها لم يكونوا يملكون نفس الحقوق، ولا يدخلون في تركيب الطبقتين الاجتماعيتين المشار إليهما سابقاً

ولقد كان تركيب الجالية الإنكليزية مشابهاً إلى حد كبير لتركيب الجالية البندقية، من حيث أنها كانت تضم أفراداً من طبقة النبلاء، وآخرين من الطبقة البورجوازية في المدن، أي من فئة «الرجال الأحرار freemen».

فتجار الجالية الإنكليزية المقيمون، هم أولاد الرجال الأحرار والنبلاء الذين تدربوا على العمل التجاري على أيدي أعضاء شركة الليفانت في لندن، وأتوا إلى سورية يجربون حظهم. وقد وضعت الشركة قيوداً شديدة ضد محاولات تدريب التجار مباشرة في الخارج. وإذا ما حدث هذا فعلاً، دون علمها، فإن المتدرب كان يمنع من أن يصبح تاجراً، وتُحرم عليه المطالبة بعضوية الشركة عندما ينتهي عقد تمرينه. وكان كل فرد يرغب في التدرب يدفع كمية معينة من المال أجراً له، مع ضمان مالي كاف لا يقل عن (١٠٠٠) جنيه. وكانت مدة التمرين سبع سنوات: ثلاث منها في لندن، وأربع في الليفانت. فالمقيم في الليفانت إذن قد جُرب في العمل ثلاث سنوات على الأقل، واختبر من جميع النواحي، ومن ثم فإن سلوكه منضبط، وتصرفاته قدصقلتها التجربة. فنوعيته أقرب إلى أفراد الجالية البندقية منها إلى الفرنسية.

---

(١) على الرغم من كثرة اليهود في البندقية، فإن الجمهورية كانت تفرض عليهم لباساً خاصاً: على الصدر قطعة قماش صفراء، وعلى الرأس قبعة من شكل ولون خاصين، ولم تكن لتسمح لهم بالإقامة المتواصلة مدة طويلة.

Galibert: Histoire de la République. P: 178

إذ أن هذه الأخيرة فتحت في بادىء الأمر أمام كل فرنسي يرغب في التجارة في الليفانت، وإن كان معظم المتقدمين للعمل كانوا من البروفنس، ومن مرسيلية بالذات. وفعلاً فقد أخذت الأسر المرسيلية ترسل أولادها صغاراً إلى الإسكالات، ليتعلموا مبكراً التجارة وفنونها. وكانت جميع طبقات الشعب تتجه هذا الاتجاه، أي دون تحديد، أو قصر على طبقة دون أخرى، ولكن الواقع يبينّ أن المنطلقين إلى الليفانت كانوا من أبناء الطبقة التجارية، أو من طبقة النبلاء الفقراء نسبياً، الذين وجدوا في الليفانت متنفساً لضيقهم المالي، بعيداً عن القيم الاجتماعية لمجتمعهم، التي كانت لا تنظر بعين الارتياح إلى ممارسة النبلاء للعمل التجاري. وقد عانت «الأمة الفرنسية» في الإسكالات السورية كثيراً من الفوضى والاضطراب، لعدم وجود ضابط لانتقال الأفراد إليها، ولصغر سن الوافدين. إذ أن هؤلاء الشباب الذين كانوا دون العشرين من عمرهم، كانوا يجدون أنفسهم فجأة بعيدين عن الوطن، وعن أية وصاية أو مراقبة، فتتولد لديهم عادات سيئة ومسيئة كان من الصعب على القنصل أن يكيفها، أو يقضي عليها. ويضاف إلى ذلك، أن كثيراً من الأشخاص الذين لا خلاق لهم، ومن التجار الذين أضاعوا ثرواتهم في مرسيلية، نتيجة سلوك شائن أو مريب، وبعض المغامرين قد انتقلوا إلى الإسكالات، ليكوِّنوا جزءاً من الأمة الفرنسية. وهكذا لم يكن جميع المقيمين الفرنسيين من عينة واحدة، ممتازة الخبرة، مستقيمة الخلق، كما كان تركيب الجالية البندقية أو الإنكليزية، بل كانوا خليطاً شعبياً، فيه الشرفاء والمجربون، وفيه المغامرون والمفلسون، والنبلاء والبورجوازيون. ولم يرض هذا الأمر كولبير، فشرع ضمن مخططه لإصلاح أوضاع الإسكالات وإدارتها، وتنمية تجارة فرنسة فيها، يعمل على وضع قيود مشددة لانتقال الأفراد إلى الليفانت، كما كانت قد فعلت البندقية وإنكلترة، وذلك ليمنع المغامرين وأصحاب السوابق من التسلل إلى جسم الأمة الفرنسية في الإسكالات. ومن هذه القيود ضرورة حصول الراغب في السفر إلى الليفانت، والإقامة فيه، على تصريح من غرفة تجارة مرسيلية. وكانت هذه

الأخيرة لا تصدر مثل هذا التصريح إلا بعد إجراء مقابلة له(١)، واستقصاء عنه، وتقديمه ضماناً مالياً معيناً، وتعهداً بالتزام السلوك اللائق، والأخلاق الحسنة، وإذا ما خالف ذلك، فإنه يطرد من الإسكلة، ويعاد إلى وطنه. ولم تكن غرفة التجارة تسمح لأي مواطن بالبقاء في الليفانت أكثر من عشر سنوات(٢). وبذلك ضمنت فرنسة مستوى اجتماعياً معيناً لجالياتها، لا يقل عن مستوى الجاليات الأخرى، وإن لم يشترط كونهم من طبقة اجتماعية معينة.

أما هولاندة، فإن معظم أفراد جاليتها في الإسكالات، كان من الطبقة التجارية الغنية المنتقاة ولكن حرية الانتقال كانت أوسع مما هي عليه في البندقية وإنكلترة.

ومهما تكن الفئات الاجتماعية المؤلفة للجاليات الأوربية مختلفة بعضها عن بعض، فإن الإطار العام لتركيب الجاليات في الليفانت، هو واحد، بمعنى أن الفئة الرئيسية فيها، هي فئة التجار، وإلى جانبها بعض العاملين في الحرف المختلفة، ثم هيئة الموظفين الإداريين للجالية. وقد حدد أمر البحرية الفرنسية الصادر في آب - أغسطس - سنة ١٦٨١م، تركيب الأمة الفرنسية في الإسكلة على ذاك النمط(٣) وكان عدد التجار غير ثابت،

---

(١) يرجع إلى الأمر الملكي، في ٢١ أكتوبر سنة ١٦٨٥م، الذي وضع قيوداً عديدة في وجه انتقال الفرنسيين إلى الليفانت. وكانت غرفة تجارة مرسيلية تعقد جلسة كل يوم خميس لإجراء المقابلات.

Charles - Roux. P: 15. note. I

(٢) ولقد فرض في سنة ١٧٠٠م، على الراغب في الإقامة في الليفانت، ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً وأن يملك بعض المال.

P. de Rausas. I. P: 399

(٣) الطبقة الأولى هي فئة التجار، وهم رؤساء البيوتات التجارية المستقرة في الإسكالات، وهي إما بيوتات مستقلة، أو فروع لبيوتات تجارية كبرى في فرنسة.

الفئة الثانية، مفوضو التجارة والبائعون والمحاسبون، والمترجمون من الجنسية =

فهو يزيد أو ينقص، بحسب حجم تجارة كل دولة في الإسكلة، وتطورها نمواً وتقهقراً. فقد كان عدد البيوتات التجارية البندقية العاملة في حلب، في مطلع القرن السابع عشر، أربعة عشر بيتاً، على رأس كل واحد فردان، بينما لم يكن للفرنسيين آنذاك سوى خمسة بيوتات(١). وانقلب الوضع في أواخر القرن السابع عشر، فتقلص عدد البنادقة، فغدا ثلاثة فقط، بينما وصل عدد الفرنسيين إلى ستين(٢). والشيء نفسه يقال عن بقية الإسكالات، وإن كانت حلب وصيدا هما مركز التجمع الرئيسي، وكانتا تضمان عادة أكبر عدد.

الفنادق أو الخانات:

لم يكن أفراد الجاليات الأوربية يقيمون متفرقين أو مبعثرين بين سكان البلاد، وإنما أنشئت لهم أماكن خاصة للإقامة، منذ القرن الثالث عشر. فقد كان للبنادقة منذ سنة ١٢٠٧م، (٦٠٢هـ) فندق وحمام وكنيسة في مدينة حلب(٣)، ومنذ سنة ١٢٣٠م، فندق في منطقة جسر الشغور(٤) وقد ثبت أنه كان لهم مكان إقامتهم الخاص في طرابلس(٥). وكذلك كان للبنادقة والجنويين والكاتالانيين فنادقهم في بيروت(٦). أما في دمشق، فقد كان هناك «خان»، أطلق عليه اسم خان السلطان برقوق، وكان التجار الأجانب يضعون فيه بضائعهم. وبالإضافة إليه، فإن عدداً من الدويلات كان لها

= الفرنسية، المرتبطون بالبيوتات المتجارية. والفئة الثالثة هي أصحاب الحرف غير التجارة، وهم عمال بأجر يومي أو صناع.

P. de Rausas. I. P: 391

(١) (1) Grant: P: 94

(٢) (2) D'Arvieux. VI. P: 167 - VI. P: 73

(٣) (3) Heyd. I. P: 374

(٤) (4) ibid. P: 376

(٥) (5) ibid. II. P: 462

(٦) (6) ibid. II. P: 462

قيساريات خاصة بها، وأشهرها قيسارية البنادقة، التي كان يطلق عليها اسم قيسارية الفرنج. وقد أطلق البنادقة على أماكن الإقامة هذه اسم «الفنادق Fondaci» بينما أسماها المسلمون «خانات»، أو «وكالات»، أو «قيساريات». والاسم الدارج لها في بلاد الشام هو «الخانات». وكان الأجانب يطلقون عليها أحياناً اسم Caravansérails، أي بيوت القوافل، وإن كانت التسمية الأخيرة تنطبق على أماكن مبيت المسافرين والقوافل التجارية أكثر مما تنطبق على أماكن إقامة التجار(١).

و«الخان» - كما تدل عليه بقاياه القائمة حتى اليوم - بناء ضخم مربع أو مستطيل، يشبه بمظهره الخارجي حصناً إقطاعياً أو ديراً، ويضم باحة داخلية واسعة، لتسهيل عمليات تعبئة البضائع وتفريغها، وتحميلها وشحنها، وتنفذ إليها حيوانات الحمل المختلفة. ويمتد على أطراف الباحة رواق مقبب، تفتح عليه المخازن التي يكدس التجار فيها بضائعهم. فالطابق الأرضي إذن كان يضم في العادة المخازن والحوانيت والاصطبلات، بينما يقوم في الطابق الثاني عدد من الغرف لسكنى التجار(٢).

ولم يكن للأجانب حق ملكية الخانات أو الفنادق، وإنما هي أبنية كانت تضعها حكومة السلطان المملوكي تحت تصرف التجار، تسهيلاً لاقامتهم في البلاد، وقيامهم بالتجارة فيها. وكان «الجمرك» هو الهيئة التي تدفع أيام المماليك إيجار هذه الفنادق، وتتحمل نفقات الإصلاح والترميم(٣). وقد سمح للأجانب أن يقيموا في خاناتهم في العصور الوسطى، مخابز

---

(١) (1) Poullet. I. P: 135

(٢) (2) Heyd. II. P: 430 - 431 - Wood. P: 239 - Russell. II. P: 9

(٣) (3) Ibid. P: 431 - Mas Latrie, supplé. P: 97. article. 15

سامي سلطان سعد - أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية ص ١١٢.

ومستودعات للمياه العذبة والمالحة(١) كما كانت الدولة المملوكية حريصة جداً على راحة التجار الأجانب فيها، فحرمت على كلّ طائفة من التجار مزاحمة الطائفة الأخرى في فندقها الخاص بها، عندما يكون عدد الأخيرة كبيراً. (٢)

وفي الحقيقة لم يطرأ تعديل ذو بال على وضع الفنادق بعد الضم العثماني لبلاد الشام، فقد ظل الأوربيون يقيمون في خانات خاصة بهم، ولكن يجب ألا يخلط بينها وبين تلك التي أقام فيها السياح الغربيون أثناء تنقلهم من مدينة إلى أخرى، وإن كانت كلها في المبدأ هي أماكن استراحة القوافل والمسافرين. فتافرنيه مثلاً، الذي قام بجولة واسعة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، في القرن السابع عشر، يذكر أن الفنادق فيها على نوعين، نوع دون أجر، ويستقبل فيه المسافر إحساناً وكرماً، وآخر بأجر. والأولى يبنيها الوزراء والباشوات، وآل السلطان، ويقفون عليها الأموال، وهدفها إعانة عابري السبيل والمسافرين، وهي تقدم الطعام والمبيت دون أي مقابل، وليس على المسافر الذي استضافته أن يفعل سوى أن يقدم كلمة شكر للقائم عليها... أما الخانات المأجورة، فلا تقدم للمقيمين فيها إلا غرفاً عارية، وعلى الوافد أن يهيء فراشه وأدوات مطبخه بنفسه، ويمكنه أن يشتريها من البواب، أو من الفلاحين الوافدين من القرى المجاورة، حاملين معهم خرفاناً ودجاجاً، وزبدة وثمراً طازجاً، بحسب الفصول، وكذلك شعيراً وتبناً للخيل. وكان ما يدفعه المسافر أجراً ضئيلاً جداً، وكان لكل واحد الحق في الحصول على غرفة، الغني مثل الفقير، بل كثيراً ما كان يتنازل تاجر صغير لآخر كبير أو بالعكس، لمصلحة أو حسن خلق. ولا يجوز لأي فرد إخراج آخر من الغرفة التي حصل عليها. ويعلق «تافيرنيه» في نهاية حديثه قائلاً: «إن هذه الخانات لم تكن مريحة، شأنها في ذلك شأن الفنادق

---

(١) انظر معاهدة سنة ١٣٠٢م. مادة (٢٤) ص ٤٨. معاهدة سنة ١٢٥٤م. مادة (١٣) ص٧٩. معاهدة سنة ١٣٥٥م مع البندقية، مادة (٢٦). ص٩١.
Mas latrie, supp.

(٢) معاهدة بيزة (١٢١٥-١٢١٦)، المادة (٨)
(2) Amari, P: 285

الفرنسية، إلا أنها كانت أسوأ منها بقلة نظافتها.»[1] ويشبه هذا الوصف ما أسبغه عليها «بيلون لومانس»، الذي أطلق عليها اسمًا مشوهاً لكلمة Caravansérail، وهو «Carabachara»[2].

ويمكن القول: إن حركة عمرانية نشيطة لبناء خانات المدن، كتلك التي كان يسكنها الأوربيون، عمت مدن بلاد الشام التجارية، منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ولم تحتفظ تلك الحركة بطابع الخانات الهندسي البسيط المشار إليه سابقاً، بل أضافت إليه قاعات واسعة لاجتماع التجار، وفسقيات ماء، ومواقد لطبخ الأطعمة، كما أدخلت عليه بعض الزخارف والتجميلات، التي ربما كانت تهدف إلى جذب الأوربيين، والإحتفاظ بهم.[3] وجاء الحكم العثماني في مطلع القرن السادس عشر، وانتعاش الطرق التجارية البرية المنطلقة من سورية إلى بلاد الشرق الأقصى، وازدهرت التجارة الأجنبية في بعض المدن السورية كحلب مثلاً، فتابعت الحركة العمرانية سيرها السابق، وانصبّت بخاصة على الأسواق التجارية والخانات والمساجد. ولا يرجع هذا إلى وفود التجار الأوربيين بكثرة إلى تلك المدن السورية فحسب، وإنما إلى رغبة الباشوات الحاكمين، وكبار أصحاب الأموال في إقامة (أوقاف) لهم ولذريتهم، وفي تجميد أموالهم في أبنية خيرية، ترصد للصالح العام، وذلك ليمنعوا السلطات العليا من مصادرة أموالهم، والإستيلاء على ما كسبوا، أو ليخلدوا أسماءهم أسوة بما كان يفعله السلطان والوزراء في اصطنبول، أو تقىً وورعاً. وقد جرت العادة في العهد العثماني ألا يشيد البناء الديني أو الخيري منفرداً، وإنما يحاط بأبنية صناعية أو تجارية تدر ربحاً لتنفق عليه. وهكذا ظهرت في دمشق وحلب

---

(1) Tavernier. I. PP: 145 - 147

(2) B. Le Mans. PP: 59 - 60

(3) Sauvaget: Alep. PP: 172 - 173

أشهر الخانات المبنية في حلب في تلك الفترة، خان أبرك (القصابية)، وخان أُزدمر (الصابون) ـ الغزي: نهر الذهب. ج٢. ص١٠٥، ٢٣٣.

مجموعات بنائية، تغطي مساحات واسعة، تدهش الأثري والمؤرخ لسعتها وامتـدادها. ومثل على ذلك وقف «دوكادين زاده محمد باشا»، في سنة ١٥٥٥م، الذي بني على ما يقرب ثلاثة هكتارات، وضم مسجداً كبيراً، و (٣) قيساريات و (٣) خانات، وأربع أسواق، في مدينة حلب.(١)

ومن كل هذا، يتضح أن العثمانيين شجعوا بناء الخانات على نطاق واسع، وقد شيدت في الأحياء المجاورة للأسواق، وعلى نفس النمط الهندسي الذي كانت عليه. إلا أن بعضها تميز بمساحته الكبيرة، وجماله الهندسي، والـراحـة المتـوافـرة فيه. وأجمل الخانات المبنية في العهد العثماني لإقامة الأوربيين، «خان قرطباي» في حلب، الذي بني حوالي سنة ١٥٤٠م، وخان الجمـرك، وخـان الفـرنسـاويين في صيدا، الذي بناه فخر الدين الثاني للأجانب، حتى يكثروا من الوفود إليها، ويعيدوا إليها ازدهارها الاقتصادي القديم.(٢) وخان الوزير الذي شيد في حلب، في سنة ١٦٨٢م، وهو أجمل الخانات، وتبدو آثار هندسة اصطنبول واضحة فيه(٣).

فالجاليات الأوربية في سورية إذن، عاشت في جماعات ضيقة ملتصقة، أي أن أفرادها لم يتوزعوا بين السكان، وإنما أقاموا ملتحمين في بناء واحد. وفي الخانات الكبيرة، كانت جميع الجاليات تعيش معاً. أما إذا ازداد عددها، فقد كانت كل جالية تخص نفسها بخان وحدها. ففي حلب مثلاً، كان للبنـادقـة فنـدقهم القديم، الذي لا يزال إلى الآن يحمل اسمهم. أما الفرنسيون والإنكليز والهولانديون، فقد استقروا في بادىء الأمر في «خان

---

(١) ومن خاناته خان العلبية.

(1) Sauvaget: Alep. P: 214

(٢) لقد قدم دارفيو وصفاً شائقاً للخان، يمكن الرجوع إليه.

(2) D'Arvieux. I. PP 310 - 311

(3) Sauvaget. Alep. P: 215. Note. 2

(٣) الغزي - نهر الذهب في تاريخ حلب. ج٢. ص١٩٦.

الجمرك»، لأسباب الراحة المتوافرة فيه(١). وهو الذي كان يسمى «الخان الكبير»، وقد بني في سنة ١٥٣٢م، من قبل «إبراهيم خان زاده محمد باشا» وكان يضم (٥٢) مخزناً، و(٧٧) غرفة للسكنى، وسوقين حجريين يحويان (٣٤٤) دكاناً، وفسقيتي ماء، ومسجداً. وكان مدخله ضخماً، ومتوجاً بمجموعة من القباب منتصبة على مقرنصات. وتعتبر هذه المجموعة هي محور التركيب البنائي. ومساحة الخان لا تقل عن (٨٠٠٠)م٢، وسمي بخان الجمرك، لأن السلطات كانت تستوفي الرسوم الجمركية فيه(٢). ويؤكد «سوفاجه» اشتراك الأمم الأوروبية في السكنى فيه - ما عدا البنادقة - ردحاً طويلاً من الزمن، داحضاً بذلك آراء الذين يصرون أثناء بحثهم في التجارة الأوربية في سورية، أن كل «جالية أوربية» أوجدت لنفسها خاناً خاصاً، منذ البدء لم تتركه أبداً(٣) ومن الطبيعي أن تأخذ كل جالية جزءاً من هذا الخان الكبير، حسب حاجتها. ويبدو أن الإنكليز في القرن السادس عشر، قد شغلوا ثلاث غرف منه(٤) إلا أن القنصل كان يقيم على ما يظهر في خان آخر في تلك المرحلة الزمنية، لأنه عندما عُيِّن «ريتشار كولثيرست Colthurst »، فإنه اتجه إلى «خان البرغل» ليقيم فيه(٥). إلا أن «سوفاجه» يعود فيؤكد، أنه عندما ازداد عدد الأوربيين، فإن كل أمة ذهبت لتعيش وحدها في خان خاص بها، بحسب عدد تجارها، فترك للإنكليز وقنصلهم «خان الجمرك»(٦)

---

(١) (1) Archives. Aff: Etrangères. B1 76. f o 356

(٢) الغزي: المصدر نفسه ج٢ ص٨١ - (2) Sauvaget. Op. Cit. P. 218 - Tavernier. I. P: 183

(٣) (3) Sauvaget. Alep. p. 217. note

(٤) وكان هذا في سنة ١٥٩٦م، عندما كان السائح Fynes Moryson في حلب.
Wood. P. 239.

(٥) في رسالة من الشركة إلى ساندرسون ٣ آذار - مارس - سنة ١٥٩٧م. ورد باسم (Canborg)، ويؤكد Biddulph بأنه خان البرغل.
(5) Sanderson: P: 166 - 68. Biddulph. Lettres ecrites d'Alep en 1600. P. 42

(٦) (6) Barbier de Bocage: Notice sur la carte génerale des Pachaliks-- P: 229 Parsons: Travels. P: 62.

وإن اللوحات الورقية التزيينية التي حوفظ عليها، حتى وقت متأخر في القاعة، التي تعلو مدخل الخان، لتذكر بإقامة الإنكليز فيها، واستخدامهم لها قاعة استقبال قنصلية (١). ويمكن التوفيق بين الحقيقتين بالقول: إن القنصل الإنكليزي قد أقام لفترة لا يمكن تحديد مداها، لعدم وجود وثائق بهذا المعنى، في خان البرغل، ثم انتقل بعد ذلك إلى خان الجمرك.

أما الفرنسيون فكانوا يقيمون ـ بحسب أقوالهم ـ في أجمل أقسام «الخان الكبير» وأوسعها، وظلوا مستقرين فيها حتى الربع الأخير من القرن السابع عشر، حيث انتقلوا إلى خان الحبالين(٢). ويقدر «سوفاجه» أن الانتقال قد تم في سنة ١٦٨٠م، لأنه في هذا التاريخ كتب «دارفيو» قنصل فرنسة في حلب إلى الوزير يبلغه أنه سيغير مكان إقامته، وستكون الإقامة الجديدة في مكان لا مسجد في وسط باحته(٣) وهذا ما كان يميز خان الحبالين عن غيره. وقد ضم الفرنسيون إلى الخان الأخير المنزل المجاور له ليكون مقراً لقنصلهم(٤).

وكما خرج الفرنسيون من خان الجمرك، فإن الهولانديين فعلوا، وانتقلوا إلى مبنى كبير سمي باسمهم «خان الفلامنك»(٥).

---

(1) Ibid. P: 218. note. I

(١)

(٢) كان هذا الخان منذ سنة ١٥٩٤م، وقفاً للنيشانجي محمد باشا (نهر الذهب ج ٢ ص ٢٣٣)، وقد منحت فرنسة من مدير الوقف حق التمتع الدائم به بين ١٧٨٧ ـ ١٧٩٤. وقد نزع منها أثناء حملة بونابرت على مصر، ثم رد إليها سنة ١٨٠٣م.

(2) Sauvaget. Alep. P: 218

(3) Affaires Etrangères. B 1 76. 23 Juillet. 1680

(٣)

(4) Barbier de Bocage. P: 229.

(٤) ربما تم الانتقال إلى بيت القنصلية سنة ١٧٢٧م، وبقي مقراً للقنصلية الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى.

(٥) يذكر «سوفاجه» أنه لم يعثر له على أثر. ولكن بعد سؤال خاص مني لبعض التجار الحلبيين أجبت أنه خان «الفيلكلروس». انظر: نهر الذهب ج٢. ص٢٣٣.

ولم تكن حلب وحدها ـ كما أشرنا إلى ذلك مراراً ـ، هي المزودة بالخانات التي تجاوز عددها فيها في أواخر القرن السابع عشر، الـ(٦٨) خاناً[١] وإنما جميع المدن والموانىء السورية، وإن كان عددها يختلف بحسب حجم المدينة أو الميناء. ففي صيدا وطرابلس لم تتجاوز الأربعة أو الثلاثة،[٢] وفي عكا وبيروت وحماة الواحد أو الاثنين[٣]. وصفوة القول، لم تكن هناك أية مدينة تجارية رئيسية لتخلو من الخانات أو الفنادق المخصصة لإقامة الأجانب، من أية جنسية كانت، كما لم تكن أية مدينة صغيرة لتفتقد «قيسارية»[٤] أو «نزلاً»، لراحة المسافرين أثناء مرورهم منها. وكانت جميع هذه الخانات متشابهة في طرازها الهندسي، ما عدا أن خانات دمشق كانت أكثر جمالاً، فقد بنيت بحجارة بيضاء وسوداء متناوبة، وزينت أبوابها كأبواب المساجد،

(١) (1) D'Arvieux. VI. P: 437

وبعض هذه الخانات يستأجره تجار المدينة، ليكون مخازن آمنة لبضائعهم، ومكاتب لأعمالهم، يقيمون في غرفها طيلة النهار لتدبير شؤون تجارتهم. هذا بالإضافة إلى وظيفتها كمقر للأجانب. وقد أدى اتساع العمل التجاري إلى تخصص الخانات ببضائع محددة.

(٢) كان في صيدا ثلاثة خانات، أما في طرابلس فلم يشر إلا إلى واحد، وهو الذي كان يقيم فيه الفرنسيون. D'Arvieux. I. PP: 309-317- II. P. 386.

(٣) عكا D'Arvieux. I. 278 بيروت كان خان الفرنجة فيها يطلق عليه اسم «قيسارية» وكذا في دمشق وحماة

D'Arvieux,. II. PP: 354 - 355 . II. 443

(٤) هي نوع من الخانات خصص للطبقة الدنيا من الوافدين الغرباء عن المدينة كالأكراد والأرمن والبدو ـ بحسب قول بعض السياح ـ. إلا أنه من رأي الشيخ «محمد دهمان» السوري، أن القيسارية لا تختلف عن الخان، إلا في أنها لا تضم أمكنة للحيوانات. والقيسارية بصفة عامة تتألف من باحة واسعة محاطة بغرف أو بيوت واطئة يضم كل واحد غرفتين أو ثلاثاً ولا يوجد فيها في معظم الأحوال فسقية ماء وإنما بعض الآبار. وقد وصل عددها أيام «دارفيو» في حلب إلى (١٨٧) قيسارية وقد تحول كثير منها إلى أمكنة يضع فيها النساجون أنوالهم، وقد ازداد بناؤها وانتشر لما تدره على أصحابها من ربح لانقلابها إلى ما يشبه المصانع. يرجع إلى:

Sauvget. Alep. PP: 222-223

وغطيت أروقتها الداخلية بقباب جميلة، إلا أن خانات حلب كانت أكثر سعة وضخامة(١).

ولقد نظم الأوربيون سكناهم في داخل الخان، فاستخدموا الطابق السفلي مخزناً للبضائع، وغرفاً للمكاتب، وأحياناً اصطبلات (٢)، أما الطابق العلوي فقد اتخذوا حجراته مكاناً للمبيت، وقد شبهها «دارامون» بحجرات الدير. أما «وود» فيشبهها بالحجرات المخصصة للطلاب في الجامعات القديمة (٣). وقد أدخل الأوربيون بعض التعديلات على القسم المخصص لسكناهم، بحيث يتلاءم مع حاجاتهم وذوقهم الفني، ويضمن لهم الراحة ووسائلها. فالأروقة التي تطل عليها الغرف، أحاطوها بحاجز حديدي مزخرف «درابزون»، على النمط الإيطالي، لتكون أسطحة يتنزهون فيها، وفتحوا نوافذ واسعة، على النمط الأوربي مطلة على الباحة، ورصفت الأرض بالحجارة أو الرخام، ووسعت الحجر عن طريق ضم واحدة إلى الأخرى(٤). كما حوّلت بعض الغرف إلى مطابخ(٥). وكان لبعض التجار أكثر من غرفة

---

(١) (1) Charles - Roux. P: 33

(٢) لقد كان للأجانب خيول يستخدمها قناصلهم في الركوب، حتى أنه كان مقرراً للقنصل البندقي عشرة جياد.

Daru: Extraits. P: 134

ولكن الإصطبلات لم تخصص للخيول فقط، وإنما لجميع حيوانات الحمل الأخرى، وكان بعض الناس كثيراً ما يبيت فيها ليلاً أثناء الشتاء لأنها دافئة. وكان في بعض الخانات إصطبلات منظمة، فيقام لكل حيوان معلف مع نافذة صغيرة تؤدي إلى غرفة في الطابق السفلي، يمكن للمقيم فيها أن يرى جواده ويطمئن عليه. وبالإمكان وضع جوادين أو ثلاثة على كل معلف. وكانت هذه الإصطبلات تصلح أحياناً مكاناً للطبخ إذا نظفت واعتني بها.

Tavernier. I. P: 145

(٣) (3) Wood. P: 239.

(٤) (4) Russell. I. P: 20

(٥) (5) D'Arvieux. I. P: 316

واحدة (١) أحياناً. وكانوا يقيمون في الطابق الأرضي حانات، ولاسيما في الموانىء، حيث كان يجد البحارة متنفساً لهم(٢). وفي بعض الإسكالات كصيدا مثلاً، عملوا على توسيع المخازن، لتضم كل بضائعهم(٣). إلا أنه كان لا يسمح بإجراء أي تعديل في بناء الخان دون رأي مديره Fundicarius والسلطات المسؤولة(٤).

ولم تكن السكنى في الخانات لتكلف التجار مالاً، لأن الخانات عموماً هي أبنية عامة ملك للدولة أو وقفية. ولقد كان يعطى أحياناً للأمة الأجنبية مالاً تنفقه على صيانة المبنى وترميمه، حتى لا يتداعى. (٥) وإذا كان الخان وقفاً خاصاً، فإن الجالية كانت تدفع إيجاراً بسيطاً، كما حدث عندما انتقل الفرنسيون إلى خان الحبالين، فإنهم استأجروه أولاً ثم تملّكوه(٦).

ويجب ألا يستنتج من سكنى الجاليات الأوربية في قيساريات أو خانات خاصة، بأن إقامتها في بيوت منفردة كانت ممنوعة من قبل السلطات الحاكمة، بل إن بعض الدول هي التي حظرت على رعاياها الإقامة خارج الخان المشترك، مثل فرنسة مثلاً(٧). ولكن هذا لم يمنع في حالة عدم توافر العدد

---

(١) (1) ibid. P: 316 - PP: 310 - 311

ومثل لذلك اقامه دارفيو في صيدا. وقد وصفها قائلاً: «كان لي في الخان غرفة عمل، وغرفة واسعة وثالثة لأصدقائي، ورابعة لخدمي، وشرفة على الباحة وغرفة طعام ومطبخ وكل المرافق الضرورية لبيب. وكان لي مخزنان استخدمهما كقبو وإصطبل وكنت مرتاحاً جداً».

(٢) (2) ibid. I. P: 316

(٣) (3) ibid. I. P: 312

(٤) (4) Heyd. I. P: 411 - D'Arvieux. VI. P: 71

(٥) (5) D'Arvieux. I. P: 176

(٦) (6) Sauvaget. Alep. P: 218

(٧) ألزم «فيلنوف» في القرن الثامن عشر كل من يرغب في الإقامة في صيدا أن يتأكد قبل سفره إليها ما إذا كانت هناك بيوت خاصة في الخان. وفي حالة عدم وجودها فإنه لن يعطى تصريحاً من غرفة التجارة. انظر: Charles - Roux. P: 33.

الكافي من الخانات، وحيث التجارة تلح على التجار الأجانب بضرورة الإقامة في مكان أكثر قرباً من مركز عملهم، أن يستقروا في بيوت خاصة. ففي عكا مثلاً «حيث جذبت تجارة القلي المحلية وغيرها من السلع الوافدة من مصر والمناطق المجاورة، عدداً كبيراً من التجار الفرنسيين، وغيرهم من الأمم الأخرى، فإن هؤلاء أوجدوا لأنفسهم أكواخاً في الأماكن القريبة من الميناء لسهولة الشحن، وحول الخان الذي بناه فخر الدين، على الرغم من أن الخان لا يزال باقياً، وهو واسع ومريح جداً. . ويضم بعض الفرنسيين» (١). والسكنى في منازل منفردة ليست حدثاً جديداً، بل كانت قائمة في العهد المملوكي (٢). وغدت عادة متبعة بالنسبة لقناصل الدول في القرن السابع عشر.

ففي بادىء الأمر كان القنصل يقيم وتجاره في نفس الخان(٣)، ويُخص ببعض الغرف ولكن يلاحظ أنه انصرف إلى منزل خاص به في القرن السابع عشر، كما هو الأمر مع قنصل البندقية في طرابلس(٤) وقنصل فرنسا في صيدا، فطرابلس، ثم في حلب. ولعل الهيبة السياسية التي أراد القنصل إضفاءها على نفسه، أمام السلطات الحاكمة، هي التي دعته إلى فصل مقر سكنه وعمله عن سكنى مواطنيه من التجار. إلاّ أن «ماسون» يعلل انفراد القنصل بمنزل وحده، بامتلاء الخان، وعدم استيعابه لجميع التجار، فحتى يفسح المجال أمامهم انسحب هو بدلاً من انسحاب واحد من هؤلاء التجار(٥).

---

(١) (1) D'Arvieux. I. P: 278

(٢) لقد كان للبنادقة في العهد المملوكي بيوت خاصة في بيروت وحماة إذ يذكر السائح «غيستيل» أن عشرين من العرب والتركمان البدو نهبوا منزلين يسكنهما بنادقة. وفي حماة أقام السائح «لابروكيير» في منزل بندقي يدعى «لورنزو سورنزو». نقلاً عن: Heyd. II. P: 460, 463

(٣) (3) Heyd. II. P: 431

(٤) (4) Berchet. P: 50. Cap. CXXI

(٥) (5) Masson: P: 464

ولقد تكلم السياح بإسهاب عن بيوت القناصل، ووصفوها بأنها جميلة ومريحة، وتتلاءم مع جو الترف والفخامة التي أراد القنصل أن يحيط نفسه به، وتنسجم مع مظاهر البذخ التي أغرق الحكام الأتراك في الإسكالات أنفسهم فيها. وأجمل هذه البيوت المنزل القنصلي الفرنسي في صيدا. ويقول «دارفيو»: «إن القنصل اشتراه قرب الخان الذي يقيم به الفرنسيون[1]. وكان قصراً منيفاً بناه الأمير فخر الدين الثاني لحريمه، وكان يذهب إليه بين آونة وأخرى للاستجمام والنزهة، لأنه أكثر ارتفاعاً من الخان الكبير، وله مناظر بديعة على البحر، ويشرف على قسم كبير من المدينة والريف المحيط بها. والقصر ذو هندسة ترتاح إليها العين، ومزخرف زخرفة رائعة، تليق بسراي أمير. ولقد نقشت جدران الغرف وذهبت بكتابات عربية، أكثرها سور من القرآن، وشبكت النوافذ بالحديد المزخرف، وبنيت في أعلاه غرفة مفتوحة الجوانب، وهي أشبه بمنظرة تكشف البحر حتى مدينة صور. وعمل القنصل على قسمة الطابق الأول إلى قسمين رئيسيين، أحدهما: يضم الكنيسة القنصلية، وثانيهما: الغرفة القنصلية، ويحيط بها أربع حجرات. وفي نفس الطابق، ومن الجهة المقابلة، تنتصب المطابخ وغرفة الطعام، وسكن لاستقبال الضيوف الأجانب، وفي الطابق السفلي من هذه الجهة باحة واسعة، كتلك التي تطل عليها الغرفة القنصلية والكنيسة. وهذه الباحة تحوي الاصطبلات وبيوت للدجاج، كما تضم سجناً رميت عليه الأقفال والسلاسل، يستخدمه القنصل لسجن الفرنسيين المسيئين. أما في الباحة الأولى التي تطل عليها الغرفة القنصلية، فتشاهد غرفة السكرتارية، وقبو كبير للنبيذ، ومخزن كبير للقنصل. ويلحق بهذه الأجنحة الرئيسية، غرف كان يقيم فيها الكبوشيون وآباء الأرض المقدسة، من رجال الدين المبشرين»[2].

---

(١) (1) D'Arvieux. I. PP: 317 - 318

(٢) (2) Ibid. PP: 319 - 322

ونفس الشيء يقال عن بيت نائب القنصل الفرنسي في طرابلس، فقد كان منزلاً بديعاً، يكشف البحر والأراضي المحيطة بالمدينة(١).

وقد جرت العادة أن يملك القنصل صالتين للاستقبال، إحداهما: مؤثثة على النمط الأوربي، ويستقبل فيها تجار جاليته، أو غيرهم من الأمم الأخرى، والأخرى: مؤثثة على الطراز العربي، ويزوره فيها الأتراك وسكان البلد(٢). وكان القنصل يسعى جاهداً لتأثيث هاتين القاعتين تأثيثاً فخماً، يتناسب ورغبته في إظهار عظمة دولته ومجدها، لاسيما القاعة الأولى، لأنها خصصت لاجتماعات الجالية، وفتحت لكل من له عمل في البيت القنصلي من أجانب ومسيحيين ويهود، وأتراك وعرب مسلمين(٣). وكان القنصل في بادىء الأمر، هو الذي يؤثث القنصلية على حسابه الخاص، وينقل هذا الأثاث معه عند عودته إلى الوطن، أو يبيعه لخلفه(٤)، إلا أن دولته أو الشركة التي يرتبط بها، أفردت له مع الزمن نفقات خاصة بهذا الأمر. ويعطينا قنصل فرنسة في حلب في سنة ١٦٩٣م، صورة عن أثاث الصالة القنصلية، بوصفه لها وصفاً دقيقاً ومركزاً. وهذه الصالة كانت ضمن خان الجمرك، ومقابل الغرفة ذات القبة التي تعلو مدخل الخان(٥). وكانت بطول ٩ توازات

---

(١) (1) ibid. II. P: 386

وقد اختار القنصل الفرنسي في القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى هذا المنزل البديع ـ مسكناً في جبل لبنان على بعد مسيرة يوم من طرابلس، وكان يمضي فيه أربعة أشهر أو خمسة كل عام. وقد أزعج هذا الأمر المكلّف بتفتيش قنصليات الإسكالات لأنه يعرقل أعمال القنصلية، ويكلف الأمة نفقات جديدة لا ضرورة لها.

Charles - Roux. P: 22

(٢) (2) D'Arvieux. V. P: 541

(٣) (3) ibid. VI. PP: 1 - 2

(٤) لقد حدث نزاع بين «دارفيو» قنصل حلب وخلفه السيد «جوليان» بسبب أثاث البيت القنصلي، وأدى إلى أقامة دعوى بين الطرفين استغرقت وقتاً طويلاً.

D'Arvieux. VI. P: 538

(٥) (5) Sauvaget: Alep. P: 217 - Aff. Etr B 1 76. lettre de 2 Mai 1680

(۱۸م)، وبعرض (۳) توازات والنوافذ قائمة في كل طرف من أطرافها، بعضها يطل على السوق الكبير المقبب، وبعضها الآخر على باحة الخان الكبير. وإن أكثر ما يجملها الأثاث الذي يملؤها، والذي كان يتألف من عشر سجادات، تمثل كل واحدة حقلاً من اللازورد، تنتشر فوقه على شكل عقود متصالبة صلبان بيضاء، وفي زواياها الأربع زهرات زنبق بلون أصفر برتقالي، كما تنتشر من مكان إلى آخر زهرات زنبق مماثلة، مع رسم للإيكو الفرنسي. وفي وسط هذه الصالة هناك باب الكنيسة، ولكنه يبقى مغلقاً ما عدا ساعات الصلاة. وفوق هذا الباب تنتصب صورة الملك لويس الثالث عشر، وقد امتطى صهوة جواده، والصورة محاطة بإطار أحمر، وقد نثرت عليه أزهار الزنبق ـ رمز ملك فرنسة ـ المذهبة.. وإلى الجانب الأيمن من هذه اللوحة، هناك شعارات مرسيلية، وإلى اليسار شعارات حلب. ومقابل صورة الملك لويس الثالث عشر، تقوم صورة الملك لويس الرابع عشر، وقد وضعت هي الأخرى في إطار مذهب، ويظهر فيها بلباسه الملكي، وتاجه على رأسه وصولجانه في يده، وهي بارتفاع ثمانية أقدام تقريباً، وعرض خمسة أقدام. وإلى الجانب الأيمن من الصورة شعار الأميرالية، وإلى اليسار شعار كولبير. وبين النوافذ التي تطل على باحة الخان وفوقها علقت شعارات فرنسة في إطار كبير مثمن، وقد أحاط به من الطرفين سعفتا نخيل. وفي الجانب الآخر من الصالة، وفوق النوافذ التي تطل على السوق الكبيرة، وضعت شعارات الجمعية العمومية الهولاندية، لأن قنصل فرنسة كان أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر، قنصل الهولانديين في حلب، وإلى اليمين منها تقوم شعارات مقاطعة هولاندة، وإلى اليسار مقاطعة أمستردام. وفوق السجاد والطنافس من كل طرف شعارات من أمسكوا بقنصلية حلب، وعددها خمسة وعشرون..

«وعند الدخول من الباب الغربي للصالة، تقوم إلى اليمين حجرة المقابلة.. ومقابل النافذة فيها هناك قبة عرش من الحرير الأحمر بحواف مذهبة وإلى يمينها صورة الملك لويس الثالث عشر، وإلى يسارها صورة حنا

النمسوية. . وعلى جدران الصالة صور أخرى لأمراء وملوك فرنسة السابقين. . وفي الغرفة سجادة من الجلد المذهب، وإلى يمينها ويسارها ست لوحات تمثل مناظر مختلفة. . وفي إحدى الزوايا كرسي من الجلد الأحمر، يجلس عليه القنصل أثناء انعقاد المجلس. وفي نفس هذه الزاوية طنفسة تمثل سيفاً وتاجاً ملكياً، وصولجاناً وميزان عدالة وكلها على حقل من اللازورد. . . ».

وينهي القنصل حديثه عن هذه القاعة بقوله «لا يمكنكم أن تتخيلوا عدد الأشخاص الوافدين من هذه المدينة وضواحيها إلى هذه القاعة، ليروا أثاثها وليظهروا إعجابهم بملكنا. . . »(١).

ولم تكن القاعة القنصلية الإنكليزية أقل زخرفة وإبرازاً لشعارات بريطانية من قاعة القنصلية الفرنسية، وإن كانت أكثر بساطة(٢). وكذلك مقر القنصلية البندقية ـ قبل إغلاقها ـ لأن الجمهورية كانت حريصة جداً على أن تكون قنصليتها نموذجاً للفخامة والترف، وصورة مصغرة عن حياة الأبهة، التي كان يعيشها الدودج نفسه.

ولكن لا بد من الملاحظة أن البيوت القنصلية في الإسكالات الصغيرة لم تكن مؤثثة تأثيثاً حسناً، بل إن نواب القناصل، كانوا ملزمين في ظروف كثيرة على الإقامة في مساكن صغيرة، وغير لائقة بهم، كما في إسكندرون مثلاً(٣).

وكان القنصل عادة هو الذي يعين الأفراد من جاليته، الذين يحق لهم التمتع بالسكن في هذه الفنادق(٤)، فهو مسؤول مبدئياً عن تدبير مكان

(١) (1) lettre de 4 avril 1693. AA 365 - Masson. PP: 464 - 465

(٢) (2) Sauvaget: Alep. P: 218. Note. I.

(٣) (3) Masson: P: 466 - V. lettres du Consul de Tripoli. 13 août 1693. AA. 388

(٤) (4) Heyd. II. P: 431.

وفي القرن الثامن عشر، كان لا يسمح لأي صانع (غير التاجر) أو إمرأة تاجر أو=

إقامتهم. ولقد كان للخان الذي يضم الجالية باب واحد، وفي بعض الأحيان أكثر من باب. وكان هذا الباب يغلق ليلاً على التجار من قبل موظف خاص(١) إلا أن هناك فتحة فيه يمكن للأشخاص أن يدخلوا منها. ولم يكن مصرحاً مبدئياً لأي فرنجي أن يرى خارج الفندق، بعد الساعة المعينة للإغلاق، وهي عادة مغيب الشمس. وكان للخان حراس دائمون يقفون أمام بابه(٢). ويبدو أن الحراسة لم تكن شديدة، إذ كان بعض الفرنجة يتسللون ليلاً خارج الفندق، ليجوسوا المدينة على هواهم(٣). وقد كانت الخانات تغلق على الفرنجة كذلك يوم الجمعة، أثناء تأدية المسلمين لصلاة الظهر، وكانوا يمنعون من التجول أو الظهور في الطرقات(٤). ويرى السائح «غيستيل» في هذا الحادث تصرفاً ساهراً من قبل الحكومة، هدفه وضع الأجانب في مأمن من تعديات المسلمين المتعصبين. إلا إن سياحاً آخرين يرون أن هذا التصرف يدل على عدم ثقة بهؤلاء التجار الأجانب، وتعدياً على حرياتهم، وعدم الثقة هذه نجمت من نبوءة قديمة، تقول إن هجوماً أوربياً مسيحياً سيجري يوم الجمعة على بلاد المسلمين، ليستخلصها منهم

= أي شخص آخر الإقامة في خان صيدا إلا بإذن خاص من الملك. Charles - Roux. P: 33

(١) (1) Heyd. II. P. P: 431 - Ibid. I. P: 411 - Tavernier. I. P: 146 - Wood. P: 239 Masson: P: 466

وفي الإسكندرية كانت تسلم المفاتيح إلى آمر القلعة، وتعاد في اليوم التالي صباحاً. وفي صيدا حيث كان الخان مقراً للفرنسيين فقط فإن المفتاح كان يحمل إلى قنصلهم في كل مساء، بينما يحتفظ التاجران المشرفان على الصحة بمفتاح الممر الذي يوصل إلى داخل الخان.

Charles - Roux. P: 33

(٢) (2) Tavernier. I. P: 146

(٣) (3) D'Arvieux. I. P: 431.

(٤) يحدد «وود» هذه العادة في الإسكندرية فقط.

(4) Heyd. I.P: 411 - II. 413- Wood. P: 239.

كما حدث في السابق[1]. أما السيد «سامي سعد»، فيقول مسوغاً هذا التدبير، بأنه كان من الضروري أن تلجأ الحكومة إلى ذلك، بعد أن تعهدت بحماية التجار الأجانب، والمحافظة على أرواحهم وأموالهم وبضائعهم، حتى لا تمتد إليهم يد شريرة، في غفلة من حفاظ الأمن، بل إنها من أجل هذه الغاية أعطت لقنصل البندقية في الإسكندرية في سنة ١٢٥٤م الحق في إقفال فندقهم في الأيام الأخرى، متى رغبوا في ذلك[2]. وعلى الرغم من أن هذه العادة لم تؤكد وجودها وثائق القرنين السادس عشر والسابع عشر في بلاد الشام[3]، فإنه يمكن تفسيرها تفسيراً عادياً بعيداً عن تلك الاستنتاجات المختلفة، ولاسيما تلك التي يشير إليها السياح الغربيون. فهي ليست تعدياً على حرية التجار الأجانب الخاصة، ولا هي حماية لهم من تعصب المسلمين، ولا حفاظاً على أمنهم وممتلكاتهم، وإنما هي عادة تتمشى مع تعاليم الدين الإسلامي نفسه، ومع ما يفعله التجار المسلمون أثناء صلاة الجمعة. فالآية الكريمة تقول: ﴿ياأيُّها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون﴾[4] ومن ثم فإن جميع التجار يغلقون حوانيتهم، ويتوجهون إلى الصلاة، ويتوقف كل بيع وشراء. فمن الطبيعي والأجانب تجار ويعيشون ضمن مجتمع غالبيته من المسلمين، أن يرضخوا لكثير من عاداته، فالخان كان يقفل إذن كما تقفل جميع الأسواق ويمتنع البيع والشراء على التجار الأجانب كما امتنع على التجار المسلمين. بل إن مذهب «الظاهرية» يقول

---

(١) هؤلاء السياح هم «شيلتبيرغر وسيمون سيمونيز». وهذا اليوم هو اليوم الذي استولى فيه ملك قبرص على الإسكندرية عام ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م.

Heyd. II. P: 431

(٢) سامي سلطان سعد - ص ١١٣ - ١١٤.

(٣) إن «ماسون» يعممها على جميع الإسكالات (ص ٤٦٦) بينما يقصرها «وود» على الإسكندرية، ولا يشير إليها «راسل».

(٤) سورة الجمعة الآية (٩).

ببطلان البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، فلا تحل مباشرته لا من مسلم ولا من كافر، وكل بيع وقع فهو مفسوخ [1].

وكان لا يجوز للسلطات الحاكمة التركية أن تقتحم على القناصل أو التجار الأجانب بيوتاتهم في الخانات، فلقنصلهم وحده حق المحافظة على الأمن فيها. ولذا فإن كثيراً من أهل البلاد كانوا يودعون أموالهم التي يرغبون في إخفائها عن السلطات الحاكمة عند بعض هؤلاء التجار[2]. وعندما ضاقت الفنادق والخانات بالجاليات الأوروبية، انتقل بعض أفرادها إلى قلب المدينة، ليعيشوا إلى جانب الأهالي، وكان هذا بخاصة في القرن الثامن عشر، واختاروا بالطبع الأحياء المسيحية. ففي منتصف القرن، كان كثير من الجاليات قد تفرق، وفقدت الخانات صفتها الجامعة لها، ولكن الأجنبي الذي ذهب ليسكن وسط المدينة لم يفقد صفته كأجنبيٍ، وبقي خاضعاً لقنصله الذي استمر بدوره في وظيفته حامياً لمواطنيه في منازلهم، وحافظاً لأمنهم. ومثلما كان محرماً على رجال الجيش والشرطة العثمانيين الدخول إلى الخانات التي سكنها الأجانب، كذلك منعوا من دخول بيوتهم الخاصة دون إذن، فكأنها أماكن مقدسة لا يجوز تجاوزها[3]. وهنا يتساءل، هل كان يحق للأوربيين تملك البيوت التي يقيمون فيها منفردين؟. إن الامتيازات في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لا تشير إلى هذا الأمر. ولكن ماسون يقول: بأنه كان يسمح للقنصل بشراء البيت الخاص به[4]. وكانت غرفة

---

(١) عبدالكريم زيدان - ص ٥٥٩.

(٢) (2) D'Arvieux. I. P: 348

(3) P. de Rausas. I. P: 91- Brown. P: 45 - Russell. II. P: 19.

(٤) (4) Masson: P: 466

لم ينص على حق التملك رسمياً في الدولة العثمانية، إلا في الخط الهمايوني، ثم في المرسوم السلطاني الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤هـ (١٦ كانون الثاني - يناير سنة ١٨٦٧م) الذي سمح للأجانب بحق امتلاك الأرض في أنحاء الدولة العثمانية ماعدا منطقة الحجاز.
Brown. PP: 42 - 45

تجارة مرسيلية تدفع ثمنه وتتقاضى من القنصل إيجاره كل عام في بعض الأحيان(١). كما أن التجار المقيمين، كانوا هم الآخرون - إذا ما أقاموا في بيوت منفردة - يشترون عند وصولهم منزل تاجر غادر المكان، ويبيعونه بدورهم إلى تجار أخر عندما يتركون الإسكلة(٢). ولا بد في الواقع من الملاحظة أن حوادث شراء متفرقة قد جرت، وكانت البيوت القنصلية والفردية والمقابر منها(٣)، وذلك بموافقة الباب العالي. وإن أمراً صادراً من ملك فرنسة سنة ١٦٤٩م، وأدخل مضمونه في المادة (٢٦) من امتيازات سنة ١٧٨١، ليدل على إمكانية الشراء هذه فقد ورد فيه «يحظر جلالته على رعاياه المقيمين في إسكالات الشرق تملك أي عقار غير البيوت والكهوف والمخازن، وغيرها الضرورية لسكناهم وأعمالهم وبضائعهم»(٤).

وهكذا تمتع الأوربيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بالراحة في بيوتاتهم داخل الخانات أو خارجها. وقد أثثوها بأنفسهم ببساطة وأناقة(٥)، وكانوا يحملون بعض أثاثها من بلادهم، لتكون منسجمة مع حاجاتهم. وعلى الرغم من أنها لم تكن متلائمة تلاؤماً تاماً مع المناخ ومع متطلباتهم الكاملة، كما هي عليه بيوت الأهالي الواسعة، لأنها قصرت على عدد محدود من الحجر، ربما لا يزيد عن واحدة، ولا تحوي نوافير ماء أو باحة خاصة بكل حجرة، فإنهم كيفّوا أنفسهم بحسبها. ففي الصيف، وعلى الرغم من

---

(١) (1) AA, 388- Masson: P: 466. Note. 2

(٢) (2) Masson. P. 466

(٣) يشير «دارفيو» إلى أنه اشترى للفرنسيين في حلب مقبرة، كما فعل الإنكليز بعد أن نال موافقة الباب العالي.

D'Arvieux. VI. P: 456

(٤) (4) P. de Rausas. I. P: 456

(٥) إلا أن «راسل ج ٢ ص ٩، ويذكر أن الإنكليز في القرن السابع عشر، لم يكونوا يهتمون بتجميل بيوتهم، إذا اعتادوا أن يمضوا أشهراً عديدة من السنة بعيدين عنها في رحلات في أنحاء البلاد».

Russell. II. P: 9

برودتها النسبية بسبب سمك الجدران، فإنهم كانوا يخرجون إلى الأسطحة حيث يتنزهون، بل إنهم كانوا ينامون ليلاً عليها(١)، وذلك بدءاً من نهاية شهر حزيران - يونيو- حتى أول المطر الخريفي (٢) في أواخر أيلول - سبتمبر-. وفي الشتاء كانوا يحاولون أن يشعلوا النار للتدفئة، ولاسيما في حلب، بدءاً من منتصف شهر كانون الأول - ديسمبر-، بينما كان الأهالي يكتفون بتغيير نوعية ملابسهم، ونادراً ما يستخدمون النار للتدفئة (٣).

فالخانات إذن هيأت للتجار الأوربيين في الإسكالات السورية ما يحتاجون إليه من راحة جسمية، كما ضمنت لهم الراحة النفسية بتجميعهم في مكان واحد، بحيث لا يشعرون بالغربة والوحشة عن أوطانهم. ويضاف إلى ذلك حمايتهم من الاحتكاك مع أهل البلاد، والسلطات الحاكمة، وما يعنيه هذا الاحتكاك من فرص ومناسبات لفرض الغرامات والبلص عليهم. وفي أوقات الاضطرابات الداخلية، كانت الخانات ملجأً أميناً لهم، لأنها كانت مباني وقفية ولا يجرؤ الأتراك على مسّها بسوء. وأثناء اجتياحات الأوبئة، وبخاصة الطاعون، فإنهم كانوا يسجنون أنفسهم فيها ليحتموا من العدوى(٤). فهذا السكن كان ديراً وحصناً في نفس الوقت، ينعزل فيه الأوربيون عن السكان، وينصهرون بالمقابل فيما بينهم في حياة تعاونية مشتركة، ولقد رحب الأوروبيون أنفسهم في الواقع بهذه الإقامة التجمعية، لأنها في رأي بعضهم الشكل المادي الملموس أمام أعين أهل البلاد لترابطهم فيما بينهم، وفي نفس الوقت استقلالهم عن المحيط الذي يعيشون فيه(٥).

(١) (1) D'Arvieux. I. P: 314 - Russell. II. P: 9- Wood: p. 239

(٢) (2) Russell: PP. P: 9

وكانوا يستخدمون في نومهم على الأسطحة أسرة ينشرون فوقها ستائر بيضاء (ناموسيات)، ليبعدوا عنهم ما يمكن أن يلحقهم من حشرات، ويخفوا أنفسهم عن أعين الرقباء.

(٣) (3) Ibid. I. P: 69

(٤) (4) Masson: P: 466 - Russell. I. PP: 373 - 384

(٥) (5) Charles - Roux, P: 33

ولقد كان للتجار الأجانب مقابرهم الخاصة بهم، كما كانت لهم خاناتهم. ففي صيدا مثلاً كانوا يدفنون موتاهم في مقبرة الكاثوليك، فوق القرية المجاورة لصيدا (صيدون) - أو صيدا الصغيرة كما يسميها دارفيو-، وقد أقيم هناك مذبح تجري عنده الصلاة في كل عام في يوم الموتى، وكلما دفنوا واحداً منهم[1]. وكذلك في بيروت، حيث كانت مقبرة الفرنسيين قائمة في باحة الكنيسة المشتركة بين اللاتين والموارنة[2]. أما في حلب، فعندما ضاقت المقبرة المخصصة بالفرنسيين بموتاهم، اقترح «دارفيو»، وكان قنصلاً فيها، شراء مكان في مقبرة المسيحيين العامة، كما فعل الإنكليز، وتمت الموافقة على اقتراحه[3].

ويذكر «وود» أن من يموت من الإنكليز في الإسكالات، كان يدفن عادة في المقابر الرومية، أي في مقابر مسيحي البلاد. وكان الموتى يحملون إلى قبورهم بين طلقات مدافع المراكب الراسية في الموانيء، لأن الأتراك كانوا يمنعون استخدام الأجراس وقرعها الكنسي. وهذه المناسبات مع حزنها وأساها لم تكن تخلو من مظاهر الاحتفال[4]. وكان إذا توفي أحد أفراد الجالية، فإن مخزنه وكتبه ودفاتره وماله تختم بالشمع الأحمر، حتى انتهاء دفنه، ثم تسجل من قبل المستشار (السكرتير)، قبل أن تسلم وصيته إلى منفذيها[5].

ولقد شغلت قضية وفاة التجار الأوربيين في أرض الإمبراطورية العثمانية

---

(1) D'Arvieux; . P: 329 - B. N. mss Fra. 1616l, Fo l- 157. lettres des Consuls et Marchands d'Alep et de Seyde

(٢) (2) D'Arvieux. II. P: 351

(٣) (3) ibid. VI. P: 328

يذكر «دارفيو» (ج٢ ص ١٧٠)، أنه لا يجوز دفن كاثوليكي في القدس في مقبرة الكاثوليك دون دفع كمية من المال إلى القاضي، وهذا الأخير يحددها بحسب وضع الميت في السلم الاجتماعي.

(٤) (4) Wood: P: 247

(٥) (5) ibid: P: 247

بال جميع الدول المتاجرة على الأرض العربية الإسلامية، قبل الفتح العثماني، فنصت في بنود معاهداتها مع السلطات المسؤولة على ما يجب أن يتخذ من إجراءات بشأن أملاكهم التي يخلفونها وراءهم[1]. وعادت هذه الدول إلى تأكيد هذه الناحية في جميع الامتيازات التي نالتها من الدولة العثمانية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويبدو أن الموظفين المسلمين، كانوا يفرضون سيطرتهم على هذه الأملاك على اعتبار أنها تركات لا ورثة لصاحبها. فاضطرت الدول إلى استصدار بنود خاصة في الامتيازات، تبين أنه لا يجوز لموظفي مالية الدولة أو غيرهم، بحجة عدم معرفتهم لمن تعود أملاك المتوفى، الاستيلاء على مخلفاته، وإنما يجب أن تسلم إلى من أوصى له، أو إلى قنصل دولته، في حالة عدم وجود وصية له. وفي حالة عدم وجود قنصل أو ممثل له في مكان الوفاة، فإن القاضي يحجز جميع المخلفات ليسلمها كاملة إلى المركب الذي يرسله السفير لإحضارها[2].

حياة الأسرة:

وعلى الرغم من وسائل الراحة التي وفرها الأوربيون لأنفسهم في إسكالات سورية، فإن «وود» يتكلم عن حياة الإنكليز بمرارة، وبكثير من الغيظ والحقد. فيقول إنه «خلف آلية التجارة وتطورها الصاخب المتحرك، كانت تنتصب الأدوات المحركة لهذه التجارة، ولم تكن سوى البشر الذين يتم بوساطتهم العمل، ويكتسب الرخاء. فلرجل الدولة والتاجر المقيم في الوطن، كانت تجارة الإسكالات عملاً لا يهمه شخصياً، ولا ينظر إليه إلا بمنظار المادة فقط، فهو جمع لرسوم جمركية تدر على خزينة الدولة أموالاً كافية، وتهيء حالة اقتصادية تسهم في إرضاء المصلحة المادية للدولة، أو

(1) يرجع إلى جميع المعاهدات المعقودة في Mas latrie ، وفي Amari .

(2) يرجع إلى إمتيازات فرنسة سنة ١٥٣٥م (البند ٩) - وإمتيازات سنة ١٥٦٩ (البند ٥). وإمتيازات سنة ١٦٧٣م (البند ٢٤) - وإمتيازات إنكلترة سنة ١٦٧٢م (البند ٢٦).

المصلحة الشخصية للأفراد. ونسي الطرفان أن هذه التجارة بالنسبة للأجيال المتعاقبة من المستعمرين الذين وفدوا إلى بلاد الليفانت، كانت تعني سنين طويلة من المنفى بين شعب نصف بربري ومتوحش ـ هكذا! ـ ولا يعتبر تاريخ شركة الليفانت كاملاً دون محاولة لوصف الأوضاع التي عاشت في ظلها جماعات الإنكليز الصغيرة، المبعثرة في إمبراطورية السلطان. لقد كانت حياة منعزلة وخطرة، وكانت تحافظ على ثمار التجارة بتضحيات كبيرة. فالخدمة في تركية تعني تقريباً انقطاعاً كاملاً عن روابط البيت والأسرة، والاتصال مع إنكلترة كان يتطلب وقتاً طويلاً، كما أنه غير مضمون. فإذا كان الجو ملائماً، يستطيع المركب أن يصل من «داونز» إلى الإسكندرون في (٤٢) يوماً، فالوقت الحقيقي اللازم لتبادل الرسائل بين المستعمرات والوطن كان خمسة أشهر، أو أربعة على أقل تقدير، وحتى هذه المدة الطويلة كانت غير ثابتة، ولا يعتمد عليها. فكثيراً ما كانت المراكب التي تحمل البريد تؤسر، أو يغرقها القراصنة، أو يستولي على الرسائل قطاع الطرق، أو تضيع في أوقات انتشار الوباء، لهرب المستعمرين من المدينة المصابة إلى غيرها. وليس سهلاً على تاجر أن يبقى سنين عديدة دون أخبار من أقربائه وأصدقائه. ففي صيف سنة ١٦٦٧م، كان قد مضى على التاجر «جون فيرني» سنتين ونصف في حلب، لم يسمع أثناءها شيئاً عن أهله ووطنه. ومن آب أغسطس ـ سنة ١٦٦٨م، إلى تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٦٧١م، لم تصله رسالة واحدة من أبيه. وفي سنة ١٦٩١م، كان «ناثانييل هارلي» قد انقطعت أخبار إنكلترة عنه منذ سنة، وبعد خمس سنوات إقامة، كان كل ما وصله رسالة واحدة من أخيه. وكان وراء القلق الناجم من عدم معرفة التاجر المقيم، ما إذا كان المقربون إليه والعزيزون عليه مرضى أو أصحاء، أحياء أو أمواتاً، كان هناك الحنين العنيف إلى الوطن (النوستالجية)، الذي يصيب كل من تحمّل فترات طويلة من البعد عن أرض الوطن، ومضارب الأسرة. ولم يكن التجار في الواقع يفصحون عن مشاعرهم هذه في رسائلهم، أو يبدون شيئاً من انفعالاتهم إلا أن ما كانوا

يكتبونه كان يمثل لا شعورياً إحساساتهم تلك، وبخاصة عندما تنطلق كلماتهم بالتمنيات في المستقبل، من فرح باللقاء بعد العودة إلى إنكلترة، والجلوس معاً، وقطعة من لحم الروستو أمامهم، وكأس من البنش يزين مائدتهم»[1].

ولسنا هنا بصدد مناقشة أقوال «وود»، فكثير مما جاء فيها صحيح، ولكن ما يقوله عن الإنكليز لا ينطبق عليهم وحدهم، وإنما يتحسسه جميع التجار الأوربيين في الإسكالات. وكان أكثر ما يقضّ مضاجعهم في الواقع ويمضّهم ألماً هو حرمانهم من الحياة الأسرية المنتظمة. فمعظم أفراد الجاليات غير متزوج، وهم يذهبون إلى تركية شباباً صغاراً، لا تمكنهم أحوالهم من إعالة أسرة، وكانت سلطات الوطن لا تشجعهم على الزواج، لأن الزوجة والولد عبء في تلك البقاع، وضر وخطر في الظروف التي كانوا يعيشون فيها في الليفانت. وفي الأيام الأولى كان السفير الإنكليزي فقط هو الذي أتى بزوجته معه، وكذلك قنصل البندقية في سورية، على الرغم من عدم وجود موانع قانونية تحرم إحضار الأوربيين لزوجاتهم، بل إن الامتيازات الإنكليزية سنة ١٥٨٣م، المجددة سنة ١٦٠٣م، تفترض إمكان جلبهم لهن، فالمادة (١٤)، تنص على أن الإنكليزي الوافد للسكنى أو للتجارة في أرض الدولة العثمانية، لن يدفع ضريبة الجزية، أكان متزوجاً أو غير متزوج، وكذلك المادة (٩) من الامتيازات الفرنسية سنة ١٥٦٩م[2]. ولكن إذا كانت الدولة العثمانية لم تضع عراقيل ما، فإن الدول الأوربية نفسها كانت محجمة فعلى الرغم من أن بعض الأفراد من غير التجار، كان أكبر سناً من التجار المقيمين، وذهب ليقيم نهائياً في الإسكلة، فإنه لم يكن يسمح له بأخذ أسرته معه. لأن غرفة التجارة المرسيلية كانت تنظر بعين غير راضية إلى وجود النساء والأطفال الفرنسيين في الإسكالات، وهي محقة في ذلك بحسب رأي

---

(1) Wood: P: 229-230

(١) البنش Punch هو مزيج من عصير الليمون، ومخمر الشاي والسكر.

(2) De Testa. I. PP: 91-96- Hurewitz. I. P: 9

(٢)

ماسون، لما يمكن أن يوقعه هذا الأمر بالأمة الفرنسية من مازق ومشكلات[١].

ولكن بعض أفراد الجاليات كانوا يتزوجون من أهالي البلاد، ومن فتيات روميات بالذات، نتيجة اختلاطهم ببعض الأسر المسيحية، ويذكر «راسل» أن عدداً من الرعايا الفرنسيين من فئة أدنى من طبقة التجار، أتت إلى حلب، وتزاوجت مع المسيحيات من أهل البلاد فيها، ونجم عن هذا الزواج جيل نصف فرنسي، يدعى الـ Mezza Razza [٢]. وعلى الرغم من أن الأمهات لم يكن يتكلمن إلا اللغة العربية، فإن بعض أفراد هذا الجيل كان يتكلم الفرنسية[٣]. إلا أن غرفة التجارة الفرنسية كانت تنظر إلى هؤلاء نظرة سوء، وكان القناصل يمنعونهم لأن هذا الزواج في أعين الأتراك كان حطّاً من قيمة الفرنسي، يقع وزره على كل الأمة[٤]. وكان أكثر ما يخشونه أن يترك هؤلاء

---

(١) (1) Masson: P: 461- D'Arvieux. VI. P: 48

ومنها ما يقصه «دارفيو» عن خياط فرنسي مقيم في حلب، أحب أحد الشبان المسلمين زوجته، فأراد الإسلام لينتقم من غريمه مما أوقع الأمة في بلبلة كبيرة، فنقله دارفيو إلى الإسكندرون، ومنها إلى مرسيلية.

ومثلها ما فعله قنصل صيدا «لامبرور»، فقد بعث إلى غرفة مرسيلية يقول: «لقد علمت بارتياح أنكم لم تنزعجوا من إرسالي أرملة انطوان ديديه وأخته إلى فرنسة.. وقد بينت لإمرأة «دوبان» وابنته الأمر الذي أرسلتموه إلي بإعادتها وأوضحت لها بأنها لم نحسنا صنعاً بإقلاعها سراً بعد أن منعتموهما وحتى لا يضايق تجار الإسكلة وجود عائلتي معي، فقد فكرت في استئجار بيت لي في المدينة، حيث لن نستقبل أحداً».

lettre de Lampereur Consul de Seide, 30 juillet 1698, AA, 336

(٢) لعلّها هي الفئة التي أسماها الغزي «كيز وكيز» وهي طائفة مسلمة مسيحية كما وصفها، لا طائفة مسيحية فرنجية. انظر: الغزي: نهر الذهب. ج١ ص٢٢٤.

(٣) (3) Russell. II, P: 6

(٤) (4) D'Arvieux. VI. PP: 85 - 88

مثل على ذلك وعد تاجران فرنسيان في حلب أثناء قنصلية دارفيو فيها اختين من أسرة رومية بالزواج، إلا أن دارفيو رحّل الاثنين بأمر من السفير.

الشباب دينهم، أو يربون أولادهم على المذهب الرومي[1]، أو يفكرون في الاستقرار النهائي على أرض السلطان. وأن بنداً من نظام دورتيير D'ortieres ، (٨ تشرين أول ـ أكتوبر ـ سنة ١٦٨٧م)، حاول أن يعالج الأمر، فنص على ضرورة إعادة جميع الفرنسيين الذين تم زواجهم بروميات عن طريق رجال الدين الروم[2]. وفي سنة ١٧٠٩م، دفعت شكاوى غرفة التجارة الملحة، الوزير بونشارتران إلى الاهتمام بالقضية، فبعث إلى حاكم البروفنس، يطلب منه تطبيق الأمر الآتي: «يمنع صاحب الجلالة جميع الشباب من الأسر الفرنسية، المقيمين في الإسكالات من التزوج من سكان البلاد دون موافقة آبائهم وأمهاتهم، وتحت طائلة العقوبات، وإعادتهم إلى فرنسة. . . أما الفرنسيون الذين حملوا زوجاتهم وأولادهم إلى الإسكالات، فيجب أن يرسلوا أولادهم إلى فرنسة، وبخاصة أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والخامسة والعشرين»[3].

ويبدو أن قضية الزواج بالروميات قد أخذت تثير جميع دول الجاليات الأوربية، منذ أن أصدر الصدر الأعظم «قره مصطفى»، في سنة ١٦٧٧م، منشوراً يعلن فيه أن جميع الفرنجة الذين يتزوجون من رعايا السلطان، يغدون رعايا أتراكاً، ويحرمون من فوائد امتيازاتهم. فأصدرت شركة الليفانت الإنكليزية أوامر مشددة ضد زواج من هذا النوع، ودعي أفراد الجاليات لكي يقسموا يميناً أمام قناصلهم بأنهم لن يتزوجوا من أية امرأة من رعايا الأتراك. وأمر السفراء بمنع مثل هذه الزيجات، وطرد من يتحدى[4]، وزاد الطين بلةً عندما فكر الأتراك في فرض ضريبة الجزية على الفرنجة الذين تزاوجوا في حلب وأولادهم[5].

---

(١)، (٢) (1) (2) Masson: P: 461

(٣) (3) Depping. Correspondance Administrative. 5 décembre 1708, 2 février 1709. T. IV. P: 782.

(٤) (4) Wood: P: 245.

(٥) = (5) D'Arvieux: VI. P: 60

وبقيت المشكلة تثير بحساسيتها ودقتها أذهان المسؤولين في فرنسة. ففي سنة ١٧١٦م، طلب مجلس البحرية رأي الغرفة بشأن زواج الفرنسيين بروميات، فأجابته الغرفة بضرورة منعه موضحة الأسباب «فبدلاً من ارتباط الفرنسيين في الإسكالات بسكان البلاد، وانصرافهم عن العودة إلى الوطن، فإنهم في حالة عدم الزواج، سيعودون حتماً إليه، بعد حصولهم على ثروات شريفة، ويتزوجون من فتيات من الوطن، ويتمتعون بثرواتهم التي جمعوها، وبذلك يزيدون من ثروة بلادهم، ويفسحون المجال للعناصر الشابة، التي ابتدأت حياتها مجدداً أن تحل محلهم، وتحصل على ثروة مماثلة، وبذلك يستفيد أكبر عدد ممكن. . . وأمام هذه الفوائد والمضار الناجمة من الزواج بروميات، يرى عدم إتمام أي زواج في الإسكالات دون الحصول على تصريح مكتوب من القنصل. . . وتضيف الغرفة قائلة لما كان قد سمح للنساء والفتيات الفرنسيات بالإقامة مع أزواجهن وآبائهن في الإسكالات[1]، فمن المنتظر أن تقوم في المستقبل زيجات بين أهالي البلد والفرنسيات، وفي مثل هذه الحالة من الضروري أن يبقى أولئك الذين يعقدون زواجاً مع فتيات فرنسيات بعيدين عن أية مهمة أو إدارة في نطاق أعمال الأمة الفرنسية، أما الفرنسيون المتزوجون من أهالي البلد، فيجب أن يبعدوا كذلك هم وأولادهم

= لقد خشي «دارفيو» أن تفرض هذه الضريبة على آل مونيه Mauniers وهم كثيرو العدد، والأمة الفرنسية مدينة لهم بكثير من الخدمات إلا أنه نجح في إقناع المحصل بأن عمله مخالف للإمتيازات.

(١) في سنة ١٧١٠ كلف «بونشارتران» حاكم البروفنس أن يدرس مع غرفة التجارة ويعمق ما إذا كان من الملائم التصريح للمقيمين في الإسكالات أن يكون معهم نساؤهم وأطفالهم. وقد أجابت الغرفة سلباً. ومع ذلك ففي سنة ١٧١٦م، بحث مجلس البحرية الحالة الشاذة التي يعيشها تجار الإسكالات دون زوجات، ورأى أن الوسيلة الوحيدة لتحسين أخلاقهم وضبط أحوالهم، هو إصدار أمر في ١٧ آذار سنة ١٧١٦م، الذي يسمح للنساء والبنات بالانطلاق للعيش مع أزواجهن وآبائهن.

Masson: P: 461

عن مجالس الأمة في الإسكلة»[1]. ولقد وافق على هذا الرأي مفتش تجارة الليفانت، وصدر الأمر الملكي في ١١ آب أغسطس ـ سنة ١٧١٦م[2] وينص على ما يلي:ـ

١ ـ يحرم من حق التجارة في فرنسة، الفرنسيون الذين تزوجوا في الليفانت من أجنبيات، وكذلك أولادهم.

٢ ـ لا يسمح للمقيمين الفرنسيين في الإسكالات الزواج من أهالي البلاد، وإذا حدث هذا يحرمون من حقوقهم.

٣ ـ لا يمكن للمقيمين في الإسكالات أن يبقوا نهائياً فيها، بل يجب أن تتجدد الأمة دون انقطاع.

٤ ـ يسمح لهؤلاء المقيمين بالبقاء المدة التي يجمعون فيها ثروة فقط[3].

وفي سنة ١٧٢٦م، صدرت أوامر تمنع بشكل مطلق الفرنسيين من الزواج في الليفانت، حتى من الفرنسيات المولودات فيه[4].

ويبدو أن التنظيمات قد تراخت في القرن الثامن عشر، فعاد الإنكليز والفرنسيون إلى التزاوج بحرية مع الروميات اللائي حافظن على عاداتهن الوطنية، واتباعهن لكنائسهن. إلا أن أولادهن من الإنكليز، كانوا يرسلون إلى إنكلترة ليتربوا فيها[5]. وهو نفس ما كانت فرنسة قد طلبته

---

(١) (1) BB, 6, Délibérations 16 juillet 1716.

(٢) (2) Masson: P: 463. Note. I.

(٣) في سنة ١٧٣١م، نمي إلى السلطات المسؤولة أن بعض المقيمين في الإسكالات يرغبون في الإقامة نهائياً حيث هم، فصدر أمر بوجوب إجبارهم على العودة بعد إنقضاء السنوات العشر التي سمح لهم بها منذ البدء. Charles - Roux. PP: 26 - 27

(٤) (4) Ibid: P: 27. Note. I.

وأسباب ذلك بحسب ما جاء في مقدمة القرار «أن نساء التجار، وبناتهم الذين ولدوا في الإسكالات، أو اللائي ذهبن إليها، هن دون تربية أو تعليم ديني وكلاسيكي، فيمكن أن تكنَّ سبباً في بلبلات تؤدي إلى مصادرات وبلص.

(٥) (5) Wood: P. 245 - Charles - Roux: P. 27.

في أمر بونشارتران، سنة ١٧٠٩م.

وفي الواقع أن الحرمان من الحياة العائلية، كان سبباً في تدهور أخلاق شباب الجاليات، وتفشي العادات السيئة بينهم، ولم تستطع الأوامر الملكية الفرنسية، وتنبيهات غرفة التجارة المرسيلية، وتحذيرات شركة الليفانت لتجارها من «الرذيلة والشهوانية»[١]، وملاحقات القناصل، أن تحمي التجار الشباب من أهوائهم فأفراد الجالية وضعوا لأنفسهم تفسيراً متطرفاً جداً لمفهوم الحرية، التي يرون أن يتمتعوا بها. فتأثيرات الأهل والأقرباء المقيدة عادة لحرية الفرد، قد انعدمت، كما أن العادات الاجتماعية الملزمة في إطار المجتمع الوطني، لا وجود لها هنا، والمحيط مغاير تماماً، فمن الطبيعي - بحسب رأي وود -، أن يرضخ كثير من أفراد الجالية لأهوائه، وأن يطلقها من عقالها بحرية كاملة، وأن تقوم بينهم وبين بعض نساء البلد ارتباطات وصلات غير صلات الزواج[٢]. ولم يقف الخوف من مصادرات الأتراك وغراماتهم، والجزع من الإهانات والعقوبات الصارمة التي ينص عليها القانون التركي - الإسلامي، في وجه مغامرات أفراد الجاليات مع النساء الروميات، بل أحياناً مع بعض النساء المسلمات. فقد كان معروفاً لدى الأوربي أن أكبر خطيئة يمكن أن يرتكبها هي أن يفاجأ مع امرأة مسلمة، إذ أن القانون يأمر بحرقه حياً، ولكنه باستطاعته أن يكفر عن خطيئته إذا تحول مسلماً، ومع ذلك فإنه لم يكن يتورع عن القيام بمثل تلك الارتكابات التي كانت تقض مضاجع القنصل ومجموع الأمة، لأنها كانت تعرضها للبلص والغرامات، لاسيما أن الحكام الأتراك كانوا يبدون تساهلاً في تطبيق

(١) (1) Wood: P: 245

(٢) (2) Ibid.

ولقد كتب قنصل صيدا «لامبرور» إلى غرفة التجارة بصراحة قائلاً: «إن أسوأ مدرسة في العالم لإفساد الشباب هو الليفانت. وهو لا يفسد الشباب فقط، وإنما الشيوخ كذلك، وإنني لأحمد الله أنني لم أكن مقيماً فيه سابقاً».

I er Août 1695, AA, 365

القانون إذا ما أشبعت جيوبهم، أي أن معظم تلك الحوادث الأخلاقية كان يحل عن طريق دفع غرامات مالية أو رشاوى[1]. ولذا فالقناصل كانوا ينبهون أفراد الجالية إلى ضرورة الاحتراس من التعرض لمثل تلك التهمة، بألا يخرجوا في المساء من الخان المخصص لهم في كل إسكلة، وألا يدخلوا بيوت مسلمين في حال غياب أصحابها[2].

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن «سانديز» يذكر «أن الفرنجة يعيشون بحرية وبحبوحة، ويمكنهم الحصول على نساء بسهولة... فإلى جانب الأسواق، كانوا يبحثون لأنفسهم عن عشيقات من بين الروميات، حيث الجزر المجاورة مليئة بهن. وكن يبعن من قبل آبائهن مقابل مبلغ معلوم، ويأخذ الأب نصف المبلغ مقدماً، والباقي عندما يعيدونها إليه.. ويسجلون العقد عند القاضي وفي سجلاته[3].. وفي المرة الثانية يكون السعر المدفوع أقل كأي لباس مهترىء.. ولكن الموت لمن يحاول الزنا بامرأة مسلمة، وإن كان الأتراك يثيرون دائماً الشكوك حول الفرنجة من هذه الناحية، ليحصلوا على بعض المال والرشاوى»[4].

---

(١) (1) D'Arvieux. I. PP: 431 - 436 - Wood. P: 244 - Masson. PP: 9 - 10

بعض الأمثلة التي ذكرها «دارفيو»

ـ شوهد (٣) تجار فرنسيون في بيت الصباشي مع نساء تركيات، وكان الوقت قد تجاوز منتصف الليل في صيدا وقد كلف هذا الحادث الأمة الفرنسية (٥٠٠٠) إيكو بعد أن داهمهم القاضي والكيخيا، وهددهم بالحرق أحياء.

ـ شوهد طباخان مع امرأتين مسلمتين، وكان من الضروري حرقهما أحياء أو يصبحا مسلمين. وقد سعى القنصل للعفو عنهما فتم هذا مقابل (٤٠٠) قرش غرامة ثم حبسهما القنصل وأعادهما إلى مرسيلية.

(٢) (2) Coppin: Le Bouclier de L'Europe. P. 355 - Masson: P: 9-10

(٣) إن ما ذكره «سانديز» يبدو غريباً، إذ كيف يسجل القاضي مثل هذا الأمر؟ إلا إذا اعتبر الأمر زواجاً.

(٤) (4) Sandys: P: 57

ويبدو أن اليهود قد لعبوا دورهم في مضمار تقديم الهوى المحرم للأوربيين. ففي أحيائهم الخاصة كانوا يستقبلون أحياناً بعض الفرنجة، ويرضون لهم نزواتهم[1]، كما أن منازل اللهو المحرم كانت موجودة في الإسكالات الكبرى، إلا أن الأوربي لم يكن ليجرؤ على دخولها، لا خوفاً على نفسه فقط، وإنما على الأمة كلها، وإذا فعل هذا فبسرية كاملة[2]. ويجب ألا ينسى في هذا المضمار الإماء، فحلب بخاصة كانت سوقاً من أسواق العبيد، وكان بعض الفرنجة وبخاصة البنادقة، يشترى إماء لخدمته والتسري بهن[3].

ولم تكن حياة الفساد هذه التي كان يعيشها بعض أفراد الجالية لترضي سلطات الوطن، لما ينجم عنها من إساءات لمجموع الأمة، وتعرض للبلص، وإعطاء فكرة قبيحة عن الجالية، ولذا أعطي القنصل الفرنسي في الربع الأخير من القرن السابع عشر، حق إعادة الفرد الذي تثبت عليه حياة اللهو والفجور إلى فرنسة[4]، كما أن شركة الليفانت قد منحت مثل هذه السلطات إلى قنصلها في الإسكالات[5].

إن ما ذكر سابقاً يخص الإنكليز والفرنسيين أكثر من غيرهم، إذ أن البنادقة سمح لهم بإحضار أسرهم معهم، بل إن الجمهورية كانت تصرف لأسرة القنصل أجرة سفر إلى مقر عمله وعودته منه[6]، ويظهر أن حياة

---

(1) D'Arvieux. I. P: 436

(2) Russell. I. P: 260

(3) D'Arvieux. V. P: 560

(4) Masson: P: 461

(5) Wood: PP: 216, 245

(6) Berchet,. PP: 51- 54. article. 3, 5, 13

(٦) ويلاحظ في مختلف بنود قانون (٢٠ آب ـ اغسطس ـ سنة ١٦٢٤م) إشارة مستمرة إلى القنصل وأسرته (البند ٣، ٥، ١٣).

البنادقة في الإسكالات كانت أكثر انسجاما مع حياة أهل البلاد، فبحكم وجودهم القديم في سورية، كانوا أكثر تكيُّفاً من غيرهم من الجاليات، بل إن بعضهم تزاوج بحرية مع السكان، واستقر لمدة طويلة، وأقام في بيوت واسعة، وعاش فيها حياة تشبه حياة السكان أنفسهم، أكثر مما تشبه حياة الأوروبيين(١) حتى أصبحوا وكأنهم مواطنون من أهل البلاد، أكثر مما هم غرباء عنها(٢)، ومن ثم كان تعرضهم لحياة اللهو أضعف مما هو عليه لدى بقية الجاليات، وجديتهم أعمق. ويمكن أن يضاف إلى أسباب هذه الجدية خشيتهم المستمرة من غضب الأتراك العثمانيين عليهم، إذ كانوا يتحينون الفرص للبطش بهم. ولكن مع ذلك، فإن سلوكهم لم يكن يخلو من شوائب(٣).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض أفراد الجاليات، الذين يقبض عليهم وهم في علاقات ما مع النساء المسلمات، لم يكونوا ليجدوا غضاضة في اعتناق الدين الإسلامي(٤)بل إنه يلاحظ أن بعضاً من التجار كان يرى في اعتناقه هذا الدين حلاً لبعض المشكلات التجارية التي وقع فيها(٥). وربما يفهم من ذلك أن التجاء بعض الأوربيين إلى الدين الإسلامي، كان للتخلص من مآزق فقط، أو رغبة في إقامة مستديمة على الأرض العربية الإسلامية، فالعدد إذاً محدود، والعقيدة معدومة. ولكن الواقع يثبت غير ذلك، إذ «أن الأوربيين كانوا ينتقلون بمئات الآلاف إلى بلاد المسلمين، ويسلمون هناك، ويعملون نساجين، وفي بناء المراكب، وبحارة، وصانعي مدافع للسلطان. ولذا فإن دول أوربة كانت تفضل إرسال أولادها إلى ما

(١) (1) Russell: II. P: 9

(٢) (2) Berchet, P: 20– A.S.V Scrittura Cinque Savii 18 aprile 1699. Busta 72. bis

(٣) (3) D'Arvieux. V. P: 560

(٤) حادثة الخياط الفرنسي (انظر ص٦٧٢ هامش ١). (4) Ibid. VI. P: 48

(٥) كالتخلص من دين عليه لزميل من مواطنيه إذ بتحوله إلى الإسلام تصبح شهادة زميله الكافر ضده غير مسموح بها.

وراء المحيط، بدلاً من إرسالهم إلى الليفانت، حيث يتركون دينهم بمجرد حلولهم فيه. ولقد طلب في سنة ١٦٣٠م، من الأب جوزيف الكبوشي، أن يستدعي الكبوشيين الضائعين في الليفانت، خوفاً من أن يصبحوا أتراكاً - ويقصد مسلمين(١) -» ويعلل «بروديل» هذا الأمر، بأن المسلم كان يفتح أبوابه لجميع الناس، بينما المسيحي يغلقها بتعصبه. فعدم التسامح الديني لدى المسيحيين لم يجذب إليه البشر، وإنما طردهم، وكل من طردته المسيحية من أرضها التجأ إلى الإسلام(٢).

وفي الحقيقة لم يكن هناك أي إكراه على اعتناق الدين الإسلامي، فالدولة العثمانية حافظت بأمانة على مبدأ الحرية الدينية للأجانب، ذلك المبدأ الذي تعاقدت معهم عليه في الامتيازات. ففي البند السادس من معاهدة سنة ١٥٣٥م، بينها وبين فرنسة، نص على: «أن التجار وعملاءهم وخدمهم، وكل رعايا الملك الآخرين، يجب ألا يزعجوا من قبل القضاة، وبكوات السناجق والصباشية أو غيرهم، ولا حتى من الباب العالي، بسبب دينهم، ولا يجوز أن يعاملوا كمسلمين إلا إذا أرادوا ذلك بمحض رغبتهم، واعترفوا بهذا من أنفسهم، ودون ما إكراه، وبذلك تكون لهم الحرية في ممارسة دينهم الخاص»(٣). وهذا ما طبق فعلاً فقد كان للجاليات الأوربية رجال دينها، وكانت تقيم صلواتها في كنائسها القنصلية، بل إن البندقية كان لها كنيستها، التي فتحتها لجميع الكاثوليك في حلب(٤).

---

(١) (1) Atkinson Les Relations de Voyage... P: 244.

Braudel: PP: 553 - 597

(٢) (2) Braudel: PP 598 - 599

(٣) (3) Ancien. Diplomata. PP: 58 - 60 - Charrière. I. PP 283 - 294

(٤) إلا أنه عندما طردوا من حلب، بسبب حرب كريت، فإن الكنيسة حولت إلى مسجد، وتدفق الكاثوليك على كنيسة قنصل فرنسة.

D'Arvieux. VI. P: 72 - Russell. P: 392. Annexe

ولكن يبدو أن اعتناق الدين الإسلامي، قد انتشر بين بعض أفراد الجاليات، وبين الوافدين على المراكب التجارية[1]، حتى أن سفير فرنسة قدم احتجاجاً إلى السلطان العثماني في سنة ١٥٩٨م، مبيناً ـ بحسب ادعائه ـ أن الأطفال الذين يرافقون المراكب التجارية الفرنسية، قد انتزعوا منها، ووعدوا أن يصبحوا مسلمين وأن يختنوا إلا أن الباب العالي أكد للسلطات الفرنسية أن هذا الأمر لم يحدث، وأصدر فرماناً دعم فيه مبدأ الحرية الدينية المشار إليه آنفاً. وقد أتى في ذلك الفرمان (١٥٩٨م)، (ربيع الأول سنة ١٠٠٧هـ)، بأنه يجب ألا يقلق أطفال المراكب، وألا تقبل شهادات أحد في هذا الموضوع. وإذا أراد أحد أن يصبح مسلمًا، فعليه أن يتقدم أمام قاضي المكان الذي هو فيه، ليعلن عن إيمانه. واستناداً إلى رجاء سفير فرنسة، صيغ الأمر التالي: «إن الأطفال والشباب، الذين يحملهم التجار الفرنسيون أو غيرهم من الأجانب، الذين يتاجرون تحت العلم الفرنسي، وكذلك التراجمة الذين هم في خدمتهم، لا يمكن بأي حال أن يقلقوا أو يضطهدوا لكي يتركوا دينهم، ويعتنقوا آخر. وإننا نريد ونأمر بأن جميع الأقوال التي يشهد بها بعضهم بأنهم قد وعدوا أن يصبحوا مسلمين هي باطلة، ولا تسمع، كما لا يمكن أن يؤسروا في أي مكان براً أو بحراً، ويجبروا على اعتناق الدين الجديد، وكذلك لا يضايق التجار الوافدون إلى إمبراطوريتنا لمثل هذا الأمر ولا يضطهدون. إننا نريد، ونأمر أنه منذ الآن، يوضع حد لمثل هذا العمل، ونسمح لحكام المناطق التي قامت فيها فوضى مماثلة بمعاقبة أولئك الذين خالفوا أمرنا القائم، ويخالفونه»[2]. وبذلك أصبح اعتناق الأوربي للدين الإسلامي لا يتم إلا بحضور ترجمان قنصله، وأحياناً بحضور تراجمة قناصل الدول الأخرى[3].

ومع ذلك فإن اعتناق الدين الإسلامي سرى بين بعض أفراد الجاليات،

---

(١) (1) Masson: P: 93

(٢) (2) De Testa. I. PP: 329 - 330

(٣) (3) P. de Reusas. I. P: 194

والوافدين الأجانب، وكانت أكثرية الأجانب ترى أن هذا الأمر خطير وعار عليها(١)، وكان القناصل يقفون كالسيف المصلت في وجه حوادث من هذا النوع، وكانوا يقاومون هذا الاتجاه لدى مواطنيهم بشتى الطرق والأساليب، ومن أهمها إعادة الراغب في الإسلام إلى وطنه بأسرع وقت ممكن(٢)، وإقناعه بالعدول عن فكرته، وتسليط رجل الدين عليه، وتحذيره مما يمكن أن تكون عليه معاملة المسلمين الأصيلين له. ولم يكن القنصل أو رجل الدين أو التاجر الأوربي ليكتفي بإقناع مواطنه بالإقلاع عما عزم عليه فقط، وإنما كانوا يحاولون كذلك إعادة من أسلم فعلاً إلى دينه السابق، عن طريق بث شعور الندم في نفسه، وتجسيم بعض الهفوات التي ارتكبها المسلمون بحقه، وتشجيعه على الهرب إلى بلاده الأصلية. وكان يساعدهم في مهمتهم هذه البعثات التبشيرية التي انتشرت في القرن السابع عشر على الأرض العربية الإسلامية، كالبعثة الكبوشية واليسوعية وغيرها(٣). إلا أن وسائل الإقناع ما كانت لتجدي دائمًا، فبعضهم يظل مصممًا على موقفه(٤)، وفي هذه الحالة

(١) (1) Masson: P: 93

(٢) (2) D'Arvieux. III. P: 430 - VI. P: 48

لقد أراد السائح «تيفنو» اعتناق الإسلام، فعمل دارفيو وكان تاجراً في صيدا على ترحيله منها وكذلك الخياط الفرنسي في حلب الذي رغب في الإسلام فرحل إلى فرنسة.

(٣) يذكر «دارفيو» أنه أثناء التجائه إلى الأمير «طراباي» قرب صيدا، وجد لديه ماجوركياً قد أسلم وتزوج بمسلمة، وكان لديه سابقاً فرنسي أسلم وعمل شيخ قرية ثم توفي. وقد سعى «دارفيو» بشتى وسائل الاقناع والتشكيك لإعادة الماجوركي إلى دينه المسيحي، وإغرائه بالهرب بمساعدة الكبوشيين في صيدا. وفعلاً نجح في دفع الماجوركي إلى الهرب.

D'Arvieux: III. PP: 45, 46-55.

(٤) فر أحد البنادقة من سفينة قرصان والتجأ إلى الأمير طراباي (طرابية) وأصر على اعتناق الدين الإسلامي، وختن على الرغم من إقناع دارفيو له بالعدول، وتزيينه الهرب له.

Ibid. III. P: 57

يحتال القنصل على ترحيله من البلاد فوراً، ولكنه لم يكن دائمًا ينجح، وأمام هذا أفردت بريطانية في امتيازاتها سنة ١٦٧٢م، بنداً خاصاً لمن يسلم من رعاياها في الإمبراطورية العثمانية، لتحفظ حقوق مواطنيها الذين كانوا يتعاملون معه تجارياً. فنص البند (٦١)، على أنه إذا تحول إنكليزي إلى الإسلام، فإنه يجب أن يسأل ويتأكد ما إذا كان يملك إلى جانب ما يملك أشياء وحاجات تعود إلى شخص من مواطنيه في إنكلترة، وفي حالة الإيجاب يؤخذ منه هذا الشيء ويسلم إلى السفير أو القنصل، الذي يرسله بدوره إلى صاحبه(١). وكذلك أشار البند (٧١) إلى أنه إذا وفد أحد الإنكليز مع بضائعه إلى أرض الدولة العثمانية، واعتنق الدين الإسلامي، وثبت أن البضائع التي استوردها هي ملك لتجار من بلده، فإن الجميع يصادر مع النقد الذي يحمله، ويسلم للسفير ليقوم بنقله إلى أصحابه الحقيقيين، دون أن يضع قضاتنا أو حكامنا أي عائق(٢).

وإذا كان الأوربيون يكتفون في حالة رغبة الواحد منهم باعتناق الدين الإسلامي بترحيله، فإن تعصبهم الديني كان يتجاوز هذا المستوى السلمي، ويتخذ مظهر العنف إذا نمي إليهم زواج مسلم بأجنبية، على الرغم من أن هذا الحادث نادر الوقوع إلا في حالة التسري والزواج بالإماء اللائي أسرن من قبل القراصنة. ويظهر هذا جلياً من الحادث الذي قصّه «دارفيو»، وحكى فيه عن جزائري اشتغل بحاراً، ثم عاش لفترة على الأرض الإسبانية، ووصل فيها إلى منصب عال، ثم تزوج بامرأة من الأراضي المنخفضة، وأجبرها على العودة معه إلى الجزائر، وزار بها سورية. وعندما علم الفرنسيون بالأمر، اتفقوا مع موارنة البلاد على قتله عند مروره من صيدا. وفعلاً نفذوا جريمتهم، ووضعوا زوجه وأولاده في دير مارحنا للراهبات المارونيات. وعندما علمت البعثة التبشيرية اليسوعية في عينطورة،

---

(١) (1) Hurewitz. I. P: 30

(٢) (2) ibid. P: 32

بأن أمراً من السلطان قد أتى بضرورة إرسال المرأة والولدين للسلطات لتربيا على دين أبيهم المسْلم، فإنها أسرعت بترحيلهم على سفينة بندقية. ويعلق «دارفيو» بأن مراقبة السلطات العثمانية للأوربيين، وبخاصة للإنكليز والهولانديين والفرنسيين، كانت شديدة[1].

ويتضح من هذا أن الجاليات الأوربية على الرغم من التسامح الديني الذي أظهرته الدولة العثمانية تجاه أفرادها، وعلى الرغم من الحرية الدينية التي أقرتها لهم، فإنها كانت تكن شعوراً معادياً للدين الإسلامي ومعتنقيه. ويحاول «دارفيو» أن يجد مسوغاً بقوله: «إن المسلمين أنفسهم يبغضون إلى أقصى حد من يسلم من الأوربيين المسيحيين، لأنهم لو كانوا متدينين فعلاً، وقابلين للإيمان لما فعلوا، فهم لن يكونوا مسلمين حقيقيين»[2]. ومهما يكن من أمر، فإن العداء الديني المتمثل في الحروب الصليبية ظل مستوطناً في قلوب الأوربيين الوافدين، ولم تخفف من حدته المعاملة الحسنة والاستقبال المفتوح. بل كل حادثة مهما صغرت، كانت تفسر من قبلهم في ضوئه، على الرغم من التطور الفكري الإنساني الذي عاشته أوربة في مطلع العصور الحديثة.

العلاقات بين أفراد الجالية:

وربما يقول قائل، إنه إذا كان الأوربيون قد افتقدوا آنذاك حياة الأسرة في الإسكالات، فإن كل جالية كانت تعيش في الواقع متلاصقة داخل الخان الواحد، وكأنها أسرة واحدة، ومن المنتظر أن يسود الحب والوئام بين أفرادها، بحيث يعوضان الشعور بالوحدة والغربة. ولكن الواقع كان غير هذا، إذ أن التنافس على العمل كان يقسمهم، ويولد بينهم خصومات شتى لا تنتهي. ويظهر أثر هذا التنافس أقوى ما يكون بين أفراد الجالية الفرنسية

(١) (1) D'Arvieux. VI. P: 482

(٢) (2) ibid. VI. P: 482

«فأحقاد العمل كانت تتركهم ولا سلاح لهم أمام ضغط السلطات الحاكمة عليهم، فهم غير قادرين على نسيانها للقيام بعمل موحد مشترك في حالة أي خطر يداهمهم. وكانوا يسعدون لغرامة تفرض اليوم على واحد منهم، مع أنها يمكن أن تكون غداً عليهم، بل كانوا أحياناً هم الذين يثيرونها»(١) وبالطبع لم تسيء هذه المشاحنات إلى علاقاتهم ببعضهم بعضاً فحسب، وإنما إلى تجارتهم أيضاً إذ كان تجار الأمم الأخرى يستفيدون من هذا الانقسام لكي يحصلوا على الأرباح، تاركين الجالية الفرنسية غارقة إلى ما لا نهاية في نزاعاتها.

وقد أرجع بعضهم السبب إلى عدد الفرنسيين الكبير في الإسكالات، ولكن الواقع أثبت أن هذه المنافسات الحادة كانت قائمة حيث لا يوجد إلا عدد ضئيل من المقيمين، مما حدا بـ «دارفيو» إلى القول بالرأي المعاكس(٢). وفي الحقيقة لقد كان الفرنسيون ـ كما وصفهم ماسون ـ أعداء لكل نظام، وكانوا لا ينسون خصوماتهم إلا ليتجمعوا ضد السلطة القنصلية، التي تمثل ذاك النظام. فقليل من القناصل كانوا على وفاق مع الأمة إذ أن العمل كان يتطلب من القنصل صبراً ومهارة نادرين. وإن مراسلات الإسكالات لتدهش قارئها، للتناقضات الواردة فيها، فالمقيمون الفرنسيون هم أصدقاء لكل قنصل جديد، يستقبلونه بحفاوة كبيرة، ويقدمون له آيات الولاء، والرسائل الأولى لأي قنصل مملوءة بمظاهر الحب والعرفان لهؤلاء التجار. إلا أنه لا يلبث أن يتحدث في رسائله عن الصعوبات التي يصادفها من قبل بعض «الفوضويين» و «اللاأخلاقيين»، الذين أعادهم إلى الصواب. ويبدأ هؤلاء بالمقابل يشتكون من قيود القنصل وقسوته. وفجأة يتوتر الجو،

---

(١) (1) Masson: P: 93

(٢) (2) D'Arvieux. VI. P: 330

«كلما قلّ عدد الفرنسيين في مكان ما، فإن المشاحنات والخلافات كانت تزداد بين التجار، وبين رجال الدين كذلك».

فالقنصل يكتب بأنه لم يعد مندهشاً مما كان يشتكي منه أسلافه، والتجار يحتجون بأنه كأسلافه يتبع أساليب طغيانهم. وكان قناصل مرسيلية ونوابها يأتون عادة إلى جانب التجار، أما البلاط فيقف إلى جانب القنصل. وينتهي الأمر، إما بإعادة القنصل إلى وطنه، أو رؤساء «المؤامرة» الذين كانوا يهاجمونه. وكانت هذه الكوميدية المؤلمة تمثل في معظم الإسكالات، وحتى نهاية القرن السابع عشر، وقيام التنظيمات الجديدة. فنوانتيل يقول في سنة ١٦٧٤م، عن تجار حلب الفرنسيين: «إنه من الصعب أن تجد مجموعة من التجار يسود بينها الانقسام أكثر مما هو سائد هنا. وهم ليسوا في نزاع فيما بينهم فقط، وإنما بينهم وبين قنصلهم»(١). ولم يكن الأمر أحسن حالاً في صيدا، على الرغم من أنهم كانوا أسياد السوق فيها، ولا أحد من الأجانب ينافسهم. فقد كان كل واحد يفاوض ويرشي ضد الآخر مشايخ الجبل وفلاحيه، وغازلات القطن. وفي طرابلس وصل التنافس إلى التماسك بالرقاب(٢).

ويعزو «وود» سبب التمزق والتمرد في الجالية الفرنسية إلى خطأ في التنظيم، وإلى التعقيد والتناقض في التنظيمات الجماعية، التي تجمع عقدهم

---

(١) (1) Vandal: les Voyages.... lettre de M. de Nointel à M. de Pomponne Athènes. 17 décembre 1674

ولقد كتب «دارفيو» قنصل حلب إلى غرفة التجارة في سنة ١٦٨٥م، يقول: «أنا لا أنتظر من أجل الرحيل سوى وصول خلفي... إن العادة أن يغنى عندها Benedictus qui vient in nomine وأن يصرخ بعد ذلك Tolle, Tolle, Crucifige لكثرة ما رأيت أن شبيبتنا ميالة إلى الفرقة والانقسام».

AA, 364 - 4. Octobre 1685 - Masson: P: 94

ولقد سطّر في مذكراته «أن الفوضى قد انتشرت وفقدت الأمة رصيدها، وتضاعفت الغرامات، وغدت محط احتقار الاتراك والأجانب على حدٍ سواء».

D'Arvieux. VI. PP: 537 - 538

(٢) (2) Charles - Roux. PP. 37, 41 - 42

بعيداً عن الوطن[١]. إلا أن «ماسون» ردها إلى تركيب الجالية نفسه، بمعنى أن الفئات التي تكونها هي من مستوى مالي واجتماعي غير مناسب، ومعظم أفرادها من الشباب الطائشين[٢]، وهو بذلك يؤيد دارفيو في قوله: «إن التجار الكبار الذين كانوا يوماً في حلب انسحبوا منها، وحل محلهم شباب لهم كل يوم مشكلة مع السلطات الحاكمة»[٣]. ومن المؤكد أن جميع تلك العوامل لعبت دورها في إيجاد الانقسام والتمزق في نطاق الجالية، وإن كان أبرزها النزعة الفردية النامية لدى الفرنسيين، وضعف الإدارة والتنظيم المركزي لتجارة الليفانت.

أما الجاليات الأخرى فقد ظهرت أكثر اتحاداً وتماسكاً فيما بينها من الفرنسية، على الرغم من أن الجالية الإنكليزية تعرضت هي الأخرى، في القرن السابع عشر، لبعض ما أصاب الفرنسية، وإن لم تكن الأسباب واحدة. فقد سادها روح الفساد والتمرد، وتفشى بين صفوفها الانقسام الداخلي. ويرجع هذا إلى تفكك الوحدة الوطنية في إنكلترة نفسها، والانقسام إلى فئات حزبية تناوىء بعضها بعضاً، وساعد على استفحال هذا التفكك ضعف السلطة المركزية خلال الحرب الأهلية، وتقلص التجارة واضطرار أفراد الجالية أن يعمل كل واحد لنفسه، ليكسب حياته، بالإضافة إلى أن المواصلات مع العاصمة كانت صعبة، حتى أن أية مراقبة من لندن

---

(١) (1) Wood: P: 237-

وهذا ينسجم مع رأي «دوتوت» الفرنسي، الذي قام بتفتيش الإسكالات سنة ١٧٧٧م، حيث ذكر في تقريره أن الشرور التي أرسل لمداواتها، تكمن في أخطاء القانون الذي يدير هذه الجاليات، أكثر مما هي قائمة في تحدي الأفراد لهذا القانون.

Charles - Roux. P: 118

(٢) (2) Masson. P: 93

(٣) (3) D'Arvieux. VI. PP: 535 - 537, 229

وقد وصفهم «دارفيو» بأنهم شباب غير عاقلين، والشيوخ منهم ذوو طبيعة جامدة قاسية لا تلين، وكلهم معارضون باستمرار لآراء القنصل.

كانت مستحيلة. ولم يقدر القنصل والسفير من السيطرة على الموقف، لأنهما كانا في نزاع فيما بينهما. وبذلك نسي تجار الجالية جميع تنظيمات الشركة، فالاضطراب في الوطن أدى إلى اضطراب في صفوف الجاليات الإنكليزية في الإسكالات(١). إلا أن هذا التمزق الداخلي لم يستفحل أمره كما حدث لدى الفرنسيين، وظل أفراد الجالية في كل مكان يعملون مع بعضهم بعضاً في كل ما يمس صالح مجموع الأمة، وبخاصة بعد سنة ١٦٦٠م، عندما انتظمت الأمور في إنكلترة نفسها، كما أن الصراع بين أفراد الجالية والسلطة القنصلية ظل ضيقاً ومحدوداً.

أما الجاليتان البندقية والهولاندية، فكانت كل واحدة على وئام وانسجام بين أعضائها، وإن كان التنافس التجاري يخلق بينهم بين حين وآخر توترات في العلاقات الاجتماعية.

ولم يكن الصراع قائمًا بين أفراد الجالية الفرنسية في إسكلة ما فحسب، بل إنه امتد إلى ما بين إسكلتين، وتمثل في قنصليها. وتجمل أسبابه عادة بنزاع على رسوم القنصلية بين القنصلين، ومثل على ذلك ما حدث بين أفراد جالية بيروت الفرنسية، وجالية صيدا في منتصف القرن السابع عشر، وبين قنصل صيدا وقنصل حلب حول تلك الرسوم(٢)، أو بسبب ما يفرض من «أفاري» على إسكلة ما للوفاء بديون إسكلة أخرى. ويمكن القول بصفة عامة، إن الرابطة بين أفراد الجاليات في مختلف الإسكالات كانت ضعيفة إلا إذا كانت هناك رابطة قربى أو صداقة سابقة بين التجار المقيمين، أو علاقات تجارة وعمل. والدليل على ضعف هذه الصلة، ولاسيما بين الإسكالات البعيدة عن بعضها جغرافياً، أن التاجر المفلس في إسكلة ما، كان ينتقل إلى إسكلة ثانية فثالثة، دون أن يكون أعضاء الجالية في هاتين

---

(١) (1) Wood: PP: 56 - 58, PP: 237 - 238

(٢) يرجع إلى: (2) D'Arvieux. II, PP: 355 - 358

وإلى الفصل الرابع والكلام عن إسكلة بيروت.

الإسكلتين يعرفون عنه شيئاً. ولم يكن ضعف الصلة قائماً بين أفراد الجاليات وبعضهم فقط، وإنما بين القناصل ونوابهم أحياناً، وبين القناصل في إسكلتين مختلفتين. فهم لا يتبادلون أسماء أفراد جالياتهم، وليس هناك سجل عام في قنصلية حلب أو صيدا مثلاً، يجمع أسماء الفرنسيين في بلاد الشام. ولم يقمْ هذا التنظيم إلا في القرن الثامن عشر، عندما نظمت الشبكة القنصلية الفرنسية في سورية وفلسطين، وربطت أطرافها وعقدها ربطاً متيناً.

أما بالنسبة لأفراد الجاليات البندقية والهولاندية والإنكليزية في مجموع الإسكالات، فإن الرابطة بينهم أقوى لارتباطهم بقنصل رئيسي واحد، هو القنصل في حلب، ولخضوعهم لهيئة واضحة السلطات في الوطن، إلا أن تلك العلاقة هي علاقة تجارة أكثر منها علاقة صداقة وود. وكانت تقوم مراسلات بينهم، يستوضحون فيها أحوال التجارة وأوضاع البلاد، ويتبادلون الشيكات المالية.

وفي الحقيقة على الرغم من الخلافات الداخلية التي كانت تمزق الجاليات أحياناً، فإنها كلها دون استثناء كانت حريصة كل الحرص على أن تبدو أمام أعين الناس الغرباء متراصة الصفوف، وكأن مصلحة واحدة تحركها. ففرنسة مثلاً كانت تريد «ألا يجد الأتراك بالذات أمامهم فرنسيين مبعثرين، وإنما فرنسة صغيرة وكاملة تستمد قوتها من تضامنها ووحدتها»(١). لقد كانت الجاليات تتحرك وتعمل وكأنها تريد أن تشعر الأتراك أن لها وجوداً منفصلاً ومتمايزاً عن وجودهم. بل إن «شارل - رو»، يعزو تجمعها في خان واحد، وحرصها على الإقامة المشتركة إلى رغبتها في إعطاء مضمون مادي وملموس لتكتلها واندماجها، كما أن تزيينها «القاعة القنصلية» بترف، وملئها بمظاهر الحياة القومية، واجتماع الجالية كلها فيها أثناء انعقاد مجلسها، وظهورها بجميع أفرادها أثناء الاحتفالات، هي مظاهر أرادت بها أن تؤكد تضامنها

(١) (3) Charles - Roux, P: 38

أمام أهل البلاد والسلطات الحاكمة، وأن تدعمه في نفوس أفرادها.

الاحتفالات والحفلات ووسائل الترفيه عن النفس:

وإذا كانت هناك بعض الصعوبات في اجتماع جميع أفراد الجالية في مجلس يتداولون فيه شؤونهم، فإنهم كانوا يجتمعون بسهولة أكبر يوم الأحد في الكنيسة القنصلية، التي كانت في نفس الوقت كنيسة قومية، وكذلك في الأعياد الدينية الكبرى[1]. فجميع أفراد الجالية كانوا يتوجهون إلى الممثل الرسمي لهم، أكان قنصلاً أو نائب قنصل، أو سفير، ويرافقونه إلى الكنيسة بموكب حافل، وقد ارتدوا ملابسهم الجميلة، والقنصل على رأسهم، يتقدمه تراجمته، وإلى جانبه النواب والمستشار، ووراءهم التجار ثم قباطنة المراكب - إذا كانوا موجودين - ثم وكلاء التجارة، وأخيراً الصناع. وكان كبير رجال الدين، وهو الخادم الأول للكنيسة القنصلية، يقوم باستقبال الموكب على باب الكنيسة، ويقدم الماء المبارك للسفير أو القنصل، ثم يقوده إلى مكانه الشرفي. وأثناء الصلاة، يقوم العاملون في الكنيسة على تبخيره، ويقدمون له الصليب والإنجيل لتقبيلها[2]. وكانت فرنسة والبندقية حريصتين على هذه المظاهر، أما إنكلترة، ومذهب أفراد جاليتها الأنغليكانية، فإن هذه المظاهر لديها كانت ضعيفة نسبياً. فقد كان يكتفى يوم الأحد والأعياد بتجمع الجالية في الكنيسة، والاستماع إلى وعظ من رجل الدين.

ولم تكن المناسبات التي تظهر فيها الجالية وحدة واحدة خارج الخان هي الأعياد الدينية وأيام الآحاد فقط، وإنما هناك مناسبة وصول باشا جديد، وزيارات السلطات الحاكمة، وإقامة قنصل جديد، واستقبال السفير أو

---

(١) يحددها «شارل رو» بالنسبة للفرنسيين بستة أعياد (ص ٣٤)، ويذكرها «دوروزاس» ج ١ ص ٣٩٢، وهي عيد العنصرة Pentecôte ، وعيد صعود العذراء Assomption ، والقديس لويس، والفصح، وعيد الميلاد، وعيد جميع القديسين.

(٢) (2) P. de Rausas. P: 397 - Charles - Roux. P: 35 - D'arvieux. V. P. 517.

مفتش الإسكالات، والاحتفالات القومية والوطنية الطارئة، مثل ولادة ولي العهد، أو وفاة الملك . . إلخ. ففي كل هذه المناسبات كانت الأمة أو الجالية تسير على شكل موكب برئاسة القنصل أو نائبه. وكان لقضايا البروتوكول المتبعة في هذه الظروف أهمية كبيرة في أعين الحكومة الفرنسية، حتى أن قرار ٣ آذار ـ مارس ـ سنة ١٧٨١م، أعطي عنواناً «رسو المراكب الملكية في الليفانت، ووسائل الاحتفالات والزيارات والاجتماعات والتحيات»(١).

ولا تحمل الاحتفالات طابعاً دينياً فقط، وإنما كانت تولم الولائم، وتقام المآدب. وكانت الاحتفالات القومية، وبخاصة منها الانتصارات في الحروب مثلاً، أكثرها أبهة وفخامة، وتنفق أثناءها الجاليات كثيراً من الأموال، متفاخرة أمام بعضها بعضاً(٢). وقد قدمت انتصارات الملك لويس الرابع عشر في حروبه لتجار الإسكالات الفرنسيين فرصاً عديدة للاحتفال، وللظهور بمظهر العظمة أمام الجاليات الأخرى، وإغاظتها، فقد احتفلت جميع الإسكالات الصغيرة والكبيرة احتفالات ضخمة، وأنفقت دون حساب، وأضيف إلى المآدب الأنوار التي زينوا بها خاناتهم وأماكن إقامتهم، والأسهم النارية التي أطلقوها في السماء، وطلقات الرصاص التي لعلعت في الأجواء وكانت الجاليات تأخذ إذناً مسبقاً من الباشا للقيام بمظاهر البهجة والأفراح هذه(٣). وقد بلغت تكاليف الاحتفال في حلب (١٠٠٠) قرش، وفي صيدا (٣٠٠ ـ ٤٠٠) قرش. وكان من نتائج هذه النفقات، أن فرض القناصل ونوابهم على السفن الفرنسية الآفاري لتسديدها. وقد احتجت غرفة التجارة على هذا الأمر، وبينت أن إسكلة واحدة هي حلب أنفقت أكثر من جميع مدن البروفنس مجتمعة(٤). وكان أن أمر حاكم البروفنس في سنة ١٦٩٤م، بألا تجري احتفالات في الإسكالات، إلا تلك التي تأمر بها

(١) (1) Charles - Roux. P: 35

(٢) (2) Sanderson. P: 191 - Masson. P: 471

(٣) (3) D'Arvieux. I. PP: 344, 346

(٤) (4) BB, 28, 7 novembre 1691

الغرفة، وفي هذه الحالة يجب ألا تتجاوز نفقاتها في حلب وأزمير الـ (١٠٠) قرش وفي صيدا والقاهرة الـ (٢٠٠) قرش[١]. ولم تكن فرنسة لوحدها المضيِّقة في هذا المجال، وإنما سبقتها إلى ذلك البندقية نفسها، التي عرفت بحب البذخ والترف. فقد منعت الهدايا والمآدب التي تجري أثناء الأعياد البندقية أو التركية، ولا يسمح بها إلا بقرار من لجنة الخبراء الخمسة، والمشرفين على الكوتيمو[٢].

وإن الاحتفال بتسنم القنصل الجديد منصبه، ليعطينا صورة واضحة عن نوعية هذه الاحتفالات، بما فيها من مواكب ومآدب واستقبالات، وصلات بين أفراد الجالية، وبينهم وبين الأهالي والسلطات الحاكمة. ولقد قدم لنا «دارفيو» في مذكراته، وصفين تفصيليين شائقين لاحتفالين بوصول قنصل فرنسي جديد، أحدهما كان «بتـــانديه» الذي كان تاجراً في الرملة، وعينه الملك قنصلاً في صيدا، في سنة ١٦٥٩م، والثاني كان «دارفيو» نفسه عندما عين قنصلاً على حلب، في سنة ١٦٧٩م. ويبدو الاحتفال بقنصل صيدا أقل أبهة من الاحتفال باستقبال قنصل حلب، ولعل هذا يرجع إلى صغر إسكلة صيدا النسبي، (لم تكن قد أصبحت باشاوية بعد)، وإلى عدم وجود القنصل السابق، وإلى أن بتانديه جرى استقباله قبل عشرين سنة من استقبال «دارفيو» في حلب، فالاهتمام بمظاهر الاحتفالات وفخامتها ازدادت في أواخر القرن السابع عشر، لخروج الجاليات عن انكماشها الأول، وتبجبحها وسط المجتمع الإسلامي. وأخيراً ـ وهذا الأهم ـ إلى أن الجاليات الأوروبية في حلب كانت أكثر عدداً وتنوعاً مما كانت عليه في صيدا، فصيدا لا يقيم فيها في الواقع إلا الفرنسيون. وهذا الأمر له أهميته الكبرى، لأن الجالية كانت مؤمنة بأنه لا يمكن ترجمة قوة البلد التي يمثلها القنصل في

(١) (1) A. du Chambre de Commerce. Marseille.Série. II. 10 Mars 1694.

(٢) البند (١٣) من القانون المنظم للقنصلية السورية (٢٠ آب ـ اغسطس ـ سنة ١٦٢٤م).

Berchet. P : 33

أعين الناس والجاليات الأخرى، إلا بالمظاهر الخارجية، والمواكب الفخمة. ويمكن القول إن جميع الجاليات كانت تتبع نفس الطريقة في الاحتفال باستقبال قنصلها، وإن كانت تتبارى في مدى فخامته، ولذا فإنني سأعرض الصورة التي تسلم بها «دارفيو» منصبه في حلب.

لقد كان استقبال «دارفيو» رائعاً منذ وصوله إلى الإسكندرون، حتى حط رحاله في «الخان الكبير» (خان الجمرك)، مقر الجالية الفرنسية. فعند وصوله إلى الميناء، كان مركب إنكليزي قد سبقه إليها من قبرص، وأخبر بقدومه، فرفع نواب القناصل لجميع الدول أعلام بلادهم ترحيباً (الفرنسي والإنكليزي والهولاندي) وكذلك المراكب الإنكليزية الستة الراسية في الميناء. أما المركب الحربي المرافق لهذه القافلة، فقد رفع علمين أحدهما من الأمام والآخر من الخلف، وأضاء شعلة قرب الشراع الكبير، وتجمع طاقمه على ظهره، إلا أنه لم يطلق النار تحية. «وكان ينتظر في الواقع أن نبدأه نحن، إذ أن المركب التجاري يحيي الحربي أولاً، إلا أننا لم نفعل ذلك لسببين، أولها أن المركب تحملني وأنا القنصل، وثانيهما أنه لم يحيي مركب الملك عند مرورنا من كيفالونية. أما المراكب التجارية الستة، فقد أطلق كل واحد منها تسع طلقات، وقد قابلناها بالمثل»..

ويتابع «دارفيو» وصفه بقوله: وفي الإسكندرون قابلنا نائب القنصل الفرنسي والهولاندي، ومعظم أعيان الأمة الفرنسية الذين أتوا من حلب، وكانوا ينتظرون منذ مدة، وكان الفرح باللقاء كبيراً، وشربنا نخبه... وبعد حديث قصير، هبطوا من المركب لإعلام حلب بالأمر بطريق الحمام الزاجل... وعادوا إلي ثانية بعد أن بعثوا برسائلهم براً وجواً، وأحضروا معهم كل ما هو ضروري لمأدبة فاخرة...

وفي اليوم التالي، تلقيت زيارة آغا الإسكندرون، وآغا بيلان، وأعيان البلد من الأتراك الذين أرسلوا لي جميعاً هدايا، وقد دعوت الجميع للعشاء، وحاولت أن أقدم لهم كل الأطعمة اللذيذة التي يتخيلونها... وبعد خمسة

أيام، وصل مندوبو «السيد دوبون» القنصل السابق لحلب، ومعهم مندوبو الأمة الفرنسية في حلب، ويرافقهم المستشار والترجمان والانكشارية، وبقية الموظفين الذين سيرافقونني أثناء الطريق، بحسب العادة.. وسلموني رسائل «دوبون» وطلبوا مني التعليمات التي ارتئيها من أجل دخولي مدينة حلب، وانتقالي أثناء رحلتي، فأشرت عليهم بالسير بحسب العادة المتبعة، وما تمليه عليهم صداقتهم وحكمتهم...

«وهبطت بعد سبعة أيام إلى البر وكان كل شيء مهيئاً لرحيلي، وزُيِّنت المراكب، وحياني مركبي بمدفعيته كلها، ورفعت المراكب الإنكليزية أعلامها... وفي البيت القنصلي هنئت بسلامة الوصول، وصلينا ثم جلسنا للطعام في مأدبة فاخرة، وخدمة ممتازة»...

«ثم استأذنت ممن سيبقى في الإسكندرون، وكان عفشي ومتاعي والبضائع الواردة على المركب قد حملت على (١٠٠) بغل، وكان إلى جانب كل بغل صاحبه، ويرافق هذه القافلة (١٠٠) رجل مسلح على الخيل ومشاة. وامتطيت صهوة جواد رجل الجمرك، الذي هو في نفس الوقت حاكم الإسكندرون، وسبقني الانكشاريون والتراجمة، وعدد من الخيل أمسكت أزمتها باليد، وأرسلت إلي من قبل أعيان البلد للمجاملة. وكان يرافقني نائب القنصل والسكرتير، ونواب الأمة وبقية أفرادها، مختلطين مع حاشيتي، وكلها قد امتطت مطايا حسنة..

«وبعد مسيرة يوم وليلة، كنا نستقبل أثناءها في القرى من الأهالي بالطبل والزمر، وصلنا أخيراً إلى قرب حلب.. وكان جميع أفراد الأمة الذين لم يذهبوا إلى الإسكندرون قد تجمعوا في هذا المكان. ولقد حيّوني بعدة طلقات نارية، وأجبناهم بالمثل، وكان مع الأمة الفرنسية جميع أعضاء الأمة الهولاندية. ولقد استقبلني نواب الأمة الجدد مع رسالة من «دوبون» ومن القنصل الإنكليزي، وكان هذا الأخير يعتذر عن عدم مجيء أمته لمرافقتي، لأنها غاضبة من عدم تحيتي لمركبهم الحربي في الإسكندرون، ويبين أنه سيرسل موظفيه ليسيروا

أمامي أثناء دخولي حلب إذا رأيت من الملائم ذلك. . . ولكنني أوضحت له أن هذه أمور لا قيمة لها، ويكفيني شرفاً أن ترافقني الأمة الفرنسية، وشرحت له أسباب عدم التحية، وألمحت بأنني أخشى أن يؤدي كل هذا إلى قطع العلاقات بين الأمتين، وأبلغت الأمة رسالتي هذه، وبعثتها بعد أن نلت موافقتها. .

«ثم اتجهنا إلى حلب. واتخذت لباساً من أحمر هولاندة، مبطناً بموار فضي اللون، ومطرزاً بالفضة على شكل الغرزة الاسبانية، ومزركشاً بـ «كلفة» فرنسية، وأشرطة انكليزية. كما وضعت حمالات الجوارب، وكانت من (البرودري) وكذلك ما فوق الحذاء، واتشحت بصليبي بصفتي فارساً وكان على شكل وشاح عريض من الحرير الأبيض، وتمنطقت بسيف ذي مقبض فضي، وحملت عصاي في يدي، وامتطيت حصاناً أبيض، زُيّن بغنى وترف، وكانت ركاباته من الفضة، وسرجه من المخمل الأحمر المحلى بالذهب والفضة.

«وقد تقدمني إنكشاريّ وتراجمتي، والخيول التي أمسك بها فرسانها باليد، وقد أرسلت إليّ من حكام المدينة للمجاملة. وتقدمنا وسط هتافات الرجال والنساء في القرية. . . ووصلنا قرب كوخ صغير، وكان مسيو «دوبون» ينتظرنا مع بقية الأمتين الفرنسية والهولاندية. وكان يتقدمه (١٢) جواداً من جمال نادر، أمسك بها فرسان ارتدوا ألبسة فاخرة، وهم يتبعون لباشا العراق، والمتسلم والقاضي والمفتي، ونقيب الأشراف، والمحصل والجمركي الكبير وآغا السباهيين، وآغا الإنكشارية، وغيرهم من سلطات البلدة.

«ولقد ترجلنا أنا ومسيو دوبون في آن واحد، وتقدمنا وتعانقنا، وتقدم الفرنسيون والهولانديون الذين لم ألتق بهم بعد لتحيتي، وقد عانقتهم جميعاً، وأكملنا طريقنا بهذا النظام ـ «قافلة التجار في المقدمة، ثم البغال التي تحمل العفش، ويرافقها الجنود المشاة الذين رافقوها أثناء الرحلة، ثم أتى الخيالة المسلحون، وقد اختلطوا مع خدم التجار، وكانوا يسيرون إثنين اثنين،

ووراءهم الخيالة الاثنا عشر، وهم مترجلون ويمسكون أزمة الخيل بأيديهم . ثم ستة من الانكشارية على ظهور جيادهم ويسيرون اثنين اثنين. وكان «قواص» القنصلية، أو حاجبها، يلبس اللون الأحمر ويمتطي جواداً، ويسير خلفهم، ويليه الترجمانان على الخيل، ووراءهما أربع «جاويشية» (شطّار) ارتدوا الجوخ الأحمر، ووضعوا على رؤوسهم قبعات على النمط البولوني، مبطنة بالفراء، وكانوا يسيرون على أقدامهم اثنين اثنين، وأطراف قفاطينهم قد جمعت ووضعت في أحزمتهم، حتى لا تعيق سيرهم، وكانت ترى من تحتها سراويلهم الزرقاء، وأحذيتهم من الجلد الأحمر، وكان كل واحد منهم يحمل عصاً طويلة في يده، وقد رفعها في الهواء. وكنا أنا ومسيو دوبون نسير على استقامة واحدة، ونأتي بعدهم. وكان مسيو دوبون يمتطي جواداً قد وشح بالجوخ الأرجواني، مع زمام وركابات مذهبة، وكان لباسه الفرنسي «البنطلون الضيق» من الجوخ الأحمر الناري، وقد زُيّنت أماكن خياطته بخيوط من الذهب، وفوقه ارتدى معطفاً قصيراً من الموار (المخيرُ) الأحمر المبطن بفراء الزبلين. أما أنا فكنت قد امتطيت جواد المتسلم، الذي حل محل الوالي أثناء غيابه . . . وسار إلى جانبينا أربعة من مروضي الخيل، وقد لبسوا الأحمر، وحملوا كرمز لعملهم أعنة خيل وأزمة . . .

«وكان يتبعنا التاجران الهولانديان الرئيسيان، ويليهما نائبا الأمة اللذان قدماهما إكراماً لهما بصفتهما أجانب تحت حماية فرنسة. ثم أتى أفراد الأمتين، وقد اختلطوا ببعضهم بعضاً، وكانوا يسيرون اثنين اثنين، وامتطوا جميعاً الخيول المطهمة، وارتدوا الملابسَ الرائعة. ووراء الجميع سار خدم الفرنسيين والهولانديين على الخيل هم أيضاً، وأخيراً جاء أعيان البلد.

«وأثناء طريقنا إلى حلب، كان هناك عدد لا يحصى من الناس، من جميع الأجناس والفئات والأعمار، يحفون موكبنا ويباركوننا. ودخلنا حلب من باب الفرج، واجتزنا على مهل قسماً كبيراً من المدينة، وقد تجمع الناس في الأسواق المفتوحة ليروا القنصل الجديد، ووصلنا أخيراً إلى «الخان الكبير» حيث سكن قناصل فرنسة . . . وترجلنا ثم توقفنا على درجة مرتفعة، لنتلقى

تحيات من رافقنـا، وهؤلاء كانـوا يذهبون بخيلهم إلى باحة الخان، حيث يترجلون ويعودون إلينا. . . وصعدنا البيت القنصلي، واستقبلت عند الباب من قبل «حارس مضافة الأرض المقدسة» في حلب، والقس الأول لكاثوليك المدينة. وكان يلبس فوق ملابسه الكهنوتية معطفاً من الدمقس الأبيض، وقـدم إليّ الصليب والماء المبارك، وتقـدمنا إلى الكنيسة حيث ركعنا على «مصـلاة» مغطاة بالمخمل الأحمر، زينت بشريط مذهب، وأنشد الحبليون واليسوعيون والكبوشيون والقساوسة المارونيون «أنت الإله» بصوت واحد. ثم خطب «حـارس الأرض المقدسـة» بالإيطالية، ومدحني كثيراً. . . وكانت الصلاة طويلة فلم تنته قبل الساعة الواحدة، وتلقيت بعدها تهاني الأمتين وأنا خارج من الكنيسة، ثم اتجهنا إلى البيت مع من دعاهم مسيو دوبون للغذاء. وكانت المأدبة فاخرة ... وبعد الغذاء سلّمني دوبون شؤون القنصلية»[1]. . .

وكما كان القنصل يستقبل باحتفال رسمي تشترك فيه جميع الجاليات الأوروبية في الإسكلة، فإنه كان يودَّع. وكانوا يرافقونه إلى بعد أربعة أميال أو خمسة خارج المدينة، وبنفس الموكب السابق[2]، وأحياناً حتى يستقل المركب إذا كان في ميناء.

وإلى هذه الاحتفالات الرسمية، التي كانت عامل ربط وتوحيد بين أفـراد الجالية الواحدة، ودعمًا لمركز القنصل، يمكننا أن نضيف مختلف الحفلات غير الرسمية، التي كان أفراد الجاليات يستفيدون من المناسبات المختلفة لإقامتها، بل إنهم كانوا في الواقع يختلقونها إختلاقاً. لأن هذه الاحتفالات بعديد مظاهرها وأنواعها، كانت تلم شملهم، وتخرجهم من رتابة حياتهم في الإسكالات، ومن الاستغراق في العمل الروتيني، وتبث التجـديد والحركة في حياتهم العادية الراكدة، وتذيب إلى حين جمودهم

(1) V. D'Arvieux. V. PP: 493 - 517 (1)

(٢) لقد اشترك «بيترو ديلا فاله» في وداع قنصل إنكلترة في سنة ١٦١٦م، وكان عدد أفراد الأمم (٣٠٠) تقريباً، والعدد مبالغ فيه. Pietro. della Valle. I. P: 192

المكتسب، وبذلك تخف وطأة الحياة عليهم، وتصرف عنهم الشعور بالوحدة والغربة، والبعد عن الوطن. ومن هذه الحفلات المآدب الفخمة، والولائم الفاخرة التي كان يقيمها واحدهم أو مجموع الجالية على شرف سائح مرموق، أو مسافر صديق. وكانت الموائد تحفل بكل ما لذّ وطاب، من لحوم وطيور وفواكه وشراب. وكان يتلو الطعام عادة ـ ومعظمها حفلات عشاء ـ سهرة ممتعة يجلبون إليها فرقاً موسيقية غربية، وكان بعضها يفد على ظهور المراكب أحياناً، أو فرقاً موسيقية شرقية راقصة، ومعظم أفرادها عادة من اليهود(١). وكانت الجاليات في الحقيقة تؤدي واجب الضيافة خير أداء، وتستمتع به. ولم تكن مناسبات الضيافة محدودة أو معدودة، بل إن المائدة القنصلية لمعظم الجاليات نادراً ما كانت تخلو من ضيف وافد، ولاسيما في حلب حيث هي معبر طريق للعديد من السياح الأجانب والتجار، ورجال الأعمال، ورجال الدين وغيرهم، حتى أن الإنكليز أسسوا في حلب جمعية للضيوف، أطلقوا عليها اسم «فرسان وادي الملح» ـ وهو مكان في فلسطين ـ «Knights of Malhue» وينتسب إليها الأجانب بطقوس معينة، وهدفها الاحتفال بالضيوف وتسليتهم(٢).

وأكبر الأعياد التي كان التجار يحتفلون بها على هواهم، وبحرية ودون أي قيد من قيود الرسميات، ويعاودون فيها ذكرى احتفالات الوطن الأم، «عيد الكرنفال» ففيه كانوا يلعبون ويرقصون، ويولمون الولائم، ويمثلون الكوميديات(٣). وفي بعض الحالات كانوا يتصرفون ـ وهم في نطاق مجتمع

(١) (1) d'Arvieux. III. : P: 399 - VI. P: 62

«لقد كانت الموسيقى التركية ترافق الطعام، وقد رقص اليهود وسلونا بألعاب بهلوانية».

(٢) (2) Wood: P. 241.

(٣) (3) Ibid. I. PP: 124 - 127

وكان تمثيل الكوميديات والتراجيديات أكثر ما يرى في مدينة أزمير، حيث أقام الفرنسيون في الصالة القنصلية مسرحاً، وكونوا فرقة موسيقية تعزف أثناء الفواصل. وكانوا يوزعون جميع أنواع الحلوى والمربيات الجافة والمرطبات على المدعوين. ويتبع

إسلامي محافظ مغاير في عاداته لعاداتهم - تصرفات من «لا عقول لهم»، فكانوا يرشون الصباشي أو القاضي ليسمح لهم بالتجول في أنحاء المدينة ليلاً، ويخرجون متنكرين على شكل نساء أحياناً مع الأقنعة على الوجه، فيصيحون ويعربدون، ويرقصون في الطرقات، ويحدثون ضجة كبرى، وبلبلة عظيمة وسط المدينة الهادئة، مما كان يؤذي المسلمين، ويثير ثائرتهم، ويعرض مجموع الأمة للبلص والغرامة(1).

وأشد الجاليات إنغماساً في اللهو والعربدة أثناء حفلات من هذا النوع، كانت الجالية الإنكليزية. فقد كان التجار الإنكليز يتعاطون النبيذ بكثرة، وكانوا يشربون حتى يفقدوا الوعي، فيكسرون ويحطمون الكؤوس وما على المائدة ليشرفوا - بحسب زعمهم - ضيوفهم، ومن يشربون على نخبهم، ويطلقون لأنفسهم العنان أحياناً، حتى أنهم إذا لم يجدوا ما يكسرونه، فإنهم يشعلون ناراً كبرى ويرمون فيها بقبعاتهم، وشعورهم المستعارة، وملابسهم حتى القمصان الداخلية، وسراويلهم. وبعد ذلك يضطر هؤلاء للبقاء في الأسرّة ريثما تصنع لهم أو تحضر ملابس أخرى(2). وفي الموانىء حيث كانت مثل هذه الحفلات تقام على ظهور المراكب، فإنهم كانوا ينزلون بعضهم إلى القوارب، ولا يتمكنون من العودة إلى المركب إلا على الحبال، لأن سيقانهم لا تقوى على حملهم من شدة السكر. وكان بعضهم أكثر جدية وتعقلاً من

التمثيلية مأدبة فاخرة. وكان بعض الأتراك يحضرون تلك التمثيليات وأحياناً مع نسائهم، وقد تنكرن على شكل رجال مسنين، ويجلسن في غرفة خاصة ذات ستائر.

(1) عندما حدث مثل هذا الأمر في حلب أثناء قنصلية دارفيو فإنه سجن الفاعلين (24) ساعة ووبخهم.

D'Arvieux. VI. PP: 48 - 49

وفي أزمير كانوا يسيرون عراة في الطرقات، وقد سودوا وجوههم، ويركضون إلى بيوت الروميات ليقضوا ليلتهم فيها بين شرب ورقص ولهو محرم. . .

Poullet. II. : 126

(2) D'Arvieux. I. P: 132 - Wood. P: 241. (2)

أولئك، فيتلهون في أن يرموا إلى البحر من أعالي أروقتهم حفنات من النقد من فئة ال (٥) صول، ويتلذذون برؤية السكان وهم يتخبطون في البحر لجمعها(١).

وإذا كان هذا الإسراف في اللهو يدل على شيء فإنه يبرهن على مدى الكبت الذي كان يقاسيه أفراد الجاليات بعيداً عن مواطنهم. ومن ثم ففي أول فرصة للتحرر، كانوا يطلقون العنان لغرائزهم وأهوائهم، محاولين إرضاءها ونسيان الضيق الذي يعانون.

وإلى جانب حفلات الليل تلك الصاخبة العابثة، كانت حفلات النهار التي كانت الجاليات تنظمها للصيد والقنص. ففي معظم الإسكالات كان الأجانب يخرجون إلى الريف المجاور، ليقنصوا الحيوانات البرية. فالفرنسيون كانوا يخرجون إلى ضواحي صيدا، وإلى منطقة الصنوبر في بيروت، حيث يقنصون الأرانب البرية والغزلان(٢). وكان بعضهم يرافق الأهالي في عمليات القنص هذه(٣). وقد كان معروفاً لدى السكان الأصليين الذين كانت هذه الهواية منتشرة بينهم، أن أكبر تسلية يرضون بها الأجانب هي القنص حتى أنه عند زيارة سفير فرنسة «نوانتيل» لطرابلس، أبدى له واليها، تكريماً له استعداده لمرافقته في حفل قنص، وتقديم كل ما يحتاج إليه من خيل وكلاب ونسور(٤). أما في حلب، فإن القنص كان يجري أحياناً بشكل إفرادي، مما كان يعرض الأفراد لمخاطر عدة، أقلها قطاع الطرق(٥). وفي الحقيقة أن أشهر حفلات القنص، هي التي كان يقوم بها الإنكليز في حلب، فمن المعروف إن هؤلاء كانوا لا يتلقون قوافلهم البحرية إلا مرة واحدة في السنة،

(١) (1) Wood. P: 241 - D'Arvieux. I. P: 132

(٢) (2) D'Arvieux. I. P: 331 - II. P: 333

(٣) يصف «دارفيو» حفلة قنص اشترك فيها مع أمير من آل طراباي قرب عكا.
(3) Ibid. III. P: 107

(٤) (4) Vandal. les Voyages... lettre de M. de Nointel à M. de Pomponne Seide. 9 Mars 1674

(٥) (5) D'Arvieux. V. P: 567

ومن ثم فلا عمل لديهم إلا ثلاثة أشهر فقط، أما بقية العام فيقضونه في التسلية والترويح عن النفس[1]. ولقد نظموا أوقاتهم تنظيمًا حسناً. فكانوا يخرجون مرتين في الأسبوع إلى ضواحي المدينة ابتداءاً من شهر تشرين الثاني - نوفمبر - إلى نهاية آذار. وكانوا يمتطون الخيول المطهمة التي كانوا يعتنون عناية فائقة بتربية العربي الأصيل منها، وتدريبه وتهويته يومياً[2]. وكانوا يأخذون معهم كلابهم ونسورهم[3]. وكانت رحلات الصيد والقنص هذه بالنسبة إليهم رياضة جسمية ضرورية، وترفيهاً نفسياً لا غنى عنه.

ومثلما كان الإنكليز يهتمون بالجياد الأصيلة الممتازة، فإنهم كانوا يهتمون بكلاب الصيد. ومن المعروف أن المسلمين يتضايقون من الكلاب، ويعتبرون لمسها للأشياء قذراً ودنساً. ومع ذلك، فإن أفضل هدية كانت تقدم للسلطان هي كلاب الصيد الأصيلة[4] ولكن هذا لا يعني أن تربية الأوربيين لهذه الكلاب ورعايتها، كانت تمر بسلام على الأرض العربية الإسلامية. ومن ثم فقد كان الإنكليز يتعرضون بين آونة وأخرى لبعض المضايقات بهذا الشأن، ويهددون بخطف الكلاب أو قتلها[5]، على الرغم من أن السلطة العثمانية قد أقرت مبدئياً إحضارهم لمثل هذه الحيوانات، وتربيتهم لها. فقد نصت إمتيازات سنة ١٦٧٥م، نفسها في المادة (٣٢) منها، بأنه يجب ألا تطلب أية ضريبة على طعام الحيوان، وقد يقصد به

(١) (1) Ibid. VI. P: 266 - Russell. II. P: 15

(٢) (2) Russell. II. P: 15

(٣) (3) Wood: P: 242

(٤) في رسالة أرسلها سفير فرنسة إلى الملك في ١٤ أكتوبر سنة ١٥٦٤م، يشرح له فيها أنواع الهدايا المفضلة من السلطان.
(4) Charrière. I. P: 767

(٥) (5) D'Arvieux. V. PP: 542 - 43
يرجع إلى قصة «دارفيو» عن كيفية محاولة آغا حلب جمع الكلاب من المدينة بناء على رغبة السلطان، والصدام بينه وبين القنصل الإنكليزي.

الكلاب) من الإنكليز، أو من أحد رعايا تلك الأمة[1]. ويبدو أن الفرنسيين لم يكونوا يملكون كلاب صيد، ولا يعملون على إحضارها معهم[2].

وكانت الجالية الإنكليزية كلها تشترك في الواقع في رحلات القنص هذه، لأنها مجال لالتقاء الجالية، وتجمعها وتفاعلها، ولأن الفرد وحده لم يكن ليأمن على نفسه إذا غامر بعيداً عن المدينة، بسبب قطاع الطرق[3]. وكانوا ينصبون خيمة كبيرة عند وصولهم إلى المنطقة المطلوبة، على نمط البدو في هذه البقعة، ويختارون لها مكاناً جميلاً يبعد (٤ ـ ٥) أميال عن مدينة حلب. وكانوا يحملون معهم طباخهم، وأدوات مطبخهم، وحطبهم، ومنضدة تطوى، وكراسي وسجاداً، والمؤن اللازمة، وكان الطباخ يجهز لنفسه مكاناً صالحاً لطهو الطعام، ويضع فوقه أحياناً ستارة أشبه بخيمة، لتدرأ عنه الريح والمطر. ولم يكن الطهو في الهواء الطلق ليعيقه عن إعداد خمسة أطباق أو ستة بمهارة عجيبة، وبكمية وافية، تكفي أفراد الجالية، وعشرين خادماً تقريباً. وكانت الخيمة تنصب عادة إما على ضفاف النهر، أو في بقعة خضراء قرب نبع ماء يستقى منه، وكانوا ينقلون الخيمة أحياناً من مكان إلى آخر إرضاء للنبلاء الإنكليز وراحتهم[4].

وكان الصيد والقنص يجري عادة في الصباح، فيصيد بعضهم البط الوحشي، والسمك، ويقنصون مستعينين بكلاب الصيد الرمادية[5] الأرانب، والخنزير الوحشي، والغزال[6]. وتعود الجماعة بعد أن تكون قد تفرقت للصيد والقنص، لتلتئم ظهراً، فيربطون الجياد على مسافة

(١) (1) Hurewitz. I. P: 26

(٢) (2) D'Arvieux. V. P: 542

(٣) (3) Wood. P: 242

(٤) (4) Russell. II. PP: 15 - 16

(٥) (5) Wood. P: 242

(٦) (6) D'Arvieux. VI. P: 266 - DeBruyn: Voyage. P: 334 et sq...

قريبة، وتوضع الكلاب قرب الخيمة. وكان طقس سورية يسحر الإنكليز، فهو في معظم الوقت جميل وصاح، والخضرة يانعة، وبخاصة بعد أمطار الخريف المنعشة، والحقول مغطاة بزهر الليلك الفارسي، والأزهار الصفراء البديعة. وحتى في الشتاء، كانت الطبيعة جمالاً حياً. ولكن أبدع الفصول هو الربيع بخضرته وأشجاره المزهرة، وبخاصة في منتصف آذار... وفي هذه الفترة من السنة، جرت العادة أن يزور أمير العرب الأوربيين، وهو في طريقه إلى المدينة أو منها، وكان يستقبل بكل ترحاب هو وحاشيته، ويقدم له الشراب الذي كان يطيب له أكثر من القهوة[1].

وفي شهر نيسان ـ أبريل ـ كان الإنكليز ينتقلون إلى البساتين، حيث يقيمون حتى نهاية أيار ـ مايو ـ فهم يأتون صباحاً إلى المدينة، ويعودون إما ظهراً أو ليلاً، وبذلك يتركون خاناتهم في المدينة. وقد كانت مساكنهم الريفية مريحة إلى حد كبير، على الرغم من أنهم لا يصرفون مالاً كثيراً على تزيينها وتنميقها، لأنها ليست ملكاً لهم. وكان النبيل الإنكليزي يشعر بسعادة غامرة في الريف ولا يغادره حتى تشتد الحرارة في نهاية مايو، وتتضاعف أسراب الذباب، ويصبح الانتقال بين المدينة والريف صباحاً ومساءً مزعجاً. والريف موحشاً بعد انتهاء موسم الحصاد[2].

أما أثناء الصيف، فكان الإنكليز يخرجون للغذاء أحياناً في بعض البساتين، قرب المدينة بنفس الطريقة السابقة، إلا أن رحلات مثل هذه كانت أقل متعة من سابقاتها، لأنه لا وقاية فيها من الحرارة والذباب، ولا مكان مريح للقيلولة. كما أنهم لا يكتفون بهذه النزهات المتفرقة إلى ضواحي حلب، وإنما كانوا ينتقلون في هذا الفصل، وهو فصل الطاعون عادة، إلى جبال بيلان المطلة على خليج الإسكندرون، حيث لا يسكن هذه البقعة سوى بعض الرجال والوحوش، ولكن لتشابه جو هذه البقعة مع الجو

---

(1) Russell. II. P: 17 (١)

(2) Ibid. (٢)

الإنكليزي، فإن عدداً كبيراً منهم كان يذهب إلى هذا المكان الموحش، إذ يمكنهم أن يتمتعوا بالربيع وسط الصيف بحركة إنتقالية محدودة. وكانوا لا يخافون بفضل عددهم هجوم أكراد المنطقة أو غيرهم. وكانوا يختارون لإقامتهم سهلا صغير المساحة، قائماً بين الجبال، على بعد قليل من قرية بيلان. إذ أن المنظر في هذه البقعة خلاب: فالخضرة دائمة، والماء متدفق، والرياح غربية ولطيفة على الدوام، وفي بيلان كل ما يحتاج إليه من مؤن. وكانوا يعيشون تحت الخيام، ويتنقلون في المرتفعات على جيادهم بعيداً عن القوافل وطرقها. وكانوا يشعرون بالمتعة والبهجة من إقامتهم هذه، ولكنها تصبح ثقيلة الوطأة عليهم أثناء انتشار وباء الطاعون في حلب، حيث يكونون قلقين على أصدقائهم الذين خلفوهم وراءهم في المدينة. إلا أن الاصطياف في بيلان قلّ مع الزمن، إذ نقص عدد المراكب التجارية الوافدة، ولم يعد لها وقت منتظم، فغدا من الصعب على التجار مغادرة المدينة، كما تناقص عدد أفراد الجالية كثيراً، وأصبح الأكراد معادين للأوربيين، حتى أصبح الانتقال إلى المنطقة الجبلية عسيراً(١).

ولم تكن النزهات خارج المدينة مقصورة على أفراد الجالية الإنكليزية فحسب، بل كانت جميع الجاليات تقوم بها، في حلب وغيرها من الإسكالات. ففي صيدا كانت الجالية الفرنسية تخرج إلى نهر الأوّلي، حيث البساتين والأشجار والمياه المتدفقة، وتنعم في هذه البقعة بالاستحمام في مياهه، والنزهة والتسلية(٢). وفي حلب، فإن نزهة الفرنسيين كانت تهدف بخاصة «تكية الدراويش» في منطقة شيخ أبي بكر، حيث كانوا ينطلقون إليها مع ضيوفهم(٣). أما قنصلهم، فكان يذهب أحياناً للراحة والاستجمام في

(١) (1) Russell. I. PP: 374 - 375. annexe. - Wood. P: 243

(٢) (2) D'Arvieux. I.P: 327

(٣) (3) Ibid. VI. P: 62

ولعلها نفس المنطقة التي أشار إليها «تافرنيه»، بأنها على بعد نصف ميل من حلب وتقع على تل جبلي فيه كهف. Tavernier. I. P: 186

حديقة المفتي[1].

أما البنادقة والهولانديون، فلم يكن لهم مكان خاص بهم، وإنما كانوا يشتركون مع الفرنسيين أو الإنكليز في نزهاتهم، ولاسيما في أواخر القرن السابع عشر، عندما تضاءل عددهم.

وبعض هذه النزهات لم يكن ليخلو من المنغصات فمفاجآت قطاع الطريق والبدو لم تكن نادرة، وكان يجري أثناءها تبادل في إطلاق النار، كما يسقط بعض الجرحى، وتحتج الجاليات، وتهدد وتتوعد، ولكن دون جدوى[2].

ولم يكتف أعضاء الجاليات الأوربية الوافدون للتجارة أو لمهنة أخرى بالترحال إلى المناطق المجاورة لإسكالاتهم فحسب، وإنما كانوا يجوبون كل أنحاء البلاد للاستطلاع أحياناً والدراسة أخرى. وكانت المناطق الأثرية هي التي تجذب انتباههم، وأكثر الجاليات إهتماماً بهذا الأمر الإنكليز الذين كانوا ينظمون أنفسهم على شكل جماعات تخرج لزيارة القدس، وفلسطين، ووادي الملح، وعمود القديس سمعان، وضفاف الفرات، وأنطاكية، وغيرها من الآثار التي كانت تثير فضول السياح، ثم يقدمون عن رحلاتهم هذه وصفاً عاماً للناس بعد عودتهم إلى بلادهم. وفي زمن «دارفيو»، خرج فريق منهم إلى تدمر، بعد أن استعد لهذه الجولة بالسلاح والخيام والمؤن، وحمل معه الهدايا لتقديمها إلى حكام المنطقة. وقد سمح له «الأمير ملحم» حاكم تدمر آنذاك بزيارتها، هي وضواحيها. ولقد قاسى أفراد الفريق الأمرّين

(1) D'Arvieurx. VI. P: 21

(2) Ibid. V. PP: 573 - 579

مثل حادث نزهة الهولانديين مع قنصل فرنسة السابق، وتعرضهم لبعض قطاع الطرق، وجرح أحدهم. ولقد احتج قناصل جميع الأمم لأن الحادث يمس أمن الجميع، وهددوا بقطع التجارة.

أثناء اجتيازهم الصحراء، حتى أنهم لم يعودوا يفكرون بالعودة إليها أبداً[1]. وكان «دارفيو» الفرنسي مثلاً بارزاً للتاجر الرحالة الذي زار جميع مدن سورية الجنوبية وقراها، وهو لا يزال تاجراً في صيدا[2] وكان الأوربيون يختارون عادة لزيارة بيت المقدس فترة عيد الفصح، حيث يكون العيد مناسبة طيبة، والطقس ملائماً.

ومن كل ذلك يتضح أن الجاليات الأوربية لم تكن لتتمتع بحرية الإقامة في أنحاء الدولة العثمانية فحسب، وإنما بالتنقل والتجوال في جميع جنباتها، وإن كان عليها أن تنال تصريحاً خاصاً لزيارة القلاع وبعض الأماكن الأثرية من حكام المنطقة[3].

ويجب ألا ننسى في نهاية المطاف عن النزهات الترفيهية، النزهات الآنية التي كانوا يتمتعون بها على أسطح خاناتهم في الصيف، وبخاصة في الإسكالات البحرية، حيث يتمددون على الأرائك التي يعدونها لهذه الغاية، ويستمتعون بالمناظر الخلابة الممتدة أمامهم، والهواء البحري المنعش[4].

وبالإضافة إلى رحلات الصيد والقنص والنزهات على ظهور الخيل، وفوق أسطح الخانات، فإن الأوربيين كانوا يمضون قسطاً من وقتهم ببعض الألعاب الرياضية، كلعبة «الكريكيت»، التي كان يمارسها الإنكليز في حلب، في مكان يمضون قسطاً من وقتهم ببعض الألعاب الرياضية، كلعبة «الكريكيت»، التي كان يمارسها الإنكليز في حلب، في مكان يمضون قسطاً من وقتهم ببعض الألعاب الرياضية، كلعبة «الكريكيت»، التي كان يمارسها

(١) (1) D'Arvieux. VI. PP: 266 - 268

(٢) لقد زار «دارفيو» كل مدن فلسطين، مثل غزة وقيسارية ويافا وعكا وحيفا والرملة والقدس وطبرية والناصرة وصفد كما زار دمشق وصيدا وبيروت، وطرابلس وحمص وبعلبك.

(٣) إن زيارة قلعة حلب كان تتم بإذن من السراي. (3) Russell. I. P: 38

(٤) (4) Russell. II. PP: 18 - 19

الإنكليز في حلب، في مكان كان يدعى «المرجة الخضراء Green Platte»[1]، ولعبة البليادرو، التي تمارسها أغلبية الجاليات، وكان النزاع يأخذ أثناءها مظهراً جدياً، يصل إلى حد تمزيق الملابس، وتحطيم الرؤوس[2].

وكما حمل الأوربيون تلك الألعاب إلى حياتهم الاجتماعية في الإسكالات، ليقطعوات أوقات فراغهم، فإنهم نقلوا إليها من مواطنهم «لعب الورق»(الشدة). وكانت هذه الألهية منتشرة جداً بين أفراد جميع الجاليات الإنكليزية والفرنسية والبندقية والهولاندية على السواء، علمًا بأنها لم تكن معروفة أبداً في البلاد العربية الإسلامية[3]. وكان الأوربيون في الإسكالات يدعون بعضهم بعضاً إلى ما يمكن أن نسميه «حفلات لعب الورق»[4] وكان يحضر هذه الحفلات بعض سكان البلد من المسيحيين الذين يعملون لدى الأوربيين. وكانت هذه الحفلات أشبه ما تكون بسهرات «نوادي القمار»، وكان اللعب فيها يتم على مال وفير. وقد تفشى هذا اللون من اللهو بين الأهالي أنفسهم فأخذوا يمارسونه في بيوتهم، وتعلق بعضهم به إلى حد الإدمان عليه. وكانت تؤدي الخسارات الضخمة التي تصيب التجار الفرنجة أو المسيحيين من أهل البلاد، إلى إفلاسات تبلبل كيان الجاليات وتقلقها. وأبرز مثل على ذلك ما أصاب بعض تجار صيدا الفرنسيين في سنة ١٦٥٦ - ١٦٥٧م، من خسائر نتيجة إجبار الأميرين الدرزيين حفيدي فخر الدين، أولئك التجار على مشاركتهما في لعبة الورق Lansquenet التي تعلماها جديداً. فقد كان هذان الأميران يلحقان بهم إلى الخان، إذا لم يأتوا في الأوقات المحددة، وكان على هؤلاء أن يقطعوا عملهم وينغمسوا في هذه اللعبة. ومن الطبيعي أن يرافق اللعب عادة مشروبات فاخرة تقدم للأميرين وحاشيتهما. وقد استفحل الأمر حتى اضطرت الأمة الفرنسية في

(١) Wood: P: 242

(٢) D'Arvieux. VI. PP: 40 - 41

(٣) Ibid. I. P: 387

(٤) Wood:P:237.

صيدا إلى رصد مبلغ من المال يخصص فقط للعب الورق مع الأميرين، حتى يتحمل مجموع الأمة الربح والخسارة معاً[1].

الطعام والشراب: فالأجانب في الإسكالات إذن لم يكونوا في قمقم - كما يتخيل من يقرأ «وود» - بل كانوا يتمتعون بحرية تشبه إلى حد كبير الحرية التي كانت لهم في مواطنهم الأصلية. وكانوا يعيشون في بحبوحة من العيش داخل بيوتهم، على الرغم من ضيقها المكاني، وكانت الحياة ميسرة، لهم، وسهلة وواسعة. فلهم خدمهم[2] من أهل البلاد (الأرمن أو الروم)، ومن مواطنيهم، ليهيئوا لهم الأجواء التي كانوا يعيشونها في بلادهم، وطباخهم الذي يعد لهم أصناف الطعام الملائمة لأمزجتهم في حياتهم العادية، وأثناء المآدب. أما من لم يكن له طاهيه - وهم كثر - فإنهم كانوا يتناولون طعامهم على المائدة القنصلية، لقاء مبلغ معلوم[3]، أو في المطاعم الصغيرة المعدة لهذا الغرض في نفس الخانات أحياناً من قبل بعض المواطنين[4].

فالحياة المشتركة إذن كانت هي القاعدة في الإسكالات. وعندما كانت

---

(١) (1) D'Arvieux. I. PP: 387 - 388

(٢) كان لدى قنصل صيدا «بتانديه» خادم خاص بغرفته، وطاه ورئيس مستودع ومساعدان للمطبخ وخادمان آخران وسقاء (لإحضار الماء).

Ibid. I. P: 354

وكان قنصل البندقية يحضر معه أحياناً عشرة من الخدم، وكذلك قنصل إنكلترة.

(٣) في حلب دفع تاجر في سنة ١٦٩٣م للقنصل ثمناً لطعامه وطعام خادمه (١٨٠) قرشاً في السنة. وكان قنصل إنكلترة الذي يأكل على مائدته عدد كبير يتقاضى (٢٠٠) قرش سنوياً عن كل تاجر دون أن يلزم نفسه بإطعام الخدم.

AA, 365. lettre du Consul. 4 avril 1693 - Masson. P: 467

(٤) (4) D'Arvieux I. P: 315

لقد كان في صيدا جناح خاص في الخان، استخدم مطعماً وحانة. وفيه منضدة طويلة يتناول معظم التجار طعامهم عليها بسعر معتدل، ومعاملة طيبة. ويقول «كوبان» أن الطعام فيه كان يكلف (٣٠) صولاً (سنة ١٦٤٠). Coppin. P: 421.

تزدهر تجارة واحدهم، ويغتني، فإنه كان يعمل لرفع مستوى حياته في بيته، «ففي أقل من سنتين - كتب دارفيو عندما كان تاجراً في صيدا - وجدت نفسي قد ربحت كمية كبيرة من المال، على الرغم من نفقاتي الكثيرة. فقد كان لدي أربعة جياد، وستة خدم، ومائدة لستة أشخاص غنية جداً. وكان أصدقائي من جميع الأمم، يجدون فيها ما يأكلون ويشربون دون قيود أو رسميات. وكان لي منزل لطيف جداً (داخل خان الفرنسيين في صيدا)، مؤثث تأثيثاً لطيفاً... ويحوي مؤناً كافية، ومن النبيذ أنواعاً مختلفة»[1]..

إن منزلاً كالذي وصفه «دارفيو» كان في الحقيقة نادر الوجود بين الفرنسيين، إلا أنه كان شيئاً عادياً لدى الإنكليز الذين كانوا - كما رأينا - يحبون الرفاه، ويملكون كل وسائله. فقد نظموا حياتهم تنظيم من سيقيم طويلاً، بحيث يريح أجسامهم ونفوسهم.

وكانت تكاليف الحياة ضئيلة جداً، وأقل مما يتصور أي أجنبي وافد. فالخدم المحليون يكتفون إلى جانب إطعامهم ببضعة قروش، والمواد الغذائية متوافرة نوعاً وكمّاً في كل مكان، وبسعر رخيص[2] فمن اللحوم لحم الضأن والعجل الذي كان يذبح للفرنجة خصيصاً في حلب، ومرتين في الأسبوع[3]، لأنهم لم يكونوا يستطيبون لحم الخروف. وفي الإسكالات التي لا يتوافر فيها كانوا يلجؤون إلى لحوم الطيور، كالدجاج والحمام، وإذا لم يجدوه فإنهم كانوا يجلبونه من إسكالات أخرى قريبة[4]. فموائد الأوربيين كانت مزودة إذن

---

(١) (1) D'Arvieux. II. P: 348

(٢) (2) Ibid. II. PP 331 - 361

في صيدا مثلاً كانت وقية لحم العجل والخاروف بصولين. وكانت الدجاجة الكبيرة بعشرة صولات، وزوج الدجاج الصغير بـ (٨) صولات وزوج الحمام الأحمر بـ (١٥) صولاً.

(٣) (3) D'Arvieux. VI. P:455 - Russell. I. P: 364

(٤) (4) Ibid. I. P: 293

بكل ما تشتهيه أنفسهم من أطعمة، ماعدا سمك البحر الذي لا يمكن الحصول عليه طازجاً إلا في الموانىء. وإذا كان الطهاة من أهل البلد، فإنهم كانوا يضيفون إلى الأطباق الأجنبية التي تعلموا طرق طهوها، بعض الأطباق المحلية(١). وإن كانوا لا يستخدمون فيها الزيت المحلي، لأن الأوربيين لم يستسيغوا طعمه، وإنما الزيت الفرنسي والإيطالي(٢).

وعلى الرغم من أن شرب الخمر محرم لدى المجتمع العربي والتركي الإسلاميين، فإن الدولة سمحت للأوربيين بتناوله وإحضاره من بلادهم إذا شاؤوا، بل وصنعه في بيوتهم. وبالفعل درج الأوربيين المقيمون في الإسكالات السورية على صنعه في بيوتهم(٣)، وبخاصة أن سورية مشهورة بزراعة الكروم، وكان لخمر صور في الماضي صيته الذائع في أوربة. وأكثر من اهتم بتخمير العنب الفرنسيون، فكانوا يصنعون كميات كبيرة يخزنونها في قبو الخان. ولكن هذا لم يمنع من استيرادهم بعض الخمور من البروفنس

---

(١) (1) Russell. II. P: 10 - Wood. P: 240

(٢) (2) Russell. I. P:79

(٣) يرجع إلى الإمتيازات الإنكليزية سنة ١٦٧٥م - البند (٢٩) - لا يوضع أي عائق في وجه السفراء والقناصل وغيرهم من الرجال الإنكليز الذين يرغبون في صنع النبيذ في بيوتهم لاستهلاكهم الشخصي واستهلاك عائلاتهم. ولا يجوز للإنكشارية عبيدنا أو غيرهم أن يطالبوهم بأي شيء منه أو يضايقوهم.

Hurewitz. I. P: 26

الإمتيازات الفرنسية سنة ١٦٧٣م - البند (٥٠) يمكن لقناصل فرنسة والمرتبطين بهم من الرعايا والتجار والمترجين ان يعصروا النبيذ في بيوتهم، أويحضروه من الخارج لمؤونتهم العادية، دون أن يمنعوا من ذلك.

D'Arvieux. V. P: 397.

وكان يسمح لليهود والمسيحيين في حلب إحضار كمية محدودة من العنب لصنعها نبيذاً أو براندي، لاستخدامهم الخاص، وذلك مقابل ضريبة معينة كان الفرنجة معفيين منها.

Russell. I. P: 81

وإيطالية وقبرص، لأنها أقوى مفعولاً من الموجودة لديهـم ـ ومن ثم فإن النبيذ المطروح على موائدهم كان نوعين، نبيذ أبيض جاف هو نبيذ البلد (العرق)، ونبيذ أحمر هو نبيذ البروفنس[1]. وكان الفرنسيون يقدمون الخمر بعد الانتهاء من الطعام، وأثناء تناول الفواكه والحلويات، بينما كان الإنكليز يجرعـون شرابهم المفضل وهو (البنش) قبل الغذاء والعشاء، لأنه ضعيف التـأثـير، ووجدوا أن هذه العادة، وهي تناول الشراب قبل الطعام لذيذة ومرطبة، حتى أن معظم الأوربيين وكثيراً من المسيحيين من أهالي البلاد، وحتى بعض المسلمـين من الأتراك قلدوهم بها. وكانوا يستخدمونه أحياناً مثلجاً، ولكن الثلج كان قليل الاستعمال بصفة عامة على الرغم من وفرته في الأسـواق، لأن النبيذ المجلوب من الأقبية، أو المـاء من الصهاريج، كانا باردين البرودة الكافية[2].

وأكثر ما أعجب الأوربيين في إسكالات سورية من المأكولات، الفواكه بشتى أنـواعها[3]، وكانوا يتناولونها بكثرة، ولقد أدهشهم استهلاك الأهالي الكبير لها، حتى أن «دارفيو» قدر استهلاك مدينة حلب منها باستهلاك ثلاث مدن بحجمها في أوربة[4]. وقد أحضر الأوربيون نبات الفريز (توت الشلق أو الفراولة) من أوربة وزرعوه على أسطح الخانات، ولكن طعمه ـ بحسب روايتهم ـ لم يكن كالإنكليزي[5].

---

(١) (1) D'Arvieux . I. P: 328
لقد كان الأوربيون يمزجون النبيذ الأبيض بالأحمر بنسبة الثلث إلى الثلثين ليوازنوا بين تأثير الاثنين. Russell. II. P. 80

(٢) (2) Russell. II. P. 10.

(٣) (3) D'Arvieux. I. PP: 327, 332 - VI. P: 457 - Russell. I. P: 85

(٤) (4) D'Arvieux. II. P: 457

(٥) (5) Russell. I. P: 89

أما المثلجات فلم تكن مستخدمة كثيراً من قبل الأوربيين، وإن كان بعضهم يتناول مرطب التمر هندي[1]، وكانوا ينهون طعامهم بالحلوى أو الفواكه، ويتبعها الفرنسيون بتدخين التبغ[2]، وارتشاف القهوة[3].

---

(1) D'Arvieux. II. P: 337

(٢) لم يكن التبغ معروفا من قبل الأوربيين قبل كشف أمريكة، وقيل أن الإسبان هم الذين وجدوه لأول مرة حوالي سنة ١٥٢٠م، حيث كان يسمى Petun ومنها نقل إلى ماريلاند وفرجينية، وسمي Tabac وهي آلة كانت تستخدم من قبل الأهالي في تهيئته. وحمل إلى فرنسة سنة ١٥٦٠م من قبل نيكو J. Nicot سفير فرانسو الثاني في البرتغال، ومنه أخذ اسم نيكوتيان Nicotiane وأطلق عليه كذلك اسم «عشب الملكة» لأنه قدم إلى الملكة «كاترين «دومديتشي» . . وفي سنة ١٥٧٩م، تلقى الإنكليزي «دريك» أثناء رحلته بعض علب التبغ هدية. إلا أن دخول التبغ إلى انكلترة أتى بعد ذلك أي في سنة ١٥٨٦م، بعد عودة «دريك» من رحلته الثانية. ولقد استخدم لأول مرة ضد الحالات العصبية وأخذ يباع بأسعار مرتفعة ويزرع بكثرة. أما متى استخدم في تركية والأرض العربية فهذا غير معروف تماماً. إلا أن أحداً من السياح لم يشر إلى وجوده قبل القرن السابع عشر، ولعل الأوربيين هم الذين نقلوه. ويذكر المؤرخ العربي «المحبي» في كتابه: «خلاصة الأثر» (ج٢/ ٨٠) أن ظهوره في المغرب والحجاز واليمن وحضرموت كان في سنة ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م وأرخ له بـ (بغي) أما في بلاد الشام فقريب من هذا التاريخ. وأول من يشير إلى تدخين التبغ كعادة في تركية هو «سانديز» (ص ٥٢) إذ يشير إلى أنهم كانوا يتعاطون الأفيون ويتلذذون بالتبغ، ويظهر من كلامه أنها عادة مستحدثة. ويرجح «راسل» أن عادة تدخين الغليون قد نقلت من دمشق بينما، «النارجيلة» من بلاد فارس Russell. I. PP: 373 - 378، ولقد زرع التبغ في سورية بعد ذلك، وانتشر تدخينه، حتى أن «دارفيو» يستغرب هذا الانتشار بين العرب قرب عكا. D'Arvieux. VI. P: 460 - III P 282

وقد ظهرت زراعته في ضواحي حلب سنة ١٦٧٥م، وإن كان لا يشبه تبغ البرازيل. وقاوم مشايخ المسلمين بشدة بدعة التدخين ولكنهم لم يستطيعوا الوقوف في وجهها على الرغم من صدور فرمان في سنة ١٦٣٣م بمنع التدخين تحت طائلة عقوبة الموت، ولوحق المدخنون طيلة حكم مراد الرابع وابراهيم الاول.

Hammer. IX. PP: 208 - 209

(٣) لم يرد ذكر القهوة على لسان السائحين حتى سنة ١٥٧٣م، ويبدو أنه لم يتسع=

أما الأنكليز، فكانوا يبقون مدة أطول على المائدة فيخلعون سترتهم العليا الرسمية، ويحضرون الغلايين، ويدخنون ما يقارب الساعة والنصف، ثم ينسحبون للقيلولة. وعلى العشاء كان استرخاؤهم بعد الطعام، وتدخينهم يستغرق مدة أطول. ولكن يلاحظ أنهم كانوا دقيقين جداً في مراعاة انتظام أوقات الطعام(١). وما عدا أيام المآدب، فأنهم كانوا يتوخون الاعتدال في الشراب، لأن أي إسراف فيه يعرقل العمل في اليوم التالي. إلا أنهم على الرغم من محاولتهم الاعتدال في تناول الخمر، فإن بعضهم كان غير قادر على التحكم بإرادته، فإذا كان هذا أمراً يسيراً على الفرنسيين، فإنه كان مستحيلاً على الإنكليز والأمم الشمالية، الذين كانوا يحتسون النبيذ القوي، فيدفعهم إلى مفاسد كثيرة، ويستثير المخفي من أمراضهم، وبخاصة أثناء الصيف(٢). وما عربدة الإنكليز التي أشير إليها سابقاً عند الكلام عن الحفلات، سوى صورة من صور الإسراف في الشراب.

ولم يكن الأوربيون ليتعاطوا الخمر في بيوتهم فحسب، وإنما كان هناك بعض حانات منعزلة في الخانات، وبخاصة في الموانيء، كصيدا والإسكندرون مثلاً(٣) حيث كان يتهافت عليها البحارة. وفي حلب يشير «دارفيو» إلى وجود واحدة يشرف عليها فرنسيون، وكانت قائمة بالقرب من مسجد، فطلب الأتراك منهم نقل النبيذ المخزون لديهم إلى مكان آخر، لأن وجوده يتنافى مع قدسية المكان، وألا يحتفظوا إلا بكمية تكفي يوماً واحداً

= انتشارها إلا في الربع الأخير من القرن السادس عشر. وقد أطلق عليها السائح «راولف» في سنة ١٥٧٣م اسم «شوب»، أي ساخن. وانتقلت عادة شرب القهوة بعد ذلك إلى الأوربيين عن طريق الشرق. وكان البن يأتي إلى سورية من اليمن بطريق مصر. يرجع إلى الفتح العثماني لسورية... ص ٢٢٤.

Russell. I.P: 372- D'Arvieux. VI. P: 460.

(١) (1) Russell. II. PP: 10-11.

(٢) (2) D'arvieux. VI. P: 42.

(٣) (3) D'arvieux. I. P: 316- Masson. P: 381.

فقط(١). كما يشير إلى حانة أخرى مماثلة قائمة وسط صيدا(٢). إلا أن كبار الأوربيين لم يكونوا ليترددوا عليها خشية التعرض لإهانات أهل البلد وهم ثملون(٣).

ومثلما كان هناك حانات، كان هناك مقاه عديدة يتناول فيها الأهالي القهوة، ويدخنون النارجيلة. وكان بعض هذه المقاهي فخماً وذا نوافذ عريضة، تكشف للمارة بالقرب منها كل ما يجري في داخلها. وكان روادها يفضلون أثناء الصيف الإقامة أمام الباب على قارعة الطريق، وفي الهواء الطلق. ولكن الأوربيين لم يكونوا ليطرقوها لأنها لم تكن لتضم إلا فئات معينة من الشعب لا أعيانهم(٤) وإذا كان الأوربيون لم يترددوا عليها إلا أنهم حملوها إلى أوربة، حتى بنمط بنائها وجلوس روادها على قارعة الطريق في الصيف(٥).

اللباس:

وفي الحقيقة إذا كان الأوربيون يعيشون أحراراً في بيوتهم وخاناتهم، ويطبقون فيها عاداتهم الاجتماعية الخاصة في معظم الأحوال، إلا أنهم عند خروجهم وتنقلهم في الطرقات، كانوا حريصين ما أمكن على أن يبدوا كأهالي البلاد أنفسهم، ولاسيما في ملابسهم والزي الذي يرتدون. وبالفعل فإنهم بصفة عامة كانوا يخرجون وقد ارتدوا قفطاناً وجبة مفراة في الشتاء، على النمط العربي - التركي، ويطيلون شواربهم ولحاهم(٦). والهدف من ذلك

---

(١) (1) D'arvieux. VI. P: 249-251.

(٢) (2) Ibid. I. PP: 302-303.

(٣) (3) Ibid. I. PP: 303.

(٤) (4) Russell. I. P: 23.

(٥) (5) Wood. P. 203.

(٦) (6) Wood: P: 240 - Russell. II. P: 2 - Lucas: P: 172.
- D'arvieux. I. P: 248 - Pietro Della Valle. I. P: 192.

الإقلال من فرص الاحتكاك أو الاهانة التي يمكن أن يتعرضوا لها من قبل الأهالي، نتيجة إستثارة لباسهم الغربي الغريب فضولهم [1] والانصراف إلى أعمالهم دون لفت نظر أو تعرض لتهكم وقد اختار الأوربيون هذا الطريق بأنفسهم، دون أن يفرض عليهم من السلطات الحاكمة، قانوناً أو عرفاً، كما تراءى لبعض المؤرخين [2]. فمن المعروف مثلاً بأن الدولة العثمانية كانت تفرق بين رعاياها المسلمين والمسيحيين واليهود باللباس، أو بالأحرى بعمّة الرأس، ولذا لن يضيرها أن تفرض جديداً من اللباس على الأوربيين ولكنها لم تفعل، فاختيار الأوربيين للباس الوطني في الإسكالات، كان احتياطاً لما يمكن أن يصيبهم من أذى ومضايقات الأهالي، لو تميزوا بلباسهم، وطلبا للراحة في عملهم، لاسيما أثناء فصل الصيف القائظ. وفي الحقيقة لقد اتخذ الهولانديون والإنكليز بشكل مطلق زي أهل البلد ومظهرهم، ولكن الإيطاليين والفرنسيين احتفظوا بقبعتهم الأصلية[3]. ولا بد أن منظرهم كان مستغرباً - كما يقول شارل - رو - وهم بالقفاطين الواسعة، والقبعات الفرنسية أو الايطالية[4] إلا أن التعمم بالقبعة لم يكن منتشراً في جميع الإسكالات، ففي بعض المدن والموانىء، وأثناء التنقل والترحال، كان هؤلاء يرتدون نفس لباس الرأس أو «العمة»، التي كان يرتديها مسيحيو البلاد[5]. ويذكر «راسل»

(١) (1) Wood: P: 240-D'Arvieux. II. P: 264.

(٢) (2) Charles - Roux: P: 16.

إذ يشير إلى أنه ويل لمن كان يخالف هذا التقليد في اللباس، وكأن هناك عرفاً أو قانوناً يمنع ذلك.

(٣) (3) Wood: P: 240 - Russell. II. P: 2 - D'Arvieux. V. P: 522

(٤) (4) Charles - Roux. P: 16

(٥) (5) D'Arvieux: I. P: 203

إلا في مصر حيث كان التعصب قوياً، فإنهم كانوا يضعون على رأسهم عمة خاصة تميزهم عن المسلمين والمسيحين على السواء. وهي قبعة من المخمل الأسود - يقال =

أن قماشها في حلب مثلا كان أزرق اللون ومخططاً بالأبيض[1]، بينما يشير «دارفيو» إلى أنه عندما تنقل في مدن فلسطين لبس لباس الأتراك (المسلمين)، مع عمة مخططة بالأحمر، بينما العمة البيضاء هي لباس رأس المسلمين[2]. ويمكن تعليل الاختلاف في الألوان بين الطرفين، إما بأن لون قماش العمة كان يختلف بين شمال سورية وجنوبها، أو أنه قد تغير نتيجة تطور الزمن. فدارفيو عاش في القرن السابع عشر، وراسل في الثامن عشر.

أما القناصل فكانوا يحتفظون بلباسهم الأوربي، بما فيه الشعر المستعار والقبعة. ولم يكن يحدث ما يضايقهم من الأهالي عند خروجهم من بيوتهم، لأنهم كانوا يسيرون في الطرقات برفقة انكشاريهم، الذين كانوا يفرضون على الأهالي احترامهم[3]. ولكن هذا لا يمنع من ارتدائهم أحياناً الملابس التركية، وبخاصة أثناء الاحتفالات الرسمية والزيارات، كمقابلة الوالي مثلاً[4].

= أن مخترعها من البندقية - محاطة بمنديل من الحرير أو الكتان بألوان مختلفة ليتميزوا عن الأتراك الذين يضعون المنديل أبيض وكبيراً. أما «لوكا» الذي زار الإسكالات في سنة ١٧١٥م، فقد أكد أن جميع الأجانب كانوا يلبسون كالمسلمين، وعمة الرأس مشابهة مهما كانت الأمة التي ينتسبون إليها.

Lucas. P: 172

(١) (1) Wood. P: 240 - Russell. II. P:2

(٢) (2) D'Arvieux. II. P: 264 - P: 116

(٣) (3) Wood. P: 240 - Russell II.P: 2.

(٤) وقد بقي القناصل الفرنسيون لا يتميزون عن الآخرين إلا بلباسهم الأوربي المنوع حتى القرن الثامن عشر، حيث صدر قرار في ٩ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٧٧٩م، ينص على أن القناصل يجب أن يظهروا أثناء أعمالهم الرسمية وزياراتهم واجتماعاتهم الوطنية بلباس على النمط الفرنسي، ومن الجوخ الأزرق الملكي، المطرز بحسب رتبة القنصل بشريط أو شريطين عريضين، ومذهبين على النمط البورغوني، ومزين بأزرار من النحاس المذهب، التي طبع عليها شعار الملك، ومعطف قصير =

هذا هو اللباس العادي لأفراد الجاليات، أما في الحفلات الرسمية، فليس هناك من إشارة إلى نوعية اللباس، ولا من تعليمات من الوطن الأم بهذا الشأن[1]. وعلى الرغم من أن «دارفيو» قد وصف مواكب الأستقبالات الرسمية وصفاً تفصيلياً دقيقاً، فإنه لم يشر إلى نوعية ملابس أفراد الجاليات، وإنما اكتفى بإغداق صفات الجمال والروعة عليها، ومن المحتمل أنها لم تخرج عن اللباس العادي الوطني إلا بجدته وجودة نوعه. أما القنصل فقد أتينا على وصف لباسه الفخم، ويبدو أن اللون الأرجواني، أو الأحمر، الذي كان قناصل جميع الأمم يرتدونه دون غيرهم[2] قد اقتبس من لون اللباس الرسمي لقنصل البندقية. فقد جرت العادة أن يرتدي القنصل فوق قفطانه معطفاً كبيراً على طريقة أهل البلد، مفتوحاً من الأمام وأحمر اللون، ومزيناً بفراء الزيلين[3]. وكان قنصل البندقية يرتدي قفطاناً طويلاً حتى قدميه من الساتان الأحمر (صنع دمشق)، وقد طرِّز بخيوط الذهب، وأغلق من الأمام عند الصدر بأزرار مذهبة، ثم يحزم من الجوانب بنطاق من المخمل المطرز بخيوط الذهب. وكان هذا القفطان يدعى «duliman» وفوقه كان يرتدي معطفاً واسعاً مع أكمام عريضة يطلق عليه «اللباس الدوقي ducale»، ويغطي رأسه بعمة دمشقية، تنزل حتى صدغيه، وترتفع وتتسع من الأعلى[4].

أما قبعة القنصل الفرنسي، فكانت من الكاستور بشريط ذهبي[5].

ويبدو أن التقيد باللباس الوطني للمدن والموانىء السورية قد ضعف في أواخر القرن السابع عشر، نتيجة تعود الأهالي على رؤية السياح الأجانب

= من القماش الصوفي الخفيف الأحمر المزين بخيوط الذهب، وبنطال من نفس اللون، وقبعة ذات ريش، وسيف. Charles - Roux. P: 115

(١) (1) Charles - Roux. P: 16

(٢) (2) D'Arvieux. I. P: 349

(٣) (3) D'Arvieux. V. P: 523 - P. 513 - I. P: 348

(٤) (4) Berchet. P: 13

(٥) (5) D'Arvieux. I. P: 349

بكثرة، يتنقلون في بلادهم بلباسهم الفرنجي[1]. ومن ثم فإنهم أخذوا يرتدون ملابسهم الأجنبية الخاصة، ولكن الأمر لم يتفش على نطاق واسع، فقد ظلوا في الحقيقة حتى نهاية القرن الثامن عشر وهم يلبسون الزي البلدي[2].

وفي أثناء الرحلات، فإن الأوربين كانوا يتمنطقون بالسيف والخنجر[3]، كعادة أهل البلاد، أو يحملون البنادق أو المسدسات على عادتهم[4]. إلا أنهم كانوا يمنعون منعاً باتاً من إدخال أي سلاح إلى مدينة القدس، وكانت السلطات الحاكمة تجري تفتيشاً دقيقاً لهذا الغرض[5]. ولا بد أن هذا يرجع إلى الحروب الصليبية، وطرد الأوربين من بيت المقدس، فكان المسلمون يمنعون الأوربيين من إدخال السلاح خشية مؤامرة يفتعلونها للسيطرة مرة ثانية على هذه البقعة المقدسة. وكانت الأسلحة النارية هي التي تميز الأجانب عن أهل البلد، إذا تماثل الطرفان باللباس[6]. ومن هذا يتضح أنهم لم يمنعوا من التسلح في البلاد الإسلامية، وإن كانوا قد منعوا

---

(١) لقد كتب «تورنوفور» في سنة ١٧٠٠م يقول:

(1) Tournefort. Relation d'un Voyage du Levant. I. P: 132

«لقد لبسنا على النمط الفرنسي، والسيف إلى جنبنا، والشعر المستعار، والقبعة على رؤوسنا.. ولم يدهش هذ اللباس المسلمين، أو يجذب انتباههم، لأن السكان قد اعتادوا عليه.. ولم نجد أية صعوبة في التجول دون انكشارية».

يذكر «راسل» أن الإنكليز لبسوا على النمط الأوربي في حلب سنة ١٧٥١م.

Russell. II. P: 2

أما كلمة Alla Franca فقد بقيت في اللهجة العامية العربية السورية إلى اليوم، وقد حرفت بحيث أصبحت «على فرنكا»، ويقصد بها لباس غريب وجميل في آن واحد ويشبه الأوربي.

(٢) (2) Russell. II. P: 2 - Charles - Roux. P: 16

(٣)، (٤) (3), (4) D'Arvieux. II. P: 476

(٥) (5) Foster: the Travels Of Sanderson. Intro. P: XXVII - D'Arvieux. II P: 105.

(٦) (6) D'Arvieux. II. P: 76

من بيع الأسلحة فيها[1].

أما الأحذية فلا يشير أحد من السياح إلى النوع الذي استخدمه الأوربيون بدقة[2]، وربما تساوى الأوربيون فيها مع مسيحيّ البلاد الذين كانوا يتنعلونها جلدية حمراء اللون[3]. ويذكر «دارفيو» فقط أن قنصل فرنسة كان يحتذي حذاءً ذا نعل خشبي للسير به على السجاد، أثناء ذهابه لمقابلة حاكم صيدا[4].

وكان الأوربيون يستخدمون في تنقلاتهم الخيول، وحيث هي ممنوعة عنهم، الحمير والبغال. وكانت المدن التي يسمح لهم بها، ولأهل الذمة عامة بامتطاء الخيول محدودة جداً، ولا تتعدى القسطنطينية وأزمير وحلب[5]. أما في دمشق وصيدا، فلم يكن يسمح لأحد منهم بركوب الخيل، ما عدا القناصل وهم أشخاص رسميون[6]. ولكن هذا أخذ يضعف في القرن السابع عشر، حتى أن «دارفيو» تنقل بصفته تاجراً في معظم مدن فلسطين على ظهور الخيل[7]. وقد أظهر الأوربيون اهتماماً خاصاً بالخيول العربية،

---

(1) Hurewitz. I. P: 25 (١)

(٢) يشير «دارفيو» (ج ١ ص ٢٠٣) إلى نوعها في القاهرة فقط، إذ يذكر أنها أحذية من الجلد، دون كعب توضع داخل أحذية أخرى.

(2) D'Arvieux. I. P: 203

(٣) بينما كانت أحذية اليهود بنفسجية اللون. (3) Russell. II. P: 41

ويؤكد «دارفيو» هذا القول من إشارته إلى أن أحذية الخدم المرافقين لموكب استقباله كانت من الجلد الأحمر. D'Arvieux. V. P: 513

(٤) (4) D'Arvieux.I. PP: 348 - 349

(٥) (5) Tavernier. I. PP: 196 - Pietro della Valle. I. P: 182

يذكر السائح «راولف» أثناء قدومه إلى حلب سنة ١٥٧٣م أنه اضطر ان يترجل عن الخيل، لأنه كان غير مسموح للمسيحين بامتطائها، ولكن الأمر تطور مع الزمن نتيجة لازدياد عدد الأوربين فيها.

(٦) (6) Tavernier . I. P: 196

(٧) (7) D'Arvieux. II. P: 4 - I. P: 249

وكانوا يعملون على اقتنائها بأي ثمن[1]، وتربية الأصيل منها في اصطبلات خاصة، وكانت أفضل هدية تقدم للقنصل مثلاً هي جواد عربي أصيل. ولكن إلى جانب اعتياد الأوروبيين في ركوبهم على الخيول، فإنهم كانوا يستخدمون البغال في المناطق الجبلية الوعرة، وكانوا يفضلونها على الخيل في تحميل البضائع[2]، وكذلك الحمير. كما أنهم امتطوا الجمال في الطرق الصحراوية. وقد أثارت شبكة الطرق في المدن السورية إعجاب الأوروبيين، فقد كانت في حلب مجموعة من الطرقات الضيقة المرصوفة، ومن كل طرف ممرات خاصة للحيوانات وأخرى للمشاة[3]، ولذا فالتنقل لم يكن صعباً. أما العربات فلم تكن تستخدم على ما يبدو قبل أن يدخلها «سيرجون فينش» سفير إنكلترة في القسطنطينية سنة ١٦٧٥م، وقد لاقت في بادىء الأمر مقاومة[4]، ثم انتشرت في جميع المدن.

الأمراض:

فالأوروبيون إذن تمكنوا في بعض الحالات من فرض أنفسهم على العادات والتقاليد القائمة، وتغييرها لصالحهم، ولا أدل على ذلك من السياح

---

(١) (1) V. D'Arvieux. I. P: 262

(٢) (2) Braudel: P: 245

(٣) (3) Ibid: 244

(٤) لقد هدد الصدر الأعظم السفير بقوله له أنه سيكسر هذا القفص - ويقصد العربة - على رأسه.

Wood, PP: 243-244.

إلا أن «هامر» لم يشر إلى الحادثة، ولكنه ذكر فقط بأنه عند وصول السفير إلى العاصمة حمل على كرسي تجره أربعة بغال، وسارت في نهاية الموكب عربة يقودها ستة من الخيول الإنكليزية. ولعلها هي التي أشار إليها «وود».

Hammer. (Hellert). XI. P: 244.

ولكن «دارفيو» يؤكد (ج٢/٣٩) بأن باشا غزة قد ركب عربة تجرها ستة خيول، وذلك في عام ١٦٥٩، مما يثبت أن العربة معروفة قبل ١٦٧٥م.

التدريجي لهم بركوب الخيل، ثم العربات، ومن ارتداء ملابسهم الخاصة بدلاً من الملابس المحلية، إلى غير ذلك من الأمور. وكان هذا يحدث على الرغم من عددهم القليل نسبياً، مما يشير إلى نفوذهم والحرية الجماعية التي تمتعوا بها، وبدء تأثر المجتمع العربي بما يحملون من مظاهر حضارية مستجدة. ولكن الجاليات مع ما توافر لها من حريات نسبية، كانت لا تنفك عن الشكوى والتبرم من حياتها في الإسكالات، وأكثر ما كان يمضها تعرضها للأمراض المختلفة، والوفيات الكبيرة بين صفوفها. فقد كتب قنصل فرنسة في طرابلس، في سنة ١٧١٣م، إلى غرفة التجارة يقول: «لقد دلّت التجربة أن من مائة فرنسي ينتقلون للعيش في الليفانت، هناك (٨٢) يموتون»[1]. كما أن السائح فاينز موريسون Fynes Moryson يقول: إن بضعة أفراد فقط من الجالية الإنكليزية في حلب كانوا يعودون أحياء[2] ولقد أشرنا سابقاً أن المدن والموانىء السورية لم تكن جميعها ملائمة بمناخها لصحة الأوربيين. فالهواء الحار والرطب في مدينة طرابلس أثناء الصيف، كان يعرض المقيمين الأوربيين لأمراض، وحميات لا يشفون منها إلا بالعودة إلى أوطانهم[3]. وكذلك مناخ إسكندرون وعكا. كما أن مناخ حلب بجفافه وقاريته كان يؤثر بطريقة أو بأخرى في صحة هؤلاء الأجانب. إلا أن أدهى ما كان يصيبهم هو انتشار الأوبئة في المدن الشامية، بين آونة وأخرى. وكان ازدحام السكان في بعض المدن، وتوافد كثير من الغرباء إليها، وقلة العناية بالصحة، وحرارة الصيف المرتفعة، وتوافر المستنقعات حول قسم من الموانىء، وضعف التغذية بصورة عامة، كانت كلها عوامل مساعدة على انتشارها. وجاء اعتقاد أهالي البلاد بالقدر، وتدني التفكير العلمي، وانحطاط الطب نفسه، لتعيق اتخاذ أية تدابير وقائية، ولتجعل انتشار الوباء سنوياً أمراً حادثاً لا محالة. وكان المئات يموتون يومياً أثناء أشهر الصيف،

---

(١) (1) lettre du Consul de Tripoli de Syrie. I er Janvier, 1713. AA. 388

(٢) (2) Wood. P: 246

(٣) (3) P. lucas. II. PP: 170 - 171

وتتحول المدن إلى مقابر كبيرة. وكانت حلب بصفتها مدينة مزدحمة بالسكان، وعلى حافة الصحراء، ومركزاً تتجمع فيه القوافل من مختلف أنحاء الشرق، أكثر المدن عرضة للأوبئة. ولقد اجتاحها الطاعون مرات عديدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر. إلا أن الأوربيين نادراً ما كانوا يصابون بالوباء الذي يجتاح المدينة، وذلك لأسباب منها، أنهم كانوا أفضل تغذية من مجموع السكان، كما أنهم لا يتناولون الخضر الفجة (دون طبخ)، والفواكه العسيرة الهضم. هذا بالإضافة إلى أنّ معيشتهم في الطابق العلوي كان يجعل بيوتهم أفضل تهوية من البيوت العادية، حيث الهواء رطب، نتيجة البخر الحادث من البلاط الحجري، الذي رصفت به تلك البيوت، والذي كانوا يقومون يومياً بشطفه بالماء. إلا أن أهم سبب كان يبعد الوباء عنهم، هو عدم اتصالهم بالأهالي، واحتكاكهم المباشر معهم. ومما يثبت ذلك أن المبشرين الدينيين، والمتزوجين من بنات البلدة الذين كانوا يعيشون على صلة مع السكان الأصليين، كانوا يصابون بالأوبئة كما يصاب بها الأهالي[1].

ولقد اعتاد الأوربيون في بادىء الأمر عندما كانت المدينة تصاب بالطاعون، أو غيره من الأوبئة أن يهربوا منها. فالفرار هو الاحتياط الوحيد الذي يمكن اتخاذه، والأمل الفريد في الوقاية. فكانوا إما أن ينتقلوا إلى بلدة أخرى نظيفة من الوباء، يكون الجو فيها أفضل، والهواء أنقى[2]، أو أنهم - إذا كانت لديهم مؤونة كافية - يسجنون أنفسهم بضعة أشهر في بيوتهم، ولا يتصلون بالخارج أو الأهالي إلا في الحالات الضرورية جداً. وكانوا يبقون خدمهم معهم داخل الخان، حتى لا يحتكوا بدورهم بالوسط الخارجي، ولا يسمحون حتى للحلاق المسلم بالدخول. أي أنهم كانوا يعيشون في هذه الفترة منعزلين تماماً.

---

(١) Russell. II. P: 27

(٢) لقد كانت الجالية الإنكليزية تنتقل إلى منطقة بيلان قرب الإسكندرون.
Russell. II. PP: 273 - 275

وفي الحقيقة اعتاد الأوربيون مع الزمن أن يستعدوا للوباء قبل انتشاره، فكانوا يقسمون أنفسهم في داخل الخان جماعات، حتى لا يبقى واحد بمفرده. فكانوا يغلقون أبواب الأسطحة المؤدية من بيت إلى آخر، إذا ما اشتد الوباء. فعندما يبدأ الوباء بالظهور، يقفل الأوربيون الباب الخارجي، ويختمونه بالشمع الأحمر، ويمتنعون عن استقبال أي أحد، أو إدخال أي شيء سوى بعض المؤن والبريد. وحينما كانوا يتناولون هذه الأشياء، فإنهم كانوا يتخذون الاحتياطات اللازمة، فهناك خطاف حديدي معلق بحبل، بطول عدة ياردات، يصل من الطابق العلوي للخان حتى الأرض، ويعلق به سلة معدنية تملأ بالمؤن والرسائل، ثم تجذب إلى الأعلى. وكانت الأشياء التي لا يخشون عليها البلل يغمسونها قبل لمسها بماء ممزوج بالخل، ويغلونها على النار، أما الخبز وغيره القابل للفساد، نتيجة غمسه بالسوائل، فإنه كان يعرض فترة للهواء قبل لمسه. إلا أن الرسائل كانوا يغمسون أطرافها بالخل ثم يدخنونها بغزل الكبريت. وكانوا يتطرفون في احتياطاتهم الوقائية، حتى أنهم كانوا يودعون قططهم الخاصة لدى بعض أصدقائهم المسيحيين، أو يسجنونها في غرفة خاصة، حتى يمنعوا تنقلها. أما القطط المتسللة من الخارج، فكانوا يطردونها بملقط حتى لا يمسونها. وكانت تغلق جميع النوافذ والممرات التي يمكن أن يتصل منها الخدم اتصالاً غير مشروع بالخارج، ولا تبقى سوى كوة صغيرة في الباب الخارجي، لتلقي الماء الذي كان يأتي به يومياً السقاؤون للشرب في قُرب جلدية. والفتحة نفسها لها باب يقفل ولا يفتح، إلا بحضور أحد الأوربيين المقيمين في الخان، حتى لا يتصل السقاؤون بالخدم. ومقابل هذه الكوة في الباب الخارجي، خصصت نافذة واحدة في الطابق العلوي لاستقبال البريد والمؤن بالخطاف، ومكالمة الأشخاص الواقفين في ساحة الخان. وكانت تختار بحيث تكون على مرأى من الجميع، حتى لا تترك لإهمال الخدم، وبحيث تطل على قسم غير مطروق من الخان، حتى لا تجلب الطريقة المتبعة في نقل المؤن نظر الجميع.

وقد كان الأهالي يحاولون بشتى الطرق إقناع الأوربيين بأن ليس هناك

ما يدعو إلى سجن أنفسهم، وأن المدينة نظيفة من الوباء، أو أنه في طريق الزوال، حتى لا تتوقف الحركة التجارية في المدينة. إذ أن اليهود والمسيحيين كانوا بدورهم يقتدون بالفرنجة، فيغلقون هم الآخرون على أنفسهم بيوتهم، كما أن كثيراً من التجار المسلمين يلتزمون كذلك منازلهم، بل إن القوافل كانت تتوقف عن الدخول إلى المدينة لفترة من الزمن. ولكن الحياة بصورة عامة، تبقى عادية، فالأسواق مفتوحة والناس يجوبون الطرقات، والأصحاء منهم يزورون المرضى أو يرافقون الجنائز. وكان الأوربيون يتضايقون في بادىء الأمر من السجن الذي كانوا يعيشون فيه مؤقتاً، وبخاصة أن أصوات الجنائز كانت تذكرهم بالوباء، وتعطيهم فكرة عن مدى انتشاره، إلا أنهم لا يلبثون أن يعتادوا حياتهم تلك، ويقضوا أوقاتهم في القراءة ولعب الورق، والنزهة أحياناً على أسطح الخان. وكان أول خطوة يخطونها بعد انتهاء الوباء، هو الخروج إلى الهواء الطلق بنزهة على ظهور الخيل، وزيادة في الحيطة، فإن واحداً منهم كان يضحي بنفسه ويقوم بالاستطلاع، بينما يبقى الآخرون في البيت ولا ينطلقون، حتى يفيدهم بأن الوباء قد زال حقاً(1).

وكانت الاحتياطات لا تتخذ فقط في الخانات وإنما في المراكب، فعند انتشار الوباء، كان لا يسمح للبحارة بالهبوط إلى البر، وترسو السفن على مسافة معينة من الشاطىء، وتهوّى البضائع قبل أن تفك أحزمتها(2).

وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات الوقائية، فإن المرض كان يجد طريقه إلى أفراد الجاليات. فمن أيار - مايو - إلى آب - أغسطس - سنة ١٦٦٩م، قتل الوباء (١٥٠,٠٠٠) من سكان حلب - وفي هذا مبالغة -، وسبعة من الإنكليز. وفي الشهر التالي، دفن خمسة آخرون، وبذلك مات في صيف واحد ما يقرب من ربع الجالية الإنكليزية، ولم يعف منهم حتى من أقام في المرتفعات(3). كما أنه في عام واحد، مات في صيدا وعكا والرملة،

(١) (1) Russell. II. PP: 376-378.

(٢) (2) Wood. P: 246

(٣) (3) Ibid.

عشرة من الفرنسيين بالطاعون والحميات الخبيثة(١).

وفي الحقيقة لم تكن أسباب كثرة الوفيات بين الجاليات الأوربية هي عدم ملاءمة المناخ، وانتشار الأوبئة فحسب، وإنما يجب أن يضاف إليها إسراف بعض الأوربيين في شرب الخمر، وانسياق بعضهم الآخر وراء شهواته وملذاته، مما أدى إلى هدم صحتهم، وجعلهم أكثر استعداداً لتلقي الأمراض، وأضعف مقاومتهم. فالحميات كانت تودي بكثير من التجار، حتى أن السائح «بولة» لاحظ أنه «بينما كان سكان البلاد يموتون بكثرة من الطاعون، بسبب سوء تغذيتهم، وإقامتهم قرب الأنهار، فإن الفرنسيين كانوا يموتون من حمى لاهبة في أمعاء المريض، لأنهم يشربون نبيذاً قوياً جداً»(٢).

وقد حاولت الجاليات الأوربية أن تقاوم ما يصيبها من أمراض بالطب والدواء، إلى جانب الوقاية. فأحضرت - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً - أطباءها معها، ولم تعتمد على طب البلاد نفسها، لتأخر هذا الطب آنذاك أمام التطور العلمي الأوربي في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولقد كان هناك أطباء من جميع الجنسيات تقريباً، ولا يقتصر الأمر على أطباء الجاليات الرسميين، وإنما وفد إلى البلاد أطباء أحرار يعملون لحسابهم الخاص(٣) وبالطبع كانوا يعتمدون على وصفاتهم الطبية، ولا يهملون تلك التي توصل إليها الأطباء المحليون بتجربتهم، وخبرتهم الخاصة بأمراض البلاد وأوبئتها(٤). وكان رجال الدين المبشرون، وراهبات الدير، يقدمون خدماتهم أثناء اجتياح الوافدة.

ونعود فنقول إن الأوربيين كيّفوا أنفسهم في بلاد الدولة العثمانية بحسب الظروف التي وجدوا فيها. فقد كان نمط حياتهم يشبه في الواقع في بعض

---

(١) (1) - lettre du Consul de Tripoli de syrie. | er Janvier 1713. AA. 388

(٢) (2) Poullet. II. P: 32

(٣)، (٤) يرجع إلى بحث أعمال الجاليات الأخرى التابع للحياة الإقتصادية للجاليات.

وجوهه الحياة الديرية، لأن ساعات العمل والترفيه كانت تمر على وتيرة واحدة، ونادراً ما تقطع بحادث مثير، كما أن دائرة التسليات التي كانوا يدورون فيها محدودة جداً. ومن ثم فإن الرجل الذي لا يعرف كيف يستخدم وقته، كان عليه أن يخضع لعذاب ساعات الوحدة الطويلة جداً، التي أشار إليها «وود». وقد رأينا كيف حاولوا بشتى الوسائل أن يحيطوا أنفسهم ما أمكن بمظاهر الرفاه والترفيه، وروضوا أنفسهم على أن يجدوا لذة ومتعة في حياتهم القائمة، وأن يتحمسوا لها(١). وكانت زيارات السياح والمسافرين نقطاً براقة في حياتهم، لأنها تبث الحركة والحيوية فيها، لاسيما وأن بعضهم كان يحمل إليهم الكثير من الأخبار عن الوطن. كما أن علاقة كل جالية بالأخرى بما فيها من حب وود، أو تنافس وتناحر، كانت تملأ فراغ نفوسهم.

وبصورة عامة كانت العلاقات القائمة بين كل جماعة أوربية والأخرى، هي أكثر تقارباً وتعاطفاً مما كانت بينهم وبين أهل البلاد. فهم يتزاورون ويتبادلون التهاني الرسمية أثناء الأعياد الرئيسية، وفي اليوم الأول من السنة. ولم تكن الصلات بين تجار مختلف الجاليات مقتصرة على مثل هذه المناسبات الرسمية، بل إنهم كانوا يجتمعون دائماً وبحرية للتسلية والترفيه. ويتبادلون المآدب والولائم. كما كان هناك عدة أعياد، وبخاصة منها العيد السنوي Papegal، أو عيد انتخاب ملك الكرنفال، كانوا يسهمون فيها مشتركين. فحفلات التنكر، والحفلات الموسيقية، وحفلات لعب الورق كانت تجمع بينهم، وتزيل ما يكون قد علق من حقد أو سوء في نفوسهم، نتيجة خصومات نجمت بينهم(٢).

وفي الحقيقة لا يخلو الأمر من مخاصمات بين أفراد الجاليات، تنجم من التنافس التجاري القائم بينهم في الإسكلة، أو من قضايا تمتّ إلى «الأتيكيت» والاحتفالات بصلة(٣)، أو من علاقات دولهم السياسية. فحينما

(١) (6) Russell. II. P: 12

(٢) (1) Wood. P: 236 - 237

(٣) من أمثلة ذلك عدم تحية مركب القنصل الفرنسي للمركب الإنكليزي الحربي في=

تمس الكبرياء، وتثور الأعصاب، فإنه لا بد أن تقود مثل تلك الاحتكاكات إلى صدامات ونزاعات شتى، تحمل أمام القاضي المحلي(١). حتى أن «دارفيو» قال: «هل توجد صداقة جدية بين التجار الذين يتملكهم حب الربح إلى أقصى حد، وتسيطر عليهم الغيرة، وتحركهم ولا ينظرون إلا بألم إلى نجاح تجارة الآخرين(٢). وقد لعبت فرنسة بالذات دوراً هاماً في إشعال

= الإسكندرون، عند وفود دارفيو إليها. D'Arvieux. V. P: 493

- عدم مجيء القنصل الإنكليزي مع الأمة الإنكليزية لاستقبال القنصل الفرنسي في حلب «دارفيو».

- عدم قيام الأمتين البندقية والإنكليزية بواجب الزيارة لدارفيو عند استلامه عمله.

ibid. V. 516

(١) (1) Wood. P: 236

لم تكن هناك علاقة حقيقية بين الأجانب من جنسيات مختلفة، قبل القرن الثامن عشر. ويعلل «دوروزاس» هذا الأمر بأنه لم تكن لها ضرورة في القرن السابع عشر، لأن الفرنسيين كانوا في البدء هم حماة جميع الأجانب، ماعدا البنادقة. وعندما أخذت إنكلترة وهولاندة إمتيازاتها، لم يشعر كذلك بالحاجة لوضع نصوص تشرح هذه الناحية إذ أن عدد المتاجرين قليل، إلى جانب أن التنظيم التجاري للمستعمرات وضع على أساس العلاقة مع السكان، وعلى أساس أنها علاقة أعمال معهم دون غيرهم. وهكذا لم يفكر في الحصول على اتفاقات بهذا الشأن مع الدولة العثمانية حتى القسم الأول من القرن الثامن عشر.

De. Rausas. I. PP: 405 - 407

وكان إذا حدث نزاع بين أوربيين من جنسيتين مختلفتين، فإنه يعرض على قنصليهما، وإذا لم يتفقا، فإنه يحمل إلى سفيريهما. وكان يحكم في النزاع بالرجوع إلى العرف.

ibid. I. P: 408

إلا أن الأمر تطور، فغدا من اختصاص المحكمة القنصلية للمدعى عليه النظر في جميع الحالات المدنية، أما الجنائية، فكانت نفس المحكمة أيضاً تقوم بالمهمة، إلا أن الباب العالي كان يصر على أنه من حق القضاء العثماني البت في القضايا التي تهم الأمن العام والأخلاق. Brown. P: 71 ولهذا السبب كانت بعض القضايا تعرض أمام القاضي المحلي.

(٢) (2) D'Arvieux. IV. P: 5

روح العداء بصلفها ومحاولاتها احتكار الصداقة التركية، والاحتفاظ بالأولوية على جميع الدول الأخرى في الإسكالات، لا بتجارتها والأرباح التي تجنيها فقط، وإنما في بعض المظاهر الرسمية، كالأسبقية في تقدم قنصلها على قناصل الدول الأخرى أثناء الاحتفالات(١). وقد لاحظنا هذا التنافس بين جاليات الدول وقناصلها في مناسبات عدة، وكان يتجلى في حياة كل جالية بحرص أفرادها على تسقط أخبار الجالية الأخرى الصغيرة والكبيرة منها على السواء، وفي مراقبة تجارتها وعلاقتها مع الأتراك، وفي استغلال شتى المناسبات للدسّ عليها والإساءة إليها لدى الأهالي والسلطات الحاكمة، وفي تشفيها وشماتتها بها عندما تنزل بها الخسائر والكوارث. وإن مذكرات «دارفيو» أثناء قنصليته في حلب، وتقارير القناصل البنادقة، ورسائل تجار الجاليات إلى الوطن، لتبرز صوراً متعددة الألوان من ذلك التنافس، والصراع بين أفراد الجاليات الذي كان يصل إلى حد العمل الخفي، من قبل كل جالية لطرد الأخرى من الإسكلة(٢). ولم تكن الاحتكاكات بين تجار الجاليات المختلفة بنفس السعة والقوة في جميع الإسكالات، فقد كانت شديدة في حلب مثلاً لوجود مختلف الجاليات بقوة تجارية متقاربة، بينما كانت ضعيفة في الإسكالات الأخرى، إن لم تكن معدومة، مثل صيدا والرملة وعكا ويافا، لأن الفرنسيين، أكثر عدداً وأقوى نفوذاً وحولاً. وكان حكام الإسكالات يستغلون المنافسات والخصومات بين أفراد الجاليات، ليوقعوا بلصهم وغراماتهم على فريق منهم، أو على الفرقاء، ويظهر هذا بخاصة في طرابلس بين الفرنسيين والإنكليز في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر(٣).

ولكن هذه المشاحنات لم تكن لتقضي على علاقات الصداقة بين الأفراد، فحتى عندما تقوم الحروب بين دول الجاليات، وتتوقف الاحتفالات الرسمية بين قناصلها، فإن الأفراد كانوا يبقون على تزاورهم فيما بينهم، وتسلية أنفسهم كالعادة. وكانوا يبعدون السياسة عن حديثهم باتفاق متبادل دون

(١) Wood. P: 237

(٢) D'Arvieux. VI. P: 240

(٣) Charles - Roux. P: 82

أن ينسوا ما عليهم تجاه قضية أمتهم العامة. وكانوا وهم يتمنون السلام بين دولتيها المتخاصمتين، يتابعون واجباتهم الإنسانية للمحافظة على الصداقة الخاصة(١). ففي سنة ١٦٩٦م، وعلى الرغم من أن إنكلترة وفرنسة كانتا في حرب منذ سبع سنوات، فإن السائح الإنكليزي «ماوندرل» وصحبه، نزلوا ضيوفاً معززين مكرمين على التجار الفرنسيين في صيدا، وقد سافروا إلى القدس برفقتهم، وكانوا طيلة إقامتهم في المدينة المقدسة يعيشون في بيت القنصل الفرنسي، وتحت حمايته(٢). ولقد أشار Missons ـ وهو أحد المبشرين ـ أثناء وصفه الزيارات الاحتفالية، التي كان الأوربيون يقومون بها لبعضهم بعضاً، أثناء الأعياد السنوية، إلى مفهوم الرابطة الأوربية التي تجمع بين مختلف الجنسيات في أوربة، فقال: على الفرد ألا يدهش لهذه المجاملات المتبادلة بين شعوب مختلف البلدان الأوربية، لأن الفرنسيين والإنكليز والإيطاليين والهولانديين، هم بالنسبة لمن يعيشون بينهم أناس من نفس البلد، ولذا عرفوا جميعاً لدى أهل البلاد بأنهم «فرنجة»(٣).

ولا تظهر صلات التآلف بين الجاليات في الاحتفالات العامة والدينية، والتزاور والضيافة، بل إن هناك مناسبات عدة كان يظهر فيها التعاون الوثيق بينها. ففي ظروف عديدة، لاحظنا أن قنصلاً فرنسياً أو بندقياً أو هولاندياً أو انكليزياً كان يقوم بحماية مصالح أفراد جالية أخرى، ليس لها في الإسكلة قنصل أو نائب قنصل. كما أن الرسل الذين كانت تبعث بهم جالية ما إلى

(١) (1) Russell. II. P.13.

(٢) (2) Maundrell. P. 59-61, 74.

(٣) (3) Mémoires de Missons. VIII. P: 309 - Cité par Russell. II. PP: 13 - 14

لم يكن المسلمون في الحقيقة يفرقون بين أوربي وآخر، وإنما يسمون الجميع «فرنجة»، وذلك منذ القديم. إلا أن «سانديز» يحاول أن يجد تعليلاً آخر لهذه التسمية الجماعية، فقال «لقد أطلق عليهم هذا الاسم إما لأنه يعني «أحراراً Francs»، أو لأن الفرنسيين كانوا أول من صادق الأتراك (المسلمين)، وتاجر معهم» ولكنه نسي أن التسمية أقدم من معاهدة ١٥٣٥م، ووفود الفرنسيين إلى البلاد متاجرين، إلا إذا كان يقصد علاقاتهم الأولى بالعالم العربي الإسلامي، أثناء حكم شارلمان وهارون الرشيد.

القسطنطينية، أو الإسكالات الأخرى، لينبئوا بوصول مركب، أو بأمر ما كانوا يحملون معهم رسائل للجاليات الأخرى(1). ناهيك عن تلاحمهم في بعض القضايا المشتركة التي كانت تهدد أمنهم ووجودهم في الإسكلة الواحدة(2)، وصفوة القول، إنه مهما كانت أسباب الفرقة والتباعد بين بعض الجاليات الأوربية وبعضها الآخر، فإنها كانت أكثر انسجاماً وتواداً فيما بينها مما هي مع أهل البلاد.

وقد كانت اللغة التي يستخدمها الأوربيون في الإسكالات في معاملاتهم التجارية، وفي صلاتهم اللغة الإيطالية. وقد اختيرت دون غيرها لتكون لغة التفاهم المتبادل، وبخاصة في حلب، لأن الأهالي أنفسهم قد اعتادوا عليها منذ القديم، ويتكلمها المشرفون على المخازن وغيرهم من سكان البلاد، الذين يتعاملون مع الفرنجة(3). ولكن التجار الفرنسيين كانوا يتكلمون أحياناً فيما بينهم ومع المشرفين على أعمالهم باللغة الفرنسية، وبلهجة البروفنس بالذات(4). ولكن لا بد من الإشارة، إلى أن المراسلات الرسمية والخاصة بين الجاليات في الإسكالات والوطن، كانت تجري بلغة الدولة الرسمية للوطن الأم. ولقد حاول بعض الأوربيين الوافدين تعلم اللغة العربية ودراستها في أوقات فراغهم، إذ أنها اللغة الأساسية لأهل البلاد، فالتركية لم تكن لتستخدم إلا من قبل السلطات الحاكمة فقط، وقد نجحت

---

(1) Russell. II. P: 12

(2) D'Arvieux. VI. P: 562

مثل على ذلك ـ حدث تصادم في حلب بين الإنكشارية وفرنسي أدى إلى جرح الأخير، واستفحل الأمر، واهتمت به جميع الأمم لأنه يمسّ أمنها جميعاً. وحدث حادث مماثل لأحد الهولانديين فاتفق الجميع على تكليف القنصل الفرنسي بملاحقة الأمر، كما اتفقوا على دفع تكاليف ذلك. وكذلك الأمر عندما هوجمت قافلة محملة ببضائع مركب هولاندي، وآخر فرنسي فإن جميع أفراد الجاليات اشتركوا في الدفاع عن القافلة وإنقاذها.

(3)، (4) Russell. II. P: 2

قلة منهم في تحقيق ذلك، من أمثال «دارفيو» الذي كان يستعملها في علاقاته مع الأهالي[1]. كما سعى بعضهم الآخر لتعلم اللغة التركية، حتى يكون على بيِّنة مما يقوله المسؤولون الأتراك، ويمنع تلاعب الترجمانية. ولكن يلاحظ أن الأكثرية من الأوربيين لم تكتسب من معرفة اللغة العربية أو التركية، أكثر مما هو ضروري لمحادثة الأشخاص الرسميين، أو الذين لهم علاقات مباشرة معهم. وحفنة ضئيلة منهم، هي التي أتقنت اللغة قراءة وكتابة.

هذا ما يخص حياة الجاليات الأوربية في بلاد الشام، من مسكن ومأكل ومشرب وملبس، وعلاقات هذه الجاليات مع بعضها بعضاً. أما صلاتها مع المحيط العربي - التركي الإسلامي، الذي كانت تعيش وسطه، فيمكننا أن نميز فيها نوعين: **علاقات مع السلطات الحاكمة التركية، وعلاقات مع السكان في سورية**. أما الأولى فتقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام: **علاقات بين دول الجاليات والدولة العثمانية نفسها، وعلاقات شخصية مباشرة بين سفراء دول الجاليات والسلطان والصدر الأعظم وبقية السلطات الحاكمة العليا، وأخيراً علاقات شخصية بين السلطات الحاكمة وممثلي الجاليات (القناصل)، والجاليات نفسها في الإسكالات.**

والقسم الأول من هذه العلاقات، خضع لتطورات السياسة الدولية المتشابكة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبالنسبة للجاليات بالذات، حددته رسمياً المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية المختلفة، التي عرفت باسم «الامتيازات» وقد درست تفصيلياً في الفصل الثاني.

---

(1) لقد أتقن «دارفيو» اللغتين العربية والتركية، حتى أنه استعان به أحد المستشرقين، وهو السيد «تيفنو Thévenot» عم الرحالة المعروف، في ترجمة «تقويم البلدان» لأبي الفداء، كما أنه شرع في إعداد كتاب لقواعد اللغة التركيَّة مع قاموس تركي. ورشح نفسه ليحل محل السيد «فاتيه مِدْسن Vatier Médecin» أستاذ العربية للملك لويس الرابع عشر.
D'Arvieux, IV. PP: 103-105

أما العلاقات الشخصية المباشرة بين السفراء والسلطات العثمانية الحاكمة العليا، مثل السلطان والصدر الأعظم، والمفتي والقبطان باشي، والقاضي... إلخ فقد كانت علاقات محدودة ورسمية، ولا تخرج إلا نادراً عن إطار العادات والتقاليد التي تنظمها. وكانت تقتصر على المقابلات التي يتم فيها اللقاء بين السفير وتلك السلطات. وهذه اللقاءات لم تكن كثيرة أو يومية أو طويلة المدى، وإنما كانت معدودة ومتباعدة، ولفترة قصيرة من الزمن. وتجري في مناسبات مرسومة، مثل التحاق السفير لأول مرة بعمله، وتسنم سلطان أو صدر أعظم جديد سدة الحكم، أو تكليف السفير من قبل دولته بمطالب سياسية معينة، وبخاصة تجديد المعاهدات والامتيازات وتأكيدها، أو عندما تستدعي الظروف السياسية الدولية مثل تلك المقابلة لشرح أمر، أو إيضاح موقف، كما كانت هناك مناسبات الأعياد والاحتفالات التي تستدعي تهنئة أو تعزية. وكان السفير عادة، وفي معظم الأحوال هو الذي يطلب المقابلة، ولم يكن ليحصل عليها بسهولة، ولاسيما في أواخر القرن السابع عشر. بل إن الصدر الأعظم كثيراً ما كان يستغل الطلب والإلحاح عليه، لينال عن طريق المماطلة في الاستجابة له ما يشاء من الأموال والهدايا. فمقابلة السلطان أو الصدر الأعظم، كانت كأية سلعة يساوم على ثمنها، وينفق السفراء للحصول عليها كميات كبيرة من الأموال، وبخاصة إذا كانت الدولة بحاجة إليها لعرض شكوى ملحّة، أو عقد صلح. فسفير هولاندة مثلاً دفع في سنة ١٦٨٠م، (٦٠٠٠) كيس ثمن المقابلة التي طلبها من الصدر الأعظم «قره مصطفى»[١]. ومثله سفير البندقية[٢]. بل إن سفير إنكلترة اشترى مقابلته الأولى للسلطان بـ (٢٠,٠٠٠) إيكو[٣]. ويلاحظ أن مقابلات السلطان مع السفراء قد أخذت تقل تدريجياً في أواخر القرن السابع عشر، ويحل محلهم فيها الصدر الأعظم، وذلك تمشياً مع ضعف السلاطين، وانغماسهم

(١) (1) Hammer. XII.P: 40

(٢) (2) Ibid. P: 38

(٣) (3) Ibid. P: 19

في اللهو والترف، وتركهم شؤون الدولة لوزرائهم وبطانتهم.

ويمكننا أن نستنتج من مقابلات السفراء للهيئات الحاكمة العليا في الدولة العثمانية، ومن مراسلاتهم مع حكوماتهم، أن العلاقات بين الطرفين كانت تتحكم فيها الأمور الآتية: -

أولاً: الشعور القوي من كلا الطرفين بالاختلاف العميق بينهما، اختلاف في الدين واللغة والعادات والتقاليد، وأسس الحضارة، وأخيراً القوة. وعلى الرغم من أن هذا الشعور كان يختفي في بعض الفترات الزمنية وراء ستار من التسامح والود والصداقة إلا أنه كان يتسلل ليكسو العلاقات بالحذر، وعدم الثقة من الطرفين(١)، وليطبعها بطابع الدبلوماسية والمجاملة. بل إنه كان يقتحم أحياناً جميع أسوار المظاهر والتقاليد والدبلوماسية ليظهر عارياً على حقيقته. فمخلفات الحروب الصليبية كانت قائمة شعورياً أو لا شعورياً في النفوس، على الرغم من تغير الأزمنة وتطور الأفكار. فحتى اللطف الزائد من السلاطين تجاه السفراء، كان يفسره بعضهم تفسيراً معاكساً، ويخشى لعدم الثقة أن يكون هناك ما وراءه(٢).

ولقد ظهر شعور التمايز لدى الدولة العثمانية على هيئة إحساس بالتفوق، وبخاصة في القرن السادس عشر، حينما كانت أقوى إمبراطورية في أوربة والبحر المتوسط، وحين كانت تملك من القوة العسكرية ما يهدد كيان المسيحية الأوربية ووجودها، وحين كانت دول أوربة كلها تخشى بأسها، وترتجف من سماع اسمها، وتسعى جاهدة لكسب ودِّها. فالصلات بين السلطان، وبين سفراء الدول الأوربية غير المحاربة في هذا القرن، اكتست طابع الحماية والعطف من قبله، مع بعض الصلف والكبرياء(٣) بل إنها لم

(١) يبدو هذا في رسالة إلى أسقف إكس، بتاريخ ٥ شباط - فبراير - سنة ١٥٦٠م.
De. Testa. I. P: 98

(٢) (2) Ibid. PP: 81 - 85

(٣) رسالة من سفير فرنسة إلى هنري الثاني، في ٢٨ ديسمبر سنة ١٥٥٧م، وفيها يتحدث عن كبرياء وصلف الوزراء الأتراك. De Testa. T. PP: 81 - 85

تكن لتخلو أحياناً من بعض مظاهر العنف إذا ما أساء هؤلاء السفراء التصرف[1]. وطابع الحماية هذا هو الذي أسماه «وود» (التسامح المحتقر)[2]. وفي الحقيقة لم يكن السلطان العثماني والصدر الأعظم لينظرا إلى السفير كممثل لملك صديق، وإنما كرهينة وضعت لضمان السلام وسلوك مواطنيه في أنحاء الدولة العثمانية. وهذا ما عبّر عنه قره مصطفى، حين قال للسفير الإنكليزي (جون فينش)، «أنت وجميع السفراء قد أرسلتم إلى هنا من قبل ملوككم وأمرائكم المحترمين، لتجيبوا عن أموال وحياة جميع المسلمين الذين يساء إليهم من قبلكم، ولتتحملوا جميع الأضرار التي توقعونها عليهم»[3]. إلا أن هذا الشعور بالتفوق انتقل تدريجياً إلى السفراء، حينما أخذت الدولة العثمانية بالضعف، فتحول إحساس السلطان والهيئات الحاكمة العثمانية تجاههم إلى مرارة وحقد وبغضاء، لا سيما حينما حاولوا التدخل السافر في شؤون الدولة الداخلية والخارجية على السواء. ويمكن إرجاع معاملة الصدر الأعظم «محمد كوبرلي»، ومن بعده خلفه «قره مصطفى» للسفراء تلك المعاملة القاسية والشاذة، إلى ذلك الشعور.

ثانياً: ـ العلاقات السياسية بين الدولتين. وهنا توجد حلقة مترابطة الأجزاء بين نوعية علاقة السفير بالهيئات العثمانية الحاكمة، وصفات العلاقات السياسية بين الدولتين. فكل واحدة منها كانت تؤثر في الأخرى، أي إذا كانت الصلات الشخصية طيبة، واستطاع السفير أن يكوّن صداقات بينه وبين الأشخاص المسيطرين على السلطة، فإنه كان بإمكانه أن يصلح العلاقات السياسية العامة لدولته مع الدولة العثمانية، ويحقق مآربها، وبالمقابل إذا كانت علاقات الدولة التي يمثلها السفير حسنة مع الدولة العثمانية، بسبب تقارب المصالح السياسية أو العسكرية، فإن هذا كان ينعكس بشكل مباشر على الصلات الشخصية بين السفير والسلطات

(1) Hammer. VII. P: 159, XI. P: 44-45

(2) Wood. P: 230

(3) Ibid. P: 231

الحاكمة. فعندما تقاربت فرنسة من الدولة العثمانية سنة ١٦٨٤م، فإن أدرنة فتحت في شهر أكتوبر من ذاك العام ذراعيها لاحتضان السفير الفرنسي، الذي دخلها باحتفال مهيب، لم يجر لسفير أجنبي قبله، واستقبله الصدر الأعظم بالترحاب والإجلال(١). أما إذا كانت الأحوال مضطربة بين الدولة العثمانية ودولة السفير، فإن هذا الأخير وأعضاء جاليته، يقابلون بكل مظاهر الاحتقار والفظاظة، ويتعرض السفير نفسه للإهانة والسجن، بل والضرب أحياناً(٢).

ثالثاً:ـ شخصيات السفراء والوزراء والسلاطين، كانت تلعب دوراً

---

(١) (1) Hammer. XII. PP: 166 - 167

(٢) بعض الأمثلة: عندما تأزمت العلاقات بين البندقية والدولة العثمانية سنة ١٦٣٧م، أمر السلطان بسجن السفير البندقي «لويجي كونتاريني» في قلعة الأبراج السبعة. ولم يفرج عنه إلا بوساطة جميع سفراء الدول، ثم أخضع لمراقبة أربعة من الجاويشية.

Galibert. P: 393 - Hammer XIX. P: 379

ـ وأثناء حرب كريت، سجن بيل البندقية سبع سنوات وتوفي في السجن.

Hammer. XI. P: 132

ـ أمر المفتي بسجن سفير إنكلترة سنة ١٦٥١م، لأن دولته كانت تؤجر البندقية المراكب وتقدم لها ما يلزمها من المؤونة.

Ibid. X. P: 269

ـ اتهم السفير الفرنسي بالتعامل مع البنادقة أثناء حرب كريت، فقبض عليه وعلى ابنه، وضرب الأخير بالعصا، وكسرت سنه.

ibid. XI. P: 45

ـ عندما تسلم «لاهه» الابن منصب السفارة الفرنسية عام ١٦٦٥م، فإن الصدر الأعظم لم يغفر لفرنسة مساعدتها للبنادقة والهنغاريين في حربهم ضدالعثمانيين، فاستقبله بتعال وجفاء، ورفض أن يقف له، واتهمه بأنه يهودي. وعندما تمادى السفير في الرد عليه، انتزعه التشريفاتي من كرسيه وابتدأ بضربه وحينما حاول السفير سحب سيفه، صفعه الشاويش، وسجن ثلاثة أيام.

Ibid. XI. P: 229

إن فلاسان «وشاردان» لا يذكران هذه الأهانة الموجهة إلى الملك في شخص سفيره.

فعالاً في الصلات بين الأطراف المحتكة. فكلما كان السفير مثقفاً ومتفهماً لعادات البلاد وتقاليدها، وأسرار البلاط والسياسة العثمانية، عن طريق عيونه ومترجميه، وكلما كان ناعم الملمس رقيق الطباع، بعيداً عن الصلف والتعنت، فإن رابطته مع الهيئات الحاكمة كانت أقوى وأمتن. فبيل البندقية «ناني» مثلاً، تمكن بثقافته العالية، وشخصيته الوقور، أن ينتزع من السلطان سنة ١٦١٥م رضاه عن البندقية، وأن ينال احترام جميع الوزراء، على الرغم من علاقات البندقية المضطربة مع الدولة العثمانية(١). أما إذا كان السفير جاهلاً بعادات البلاد، محتقراً لها، متعجرفاً ومتكبراً، ويتصرف بحمق ورعونة، فإنه كان يقع في مشكلات ومصادمات مع السلطات الحاكمة لا تنتهي، ويتعرض هو ودولته لإهانات لا حدّ لها، وقد رأينا أن عديداً من سفراء فرنسة كان من هذا الفصيل(٢).

وبالمقابل كلما كان الوزير أكثر مرونة ودبلوماسية وسعة صدر، فإنه كان أقدر على التحكم بصفاء تلك الروابط. فالصدر الأعظم «محمد الصقلي» مثلا، على الرغم من غيظه وحنقه على البندقية بعد معركة ليبانتو، فإنه لم يفقد أعصابه عندما أرسلت هذه الأخيرة بيلها ليقوم بمناورات وديّة مع الدولة العثمانية، بل استقبل ذلك البيل بحسب الأصول، وخاطبه بكل هدوء واتزان، وإن لم يخل كلامه من التجريح(٣). على عكس ما فعل «محمد الكوبرلي»، «وقره مصطفى».

---

(١) (1) Hammer. VIII. PP: 221 - 222

(٢) (2) Masson: P: 3

(٣) (3) Galibert. P: 262.

لقد قال له الكلمة المأثورة: «لقد ظننتم أننا قد تحطمنا بما حدث لنا ولعلك أتيت اليوم لتمتع ناظريك بمرأى هزيمتنا. ولكن اعلم بأنه إذا كنتم قد قصصتم لحيتنا بهزيمتكم لأسطولنا، فنحن قد قطعنا يدكم اليمنى باحتلالنا قبرص. واللحية عادة تنمو بسرعة وأقوى من السابق أما اليد المقطوعة فلا ترد».

رابعاً: الهدايا والرشاوى. لقد كانت الهدايا وسيلة هامة في الربط بين الطرفين، بل إن نوعية العلاقات كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدايا التي يقدمها السفراء إلى السلطان، أو الصدر الأعظم، أو الهيئات الحاكمة الأخرى في المناسبات المختلفة، مثل قدوم السفير لأول مرة إلى العاصمة، أو استلام السلطان، أو وزرائه السلطة، أو في الأعياد والأفراح. وقد غدت هذه الهدايا مع الزمن واجباً من واجبات السفراء الأجانب تجاه سلطات الدولة العثمانية، ويقاس حُسن علاقاتهم بها بمدى تأديتهم لهذا الواجب. ولم تكن الهدايا المقدمة عادية، وإنما ذات قيمة فنية ومادية عالية، فكلما ارتفعت قيمتها كان أثرها على من تقدم له أقوى. ولذا فإن السفراء كانوا يتكلفون نفقات كبيرة ليقدموا الهدايا الملائمة. وكان السلطان العثماني مولعاً بالساعات وكلاب الصيد[1]، والسيوف المرصعة بالأحجار الثمينة، والقطع الفاخرة من الجوخ الممتاز، والطنافس، والمجوهرات والحلي، والأقمشة الحريرية النفيسة. فلقد طلب الصدر الأعظم قره مصطفى من السفير الفرنسي نوانتيل، بعد حادث خيوس، أن يقدم هدية إلى السلطان الماسة بقيمة (٥٠,٠٠٠) إيكو، حتى يصلح ذات البين. وفعلاً قدم السفير هدية قام بحملها عشرة من الخدم، ويقدر ثمنها بـ (٦٠,٠٠٠) إيكو[2].

(1)

(١)

(2) Hammer. XII. PP: 56 - 58

(٢)

وكانت تتألف من مجموعة من الأحجار الثمينة، ومقعدين محفورين حفراً رائعاً، ومرآة بندقية في إطار بديع الصنع من الفضة، وخمس ساعات معلقة، وطنفسة من الغوبلان، وعدة قطع جوخ، وساتان ومخمل، وأقمشة بندقية ثمينة وفاخرة.

وقد وزعت قيمة الهدايا على الإسكالات لتسدد ثمنها، ففرض على حلب (٢٠,٠٠٠) قرش، وصيدا (١٢,٠٠٠) قرش، وأزمير (٣٠,٠٠٠)، والقسطنطينية (٢٠,٠٠٠) قرش، وقبرص (٦٠٠٠) قرش. D'Arvieux. VI. P: 297

وقد خرجت الهدايا مع الزمن من مفهومها الأصيل، وغدت أشبه ما تكون بالرشاوى، وتحولت من هدايا نوعية إلى نقدية يشتري بها السفير الأجنبي ما يشاء من الصدر الأعظم والحكام العثمانيين، أو بمعنى آخر، كل ما يخدم مصالحه ومصالح مواطنيه، حتى ولو كان هذا الأمر يضرّ مصلحة الدولة العثمانية نفسها. ولقد استغلت هذه الناحية استغلالاً كبيراً في القرن السابع عشر عندما دبت الفوضى في جسم الدولة العثمانية، وتأزمت الأحوال المالية فيها وأفسدت الرشوة ضمائر الموظفين.

خامساً: الوساطة. لم تعتمد الصلات بين السفراء والباب العالي على الاحتكاك المباشر فقط، وإنما كانت الوساطة تلعب فيها دوراً خطيراً ـ كما أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة ـ وكان يقوم بهذه الوساطة اليهود بخاصة، وإماء السلطان ونساؤه ممن كان له تأثير كبير على السلطان وموظفيه الكبار. فبعض نساء القصر كان يمت بصلة الدم إلى الأوروبيين، إذ أن كثيرات منهن ترجعن في أصولهن قبل بيعهن في سوق النخاسة إلى دول أوربية، كالبندقية أو فرنسة أو غيرها، كما أن بعض موظفي القصر كان من مسيحي تلك البقاع، ربي على الإسلام والإخلاص للسلطان. وكان السفراء عند وصولهم إلى اصطنبول، يعملون خفية على عقد صلات مع هذه العناصر، التي كانت تحن إلى أصولها الأولى. وكان سفير البندقية بعيونه وجواسيسه أدرى من غيره بها، وكان له دائماً من يخدمه في سراي السلطان، أو في الباب العالي. ويجب ألا ينسى في مجال الكلام عن الوساطة الروم، الذين تقربوا من السفراء، وعملوا لديهم مترجين وسكرتيرية، وقدموا لهم خدمات جلّى.

وهكذا يتضح أن العلاقات الشخصية بين السلطان وبابه العالي من طرف، والرؤوس العليا للجاليات الأوروبية، كانت تخضع لظروف عديدة، تجعلها في مد وجزر، وشد وجذب. ويجب ألا تهمل في إطار المؤثرات الكبرى السالفة الذكر الأوضاع الداخلية للبلاد، وما ترميه من ظلال على تلك

العلاقات، ودس السفراء على بعضهم بعضاً وتنافس الدول الأوربية فيما بينها، وتشابك مصالحها، وتصرفات الموظفين العثمانيين الصغار. فكل هذه العوامل مجتمعة، لوّنت العلاقات المباشرة بين السفراء والباب العالي بألوان قاتمة أحياناً، ومنيرة أخرى إلا أنه يمكن القول إن اللون القاتم هو الأغلب عليها، ومظاهر العداء هي الأطغى.

أما علاقات القناصل، والجاليات الأوربية بالسلطات العثمانية في الإسكالات التي يقيمون فيها، فقد كانت تشبه إلى حد كبير العلاقات المشار إليها سابقاً، وتخضع لنفس العوامل. ولكن يلاحظ أنها كانت أقل رسمية، وأكثر وداً والتصاقاً وصفاءً وعفوية. وربما يرجع ذلك إلى بعد الإسكالات النسبي عن العاصمة، وعن المؤامرات الكثيرة التي كانت تحاك فيها من قبل سفير كل دولة، متعاوناً مع الوسطاء في القصر، من إماء ويهود وروم. كما يعود إلى انصراف القناصل بعامة إلى الشؤون التجارية، دون النواحي السياسية، وإلى صغر الإسكلة بالنسبة إلى العاصمة، والاحتكاك الواسع بين السلطات والقناصل وأعضاء الجاليات، بسبب ضيق المكان، والمقابلات والاتصالات المستمرة بينهم نتيجة المشكلات اليومية، الناجمة عن العلاقات التجارية بين أفراد الجالية وسكان البلاد، وموظفي الدولة. فالمقابلات في الإسكالات لم تكن محدودة وصعبة، كما هي عليه في العاصمة، وإن كان بعض الولاة وكبار الموظفين يحاولون أن يقلدوا السلطات العليا في اصطنبول، بتعاليهم وعدم السماح للقناصل بمقابلتهم.

وإذا كان هناك في العاصمة السلطان، والصدر الأعظم، والمفتي، والقاضي، والقبطان باشي، والنيشانجي، وآغا الانكشارية، وغيرهم من الموظفين الكبار، يعمل السفراء على عقد الصلات معهم، ومقابلتهم في المناسبات، فإن كل إسكلة كانت تحوي صورة مصغرة عن هؤلاء الموظفين.

ففي مدينة كمدينة حلب، وهي مركز ولاية، كان هناك الباشاأوالمتسلم[1] والقاضي والمفتي ونقيب الأشراف وآغا الانكشارية وآغا السباهية والدفتردار أميني، والمحصل والصباشي[2].. إلخ ويضيف «دارفيو» إلى هؤلاء الموظفين الكبار، الذين كان للقنصل صلات معهم، «شاهبندر التجار». وفي الحقيقة لم يكن هذا الأخير موظفاً، وإنما رئيس طائفة (نقابة) التجار، وكبيرهم الذي يقضي نقابياً في الخصومات التي تقع بينهم. إلا أن التجار الأوربيين لا يخضعون له في خلافاتهم كما رأينا، ولكن إذا حدث نزاع بين فرنجي ومسلم، أو فرنجي ويهودي، فإن المسلم أو اليهودي كان يحضر الفرنجي أمام الشاهبندر. وقد كان ملزماً على الذهاب، إلا إذا كان للقنصل نفوذ كبير يستطيع بوساطته التدخل في الأمر وتصريفه بحسب بنود الامتيازات[3].

والتسلسل الوظيفي نفسه كان قائماً في طرابلس ودمشق، اللتين كانتا مركزين لولايتين كبيرتين. أما بيروت وصيدا والقدس وغزة، فكانت سناجق تابعة لولاية دمشق، حتى سنة ١٦٦٠م[4]، حينما حول سنجق صيدا إلى ولاية تشرف على شؤون جبل لبنان. فالقنصل إذن كان على صلة بهذا العدد من كبار الموظفين، وكان يسعى لايجاد علاقات صداقة وود مع كل واحد منهم، ليستفيد منه في الشؤون التي تتعلق به، وفي الظروف التي يحتاج إليه فيها.

ولقد جرت العادة أنه في صبيحة اليوم التالي لوصول القنصل، يرسل هذا الأخير ترجمانه لتحية الباشا والقاضي، وغيرهما من كبار الموظفين وأعيان

---

(١) يحدث أحياناً أن يسلم لباشا واحد حكم إيالتين، فيعين الباشا في هذه الحالة نائباً عنه لإدارة إحدى المقاطعتين ويعطى لقب «متسلم».

Gibb & Bowen. I.P: 198.

(٢) (2) D'arvieux. VI. PP: 429-432.

(٣) (3) Ibid. P: 432.

(٤) الفتح العثماني لسورية.. رسالة الماجستير. ص ١٢٧.

المدينة، ويقدم لهم الهدايا المعتادة، التي كانت تتألف من طنافس وحرائر وشموع وسكر وقهوة ومربيات وجوخ، ومال نقدي وأشياء أخرى. وكان هؤلاء يتقبلون الهدايا قبولاً حسناً، ويبعثون إليه بعبارات الشكر والمجاملة. وبعد فترة قصيرة من وصول هدايا القنصل إليهم، فإنهم كانوا يرسلون رسلهم بالهدايا إليه(١). وكان يرافق هذه الهدايا طبل وزمر، يقف أصحابه على باب القنصل، حتى يمنحهم بعض المال، أو هدايا صغيرة(٢). وفي نفس اليوم، أو في اليوم التالي(٣) وبعد أن يحضر القنصل الصلاة الصباحية مع أفراد أمته، فإنه يدعوها لتصاحبه في زيارته لوالي المدينة(٤). ويأتي جميع التجار إلى دار القنصلية، وهم يرتدون أجمل ثيابهم، ويخرج الجميع في موكب رسمي، يتقدمه إنكشاريو القنصلية(٥)، وقد وضعوا على رؤوسهم قبعات الاحتفالات، وحملوا في أيديهم عصياً طول الواحدة (٥) أقدام، زُينت مقابضها بالعاج، وساروا اثنين اثنين. وعلى بضع خطوات من الإنكشارية، يسير حاجب القنصلية (قواصها)، وقد ارتدى قفطاناً أحمر بأزرار صفراء مذهبة، وأكمام متدلية حتى الأرض تتبعه، وفي يده عصاً طويلة من الآبنوس مطّعمة بالفضة(٦). ثم يأتي الترجمانان وقد لبسا فاخراً، وتعمما بقلابقهما

---

(١) (1) D'Arvieux. I. P: 348 - V. P: 521

هناك اختلاف بين ما ذكره «دارفيو» عن صيدا، وماذكره عن حلب. فقنصل صيدا هو الذي ابتدأ بإرسال الهدايا بينما في حلب كان موظفو الدولة هم البادئون. والأقرب إلى منطق الضيافة العربية ما ذكره عن حلب.

(٢) (2) Ibid. V. P: 521

(٣) لقد قام قنصل صيدا بزيارة الوالي في نفس يوم إرسال الهدايا، بينما تركها «دارفيو» كقنصل لليوم التالي. Ibid. V. P: 521.

(٤) لما لم يكن في حلب والٍ أثناء وجود دارفيو، وإنما متسلم فقد قرر القنصل الفرنسي زيارة القاضي فقط، لأن المتسلم لا يتناسب مع قدره ومقامه. (4) ibid. V. P: 522

(٥) كان عددهم في حلب (٤) وفي صيدا اثنين. (1) ibid. T.I. P. 349.

(٦) لقد أضاف «دارفيو» إلى نهاية العصا زهرة الزنبق المزدوجة شعار ملك فرنسة.

(6) Ibid..V. P: 522

المحلاة بالزبلين، وهي رمز عملها. ويليها الخدم، وعددهم في حلب أربعة، ارتدوا الأحمر مع قبعاتهم البولونية، ويتقدمون اثنين اثنين. ويسير خلف هؤلاء جميعاً القنصل، ويسير وحده إذا كان سلفه قد سافر قبل وصوله، ويرافقه هذا السلف إذا كان موجوداً(١)، ويكون القنصل بلباسه الرسمي الذي كنا قد أشرنا إليه سابقاً. . . وتمشي خلف القنصل الأمة وكانت عادة تقدم الأمة المحمية عليها إكراماً لها(٢)، ويسير في مقدمة الأمة الأصلية نواب القناصل(٣)، ثم مستشار القنصل، فنواب الأمة، فالتجار، فالصناع. . وكان الجميع يتقدم ببطء واتزان، وبخطوات منتظمة(٤)، وكانت الطرقات التي يمر بها موكب القنصل تعج يومها بالمتفرجين الذين يهرعون من كل فجٍّ وصوب لمشاهدته، ويظل الموكب سائراً بهذا النظام حتى يصل إلى مقر الوالي.

ويستقبل القنصل على باب السراي من قبل التشريفاتي الذي يحييه، هو وأفراد جاليته، ويقف جميع الحرس منتصبي القامة، ويقودون الموكب إلى كيخيا الباشا، أي وكيله أولاً (٥). ثم إلى الديوان الكبير حيث كان يجلس الباشا في ركن من أركانه على أريكة واسعة. وكان بمجرد أن يرى القنصل يهبّ من مجلسه وينتظره واقفاً. وعندما يقترب القنصل من المصطبة ليصعد عليها إلى الباشا، فإن اثنين من الموظفين كانا يرفعانه من تحت إبطية برفق واحترام، ليساعداه على الارتقاء، ويتقدم خادم منه يخلع له حذاءه. وكانت العادة المتبعة في التحية، هو أن يقدم الباشا يده إلى القنصل بلطف

---

(1) D'Arvieux. V. P: 522

(١)

(2) ibid. V. P: 523

(٢) قدم دارفيو الأمة الهولاندية على الفرنسية.

(3) ibid.

(٣) رافق دارفيو نائب القنصل في الإسكندرون.

(4) ibid.

(٤)

(٥) لقد كان هذا في صيدا. وقد استقبل الكيخيا الموكب في قاعة عمله، وتبادل مع القنصل الحديث، وقدم له القهوة الشربات والروائح، كما يفعل الباشا.

(5) ibid. I. P: 439

وظرف ليقبلها[1]. ويجلس الباشا على أريكته، ويجلس القنصل قبالته على مقعد مكسو بالجوخ الأحمر، كان القنصل يحضره من بيته[2]. ويبقى التجار واقفين طيلة الجلسة زيادة في الاحترام. ويقف الترجمان الأول إلى جوار القنصل، فيبدأ بتحية الباشا ببضع كلمات، ويحيّي الباشا القنصل بتأنٍّ وترفُّع. ويدور الحديث حول مختلف النواحي، كالتجارة والصداقة المتبادلة، والرغبة في تمتين صلات الود، وإبعاد كل ما يسيء للتجارة. وكان يقف إلى جوار الباشا كبار موظفيه، ويحيط بالقاعة ما يقرب من خمسين شاباً لبسوا الساتان الفاخر و«ستر» الجوخ، وأحاطوا خصورهم بأحزمة مزخرفة، شكُّوا فيها بخناجرهم ذات المقبض الفضي المذهب، وهؤلاء هم غلمان الباشا وحرسه. وكانوا يقفون وأيديهم تكاد تلتصق بجوانبهم - إذ أن هذا هو الوضع المحتشم المؤدب لدى الأتراك - ويلتزمون في وقوفهم صمتاً مطبقاً.

وبإشارة من الباشا، ينطلق بعضهم من موقفه، ويقترب اثنان منه ومن القنصل بكل احترام، ويقدمان لهما مناديل كبيرة ينشرانها على ركبهما، ويتقدم اثنان آخران بفناجين من القهوة، ويعمل آخرون على تقديم الشيء نفسه للتجار وموظفي الباشا، على صوان من الخشب المدهون والمذهب. وأثناء الحديث كانت ترفع فناجين القهوة الفارغة والمناديل بخفة ورشاقة، ثم يحضرون بعد برهة مناديل جديدة مع فناجين جديدة من البورسلين، أكبر من السابقة، وقد امتلأت بعصير الليمون المعطر. ويجري التقديم للجميع بالطريقة الأولى نفسها. وبعد فترة قصيرة، يشير الباشا للغلمان فيحضرون العطور. وهذا يعني انتهاء المقابلة، وضرورة الاستئذان. ويتقدم اثنان من الغلمان بإبريقين من ماء الورد وزهر البرتقال، ويقدمان للباشا والقنصل على التوالي، فيتناول كل منهما كمية في يديه، يمسح بها وجهه ولحيته، وبآن واحد يضع غلامان آخران على رأس كل من الباشا والقنصل قطعة كبيرة

---

(١) (1) Hammer. VI. P: 295

(٢) (2) Russel. II. P: 20 - D'Arvieux. VI P: 524

من القماش، بينما يقوم اثنان آخران بتحريك مبخرة تحت القماش، يحرق فيها خشب الصبر aloès الوارد من الهند، الذي تعلق رائحته القوية بالأماكن المبللة. ونفس العملية يكررها خدم آخرون مع التجار بخفة واحترام، يدعوان إلى الإعجاب.

وينهض الباشا من مجلسه عندما يرى القنصل يتهيأ للانصراف، ويعطيه يده، وبعد عدة تحايا وتبادل مظاهر الصداقة، يفترقان، وعندها يتقدم بعض الغلمان ويضعون على أكتاف القنصل سترة من الدمقس الأبيض، يطلقون عليها اسم «القفطان»[1] فينحني القنصل للباشا، وينزل من الديوان بمساعدة نفس الموظفين اللذين ساعداه على الصعود، ويلبسانه حذاءه، ويقوم بانحناءة أخرى للباشا الذي يردها برفع يده إلى عمته، وهذه أفضل تحية يقوم بها الأتراك. ويخرج القنصل والموكب بنفس النظام الذي دخل به، ما عدا أن جاويشية الباشا في هذه المرة هم الذين يتقدمون الموكب، ويوصلون القنصل إلى منزله، حيث يصرفهم التراجمة بعد أن تقدم لهم الهدايا المعتادة. ولا بد من الإشارة إلى أن الترجمانية كانوا يقدمون احترامهم للباشا بالركوع أمامه، وتقبيل كم سترته. وكلما كانت تصدر لفتة كريمة من الباشا للقنصل، فإن الترجمان كان يكرر الحركات السابقة. وكان جميع تجار الجالية يرافقون القنصل إلى غرفته بعد المقابلة، ومن يريد منهم يبقى للغذاء معه، بينما ينصرف الآخرون إلى بيوتهم[2]. وكان الباشا يهدي الترجمان الأول مكافأة له عباءة[3].

وبعد الظهر، وفي الأيام التالية، كان القنصل يقوم بزيارات مشابهة للقاضي وأعيان البلد، وكان يستقبل بمظاهر الحفاوة والإكرام التي استقبل

---

(١) يذكر «راسل» أن الهدية المقدمة إلى قنصل حلب كانت عادة معطفاً من فراء المرمين.
(1) Russell, II, P: 21

(٢) (2) D'Arvieux, I, P: 349 -353 - V, PP: 522-525

(٣) (3) Russell, II, P: 21.

بها عند الباشا، أو ما يماثلها. ويظهر أن الضيافة قد تنوعت في أواخر القرن السابع عشر، حتى أن «دارفيو» يذكر في زيارته للقاضي، أن هذا الأخير قد قدم له التبغ إلى جانب القهوة والشربات[1] ويضيف إليها «راسل» في القرن الثامن عشر السكاكر[2]. ويذكر هذا الأخير أن القاضي، حينما يستقبل القنصل، كان يجلس على أريكة أعلى من كرسي القنصل، ويتخذ خلال المقابلة مظهراً رسمياً ومتباعداً أكثر من الباشا، ولا تقدم القهوة والمرطبات والضيافة إلا للقنصل فقط[3]. بينما لم يشر «دارفيو» أبداً إلى هذه الناحية، إلا أنه أكد على أن القاضي قدم له التبغ والحادثة قد تبدو مستغربة في الواقع، لأن التدخين كان لا يزال محارباً، وبخاصة في الأوساط الدينية. وكان القنصل في الحقيقة حريصاً على صلاته الحسنة مع القاضي، لأنه هو الذي يسجل له براءة تعيينه، فاعترافه به أمر جوهري، هذا بالإضافة إلى علاقاته الأخرى به بخصوص القضاء والإمتيازات.

ولقد كانت مقابلة «المحصِّل»، أو أمين الجمرك أطول المقابلات وأقلها رسمية، فالكل يجلس على الديوان، وتقدم له بأدب واحترام الضيافات المعتادة، وعند انتهاء المقابلة، يهدي القنصل جواداً أصيلاً، وأعضاء أمته مناديل فاخرة[4]. ويرد القنصل الهدية مباشرة، وكانت هدية القنصل الفرنسي بقيمة (٢٠٠) قرش[5].

وبعد كل زيارة تجري، كان يرسل إلى القنصل صرة (بقجة) تحوي عباءة صيفية، وألبسة داخلية من الحرير، ودكة للسروال مطرزة تطريزاً جميلاً، ونعلاً (شخشوراً أي حذاءً صيفياً) ومنديلاً[6]. وكان يضاف إلى هذه

(١) (1) D'arvieux. V. P: 524- Russell. II. P: 20

(٢) وتأتي الضيافة بها في الأول (2) Russell. II. P: 20

(٣) (3) Ibid. II. PP: 21 - 22

(٤) (4) Ibid. II. P: 22 - Charles - Roux. P: 51

(٥) (5) Charles - Roux. P: 51

(٦) (6) Russell. II. P: 22

الهدية أحياناً مشط للحية من سن السمك، وكيس للتبغ مطرز بخيوط الذهب، كما كانت توزع «بقاشيش» على جميع خدم القنصل(١).

وبعد هذه المقابلات فإن القنصل كان يستقبل أثناء الأسبوع الأول من وصوله، الأشخاص الرسميين الذين زارهم ماعدا الباشا(٢). وكان يقدم الضيافة إلى كل واحد منهم، كل على طريقته كما يعامله بحسب مرتبته(٣)، وكان المحصل من الشخصيات التي يهتم بها القناصل اهتماماً خاصا، لأنه المشرف على عمليات الجمرك، وتفريغ البضائع، ومن ثم فإنه كان يستقبل بفخامة، ويقدم له عند انصرافه هدايا كثيرة، ومنها عدة قطع من القماش. وكان القنصل الإنكليزي يهديه معطفاً إنكليزياً من تلك التي كانت شركة الليفانت ترسلها سنوياً لإرضاء الموظفين(٤)، كما كانت فرنسة تقدم له ساعة تقدر قميتها بخمسين قرشاً(٥). وكان القنصل يزار مرة في السنة من قبل الموظفين وآغا الإنكشارية، إلا أنه كان يرد الزيارات هذه بوساطة ترجمانه.

أما في الأعياد الإسلامية، وبخاصة عيد الفطر والأضحى، فإن القنصل كان يرسل بطاقات تهنئة إلى أعضاء الديوان في الإسكلة وغيرهم من الأغوات، مصحوبة بهدايا من السكاكر والمشروبات، وهدايا ذات قيمة أكبر للموظفين الأعلى مرتبة(٦).

ولم تكن اتصالات القنصل، مع موظفي الإسكلة تجري كلها في هذا الجو الرسمي، وإنما كان يتم تزاور عادي أثناء الليل، وكان بعضهم يكون

---

(١) D'arvieux. V. P: 531.

(٢) يذكر «راسل» في القرن الثامن عشر، بألا أحد يرد الزيارة من الموظفين سوى المحصِّل.

Russell. II. P: 20

(٣) D'Arvieux. I. P: 354

(٤)، (٥) : Russell. II. P: 22

(٦) ibid. II. P: 23

صداقات حقيقية مع الباشا، أو مع الفئات الحاكمة الأخرى. وهذا ما فعله قنصل صيدا مع حاكمها في مطلع النصف الثاني من القرن السابع عشر، وذلك لكي يساعده على تدعيم تجارة أمته(١). فكان يضاعف من زياراته له وهداياه، كما سعى لعقد صلات فردية بينه وبين القاضي. وبهذا الشكل كانت علاقات الباشا مع القنصل بصورة عامة، هي أوثق من علاقة السفير بالسلطان أو الصدر الأعظم، بل كان بعض الولاة يعيش مع القنصل في ودّ ووئام، فيستضيفه ليلا هو وأفراد جاليته، ويقيم له المآدب وحفلات الرقص والغناء(٢) ويختار الليل لمثل هذه اللقاءات ليتمتع الجميع بحرية أكبر مما في النهار(٣).

ـ بل إنه أثناء عيد الكرنفال، كان يسمح لشباب الأمة الأجنبية بالمجيء لديه مقنعين، والتمثيل أمامه الملاهي والقصص التي كانت تتبع عادة بحفلات الشراب(٤). فهذه الصلات الليلية إذن كانت تقوى الروابط بين القنصل والسلطات الحاكمة، ولذا فإن «دارفيو» عندما وفد قنصلاً إلى حلب، ولم ير من اللائق بمقامه زيارة المتسلم رسمياً ـ لأنه دون الوالي ـ فإنه قرر القيام بزيارته هو وبقية الموظفين والأعيان ليلا، ليدعم علاقاته معهم. وفعلاً، فبعد أن استقبله المتسلم بحفاوة، وقدم له العشاء والنبيذ والمشروبات والهدايا، فإنه ساعده في حل قضية قضائية هامة(٥). ولكن يبدو أن المجتمع لم يكن ينظر نظرة رضا إلى مثل تلك الزيارات(٦).

(١) D'Arvieux. I. P: 398

(٢) ibid. V. P: 530

(٣)، (٤) : ibid. I:P: 430

(٥) ibid. V. PP: 531, 533

لقد قبض على خادم أحد الهولانديين المقيمين ـ وهو مسيحي ماروني ـ بتهمة ضربه مسلمًا، فحكم عليه القاضي بقطع قبضة يده، وسعى «دارفيو» لدى المتسلم للإفراج عنه، وفعلاً فإنه استجاب له على أن يخفيه عن العيون بعض الوقت، وأرسل المتسلم إلى الترجمان مبلغ (٣٠) قرشا ليمزق المحضر المدون ضد المتهم.

(٦) ibid. V. P: 533

وعلى الرغم من أن هذه المقابلات الرسمية والخاصة كانت تكلف الجاليات الأوربية مالاً كثيراً، بسبب الهدايا التي كانت تقدم، إلا أنها بمواكبها كانت مجالاً للدعاية لهذه الجاليات بين أهل البلاد، الذين كانت تدهشهم أبهة تلك المواكب وفخامتها[1]. وفي الحقيقة كانت الهدايا في اسكالات سورية جزءاً هاماً جداً من نفقات أية جالية أوربية، فقد كانت تقدم للباشا بمناسبة مقابلة القنصل له، وعند وصوله إلى الحكم، أو عودته إلى المدينة بعد غياب، وفي الأعياد ومختلف المناسبات الخاصة. كما كانت ترسل إلى كثيرين من موظفي الإسكلة وبخاصة أثناء رمضان وعيدي الفطر والأضحى. بل إن السلطات نفسها كانت تطالب الجاليات بالمشروبات والسكاكر، ومختلف الهدايا الصغيرة، كمكافأة لها على عمل قامت به لصالح الجالية، أو كشرط للقيام بهذا العمل[2]. بل إن بعض الباشوات كان جشعاً إلى حد أنه كان يطالب بضرورة تقديم الهدايا له، لا عند إستلامه منصبه وفي الأعياد فحسب، وإنما في كل المرات التي يتغيب فيها عن المدينة أيضاً، حتى ولو كان التغيب لخمسة عشر أو عشرين يوماً[3]. وفي القرن الثامن عشر، غدا الباشوات أكثر ترفاً وأشد طمعاً، فلم يعودوا يكتفون بالهدايا المعتادة، وإنما شرعوا لأقل أمر يطلبون ساعات ذهبية وطنافس من «الغوبلان»، وأقمشة حريرية مذهبة بل وصل بهم الأمر إلى ردها إذا وجدوها غير كافية [4].

---

(١) (1) Russell. II. P: 22

(٢)، (٣) (2), (3) Charles - Roux: P: 51 - 52

(٤) (4) Ibid.

لم يكن الأمر مقتصراً على القرن الثامن عشر فقط، بل هناك حوادث مماثلة جرت في القرن السابع عشر. فعند زواج الأميرين أحفاد فخر الدين في صيدا فإنهما طلبا هدايا من الجالية الفرنسية بمناسبة زواجهما، وأخبرا القنصل بالوساطة أنه إذا أراد أن يتمتع بحمايتهما فعليه أن يرسل كمية كبيرة من المال والجوخ والساتان والبروكار المذهب، والمشروبات والقهوة والسكر والمربيات والشموع، وقطعاً ذهبية إسبانية وإذ لم تكن الهدية كما وصفاها، فلا ضرورة لزيارته لهما. ودفعت الأمة =

وأمام نفقات الهدايا هذه[1] حاولت دول الجاليات أن تقف موقفاً حازماً، فقررت البندقية في القانون المنظم لقنصلية سورية (٢٠ آب سنة ١٦٢٤م)، الحد من تغيير القناصل، حتى لا تضطر الدولة إلى نفقات كثيرة بسبب الهدايا التي يحملها كل قنصل عند وفوده لأول مرة، كما حظرت قبول الهدايا والهبات، حتى لا يضطر إلى الرد بالمثل[2]. وكذلك أوصت فرنسة قناصلها بالإقلال منها، وفكرت جدياً في التخلص من هذا النوع من الضريبة، الذي كان يستعبد الأمة. ولكن القناصل على الرغم من ضيقهم منها، فإنهم كانوا يرون فيها وسيلة لتذليل الصعوبات، وتبسيط المفاوضات. ومن ثم استمرت تلعب دورها في تغذية الصداقة وحسن التفاهم بين المقيمين الأوربيين وحكام الإسكالات العثمانيين.

= ثمنا لها (٢٠٠٠) قرش ومع ذلك قوبلت بجفاء. D'arvieux. I. PP: 390-391

(١) لقد قدم قنصل فرنسة في حلب سنة ١٧٦٩م، تقريراً عدد فيه الهدايا المقدمة في حلب إلى السلطات الحاكمة في مدى سنة، وقيمتها، وهذه صورة عنها.

هدايا لموظفي الدولة في رمضان والأعياد - ١٠٥ قروش
أقمشة وساتان وحلويات عند وصول الباشا
وهذا يمكن ان يتكرر عدة مرات. - ٣٥٠ قرشا
هدايا مقابل معطف من الفرو الذي أهداه الباشا للقنصل - ٣٥٠ قرشاً
هدايا مقابل مختلف الملابس التي أهداها الباشا للقنصل - ١٧٠ قرشاً
هدايا عند وصول القاضي - ١٠٠ قرش
هدايا عند تعيين المحصل - ١٣٠ قرشا
ساعة للمحصل عند زيارته للقنصل - ٥٠ قرشا
أقمشة مقابل الحصان المقدم من المحصل - ٢٠٠ قرش.
هدايا للسردار والكيخيا ونقيب الأشراف عند تعيينهم - ٥٠٠ قرش
حلويات وسكاكر لمختلف الموظفين في رمضان والأعياد - ٤٨٠ قرش
مشروبات وحلويات وسكاكر في الإسكندرون. - ٥٠٠ قرش

المجموع ٢٩٣٥ قرشاً

Charles - Roux. P: 51

(٢) V. Berchet. P: 51. Item. 4

ولكن الصلات بين الحكام في الإسكالات والقناصل والجاليات، لم تكن كلها وداً وصداقة، وإنما كانت تشوبها في معظم الأحيان المعاكسات والخلافات، وأخيراً البلص والغرامات التي لم تكن لتستهدف فقط الحصول على المال - كما يعللها المؤرخون دائماً - وإنما كانت أشبه ما تكون بعقوبات غير مباشرة، يطبقها الحكام على الأجانب إذا ما أساؤوا إلى تقاليد البلاد وعاداتها. إذ أن تسليم القضاء إلى قناصل هؤلاء الأجانب حرم القضاة والولاة من أية سلطة مباشرة عليهم، ومن ثم كانت الغرامات طريقاً لتطبيق سلطتهم المسلوبة، وللتعريف بوجهات نظرهم في تصرفات هؤلاء الأوربيين، وإقامتهم على الأرض العربية الإسلامية، وكأني ببعضهم قد أراد أن يفرض على هؤلاء الأوربيين ضرورة احترام عادات البلاد وتقاليدها، بل والتقيد بها[1]. ولقد درست الغرامات مفصلاً في بحث الحياة التجارية، ولوحظت الشكاوى التي ضجت بها جميع الجاليات، حتى أن بعضها هدد بالانسحاب وإيقاف تجارته وإفقار الإسكلة، وإضعاف اقتصادها[2]. ولكن

---

(١) بعض الأمثلة: حدث أن طباخاً فرنسياً في صيدا بصق وهو مار في الطريق العام، وإذا ببصاقه يصيب لحية فلاح ينام أرضاً، فاعتذر له ودفع له قرشاً، إلا أن المسلمين الذين شهدوا الحادث والذين للحية لديهم حرمة خاصة، اشتكوا الأمر للحاكم، وضجت البلدة وقرروا حرق الطباخ حياً أو خوزقته إلا أن القنصل توسط بالأمر ونجا بدفع (٥٠) إيكو. D'arvieux. III. P: 212

وحدث مرة أن كان القنصل في خان الفرنسيين في صيدا يتكلم مع نائب الوالي عن بعض الأعمال، وكان أحد الفرنسيين التجار يتنزه على السطح، ولا يفصل بينه وبينهما سوى حاجز قصير، وكان بالقميص والسروال، فخرج منه صوت غير مستحب، وكان الكيخيا يمشط لحيته بيده آنذاك فسمع الصوت واصفر وجهه وسحب يده بسرعة، وكأنه صعق لأن ما حدث يعتبر إهانة كبيرة لدى المسلمين، وترك فجأة القنصل وشكى الأمر للوالي الذي هدد بالقضاء على كل الجالية الفرنسية ومصادرة أموالها. وتمت الترضية بعد صعوبات بالمال. ibid. III. PP: 212 - 214

(٢) V. D'Arvieux. V. P: 579 - VI. P: 535

Vandal / Op. Cit. lettre de M. de Nointel... seyde, 9 Mars 1674 (annexe)

على الرغم من أن بعض الشكاوى ضد الحكام والباشوات كانت محقة، إلا أن الصخب والضجيج والعصبية التي كانت الجاليات تثيرها، بين آونة وأخرى، كان مبالغاً فيها، إما للتأثير على حكوماتها، أو للضغط على الدولة العثمانية نفسها. ولقد أنصف «راسل» حين أوضح علاقات الجاليات بالسلطات الحاكمة فقال: «إن حياة هدوء وسلام ومرح وتزاور، هي الحياة الطبيعية للجاليات في مختلف الإسكالات. ولكن الأمر لا يخلو من معاملة سيئة من بعض الباشوات، وعدم تقيد ببعض بنود الإمتيازات. ولذا كان القنصل، وهو ملزم بالدفاع عن جاليته وعن الامتيازات، يراجع في الأمر السلطات المسؤولة، وعندما لا يحل حبياً، فإنه يتوجه بشكواه إلى القسطنطينية... ولا تكون الشكاوى إذا ما كثرت وتعددت في صالح الوالي، إذ يستغلها منافسوه للحلول مكانه. ولهذا السبب كان الولاة يفضلون أن يعيشوا بود مع القناصل والجاليات، وبسلام شريطة أن يبتعد هؤلاء بدورهم عن التدخل في الأعمال العامة، والشؤون الداخلية، التي لا تدخل في نطاق اختصاصاتهم، والتي لا علاقة لهم بها»[1].

إن النوع الثاني من العلاقات بين الأوربيين في بلاد الشام، وبين سكان البلاد، هي العلاقات بينهم وبين الشعب نفسه. وإذا كانت العلاقات بين السلطات الحاكمة العثمانية في الإسكالات، والجاليات الأوربية، قد رسمت خطوطها الكبرى الامتيازات، وهي عقود رسمية مكتوبة، وأثرت فيها عوامل عديدة أشير إليها سابقاً، فإن العلاقة بين الشعب وتلك الجاليات كانت علاقة تلقائية وعفوية، لم تؤثر فيها معاهدات وعقود، ولم تتمكن بنود الامتيازات من تجميدها في قوالبها أو التحكم بها. فهي احتكاك ومعاملة وشعور، لا بنود نفذت أو لم تنفذ. وكان يسير هذه العلاقة ويؤثر فيها الاتفاق أو الاختلاف في الدين بين الأوربيين، وعناصر السكان المختلفة. فبالنسبة إلى الأوربيين الوافدين كان الشعب في سورية يضم جماعة قليلة العدد،

---

(١) Russell. II. P: 26

تدين بالمسيحية مثلهم ـ وإن اختلفت المذاهب ـ، وجماعة كبيرة العدد تدين بالإسلام، وفئة صغيرة اتخذت اليهودية ديناً لها. ولقد أطلق الأوربيون على المسلمين بصفة عامة اسم «الأتراك»، على اعتبار أن هؤلاء الأخيرين هم الحكام المسيطرون. ولكن هذا لا يعني أنهم لم يميزوا في قلب الجماعة الإسلامية اختلافاً في الأصل. فقد فرّق «دارفيو» بين العرب والتركمان والأكراد، ودرس أحوال كل فئة على حدة، وعاداتها الاجتماعية وتقاليدها.

وقد كان شعور الأوربيين تجاه المسلمين جميعاً شعوراً عدائياً تسيطر عليه بغضاء قديمة خفية، وحقد دفين حملوهما معهم من أوربة قبل أن تحط أقدامهم أرض بلاد الشام. وهذا الشعور المتعصب لم تخفف من حدته النهضة الفكرية التي رأتها أوربة في مطلع العصور الحديثة، ولا التحرر الديني، ولا الآفاق الجديدة المفتوحة، بل بقي نفس الشعور الذي تأجج في العصور الوسطى، ودفع أوربة إلى الحروب الصليبية، وهو نفسه الذي لاحق العرب المسلمين في إسبانية، بالاضطهاد والعنف والتعذيب، وتابعهم إلى شمالي إفريقية، وكان دافعاً من الدوافع التي ساقتهم لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ولمحاربة المسلمين في كل ركن، وهو كذلك نفس الشعور الذي حارب به البرتغاليون العرب المسلمين في المحيط الهندي، وعلى أرض الهند، وفي منطقة الخليج العربي، وجنوب الجزيرة العربية. ولقد امتزج هذا الشعور الديني العدائي، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، برغبة استعمارية شرهة، للسيطرة على منابع الثروة التجارية التي كان يقبض عليها هؤلاء المسلمون.

وبالمقابل فإن المسلمين في بلاد الشام كانوا لا يرون في الأوربيين سوى فرنجة مسيحيين، هبطوا أرضهم لا ليعيشوا عليها سلاماً وحباً، وإنما سيطرة واغتصاباً، ومن ثم فنظرتهم إليهم كانت مزيجاً من الاحتقار والخشية[1]،

---

(1) (1) D'Arvieux. III. P.. 15, P: 86

لقد ورد على لسان الأمير طراباي، ما يؤيد هذه النظرة، إذ بين لدارفيو أن العرب =

مهما اختلفت جنسياتهم والبلدان التي أتوا منها، أو مهما تذبذبت صلاتهم السياسية مع الدولة الحاكمة، صداقة وعداء. فهم لا زالوا يحملون في طيات نفوسهم ذكرى الحروب الصليبية، التي أتى أثناءها مسيحيو أوربة غازين لأرضهم، وغاصبين لمواطنهم، كما أنهم لا زالوا يحتضنون في ذواتهم النقمة لما لقيه عرب إسبانية المسلمون على أيديهم، وما فتئت أعمال البرتغاليين الإجرامية بشأن محاربتهم المسلمين، في المحيط الهندي والخليج العربي، وانتزاع طرق التجارة والعيش الهني منهم، ماثلة أمامهم. هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا في كل يوم يسمعون عن القرصان المالطيين، الذين يجوبون البحر المتوسط، ويهاجمون سواحل البلاد الإسلامية وسورية بالذات. وهكذا فالعلاقة بين المسلمين والتجار الأوربيين على الأرض الشامية، لم يكن منتظراً لها أن تكون علاقة مفتوحة، على الرغم مما عرف عن المسلمين من تسامح ديني وانفتاح نفسي، كان يجذب إليهم الأوربيين، ويدفعهم إلى اعتناق دينهم. فالفرنجي والمسلم على حد سواء، كانا يبتعدان تلقائيا عن الاتصال المباشر، وساعد على ذلك عدم معرفة أحدهما بلغة الآخر، وزاد الشقة بينهما الدور الذي لعبه الوسطاء. فقد اعتمد الأوربيون في سورية في أخذ معلوماتهم عن أحوالها لا على الاحتكاك المباشر، وإنما على اليهود والمسيحيين، الذين كانوا هم الوسطاء. وكان بعض أولئك يكنون بغضاً وحقداً لمواطنيهم المسلمين، ومن ثم كانوا يرسمون لهم في أذهان الأوربيين صورة نسجها خيالهم من تلك البغضاء وذاك الحقد، وبذلك كانوا يؤججون الشعور العدائي الدفين لدى الأجانب، فيزدادون انكماشاً وعزلة. وأسهمت العادات الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي الإسلامي، في توسيع شقة الفرقة بين الطرفين[1]. فلو كان باب الاتصال مفتوحاً بينهما لتعارفا، وفكر

= ينظرون إلى الفرنج كأناس متوحشين لا ذمة لهم ولا ضمير، سرّاقين وقراصنة. وكانوا يستخدمون أسماءهم لإخافة الأطفال الصغار.

(1) Wood: P: 236

(1)

ويقول «وود» أن إغلاق باب الزواج بين الطرفين، وضع في وجه أقوى طرق

كل واحد موضوعياً في الآخر، وقضي بالتدريج على عدم الثقة المتبادلة، وذاب ما تحمله القلوب من غل. ولكن المسافة الكبيرة التي احتفظ بها كل طرف في علاقاته مع الآخر، ومحافظة المسلمين والأوروبيين على مظهر الرسمية والتحفظ، عندما كانوا يلتقون منعت ذلك التآلف. وهكذا عاش الأوربيون متمركزين حول أنفسهم، فنادراً ما كانوا يزورون أحياء المسلمين أو بيوتهم، لأن المسلمين كانوا ينظرون نظرة غير مستحبة إلى مثل تلك الزيارات، لاسيما إذا أتت من بعض الفرنجة الذين لا يتسمون بالأخلاق الفاضلة، خشية منهم على أسرهم ونسائهم وسمعتهم(1). ولذا غدا قاعدة لدى كثير من الفرنجة، وبخاصة الإنكليز المتحفظين، بأن «المسلم لا يصلح لإقامة صداقة حقيقية مع الفرنجي»(2). ومثلما كان المسلم يشعر بالحرج إذا تزاور مع فرنجي، أو احتك به، فإن الفرنجي كان يحس نفس الإحساس، لأن العلاقات العادية بين فرنجي ومسلم، ترتبط دائماً في أذهان مواطني الأول بإمكان تغيير الفرنجي لدينه. فحتى في نطاق العلاقات التجارية، كان أي فرنجي يعمل في تجارته دون اشتراك مع زملائه، وحتى دون مساعدة ترجمان القنصلية، ودون وساطة ما، حتى لا يتعرض لمثل ذلك الشك(3).

وفي الحقيقة كان كل واحد من الأوربيين والمسلمين لا يعيش بفرديته الإنسانية، وإنما كانت تسيطر عليه الشخصية المعنوية لأمته أو جماعته. فكل سوء أو خسارة للواحد منهما، كان سوءاً أو خسارة للطرف الذي ينتمي إليه.

فقرنان من الزمن مرَّا إذن، والمسلمون نادراً ما يحتكُّون بالفرنجة، بل إن مؤرخي هذه الفترة من المسلمين نادراً ما يشيرون إليهم. وبالمقابل فإن الفرنجة لم يبحثوا عن مجتمع خارج مواطنيهم. ولقد كتب «ماوندرل» من

التفاهم سداً منيعاً لا يعبر.

(1) D'Arvieux. VI. P: 424

(2) Wood. P: 235

(3) Charles - Roux. P: 36

حلب سنة ١٦٩٩م، يقول: «أما عن حياتنا بينهم - بين المسلمين - فهي آمنة وهادئة، وهذا كل ما نتمناه، إن مسراتنا هي بيننا وبين أنفسنا لا معهم. وعندما يكون هناك أربعون منا، فنحن لا نريد أبداً أكثر من هذا»(١) وبعد نصف قرن، ذكر «راسل»: «أن المسافة بين الطرفين لازالت قائمة اجتماعياً، وقد تعلم بعض الأوربيين اللغة العربية والتركية، ولكنهم نادراً ما كانوا يستخدمونها في عقد صلات وروابط»(٢).

ولكن الانعزال بين الطرفين لم يكن عاماً، فهو أقوى ما يكون بين المسلمين والإنكليز، وأقله بينهم وبين البنادقة. فهؤلاء الأخيرون احتكوا بالمسلمين منذ القديم، وحاولوا أن يأخذوا كثيراً من عاداتهم، وأن يتزيوا بزيهم، حتى غدوا وكأنهم مواطنون من أهل البلاد. أما الفرنسيون، فقد حاولوا جهدهم أن يربُوا صداقات معهم، ولقد نجح بعض الأفراد في هذا المجال، وإن كانوا قلّة. ومن هؤلاء مثلا، «دارفيو» الذي تعلم اللغتين العربية والتركية، وساح في كل بقعة في بلاد الشام، ودرس بدقة وعلمية عادات كل فئة. وعلى الرغم من تعصبه الديني، فإنه كان أكثر السياح في القرن السابع عشر موضوعية وتفهماً، ولاسيما في بحثه عن العرب وتقاليدهم(٣)، أثناء إقامته لدى الأمير طراباي، أمير جبل الكرمل وما حواليه. وقد كان لاحتكاكه مع الأهالي أثره الطيب، فوثقوا به ووثق بهم، حتى أنه قال عن العرب: «إنهم يعاملون المسيحيين والفرنجة بكل رفق وحرية، وهكذا عكس الأتراك(٤)، وإن الناس قد كونوا أفكاراً سيئة عنهم، لجهلهم بهم. إلا أن على الفرد أن يرجع إلى عقله، ويحكم حكماً عادلاً. إنهم شعب قديم وعديد جداً، ندين له بأفضل ما لدينا في ميادين الفلك والطب وعلوم أخرى... وإذا كانت العلوم غير مزدهرة عندهم الآن، فالسبب يرجع إلى

(١) (1) Maundrell: Op. Cit. P. 198.

(٢) (2) Russell. I. P. 226-227, II, PP. 2, 11.

(٣) (3) D'Arvieux. III. PP: 15-329.

(٤) (4) Ibid. III. P: 177

الأتراك، الذين أوصلوهم إلى حالة أعاقت تقدمهم العلمي والفكري، على الرغم مما حبتهم به الطبيعة من إمكانات للإبداع. فهم بصورة عامة ذوو فكر نفاذ ولامع، ومحاكمة منطقية سليمة، وأفكار دقيقة وعميقة. وهم عاقلون ومتزنون وجديون، يتكلمون قليلاً ويصغون كثيراً... لا يسمع منهم تجريح لسمعة أحد، ويعيشون ببساطة، ويحترمون الصداقة، ويصدقون الكلمة»(١). كما قال عن التركمان المسلمين: «أخلاقهم طيبة، أمناء لا يسرقون على الطرقات، ويحبون الأجانب، ويستقبلونهم بلطف ويستضيفونهم»(٢). وكان رأيه في سكان حلب المسلمين طيباً: «إنهم أناس خيرون، لا يؤذون أحداً إلا اذا استثيروا. يحبون الأجانب والفرنجة... ولقد قيل لي أن مسيحيي البلدة أفضل من مسلميهم، وإيماني الديني يلزمني على القول بذلك، والاعتقاد به كمسيحي، إلا أن التجربة أثبتت لي العكس تماماً(٣) ويشترك مع «دارفيو» في رأيه «مسيو دولوار»، الذي جاب المنطقة في سنة ١٦٤٠م، وكان يعرف اللغة التركية، فقد ذكر: «أن الأتراك (ويقصد المسلمين) أناس طيبون بالطبيعة... وهم شرفاء وبسطاء، وشخصياتهم حرة ومفتوحة»(٤). وفي الحقيقة هناك إجماع من جميع من احتك بهم من التجار والسياح، بأنهم جديون وأمناء في معاملتهم، وأن الأوربيين استغلوا طيبتهم فخادعوهم بشتى الوسائل، ومختلف الحيل الشريرة(٥).

ويمكن القول إن الآراء متضاربة حول معاملة المسلمين الفعلية للفرنجة، أو صلاتهم بهم. فمن يقرأ «دارفيو» يشعر - إذا ما أخرجت سياسة السلطات الحاكمة - بأن معاملة المسلمين للأجانب، على الرغم من انكماشها

(١) (1) ibid. III. PP: 189 - 194

(٢) لقد أورد المثل القائل «كل عند العربي ونم عند التركماني» (2) ibid. III. P: 155

(٣) (3) ibid. VI. P: 441

(٤) (4) les Voyages... P: 166

(٥) (5): Poullet. II. P: 23 - Fermanel. P: 23 - du Loir. P: 166 - chardin. I. P: 5

كانت معاملة سمحة وحسنة، لا كما صورها «وود» بأنها علاقة بربرية تتمثل في ضرب المسلمين للأوربيين، وإهانتهم في الطريق، وبخاصة أثناء عيد الأضحى، حينما يتألق الشعور الديني المتعصب في نفس الشعب[1]. وربما يقول قائل إن علاقات الصداقة التي يشير إليها «دارفيو» في مذكراته، ويقدم صوراً عنها، ترتبط في الواقع باستعداد الأفراد لها، وبشخصياتهم ذاتها، وهي نماذج نادرة. إلا أن الأمثلة القليلة، دليل على أن الأوربيين لو ساروا في علاقاتهم مع المسلمين بإيجابية وحسن نية، ودون ما فكرة معبأة سابقة، فإنهم كانوا سيحسنون صلاتهم بهم، وسيصلحون من أفكارهم. كما أن الأهالي المسلمين، لو رأوا عملياً الأوربيين يتصرفون باحترام وتسامح وأمانة، لوثقوا بهم مثلما فعلوا مع «دارفيو»، عندما أودعوا لديه أموالهم، وحلي نسائهم ومدخراتهم[2] بل إن الأمير طراباي إستخدمه في بعض أعماله وجعله كاتبه وأمين سره[3].

وإذا كان حكم «وود» وغيره من أمثال «ماوندرل» بالبربرية على المسلمين، مستنداً إلى بعض حوادث النهب التي كان يرتكبها بعض الأهالي تجاه الأوربيين داخل المدن وخارجها، وفي بعض الموانىء غير الآهلة بالسكان[4]، فإنها حوادث فردية، كانت تجري في كل بلد أوربي، حتى القرن التاسع عشر، لعدم سيطرة الدولة سيطرة كاملة على الأمن. بل إن «راسل» يصف تلك الحوادث بأنها نادرة ضد الأوربيين بالذات، إما بسبب

---

(١) ويضرب مثلاً بما حدث لأحد الإنكليز «دادلي نورث». فقد كان هذا يقف متفرجاً أثناء عيد الأضحى على راقص على حبل، وكان يضبط الوقت له في ساعة بيده، وفجأة انقطع الحبل، فاتهمه المشاهدون بأنه هو السبب لأنه قام بعمليات سحرية، وتمتم بكلمات غامضة، وهو يتطلع إلى ساعته. وكادوا يفتكون به لولا هربه.

Wood. PP: 233 - 234

(٢) (2) D'Arvieux. III. P: 348

(٣) (3) Ibid. III. PP: 79 - 80

(٤) (4) D'Arvieux. III. P: 267

هدية صغيرة يقدمونها سنويا لأمراء البدو الرحل من العرب، أو بسبب اتفاق مع الأكراد في ضواحي بيلان، أو لأن هذه الغزوات لم تكن لتغريهم مثلما كانت الغزوات على القوافل الكبيرة، لا سيما أن عملية النهب من الفرنجة كانت تحدث ضجيجاً ضخماً، إذ يطالبون بالتحقيق وإعادة ما سرق، بينما الوطنيون يسكتون على الخسارة لأن الشكوى تكلفهم ولا تخفف مصابهم[1].

أما إذا كانت الأحكام القاسية الصادرة من الأوربيين ضد المسلمين مرتبطة بما أسموه إهانات الطريق، ولعلهم يشيرون بذلك إلى العادة الشائعة في بعض مدن بلاد الشام، التي كان الأطفال وبعض النساء من الطبقات الدنيا يتبعونها، عندما يرون فرنجياً يسير في الطرقات، وهي أن يصرخوا مصفقين ويرددوا كلمات مهينة ضده هي[2]:-

فرنجي كوكو فرنجي كوكو كوكولد فرنج كوكولد فرنج
ترس أبوكو سكينة حدة تحت المخدة فرنجي كوكو.

ولا يعرف أصل هذه العادة، وكان الأطفال يتعلمون تلك الكلمات في سن صغيرة، بل إن راسل يغالي فيقول: «قبل أن يتعلموا النطق العادي» وكان يرافق الصراخ أحياناً قصف بالحجارة، ففي الحقيقة أن تصرفات الأطفال هذه، وإن كانت منبثقة من أصول شعبية فإنها لا تدعو إلى إطلاق أحكام عامة على شعب بأكمله. فمن الطبيعي أن يثير منظر الغريب في أي بلد صغير، وفي أحيائه الوطنية فضول الأهالي، وأحياناً ضحكهم وسخريتهم. بل إن «راسل» نفسه يستدرك قوله، ويذكر أن أصحاب الحوانيت وغيرهم من المسلمين الموجودين، كانوا يبعدون الأطفال ويعاقبونهم[3]. ومقابل هذه الصورة غير المرضية التي التقطها الأوربيون عن معاملة الشعب لهم، هناك صور جميلة جداً تدل على مشاركة وتفاعل كاملين. فعلى الرغم من حادثة

---

(١) (1) Russell. II. PP: 24 - 25

(٢) (2) Ibid. P: 24

(٣) (3) Ibid.

خيو، وإضرارها بالمسلمين، وما أحاطها من ملابسات، وعلى الرغم من أن الفرنسيين انتظروا من أهالي حلب النهب والطرد والقتل، فإن المسلمين من سكانها وقفوا صامتين، ولم ينكّلوا بهم، مع أن الإنكليز كانوا يستفزونهم ضدهم. وحينما وصلت المراكب الفرنسية إلى ميناء الإسكندرون بعد طول انقطاع، فإن شعب المدينة أظهر إمارات الفرح، وهنأ الفرنسيين، وأغلق كثير من التّجار محلاتهم، وكأنه يوم عيد، وأقام بعضهم حفلات لديهم ابتهاجاً. وقد علق «دارفيو» على ذلك قائلاً: «كم سررت لأنني رأيت كيف تخلص الشعب من كل إشاعة مغرضة وأثر سيء»(١).

وصفوة القول إن الجاليات الأوربية كانت على اتصال ضئيل بحياة المسلمين، وطرق تفكيرهم، وأسس سلوكهم وعاداتهم. وكذلك كان المسلمون، ومن ثم فإن ردود فعل الطرفين كانت تحفظاً صامتاً وحذراً، بل وسلبية اجتماعية مقرونة، وبخاصة لدى المسلمين، بشعور من التفوق والكبرياء والتعالي. وهذا ما أشار إليه سميث في سنة ١٦٧٨م، إذ قال «إن المسلمين أمة بربرية، لا لأن عقوباتهم شديدة وقاسية ـ فعمليات ضبط الأمن ضرورية لتثبيت دعائم حكمهم ـ ولا لأن نظامهم مخلخل، فهو سليم جداً، ومنسجم مع قواعد التهذيب، كما أنها لا تعزى إلى عيوب في سلوكهم المدني فيما بينهم، وإنما هم أمة بربرية للتكبر غير المحتمل، الذي يعاملون به غيرهم»(٢).

ومهما يكن فإن أحسن العلاقات التي قامت بين أهل البلاد في سورية،

---

(١) (1) D'Arvieux. V. PP: 534 - 535

وتشبه تلك الصورة المشرقة في العلاقة بين الطرفين، ما ذكره «دارفيو» عن زيارة أصحاب حرفة الصباغة باللون الأزرق له عند وفوده قنصلاً إلى حلب، وتقديمهم التباريك والتهاني له.

D'Arvieux. VI. PP: 252 - 253

(٢) (2) Russell. II. PP: 419 - 420.d'après, Remarks on the Manners of the Turks. London. 1678

وبين الأوربيين، كانت في مدينة حلب، وذلك بسبب الاحتكاك التجاري الواسع. وقد أجمع السياح على أن الحلبيين هم أهدأ السكان وأقلهم شراً(١)، وأنهم يحبون الأوربيين وبخاصة الفرنسيين(٢). حتى كان هناك تزاور، ولو محدود جداً بين المسلمين وبينهم(٣).

أما الفئة الثانية من الشعب التي احتك بها الفرنجة في سورية، فهي فئة المسيحيين. وهؤلاء يؤلفون مجموعتين، إحداهما وهي الأكثر عدداً، تمثل المرتبطين بكنائس منفصلة عن روما، وهم الأرثوذكس والأرمن والسريان، وثانيتهما تضم المرتبطين بكنيسة الموارنة، التي كانت على صلة بكنيسة روما وارتباط. ومن الطبيعي أن تكون علاقة الأوربيين بالمسيحيين آنذاك أوثق من علاقتهم بالمسلمين. كما أن المسيحيين لطبيعة وضعهم في الدولة العثمانية، تقاربوا من الفرنجة، والتصقوا بهم، وتعلموا لغتهم، وعملوا معهم في الميدان التجاري، تراجمة ووسطاء، وبخاصة منهم الأرمن(٤). وقد أفادوهم في تعريفهم بعادات البلاد وتقاليدها، وكانوا يداً يمنى لهم في جميع مجالات العمل، حتى أنهم اقتدوا بهم في مضمار التجارة الخارجية، فكانت لهم تجارتهم الخاصة، وجالياتهم في ليفورن ومرسيلية والبندقية. وكان أقرب المسيحيين إلى الإنكليز الروم والأرمن، أما بالنسبة إلى الفرنسيين والبنادقة الذين يدينون بالكاثوليكية فإنهم كانوا يتوددون إلى الموارنة، وهؤلاء بالمقابل كانوا يقيمون صلات وثيقة معهم، ويطلبون حمايتهم والدفاع عنهم ضد

---

(١) (1) Olivier: Voyage dans L'Empire ottoman. II. P.318 - Pétis la Croix: Extraits du journal du sieur Petit fils..P. 87 - Biddulphl. 399 - D'Arvieux. VI. P: 414 - Volney: Voyage II. P: 54

(٢) (2) D'Arvieux. VI. P: 414

(٣) (3) D'Arvieux. VI. P: 424

ويشير «دارفيو» إلى أنه إذا زار فرنجي بيت مسلم لأعمال تجارية بينهما، فإن النساء كن ينظرن إليه من ثقب الباب، ويعملن جهدهن لكي يراهن بدوره. ويغالي فيتهمهن بأنهن كن يقمن بألف وضع غير محتشم ليجذبن أنظاره.

(٤) (4) AF. Et. B 1 77. 15 avril. 1712 - olivier. II. P: 307

السلطات الحاكمة، في ظروف ومناسبات كثيرة[1]. وقد تطورت هذه العلاقة إلى حد أن الموارنة نالوا حماية ملك فرنسة، وتوثقت أواصر الود بينهما، حتى عين الفرنسيون أحد الموارنة قنصلاً لهم في بيروت، وبقيت القنصلية في أسرته (آل الخازن)، إلى القرن الثامن عشر. وبالمقابل فإن هؤلاء الموارنة قدموا كل المساعدات الممكنة للفرنسيين في سورية، وأهمها معاونة البعثات التبشيرية اليسوعية على الإقامة والعمل.

وبصورة عامة إن العلاقة بين الأوربيين والمسيحيين مهما اختلفت مذاهبهم، كانت علاقة مفتوحة في الميدان التجاري، وفي الروابط الاجتماعية. فكان المسيحيون يتزاورون مع الأوربيين، إلا أن المجتمع النسائي بقي محدوداً جداً، لأن المسيحيات الوطنيات لا يعرفن إلا العربية لغة، وحتى عند ما كان يتم التزاوج، فإن «الرعية الخليطة Mezza Rezza»، المتولدة منه، لم تكن لتتقن اللغات الأوربية[2]. وكان البنادقة والفرنسيون والهولانديون أكثر اتصالاً بالمسيحيين من الإنكليز، فالنبلاء الإنكليز كانوا لا يزورون الوطنيين من معارفهم إلا في رأس السنة[3]. وحتى من يتكلم منهم العربية كان قلَّما يزور أحياء المسيحيين. ولقد لاحظنا سابقاً أن الأوربيين لم يكونوا ليرحبوا بالتزاوج بين مسيحيات البلاد وبين شبابهم، ولكن مع ذلك قامت بعض الزيجات من هذا القبيل. وقد ارتاح بعض المسيحيين إلى العمل في كنف الجاليات الأوربية، حتى أنه طلب إلى قنصلها حمايته وضمه إليها. وهذا الأمر انتشر على نطاق واسع في القرن الثامن عشر، حيث ظهرت ضمن الأمم الأوربية فئة «المحميين». وكان هذا يتم بموافقة القنصل والسلطان، وتصدر براءة خاصة بذلك. وكان بعض المسيحيين حريصين على الحصول عليها، ليتملصوا بوساطتها من سلطة الدولة العثمانية، وليستفيدوا من الامتيازات، وبخاصة الإعفاء من الضرائب، ومنها

(1) D'Arvieux. I. P: 402

(2)، (3) Russell. II. P: 11

ضريبة الجزية، وكان القناصل بدورهم يشجعون هذا الاتجاه ليدعموا مراكز دولهم، ويثبتوا نفوذها عن طريق هذه الفئة (١).

إلا أن أهم ما يميز العلاقة بين الأوربيين ومسيحيي البلاد، هي صلة الجاليات الدينية الأوربية بهم، أي البعثات التبشيرية التي أخذت تلعب دوراً خطيراً في القرن السابع عشر، في لبنان وحلب، وتدعو الفئات المسيحية المنشقة عن الكنيسة الكاثوليكية إلى العودة إليها، وتؤسس لها المدارس، وتتغلغل في بيوتها، مما أوجد نقمة لدى رجال الدين الوطنيين، ولاسيما في حلب. وقصة هذه العلاقات أفرد لها بحث خاص هو «الجاليات الدينية» لأهميتها في تطور الحياة الاجتماعية في بلاد الشام، وتزايد عدد الكاثوليك في بعض مدنها.

وعلى الرغم من العلاقات المفتوحة بين الأوربيين والمسيحيين الوطنيين، والحماية التي تمتع بها بعض هؤلاء في إسكالات الساحل والداخل، فإن نظرة الأوربيين إليهم لم تكن دائمًا نظرة حب وود. وربما تكون الكلمة التي قالها «دارفيو» عن مسيحيّ حلب، تعبر عن مكنونات نفوس عدد لا يستهان به من الأوربيين. فقد قال عنهم: «لقد أثبتت التجربة لي أنهم تافهون وخادعون وكاذبون وسكارى»(٢)! هكذا؟! ويمكن أن يستنتج من ذلك، أنه على الرغم من التوافق الديني بين الأوربيين والمسيحيين الوطنيين فإن الأوربيين كانوا يشعرون بالاختلاف القومي، وبعدم المساواة في الحضارة والمدنية والتهذيب(٣). - بحسب ادعائهم - ومثل هذا الشعور المتنافر قومياً كان متجسداً في نفوس كثير من المسيحيين الوطنيين، ولا سيما بعض زعمائهم الدينيين.

---

(١) (1) Sauvaget. P: 205

(٢) (2) D'Arvieux. VI. P: 441

(٣) (3) ibid. II. P: 359

وهذا يظهر واضحاً في حكم «دارفيو» على «أبي نوفل الخازن»، الذي عين قنصلاً لفرنسة في بيروت، فقد قال عنه بأن «احتكاكه مع الأوربيين أثناء المعاملات التجارية، أوجد لديه صيغة من الأدب والتهذيب».

وثالث الفئات الدينية التي وجدها الأوربيون في سورية، هي فئة اليهود. وكانوا مبعثرين في معظم المدن السورية، مثل صيدا وطرابلس، ودمشق وحلب وصفد، بأعداد صغيرة، ولكنهم تزايدوا، ولاسيما في حلب في عهد العثمانيين، نتيجة هجرة بعضهم من إسبانية بعد الاضطهاد الذي لاقوه من سلطاتها الحاكمة، حتى بلغ عددهم في حلب (٢٠٠٠) يهودي[١] وكانوا يسكنون أحياء خاصة بهم، يصفها الأوربيون بأنها قذرة. وقد لعبوا دوراً هاماً وخطيراً في التجارة مع الأوربيين بحثناه سابقاً، فقد عملوا وسطاء بينهم وبين الأتراك، وأظهروا مهارة في الأعمال التجارية، حتى أن أكبر قسم من التجارة العالمية السورية كانت تمر آنذاك بين أيديهم، كما كانوا مترجمين[٢]، والمشرفين الرئيسيين على العمليات المصرفية، وإليهم يرجع الأوربيون عندما يريدون الاقتراض لدفع الغرامات المفروضة عليهم، والتي كان اليهود عنصراً فعالاً في إثارتها ضدهم. ولكل هذه الأسباب كان الأوربيون على احتكاك مستمر معهم إلا أن صلات العمل الوثيقة بينهم، لم تخلق تعاطفاً ووداً بل على العكس من ذلك، زادت الأوربيين بغضاً وحقداً على اليهود.

ولم تكن علاقات الأوربيين باليهود علاقات عمل فقط، وإنما كانوا يزورون أحياءهم أحياناً لأغراض شخصية غير شريفة. فمعظم بيوت الدعارة السرية لديهم، وأكثرية المغنيات والراقصات منهم. فالصلات الاجتماعية المتينة لم تكن قائمة بين اليهود والأوربيين إذ أن هؤلاء الأخيرين حملوا معهم من أوربة تزمتهم ضدهم، وحقدهم عليهم، وزادتهم صلاتهم العملية معهم بغضاً على بغض، إذ كانوا أكبر المنافسين لهم في الميدان التجاري حتى فكرت فرنسة برفع حمايتها عن اليهود الليفورنيين.

ومهما كانت نوعية علاقات المسيحيين واليهود مع الأوربيين، فإن هذه

(1) Ibid. II. P: 439 (١)

(2) Olivier. II. P: 307 - AF. Et. B 1 77, 15 Avril 1712 (٢)

العلاقات قوّت مراكزهم، وأغنتهم ماديا، وغدوا أكثر علماً بالتجارة العالمية، فعندما ترك الأوربيون العمل التجاري الخارجي، وغادروا البلاد، كان المسيحيون واليهود هم ورثتهم فيه، والمسيطرين عليه.

ولا بد من الإشارة إلى فئة رابعة أظهر الأوربيون الوافدون إلى سورية في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل السابع عشر، اهتماماً كبيراً بها، وهي **«فئة الدروز»**، التي تسكن جبال لبنان بخاصة. ولعل الاهتمام انبثق من أن زعماءها (آل معن)، كانوا أعداء للدولة العثمانية، وثوارا على حكمها. وجاء عهد فخر الدين الثاني، فأكد هذه الفكرة وثبتها في أذهان الأوربيين، حتى فكر الطوسكانيون والبابا أن يتخذوا منه مطية لشن حرب على الدولة العثمانية، واستعادة بيت المقدس. وقد عمل فخر الدين المعني الثاني من طرفه على تقريب الأجانب الأوربيين إليه، وفتح موانئه لتجارتهم، ومنحهم كل التشجيع والتسهيل اللازمين لنمو تجارتهم وازدهارها. فكانت معاملته لهم بإجماع السياح والتجار، معاملة ممتازة لا نظير لها[1] مما شكك الدولة العثمانية بعقيدته واتجاهاته من المسيحية الأوروبية، ودفعها إلى محاربته بعنف وشدة. وقد علّل الأوربيون عطف فخر الدين عليهم بأسطورة روجوا لها، حتى غدت بالنسبة إلى بعضهم حقيقة واقعة[2]. ويبدو أن صلات الود والصداقة بين الدروز والأوربيين قد توطدت منذ ذلك الوقت، بل إن الأوربيين كانوا يعطون هؤلاء الأسلحة النارية، ويعلمونهم كيفية استخدامها[3]، وكأنهم كانوا يقصدون إثارتهم ضد الدولة العثمانية، واستغلال هذه إثارة.

وأكثر الأوربيين إحتكاكاً بالدروز في القرنين السادس عشر والسابع

(١) (1) D'Arvieux. I.P: 364 - Sandys. P: 165 - Deshayes. P: 442

(٢) وهي انتساب الدروز إلى قائد فرنسي هو الكونت دودور، التجأ إلى جبال بيت لحم عند طرد الصليبيين من بيت المقدس. D Arvieux. I. PP: 359-361

(٣) (3) ibid. I. PP: 358 - 359

عشر، كان الفرنسيين، لتركز هؤلاء في إسكالات لبنان، حيث يكثر الدروز. وكـانوا يتاجرون معهم، ويشترون كل الحرير الذي ينتجونه في الشوف وكسروان، وكانوا صادقين معهم في التجارة(١)، وفي الحقيقة أن ما قرب الدروز إلى الأوربيين، وبالعكس هو النقمة المشتركة على الأتراك، فقد كان الدروز ينظرون إليهم كغاصبين وسارقين، حتى أنهم كانوا لا يخلطون المال الذي يأخذونه من الفرنسيين مع المال المستوفى من الأتراك، لأن هذا الأخير بحسب ادعائهم هو مال غرامات ولص، ويجب تطهيره(٢). كما أنهم إذا سقـوا تركياً كانوا يكسرون الإناء بعده. ومن أسباب التقارب بين الطرفين أيضاً وبخاصة مع رجال الدين المبشرين ـ بحسب أقوال بعض الرحالة ـ أن الدروز كانوا يتقبلون المواعظ الدينية قبولاً حسناً، ولا أحد من السلطات كان يتفوه بكلمة لو أراد بعضهم اعتناق الدين المسيحي. ولذا كان الأوربيون يظنون أن التربة خصبة ليزرعوا فيها ما يريدون. ولذا فإنّهم كانوا يتقربون إليهم، ويظهرون العطف عليهم، ويتوسطون لهم لدى الباشوات والحكام، لرفع حيف أو ظلم عنهم.

هذه صورة عن الحياة الاجتماعية التي عاشها الأوربيون في بلاد الشام منذ ضم العثمانيين لها حتى نهاية القرن السابع عشر. ولا تدل هذه الصورة على اضطراب، وإنما توحي بحياة استقرار ودعة، أمنتها الجاليات لنفسها. وكانت حياة لا تفتقر إلى الحيوية والنشاط، وليست كما صورها «وود»، مليلة ورتيبة، يعيش صاحبها في حنين متصل إلى الوطن، وتفكير دؤوب فيه، ويأس قاتل. لقد قدمت هذه الحياة لأفراد الجاليات ألواناً جديدة من البشر والعادات والتقاليد، وجعلتهم بتماس مع الشرق السحري، الذي كانوا يسمعون عنه، ويحلمون به، وفي الوقت نفسه حفظت عليهم أنماط حياتهم الخاصة، وحريتهم وسلامتهم. فالحياة في الإسكالات لم تكن تبدو لجميع

(١) ibid. I. P: 362

(٢) ibid. P: 362 - IIIP: 195

(٦) Ibid. I. P: 362

الأوربيين جافة ومتعبة ـ كما صورها «وود» ـ بل كانت تظهر حتى للشباب منهم، بأنها زاخرة بالجاذبية والإغراء. ففي الإسكالات كانوا يجدون كل الأمن والتسهيلات الضرورية، للالتفات إلى أعمالهم، ولم يكن لهم أن يخافوا إلا بعض البلص من الباشوات. أما في أوقات فراغهم، فكانوا غارقين في نزواتهم ولذائذهم ومنافساتهم. فهم قد نقلوا كل مظاهر حياتهم اللاهية إلى حيث يقيمون، وأحاطوا أنفسهم بكل مظاهر الراحة والترف، ولاسيما الإنكليز منهم. أما المضايقات التي كانت تلحق بهم من بعض الحكام، فهي أمور عارضة، بالغوا فيها لينالوا حقوقاً أوسع، وليظهروا الدولة العثمانية بمظهر الانحطاط والبربرية.

الفصل الثامن

الجاليات الأوربية الدينية

لم تنقل المواصلات البحرية والبرية بين بلاد الشام وأوربة تجاراً يبحثون عن الأرباح والفوائد المادية فحسب، أو مغامرين وسياحاً فقط، ينقبون عن مجالات لمغامراتهم، وميادين لرحلاتهم ودراساتهم، وإنما حملت كذلك حجاجاً ورجال دين ومبشرين. فبلاد الشام لم تفتح سلمياً أبوابها للمسيحية الأوربية كما فتحتها في القرن السابع عشر. ومما جعلها مركز جذب للمسيحية العالمية، أن كل المقدسات المسيحية قائمة على أرضها الجنوبية، ففيها ولد المسيح، وفي مدنها دعا لرسالته وعاش معظم تفاصيل حياته، وفيها رفع إلى ربه، وهذا ما استغل إبان العصور الوسطى، فكان تخليص الأماكن المقدسة من أيدي المسلمين، أحد الدوافع التي أثيرت بها الجماهير الشعبية في أوربة، لتنطلق مندفعة في حرب صليبية طاحنة.

وفي الحقيقة لا يقصد بالجاليات الدينية في بحثنا هذا الحجاج الوافدون لزيارة الأماكن المقدسة، لأن مدة إقامتهم كانت محدودة جداً، وإن كان سيتعرض لأوضاعهم، وإنما رجال الدين الذين غادروا أوطانهم في أوربة، وأتوا ليستقروا على الأرض العربية السورية. وهم فئتان:ـ

أولاً: ـ رجال الدين المرافقون للجاليات التجارية الأوربية، وعددهم لا يتجاوز الاثنين لكل جالية، وقد أرسلتهم الهيئات المشرفة على التجارة في الوطن، ليرضوا الحاجات الدينية والروحية لمواطنيهم. وكانوا يعملون ـ كما أشرنا إلى ذلك ـ في كنائس القنصليات، فيقيمون الطقوس الدينية، ويلقون العظات على أفراد جالياتهم أيام الآحاد، وفي المناسبات المختلفة والأعياد. كما كانوا يؤدون دور الحكم في كثير من الخلافات بين أفراد الجاليات، أو

بين مجموع الجالية والقنصل، إلى غير ذلك من الأمور.

ثانياً: ـ رجال الدين المبشرون، المنتمون إلى فرق وأخوات دينية مختلفة، وقد وفدوا إلى بلاد الشام بهدف التبشير. وهؤلاء هم عماد الدراسة.

وربما يبدو البحث في الجاليات الدينية بحثاً شائكاً، بل يمكن أن يقال أنه ليس من طبيعة هذه الدراسة التعرض للقضايا الدينية، غير أن كثيراً من التطورات الاجتماعية في سورية والسياسية، قد ارتبطت في ذينك القرنين بها، ولا تزال آثارها حية إلى الآن، حتى غدا من المتعذر على الباحث إغلاق الموضوع، أو المرور عليه مرور الكرام.

والجاليات الدينية الأوربية ليست جديدة على الأرض الشامية، فقد رافقت الحملات الصليبية وكانت الداعية الكبرى لها، وعندما استقرت في المدن والموانىء السورية، عملت على إرضاء الحاجات الدينية للجاليات المدنية والعسكرية الأوربية، من إقامة للشعائر الدينية والوعظ، كما سعت بالتعاون مع الحكام الزمنيين في الدويلات الصليبية، على إنشاء الكنائس في جميع المدن والموانىء المستولى عليها[1]. وأخذت على عاتقها أيضاً رعاية الحجاج المسيحيين الوافدين لزيارة الأماكن المقدسة، والاشراف على شؤونهم. وتشكلت لهذه الغاية رهبنتا الأسبتارية[2]، والداوية[3]، اللتان

---

(١) يرجع إلى فيليب حتي ـ لبنان في التاريخ. ترجمة الدكتور أنيس فريحة ونيقولا زيادة. ص ٣٨١ ـ ٣٨٥.

(٢) الأسبتارية: هم فرسان القديس يوحنا في بيت المقدس. وكانوا هيئة غرضها تأسيس نزل وخانات لراحة الحجاج، وكان نظامهم نظام رهبنة، ولعبوا دوراً عسكرياً هاماً.

(٣) الداوية: Templars أو فرسان الهيكل، نسبة إلى هيكل سليمان، حيث أنشؤوا مقرهم الأول بالقرب منه في بيت المقدس. ولقد نظمت جمعيتهم حوالي سنة ١١١٩م، وكانت الغاية منها المحافظة على سلامة الحجاج الزائرين، وتقديم المساعدات للفقراء منهم. وقد أقاموا في «عثليت» على ساحل فلسطين، وكان حصنهم آخر=

تحولتا مع الزمن من طائفتين تعملان لتأسيس الفنادق والخانات لراحة الحجاج، والمحافظة على سلامتهم، إلى جنود يتعاطون مهنة الحرب، وبخاصة طائفة الأسبتارية.

ووافق ذاك النشاط الديني ظهور بذور الحركة التبشيرية المسيحية لتنصير الجماعات الإسلامية في بلاد الشام، وكثلكة الفئات المسيحية الشرقية، وإعادة ربطها بالكنيسة البابوية في رومة. وفعلا أسس راهب صليبي في سنة ١١٥٦م، على الأرض المقدسة «الرهبنة الكرملية»[1]، التي انتشر أفرادها في بلاد الشام ولبنان، وأسسوا لأنفسهم مركزاً في طرابلس وتلا ذلك

= حصن وقع في يد المسلمين عند إخراج الصليبيين من سورية. وقد سمي بحصن الحاج. Castrum Pergrinorium

المصدر السابق - ص ٣٦٨، ٣٧٧.

(١) **الرهبنة الكرملية**: سميت بهذا الأسم نسبة إلى جبل الكرمل في فلسطين، المطل على مدينة حيفا، حيث أقامت هذه الطائفة الزاهدة لأول مرة. ففي سنة ١١٥٦م، انسحب أحد الصليبيين الكالابريين برتولد Berthold إلى جبل الكرمل، وكان يسكنه بعض النساك التابعين لنظام «القديس باسيل» وتدريجيا انضم نساك اخرون من كهوف الجبل المجاورة، وكونوا لأنفسهم طريقة خاصة، وتمت الموافقة على أول نظام لهذه الطائفة في سنة ١٢٢٤م. أما النظام النهائي فقد وافق عليه البابا «إينوسان الرابع»، في سنة ١٢٤٥م، وينص على اتباع صيام قاس، وممارسة الصمت والزهد والتقشف والصلاة ليلاً. وانتشر النظام بسرعة، وأدخله «لويس التاسع» إلى باريس واضطر البابا «أوجين الرابع» في سنة ١٤٣١م إلى التخفيف من قسوة النظام القديم، مما أوجد انقساماً بين ما يسمى «الديريين» و«المحافظين». ومع ذلك فقد قام إصلاح شامل للطائفة في سنة ١٥٦٤م بتأثير القديسة «تبريز»، وقد حرر البابا «كليمان الثامن» الطائفة الجديدة من أي أرتباط لها مع الطائفة القديمة، وذلك في سنة ١٥٩٣م. ومن المعروف عن الكرمليين أنهم يسيرون شبه حفاة، ومن هنا أتت تسميتهم بـ «الحفاة» ويلبسون عادة ثوباً بني اللون، وقلنسوة بيضاء. Grand Larousse Encyclopedique. V.2. P. 638.

في مستهل القرن الثالث عشر، ظهور «الدومنيكان»[1] و«الفرانسيسكان»[2]

---

(١) الدومنيكان: نسبة إلى القديس «دومنيك»، مؤسس هذه الطائفة. وقد أيده البابا هونوريوس الثالث في إنشائه لهذه الطائفة سنة ١٢١٦م. وكان هم القديس دومنيك تربية أفراد أخوته تربية قاسية، ليقاوموا الهراطقة، ويكونون مبشرين صالحين. وكانوا يلبسون ثوباً أبيض ومعطفاً أسود، ويتمنطقون بحزام من الجلد. وقد لعبوا دور أطباء ومبشرين وكانت محاكم التفتيش من عملهم الرئيسي. وقد وصلت إرسالية منهم إلى دمشق سنة ١٢٣٠م، ومنها تقدمت إلى عكا وطرابلس.

(٢) الفرنسيسكان: أو أتباع القديس فرانسوا داسيز. وقد ابتدأ التجمع حوله سنة ١٢٠٩م، وفي سنة ١٢١٠م، وافق البابا «إينوسان الثالث» شفهياً على نظام «الأخوان الصغار Frères Mineurs»، وأعطى فرانسوا داسيز تصريحاً بالتبشير. وفي سنة ١٢١٢م، أسس مع القديسة كلير داسيز الطائفة الفرنسيسكانية الثانية، وهي طائفة السيدات الفقيرات. وفي سنة ١٢١٩م، اتجه إلى مصر، ومنها انتقل إلى فلسطين، حيث أقام فرعاً من طائفته. وقد وضع النظام الأخير لأخوته في سنة ١٢٢٣م، ولقد عرفت طائفة الفرانسيسكان نجاحاً كبيراً، وأسست قبل وفاة مؤسسها عام ١٢٢٦م، ست مقاطعات للتبشير، وهي ألمانية وإسبانية وفرنسة وهنغارية وسورية وإنكلترة. وقد نافست هذه الطائفة بنشاطها الدومنيكان، فكان منها أفراد في المغرب العربي وفي مصر وفلسطين سنة ١٢٣٠م. وقد انقسمت في شرق البحر المتوسط إلى شعبتين، شعبة سورية وشعبة قبرص. وقد أسست لها إرسالية في مدينة طرابلس، وديراً في بيروت وكنيسة.

(ريستلهوبر - مترجم - ص ٧٨. ويذكر صالح بن يحيى في تاريخ بيروت ص ١١٠ - ١١١ أن الكنيسة والدير حولا إلى إصطبل.

ويلبس رجال الطائفة ثوباً طويلاً بنياً وغطاء رأس مدبباً وحبلاً ونعلاً. ولقد سموا بالحبليين Cordeliers، نسبة إلى الحبل الذي يشدون به خصورهم. وقد انقسم أفراد الطائفة نتيجة بعض الإصلاحات، وفي مطلع القرن السابع عشر (سنة ١٦١٩م) إلى الفئات التالية:

١ - الأخوة الصغار وهم المسمون «de L'observance»، ويسمون في فرنسة «الفرنسيسكان».

٢ - الكبوشيون.

٣ - الأخوة الصغار الديريون.

ولقد أثبتت الأحداث أن هذه الإرساليات لم تنجح في عملها في صفوف المسلمين المتشبثين بدينهم ومعتقداتهم، والمؤمنين بأن ديانتهم أكمل الديانات، وتضم في حناياها أفضل ما في المسيحية واليهودية[1].

وانتهت الحروب الصليبية، وزالت تلك الإرساليات[2]، وكان للإخفاق الذي منيت به الحملات الصليبية في الوصول إلى غايتها، وانعدام الدوافع التي يمكن أن تحرك المسيحيين الأوربيين للالتحاق بها، أثره الكبير في نمو الفكرة التي نبتت إبان الحروب الصليبية، وهي استمالة المسلمين، واجتذابهم إلى المسيحية بطرق سلمية وودية، وهي أساس التبشير المسيحي. وقد كتب أحد أساقفة الدومنيكان في سنة ١٢٧٠م، وهو «وليم الطرابلسي»، كتاباً عن حال المسلمين[3] في سورية، يعبر فيه عن هذه الفكرة، ويدافع عنها قائلاً: - «نريد مرسلين لا جنوداً لاسترداد الأرض المقدسة». وقد لاقت هذه الفكرة إستحساناً عظيماً في الأوساط الأوربية، وعند «ريموند لل» (توفي سنة ١٣١٥م)، الذي تبناها وغدا أكبر داعية لها. وأخذ يحث على إدخال تعليم اللغة العربية في المؤسسات التعليمية، لتحضير المرسلين للعمل والعيش في البلاد العربية الإسلامية. وأصبح هم الإكليروس اللاتيني تنفيذ المخطط الجديد في حمل الرسالة المسيحية إلى غير المسيحيين. ورافق الاتجاه الجديد مساع من قبل البابا والدول الأوربية لدى سلاطين المماليك، للسماح للطوائف التبشيرية بالدخول إلى الأرض المقدسة، والإقامة فيها. وقد اكتست هذه المساعي في بادىء الأمر طابع الرغبة في إنشاء علاقات ودية مع الدولة المملوكية، ليكون للرعايا الأوربيين حق العمل والمتاجرة في أرض تلك الدولة، ولتسهيل سبل الحج للمسيحيين الأوربيين، ورعاية شؤونهم، وللمحافظة على الأماكن المقدسة. وفعلاً فإن رجال الطوائف الدينية،

---

(١) حتي - لبنان في التاريخ، ص ٣٩١.

(٢) ريستلهوبر - مترجم - ص ٧٩.

(٣) اسم الكتاب باللاتينية. Tractus De State Saracenorum

وبخاصة الفرنسيسكان وغيرهم من الأوربيين، كانوا يفدون إلى بلاد الشام بصفة حجاج وسياح، وقد تمكن «الأخ روجر»، حارس المقاطعة الفرنسيسكانية، في الأكيتين في فرنسة، من إجراء مفاوضات باسم ملك صقلية، وزوجه، ليكون لهذه الطائفة بالذات حق الإقامة في بيت المقدس، والإشراف على الأماكن المقدسة[1]. ولقد نجح «روبير» (١٣٠٣ - ١٣٤١م)، ملك نابولي وزوجه الملكة سانشه في الحصول من الناصر محمد (١٣١٠ - ١٣٤١م) على حق الإقامة للفرنسيسكان في بيت المقدس، والإشراف على بعض الأماكن المقدسة[2].

وبذلك آل إليهم أمر رعاية كنيسة «علية صهيون»، والقيام على خدمتها منذ سنة ١٣٣٥م، وسمح لهم ببناء دير يضم هذه الكنيسة وبقية الأماكن المقدسة المجاورة لها، وهو الذي عرف بدير صهيون[3]. كما كان لهم دير في بيت لحم[4]، ودير للراهبات الفرنج في ظاهر القدس تجاه دير أندرياس[5].

---

(١) لقد طالب «يعقوب الأرغوني» السلطان الناصر محمد سنة ١٣٢٣م بجعل أمر حماية قبر المسيح من اختصاص الأخوان الدومنيكان، التابعين لمملكة (الأراغون).
علي إبراهيم حسن - دراسات في تاريخ المماليك البحرية، وفي عهد الناصر محمد بوجه خاص. ص ١٤٧.

(٢) ويثبت هذا القول الصك المسمى «غراتياس أجينوس Gratias Aginus» المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٤٢م إلا أن البنود الرئيسية للمعاهدة غير موجودة.
ويذكر (الدويهي - تاريخ الطائفة المارونية ص ٣٧٨)، أن الملكة قسطنسة (سنسة) ابتاعت للفرنسيسكان أربعة أماكن، وثبّتها لهم البابا «إقليمس الخامس» ويقول ابن القلاعي الذي كان من جملة رهبانهم، أنها ابتاعت كنائس القدس بثمانين ألف دينار، وهي القيامة وقبر مريم والطور وبيت لحم.

Collin: les lieux Saints. P - 34.

Cité Par Wadding. Annales Minorum an 1343 n o 94. 1344 n o 10 et Passim

(٣) أحمد دراج - المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري. ص ١٣.
(٤) نفس المصدر ص ١١٧ (من مرسوم جقمق).
(٥) نفس المصدر - ص ١٧٣ - ١٧٤.

ويتضح مما ذكر أنه قد بقي من الفرنجة في الأرض المقدسة بعد طرد الصليبيين منها، جالية دينية من الرهبان والراهبات الفرنسيسكان. ويلخص عمل هؤلاء المبشرين الدينيين في بلاد الشام، في عهد المماليك بالأمور الآتية :-

١ - **نشاط ديني بين الأوساط المسيحية على اختلاف كنائسها،** لا في القدس وحدها، وإنما في كل سورية، إذ أن حرية التنقل كانت ممنوحة لهم. ومن ثم جرت محاولات منهم لاجتذاب الطوائف المسيحية المنشقة عن كنيسة روما إلى الكاثوليكية، وذلك عن طريق تعليم أبنائهم اللغة اللاتينية، وأصول المذهب الكاثوليكي، وعن طريق الوعظ بين شبابهم وكبارهم، وبخاصة بين الموارنة والروم.

٢ - **رعاية شؤون الحجاج الأوربيين،** وتسهيل أمورهم، وتقديم الضيافة لهم، والإحسان إليهم، وتيسير سبل زيارتهم لجميع الأماكن المقدسة في فلسطين.

٣ - **التبشيريين الموارنة في جبل لبنان بخاصة،** إذ أن هؤلاء كانوا أقرب الطوائف الدينية في سورية إلى الكاثوليكية، والعمل كوسطاء بينهم وبين البابا. وفي الواقع لقد جرى التقارب بين الموارنة والفرنجة منذ العهد الصليبي، وظلت الصلة قائمة بينهم وبين الكنيسة البابوية عن طريق الرهبان الفرنسيسكان، حتى أنهم كانوا يطلبون من البابا تثبيت بطريركهم على كرسي أنطاكية كلما توفي مطران وتلاه آخر. وكان الشخص الذي توكل إليه هذه المهمة هو رئيس الرهبان الفرنسيسكان[1]. كما أن هؤلاء الرهبان كانوا يعلمون أولادهم، ويسمحون للنبهاء منهم بالدخول في رهبنتهم، ومن أشهرهم ابن القلاعي (أسقف قبرص الماروني، والمتوفى عام ١٥١٦م)[2].

---

(١) الدويهي - تاريخ الطائفة المارونية ص ١٤٦ - ويستلهوبر - مترجم - ص ٨٠

(٢) الدويهي - تاريخ الأزمنة ص ٢١٤.

٤ ـ تأدية أعمال سياسية خاصة، تخدم مصالح المسيحية الأوربية وأطماعها بالشرق. فهؤلاء الرهبان تطور بهم الأمر، فخرجوا عن حدود رسالتهم الدينية، وأصبحوا دعاة وخداماً للفكرة الصليبية. فكانوا يقومون بتيسير الاتصال بين البابوات وملوك الفرنجة، من طرف وملوك الحبشة من طرف آخر، وذلك عن طريق الرهبان الأحباش المقيمين معهم بالقدس(١). كما كان منهم الرسل والسفراء إلى ملوك الحبشة، للاتفاق على تنفيذ المشروعات الصليبية(٢). فهم قد تخفوا إذن في مسوح الرهبان للتجسس والتآمر على الدولة المملوكية، فليس غريباً وقد اتخذوا هذا الطابع السياسي أن تنظر إليهم السلطات المملوكية كممثلين لطوائف الفرنج لديها، وتطبق عليهم مبدأ المسؤولية الجماعية الذي كانت تطبقه كذلك على قناصل الفرنج وتجارهم في مصر والشام، عندما كان الأوربيون وقراصنتهم يهاجمون سواحل الدولة، ويغيرون على ممتلكاتها، أي أنها كانت تقبض عليهم وتهددهم بإغلاق كنيسة القيامة في وجوه حجاجهم، وتتحفظ على أموالهم مثلما كانت تفعل مع التجار الفرنج وقناصلهم.

٥ ـ **حماية الأماكن المقدسة**، التي تم تثبتهم فيها، ومحاولات لانتزاع أخرى إذا ما أتيحت الفرصة لهم. ولقد اتسم القرن الخامس عشر السابق للضم العثماني لسورية بنزاع حاد، قام بين هذه الطائفة الدينية وبين اليهود، حول تملك أحد الأماكن المقدسة على جبل صهيون، وهو ما يسمى بقبر النبي داود(٣). وتعدى هذا النزاع الحدود المحلية، واكتسى طابعاً سياسياً دولياً،

---

(١) (1) De La Roncière: la Découverte de L'Afrique I. PP: 59 - 60

(2) Kammerer: la Mer Rouge... I. PP: 305 - 310

(٢) أحمد دراج ـ المماليك والفرنج ص ١٢.

(٣) يرجع إلى أحمد دراج ـ المصدر السابق ص ١٣ ـ ١٤.

لقد كان هذا المكان في بادىء الأمر بيتاً لوالد يوحنا مرقص، أحد تلاميذ السيد المسيح ـ. وكان يتألف من طابقين، في الطابق العلوي منه قاعتان، قاعة غربية وهي التي كانت تعرف بالعلية والتي تناول فيها السيد المسيح العشاء الرباني الأخير =

إذ استنجدت الأخوة الفرنسيسكانية بالبابوات وامراء الفرنج وملوئهم. وانبرى هؤلاء لمساندتهم، وبالمقابل عملوا على اضطهاد اليهود في ممالكهم، وتوقيع الغرامات عليهم. وانتهى الأمر بأن أعلن السلطان المملوكي «جقمق» حسماً لهذا النزاع، وحرصاً على مكانة الأماكن المقدسة إخراج الطائفتين من المكان المتنازع عليه، وإعطاء رعايته للمسلمين، وتحويله إلى مسجد في سنة ١٤٥٢م. ولم يسكت الرهبان الفرنسيسكان على هذا الإجراء، بل حاولوا إثارة الموضوع مرات عديدة في عهد السلاطين الذين تلوا إلا أنهم لم يفلحوا في الحصول عليه(١).

ولقد استغلوا في سنة ١٤٨٩م، حادثة الأمير العثماني «جم»، ومطالبة السلطان «قايتباي» البابا بتسليمه له، ليقيموا كنيسة محدثة لهم بالقرب من

= الذي يرمز عند المسيحيين إلى سر القربان المقدس، وقاعة شرقية تعرف بقاعة «الحواريين»، إذ أنها شهدت إجتماعه بهم بعد قيامه من القبر - حسبما تذكر الرواية المسيحية - واجتماعهم فيما بينهم فيما بعد. ومن هنا جاء تقديس المسيحيين لهذا المكان، وبخاصة الكاثوليك، فأقاموا بالعلية كنيسة عرفت بكنيسة علية صهيون، آل أمر رعايتها كما رأينا إلى الرهبان الفرنسيسكان سنة ١٣٣٥م. أما الطابق الأرضي من هذا البيت، فكان يوجد في جهته الشرقية قبو يضم قبراً ظل مجهولاً، غير أن روايات اليهود أخذت تترى منذ القرن الثاني عشر على أن هذا القبر للنبي داود. وأخذ هؤلاء يطالبون بتملكه في القرن الرابع عشر، ونجحوا في الوصول إلى مطلبهم في عهد السلطان المؤيد سنة ١٤٢٠م، وبرسباي سنة ١٤٢٩م. إلا أن الرهبان استطاعوا استعادته منهم عقب كل مرة، حتى حوله جقمق إلى مسجد صغير.

(١) المصدر السابق - ص ١٤، وص ٧٧ - ٧٨ إن تحويل القبو إلى مسجد، يقوم على أساس من الواقع المستمد من تاريخ هذا المكان في أواخر القرن الثالث عشر. ففي عام ١٢١٧م، سقطت كنيسة صهيون التي كان قد أقامها البيزنطيون في هذا المبنى في القرن الرابع. ولم ينج من الهدم سوى القبو الذي يوجد به قبر داود. وترتب على سقوط الكنيسة إهمال المسيحيين لهذا المكان الذي غدا مزاراً للحجاج فقط، ودفع ذلك الإهمال المسلمين إلى العناية به وتحويله إلى مسجد، وقد أشار إلى ذلك أحد حجاج الفرنج Ricold De Mont Groce ، في أواخر القرن الثالث عشر. وعندما سمح للفرنسيسكان ببناء الدير، أزالوا القبلة واتخذوا من القبو مستودعاً.

دير صهيون، فوق المكـان الـذي يزعمون أن به مقامااللسيدة مريم[1]. ولما كانت الكنيسة محدثة[2]، فقد تقرر هدمها، وألزم رئيس دير صنهيون بتنفيذ ذلـك[3]. وإن ملكية الأمـاكن المقـدسة هذه، وحمايتها والإشراف عليها، لعبـت دوراً خطيراً أيام الـدولـة العثـمانية، في العلاقات بين هذه الدولة والدول الأوربية، حتى أنها تفجرت في أزمة سياسية عالمية، كان من نتائجها «حرب القرم» المشهورة في القرن التاسع عشر.

ومهـما كان من أمـر معـاملة السلطات المملوكية الحـاكمة للرهبان الفرنسيسكان، فإن هؤلاء لم يغادروا أماكنهم، بل بقوا فيها مثابرين على القيام بنشاطاتهم المختلفة، مهما لقوا من الأذى في سبيلها. ولقد نمت رهبنتهم وقويت، وامتدت على كل الحوض الشرقي للبحر المتوسط[4]. وغدا آباء الأرض المقدسة ـ كما سموا ـ هم الممثلين الوحيدين للكاثوليكية في الدولة المملوكية. ولقد بدت هذه الرهبنة نوعاً من الدولة معترفاً بها من البابا ومن الدول الأوربية المسيحية، وإلى حد ما من الدولة المملوكية. وكان على رأسها الرئيس الأعلى لها، الذي يحمل اسم «حارس جبل صهيون»، أو الورديان Guardian ، كما أطلق عليه العرب. ولقد أنشأ هذا الأخير طائفة «فرسان القبر المقدس» وكان له الحق في بعض الإمتيازات، فالمركب الذي

(١) أحمد دراج ـ المماليك والفرنجة . . . ص ١١٣ . إنه المكان الذي عاشت به السيدة مريم الأعوام الأربعة عشرة التي أعقبت رفع ابنها إلى السماء، إلى حين وفاتها.

(٢) إن بناء الكنائس المحدثة في بلاد الإسلام أمر لا يجيزه الشرع، بمقتضى عهد عمر بن الخطاب لبطريق بيت المقدس، زمن الفتح العربي، ولا يسمح بعمارة القائم منها إلا على هيئة ما كانت عليه أولا، وبالقدر الذي يحفظها ويمنعها من السقوط. (القلقشندي ـ صبح الأعشى ج ١٣ ص ٣٥٧ ـ ٣٥٩ ترتون ـ أهل الذمة في الإسلام، ترجمة الدكتور حسن حبش ص ٩ ـ ١٨). وبالنسبة إلى الرهبان، جرت العادة ألا يقوموا بأي ترميم لكنائسهم، إلا بعد استصدار مرسوم سلطاني وفتاوى وحجج شرعية من قضاة القدس وفقهائها، تجيز لهم ذلك وتأذن به.

(٣) أحمد دراج ـ المصدر السابق ص ١١٨ .

(٤) (4) Collin: les Lieux - Saints. P 199

تحمله ترفع علمه، وهو صليب القدس الأحمر على أرض بيضاء، ويُحمى عند دخول المركب الميناء[1]. وعلى الرغم من ملاحقة الدولة المملوكية لهم بين آونة وأخرى، فإنهم كانوا يتمتعون بحقوق وإمتيازات عديدة، تكفل لهم حرية العقيدة والأمان لأرواحهم وأملاكهم، وتعفيهم من بعض الأتاوات والرسوم[2]، حتى أن الطوائف المسيحية الأخرى المقيمة في القدس طالبت بمساواتها بأفراد هذه الطائفة في أواخر عهد المماليك، مثل رهبان الجرجان (الكرج)، والملكانيين، واليعاقبة، والأرمن، والحبوش، والقبط[3]. وفعلاً أصدر الغوري مرسومه، المؤرخ في ٦ محرم سنة ٩١٩هـ، (١٧ آذار سنة ١٥١٣م)، لتحقيق تلك المطالب[4].

ولقد وصل عدد هؤلاء الرهبان في مطلع القرن السادس عشر (١٥١٠م)، إلى عشرين راهباً، في ديرهم في القدس، وكانوا يملكون مالاً وتحفاً تقدر قيمتها بتسعة آلاف دوكات[5] وكان لهم مترجم يأخذونه دائماً من

---

(1) Collin. Op. Cit. P. 199 (١)

(2) Risani: Documenti e firmani. XXV Documento. PP: 290- 317 (٢)

- Castellani: Catalogue Dei Firmani ed altri Documenti legali emanti in lingua arabe e Turco Concernati i santuari i Proprieta, i Diritti Dello Custodia di Terra - Santa n o 56

مرسوم السلطان خشقدم، في صفر سنة ٨٦٩هـ.

(٣) أحمد دراج ـ المصدر السابق ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(4) Van Berchem: Matériaux Pour un Corpus inscriptionum Arabicarum 2 ème Partie. Syrie Du Sud. Jérusalem. I. Fasci, II. n o 108 (٤)

وينص المرسوم على إعفاء الطوائف المذكورة من دفع الرسوم المقررة التي كانت تجبى عند دخولهم فلسطين، سواء في يافا أو غزة أو اللد، وعند زيارتهم لكنيسة القيامة وغيرها من الأماكن المقدسة، وألا يطالبوا بدفع موجب أو أية أتاوات ومقررات، ومنع من يتعرض لهم بأذى أو مكروه، أو يحدث عليهم حادث، أو يجدد عليهم مظلمة (دراج ص ١٥٤).

(٥) أحمد دراج ـ المصدر السابق ص ١٤٣.

الموارنة[1] يتعاطى أسباب مصالحهم، ويقضي حوائجهم، ويخدمهم[2]. وكان هؤلاء الفرنسيسكان يعتمدون في الواقع على حماية البندقية لهم، لما كان لها من نفوذ تجاري في الدولة المملوكية، وعلاقات دبلوماسية معها.

وعندما ضم السلطان سليم الأول سورية، ودخل القدس، لا بد أن رئيس الرهبنة قد قدم له فروض الولاء، وطلب منه تأمينه وتأمين رهبنته، وإن لم يصلنا شيء ثابت عن هذا الموضوع، ولاسيما حول الأماكن المقدسة والإقامة فيها[3]. ولكن من المؤكد أن رهبنة الأرض المقدسة ظلت قائمة في سورية، وظلت تؤدي جميع وجوه نشاطها التي مارستها إبان العهد المملوكي إلا أن قضية حماية الأماكن المقدسة وملكيتها، اتخذت في القرن السابع عشر طابعاً دولياً، وأصبحت عنصراً أصيلاً في المفاوضات التي أجرتها الدول الأوربية مع الدولة العثمانية، وكان مجال التدخل فيها واضحاً وقوياً. ويرجع ذلك، بالإضافة إلى مطامع الدول الأوربية، ورغبتها في تثبيت نفوذها في الإمبراطورية العثمانية، إلى ضعف نفوذ الرهبان الفرنسيسكان، وعدم تمكنهم من مقاومة التيارات الجديدة المهاجمة لهم، والمسيئة إليهم. وأهمها:-

١ - قوة الإكليروس الرومي - الهيليني ونفوذه في الدولة العثمانية، منذ فتح القسطنطينية، وامتداده على بلاد الشام. فالملة المسيحية الرئيسية المعترف بها من العثمانيين، كانت الملة الرومية الأرثوذكسية، والبطريرك الرومي - وهو يوناني الأصل - هو البطريرك الأعلى للمسيحيين، وترتبط به البطركيات الثلاث في الإسكندرية والقدس وأنطاكية. ولقد أكد بطريرك القسطنطينية، بعد الضم العثماني لبلاد الشام، الصفة اليونانية البحتة لمنصبه، بأن أصدر

(١) الدويهي - تاريخ الطائفة المارونية ص ٣٧٨ - الهامش - دراج ص ١٦٩ - ١٧٠ (مرسوم جقمق عام ٨٥٠هـ).

(٢) أحمد دراج - ص ١٧٠ (مرسوم جقمق عام ٨٥٠هـ). وكان يعرف التركية والعربية واليونانية والإيطالية. Le Mans. P: 141.

(٣) ليس ببعيد أن تكون تلك الرهبنة قد عملت بالتعاون مع طائفة فرسان القديس يوحنا ضد السلطان سليم، ولو أن ليس هناك ما يثبت ذلك.

«جرمينوس» (١٥٣٤ ـ ١٥٧٩م)، قرارا بألا أحد يمكنه الوصول إلى الأسقفية الكبرى، إذا لم يكن يونانياً. بل إن البطريرك Paisios (١٦٤٥ - ١٦٦٠م)، منع منعاً باتاً الحياة الديرية على سكان البلاد من الروم، وهدفه من ذلك منعهم من الأسقفية، لأن الأساقفة ينتخبون عادة من القساوسة الرهبان. وهكذا أصبح للكنيسة الرومية في «اصطنبول»، وهي عدو لدود للبابوية، سيطرة حقيقية دينية سياسية في الإمبراطورية العثمانية، وبذلك طغى الروم في القدس على غيرهم من الطوائف، وبخاصة بعد تأسيسهم في سنة ١٥٣٤م أخوة القبر المقدس للروم الأرثوذكس فيها.

٢ ـ حروب الدول الأوربية الكاثوليكية ضد الأتراك العثمانيين، وفقدان بعضها، وبخاصة البندقية التي كانت تحمي الرهبنة، كثيراً من نفوذها وقوتها السابقين. ويمكننا أن نربط بهذه الحروب المشروعات الصليبية[1] التي احتضنها أمراء أوربة وملوكها والبابا ضد الدولة العثمانية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بحجة استعادة الأرض المقدسة، والتي لا بد أن أصداءها، وأحياناً خفاياها، قد وصلت إلى أذن الدولة العثمانية. فروح العداء الأوربية، هذه التي كانت تظهر عملياً بحرب شبه مستمرة مع الدولة العثمانية، كانت تسيء إلى الرهبان الفرنسيسكان في القدس ولبنان، وسائر بلاد الشام، فتثير السلطات الحاكمة والأهالي عليهم، وتجعلهم دون نصير أو حام، مما كان يؤدي إلى استغلال الروم وبقية الطوائف في القدس للأمر، فيعملون على السيطرة على الأماكن المقدسة، وإبعاد الفرنسيسكان عنها. ففي سنة ١٥٣٧م، والحرب دائرة مع البنادقة، تلقت سلطات القدس أمراً بالقبض على رهبانهم في جبل صهيون، والقبر المقدس، وكنيسة بيت لحم، وسجنوا في برج البيزيين، ثم نقلوا إلى دمشق لثلاث سنوات[2]. وعندما

(١) يرجع إلى لوثروب ستودارد ـ حاضر العالم الإسلامي. ترجمة عجاج نويهض، وتعليق شكيب أرسلان ج ٣ ص ٢٣٤ وما بعد و:

Djvuara: Cent. Projets de Partage de La Turquie.

(2) Chesnau: Voyage D'Aramon. Introduction. P: XLIII

كرر الحادث في عام ١٥٧١م، وأخذوا أسرى إلى دمشق، فإن الروم استولوا على الأماكن الرئيسية التي كانت بيدهم في كنيسة القيامة(١).

٣ ـ الأحوال السيئة التي تردت بها الدولة العثمانية في القرن السابع عشر، وضعف السلاطين مما أفسح المجال واسعاً لتدخل الوسطاء، والمترجمين، والحريم في شؤون الدولة، وتسييرها بحسب الأهواء الداخلية والخارجية، والاستفادة مادياً من المنازعات المثارة بين الرهبان اللاتين، والطوائف الأخرى في بيت المقدس.

٤ ـ شعور السلطات الحاكمة المركزية والمحلية، بأن الأماكن المقدسة مورد رزق ثمين، أولاً من ناحية الحجاج الغربيين والرسوم التي يدفعونها أثناء زيارتهم(٢)، وثانياً من ناحية المناورات التي يمكنهم أن يقوموا بها بين الرهبان اللاتين والروم والأرمن. فإغضاب أحد الفريقين بانتزاع ما يملك، يعني إلزامه على شراء ما حصل عليه الفريق الآخر بأغلى ثمن، وهكذا دواليك.

وفي الحقيقة يفتتح الصراع حول الأماكن المقدسة ـ وهي القضية الأولى التي تهم الرهبنة الفرنسيسكانية ـ منذ عهد السلطان سليمان القانوني، إذ عاد الرهبان إلى المطالبة بقبر النبي داود الذي حول في سنة ١٤٥٢م إلى

(١) (1) D'Arvieux. II, PP: 120 - 121

(٢) لقد صدر أمر من السلطان بتاريخ ٢٣ جمادي الأولى سنة ٩٥٩هـ (١٧ أيار ـ مايو ـ سنة ١٥٥٢م)، يطلب من والي دمشق عدم إجبار الحجاج على دفع عائدات أو رسوم أكثر مما كانوا يدفعون في الماضي أو أكثر مما هو مبين في السجل العام. إذ أن قاضي القدس أخذ يجمع بارة من كل حاج مسيحي على باب كنيسة القيامة باسم «مهر أقجة سي» كما أن حارس الباب الذي يتبع حامية القدس كان يأخذ كذلك بارة من كل مسيحي يأتي إليها.

U. Heyd. Ottoman Documents on Palestine. No 124, P: 182

ويؤيد هذا القول السائح «غريفان أفغار» Greffin Affagart الذي قام برحلته بين ١٥٥٣-١٥٥٤م.

Relation De Terre - Sainte,. éditée Par J. Chavanon. PP: 77 - 80

مسجد، وألحوا على ملك فرنسة بالتوسط لهم(١). وقد تبنى الملك فرانسوا الأول المشروع، وراسل سليمان القانوني بهذا الشأن في سنة ١٥٢٨م. ورفض السلطان الطلب إلا أنه أظهر في نهاية رسالته إلى ملك فرنسة حمايته لهؤلاء المبشرين، وسماحه لهم بالاحتفاظ بالأماكن الأخرى غير المسجد، وبترميم أبوابها ونوافذها(٢). واستفاد الغريغوريون (الأرمن) من هذا الرفض، ليضعوا أيديهم في نفس العام على بعض الأماكن المقدسة، التي هي بيد اللاتين(٣). وسعى البيل البندقي في سنة ١٥٣٦م للحصول على فرمان لصالح محميه رهبان الأرض المقدسة ضد أطماع الغريغوريين واليهود، الذين اتحدوا لينتزعوا منهم ملكية جبل صهيون(٤). وإذا كان اللاتين قد نجحوا حتى سنة ١٥٣٦ في الاحتفاظ بما كان لهم، فهذا لا يرجع إلى نفوذ بيل البندقية فقط، وإنما إلى مساعدة ابراهيم باشا الصدر الأعظم الذي كان بندقي الأصل، ويعطف على أهل وطنه الأصلي. ولكن ابراهيم باشا يقتل في سنة ١٥٣٦م، وتقوم الحرب بين الأتراك والبنادقة عام ١٥٣٧م، ويسجن الرهبان اللاتين ويستولي الغريغوريون على طريق الجلجلة (سنة

---

(١) كان رجال رهبنة الأرض المقدسة، يعتمدون على البندقية في حمايتهم، إلا أنهم كانوا يستنجدون بكل ملوك أوربة عندما يحيق بهم خطب. وقد شرعوا يستغيثون بفرنسة منذ نهاية القرن الخامس عشر، وأوائل السادس عشر، وكان ملكها آنذاك لويس الثاني عشر، الذي كان كسلفه يحتضن مشروعات صليبية واسعة. وقد رحب هذا الملك بالتوسط لهم لدى السلطان قانصوه الغوري، لاسيما أن القضية تخص الأماكن المقدسة. فقد وجد فيها نقطة ارتكاز ربما تعيد إلى فرنسة مكانتها الدينية التي كانت تتمتع بها إبان الحروب الصليبية، بوصفها الدولة التي قامت بالدور الأكبر في تلك الحروب وبنفس الوقت يمكن أن تنتزع من البنادقة والجنويين حق حماية المسيحيين اللاتين بالأرض المقدسة، ذلك الحق الذي كانتا تتمتعان به في القرن الخامس عشر على وجه التخصيص (دراج ص ١٥٠).

(٢) (2) De Testa. III. PP: 326 - 327 - Charrière. I. PP: 129 - 131

(٣) (3) Collin. Op. Cit. P: 63

(٤) (4) Castellani. Op. Cit. No 84

١٥٤٠م)(١). وهنا تظهر فرنسة لتمثل دور الحامية للرهبان الفرنسيسكان، أو بمعنى أوسع للمسيحية اللاتينية في الدولة العثمانية، بدلاً من البندقية. وساعدها على ذلك علاقاتها الطيبة مع الأتراك بعد عقد معاهدة ١٥٣٥م. ويؤكد «دوروزاس» أن البند الأخير من المعاهدة، هو اعتراف ضمني من قبل السلطان العثماني بحق ملك فرنسة، في التحدث باسم الدين المسيحي الكاثوليكي. فقد نص البند على إمكان استفادة البابا من الإمتيازات الممنوحة لملك فرنسة، في بحر ثمانية أشهر من عقد المعاهدة. وبالفعل فإن البابا قبل منحة السلطان العثماني هذه، وأرسل سفيراً ليقيم بالقرب من الباب العالي. فظهر ملك فرنسة الذي تم الأمر بوساطته وكأنه الممثل الحقيقي للدين الكاثوليكي، وحامي حماه(٢). ويبدو أن رهبنة الأرض المقدسة قد فسرت البند هذا بالروح نفسها، وربما كذلك وزراء الباب العالي، ولا سيما أنه قد ارتبط في أذهانهم بمطلب فرنسة في سنة ١٥٢٨م بإعادة قبو النبي داود إليهم(٣). وهكذا ربطت هذه الرهبنة نفسها تدريجياً بفرنسة، بعد أن كانت ملتصقة بالبندقية، على الرغم من أن معظم رجالها من إيطالية الوسطى والجنوبية، ورحبت فرنسة بهذا الارتباط، وأخذت تسعى حثيثاً للدفاع عن مصالحها. وبالفعل استطاع الملك فرانسوا الأول بمساعي سفيره في اصطنبول، من الإفراج عن الرهبان المسجونين في دمشق(٤) والحصول لصالح اللاتين على فرمانين(٥)، كما تمكن حارس الرهبنة

---

(١) (1) Ibid. No. 93, No 95- Collin: P: 63.

(٢) يطلق سليمان في رسالة منه إلى فرانسوا الأول على هذا الأخير لقب «الوسيط وحامل لواء السلام في جميع أعمال أمة المسيحيين وتصرفاتها». كما يسميه «رئيس المسيحيين». le Superieur de Jésueus »

- Charrière: I. P: 408

(٣) (3) P. De Rausas. I. PP: 43 - 46

(٤) (4) Collin: P: 63

(٥) (5) Castellani. No 93 - No 94

من الحصول على تصريح بترميم القبر المقدس، وإصلاح قبة الكنيسة(1).

وعلى الرغم من تسابق فرنسة والبندقية لحماية أفراد رهبنة الفرنسيسكان في القدس، ومعها الأماكن المقدسة، فإن الغرامات فرضت عليهم سنة ١٥٤٧م(2)، بل صدر أمر في سنة ١٥٥١م، بطردهم من دير صهيون الذي أقاموا فيه منذ سنة ١٣٣٥م(3)، بحجة إهانتهم قبر النبي داود، وحمايتهم بعض الرجال المشكوك بأمرهم(4). ولقد أثار هذا الأمر المسيحية الغربية، وطلب البابا جول الثالث، من الملك هنري الثاني، ملك فرنسة التدخل، وقامت مساع من بيل البندقية، وقنصلها في سورية (لويجي مالبيرو)، ومن الملك حنا الثالث البرتغالي، ولكن لم تنجح، إذ اضطر رجال الدين الفرنسيسكان لسكنى البيت المجاور للدير المسمى «الفرن» ثماني سنوات كاملة، وفي سنة ١٥٥٩م، انتقلوا إلى ما يسمى «دير المخلِّص» في داخل المدينة، واتفقوا مع الموارنة في القدس على أن يشترك هؤلاء معهم في إقامة شعائرهم الدينية في كنيسة الدير(5). وحوّل دير صهيون إلى مسجد كبير،

---

(1) ibid. N o 122

(٢) بحجة أن الرهبان يخبئون لديهم أسلحة لتوزيعها على المسيحيين، وأنهم يسمحون بإدخال النساء إلى ديرهم أثناء القيام بالطقوس الدينية، كما أنهم جددوا بناء الدير دون إذن، وركب وردياتهم فرساً وقد حاول الورديان بعد هذه الغرامات الاتصال بالسلطان سليمان في حلب، لينال فرماناً بتثبيت رهبنته في الدير.

Chesneau: Voyage d'Aramon. PP: XLIII - XLIV

(٣) إن الدويهي يؤكد في تاريخ الطائفة المارونية (ص ١٦٧م)، وفي تاريخ الأزمنة (ص ٢٦٢) إن السنة التي ابتدأ الرهبان فيها بالإقامة في علية صهيون هي سنة ١٣١٣م، لا ١٣٣٥، والأصح هو التاريخ الأخير، لأن الاتفاق بين المماليك وملك نابولي لم يتم إلا في سنة ١٣٣٤م.

(4) Chesneau. Op. Cit. PP: XLIII - XLIV

(٥) الدويهي - تاريخ الطائفة المارونية ص ١٦٧م. لأن الموارنة كانوا في ذلك الوقت قد أصبحوا جماعة قليلة وقد تم الاتفاق بينهم وبين الفرنسيسكان، أنه إذا انقلب السلطان على رهبان الأفرنج، فإن الكنيسة (دير المخلص) تبقى مستمرة بيد الموارنة.

هو مسجد النبي داود الكبير[1].

ومهما يكن، فإن فرنسة والبندقية أخذتا على عاتقهما في القرن السادس عشر، الدفاع عن الرهبان الفرنسيسكان، وحمايتهم وحماية ملكيتهم لبعض الأماكن المقدسة، حتى أن أسقف إكس سفير فرنسة في اصطنبول، كان يرى أن هدف فرنسة الأول من التحالف مع الدولة العثمانية، هو الحفاظ على الأماكن المقدسة، وتأمين وصول الحجيج المسيحي الأوربي براً وبحراً[2]. وعندما سجن الرهبان بعد معركة ليبانتو، فإن سفير فرنسة هو الذي سعى للإفراج عنهم، وإبعاد مضايقات السلطات العثمانية لهم [3]. وحينما أصبح «دوبريف» سفيراً لفرنسة في القسطنطينية، فإنه أظهر من النصرة لهم، والدفاع عن الأماكن المقدسة، ما شهد له به كبار رجال الدين اللاتين في اصطنبول[4]. واستطاع في سنة ١٦٠٤م، أن ينتزع من السلطان العثماني بنداً خاصا في الإمتيازات لصالحهم. فقد جاء في البند الخامس منها، «وأنه من أجل شرف هذا الإمبراطور (ملك فرنسة) وصداقته، نسمح لرجال الدين المقيمين في القدس وبيت لحم، وغيرها من الأماكن الواقعة

---

(١) (1) U. Hayd. Op. Cit. PP: 177 - 178. No 97, No 119.

يذكر «أوريل هايد» أن فرمانا صدر في (سنة ٩٥٦هـ - ١٥٤٩م)، بمنع الفرنجة من الإقامة قرب النبي داود. وقد أشير إليه في فرمان آخر، صدر في (٨ شوال في سنة ٩٥٩هـ - ١٥٥٢م)، ويأمر جميع الرهبان وغيرهم من الفرنجة بالخروج من قرب القبر ومسجده. كما يدعو في نفس الوقت الشيخ ودراويشه للإقامة في الخلوات تحت المسجد. وتعود الإشارة إلى هذا الأمر في الفرمان الصادر في (جمادي الثانية سنة ١٠٢٢ هـ - آب سنة ١٦١٣م) الذي يبين أن تلك الأمكنة المسماة صهيون والحدائق المحيطة التي كانت بيد الفرنجة، قد أخذت من هؤلاء وأعطي حق الإقامة فيها إلى «قطب العارفين»، السيد الشيخ أحمد الدجاني، ومنحت أسرته وقف الأمكنة المحيطة.

(2) Mémoire De LAmbassadeur de Noailles au Roi Charles IX. De Testa. I. P: 99 - - Charrière. III. PP: 253 - 254. N.

(٣) (3) Deshayes: P: 311

(٤) (4) De Testa. III. P: 331 -- Attestation 22 Décembre 1604

تحت طاعتنا، والعاملين على خدمة الكنائس المبنية فيها منذ القديم، أن ينتقلوا دون أي إزعاج، وأن يستقبلوا استقبالاً حسناً، وأن يحموا، وتقدم لهم المساعدات للسبب المذكور»[1]. وأيد هذا البند بخط شريف خاص، يوضح إمتيازات وحقوق الرهبان الفرنسيسكان، وذلك في نهاية أيار ـ مايو ـ سنة ١٦٠٤م[2].

وفي الواقع لم تأخذ قضية الأماكن المقدسة، وإشراف الفرنسيسكان عليها، شكلها الحاد، إلا في القرن السابع عشر، إذ تتالت الخصومات بين الروم واللاتين والأرمن، حول ملكية كنيسة بيت لحم، وكهف الولادة. وساعد على تفجير الأمر ازدياد نفوذ الروم بفضل البطركين «تيئوفان» (١٦٠٨ ـ ١٦٤٤م)، ودوزيثيوس (١٦٦٠ ـ ١٧٠٧م). وقد كان الأول يكن للرهبان الفرنسيسكان عداوة كبيرة، على الرغم من أنه ربي علىٰ أيديهم، حتى أنه أقسم بأنه لن يهدأ له بال حتى يطردهم من الكهف المقدس في بيت لحم. وكان إلى جانبه في المعركة بعض السلاطين وآل كوبرلي، الوزراء الذين بدؤوا يشعرون بتدخل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، عن طريق رعاياها المدنيين والدينيين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المترجمين الروم من أمثال «مافرو كورداتو Mavrocordato» و«بانايوتي Panayotti»، قد لعبوا دوراً هاماً في هذا الصراع لصالح الروم. وهكذا طرحت مسألة الأماكن المقدسة لأول مرة على بساط الحق الدولي العام للدبلوماسية العالمية.

---

(١) (1) de Testa. I. PP: 141 - 151. Item. V

(٢) (2) De Testa. III. P: 313

إن نسخة أصلية من هذا الخط شريف توجد في أرشيفات الإمبراطورية Archives de l'Empire ومعها حاشية بالفرنسية تلخصه وتجعل تاريخه (٣ أبريل سنة ١٦٠٤م). ويقول دوتيستا أن الخلاصة غير صحيحة والتاريخ مغلوط. وكذلك هناك خطأ في مخطوط ترجمة هذه الوثيقة المحفوظ في مكتبة الأرسنال في باريس، والذي يحمل تاريخ ١٠١٣هـ، وشباط سنة ١٦٠٥م.

ففي سنة ١٦٢٠م، أرسل «حارس الرهبنة الفرنسيسكانية» إلى سفير فرنسة، يبلغه فيه أن الأرمن رفعوا القناديل والشموع التي أقاموها هم فوق مكان الميلاد. ويعث الملك لويس الثالث عشر رسالتين إلى السلطان، تطلبان منه إعادة حقوق اللاتين على القبر المقدس، وبيت لحم، وقبر العذراء(١). ولكن الأمر بالنسبة إلى ملك فرنسة كان أخطر من ذلك، ولذا فإنه أرسل في نفس العام العيد «ديه دوكورميان»، «ليلاحظ تنفيذ المرسوم السابق، وليعاقب وقاحة الغاصبين ـ بحسب زعمه ـ، ويحمل إلى رجال الدين اللاتين الراحة والحماية، اللتين يأملونها من سلطة ملك فرنسة»(٢). ولقد دخل «ديه» إلى القدس باحتفال كبير إلا أن الأمر لم يعجب حاكم القدس، فبدأ بمضايقاته له، حتى اضطر السفير الفرنسي فوق العادة إلى الهرب(٣). وعلى الرغم من ادعاء مؤرخي فرنسة بأن هذه الزيارة كانت «تثبيتا لنفوذها في الشرق، وتأميناً لتجارتها فيه»(٤) فإن الواقع يثبت أن مضايقات قاضي القدس للفرنسيسكان لم تتوقف، حتى فكروا في سنة ١٦٢٣م بمغادرة المكان(٥). وأمام هذا، سعى «دوسيزي» سفير فرنسة، لإقامة قنصل فرنسي دائم في القدس. وفعلاً سمح للقنصل «لامبرور» بالالتحاق بعمله، والتعرف على الخلاف بين الجبليين والمسلمين، وبقية الطوائف المسيحية، وحماية الحجيج المسيحي وتأمينه. إلا أن مهمة «لامبرور» لم تكن أكثر نجاحاً إذ قبض عليه هو وشاويشه في دمشق، بحجة كونه من أنصار الأمير فخر الدين المعني، الثائر على الدولة العثمانية والعاملين معه، ولم يفرج عنه إلا بأمر من السلطان(٦).

(١) (1) De Testa, III. P: 316

(٢) (2) Deshayes: P: I

(٣) (3) Collin: OP. Cit. P: 72

(٤) (4) Masson,. P: 109

(٥) (5) Collin: P: 72

(٦) (6) Golubovich: La Question des Lieux - Saints. P: 22

ويستنتج من ذلك أن السلطات العثمانية كانت تشك بتحركات القنصل الفرنسي، وسلوك الرهبان الفرنسيسكان، وتتحسس أن في الأمر شيئاً موجهاً ضدها، كما كان عليه الأمر زمن المماليك. فالمضايقات التي لقيها الرهبان والقنصل الفرنسي، لم تكن دونما سبب أو بتحريض من الروم فقط، وإنما كانت تستند إلى شعور بأن هذه العناصر الغربية لا تعمل لصالح الدولة العثمانية والإسلام، لاسيما أنه في هذا الوقت كان الأب جوزيف الكبوشي مستشار ريشليو يوغر الصدور في أوربة، ضد المسلمين، ويدفع المسيحية الغربية لمحاربة الدولة العثمانية، واستخلاص الأرض المقدسة(١).

ويبدو أن التنازع ظل قائماً بين الروم واللاتين، لأن السلطان أصدر بتاريخ ١٦٢٥م، و ١٦٢٧م، و ١٦٣٠م، فرمانات تؤكد حقوق اللاتين في بعض الأماكن المقدسة(٢). وكان الفرنسيون في هذا الوقت قد شرعوا يبتعدون تدريجياً عن رهبنة الفرنسيسكان، ويميلون إلى إحلال اليسوعيين مكانهم، فعادت البندقية إلى دور حمايتها السابق(٣). واشتد الصراع في القسطنطينية بين سفراء الدول الكاثوليكية، وأخذ كل سفير يبحث عن النجاح الشخصي للأمة التي يمثلها، ولا يرى غضاضة في عرقلة عمل السفير الآخر، ولو كان هذا ضد الصالح العام للمسيحية. واستفاد الروم من هذا الانقسام ليحققوا مآربهم في الأماكن المقدسة، وليصلوا إلى بغيتهم عن طريق إبراز وثائق(٤) تثبت أحقيتهم بتلك الأماكن. وعلى الرغم من أن فرنسة

(١) لوثروب ستودارد - حاضر العالم الإسلامي ج ٣ ص ٢٦٠ - ٢٦٢.

(٢) De Testa, III. P: 317

(٣) Collin: OP. Cit. P: 75 -

(٤) Ibid. P. 75 - 78

كان الأرشمنديت غريغوري يعمل مع تيثوفان على البحث عن الوثائق القديمة أو تزييفها، وقد تمكنا من الحصول نتيجة لذلك على قرارين من قاضي القدس، يسمحان للروم بأخذ مفتاح باب مغارة الميلاد في بيت لحم، وبوضع أربعة مصابيح وشمعدانين في المغارة. وقد تملك الأرمن كذلك (٣) قناطر من كنيسة العذراء وأغلقوها بباب.

والنمسة والبندقية سعوا لإثبات زيف تلك الوثائق، وإعادة الأماكن المقدسة المنتزعة من أيدي اللاتين إليهم(١)، وعلى الرغم من أن البابا طلب في «مجمع البروباغندا»، سنة ١٦٣٧م، من الملوك اتخاذ موقف جماعي يدعم مصالح الفرنسيسكان في الأماكن المقدسة، فإن الملوك الملتفتين إلى مصالحهم التجارية، كانوا يصمون آذانهم عن نداءات الرهبان في بيت المقدس، إذا لم تكن تتواءم مع تلك المصالح، أو مع سياستهم العامة. حتى أنه عندما قرر السلطان أثناء حرب كريت ذبح جميع المسيحيين، بما فيهم الفرنجة، ثم اكتفى بسجن رجال الدين الفرنسيسكان في الأرض المقدسة فقط، قيل إن اليسوعيين وتؤيدهم فرنسة، كانوا وراء الخطوة الأخيرة، ليحلوا محلهم، وبخاصة أن معظم الفرنسيسكان هم من البنادقة والإسبان الأعداء الألداء للأتراك(٢). ومن الطبيعي أن يستغل الروم مرة أخرى هذه الفرصة، ليثبتوا حقوقهم عن طريق اعتراف الملاّ (القاضي) ببعض الصكوك التي ادعوا أنها أعطيت لهم منذ القديم، مثل ما يسمى «بصك محمد» أو «الوصية»(٣)،

---

(١) (1) Collin. PP: 75 - 79 - Hammer. IX. P: 407 - De Testa. I. PP: 317-318

فرمان سنة ١٠٤٥هـ و ١٦٣٦م

لقد زيف الأرشمنديت غريغوري مراسيم باسم السلطان سليم الأول (سنة ١٥١٧م)، وسليمان القانوني (١٥٢٦م)، وقدمها إلى السلطان مراد الرابع مع (٤٠٠٠٠) سيكان، ليحصل على ما يريد ولكن سفراء الدول ضغطوا عليه حتى التجأ إلى دير الأرض المقدسة في بيرة (غلطة)، واعترف أمامهم بما فعل. Collin. P. 78.

(٢) (2) Hammer. X. P: 113

(٣) (3) Collin: P: 81 - Hammer . X. P: 420. Annexe

إن «الوصية» هو الصك الذي نسب إلى الرسول ﷺ، وادّعي بأنه قد منحه لرجال دين جبل سيناء. ولقد ظهر لأول مرة سنة ١٥٦٩م، وأظهر «تيشن Tyshen» عدم صحته، وأثبت أنه صك زوره الروم إلا أن الوثيقة اعتبرتها القسطنطينية صحيحة، ويوجد لها ثلاث ترجمات. وهي ذات قيمة كبيرة تاريخية وسياسية. وقد قدم «هامر» ترجمة لها منقولة عن الترجمة التركية للنص العربي الذي حصل السفير الروسي «إيتالينسكي» على نسخه منه. وأصل هذه الترجمة قائم في المكتبة الآسيوية في باريس كوثيقة هامة جداً في تاريخ الكنائس الشرقية في تركية. Schnurrer: Bib. =

وفرماني سليم الأول وسليمان القانوني، وعهد عمر بن الخطاب كأساس للفرمانين السابقين(١). وانتهى الأمر بأن حصل الروم على حق ملكية قبر العذراء، وساعد على ذلك وصول «دوزيثيوس» إلى الكرسي البطركي في القدس، وكان رجلاً نشيطاً لا يني عن التنقل بين القسطنطينية والقدس، للدفاع عن مصالح بطركيته، وكان متحالفاً مع مترجم السلطان الرومي ضد الفرنسيسكان، الذين شعروا بأنفسهم ضائعين إذ لا حماية تغطيهم.

ولكن الأمر لم يطل، إذ قررت فرنسة في عهد الملك لويس الرابع عشر أن تثبت الحماية الفرنسية للكاثوليك في الدولة العثمانية، أي أن تحول حالة الواقع إلى حالة حق، وأن تضمن لهذه الحالة الثبات الذي يكون عادة للتشريع السياسي، أي أن يعترف لها رسمياً باحتكار النفوذ الكاثوليكي في الشرق. لقد أهمل أسلاف لويس الرابع عشر المفاوضة مع الدولة العثمانية لهذا الغرض، وقبلوا حماية الكاثوليك ورجال الدين اللاتين، والدفاع عن الأماكن المقدسة كعبء ليسوغوا تحالفهم مع الأتراك أمام البابا وأوربة. فهم لم يطلبوا هذه الحماية كامتياز، وإن بقيت بين أيديهم سلاح دفاع ديني. إلا أن لويس الرابع عشر قرر تحويلها إلى أداة سياسية، ترضي طموحه للمجد ويحتل بها الإمبراطورية العثمانية، احتلالاً معنوياً، مثلما كان يسعى وزيره كولبير إلى سيادتها اقتصادياً. فهذا سيرفع اسمه فوق أسماء جميع ملوك أوربة،

= Arabe. No 390, 391, 392, edit Arab et Latine

وقد ذكر في نهاية الوثيقة أنها كتبت من قبل علي بن أبي طالب في مسجد الرسول ﷺ في السنة الثانية للهجرة، وفي (٣) من محرم. والأصل مكتوب على (١٤) ورقة من جلد الطائف بلون أخضر، ومغطى بتزيينات مذهبة، وجرت ترجمتها إلى التركية في شهر جمادى الأولى سنة ٩٧٧هـ (نوفمبر ١٥٦٩م) وقد ختمها الملا الأكبر محمد أفندي ووضعت في بيت المال. وفي الحقيقة ليس في كتب التاريخ الإسلامي القديمة ما يشير إلى تلك الوثيقة، أو يثبت وجودها.

(١) إن عهد عمر بن الخطاب معروف وقائم، ولكن الفرمانين المنسوبين لسليم الأول وسليمان، فإنه لا وثائق معاصرة للسلطانين تثبت وجودهما، لا سيما وأن الأرشمندريت غريغوري نفسه اعترف بتزويرهما.

ويؤكد في أعين سلطان المسلمين نفوذ إمبراطورية المسيحيين[1]. وبهذه المفهومات الجديدة، قدم السفير الفرنسي الجديد، «دونوانتيل» مذكرته إلى الباب العالي التي تلخص مخطط لويس الرابع عشر في الشرق. وتضم البنود التالية من الناحية الدينية:ـ

١ ـ البند الأول: ـ استناداً إلى الصداقة القديمة، فإن امبراطور فرنسة هو حامي المسيحية بالقرب من سموه، ويطالب أن يبقى الدين المسيحي ممارساً حيثما هو ممارس الآن في الامبراطورية العثمانية.

٢ ـ البند الثاني: ـ أن يحافظ على الأساقفة اللاتين ـ رعايا السلطان وغيرهم ـ في مناصبهم، وأن يعطوا الحرية في ممارسة دينهم.

٣ ـ البند الثالث: ـ أن يبقى رجال الدين الفرنجة الذين يخدمون كنيسة القيامة وغيرها من الأماكن المقدسة في ملكيتهم لتلك الأماكن، التي حافظوا عليها منذ قرون، وأن يكونوا تحت حماية امبراطور فرنسة.

٤ ـ البند الرابع: أن تعاد إليهم الأماكن التي اغتصبها منهم الروم، ولاسيما المغارة التي ولد فيها المسيح، وطريق الجلجلة وجميع ما كانوا يملكون.

٥ ـ البند السابع: ـ أن يبقى الكبوشيون واليسوعيون وغيرهم من رجال الدين الفرنجة الذين قبلوا في الإمبراطورية احتراماً لجلالة الملك في أماكنهم، وأن يمارسوا شعائرهم بحرية، وأن يؤذن لهم بتعليم أولاد المسيحيين.

٦ ـ البند الثاني عشر: ـ أن يعفى رجال الدين في أي مكان كانوا من الإمبراطورية العثمانية من الجزية وجميع الضرائب العامة الأخرى، العادية وغير العادية[2]

ولكن الدولة العثمانية ماطلت في مفاوضاتها مع السفير الفرنسي ثلاث سنوات كاملة، وعندما وافقت على تجديد الإمتيازات في سنة ١٦٧٣م، فإنها

(١) (1) P. De Rausas. I, P: 62

(٢) (2) Ibid.

تناست أو أهملت معظم الطلبات السابقة، ولم تفعل سوى أنها أعادت البند الخامس الذي كان قد ورد في إمتيازات سنة ١٦٠٤م، مع بعض الإضافات(١).

ولم تنجح إمتيازات فرنسة الجديدة في إضعاف نفوذ الروم، بل يُرى أن البطريرك الرومي، يستطيع في سنة ١٦٧٥م، الحصول على براءة من السلطان محمد الرابع، تمنح الروم الملكية التامة لجزء من كنيسة القيامة، مقابل دفع مبلغ سنوي قدره (١٠٠٠) قرش لصالح مسجد السلطان أحمد(٢). ودخل رجال الدين الروم إلى الكنيسة، وخلعوا الطنافس اللاتينية، والثريات الثمينة التي كان الأمراء والملوك الكاثوليك قد قدموها هدايا وغسلوا المصلى بالماء والصابون(٣)، وأعلنوا أن «الأخوة الصغار» لا يملكون شيئاً. ولقد أثار الحادث كنيسة روما والدبلوماسية الأوربية إلا أن جميع المفاوضين فشلوا في إعادة الأمور إلى نصابها. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية سمحت لفرنسة في سنة ١٦٨٦م، ببناء ثلاث كنائس في الدولة العثمانية، إحداها في مدينة حلب(٣)، فإنها لم تنثن عن موقفها بخصوص ملكية الأماكن المقدسة، بل إنها فضلت في سنة ١٦٨٩م، متابعة الحرب ضد النمسة،

---

(١) يرجع إلى امتيازات فرنسة لسنة ١٦٧٣م في:

(1) D'arvieux. V. PP: 377-398.

البند (٤٠) إن جميع الأساقفة ورجال الدين الكاثوليك المرتبطين بملك فرنسة، من أية أمة كانوا، والذين يقيمون في حدود عملهم، لا يزعجون في ملكية الأماكن التي يقيمون فيها في جميع أنحاء بلادنا.

البند (٤١) ـ لا يزعج رجال الدين اللاتين الذين يقيمون حالياً في الأرض المقدسة، ويتمتعون بملكية كنيسة القيامة وجميع الأماكن المقدسة داخل القدس وخارجها، بنفس الطريقة التي امتلكوها بها في الماضي. ولا يضايقون بأية مصادرة أو بلص، وإذا حدث أي أمر لا يمكن حلّه في مكانه، فإنه يرسل إلى بابنا السعيد.

(٢) (2) Collin: P: 83

(٣) (3) ibid.

(٤) (4) Hammer . XII. P: 190

على أن تقبل عرض النمسة في حماية كنيسة القيامة(١). ولكن الدبلوماسية الفرنسية التي أحست بحاجة الدولة العثمانية لها في حروبها ضد التحالفات الأوربية، تمكنت من الحصول في أواخر سنة ١٦٨٩م، على أمر بالتحقيق في حقوق الروم واللاتين(٢). وفعلاً جرى التحقيق بحضور السفير الفرنسي «كاستانييردو شاتونوف Castagnères de Châteauneuf »، وتم الاعتراف بحقوق اللاتين، وصدرت براءة بذلك في سنة ١٦٩٠م(٣) تعيد لرجال الدين الفرنجة الملكية الكاملة لقبتي كنيسة القيامة، ونصف الجلجلة، وحجر التكريس Onction، ومغارة الميلاد، ومفاتيح كنيسة بيت لحم الثلاثة، وحق إقامة الصلاة على قبر المخلص، والأسبقية في إقامة الشعائر. وقد أكدت هذه البراءة في فرمان سنة ١٦٩٥م، وسنة ١٦٩٧م، وسنة ١٦٩٨م، وسنة ١٧٠٣م. وتعتبر براءة سنة ١٦٩٠م، هي الأساس، الذي استندت إليه بنود المعاهدات والاتفاقات التالية بشأن الأماكن المقدسة، مثل بعض بنود معاهدة كارلوتز سنة ١٦٩٩م(٤)، وبساروفتز سنة ١٧١٨م، وامتيازات فرنسة سنة ١٧٤٠م. كما كانت تلك البراءة بدء التدخل الأوربي السافر في شؤون الدولة العثمانية باسم الدين، وحماية المسيحيين، والأماكن المقدسة. ولكنها مع ذلك لم تمنع مضايقات الروم للرهبنة الفرنسيسكانية، إذ أنهم استطاعوا تأخير إعادة بناء القبة الكبيرة في كنيسة القيامة، التي أخذت هذه الرهبنة تصريحاً بترميمها،

---

(١) (1) Collin: P: 83.. Hammer X. II. PP: 291-293.

(٢) (2) Castellani. N o 12 - De Testa. III. PP: 318 - 319

(٣) (3) De Testa. III. PP: 318 - 319- Castellani: No 666, 667, 668

(٤) (4) Hammer. XII. PP: 460 - 470

لقد بحثت في عدة جلسات أثناء مؤتمر كارلوتز قضية الفرنسيسكان، وملكية كنيسة القيامة، ولكن السلطان أبدى أنه لا يعرف هؤلاء إلا أنه وعد بحماية الدين المسيحي، ومن يخدمونه، بحسب المعاهدات القائمة، والخطوط الشريفة والفرمانات. وقد وقعت معاهدة كارلوتز سنة ١٦٩٩م، ولكن أهملت فيها مطالب النمسة في إعادة كنيسة القيامة للفرنسيسكان، وفي بناء كنائس جديدة أو ترميم القديمة.

مدة تسعة وعشرين عاماً، فلم يستطيعوا البدء بالعمل إلا في سنة ١٧١٩م(١).

ولا بد من الإشارة هنا في ختام بحث النزاع حول الأماكن المقدسة إلى أن الرهبان الفرنسيسكان بروحهم الاحتكارية، ومقاومتهم الخفية للطوائف الدينية الأخرى، كانوا سبباً في إثارة تلك الخصومات التي ملأت السجل الديني لمدينة القدس في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقد كانوا يمنعون الفئات الدينية الأخرى، حتى من الاقتراب من الأماكن التي يدعون ملكيتها، ولا يسمحون لهم بإشعال الشموع عليها، مما كان يوغر صدور تلك الفئات ويثيرها ضد الرهبان الفرنجة. ولا أدل على ذلك من الشكوى التي قدمها بعض مشايخ المسلمين ضد هؤلاء الرهبان في بيت لحم، قائلين إنه عندما يأتي المسلمون والمسيحيون إلى مغارة المسيح، ليضعوا فيها بعض القناديل، فإن رهبان الفرنجة كانوا يمنعونهم ويضايقونهم. ولهذا السبب صدر فرمان في سنة ١٦٠٩م، يطلب من قاضي القدس بألا يسمح للرهبان الفرنجة، بمنع أي إنسان يريد تعليق قناديل، أو القيام بأي عمل تقي في المكان المذكور(٢). ولنفس تلك الأسباب، أصدر السلطان أمراً في شوال سنة ١٠١٩هـ، (كانون الثاني - يناير - سنة ١٦١١م)، بإعادة فتح البئر في كنيسة بيت لحم، التي أغلقها الفرنجة ليمنعوا عن الفلاحين الماء الذي اعتادوا نضحه منها(٣).

ولا يرتبط تاريخ الرهبان الفرنسيسكان في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بقضية الأماكن المقدسة، وتداخلات الدول الأوربية المختلفة،

---

(١) (1) Collin: OP. Cit. P: 84

(٢) (2) U. Heyd. P: 184 - N o 126

(٣) (3) Ibid. Note (4)

وهذا البئر هو الذي أشار إليه ساندرسون أثناء زيارته لبيت لحم.

Sanderson. PP: 110-111.

لحمايتها وضمان ملكيتها لها فحسب، وإنما بقي كما كان عليه في القرن الذي سلف متعلقاً كذلك بالإشراف على شؤون الحجيج المسيحي الأوربي، الوافد لزيارة تلك الأماكن المقدسة. فالعثمانيون مثل جميع الدول الإسلامية الحاكمة قبلهم، فتحوا بلادهم للحجاج المسيحيين الأوربيين، وسهلوا لهم سبل الزيارة والإقامة بحرية، وأبقوا الرهبان الفرنسيسكان يشرفون على أمورهم، ويقدمون لهم المساعدات لتأمين راحتهم، وتيسير زيارتهم لجميع الأماكن المقدسة، كما كانوا يفعلون في الماضي.

ومن المعروف أن المسيحيين الأوربيين كانوا يحجون إلى بيت المقدس، بأعداد وفيرة، منذ الحكم العربي الإسلامي الأول لفلسطين. ويمكن القول إن العلاقات السليمة بين أوربة المسيحية، وبلاد الشام العربية الإسلامية، كانت علاقات حج قبل أن تكون علاقات تجارة. فقد أتى التجار في بادىء الأمر في رفقة هذا الحجيج، وعندما أحسوا بالفوائد التي يمكن أن يجنوها من التعامل مع هذه البقعة، فإنهم أخذوا بإقامة علاقاتهم التجارية وتوسيعها تدريجياً. وما كانت علاقة شارلمان بالخليفة هارون الرشيد في أساسها ـ على الرغم مما أحاطها من ملابسات ـ سوى الرغبة من الأول في تسهيل سبل الحج لهؤلاء الفرنجة الوافدين. حتى يقال إنه أسس مضافة واسعة لهم في القدس، بتصريح من الخليفة، مؤلفة من (١٢) بيتاً، مع حقول وكروم وبساتين في وادي يوسف، وزودها بمكتبة ثمينة، وكنيسة، وذلك حتى يجد الحجاج الراحة الجسمية والفكرية. وكان يستقبل فيها كل من يتكلم اللاتينية، إذا لم يستطع الحصول على مأوى على نفقته الخاصة[١]. وقد عملت مدينة «أمالفي» بدورها عن طريق تجارها في القرن الحادي عشر، على إقامة ديرين ألحقت بهما مضافتين، إحداهما للرجال، والأخرى للنساء[٢]، وقد وقف على هذه المؤسسة أموال كثيرة من أوربة، وغدت مهداً أثناء الحروب الصليبية

(١) (1) Bordeaux: Voyageurs D'orient des Pélérins aux Méharistes De Palmyre, PP: 4 - 5

(٢) (2) V. Heyd. I. PP: 103 - 106

لطائفة القديس يوحنا. وقد رأينا سابقاً أن طائفتي «الداوية» و «الأسبتارية»، قد تكونتا في الأصل لخدمة الحجاج المسيحيين في الأرض المقدسة، وتوفير الراحة لهم، وهكذا كان الحجاج الأوربيون على يقين بأنهم سيجدون كل عون في الأماكن المقدسة. وبعد انتهاء الحروب الصليبية، تبنت الرهبنة الفرنسيسكانية القيام بهذه المهمة، متعاونة مع البندقية وجنوة.

فقد أخذت البندقية على عاتقها نقل هذا الحجيج على مراكبها، بل إنها احتكرت عملية النقل هذه بعد الحروب الصليبية، ونظمت منذ أواخر القرن الرابع عشر خدمة ملاحية إلى سورية، تخدم الأغراض الدينية هذه وحسبما يذكر الحاج Anglure (١٣٩٥ - ١٣٩٦)، فإن كل رحلة كانت تتألف عادة من خمس سفن، من بينها اثنتان لحمل الحجاج إلى يافا(١). وكان سفر الحجاج يجري كقاعدة عامة في حزيران أو تموز، أي في قلب الصيف(٢)، ويتم الوصول إلى يافا في تموز أو آب(٣) وكان الحج يستغرق عادة منذ وصول صاحبه إلى يافا حتى عودته إليها ثلاثة أسابيع أو شهراً. وكان الحجاج يرجعون على المركب الذي حملهم، وتتم العودة من يافا أو بيروت أو طرابلس في شهر آب(٤)، ويتم الوصول إلى البندقية في كانون الأول(٥). أي أن رحلة

---

(١) Ibid. II. P: 460

(٢) Braudel. P: 229

من (٢٤) رحلة في القرن السادس عشر، هناك واحدة جرت في أيار، و (١٠) في حزيران، و (١١) في تموز، و (١) في آب، و (١) في أيلول.

(٣) من (٢٣) رحلة هناك (١) وصلت في حزيران، و (٧) في تموز، و (١١) في آب، و (٢) في أيلول، و (١) في تشرين الأول، و (١) في كانون الأول. Ibid.

(٤) من (١٢) رحلة هناك (١) انطلقت مراكبها في حزيران، و (٦) في آب، و (٢) في أيلول، و (٣) في تشرين الأول. Ibid.

(٥) من (١٣) رحلة هناك (٤) وصلت إلى البندقية في (٤) تشرين الثاني، و (٧) في كانون الأول، و (١) في كانون الثاني، و (١) في شباط.

Ibid: P: 229

العودة البحرية كانت تستغرق ضعف رحلة الذهاب تقريباً، لانعكاس اتجاه الرياح، والتوقف أسبوعين في قبرص[1] وبصورة مختصرة، فإن رحلة مركب الحجاج كانت تستغرق (٤٥) يوماً في الذهاب، و(٨٦) تقريباً في الإياب[2]. إذا لم تتعرض للقراصنة الذين يجوبون البحر المتوسط.

وعلى الأرض الفلسطينية، أقامت البندقية في مدينة الرملة قنصلاً خاصاً، عمله حماية الحجاج وتيسير أمورهم، وقد عمل جنباً إلى جنب القنصل الجنوي، الذي كان بموجب عرف قديم مكلفاً بالدفاع عن مصالح الحجاج[3].

وكان الحجاج يرسون بمراكبهم عادة في يافا، إلا أن بعضهم أخذ في القرنين السادس عشر والسابع عشر يهبط في طرابلس أو صيدا، ومن الميناءين ينتقل براً إلى دمشق، ثم إلى القدس، أي أنه يقوم بجولة في أنحاء سورية قبل الوصول إلى الأماكن المقدسة. وكان من يحط في يافا - وهو الأكثر عدداً - يبيت في معظم الأحوال ليلة فيها، في غرف صغيرة بناها لهذا الغرض، آباء الأرض المقدسة فوق مخازن محفورة في الصخر[4]. وكان لكل قافلة حجاج دليل مسيحي من أهل البلاد مندوب عن الرهبان الفرنسيسكان، يلقبونه عادة بـ «المعلم». وهو الذي يهيء للحجاج حيوانات الركوب، وهي عادة الحمير التي تنقلهم إلى القدس، إذ لا يسمح للمسيحيين في هذه البقعة بركوب الخيل. وكان كل حاج يدفع لهذا المعلم كمية من المال[5]، نفقات نقله إلى القدس، وما يتوجب عليه من رسوم أثناء الطريق[6].

---

(١) (1) Braudel: P: 230

(٢) (2) ibid.

(٣) (3) Heyd. II. P: 467.

(٤) (4) D'Arvieux. II. P: 98

(٥)، (٦) وكان المبلغ في زمن «دارفيو» (١٤) قرشاً.

(5), (6): ibid. P: 100, Deshayes: P: 368.

ويمر الحجاج في طريقهم من مدينة الرملة الواقعة على طريق يافا ـ القدس. وكان الأمراء المسيحيون أيام الحروب الصليبية قد بنوا في الرملة ديراً لرجال الدين الفرنسيسكان، ليقيم فيه الحجاج. إلا أنه تهدم مع الزمن، حتى لم يبق له أثر. ولكن آباء الارض المقدسة أخذوا تصريحاً من باشا غزة للسماح لهم ببناء منزل على خرائب الدير. وفعلاً قامت كنيسة صغيرة يخدمها رجلان أو ثلاثة من الرهبان الفرنسيسكان، كما بني إلى جوارها عشر غرف صغيرة حول باحة واسعة تكون ما يشبه ديراً مربع الشكل، ذا حديقة في وسطه. وإلى جانب الغرف تنتصب المطابخ وملحقات المنزل، وما تبقى من البناء القديم باحة تصلح مقدمة للدير الجديد. وقد شيَّد آباء الأرض المقدسة مخازن وبعض المساكن مستندة إلى جدار هذه الباحة، إلا أن مداخلها من باحة أخرى صغيرة تطل عليها حجرات «وكيل الأرض المقدسة» أي نائب الورديان(1). وكان رجال الرهبنة الفرنسيسكان هم الذين يقومون بإطعام الحجيج المار بالرملة في طريقه إلى القدس، وعودته منها، مع أن هذا من واجب الترجمان المرافق، الذي يتقاضى مبلغاً من المال من كل حاج(2).

وعند الوصول إلى مدينة القدس، فإن الحجاج يستأذنون بالدخول إليها، ويقدمون عادة هدية ثمينة للسلطات الحاكمة(3)، ويفتشون تفتيشاً دقيقاً حتى لا يكون معهم أية أسلحة (4)، ثم ينقلون إلى دير المخلص مقر الرهبان الفرنسيسكان، بعد طردهم من دير صهيون. ويستقبلهم على باب الدير «الأب» على رأس جميع رجال الدين، وهو يحمل الصليب، ويرافقهم إلى الكنيسة حيث يقيمون الصلوات، وبعدها يتجهون إلى المطعم حيث يتناولون طعامهم، ثم إلى غرفهم الخاصة التي هيئت لهم. وبعد فترة راحة

---

(1) D'Arvieux. PP: 25 - 27 (١)

(2) ibid. PP: 25 - 27 (٢) قدره (٢٨) قرشاً في عهد دارفيو (حوالي ١٦٦٠م).

(3) Mantran & Sauvaget: Réglements Fiscaux. P: 41 - Note. (٣)

(4) D'arvieux. II, P: 105 - Foster: Travels Of Sanderson... Intro. P: XXVIII (٤) يرجع إلى بحث الحياة الاجتماعية لتعرف الأسباب.

قصيرة يجري موكب في الدير بطقوسه الدينية، ويشترك فيه جميع الحجاج.

«ودير المخلص» هذا، يقوم في مدينة القدس، بين بابي دمشق وبيت لحم، وقد بناه الرهبان الفرنسيسكان في منتصف القرن السادس عشر، بحيث يوفر للحجاج راحتهم وأمنهم وسلامتهم(١). ولقد استحدثت بعض مبانيه في سنة ١٦٦٠م، وكلفت رجال الدين غرامات كبيرة(٢).

وكان الطعام الذي يقدمه رجال الدين للحجاج ممتازاً، وفي أطباق نحاسية مقصدرة ونظيفة. أما الشراب فكان النبيذ، وهو موفور لديهم ويفضلونه على الماء النادر الذي يترك للخدمات الأخرى. ولقد اعتيد الصمت التام في المطعم أثناء تناول الوجبات للاستماع إلى الأدعية والصلوات، التي كان يتلوها راهب بعد آخر.

وكان يرافق الحجاج الأوربيين أثناء تجوالهم وتنقلهم، وزيارتهم للأماكن المقدسة، تراجمة خاصون يختارون في معظم الأحوال من الموارنة، ويسكنون أثناء النهار في أسفل الدير، حتى يكونوا دائماً على أهبة الاستعداد للقيام بالخدمات المنتظرة منهم(٣)، ويقوم الحجاج في القدس بزيارة كنيسة القيامة،

(١) وكان للدير حديقة واسعة تمتد حتى أسوار المدينة، وتقدم لرجال الدين الفرنسيسكان ما هم بحاجة إليه من خضراوات وثمار. والبناء فسيح ومقسم إلى ثلاث باحات، يدخل إلى الأول منها بباب منخفض فقبة مستطيلة تقوم تحتها مساكن. ومن هذه الباحة ينفذ الفرد إلى الباحتين الأخريين. وفي واحدة منها تقوم مساكن رجال الدين، وفي الثانية غرف الحجاج. والباحات محاطة بأروقة ذات أقواس، وفيها مختلف مرافق البيت، من دورات للمياه ومطابخ ومطاعم. والمطعم قاعة كبيرة صفت فيها الموائد محاذية للجدران، بصورة لا يجلس عليها إلا من طرف واحد. وكان باب القبو يؤدي إلى المطعم، وعندما يفتح، كان يشاهد في صدره دولاب مملوء بأنواع البياض، إلا أن هناك رفاصاً سرياً يدفع الدولاب إلى الخلف فيختفي ويفسح المجال لظهور درج يوصل إلى القبو. وقد اتخذ الرهبان هذا الإجراء خوفاً من نهب الأتراك الذين كانوا يأتون إليهم بين حين وآخر. (الوصف السابق مقتبس من وصف دارفيو في منتصف القرن السابع عشر).
D'Arvieux, II. PP: 105 - 113

(٢) (٣) (2), (3): Ibid.

حيث القبر المقدس، ولقد أشرنا إلى الخلاف الكبير على ملكية بعض أجزائها بين الطوائف المسيحية[1]. وكان يجتمع فيها أثناء الأعياد الكبرى، كعيد الفصح مثلاً (٤٠٠٠) شخص، وفدوا إليها من مختلف أنحاء العالم، حتى غدا من المتعذر القيام بالطقوس الدينية فيها كما يجب[2]. وكانت الجاليات المدنية والدينية الأوربية المقيمة في إسكالات سورية، تختار عادة موسم حجها إلى البيت المقدس أعياد الفصح بالذات، وتنظم رحلات مشتركة تجمع جميع الجاليات الأوربية في الإسكلة الواحدة[3].

وكان الحجيج الأوربي مورد رزق حسن للدولة العثمانية، إذ كانت تتقاضى من كل حاج رسوماً معينة عند دخوله البلاد، وعند زيارته للأماكن المقدسة. وهذه الرسوم كما وردت في تنظيم لواء القدس، في عهد السلطان سليمان القانوني، تشمل ما يلي:-

١ - يدفع كل حاج أوربي (فرنجي)، (٧) فلورانات من الذهب[4].
٢ - يؤخذ منه على باب المدينة المسمى «باب القمامة»[5]، خمسين أسبير (أقجة)، باسم حق القلعة.

---

(١) كان للاتين عند زيارة دارفيو لها حق إقامة الصلاة على القبر المقدس دون غيرهم من الطوائف، وكان مقر الكورس في أيدي الروم. ولكل طائفة كنيسة صغيرة فيها.

Ibid. II. PP: 120 - 123, 129

(٢) (2) Ibid. II. P: 130

(٣) (3) Ibid. II. P: 77

(٤) وهو نفس المبلغ الذي دفعه في سنة ١٥٣٢م، Possot، وفي سنة ١٥٥٦م Seydlitz، ويمكن أن يكون دوكات بحسب أقوال الرحالة «كارليه دوبينون»، أو «إيكو» فرنسي ذهبي. إذ دفع السائح Regnaut، في سنة ١٥٤٩م، (١١) إيكوياً ذهبياً فرنسياً. أما في سنة ١٦٢١م، فقد دفع «ديه» (٣٦) ليرة أي ما يعادل (٧) فلورانات.

Mantran & Sauvaget: Réglements... P: 40

(٥) لا بد أن يكون المقصود من باب القمامة «باب يافا»، ويقع مباشرة في أسفل القلعة، وهو الذي يدخل منه الحجاج وينتظرون عنده سماح السلطات لهم بدخول المدينة.

٣ ـ يدفع في مدخل كنيسة القيامة (٤٥) أقجة[1].

٤ ـ التجار الأوربيون المقيمون في سورية لا يدفعون سوى (٢) من الدوكات، وليس سبعة كالحجاج الآتين من أوربة[2].

وفي كل أسبوع كان يفرض أسبير على كل حاج فرنجي أتى لزيارة الأماكن المقدسة.

وتلك الرسوم هي نفس الرسوم التي كانت تتقاضاها في الماضي الدولة المملوكية. فالدولة العثمانية أبقت الأمور على ما هي عليه، ولم تزدها حرصاً منها على تشجيع حركة الحجيج المسيحي الأوربي، لما تستفيده هي والشعب مادياً من هذه الزيارات. ولكن يبدو أن جباة الرسوم لم يكونوا يتقيدون بها تقيداً تاماً[3]. وكان محصل الجمرك في يافا هو الذي يجبي رسوم الحجاج. أما في كنيسة القيامة، فقد كان هناك بابان، أحدهما مغلق من زمن طويل، والآخر مغلق ومختوم بختم باشا السنجق، ولا يفتح إلا عند دخول رجال الدين والحجاج، وعند مدخله يجلس موظفو الباشا والقاضي، ليتلقوا الرسم من الحجاج، ويعدوهم عند دخولهم وخروجهم[4].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدولة العثمانية كانت تبذل قصارى جهدها لتبقي سيل الحجاج الغربيين متدفقاً إلى الأرض المقدسة، فأمنت الطرقات في فلسطين، وبنت الحصون لمنع البدو الغزاة من الإغارة على قوافل

(١) وهذا الرسم يؤخذ فقط من المسيحيين الوافدين من الخارج، فإذا كانوا من الفرنجة، فإن الرسم هو (٤٥) أقجة، وإذا كانوا من الروم الوافدين من الروملي والبلقان، فيكون (٤٠) أقجة، وإذاكانوا وافدين من مصر فيكون (٤٥) أقجة.

(٢) وفي الحقيقة كان هناك تفريق في معاملة المسيحيين بحسب طوائفهم، والمناطق التي أتوا منها، فالوافدون من دمشق وحلب مثلاً يدفعون قطعتين ذهبيتين، و (٥٠) أقجة حق القلعة، و (٤٥) أقجة رسم القيامة. والوافدون من مصر يدفعون قطعة ذهبية قايتبائية، مع الرسمين السابقين، والقادمون من السلط وعجلون وغزة لا يدفعون سوى (٢٥) أقجة. Mantran & Sauvaget. Réglements Fiscaux. PP 40 - 42

(٣) يرجع إلى ص ٧٨٠ من هذا البحث. هامش (٢).

(٤) (4) DArvieux. II. P: 118

الحجاج المسلمين والمسيحيين على السواء، ولاسيما طريق دمشق القاهرة، الـذي يؤدي إلى الخليل والقدس[1]. وبذلك ضمنت سلامة التجار والحجاج، كما أذنت بترميم الأماكن المقدسة المسيحية المهددة بالسقوط[2]. وعاملت الوافدين بالحسنى، حتى أن رحلات معظم الحجاج، لا تظهر شكاوى في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بل يلاحظ إنها قبلت حتى البرتغاليين المقيمين في هرمز، الذين كانوا في عداء مرير معها، وسمحت لقبطانهم نفسه بالحج، علماً أن الجزيرة قاومت حصاراً من قبل الأسطول العثماني بقيادة «بيرريس»، في سنة ١٥٥٠م[3]. ولكن المعاملة الحسنة لم تكن لتمنعها من تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية عندما تهاجم سواحلها من قبل القرصان المسيحيين، فتقوم أحياناً بأسر بعض الحجاج الوافدين مقابل ما أسر من المسلمين، وتساوم عليهم لتخليص أسراها. ولقد حاولت فرنسة بعد توثق علاقاتها مع الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، أن تنافس البندقية في حماية الحجيج المسيحي، كما فعلت بأمر الأماكن المقدسة. ففي سنة ١٥٥٩م، طلب الملك هنري الثاني من سليمان القانوني، أن تكون الرحلة إلى القدس حرة لجميع المسيحيين بالتساوي، لرعايا الملك وأصدقائه وحلفائه[4]، كما أنه سعى لفك الأسرى منهم[5]. ولقد أظهر البنادقة نتيجة هذا التدخل الفرنسي حنقاً وغيظاً، لأنهم يعتبرون أنفسهم حماة الرحلات

---

(1) U. Heyd: PP: 102, 105 - 109 (n o 57 - 60), P: 104 (n o 50), PP: 115 - 116 (no65 - 66) - Deshayes. P: 369

(٢) أمر موجه إلى والي دمشق، ومفتي وقاضي القدس، (١٦ ذي الحجة، سنة ٩٩٥هـ - ١٩ نوفمبر سنة ١٥٨٤م).

(٣) (3)U.Heyd.P:183.No.125.

(٤) (4) Charrière. II. P: 383. lettre DE vigny au Roi. 21 Juin 1559

(٥) (5) De Testa. I. P: 88. De Rausas. I. P: 48.

Charrière. II. P: 88.

رسالة من السلطان سليمان إلى هنري الثاني: في ١٧ حزيران سنة ١٥٥٩م، (١١ رمضان ٩٦٦ هـ).

المقدسة، فعمل فرنسة مسيء ـ بحسب اعتقادهم ـ لهم ولشرفهم[1]. إلا أن البابا رحب بخطوة فرنسة لصالح المسيحية، وكان ردُّ سليمان القانوني، فرماناً أصدره في سنة ١٥٥٩م، من سكوتاري (رمضان ٩٦٤هـ)، ووجهه إلى بيك سنجق القدس وبقية السناجق وقضاتها، أن يعاملوا الحجيج معاملة طيبة إذا ما أحسن السيرة والسلوك[2].

ولم يقتصر عمل الرهبان الفرنسيسكان مع الحجاج على ضيافتهم ومساعدتهم في زياراتهم، وإقامة شعائرهم الدينية، وإنما كانوا يدعون بينهم للانتساب إلى طائفة «القبر المقدس» التي تبنوها[3]. وهدف هذه الطائفة حماية القبر المقدس، وكانوا يدخلون فيها كل من يتبرع للأماكن المقدسة، ويقومون بمراسم تكريسه، ولقد دخل فيها نتيجة لذلك عدد كبير من أعضاء الجاليات التجارية، وبخاصة الفرنسية في سورية[4]. ويذكر «سانديز» بأنه على كل عضو فيها أن يدفع (٣٠) سلطانياً إلى حارس الأرض المقدسة[5].

---

(١) (1) Charrière. II. P: 383.

ورد هذا ضمن المذكرة التي أرفقها سفير فرنسة في اصطنبول برسالته إلى الملك هنري الثاني، (٢١ حزيران سنة ١٥٥٩) تحت عنوان:

Des Demandes Que Je Luy Fais de Votre Part.

(٢) (2) V. De Testa. III. PP: 327 - 328

(٣) إن طائفة «القبر المقدس» اللاتينية أنشئت على حسب قول بعضهم ـ منذ عهد القديسة هيلانة، بعد أن وجدت صليب المسيح. ومن المؤكد أنها أنشئت في عهد «غودفروا دوبويون» ولذا سميت «النظام الملكي لغود فروادوبويون» وكان خلفاؤه هم أسياد هذا النظام. ومنذ خروج الصليبيين من الأرض المقدسة كان ملوك فرنسة هم أسياده. ثم بقي دون رئيس زمني حتى تبناه رئيس مالطة ثم البابا وحارس الأرض المقدسة. وله أتباع كثيرون في إسبانية وبولونية، أما في فرنسة فلا. وإمتيازات أعضائه معنوية. وقد صدر الأمر من البابا في سنة ١٦٥٩م، بألا يقبل فيه إلا كل نبيل (دارفيو. ج ٢ ص ١٥٦ ـ ١٦٧).

(٤) كان ذلك قبل سنة ١٦٥٩م، ومنهم «دارفيو» نفسه. (4) D'Arvieux. II. P: 159

(٥) (5) Sandys: P: 124

وكما كان للرهبان الفرنسيسكان دير في يافا، وآخر في الرملة، وثالث في القدس، ورابع في بيت لحم، فإنهم سعوا ليكون لهم مقر في الناصرة، حيث عاشت مريم العذراء، وهبطت عليها البشارة بالمسيح. وهناك خلاف بين المؤرخين، هل كان في الناصرة رهبان منهم عند فتح السلطان سليم لها، أم لا؟ فهناك من السياح من يؤكد أنه في سنة ١٥٣٣م، لم يكن فيها أحد من الرهبان، وإنما كانت تضم (١٠٠) بيت لاسقف لها، يسكنها مسيحيون، هم أشبه بالمسلمين، ولكن القسّ «أسعد منصور»، الذي كتب تاريخها، يؤكد وجود الرهبان فيها في تلك الفترة إلا أنه في سنة ١٥٤٨م، محي كل أثر لهم، نتيجة الاضطهاد الذي لاقوه، فتركوها وسلموا مفتاح مغارة البشارة إلى رجل مسيحي اسمه عيسى، ليضيء فيها قنديلين على نفقتهم[١].

ولكن بعد أن نالت فرنسة امتيازاتها في سنة ١٦٠٤م، ونص صراحة فيها على حماية الرهبان الفرنسيسكان، فإنهم فكروا في العودة إلى الناصرة، وساعدتهم الظروف بأن وصل إلى حكم هذه المنطقة فخر الدين المعني الثاني، فكان أن سمح بعد عودته من طوسكانة باقامتهم فيها، سنة ١٦٢٠م[٢]، واستلم الأب «تومادو نوفار» مغارة البشارة، وكان ذلك بمساعدة القنصل الفرنسي في صيدا. وهكذا أتت بعثة من الرهبان الفرنسيسكان، وسكنت الناصرة بعد أن بنت محلاً لسكناها بجوار المغارة[٣]. وازداد عدد الرهبان

(١) أسعد منصور ـ تاريخ الناصرة من أقدم أزمانها إلى أيامنا الحاضرة ص ٤٤ ـ ٤٥.
أما السائح، فهو «كرنين الفرنسي» وقد نقل عنه «غاستون هردي». وكان الوصول إليها صعباً، فقد حاول «فيلكس فابري» الوصول إليها في سنة ١٥٤٨م، بعد أن أقام مدة في عكا. إلا أنه في سنة ١٥٩٨م، تمكن (١١) سائحاً من زيارتها.

(٢) D'Arvieux. II. P:364 - A. Ismail: P. 78 - Roger: La Terre Sainte PP: 343 - 344, 366
أسعد منصور ـ ص ٤٥.

(٣) لقد زار «ديه» مندوب ملك فرنسة الناصرة في سنة ١٦٢١م، ووصفها بأنها قرية في سفح جبل في مكان قبيح المنظر، وتقوم في واد ضيق تحيط به الجبال، وأرضها قاحلة ينبت فيها بعض الشجر. فيها (٣٠) بيتا للمسلمين، واثنان للمسيحين، ويدفع هؤلاء لفخر الدين سنوياً (٢٠٠٠) ليرة. Deshayes. PP: 432 - 433

فيها، حتى أصبح (٢٢) راهباً في سنة ١٦٣٠م. وفي سنة ١٦٣٦م، أكد السلطان مراد الرابع إشراف الرهبان الفرنسيسكان على المكان المقدس في الناصرة(١)، وعندما زار «دارفيو» الناصرة في سنة ١٦٦٠م، وجد أنه «لا يسكن هذه المدينة إلاَّ رهبان الأرض المقدسة، وبعض المسيحيين الفقراء الذين يخدمونهم. ولرجال الدين دير في المدينة، يتألف من «منامة» ومطعم ومطبخ. ومرافق أخرى، وتمتد المنامة فوق كنيستهم(٢). إلا أنهم اضطروا إلى مغادرته في سنة ١٦٨٨م، بسبب خصام بين تراجمة الدير والمسلمين. ولكن عندما زارها «ماوندرل» في سنة ١٦٩٦م، فإنهم كانوا قد عادوا إلى قواعدهم، إذ أنه أقام يومين عندهم (٣).

فأفراد «رهبنة الأرض المقدسة» إذن كانوا منتشرين في معظم المدن التي تضم أماكن مقدسة في فلسطين، والتي يرغب الحجاج في زيارتها، وكان لهم فيها أديرة وكنائس تقدم كل عون للحجيج. ولكن يلاحظ أن روح التسلط والاحتكار التي أشرنا إليها، كانت نامية لديهم، حتى تجاه الحجاج أنفسهم. فإذا ما نمي إليهم أن أحد أولئك الحجاج قد فر من وصايتهم، وقام بزياراته وحده دون الرجوع إليهم، أو طلب مساعدتهم، أو أنه اعتمد في زياراته على طوائف مسيحية أخرى، كالروم أو الأرمن أو الأحباش أو الجرجان، فإنهم كانوا يعتبرون عمله تعدياً عليهم، فينقمون عليه، ويضعون كل العقبات في وجهه، ويضايقونه بشتى الوسائل. ومثل على ذلك ما يرويه «ساندرسون»، وهو أنغليكاني. فقد حمل معه رسائل توصية من بطريرك

(١) فرمان سنة ١٠٤٥هـ - ١٦٣٦م. (1) V. De Testa. III. PP: 317 - 318

(٢) (2) D'Arvieux. II. P: 268

(٣) مجلة المقتطف العدد ٣٧، سنة ١٩١٠م ويبدو أنهم كانوا معرضين دوما للإبعاد عن المدينة، ففي سنة ١٦٣٨م، هربوا إلى جبل الكرمل، خوفاً من هجمات العربان، ولم يعودوا إليها إلا في سنة ١٦٤١م، وبعد أن دفعوا المتوجب عليهم من الرسوم. وفي سنة ١٦٤٨م، طردهم حاكم صفد، ثم عادوا في سنة ١٦٥٢م (أسعد منصور - ص ٤٧). Maundrell: Op. Cit. P. 151. -

القسطنطينية إلى البطريرك الرومي في القدس، لمساعدته في زيارة الأماكن المقدسة. وحينما علم خارس الأرض المقدسة بالأمر، انزعج وأشاع هو ورهبانه أن «ساندرسون» يهودي، وليس نصرانياً، وتطور الأمر حتى حمل إلى قاضي القدس الذي صرفه بحكمته. ولما انتقل إلى طرابلس، فإن الأخوة الفرنسيسكانية دبرت ضده اعتداءين بالرصاص، نتيجة اتصال قام بين القدس وطرابلس (١). وربما يكون ما ذكره «ساندرسون» وهماً أو تحاملاً - لاختلاف في المذهب - ولكن بعضه صحيح، ويبرز بصفة عامة تشبث رجال الدين الفرنسيسكان بالسيطرة على كل الحجيج المسيحي الغربي، وبالتعصب لسلطاتهم.

ولقد امتد عمل رجال هذه الرهبنة إلى معظم أنحاء سورية أثناء الحكم العثماني، فانتشروا في أكثرية المدن الخاضعة لفخر الدين المعني الثاني، ومنها عكا. وفي الواقع كانوا يقيمون في كل مكان استقرت فيه جاليات تجارية أوربية، ويقدمون لها خدماتهم الدينية، ويتمتعون بحماية قناصلها. ففي صيدا كان هناك ثلاثة أو أربعة منهم، وكان لهم في منتصف القرن السابع عشر كنيسة صغيرة في خان الفرنجة، ومساكن ومرافق. وقد زيدت تلك المساكن حتى ألغيت إحدى الواجهات الأربع للباحة لصالحهم. وكانوا يقومون بالطقوس الدينية، ويدفعون (٥٠٠) إيكو سنوياً إلى السلطات الحاكمة، لتسمح لهم بإقامة الصلاة، وقد أخذت الأمة الفرنسية على عاتقها تسديد هذا المبلغ(٢).

وتسلل هؤلاء الآباء إلى دمشق، كذلك، وكان لهم فيها منزل وكنيسة، على الرغم من أن معظم المسيحيين فيها من الروم إلا أن وجود بعض الموارنة، وقليل من الفرنجة، جذبهم للإقامة فيها(٣).

(١) (1) Foster: Travels Of Sanderson. Intro. P: XXVIII

(٢) (2) D'Arvieux. I. P: 314

(٣) (3) Ibid. II. P: 464 - Lucas. P: 349

أما بيروت وطرابلس، فلا يشير «دارفيو» إلى وجود كنائس وأديرة فيهما خاصة بالفرنسيسكان، ولكن هذا لا يعني عدم وجودها، أو وجود بعض الآباء فيها، يعملون وسط الجاليات الأوربية.

وفي حلب، فإنهم قد انتقلوا إليها في سنة ١٥٧٠م (٩٨٩هـ)، وأقاموا في قيسارية الشيباني[١]. ويتفق وفودهم إليها مع توافد الجاليات الأوربية التجارية إلى هذه المدينة، وبخاصة الفرنسية، وجعلها المركز الرئيسي لهم، والمقر الأول لقنصلياتهم. وقد خدموا كنيسة القنصلية الفرنسية في حلب إلى عهد القنصل «دوبون»، سلف دارفيو، أي حتى الربع الأخير من القرن السابع عشر[٢]. وكانوا يعتبرون قساوسة جميع كاثوليك المدينة، ورئيسهم هو حارس دير الأرض المقدسة فيها[٣]. كما كانوا هم المشرفين على كنيسة البنادقة في حلب، التي أقامها هؤلاء في مخزن كبير تحت خانهم، وكان يفد إليها جميع الكاثوليك في المدينة حتى حرب كاندية[٤]. وفي سنة ١٦٨٦م، صدر أمر من الباب العالي بإطلاق الحرية للآباء الفرنسيسكان في استعمال المخزن في خان الفرنج كنيسة يقيمون فيها العبادات[٥]. وفي نفس السنة نالوا ترخيصاً لإعادة كنيستهم في خان الشيباني[٦]. وقد امتد الرهبان الفرنسيسكان بعد استقرارهم في حلب إلى ميناء الإسكندرون، حيث أنشؤوا ديراً وكنيسة[٧].

(١) الغزي - نهر الذهب في تاريخ حلب ج ٢ ص ٨٠ - رباط - مجلد ٣ ص ٤٧. نقلاً عن توتل (ف): وثائق تاريخية عن حلب. ج١ ص٤١.

(٢) (2) D'Arvieux. VI. PP: 2 - 3

(٣) (3) Ibid. V. PP: 515 - 516

عندما وفد «دارفيو» إلى حلب، استقبله هذا الحارس، وقدم له الصليب والماء المبارك، وأقام له الصلاة، وخطب بالإيطالية يمتدحه ويثني عليه.

(٤) (4) D'Arvieux. II. P: 72

(٥) رباط - مجلد ٣ - ص ٤٧ نقلا عن وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ٤١.

(٦) رباط مجلد ٢ - ص ٩٧ - نقلا عن وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ٤٣.

(٧) (7) D'Arvieux. II. PP: 29 - 34

ولم يكن عدد الرهبان الفرنسيسكان في سورية ضئيلاً، بل إن ديرهم في القدس وحدها، كان يضم في سنة ١٦٢١م، عند زيارة «ديهه» له، (٥٠) راهباً(١). مع أنه لم يكن يتجاوز في أواخر عهد المماليك العشرين. ويبدو أن هذا العدد قد تناقص في النصف الثاني من القرن السابع عشر، نتيجة توزعهم في أنحاء بلاد الشام، ولمنافسة الرهبنات الأخرى لهم في العمل، ولانعدام الحماية التي أسبغها عليهم وعلى غيرهم الأمير فخر الدين المعني، حتى أن عددهم لم يكن ليزيد في سنة ١٦٦٠م، على ثلاثين راهباً في دير القدس(٢). أما في بقية المدن، فقد كان العدد يتراوح بين ٣ ـ ١٠.

أما تنظيمهم، فقد كان على رأسهم كبيرهم، أو «الورديان» كما يسميه العرب، أي الحارس. وكان يتغير كل ثلاث سنوات، ومقره الرئيسي في مدريد، ويعتبر المفوض البابوي في جميع الشرق، وله سلطة البابا الزمنية والروحية. وكان رهبان (الأرض المقدسة)، ينتمون في الواقع إلى جميع الجنسيات، وإن كان القسم الأكبر منهم من الإيطاليين(٣). وحتى يوجد الانسجام بينهم، ويقطع دابر الخلاف الذي كان مستحكماً بين الفرنسيين والإسبان، بسبب نزاع دولتيهما، فقد وزعت المناصب الرئيسية في الرهبنة بين مختلف تلك الجنسيات. فاتخذت قاعدة أن يكون «حارس الأرض المقدسة» من الإيطاليين، وأن يكون نائبه الـ Vicaire، الذي يملك سلطة الحارس الروحية أثناء غيابه فرنسياً، والوكيل الذي له وكالة السلطة الزمنية إسبانياً. ولإقامة السلام بين رجال الرهبنة، حرم عليهم الكلام في السياسة، وفي مصالح أمرائهم وملوكهم. وكان هذا الحظر ضرورياً جداً وحكيماً ـ بحسب اعتقاد «دارفيو» ـ لأن الخوض في مثل تلك الموضوعات، كان يثير

(١) (1) Deshayes. P: 312

إلا أن بيلون لومانس، يقدر أن عددهم في منتصف القرن السادس عشر كان يتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠ راهباً.

(٢) (2)D'Arvieux. II. P: 115

(٣) (3) B. Le Mans. P: 141

مشادات عنيفة، وكان من الصعب وضع حد لها، وبخاصة بين الفرنسيين والإسبان. إلا أن هذا لم يمنع من وضع صورتين في دهليز الكنيسة في القدس، إحداهما لملك إسبانية، والأخرى لملك فرنسة، وإن كانتا مثار نزاع دائم بين الفرنسيين والإسبان. ويبدو أن هذا الصراع لم يكن مقتصراً على الفريقين، بل إنه كان قائماً كذلك بين الفرنسيين والإيطاليين[1]. فقد لاحظ «دارفيو» في مدينة حلب، أن معظم رجال الرهبنة كانوا من الإيطاليين في سنة ١٦٨٣م، ما عدا فرنسي واحد، وعزا ذلك إلى أن الإيطاليين شديدو التعصب لجنسيتهم، فلا يقبلون بينهم من غير أمتهم ومن ثم كانوا يضيقون الخناق على كل غريب عنهم من زملائهم، فيفضل الفرنسيون العودة إلى بلادهم طالما أنهم لا يشركون بأعمال الجماعة[2].

ولقد منح البابا كنيسة دير المخلّص جميع ما كان قد منحه لعليّة جبل صهيون. وكان الدير يعيل تقريباً جميع الأسر الكاثوليكية في بيت المقدس، وعددها ضئيل جداً. وهذه الأسر كان يعمل أفرادها في الترجمة، ومرافقة الحجاج، وصنع الصلبان، وأدوات التقديس، ويبيع الدير هذه الأشياء للحجاج [3].

والدير يعيش من الهبات والصدقات التي تقدمها له مختلف دول أوربة، وبخاصة إسبانية. وكان للرهبنة مفوضون فيها يمثلونها، ويجمعون الصدقات المخصصة للأماكن المقدسة. وكان قيمة ما تقدمه إسبانية تتراوح سنوياً بين ١٨ ـ ٢٠ ألف قرش نقداً ونوعاً، وكان ضمن الأشياء المقدمة كل ما هو ضروري لرجال الدين والأماكن المقدسة، ومن ثم كان للإسبان نفوذ كبير في الرهبنة والدير. أما إيطالية فلا تقدم صدقة أبداً، بحسب قول «دارفيو»، وهذا يعاكس قول «سانديز»، الذي أشار إلى أن فلورنسة كانت تدفع كمية

(١) (1) D'Arvieux. II. P: 115

(٢) (2) Ibid. VI. P: 382

(٣) (3) Ibid. II. P: 115

من المال للرهبنة[1]. ولعله بعد فشل مشروعها الصليبي مع فخر الدين المعنى الثاني، امتنعت عن الدفع، لأنه لم يعد لها مأرب من مد يد العون، والمساعدة المادية لآباء الارض المقدسة. أما ألمانية، فتقدم منحة ضئيلة. وكان الحجاج بدورهم يمنحون الرهبان، وقد ساعدوهم أثناء رحلاتهم وزيارتهم للأماكن المقدسة، بعض المال. فالفرنسي يدفع لهم كمية تتراوح بين ٢٠ ـ ٤٠ قرشاً، أي بقدر ما صرف عليه تقريباً، وكذلك الإسباني والإيطالي، بينما الإنكليزي والهولاندي يتصرفان بحكمة وتقى أكبر، فيدفع كل واحد منهم (١٠٠) سيكان، أي (١٤٠) قرشاً[2]. ويبدو أنه هذه الأموال لم تكن لتكفي الدير، لأن «دارفيو» يقترح أن يقدم لرجال الدين فيه أموال نقدية، بدلاً من الهدايا الفضية التي توضع في الكنيسة، ولا يستفاد منها شيء.

وكان رجال الدين الفرنسيسكان معفيين من الضرائب والجزية إلا أن على حارسهم أن يقدم (٦٠٠٠) قرش عند دخوله سنجق القدس، كما كان عليه كذلك تقديم هدايا ذات قيمة للسلطات الحاكمة[3]:

وكان رهبان الدير شأنهم في ذلك شأن الرهبان الآخرين، المنبثين في مختلف المدن والموانىء، يعلّمون أولاد المسيحيين من جميع الطوائف القراءة والكتابة باللاتينية والإيطالية، والإنشاد والموسيقا، وأصول الدين[4]، وبخاصة الموارنة. فقد حافظوا على الدور الذي لعبوه كوسيط بين هؤلاء الأخيرين وبين كنيسة روما. فمنذ مجمع فلورنسة سنة ١٤٣٨م، الذي عقد لتوحيد الكنائس الشرقية مع الكنيسة الغربية، فإن الرهبنة الفرنسيسكانية كانت هي سفير البابا لدى الموارنة في جبل لبنان. فمنذ ذلك التاريخ ورجالها

---

(١) (1) Sandys. P: 140

(٢) (2)D'Arvieux. II. PP: 150, 151, 257

(٣) (3) Ibid. II. PP: 115 - 116

(٤) (4) Ibid. II. PP: 114

يحملون ـ كما أشرنا إلى ذلك سابقا ـ الرسائل التي كان بطرك الموارنة يطلب فيها من البابا درع الرئاسة، والتثبيت على كرسي أنطاكية، ويؤكد إخلاصه له وللكنيسة الكاثوليكية، ويشكو ما يدعيه من ظلم أحاط به الحكام المسلمون شعبه. بل إن سيادة البابا أخذت تمتد أكثر فأكثر بوساطتهم، فكلفوا من قبله في سنة ١٤٦٩م، باختيار كاهن أو اثنين من ذوي العلم والسيرة الحسنة، ليقوما بزيارة الطائفة المارونية سنوياً[١]. وقاموا بما كلفوا به أحسن قيام، وشرعوا يرسلونَ مع رئيس الرهبنة في كل مرة يعود فيها إلى روما، بعض أفراد الموارنة للتأدب باللغة اللاتينية، والتعلم الديني[٢]. وشجع اهتمام البابا هذا الموارنة على أن يتقدموا بطلب إليه عن طريق حارس جبل صهيون، في سنة ١٥٤٨م، يلحّون فيه على توجيه ستة رهبان ليقيموا مدرسة في جبل لبنان، «لتأديب الأولاد في اللغة اللاتينية، حتى يفهموا الكتب المقدسة، ويرشدون الرعية، لأنه من رياسة البابالاون العاشر لم يأت أحد لاستنقاذهم ـ أي الموارنة ـ ولا صار لهم مقدرة لتسفير أحد إلى رومة من زيادة الظلم، وعدم المعرفة بلغاتهم»[٣].

وهكذا تابع الرهبان الفرنسيسكان الدور الديني ـ السياسي الذي لعبوه في عهد المماليك، وهو إيجاد قاعدة شعبية في بلاد الشام، تؤيد الغزو الصليبي ـ إذا ما حدث يوما ما ـ عن طريق توطيد الصلة بين رومة والموارنة الذين كانوا قد ساعدوا وأظهروا تقارباً مع الفرنجة، أثناء الحروب الصليبية. فهم إذن بقوا ذيولاً للحملات الصليبية أو حملات صليبية سلمية، أخذت تتسلل إلى الصفوف الضعيفة من أبناء الشعب العربي في سورية، لتربطها بعجلة الغرب، تمهيداً لعمل أوسع نطاقاً، يتمركز فيه الغرب على الأرض العربية المقدسة. وبذلك ظل الرهبان الفرنسيسكان مخلصين تحت مسوح الرهبنة

---

(١) الدويهي ـ تاريخ الأزمنة. ص ٢١٥ ـ ٢١٦.
(٢) نفس المصدر ص ٢٣٣.
(٣) نفس المصدر ص ٢٥٩.

والسلام، والحب للفكرة الصليبية التي بقيت تعتلج في نفوس مسيحيّ أوربة، ويسعون بطرق خفية غير مباشرة لتحقيقها. ولكن يلاحظ أن دورهم هذا قد أخذ يتضاءل في أواخر القرن السادس عشر، وفي القرن السابع عشر، إذ شاركتها في ذلك طوائف مسيحية جديدة، أشد تعنتاً في تعصبها المسيحي الكاثوليكي، وأكثر تصميمًا على بثّها المعتقدات المسيحية، ومعها سيادة أوربة ونفوذها السياسي. وذلك على إثر ظهور الإصلاح الديني اللوثري والكالفني، وردة الفعل الإصلاحية الكاثوليكية. فقد انشق عن الرهبنة الفرنسيسكانية نفسها فريق طالب بالإصلاح في النظام القائم، وأوجد نظاماً خاصاً وافق عليه البابا بيوس العاشر، وانتشر مريدوه في دول أوربة الكاثوليكية منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، وعرفوا باسم «الكبوشيين»، أو الجبليين[1]. وقد كان لفرنسة اليد الطولى في مساعدة هذه الطائفة على الدخول إلى أراضي الدولة العثمانية كرعايا لها. ففي سنة ١٥٨٨م، حصل السفير لانكوسم من السلطان العثماني على تصريح للكبوشيين بالإقامة في أنحاء الإمبراطورية، والتنقل بين أجزائها بحرية، ودون أي إزعاج أو عائق[2]. وقد اشتهر منهم «الأب فرانسوا جوزيف دو ترمبلي[3] F. Du Tremplay الذي لعب دوراً ضخمًا في السياسة الفرنسية، وفي

(١) إن مؤسس الطائفة الكبوشية هو ماتيو باشي Matteo Baschi، من «الأخوة الصغار» الذين كانوا يعملون للعودة إلى روح الفرنسيسكان الأول. وقد وافق على الإصلاح البابا «كليمان السابع» (١٥٢٦ - ١٥٢٨م). إلا أن صلة الكبوشيين انقطعت بالأخوة الصغار نهائياً، في سنة ١٦١٩م. Grand. Larousse Encyclopédique, art. Capucin

(٢) (2) Charrière, III, P: 460 Note

(٣) عاش جوزيف دوترمبلي بين (١٥٧٧ - ١٦٣٨م)، وكان في بادىء الأمر جندياً، ثم دخل في طائفة الكبوشيين، وعشية الحروب الدينية تعلق بفكرة إعادة العقيدة الكاثوليكية إلى المهرطقين. ودخل بتماس مع ريشليو في سنة ١٦١٦م، وأصبح في سنة ١٦٢٤م، كاتم سره الخاص، وعميله في السياسة الخارجية. وقد أيد «شارل دوغونزاغ» الذي كون المليشية المسيحية ضد الدولة العثمانية وكتب ما يسمى الـ Turciade، وحلم بمشروع صليبي ينفذه ملوك أوربة متعاونين..

تدعيم الفكرة الصليبية ضد المسلمين. وكان له أثره في الليفانت، وشن حملة شعواء ضد الأتراك في رومة وفلورنسة وتورينو. واهتم بنشر المسيحية والنفوذ الفرنسي في الشرق، وعُيّن في سنة ١٦٢٥م «حاكمًا أعلى لبعثات الليفـانت، وبلاد البربر، وكندا»، فأرسل إلى آسية الصغرى وفلسطين وفارس، مئات من الكبوشيين الفرنسيين، الذين أسسوا أديرة ومستشفيات في القدس والإسكندرية وبغداد وأصفهان. وقد وزّع في سنة ١٦٢٥م، مائة كبوشي، اثنين اثنين، وأربعة أربعة، في مختلف بلدان الليفانت(١) ولقد وصلت أعداد من هذه الدفعة إلى صيدا، في عهد فخر الدين المعني الثاني، ففتح لها أبواب بلاده، بعد أن كلمه قنصل فرنسة بالأمر(٢). وأسسوا إرسالية لهم في صيدا، في سنة ١٦٢٥م، وأخرى في بيروت، سنة ١٦٢٦م، ثم انتشروا في المناطق المجاورة إلى عينطورة، من أعمال كسروان، وطرابلس، وحلب، حيث اتخذوها نقطة مركزية أصبحت فيما بعد ذات شأن كبير لهم(٣). وقد قسموا بعثتهم في سورية إلى رئاستين، أو حراستين: ـ

١ ـ حراسة فلسطين، وكانت مؤلفة من صيدا وبيروت، وطرابلس ولبنان، .ودمشق وقبرص. وكانت تضم في سنة ١٦٣٨م، ثلاثين مبشراً.

٢ ـ حراسة حلب، وكانت تشمل ماخلا حلب، العراق وفارس ومصر والحبشة.

ولقد أشار «دارفيو» في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أنه كان للكبوشيين في صيدا دير، كان في الماضي رواقا، يذهب نساء الأمير فخر الدين المعني الثاني للتنزه فيه، وهو متصل ببيت القنصل الفرنسي، وقد

(١) (1) Masson. P: 111 -- Pigeonneau. II. P: 448

(٢) (2) A. Ismail. I. P: 76

ويذكر أنه منح لتوماس دونوفار، وجاك دوفندوم، خمسة أديرة؛ موزعة على أرضه، في الناصرة وعكا وصيدا وجبل لبنان.

(٣) ريستلهوبر ـ مترجم ـ ص ٨٤.

حولوا زاوية منه إلى حديقة جميلة تسر الناظرين(١)، وكذلك كان لهم ديرهم في بيروت، في الجانب المطل منها على الطريق العام، ويتألف من عدة غرف، ومكتبة ومطعم، ومرافق أخرى وقبو. وكما تسرب آباء الأرض المقدسة إلى دمشق، فإن الكبوشيين وصلوا إليها، وكان لهم فيها منزل وكنيسة(٢)، وكذلك في طرابلس حيث أقاموا ديراً وكنيسة وحديقة جميلة(٣). أما في حلب، فقد وفدوا إليها في سنة ١٦٢٥م، وأقاموا في خان القصابية(٤).

وإلى جانب الكبوشيين، نشأت «جمعية يسوع»، التي أسست في مدينة رومة عام ١٥٤٠م، من قبل بعض المدرسين في جامعة باريس، الذين التفوا حول «أغناطيوس دولويولا» الإسباني الأصل. وقد احتفظت هذه الجمعية بروح الرهبانية السائدة في القرن الثالث عشر، ولكنها سعت إلى تكييفها مع العالم المتحول باستمرار، وطلبت من أعضائها العمل والثقافة، واخضعتهم لنظام تثقيفي وتدريبي قاس. وكان أعضاء الجمعية لا يزيدون عن ألف عند وفاة مؤسسها «أغناطيوس»، في سنة ١٥٥٦م، إلا أنهم وصلوا إلى (١٣٠٠٠) في سنة ١٦١٥م. وقد أخذت الجمعية على عاتقها أن تجند نفسها للتبشير بالدين المسيحي الكاثوليكي، وإعادة البروتستان إلى حظيرته، ومنع انتشار المذهب الجديد في أوربة، عن طريق بث نشاطها التعليمي في

---

(١) (1) D'Arvieux. I. P: 322

وفد الكبوشيون إلى صيدا سنة ١٦٢٣م، وانتقلوا منها إلى «عبية»، (مجلة «صديق العائلة» الشهرية للآباء الكبوشيين عدد ١٣ - ص ٣٣ - ٣٨. تصدير المعلوف - تاريخ الأمير فخر الدين ص ٢٣١).

(٢) (2) Ibid. II. P: 464

(٣) (3) Ibid. II. P: 390

(٤) (4) - A. N. B 1 87, Fol 342 - Sauvaget. P: 447 (Alep)

وبقايا ديرهم في حلب موجودة إلى يومنا في خان الميسر في غرف يحفظها السادة «بوخة»، فيها الصور وبعض الأواني للخدمة الدينية. (وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ١٠).

جميع المناطق، وإنشائها المدارس والكليات. ووضعت نفسها تحت تصرف البابا الذي نذرت ذاتها لطاعته. ولم تقصر نشاطها على أوربة، بل امتدت إلى أقاصي آسية في الهند والصين واليابان، وإلى الأمريكتين. ومن المناطق التي اختارتها الجمعية لفعاليتها ونشاطها، منطقة الشرق الأوسط وسورية بالذات، إلا أنه كان عليها أن تأخذ تصريحاً رسمياً بالإقامة في هذه البلاد والعمل في أرجائها من الدولة العثمانية الحاكمة. وفي الواقع وفد الرهبان اليسوعيون أول ما وفدوا إلى سورية، في سنة ١٥٧٨م، كرسل بابويين[١] بدلا من الفرنسيسكان إلى بطرك الموارنة، ليستكشفوا له أحوال هؤلاء، وليتعرفوا عاداتهم ومعتقداتهم، وينقلوها إلى البابا الذي كان يرغب في إنشاء مدرسة خاصة بهم في رومة، يتعلمون فيها اللغة اللاتينية والمنطق والحكمة، والفلسفة واللاهوت، وكافة القواعد المسيحية. ثم يعودون إلى بلادهم لينشروها بين مواطنيهم[٢]. وفعلا قام الوفد اليسوعي بجولة في أنحاء لبنان، وقدم تقريره لصالح الموارنة. وفي سنة ١٥٨٤م، أنشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر مدرسة للموارنة في رومة على غرار مدارس الطوائف الأخرى. وعندما وصل البابا قسوطوس (سكستوس الخامس) إلى الكرسي البابوي، رتب لهم دخلاً يكفي خمسة عشر طالباً، مع جميع من يقوم بخدمتهم[٣]. وقد عهد البابا بإدارة المدرسة إلى آباء الرهبنة اليسوعية، واستمرت تحت إدارتهم إلى سنة ١٧٧٣م[٤]. وهكذا بدأ اليسوعيون يتسربون إلى لبنان تدريجياً، وينتقون العناصر الصالحة من الموارنة لمدرسة رومة. وكانوا يشترطون في من يؤخذ إليها أن يكون ذكياً، وقادراً على القراءة والكتابة على الأقل، ولديه بعض المعرفة في القواعد الدينية، وكان يرسل إلى رومة وهو في الرابعة

---

(١) الدويهي - تاريخ الأزمنة. ص ٢٧٦ - ٢٧٧ (الوفد كان مؤلفاً من البادري يوحنا إليان، وتومابيرون، وجوان باطيشتا).

(٢) الدويهي - تاريخ الأزمنة. ص ٢٧٧.

(٣) نفس المصدر ص ٢٨٥ - تاريخ الطائفة المارونية ص ١٨٠.

(٤) تاريخ الطائفة المارونية ص ١٨٠ - الهامش نقلاً عن الدر المنظوم.

عشرة من عمره، ولكنه يبلّغ قبل عام من ذلك. وكان يرافق المختارين أناس حكماء ومخلصون، ليشرفوا عليهم[1] وفي سنة ١٥٩٥م، أرسل البابا إلى الموارنة قسيسين من اليسوعيين، «ليتأملا الفايدة التي تصدر من التلاميذ الذين ربّوا برومة»[2].

وفي الوقت نفسه كانت فرنسة تسعى لدى الدولة العثمانية، للسماح لليسوعيين بالإقامة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وفي القسطنطينية[3]، كما فعلت لصالح الكبوشيين. إلا أن الدولة العثمانية التي لم تعترف بوجود ملّة كاثوليكية، لأن الغالبية العظمى من سكانها المسيحيين هم من الروم، ولأن هذه الملة مقرونة في ذهنها بالصليبيين الغزاة، لم ترحب باليسوعيين في أرضها، وقاومت دخولهم، حتى أنها في مطلع القرن السابع عشر، قبضت على اليسوعيين الخمسة الذين أرسلهم البابا إلى القسطنطينية، والذين بدؤوا نشاطهم فيها بتحويل خمسة أطفال يهود وبعض الروم عن دينهم إلى الكاثوليكية، وأسسوا مدرسة لتعليم الرياضيات، وشرعوا يوحون للبطريرك بتوحيد الطقوس الإغريقية واللاتينية. وفي الحقيقة شك الباب العالي باليسوعيين، ونظر إليهم كجواسيس لإسبانية ورومة، وأبلغ الصدر الأعظم السفير الفرنسي بأنه يفضل عشرة رجال دين عاديين في غلطة، على يسوعي واحد، واتهم اليسوعيين بأنهم أعداء الباب، وأنهم يبثون التفرقة في كل مكان، ولذا يجب مثولهم أمام ديوان الباب العالي. ولكن السفير الفرنسي أسرع وحرر المتهمين بصفتهم رعايا فرنسيين. ولكن اليسوعيين عادوا إلى مساعيهم ثانية، حتى أنهم كسبوا إلى جانبهم في سنة ١٦١٧م نائب البطريرك، مما أدى إلى إعدامه والقبض عليهم، ولم يستطع سفير فرنسة هذه

(1) Dandini: Avoyage To Mount Libanus. P: 64

(٢) تاريخ الطائفة المارونية ص ١٨٢ - تاريخ الأزمنة ص ٢٨٩ : (وهما جيرونيموس، داندينوس، فابيوس برونا).

(3) Hammer. VII. PP: 190 - VIII. P: 166

المرة الإفراج عنهم، إلا بصعوبة، وبدفع كمية كبيرة من المال[1]. وكان ألدّ خصوم اليسوعيين آنذاك، قاضي غلطة وبيل البندقية «ناني»، لأن تسرب هؤلاء بالنسبة للأخير إضعاف لنفوذ الرهبنة الفرنسيسكانية، التي درجت البندقية على حمايتها منذ القرن الخامس عشر، وتثبيت لنفوذ فرنسة الديني في الدولة العثمانية. ولذا فإنه إلى جانب دفاعه عن الأماكن المقدسة ضد الروم والأرمن، فإنه كان يعمل بنشاط لمنع اليسوعيين من الإقامة والاستقرار، وكان يشاركه في هذا الاتجاه سفيرا إنكلترة وهولاندة[2]. ولقد نجح في إيغار صدر الباب العالي عليهم، مما أدى إلى طردهم. ويبدو أن مخطط اليسوعيين كان يشمل تثبيت أقدامهم في جزر الأرخبيل، والإقامة بالقرب من الأماكن المقدسة[3]. وكان يدعمهم في مسلكهم هذا فرنسة من جهة، والنمسة من جهة أخرى[4].

---

(١) الكمية المدفوعة هي (٣٠,٠٠٠) دوكات.

(1) Hammer. VIII. PP: 218 - 220

(٢) ومثل هذا التعاون ظهر عندما عزل البطرك الاغريقي «كيريل Cyrille» الذي طالب بإصلاح الكنيسة الأرثوذكسية، وكان متأثراً بالآراء الكالفينية، وقد عزل بتحريض من اليسوعيين وفرنسة. فقامت الدول الثلاث بخطوات نشيطة لإعادته إلى منصبه ودفع الروم مبلغ (٥٠,٠٠٠) دوكات لهذا الغرض. وكان هدف اليسوعيين إيصال بطرك يؤمن باتحاد الكنيستين البابوية والرومية.

Ibid. VIII. PP: 221 - 222, 345 - IX. PP: 31 - 32

(٣) وفعلاً سعت فرنسة لإحلال اليسوعيين محل الرهبان الفرنسيسكان في حماية الأماكن المقدسة، ومنحهم كنائس بيرة وإقامة كلية لهم فيها. وقد حارب هذه المشروعات بنجاح مندوب البندقية فوق العادة «سيمون كونتاريني» الذي أرسل إلى العاصمة لتهنئة السلطان، وتجديد الإمتيازات، وحماية الفرنسيسكان. Ibid. IX. PP: 31 - 32

(٤) لقد حاولت النمسة أن تفسر كلمة «العيسويين» الواردة في البند السابع من صلح فينا مع الأتراك، بأنها اليسوعيين. والبند ينص على السماح لهؤلاء العيسويين بترميم كنائسهم ولرجال دينهم بقراءة الإنجيل على النمط الكاثوليكي.

Ibid. IX. P: 114 - d'après Naima. P: 309

ومهما تكن المقاومة التي قوبل بها اليسوعيون في اصطنبول، فإنهم تمكنوا من التسلل إلى بلاد الدولة العثمانية، باسم رعايا فرنسيين، وسعى السفير الفرنسي «دوسيزي» لدى السلطان العثماني لإحراز أمر يجيز لهم الوعظ علناً في كل أنحاء الإمبراطورية، التي يوجد فيها قناصل للأمة الفرنسية، ونجح في مطلبه في عام ١٦٢٦م[1]. وكان همّ اليسوعيين أن ينتشروا في بلاد الشام، لوجود طوائف مسيحية شرقية فيها تكون تربة خصيبة لزرع أفكارهم ومبادئهم. وبالفعل انطلق الأبوان «غاسبار مانيليه»، و «يوحنا ستلاّ»[2]، من مدينة ليون إلى حلب، لتأسيس إرسالية فيها في بدء عام ١٦٢٦م[3]. ولقد اتخذوا مقامهم الأول في خان البنادقة، وفتحوا فيه معبدا للأخويات[4]، ولم يخرج الآباء اليسوعيون من هذا الدير إلا بعد إلغاء رهبانيتهم، في سنة ١٧٧٣م، وحلول الآباء اللعازريين محلهم[5]. وكانت حلب يومذاك محطّ أنظار الغرب، وسوقاً تجارية عظيمة، وملتقى القنصليات الأوربية. ولكن الوافدين الجدد لم يلاقوا ترحاباً من الجاليات الأوربية الأخرى غير الفرنسية، فالصراع الذي قام من أجلهم في القسطنطينية بين بيل البندقية وسفير إنكلترة وسفير هولاندة من طرف، وسفير فرنسة من طرف آخر، أعيد بحذافيره في حلب، وأثار هذا الصراع السلطات الحكومية، فاضطرتهم إلى هجر المدينة[6]. ودام هذا العداء اثني عشر عاماً،

(١) ريستلهوبر ص ٨٧ ـ نقلاً عن الأب رباط مجلد ١ ص ٣٥٩.

(٢) نفس المصدر السابق ص ٨٧ ـ نقلاً عن الرباط مجلد ص ٣٩٨ ـ الرسائل البانية مجلد ٥ ص ٤.

(٣) يذكر «سورميان» أن انتقالهم إلى حلب كان في سنة ١٦٢٥م (ص ٣٢) نقلاً عن وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ١٠.

(٤) إن صورة الأخوية لا تزال محفوظة في بهو الخان الكبير في عليّة، وقد تحولت إلى دوائر تجارية كانت بيد السادة رفيع أخوان عندما زارها سورميان في سنة ١٩٤٠م (سورميان ص ٣٢ نقلاً عن وثائق تاريخية عن حلب فرد يناند توتل ج ١ ص ١٠).

(٥) وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ١٠.

(٦) ريستلهوبر ـ ص ٨٧ ـ نقلاً عن الرباط ـ مجلد ١ ص ٣٥٤.

وكان عائقاً دون إقامتهم في سورية، ولم يعودوا إلى حلب إلا بعد أن أسسوا إرسالية في دمشق عام ١٦٤٣م. وبعد سنتين، أسس الأب «يوحنا أميو» إرسالية في طرابلس، حيث كان لهم أجمل دير ملكوها في الشرق[1]. ولم يمض وقت طويل حتى شادوا إرساليتهم في صيدا، وذلك في سنة ١٦٤٤م[2]، ويذكر «دارفيو» في مطلع النصف الثاني من القرن السابع عشر، أن الآباء اليسوعيين كانوا يشغلون غرفة من غرف خان الفرنجة في صيدا، وقد أقاموا فيها مذبحاً نظيفاً جداً، يقفل فيصبح أشبه ما يكون بدولاب في حائط، وذلك حتى يمنعوا رؤيته عن الأتراك الذين كانوا لا يسمحون لهم آنذاك بإقامة صلاتهم، إلا إذا دفعوا لهم (٥٠٠) إيكو سنوياً، كما يفعل الجبليون. وفي هذه الغرفة الواحدة كانوا يعقدون اجتماعاتهم، ويعظ فيها رئيسهم الأعلى، الذي يقيم في غرفة تقع إلى جوار غرفة الصلاة. ومقابل هاتين الغرفتين مسكن صغير من الخشب، يطل على الممر، ويستخدم لإسكان واحد منهم، ولحفظ مؤونتهم التي يخفونها عن أعين الفضوليين[3].

وكما أقام اليسوعيون في صيدا وطرابلس، فإنهم استقروا في عينطورة

---

(١) ريستلهوبر - ص ٨٨ - نقلا عن الرباط - مجلد ١ ص ٦٨.

يذكر «دارفيو» أنه لم يكن في طرابلس عند زيارته لها حوالي سنة ١٦٦١م من رجال دين فرنجة، سوى الكبوشيين.

D'arvieux. II. P: 389.

ولا بد أن الدير المشار إليه قد بني، وإنما اعتمدت الإرسالية في المدينة على رجل دين واحد، كما بين ريستلهوبر ص ٨٩. ويذكر «الدويهي» (تاريخ الطائفة المارونية ص ٢١٣)، أن رهبان الإفرنج قدموا إلى جبة بشري لما اشتهر عنها من الأمان والراحة، فسكن الرهبان السيكولنتية في ديرمار يعقوب بإهدن والكبوشية في دير مار قبريان، واستمروا مدة، ثم انتقلوا إلى دير مار توما في قرية حصرون، وأقاموا سنتين، ومنها رحلوا إلى طرابلس.

(٢) الدكتور نور الدين حاطوم - محاضرات ألقيت سنة ١٩٥٩م على طلبة معهد الدراسات العربية ص ٥.

(٣) (3) D'Arvieux. I. P: 316

من أعمال كسروان، في سنة ١٦٥٢م. في دير ماريوسف الذي منحهم إياه الشيخ «أبو نوفل الخازن، الذي عين فيها بعد قنصلاً لفرنسة والبندقية في بيروت. وقد أشاد الرهبان اليسوعيون في تاريخهم المسمى «الرسائل البانية Lettres Edifiantes » المطبوع في باريس سنة ١٧٠٨م، بالمساعدة التي قدمها لهم أبو نوفل هذا، وكيف منحهم بيتاً في بيروت ليكون مقراً لهم فيها[١]، وكيف استفادوا من نفوذه للقيام بوعظهم وتبشيرهم بحرية كاملة[٢].

وهكذا يتضح أن اليسوعيين قد انتشروا منذ الربع الأول من القرن السابع عشر في سورية، فكان لهم مرسلوهم في منتصف القرن، في كل من دمشق وصيدا، وطرابلس وبيروت، وعينطورة وحلب، بل إنهم امتدوا أواخر القرن إلى ماردين، فأسسوا فيها بعثة تبشيرية، في سنة ١٦٨٢م، وأقاموا فيها كنيسة وعظوا فيها[٣].

ولم يقتصر الأمر على المبشرين الفرنسيسكان واليسوعيين والكبوشيين، وإنما انتعشت كذلك **طائفة الكرمليين** في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل السابع عشر، ولاسيما بعد أن أنشأ البابا غريغوري الخامس عشر في سنة ١٦٢٢م «مجمع الدعاية» الذي كان يهدف إلى تنظيم البعثات التبشيرية، وإدارتها والكفاح المشترك من أجل إعادة المنفصلين عن كنيسة روما، والمهرطقين البروتستان إلى المذهب الكاثوليكي. ولذا فإنهم عادوا إلى سورية

---

(١) يشير «دارفيو» إلى أن هذا البيت كان بعيداً ومظلماً، مما جعلهم لا يقيمون إلا نادراً فيه، فهم يتنقلون معظم وقتهم في الجبل حيث كان لمرسليهم عمل أوسع مدى من بيروت.

Ibid. II. P: 358

(٢) لقد أذاع اليسوعيون صيت أبي نوفل في أوربة وصوروه أميراً قوياً، ومدافعاً متحمساً عن الكاثوليكية، وتحدثوا عنه إلى البابا ومجمع الدعاية، حتى أن البابا أرسل له تقليد «طائفة فارس المهماز الذهبي» مع لقب «كونت Palatin ».

V. D'Arvieux. II. P: 358 et Suiv.

(3) Ibid. VI. P: 282.

في سنة ١٦٢٧م، بعد أن كانوا قد طردوا منها بعد الحروب الصليبية. ولم يقيموا في بادىء الأمر في جبل الكرمل الذي كان مقرهم الأول، بل أقاموا في حلب التي جاءها في سنة ١٦٢٧م مرسل إسباني من رهبنتهم[١]. ومن حلب انتقل إلى لبنان كرملي هولندي[٢]، فأعطاه الموارنة لسكناه دير مار إليشاع، في جوار بشرّي، على مقربة من غابة الأرز، ثم أتى كرملي آخر إلى طرابلس، وأقام فيها[٣]. وكان لهم منزل ينزل فيه الوافدون منهم من جبل الكرمل حيث لهم ديرهم الرئيسي. وكانوا قد انسحبوا من مقرهم هذا لمضايقة العربان لهم، وانتقلوا إلى عكا فحيفا، حيث أقاموا في كهوف في الميناء، مع احتفاظهم بغرفة من الغرف المخصصة لسكن المسافرين في الخان، لحفظ مؤنهم[٤]. ولقد توسط لهم التاجر «دارفيو» في سنة ١٦٦١م، لدى الأمير من آل طراباي، للعودة إلى ديرهم، وقد قبلت وساطته، ودفع الكرمليون الجزية السنوية التي اعتادوا دفعها، للتمتع بالإقامة في هذه البقاع[٥]، وكان ديرهم في جبل الكرمل مؤلفاً من خمس حجر محفورة في الصخر، إحداها كنيسة الدير، والثانية قدس الأقداس، والثالثة لترجمان الدير. أما حجر الرهبان، فعلى نفس الاستقامة، وهي ضيقة ومنخفضة، ولا نور يتسرب إليها إلّا من الأبواب. ومنضدة المطعم محفورة هي الأخرى في الصخر وتتسع لعشرة أشخاص. والكرمليون لا يذوقون اللحم، ولا يشربون النبيذ[٦].

وهكذا يرى أنه قد توافد إلى بلاد الشام في القرن السابع عشر جاليات دينية متعددة الأسماء والنظم - إلا أن أهدافها وأعمالها متشابهة. فأهدافها -

(١) ريستلهوبر ص ٩١ - نقلا عن الرباط ص ٤٣٣.
(٢) ريستهلوبر ص ٩١ - ص ٤٤٥.
(٣) ريستلهوبر - ص ٩١.
(٤) D'Arvieux. II. P: 11 .
(٥) Ibid. II. PP: 312 - 314
(٦) Ibid. II. P: 301

كما ذكرنا سابقاً - هي نشر المذهب الكاثوليكي بين سكان الليفانت، وتوحيد الكنائس الشرقية مع كنيسة رومة، ومنع تسرب الهرطقة البروتستانية إلى هذه المنطقة، وتثبيت قدم أوربة في الشرق، وبخاصة في سورية مركز الأماكن المقدسة المسيحية، ومطمع الصليبيين في الماضي، ومرمى أنظارها في العصور الحديثة. وكان يحمي معظم هؤلاء المبشرين، على الرغم من ارتباطهم بمجمع الدعاية البابوي، فرنسة. فقد أخذ ملكها لويس الرابع عشر على عاتقه مهمة الاهتمام بها، ومساعدتها وحمايتها، وتنمية البعثات الفرنسية منها، وبخاصة الكبوشيين، بل إنه حاول أن يربط به كذلك اليسوعيين بأن أطلق عليهم اسم الكهنة الملكيين في الليفانت. وأكثر القناصل الفرنسيين دعماً لحركة المبشرين، ودفعا لعملية اعتناق المذهب الكاثوليكي بين مسيحي حلب بالذات كان القنصل «فرانسوا بيكة»[1]، الذي عمل ثماني سنوات كاملة (١٦٥٢ - ١٦٦٠م)، على تنشيط التبشير الكبوشي واليسوعي في الأوساط المسيحية الشرقية، بل وتداخل في تنصيب أساقفتها، كما عمل بجد لتمتين الروابط مع الموارنة، وإليه يرجع الفضل الأول في تعيين أبي نوفل نائب قنصل لبيروت.

أما الوسائل التي اتبعها المبشرون للوصول إلى غاياتهم، فتتخلص بالأمور الآتية: -

(١) ريستلهوبر - ص ١٣٢ - ١٣٣.
ولد «فرانسوا بيكة» في ليون سنة ١٦٢٦م. وغدا قنصلاً في حلب (١٦٥٢ - ١٦٦١م)، ثم صار كاهناً، وأقام في فرنسة زمناً قصيراً، وبعد ذلك سيم مطراناً فخرياً على مدينة قيصرية في آسية الصغرى، وسمي نائباً رسولياً على بابل سنة ١٦٧٩م، وكان في الوقت نفسه سفير فرنسة في فارس، ومات في همذان سنة ١٦٨٥م، بينما كان عائداً إلى فرنسة. ولقد كتب عنه «دارفيو» يمجده بأن قال عنه «إنه كان رجلاً عجيباً في خدمة ربه ومليكه، وكان حازماً وعادلاً، ويتقن اللغات الشرقية. وكان أبوه صيرفياً، ويملك ثلث قنصلية حلب، إلا أن بيكة باعها سنة ١٦٨٠م».

V. D'Arvieux. VI. PP: 81 - 158 - V. P: 583

أولا : ـ الوعظ بين الفئات المسيحية الشرقية، وهي الروم والأرمن، والسريان والموارنة والنساطرة، ودعوتهم إلى الاتحاد مع الكنيسة البابوية، واعتناق مبادئها وشعائرها الدينية. ومن ثم فإن جميع البعثات التبشيرية كانت ترسل لهذا الغرض أفضل رجالها تقىً وورعاً وحماسة، وأبلغهم لغة، وأكثرهم تأثيراً، وأعمقهم علمًا ومعرفة. كما تنتقيهم ممن يجيدون اللغات الشرقية، كالسريانية والعربية والتركية، ليخاطبوا السكان بلغتهم، فيكون التجاوب أقوى والعمل أجدى. وكان هذا الوعظ التوجيهي يجري في الكنائس الصغيرة التي أقامها المبشرون في أديرتهم، أو في محال إقامتهم، وأخفوها عن أعين المسلمين والسلطات الحاكمة. فمن المعروف أن المسلمين لا يسمحون بإقامة كنائس عامة جديدة. أو أنهم كانوا يلقون مواعظهم في الكنائس القنصلية، حيث كان يؤمها بعض المسيحيين الشرقيين، إلى جانب الجاليات المدنية الأوربية. ولم تكن هذه الكنائس فخمة أو مزودة بما يلزم، وإنما بسيطة وفقيرة بصورة عامة(١)، أو كانوا يتنقلون إلى الكنائس الشرقية نفسها. ويلاحظ أن كنيسة الموارنة في حلب (مار الياس)، قد وضعت نظاماً خاصاً لوعظ المبشرين، بحيث يكون أسبوعاً فأسبوعاً، أولاً لليسوعيين، ثم للكبوشيين، ثم للفرنسيسكان، ورابعاً للكرمليين(٢). وكان الوعظ التبشيري يدوم أكثر من ساعة في كل مرة وفيه يدعى ـ كما ذكر سابقاً ـ إلى الوحدة والتلاحم بين المسيحيين، ووحدة الكنيسة والخضوع للبابا، وعظمة الكنيسة الرومانية التي ترسل «أساقفة إلى جميع أنحاء الأرض لزيارة أولادها المبعثرين وتعليمهم»(٣).

(١) (1) V. D'Arvieux. VI P: 1 - 2 - charles - Roux. P: 34

وقد حاول دارفيو أن يزين الكنيسة القنصلية في حلب بعرش يجلس عليه الأسقف أثناء صلوات عيد الميلاد، التي تحضرها جميع الأمم ويتنافس عليها المسيحيون، كما قام بزخرفتها بالساتان (الحرير) الأبيض مع صلبان حمراء وخضراء لطائفتي نوتردام جبل الكرمل واللعازاريين. Ibid. V. P: 545.

(٢) وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ١٩ نقلا عن وثيقة (طوني ماركوبولي).

(٣) (3) D'Arvieux. VI. PP: 97 - 98

ومن الضروري التأكيد أن إقامة الشعائر الدينية، والإطالة فيها كانت مجال اصطدامات أحياناً مع السلطات التركية، التي كانت تقوم بالتفتيش بين آونة وأخرى في مقر إقامة رجال الدين المبشرين، ولذا فإنهم كانوا يلجؤون كما ذكرنا إلى المصليات المتحركة، التي يمكن إخفاؤها بسرعة في الجدران. وفي الكنائس القنصلية كانت كل طائفة تقوم بصلواتها بدورها المخصص لها. ففي الكنيسة القنصلية الفرنسية بحلب مثلاً كان لا يجري في بادىء الأمر سوى صلاة واحدة في اليوم، يحضرها أعضاء الأمة الفرنسية، ويشترك فيها فرنسيسكاني واحد، هو قس القنصل، وكبوشي ويسوعي وكرملي، ومع كل واحد منهم أخ علماني (لاييك)، فمجموعهم كان ثمانية من رجال الدين. أما صلوات هؤلاء الصباحية، فكانوا يجرونها في غرفهم، إلا أنه في أواخر القرن السابع عشر، ازداد عددهم، وأراد جميعهم أن يرتلوا صلواتهم، وأن يستقبلوا لديهم مسيحي البلد، ففوجئوا عدة مرات من السلطات التركية، مما أدى إلى فرض غرامات عليهم. ومن ثم أخذوا يأتون إلى الكنيسة القنصلية لإقامة صلواتهم الخاصة. ولكن لما كان في حلب (٦) قساوسة من الفرنسيسكان[١] و (٦) من اليسوعيين، و (٤) من الكبوشيين، و (٤) من الكرمليين، في سنة ١٦٨٠م، مع اثنين من الأخوة اللاييك لكل فريق، فإن العدد وصل إلى (٢٨). فإذا ما ابتدأ هؤلاء بصلاتهم في منتصف الليل، فإنهم كانوا لا ينتهون منها قبل الثانية من ظهر اليوم التالي. ولهذا قرر «دارفيو» تحويل دهليز في الخان إلى كنيسة للجميع، وقد اختاره في مكان لا يطل على السوق أو المسجد أو الباحة، وإنما محاط بغرف القنصل واليسوعيين والتجار، حتى لا يرى المبشرون وهم في عملهم، ولا يسمعون إلا من الفرنجة[٢].

---

(١) لقد سمح للفرنسيسكان بإقامة صلاتهم في الكنيسة القنصلية الفرنسية منذ تحويل كنيسة البنادقة إلى مسجد في سنة ١٦٤٩م، عند بدء حرب كاندية، وكان ذلك بأمر من ملك فرنسة. D'Arvieux, VI. P: 14

(٢) ibid. VI. PP: 74 - 75

ولما كانت عادة قرع الأجراس غير مسموح بها في الدولة العثمانية، فقد كان الكبوشيون في صيدا مثلاً يستخدمون أداة «الخشخيشة Cresselle»، أي نفس الأداة التي كانوا يستخدمونها في فرنسة في الأيام الأخيرة من الأسبوع المقدس، لإعلام الناس بوقت الصلاة. أما الحبليون، فيضربون قطعة من الخشب على خشب نوافذهم، بينما اليسوعيون يروحون ويغدون أمام باب مسكنهم، حتى يتجمع الناس[1].

ويتضح مما ذكر أنه لم تنشأ كنيسة لاتينية عامة في إسكالات بلاد الشام، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لأن إقامة الكنائس الجديدة كان ممنوعاً في الدولة العثمانية. إلا أننا رأينا أن فرنسة استطاعت عندما تحسنت علاقاتها مع الدولة العثمانية، أواخر القرن السابع عشر، أن تحصل في سنة ١٦٨٦م، على تصريح بإقامة كنيسة في حلب[2].

ثانياً: ـ لم يكتف المبشرون الدينيون الأوربيون بالوعظ في الكنائس، بل إنهم كانوا يزورون مسيحيّ البلاد في بيوتهم، ويتقربون منهم بشتى الطرق، ويظهرون لهم أنهم أتوا لتقديم المعونة والمساعدة، فتنشأ بذلك صداقات تؤدي تدريجياً إلى ارتباطات دينية. وفي الواقع لقد اختاروا هذا الطريق، لأن الصلات الفردية أعمق من الوعظ العام أثراً، ولأن المسيحيين الشرقيين كانوا نادراً ما يحضرون القداس، ما عدا اللهم الموارنة. ووجدوا مرتعاً خصيباً في جبل لبنان وقراه، وفي الأحياء المسيحية في مختلف المدن. وكانوا يركزون

---

(1) Ibid. I, P: 322 (١)

(2) Hammer, XII, P: 190

ولقد أشرنا سابقاً أنه سمح في هذا العام للآباء الفرنسيسكان في استعمال المخزن في خان الفرنج كنيسة، يقيمون فيها العبادات، كما أجيز لهم إعادة كنيستهم في خان الشيباني في حلب. ويذكر الغزي في (نهر الذهب في تاريخ حلب ج ٢ ص ٨٠)، بأن هذه الرهبنة بنت كنيسة خاصة بها في شرقي خان الطاف، ويتصل بها دير عظيم. وقد ابتدىء بتأسيسها في سنة ١٢٧٠هـ (١٨٣٥م)، ثم ظهر لهم من عارضهم، فوقفوا عن العمل ثم عادوا إليه في سنة ١٢٩٠هـ (١٨٧٣م).

جهودهم على الإكليروس نفسه، حتى إذا شغر كرسي الأسقفية لطائفة ما، فإنهم يضعون عليه من تكتلك من هذا الإكليروس، أي أن هدفهم كان في الدرجة الأولى تكوين فريق كاثوليكي مرتبط بكنيسة روما، بين رجال إكليروس كل طائفة، ثم السعي الحثيث لضمان انتخاب واحد منهم للبطركية الشاغرة، على الرغم من أن الانتخاب لا تؤيده كل الجماعة الدينية(١). ولقد اشتد نشاط رجال الدين المبشرين في هذا المضمار، وعملوا بحرية كبيرة، كما لو كانوا في وسط مسيحي كاثوليكي. مما أقلق بال قناصل الدول، وبخاصة فرنسة، ودعاهم إلى الاحتجاج على حماسة المبشرين وعدم رويتهم(٢).

ولم تكن الدولة العثمانية مهتمة كثيراً بتلك الزيارات والتوجيهات، طالما أنها تجري في إطار رعاياها المسيحيين لا المسلمين. وقد أدرك المبشرون هذه الناحية، وكذلك الملوك والقناصل، فنصحوا بألا يقربوا المسلمين، وألا يكون التحويل عن الدين جماعياً، وإنما إفرادياً وسراً وبروية وتبصر بالعواقب(٣). إلا أن الانقسام الذي تولد في وسط كل طائفة نتيجة عملية التبشير هذه، وتنبه رؤساء الطوائف الدينية الشرقية له جعلاها تشعر بخطورة الأمر، ولاسيما أن الرؤساء الروحيين الشرقيين هؤلاء الذين أخذوا يحسون بنفوذ المبشرين الأوربيين يتغلغل بين رعاياهم، ويسرقهم منهم واحداً بعد واحد، قد بينوا للدولة الحاكمة أن هدف هؤلاء المبشرين هو إخضاع مسيحي البلد لسلطة البابا عدو السلطان، وإن دخولهم بيوت النصارى هو بهدف رؤية نسائهم وفتياتهم(٤). وأمام هذا، أصدرت الدولة العثمانية بالاتفاق مع الأساقفة الشرقيين، أوامر تمنع المبشرين من دخول منازل الروم والسريان

---

(١) (1) Gibb & Bowen. Part. II. PP: 245 - 246

(٢) (2) AF. Et. B.1 77. 20. Novembre 1709

(٣) (3) P. De Rausas. I. P: 55

(٤) (4) D'Arvieux. VI. P: 54

وكنائسهم[1]، كما تحظر على المسيحين الشرقيين الذهاب إلى الكنائس اللاتينية[2].

ثالثاً: ـ لقد لجأ المبشرون كذلك إلى التعليم كوسيلة لاستمالة الأهالي إليهم، وبث آرائهم. وهكذا أنشأت الإرساليات المدارس لتعليم الأطفال. فالكبوشيون أسسوا في لبنان مدارس صغيرة، يعلمون فيها بخاصة أبناء الموارنة أصول الدين، ومبادىء القراءة والكتابة، الفرنسية والإيطالية واللاتينية. وقد سبقهم إلى ذلك الفرنسيسكان في مدينة القدس. ولقد كتب الأب «جوزيف دو ترمبلي»، في أول تموز ـ يوليو ـ سنة ١٦٢٢م، إلى رئيس مجمع الدعاية، ينبئه بإقامة مدرسة إكليركية في بيروت، برضا الأمير فخر الدين وجميع النصارى، وفي مقدمتهم الموارنة[3]. وقد عزم على تأسيس مدرسة للعلمانيين كذلك، وأنه أرسل لهذه الغاية أربعة رهبان، اثنان منهم يحذقان اللغة اللاتينية. وكان مصمماً على أن يضيف إلى هذه المدرسة مطبعة لنشر كتب الدين والأدب باللغات الشرقية، في جميع المشرق. ولكن لم يكد يشرع بتنفيذ هذه الأمور حتى قضي على الأمير فخر الدين المعني الثاني، ففقد الكبوشيون الحماية التي أحاطهم بها[4].

ولما جاء اليسوعيون، فإنهم تابعوا مع الكبوشيين النشاط التعليمي في جميع المدن والقرى التي كان لهم فيها إرساليات. إذ أن التعليم هو الوسيلة العصرية الجديدة، التي اتخذتها جمعية اليسوعيين في أوربة، لجذب جميع العناصر والفئات إليها، وحمايتها من البروتستانية. فمن الطبيعي إذن أن تستخدمها في عملها التبشيري في سورية. وكان همها كهم الكبوشيين، تخريج فئة من رجال الدين، وعت المذهب الكاثوليكي، وتربت عليه، فتقوم هي بدورها بالدعوة إليه، ويكون الانصياع لها أكبر، لأنها من الوطنيين.

---

(١)، (٢) (1), (2) AF. ET. B 1 76. 12 Juillet 1696 - D'Arvieux. VI. P: 52

(٣) ريستلهوبر ـ ص ٨٦. Ristelhuber: (en Français). P: 119

(٤) ريستلهوبر ـ ص ٨٦.

وبهذه الأهداف فتح الأب «كيرو Queyrot» اليسوعي مدرسة في سنة ١٦٣١م في حي الجديدة في حلب، وبجوار كنيسة الروم إلا أنها أغلقت بعد (١٥) شهراً، لمقاومة الكهنوت الشرقي والسلطات العثمانية لها[١]، كما أغلقت في نفس العام كنائس الكبوشيين واليسوعيين[٢]. إلا أن ذاك الأب لم يثن عن عمله، بل أخذ يعلم أحداث الروم والموارنة سراً مبادىء القراءة والكتابة[٣]. وفي سنة ١٦٥٦م، عند وصول الأب «لميار» اليسوعي إلى لبنان، فإنه أسس فيها معهد عينطورة الشهير[٤]. وتبع ذلك إنشاء عدد من المدارس الصغيرة في مختلف القرى. وكانوا يشجعون النابهين من طلابهم على دخول الرهبنة، وهذه وسيلة مثلى لمد نفوذهم إلى صفوف الإكليروس الوطني[٥]. ولم يقتصر عملهم على إنشاء مدارس للبنين، وإنما سعوا لنشر التعليم في صفوف البنات. فشجع الكبوشيون مثلا في سنة ١٦٧٠م، على إنشاء جمعية للراهبات في حلب، تحت إدارتهم، ولم يكن عدد أعضائها ليزيد على السبع في بادىء الأمر، ثم تهافت عدد من الفتيات عليها، ليقمن بدورهن بتعليم فتيات أخريات[٦].

ولقد كان التعليم في بادىء الأمر مقتصراً على الأمور الدينية واللغات الأوروبية، إلا أن المبشرين أدركوا أن الالتفاف حولهم يكون أكبر وأجدى، لو علموا اللغة العربية وآدابها، والعلوم العصرية. وهذا ما أخذوا به، وشرع مجمع الدعاية لا يرسل إلى سورية من المبشرين إلا من كان ذا علم ومعرفة، ويتقن اللغات المتداولة فيها، العربية والتركية والسريانية القديمة. بل إن الأب الأعلى للبعثات التبشيرية اليسوعية، أشار على الوكيل العام للبعثات

(١) رباط مجلد ١ ص ٣٨١ - تصدير وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ١١.
(٢) رباط مجلد ٢ ص ٤٨٣ - تصدير توتل: وثائق تاريخية ج ١ ص ١٤.
(٣) الغزي - نهر الذهب ج ٢ ص ٥٣٦.
(٤) ريستلهوبر ص ٨٦.
(٥) مثل الأب بطرس مبارك الشهير اليسوعي.
(٦) رباط - مجلد ١ ص ٥١٠ - تصدير وثائق تاريخية ج ١ ص ٣٥.

التبشيرية في الشرق، ضرورة تعليم رجال البعثات لغات البلاد، وألا يهمل الأرمنية، فهناك أعداد كبيرة من الأرمن في الشرق، يمكن التأثير فيهم(١).

وإذاكان الموارنة قد رحبوا بهذه السياسة التعليمية للرهبنات الأوربية في سورية، حتى أنهم كانوا هم البادئين بطلبها من البابا، فإن بقية الطوائف الدينية شعرت بخطورتها على جماعاتها، فأخذت بمحاربتها، وأصدر بطرك الروم في دمشق في سنة ١٦٨١م، أمرا إلى رعيته يمنعها من إرسال أولادها إلى مدارس المبشرين(٢). بل إنه وزع في سنة ١٧٢٢م، في دمشق وحلب ومدن سورية الرئيسية، أمر سلطاني، يحظر على رعايا السلطان أن يكون لهم أي اتصال بالمبشرين اللاتين، بحجة العلم والتعلم(٣).

رابعاً: - إلى جانب الوعظ والإرشاد في الكنائس، والزيارات في البيوت وفتح المدارس للتعليم، فإن هؤلاء كانوا يعملون بالاتفاق مع البابا في رومة وملك فرنسة، على إرسال بعض من يتوسمون فيهم الخير من أصحاب العقيدة الجديدة من المسيحيين الشرقيين إلى رومة، أو باريس، لمتابعة الدراسة هناك. بل إننا رأينا كيف أن البابا غ يغوري الثالث عشر قد أسس مدرسة للموارنة في رومة، في سنة ١٥٨٤م، عندما زاد عددهم عن العشرين، وكيف رتب البابا سيكستوس الخامس دخلاً لها، وأوقف عليها فيما بعد الكردينال كرافا ثروته(٤). وقد تربى في هذه المدرسة كثير من الموارنة، وكانوا من السباقين لنشر معارف الشرق في بلاد الغرب في العصور الحديثة، وبخاصة لغاته وتاريخه، كما عملت فئة منه على نشر مبادىء الحضارة الغربية

---

(١) 1) D'Arvieux. VI. P: 373

(٢) 2) Ibid. VI. P: 52

(٣) 3) Charles - Roux. P: 46

(٤) وحوالي منتصف القرن السابع عشر، أهدى القس نصر الله بن شلاق العاقوري المربى في رومة، والذي عاش فيها، ثروته لعمار مدرسة لأولاد طائفته في مدينة «راقينا» على أسس مشابهة لمدرسة رومة. الدويهي - تاريخ الأزمنة. ص ٣٣٣.

الحديثة، وما اكتسبته من معارف، وأحيانا ما حملته من سموم فكرية في سورية عند عودتها إليها.

بل إن الإنكليز أنفسهم، الذين لم يحاولوا في بادىء الأمر التداخل في النواحي الدينية، فكروا في أن ينهجوا نهج البابا في تعليم أولاد الطوائف الشرقية في بلادهم، فكان أن أسسوا في أكسفورد مدرسة إكليركية يتعلم فيها (٢٠) طالبا من الروم، ذوي العقول الثاقبة[١]، ولقد خشي اليسوعيون أن يسلبهم البروتستان خير تلامذتهم، فعرض «الأب ده راسيوس» من أزمير على رؤسائه، أن تؤسس في مرسيلية مدرسة يثقف فيها أحداث شرقيون منذ نعومة أظفارهم على الإيمان الكاثوليكي، ليكونوا في المستقبل أساقفة أو كهنة في الشرق، أو أرباب أسر لهم كلمة نافذة[٢]، وفي الوقت ذاته «يكونون قلوباً كلها وفاء للملك وحب فرنسة»[٣]. وتجاه هذا رأى «بونشارتران» أن يعلم في مدرسة اليسوعيين في باريس ثلاثة أطفال من كل طائفة من الطوائف الشرقية الأربع، أي (١٢) طفلاً من أشهر أسر الأرمن والروم والسريان والقبط[٤]. وذعر الموارنة من إغفال اسمهم، وراجعوا بذلك ملك فرنسة، فأجابهم أن الملك آثر أن يكون الطلبة من أصحاب البدع، لأنهم أحوج إلى أمور الدين منهم. ووعدهم بأنه عندما ستحين الفرص سيكرمهم، ويأتي بهم، وقد بَرَّ فعلاً بوعده. ولكن بقي عدد الروم أكبر لحاجتهم ـ بحسب اعتقاد الفرنسيين ـ لهداية أكثر. وقد ذكر أن عدد هؤلاء الطلبة كان عشرة في سنة ١٧٠٥م، سبعة من الروم وثلاثة من الأرمن[٥]. وعلى الرغم من

---

(١) ريستلهوبر ـ ص ١٢٠.

(٢) رباط ج ١، ص ٥٢٢. تصدير ريستلهوبر ص١٢٠.

(٣) ريستلهوبر ـ ص ١٢٠ نقلاً عن الرسائل البابية.

(٤) رباط ـ مجلد ١ ص ٥٢٤، ٥٢٦. تصدير ريستلهوبر ص١٢٠.

(٥) ريستلهوبر ص ١٢١، نقلاً عن «فردريك ماسون»، الذي كتب مقالاً عنوانه أحداث اللغة» في الكورسبوندان» في ١٠ أيلول سنة ١٨٨١م، وبين فيه أن الآباء اليسوعيين كانوا يسعون في سنة ١٧٠٠م لتعيين (١٢) راتباً لـ(١٢) طالباً من =

عدم نجاح المشروع النجاح المرجو، لأن المناخ لم يلائم الأحداث، والغربة والوحشة أثرتا في نفسياتهم، فكانوا يمرضون، وعلى الرغم من أن سلوك بعضهم لم يكن مرضياً عنه، فإن عملية الإيفاد إلى الخارج ظلت قائمة.

وصفوة القول إن الطوائف التبشيرية المختلفة لم تترك وسيلة إلا واستخدمتها، ولا باباً إلا وطرقته للوصول إلى أهدافها، على الرغم من الصعوبات التي لاقاها أفرادها، كجهلهم بلغة البلاد، وتمسك رؤساء الطوائف المسيحية الشرقية بعاداتهم ومذاهبهم، ونفورهم من المبشرين، حتى أنهم أشهروا حرباً عليهم، أيدتهم بها السلطات العثمانية، عن طريق الفرمانات والأحكام السلطانية، والشعب نفسه عن طريق مطاردته المبشرين في الطرقات، وإغلاق أبواب بيوته في وجوههم، ومقاطعة مواعظهم وإرشاداتهم. إلا أن جميع هذه العقبات لم تلن من قناتهم، لاسيما وأن فرنسة كانت وراءهم، تدعم خطاهم وتدفعهم قدما لتحقيق مآربها السياسية بوساطتهم. فتابعوا نشاطهم التبشيري، وسعوا ليظهروا أنفسهم في عيون المسيحيين الشرقيين أنهم يعملون بتفان لوجه الله فقط، ومن ثم كانوا يشاهدون بأثوابهم البسيطة، يطوفون جبل لبنان حاملين زادهم الضئيل على ظهورهم، مع بعض الأدوية والأعشاب والكتب، في الحر والقر على السواء، يقدمون المساعدة الطبية لمن يطلبها بدون مقابل، والعون العلمي والديني مجاناً[1]. واشتهر أمرهم أثناء انتشار الطاعون، حيث كانوا يندفعون لمكافحة الوباء بكل قواهم، ودونما نظر إلى ما يمكن أن يصيبهم من عدوى، ودون أي تفريق في المعاملة بين مختلف الطوائف الدينية، وكانوا كلما سقط فريق منهم في المعمعة، حل غيرهم محلهم[2]. وبذلك جذبوا إليهم قلوب الناس

= الشرق، يدرسون في مدرسة «لويس الكبير» التي كانوا يديرونها، ومن مختلف الملل.

(١) ريستلهوبر - ص ٩٧ - نقلا عن الرسائل البانية، مجلد ٥ ص ٣٤ - وعن الرباط مجلد ١ ص ٤٢٢.

(٢) لقد أبلوا أثناء انتشار الطاعون في عامي ١٦٦٩ و ١٦٨٦م بلاءً حسناً.

(2) Baursin: Alep, . Autrefois, Aujourd,hui. P: 93

بأعمالهم الإنسانية، فكان عدد المسيحيين الذين يعتنقون المذهب الكاثوليكي يتزايد مع الأيام، على الرغم من كل وسائل المنع والقمع. ويذكر «بوران» دون إشارة إلى المصدر الذي استمد منه، بأن عدد المعتنقين الجدد للكاثوليكية، في سنة ١٦٢٥م، وقبل وصول الكبوشيين واليسوعيين إلى حلب كان (١٠٠٠) مسيحي فيها(١). أما «سوفاجه»، فيشير إلى أنه في سنة ١٧٠٩م، كان عدد الكاثوليك أكثر من (٤٠٠٠) رجل(٢)، وقد وصل هذا العدد في منتصف القرن التاسع عشر إلى (١٤٤٧٨)، مقابل (٢٦٣٨) من الكنائس الشرقية المستقلة(٣).

ولم يقصر المبشرون عملهم على الطوائف المسيحية، بل مدوا أبصارهم إلى الدروز. ولكنهم لم يكونوا واثقين من صبثهم، بسبب السرية التي تحيط المذهب الدرزي(٤). وكذلك أوصلوا نشاطهم إلى اليزيديين في جبل سنجار، حيث نجح «الأب نو Nau» اليسوعي، في أواخر القرن السابع عشر، في استمالة بعضهم(٥). كما عملوا على التغلغل بين اليهود، ولكنهم أخفقوا. ويستغرب «دارفيو» كيف أن الكرمليين كانوا يعيشون بالقرب من بعض الهنود في جبل الكرمل، ولم يحاولوا تنصيرهم، مع أن هؤلاء كانوا ـ بحسب رأيه ـ على استعداد لذلك، فهم عابدون ناسكون، يعيشون من الثمار والجذور، ولا يطمعون بالدنيا أبداً(٦).

---

(١) (1) Ibid. P: 92

(٢) (2) Sauvaget. Alep. P: 208 - af. Et. B 1 7/, 9 Mai 1709

(٣) (3) Sauvaget. P: 208. Note. – H. Guys. Statistique. PP: 50 - 51

(٤) الدكتور ـ نور الدين حاطوم ـ نشاط البعثات الأجنبية في العالم العربي ـ محاضرات.. ص ٧.

(٥) (5) D'Arvieux. VI. P: 364

(٦) (6) Ibid. II. PP: 308 - 311

كان عددهم (١٥) فرداً، ويسكنون أحد كهوف جبل الكرمل، ويعملون حصيراً وسلالاً ويعيشون منها.

ولم يكتف رجال الدين المبشرون بالوعظ والإرشاد وحماية الأماكن المقدسة، وتيسير سبل الحجيج الأوربي، والتعليم، بل كانوا يراقبون خفية كذلك المسيحيين الغربيين الوافدين، خشية اعتناقهم الدين الإسلامي، أو أي مذهب مسيحي آخر غير الكاثوليكية. وكانوا يكونون فيما بينهم حلقة مترابطة في جميع أنحاء سورية تمد يد العون للأسرى الأوربيين المسيحيين، الواقعين في أيدي المسلمين، كي يفك أسرهم، أو يهربوا من العبودية، أو يفتدوا، وتيسر لهم سبل العودة إلى بلادهم. وتساعد أيضاً كل من يود الرجوع عن الدين الإسلامي منهم، او كل من هو على استعداد لدخول هذا الدين، أو مهدد بذلك[1]. فهم بصورة مختصرة كانوا عيوناً ساهرة وآذاناً صاغية تراقب وتتلقف الأخبار، وتتحرك بسرعة لتنفيذ كل ما يمكن أن يحقق أهدافها التبشيرية، أو يتمشى معها.

وقد كان المبشرون يعتمدون في تمويلهم على ما تمدهم به رومة، وما يجمعون من صدقات، بل إن بعضهم كان لا يجد ما يقيم به أوده إلا بصعوبة. فالكبوشيون في طرابلس، كان عليهم أن يطلبوا الصدقات لتأمين ضرورات حياتهم، لأن ما يتلقونه من الجاليات الأوربية الكاثوليكية، وبخاصة الفرنسية، كان ضئيلاً[2]. كما كان الكرمليون في جبل الكرمل يحرمون أنفسهم من الضروري لدفع الجزية إلى الأمير طراباي [3]. ـ بحسب ادعائهم ـ أما اليسوعيون، فكانوا أحسن حالاً من الوجهة المالية، وكذلك الفرنسيسكان.

أما عن علاقات رجال الدين المبشرين الأوربيين بالسلطات الحكومية العثمانية في سورية، فهي لا تخرج في طبيعتها وخطوطها العامة عما هي عليه بين الجاليات المدنية الأوربية، والسلطات الحاكمة. فقانونياً اعترفت الدولة

(١) (1) Ibid. III. P: 55 - VI. PP: 480 - 482

(٢) (2) Charles - Roux. P: 42

(٣) (3) D'Arvieux. II. P: 312

العثمانية بحمايتها لهم، وسمحت لبعضهم، مثل الرهبنة الفرنسيسكانية، بحق التمتع بملكية بعض الأماكن المقدسة، ورعاية الحجيج، والإشراف على شؤونه، كما صرحت لهم مبدئياً بإقامة الشعائر الدينية بكنائسهم، وترميم هذه الكنائس، بل إنها كانت تعتبر أن هذا واجباً من واجباتهم، لقاء المال الذي يتقاضونه من الحجيج[1]. إلا أنها كانت تطالبهم ببعض الأموال، فقد كان على حارس الأرض المقدسة أن يدفع (٦٠٠٠) قرش لدخول سنجق القدس، كما كانت تتقاضى كميات معينة من المال من الطوائف الأخرى، لقاء إقامتهم الصلاة، مثلما كان عليه الحال في صيدا، بل إن الكرمليين، كانوا يدفعون جزية سنوية إلى آل طراباي، الذي يقع دير جبل الكرمل في أرضهم، حتى يسمح لهم بالإقامة فيه. وفي سنة ١٦٥٦م، طردوا منه لأن الأمير طلب منهم ضعف الجزية السابقة، وفرض عليهم إطعام عابري السبيل، فتركوا ديرهم لستة أشهر، ولم يعودوا إليه إلا بعد وساطة قنصل فرنسة في صيدا و«دارفيو»، ودفع المتوجب عليهم من الجزية والرسوم[2]. كما أن نفس هذا الأمير ضايق الفرنسيسكان في الناصرة، بعد سقوط فخر الدين، وسجن رئيسهم فيها ستة أسابيع، ولم يتركه إلا بعد دفع فدية، ولم يسمح له بتعليق الأجراس إلا بتأدية كمية من المال.

وفي الحقيقة لقد كانت الدولة العثمانية بالنسبة إلى روح ذلك العصر، متسامحة معهم، فقد سمحت لهم بالانتشار في أنحاء سورية، ثم بإقامة الأديرة، وكانت لا تتداخل في شؤونهم، طالما لا يقربون المسلمين، وطالما لا يقيمون كنائس جديدة، ولا يقرعون الأجراس لاستدعاء المصلين، ولا يقيمون الصلاة جماعياً في بيوتهم الخاصة، بل إنها سمحت لهم بارتداء ملابس رهبنتهم الخاصة[3]. ولكنها كانت تقوم بالتفتيش عليهم بين آونة

(1) Sandys: P: 140 (١)

(2) D'Arvieux. II. PP: 312 - 314 (٢)

(٣) ولكن يلاحظ أن اليسوعيين في حلب كانوا يلبسون لباس الموارنة في القرن السابع عشر.

(3) Russell . II. P: 7

وأخرى، وتعاقب المخالفين منهم لتعليماتها وأعرافها. ومن هنا يتضح أنه طالما لا يتجاوزون الحدود التي رسمت لهم، فإن الصلات بينهم وبين السلطات العثمانية يسودها السلام والأمان، وإن لم تكن لتخلو من بعض التوتر، لأن الشعور بالاختلاف الديني بينها وبينهم، هو هنا أكثر وضوحاً مما هو بينها وبين الجاليات المدنية، وبخاصة ما بينهم وبين القضاة المسلمين، الذين يرجع إليهم عادة بشأن ترميم الكنائس، وإقامة الشعائر. وهذا التوتر على استعداد دائم للانفجار، فقد كانت العلاقات بين الطرفين تتأزم لأقل حادث، تستشم منه السلطات الحاكمة مخالفة ما، أو إساءة. فأثناء الحروب بين الدولة العثمانية والدول الأوربية، كانت السلطات الحاكمة تقبض على رجال الدين، وتضيّق الخناق عليهم، مثلما كانت تفعل مع الجاليات المدنية، وأحياناً على نطاق أوسع، لأن رجال الدين يتبعون البابا، وهو أعدى أعداء الإسلام. وكانت العقوبة السجن أو الطرد، أو تحويل الكنيسة إلى مسجد، أو إغلاقها لفترة من الزمن[1]. ولكن حب السلطات الحاكمة للمال، كان يجعلها تتنازل، عن طريق المساومة والوساطة، عن تلك العقوبات، مقابل كمية من المال. ومثلما استغلت مختلف الظروف مع الجاليات المدنية، فإنها فعلت مع رجال الدين. ومن ثم خضع هؤلاء للغرامات والبلص، فأي بلبلة للأمن العام تنجم عن سؤ تصرف من فريق من رجال الدين الشرقيين أو الغربيين، كانت تؤدي إلى فرض السلطات غراماتها الثقيلة على الجميع. ففي سنة ١٥٩٠م مثلاً قرر بيك سنجق القدس «خوزقة» الأسقف السرياني فيها، وتحويل كنيسته إلى مسجد، وهدد أصحاب الأديرة الأربعة في المدينة، بأنه سيطبق عليهم نفس الأمر إذا لم يقدم كل واحد منهم في مهلة قصيرة (١٠,٠٠٠) دوكات. وتمكن دير الأرض المقدسة جمع (٦٠٠٠) دوكات، وكذلك الأديرة الأخرى، وتدخل سفراء الدول في اصطنبول، ولاسيما فرنسة

---

(١) لقد ذكرت أمثلة عديدة في مجرى البحث، مثل القبض على الرهبان الفرنسيسكان سنة ١٥٣٧ و ١٥٧١م، وتحويل كنيسة حلب إلى مسجد... وغيرها.

والبندقية لتسوية الأمر(١). كما أن أي ترميم لكنائس قديمة، أو إعادة لبنائها، دون إذن من السلطات العليا، كان يلحق بهم الأذى، ويلزمهم بدفع الغرامات المالية. بل إن رؤية آثار البناء أمام خانات الفرنجة، كان كافياً لتطبيق العقوبة المالية. ففي سنة ١٦٥٤م، اتهم كبوشيو حلب بأنهم بنوا كنيسة، وسجنهم الباشا شهراً دون أن يتمكن من الحصول على ما يريد من مال منهم، فقبض على تاجر، وهدده بالضرب، مما أجبر القنصل الفرنسي على دفع (٤٠٠٠) قرش لتخليصه(٢). ولم يكونوا ينالون الأذن بترميم الكنائس القديمة أو الأديرة، إلا بدفع كمية مفروضة من المال، وبشق الأنفس(٣). وإذا كانت بعض الحوادث تبين أن السلطات العثمانية كانت تتذرع أحياناً بحجج واهية، لتقوم بيلص رجال الدين الأوربيين، كادعاء عامل صفد مثلا في سنة ١٦٣٠م، بأن الرهبان الفرنسيسكان في الناصرة يدنسون المكان الذي كان يقيم فيه المسيح، بأكلهم لحم الخنزير، وشربهم النبيذ، مع علمه بأن الدين المسيحي يجيز ذلك(٤)، فإن بقية الحوادث لا تثبت هذا التجني لأن رجال الدين الأوربيين كانوا في الواقع يسلكون جميع السبل لتحقيق مآربهم وتجاوز القواعد المفروضة، فكانوا يبنون كنائس صغيرة خفية، دون إذن، ويقومون بالترميم دون تصريح، ويؤلبون الأهالي على الحاكمين. فلو لم تقف الدولة في وجههم، لتصرفوا بحرية أكبر، وكما لو كانت البلاد لهم. وقد بدأت معاملة الدولة العثمانية تكتسي طابعاً أشد،

(١) Hammer. XII. PP: 31-32

(٢) Lettre du Consul du Caire à la Chambre. 21 Août 1654. AA. 364

(٣) أمثلة: لقد تمت الترضية مع متسلم حلب من أجل إذن بترميم كنيسة الإسكندرون ودير الأرض المقدسة فيها، بأن يدفع قنصل فرنسة ٨٥٠ قرشاً.

D'Arvieux. VI. PP: 29 - 34

عند سقوط جدار الكنيسة القنصلية في خان صيدا، طلب القنصل إعادة بنائه، فرفض الوالي، وكانت المفاوضات طويلة، وانتهى الأمر بدفع (١٥٠٠) قرش للحصول على الإذن.

Ibid. II. PP: 458 - 459

(٤) أسعد منصور - تاريخ الناصرة. ص ٤٦.

بعد أن تكشفت لها أهدافهم، ورأت الانقسام الذي ولدوه في صفوف رعاياها المسيحيين الشرقيين، وأخذت تشك بنواياهم الصليبية العدوانية البعيدة المدى. ولذا ضاعفت من مراقبتهم، وفرض الغرامات والبلص عليهم، وساعدها في ذلك عاملان هامان هما: ـ

الصراع الذي نشب بين طوائف المبشرين الأوربيين، ثم الصراع بينهم وبين رجال الإكليروس الشرقي.

أما النزاع الأول: فيتمثل بشكل حاد بين الفرنسيسكان واليسوعيين. وأسبابه هو شعور الأول، وهم السباقون إلى أرض بلاد الشام، بأن الوافدين الجدد مع اتفاقهم معهم بالمذهب الديني والهدف، هم منافسون لهم ومزاحمون. فبعدما كانوا وحدهم في الميدان، يستأثرون بعطف البابا والدول الأوربية الكاثوليكية، ظهرت طائفة قوية ترغب في إزاحتهم من الميدان، والحلول محلهم. وفي الحقيقة لقد كان النزاع في مطلعه سياسياً أكثر منه دينياً، إذ أن فرنسة كانت وراء اليسوعيين، تريد أن تثبت أقدامهم على الأرض السورية، ليخدموا مآربها على حساب نفوذ الفرنسيسكان، المؤيدين بسلطة البندقية ونفوذها. وظهر هذا التنافس جلياً في القسطنطينية، في مطلع القرن السابع عشر، وفي حلب في أواخر القرن، حينما طالب اليسوعيون فيها أن يكونوا هم قساوسة القنصل الفرنسي، والمشرفين على كنيسته، بدلاً من الفرنسيسكان، واستغلوا نقمة القنصل «دوبون» على آباء الأرض المقدسة، ليقدموا إلى ملك فرنسة شكوى يتهمون الفرنسيسكان فيها بأنهم إسبان، وأنهم أعداء للملك ودولته، وأنهم لا يريدون إقامة الصلوات لجلالته إلى غير ذلك من التّهم. واستطاع اليسوعيون الحصول على الكهانة القنصلية، وتوتر الجو بين الطرفين، وقامت المشاحنات بينهم أثناء الصلوات، مما هدد الفرنسيين بالبلص، لأن ما يجري مهدد للأمن. وعندما قام السفير الفرنسي «نوانتيل» بزيارة حلب، سنة ١٦٧٤م، فإن أول عمل قام به، أنه جمع أفراد البعثات التبشيرية، وأوضح لهم ضرورة الاتحاد، وعدم الانقسام، وحاول أن يقنعهم بأن ما ناله اليسوعيون لا يضر بمصالح الفرنسيسكان.

إلا أن النزاع لم يحل، بل تجدد في عهد «دارفيو»، سنة ١٦٧٩م، وكاد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه بالنسبة للفرنسيين، لاسيما واليسوعيون يطالبون بنقل الكنيسة القنصلية إلى مقرهم. ولكن «دارفيو» وضع حدا لهذا الصراع المكشوف، بأن حول غرفة في بيت القنصل إلى كنيسة قنصلية، يأتي إليها اليسوعيون، وحوّل ممراً إلى كنيسة أخرى، تأتي إليها جميع الفرق(١).

وامتد هذا النزاع ولنفس الأسباب العميقة السابقة إلى الكبوشيين، وآباء الأرض المقدسة، وتبدى بشكل واضح في حلب، في جدل عنيف بين خوري الكنيسة القنصلية الفرنسية من آباء الأرض المقدسة، ورئيس الكبوشيين، حول السماح لهؤلاء الأخيرين بإقامة الصلاة باكراً في الكنيسة، ووصل التوتر بين الطرفين إلى حد أن الفرنسيسكاني نزع التزيينات التي أحضرها الكبوشيون، وما يحتاجونه في صلواتهم من الكنيسة، ورماها، إلا أن دارفيو أعاد الأمور إلى نصابها(٢).

إن صور الصدام تلك كانت مجالاً فسيحاً لتدخل السلطات العثمانية، بحجة محافظتها على الأمن، ومن ثم كان القنصل الفرنسي يسعى لفض الخلاف بأسرع ما يمكن، لأن الذي كان يدفع البلص هو الأمة الفرنسية، باعتبار فرنسة هي الحامية لجميع المبشرين(٣). ولقد كان الخلاف يسوّى ظاهرياً. إذ أن كل فئة كانت تريد في الواقع إبعاد الأخرى، والإساءة إليها، لتنفرد بالعمل وحدها، وتظهر بأنها هي القابضة على عملية توحيد الكنائس الشرقية، وأنها صاحبة الفضل في اجتذاب المسيحيين الشرقيين إلى الكاثوليكية، حتى أن «نوانتيل» قال: «لقد ثبت لي مما رأيت في حلب، أن

---

(١) (1) D'Arvieux. V. PP: 429 - 433 - Ibid. VI. PP / 1 - 15 - PP: 71 - 75

(٢) (2) Ibid. VI. PP: 173 - 176

(٣) (3) Charles - Roux. P: 43

لقد منح لويس الرابع عشر حمايته لآباء الأرض المقدسة، برسائل ملكية بتاريخ ١٦٤٩م، وفي سنة ١٧٠٠م، أكد هذه الحماية ووسعها على مختلف الطوائف ومؤسساتها.

صفة المبشر والانعزال عن العالم الدنيوي لم يقضيا على الطموح البشري»[1] بل إن «هامر» يشير إلى أن وراء تعذيب الأخوة الفرنسيسكان، في الدولة العثمانية أثناء حرب كاندية، اليسوعيون، الذين أوغروا صدر السلطات الحاكمة ضدهم، ليحلوا مكانهم[2].

وإذا كان النـزاع بين رجال الدين المبشرين أنفسهم سببا في توقيع الغرامات عليهم، فإن صراعهم مع رجال الدين الشرقيين كان مدعاة أكبر لملاحقتهم، وبلص الأموال منهم. وأسباب الصدام بين الطرفين لا تخرج في إطارها العام عن أسبابه بين المبشرين الأوربيين، وتجمل بأنها صراع حول النفوذ والسيادة. إلا أنه في هذه الحالة قد اكتسى طابعاً قومياً هاماً. إذ أن المبشرين الدينيين الوافدين من الخارج غـرباء، مذهباً وجنساً ووطناً ولغة عن رجال الدين الشرقيين، ومع ذلك فهم يرغبون في السيطرة على طوائفهم، وإخضـاعها لنفوذهم، ولسلطة كنيسة لا يعترفون بها. فمن الطبعـي إذن أن ينبري رؤساء الطوائف الشرقية الروحيين للدفاع عن كيانهم وكيان كنائسهم واستقلالها. وقد تجلى هذا التناحر في النزاع حول الأماكن المقدسة بين الأخوة الفرنسيسكان من طرف، والروم والأرمن من طرف آخر، وقد أشرنا إليه سابقاً. كما ظهر في المواقف المختلفة التي تصدى بها كل فريق للآخر، من أجل الحفاظ على مجالات عمله ونفوذه، أو من أجل الدفاع عن مصالح رعاياه ومريديه. فإذا ما حاول أحد رجال الدين الفرنجة مثلاً أن يخالط الروم الأرثوذكس، أو الأرمن أو السريان، وأن يدفع بعض أفرادهم إلى الصبأ، فإن أسقفه كان يتحرك بسرعة بين رعاياه، وينظم حملة هجوم تجاه الصابئين من ناحية، وتجاه المبشرين من ناحية أخرى. أما موقفه من الصابئين، فإنه كان يستخدم معهم طرق اللين والإرشاد والموعظة أولاً، وإذا لم ينصاعوا، فإنه كان يسلط عليهم طائفتهم ذاتها، التي كانت تتخذ تدابير اجتماعية عدة تجاههم، من جفاء وقطع للعلاقات والمعاملات وغير

(1) Vandal: Voyages,... lettre de M. Nointel a M. de Pomponne Athènes 17 décembre 1674

(2) Hammer. X. P: 113

(٢)

ذلك. . . وأحياناً كان يشتد في العنف، فيقبض عليهم(١). أما موقفه من المبشرين، فتحدده صلاته بالسلطات الحاكمة العثمانية فلكل كنيسة شرقية ممثلها في بلاط السلطان، وكان له اتصالاته بالصدر الأعظم والوزراء، ومن ثم فإنه كان يلجأ إليهم لايقاف نشاط رجال الدين اللاتين. والحجج التي قدمها الاكليروس الشرقي للسلطات العثمانية، درست بعناية لتستثير سخط الدولة على هؤلاء الأجانب، وتدفعها لاستصدار ما يلزم ضدهم. وتتلخص بأن رجال الدين اللاتين كانوا في الماضي قلة، بينما هم اليوم كثرة، ويعملون على اضطهاد الطوائف الدينية، صاحبة البلاد الفعلية، ويمنعونها عن الأماكن المقدسة، ويقنعون البسطاء منها بالانضمام إلى مذهبهم، ليكونوا بذلك جيشاً يعمل يوماً ما على الاستيلاء على بيت المقدس، وإن ملك فرنسة يخطط لهم ليصبح هو سيد بيت المقدس، بدلاً من السلطان، ولا أدل على ذلك من إدعائه ملكيته. فهؤلاء المبشرون إذن يجهدون لفصل رعايا السلطان عنه، وضمهم إلى البابا أعدى أعداء الإسلام(٢). وأمام هذه الحجج، كانت السلطات الحاكمة تنحاز إلى جانب إكليروسها الشرقي، فتصدر قرارات تمنع المبشرين من الدخول إلى بيوت الروم، وغيرهم من الطوائف الشرقية، ومن الوعظ في كنائسهم، أو تعليم أولادهم، بل أمرت الصابئين بضرورة العودة إلى مذهبهم القديم(٣). كما أنها شددت المراقبة على المبشرين، وفرضت الغرامات الشديدة عليهم بمجرد رؤية أحدهم يلج بيتاً من بيوت رعاياها(٤)، أو يخالف أي أمر من أوامرها، وكان رجال الدين الشرقيون عيونها.

وقد كان الصراع أشد ما يكون بين المبشرين والبطاركة الروم، لأن هؤلاء كانوا أقوى رجال الدين الشرقيين نفوذاً لدى السلطان. فمن المعروف

(١) (1) D'Arvieux. VI. P: 165

(٢) (2) Aff. Etra. B 1 76. 22 Mars 1681

(٣) (3) Charles - Roux. P: 46

(٤) (4) Ibid. P: 45

أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى «الملة الأرثوذكسية» على أنها الملة المسيحية الرئيسية في الإمبراطورية، لأن عدد أفرادها كبير فيها، ولأن بطريرك القسطنطينية وهو زعيم هذه الملة ورئيسها. ولقد جذب هذا التمييز العثماني للأرثوذكس أنظار أوربة، ولاسيما فرنسة التي لاحظته أثناء النزاع حول الأماكن المقدسة في القرن السادس عشر. وجاء البطريرك الأرثوذكسي الكريتي «كريل لوكاريس» Cyrill Lucaris ، في سنة ١٦٢١، ليشعرها بخطورة الأمر. فقد قام هذا البطريرك بجولة في أوربة، وتأثر في جنيف بتعاليم كالفن، فعندما عاد إلى الشرق، كان ممتلئاً رغبة في إصلاح الكنيسة الأرثوذكسية على النمط الكالفني. ولهذا الهدف بعث عدداً من اللاهوتيين الروم الشبان، للدراسة في سويسرة وهولاندة وإنكلترة، ونشر في سنة ١٦٢٩م كتابه «اعتراف»، وفيه يقدم مقترحات كالفنية لإصلاح الكنيسة الأرثوذكسية. وأثار الكتاب ضجة عنيفة، لا في أوساط الملة الأرثوذكسية فقط، وإنما في أوربة نفسها. وكان «لوكاريس» كبطريرك في وضع قوي، ولكنه أخفق في حمل بعض مرؤوسيه للسير معه في نفس الخط. وهنا ظهرت بوادر الصراع بين البعثات التبشيرية والإكليروس الرومي، فقد تصدى اليسوعيون، وبدعم من فرنسة، لمقاومة «لوكاريس»، إذ أن المبشرين على اختلاف طوائفهم كانوا يفضلون ألف مرة الأرثوذكسية على البروتستانتية. وتحت تأثيرهم، وبضغط من فرنسة، اتهم «كيريل لوكاريس» في سنة ١٦٣٧م، من قبل السلطان مراد الرابع، بأنه يحرض القوزاق على الثورة، واعدم. ولكن قضية إصلاحه المقترح ظلت تحرك الكنيسة الأرثوذكسية طيلة القرن السابع عشر، وعلى الرغم من أن آراءه قد رفضت نهائياً في سنة ١٦٩١م، فإن التحدي الذي أثارته، بلبل الملة الأرثوذكسية[1]، وضاعف

---

(١) لقد أجبرت الأرثوذكس على مراجعة موقفهم ووضعهم، وأحيت إيمانهم. فالاعتراف الذي وضعه «مجمع القدس» في سنة ١٦٧٢م، والذي يرفض فيه اقتراحات «لوكاريس» واحدا بعد الآخر، كان أكبر وثيقة حية وضعتها الكنيسة الرومية لألف سنة. =

من نشاط البعثات التبشيرية في صفوف الروم. ونجحت في جذب بعض كبارهم إليها، وبخاصة من صفوف الإكليروس، وذلك من عام ١٦٣٢م[1]. وفي عام ١٦٣٥م، أبدى البطريرك «ملاتيوس كرمة»، وكان سابقاً رئيساً لأساقفة حلب، رغبته في أن يصبح كاثوليكياً، وأن توثق العلاقات مع البابا[2]. وفي سنة ١٦٦٥م، تبعه مكاريوس الثالث الزعيم. إلا أن نشر الكاثوليكية بين روم حلب ودعمها، يرجع إلى «أثاناسيوس الرابع الدباس»، حتى أنه عندما توفي في سنة ١٧٢٤م، كان عدد كبير من القساوسة ومن الأفراد الروم، كاثوليكياً[3]. ولا بد أن يؤدي هذا التحول إلى صدام حاد بين المبشرين من جهة، والبطاركة الأرثوذكس من جهة أخرى، وبين هؤلاء والمتكثلكين منهم، على اعتبار أن الأخيرين غير شرعيين[4].

= Encyclopedia Britannica. art. Orthodox Eastern Church
- art. Jerusalem (synod of); et art: Lucaris (Cyrilus).

(١) يذكر الغزي أنه نحو تلك السنة قام مطران على الروم الأرثوذكس هو «أفتيموس الرابع الساقزي» فاستدعى الرهبان البابويين إلى دمشق، وفتح لهم مدرسة، وقيل إن الذي فعل ذلك هو البطريرك نيوفيطوس الساقزي، الذي صحب معه أولئك الرهبان من وطنه وجعلهم أساتذة معلمين في مدارس دمشق، ثم انتشروا إلى حلب وصيدا وغيرهما من مدن سورية، وشرعوا يدعون إلى الكثلكة في هذه البلاد سراً وعلناً..

(نهر الذهب ج ٢ ص ٤٧١ ـ ٤٧٢).

(٢) وثائق تاريخية من حلب. ج ١ ص ١٥.

(٣) نفس المصدر السابق ص ٥٢.

(٤) لقد لعب أسقف الموارنة دوراً في هذا التحول الديني والصراع، فتحت تأثيره وتوجيهه أصدر الملكيون الكاثوليك سنة ١٧٢٤م، حججاً ثلاثاً باسم الكهنة والوكلاء والشعب، تؤيد تأسيس الطائفة الملكية الكاثوليكية وفي سنة ١٧٥٠م تم الانفصال نهائياً بين الملكيين الكاثوليك والملكيين الأرثوذكس. وقد ظهر النزاع بين الفريقين في أدب هجائي قوي متبادل، وبمشاجرات في الطرقات إلى غير ذلك من الأمور.

(أنظر ـ وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ٥٣ ـ ٥٧).

ونفس الشيء يقال عن «**الأرمن**»، الذين اعترفت بهم الدولة العثمانية ملة قائمة بذاتها، لها بطركها المقيم في اصطنبول(١). وكما تسربت البعثات التبشيرية إلى طائفة الأرثوذكس، فإنها انساحت بين الأرمن، ووجدت هنا تربة أكثر خصباً للترابط الاقتصادي بين هذه الفئة وبين الجاليات الأوربية التجارية الكاثوليكية أولاً، ولوجود كنيسة أرمنية متحدة مع رومة قبل وفود الجاليات الدينية إلى سورية. وقد نجحت الجاليات الدينية الأوربية مع التجارية في دفع الأرمن الغريغوريين إلى الصبأ وإيجاد فئة منهم تنادي بضرورة الاتحاد مع رومة. ففي سنة ١٦٢٥م، كان هناك ألف من الأرمن الكاثوليك، وقد ازداد عددهم مع الزمن، حتى أن «بوران» يقول: «إنه إذا لوحظت بعض إحصاءات قدمها القناصل والمبشرون والسياح، فإنه يشاهد أن أكثر الأرمن في حلب كانوا من الكاثوليك، حوالي نهاية سنة ١٦٦١م، وفي سنة ١٧٠٠م، وصل عددهم إلى (١٥,٠٠٠)»(٢). ومع أن الرقم مبالغ فيه جداً، فإن الصبأ كان واسع المدى. وكانت ردود الفعل لدى البطريرك الغريغوري قوية، وقد سمح له مركزه كملة باشي، من استخدام جميع أنواع الضغط ضد الصابئين من طائفته، وقد أعطاه نفوذه لدى الباب دعماً رسمياً في الصراع مع المبشرين الكاثوليك(٣). ولقد تمكن البطريرك الغريغوري «آفديك»، في سنة ١٧٠٢م، من طرد الصابئين الأرمن من أرمينية إلى فارس، وإغلاق المدارس اليسوعية في اصطنبول، ولكنه خطف من قبل السفير الفرنسي، ونقل إلى فرنسة حيث توفي فيها(٤).

أما اليعاقبة (**السريان**)، وهم الطائفة المسيحية الثالثة في سورية، فقد كانوا يقدرون في القرن السادس عشر بـ (٥٠,٠٠٠) أسرة(٥)، وقد وجدت

(١) (1) Baurain. P: 93

(٢) (2) Ibid. P: 93

(٣) (3) Gibb & Bowen. II. P: 246

(٤) (4) Ibid

(٥) (5) Cibb & Bowen. II. P: 229

البعثات التبشيرية بينهم مرتعاً خصيباً، ولاسيما في حلب. وقد استطاعت بمساعدة قنصل فرنسة «فرانسوا بيكة»، من ايصال أحد الصابئين إلى كرسي البطركية، بل نجحت في تنصيب بطرك صابىء آخر عند وفاة الأول، وذلك في سنة ١٦٥٦م، ولكن القساوسة السريان كلهم بقوا يعاقبة مذهباً، فشرعوا بمحاربة بطركهم والمبشرين، فاضطر بطركهم إلى الهرب إلى لبنان، إلا أنه عاد بعد عام مؤيداً من السلطات الحاكمة(١)، ووافق الباب العالي في سنة ١٦٦٢م وبعد جهود حثيثة بذلتها فرنسة لديه على إقامة البطركية السريانية الكاثوليكية في حلب(٢). ولقد عمل البطرك «أندره» على الدعوة للكاثوليكية بين ملته، وأيده وعضده المبشرون اليسوعيون والكبوشيون والكرمليون، وأخيراً فرنسة التي ظلت على تقربها من السريان، وعلاقاتها الطيبة معهم، حتى أن قناصلها كانوا يحضرون بين آونة وأخرى الصلاة لديهم، ويتبادلون مع بطاركتهم الزيارات الودية والدعوات(٣). ولكن حركة الكثلكة هذه بين السريان لقت مقاومة قوية من قساوستهم، وبلغ الأمر بهم عام ١٦٨١م أنهم ورعاياهم أخذوا يصرخون في الطرقات ويشتكون للقاضي بأن المبشرين الفرنجة يريدون إخراجهم عن طاعة السلطان ووضعهم تحت سيادة البابا. ولم يتمكن القنصل الفرنسي من التدخل لأن هذا تجاوز لاختصاصاته(٤).

وهكذا ذبلت الكنيسة السريانية الكاثوليكية تدريجياً، وظلت معتمدة إلى حد كبير على الموازنة(٥).

---

(١) (1) Baurain, Op. Cit. P: 91-92.

(٢) (2) Cibb & Bowen. II. P: 248-

(٣) (3) D'Arvieux. VI. PP: 36-40, P. 54-55.

(٤) (4) Ibid. P. 57.

(٥) لقد توفي بطركها الثاني في سجن أضنة، سنة ١٧٠٢م، وتوفي الثالث في رومة عام ١٧٢١م، ثم زالت البطركية وفي سنة ١٧٨٣م جرت محاولة لإعادتها ولم تفلح، وانتقل كرسيها إلى لبنان. Gibb & Bowen. II. P. 248.

ولم تتوان البعثات التبشيرية الكاثوليكية كذلك عن إرسال مبشريها إلى الطائفة النسطورية، التي بدأ الانقسام يظهر في صفوفها منذ عهد السلطان سليمان، نتيجة للنزاع حول منصب «الكاثوليكوس». فقد أعلن بطركها الانضمام إلى الإيمان الكاثوليكي، واعترف به البابا «جوليوس الثاني» في سنة ١٥٥٣م، تحت اسم «بطريرك الكلدان». ولكنه أثناء عودته إلى ديار بكر - مقره - قبض عليه، وتوفي في السجن. وبعد فترة أعيد تشكيل بطركية كلدانية في ديار بكر، في سنة ١٦٧٢م، واعترف بها الباب العالي. ولكن على الرغم من جهود الكنيسة الكاثوليكية الكلدانية، والمبشرين اليسوعيين، فقدبقي عدد أعضائها ضئيلاً ومبعثراً، في بغداد والموصل وحلب[1].

وإذا كانت البعثات التبشيرية قد لاقت مقاومة من الطوائف المسيحية الأربع السالفة الذكر، وإكليروسها، فإن شأنها لم يكن كذلك مع الموارنة. فبطاركة هؤلاء كانوا على صلة مع أوربة منذ الحروب الصليبية، وقد قدموا المعونة للصليبيين عند وفودهم إلى الأرض المقدسة، ومنحتهم فرنسة حمايتها بشخص لويس التاسع. ولم يغيروا خطتهم هذه بعد انتهاء الحروب الصليبية، بل ظلوا على علاقات مع رومة، حتى مجمع فلورنسة سنة ١٤٣٨م. ولقد أشرنا إلى الدور الذي لعبته الرهبنة الفرنسيسكانية في تدعيم الروابط بين البابا وبينهم، طيلة القرن الخامس عشر، والجزء الأكبر من القرن السادس عشر. ولكن على الرغم من هذا، فقد كان هناك نوع من الغموض يشوب وضع الكنيسة المارونية ككل. ولقد حاول البابا ببعثاته المتفرقة إلى لبنان، في القرن السادس عشر، أن يجلو هذا الغموض، وأن يتعرف معتقدات الموارنة وطقوسهم، ليوسع دائرة صلته بهم. وقد تبين له فعلاً أن التربة خصبة لربط هذه الفئة تماماً بكنيسة رومة، فأنشأ لهم مدرسة خاصة في رومة، تخرج فئة من رجال الدين، علّمت على

(1) Gibb & Bowen. II. P: 247.

النمط الكاثوليكي البابوي، لترجع وتتسنم سدة التوجيه بين مواطنيها، كما أرسل إليهم البعثات التبشيرية، ومن اليسوعيين بخاصة، لتقيم لهم المدارس، وتوجه أفراد الطائفة. وكان التجاوب كبيراً بين جميع فئات الشعب من الموارنة، ورجال الدين المبشرين، حتى تقاسموا معهم كنائسهم ومقابرهم، وعاملوهم بالتجلة والإكرام، ولعب قاوستهم دور الوسيط بينهم وبين الطوائف المسيحية الشرقية الأخرى، وساعدوهم في التبشير بالمذهب الكاثوليكي، وبخاصة في حلب. وكان لتأييد فخر الدين المعني للبعثات التبشيرية، ودعم آل الخازن لها في جبل لبنان، والحماية التي منحها الملك لويس الرابع عشر، ملك فرنسة للموارنة، التي ظهرت في المراسلات بينه وبين بطاركتهم، وفي التدخل النشيط لصالحهم لدى الباب العالي، والحماية التي أغدقها في نفس الوقت على الإرساليات التبشيرية، آثارها الإيجابية في التقارب والتلاحم بين رجال الدين المبشرين والإكليروس الوطني الماروني. ولكن هذا لم يدم طويلاً، لأن الصراع على النفوذ أخذ يستشري بين الطرفين، لاسيما عندما رأى الإكليروس الوطني تدخل المبشرين الدينيين في شؤونهم الدينية والخاصة، فشرعوا بمقاومتهم[1]، كما فعل إكليروس بقية الطوائف، وإن لم يكن بنفس الحدة. واستطاعت الكنيسة المارونية الاحتفاظ بطابعها الخاص، على الرغم من ارتباطها برومة، والتشريع الجديد الذي وضع لها في سنة ١٧٣٦م، بمعرفة المجمع الوطني الذي رئسه «جوزيف السمعاني» مفوضاً عن البابا[2].

فالعلاقات إذن بين السلطات الحاكمة ورجال الدين الفرنجة، قد ازدادت تأزماً في أواخر القرن السابع عشر، متناسبة طرداً مع ازدياد نشاط البعثات التبشيرية بين رعاياها، من الطوائف المسيحية الشرقية، وإلحاح فرنسة على الحصول على حق حماية الرعايا المسيحيين في الإمبراطورية

---

(١) ويظهر هذا في كتابات البطريرك أسطفان الدويهي نفسه.

(٢) (2) Gibb & Bowen. II. P: 246

العثمانية. فقد استفاقت الدولة التركية على الأخطار الناجمة من هذه التدخلات الدينية، حتى أن «دارفيو» كتب في مذكرته إلى الملك، في سنة ١٦٧٢م، وعن علم ودراية، قائلاً: «ربما يقبل السلطان دون عناء حمايتكم للمسيحيين اللاتين، ولكن مالا يقبله بأي حال من الأحوال، أن تتدخلوا في حماية المسيحيين الذين هم رعاياه»(١).

ولكن يجب ألا يفهم من هذا العرض في العلاقات، أن جميع الهيئات الحاكمة في سورية، كانت تعيش في توتر نفسي ضد رجال الدين الفرنجة المبشرين، وإنما كان هناك سلطات مدت لهم يد العون، وسهلت لهم سبل الإقامة والعمل، مثل فخر الدين المعني الثاني، وباشا غزة. أما الأول، فقد قال عنه «الأب روجر» وكان من الفرنجة المبشرين: ـ «لقد أظهر بشكل مفتوح وصريح عطفه علينا، حتى أصبح جميع رعاياه يستقبلوننا، ويقدمون لنا المساعدة لإرضائه، وكان لنا على أرضه نفس الحرية التي لنا في فرنسة»(٢). وكان يقول لهم: «من يمنح رجال الدين عطاء أو خدمة، فهو يمنحها لي، وأي شكوى سيتقدمون بها سأعاقبها بقسوة»(٣). وقد أيد هذا القول «ديهه» مبعوث ملك فرنسة إلى القدس، في سنة ١٦٢١م(٤). ولقد انقلبت هذه المعاملة الممتازة بعد فخر الدين، حتى إن قنصل فرنسة في صيدا كتب يقول: «منذ أربع سنوات وأنا في صيدا، وقد أخذ منا في هذه الفترة (١٠٠) غرامة بسبب الأمور الدينية... فهم يلزموننا كل عام أن ندفع كميات كبيرة من المال، ليكون لقساوستنا حرية إقامة الصلاة في الكنيسة»(٥).

---

(١) (1) D'Arvieux. V. P: 12

(٢) (2) Roger. OP. Cit. PP: 343 - 344

(٣) (3) ibid. P: 366

(٤) (4) Deshayes. PP: 442 - 443

(٥) (5) A. N. Aff. Etr B I 1017 - A. N. K 1347, II, F 2

أما باشا غزة، فقد كان يزود رجال دين الأرض المقدسة بالمؤن والسمك، وأشياء أخرى، وكان يقرب إليه وكيلهم العام. وقد أعطى لموظفي الجمرك لديه أوامر بألا يتقاضوا أي رسم منهم، بل كان ما يأتون به من الخارج لا يفتح ولا يفتش. وعندما كانوا يصابون بخسارة ما، لأي سبب، فإنه كا يعوضهم. وفي سنة مجاعة، أرسل لهم عدداً كبيراً من الجمال المحملة بالطحين والرز والخضر والمؤن الأخرى، وسمح لهم ببناء مضافات وترميم الكنائس الموجودة في امتداد سنجقه، دون أن يطلب شيئاً، وسمح لهم أن يبنوا في غزة بيتاً على أنقاض كنيسة[1].

وإذا رأينا في تلك المعاملة تسامحاً دينياً، وإنسانية مفتوحة، فإن الدولة العثمانية، والرأي العام آنذاك، لم يريا في أعمال فخر الدين وباشا غزة سوى تمهيد لعملية تنصير كاملة، وتعاون لانتزاع بيت المقدس من يد المسلمين، ولذلك كانت اتجاهات فخر الدين هذه عاملاً من عوامل تألب الدولة ضده، كما كانت تصرفات باشا غزة من أسباب إعدامه[2].

إن ما ذكر سابقاً، هو علاقات رجال الدين الأجانب بالسلطات الحاكمة والطوائف المسيحية الشرقية، أما علاقاتهم بالأكثرية المسلمة من الشعب، فإنها كانت علاقات تباعد وجفاء. فإذا ما حاول المبشرون العمل في وسطها، فإنها لمقاومتهم، مؤيدة بالسلطات الحاكمة. ولذا فإن جميع التعليمات الموجهة للمبشرين كانت بالابتعاد عن الدعوة المسيحية في صفوف المسلمين، وبعدم التعرض لمعتقداتهم بأيّة إهانة أو إساءة. وفي الواقع لم يكن المبشرون على احتكاك كبير بالمسلمين، ولم يكونوا يتجولون في أحيائهم، وبالمقابل فإن المسلمين، على الرغم من نفور ديني يعتمل في ذاتهم منهم، كانوا يحترمونهم، ولا يحاولون مسهم بأذى، أو مضايقتهم، إذا لم يتداخلوا بشؤونهم أو شؤون دينهم.

(١) (1) D'Arvieux. II. PP: 66 - 67

(٢) (2) ibid. II. P: 69

وهكذا كان الشعب العربي في بلاد الشام في علاقاته مع المبشرين الفرنجة، ثلاث فئات، فئة محايدة مسالمة طالما أنه لا يقترب منها، ولا تمس في دينها، وهي الفئة المسلمة، وجماعة وثّقت الصلات بهم، وفتحت أبواب بيوتها لهم، وأرسلت أولادها إلى مدارسهم، وتابعت مواعظهم(١)، وهي الفئات المسيحية الموالية من كل الطوائف للكاثوليكية، أما الجماعة الثالثة، فهي التي نقمت عليهم للتفرقة التي بثوها بين الصفوف، ولإصبائهم مواطنيهم عن دينهم، فأوصدت الأبواب في وجههم، وخلقت لهم المنغصات، وطاردتهم في الطرقات، وتكتلت مع السلطات الحاكمة للحد من نشاطهم وطردهم إذا أمكن من البلاد، وكانت تضم الجماعات المسيحية التي بقيت على مذاهبها ولم تصبأ، مضافاً إليها اليهود(٢).

فالبعثات التبشيرية المسيحية الكاثوليكية قد تحركت إذن في سورية في القرن السابع عشر بشكل نشيط جداً، ولم تأت نهاية القرن، حتى أخذ الأنغليكان هم الآخرون يوزعون كتبهم الدينية فيها، وبخاصة في حلب(٣). ويمكن القول، إنه على الرغم من ملاحقات السلطات الحاكمة أحياناً للمبشرين، وتطبيق العقوبات عليهم، فإن الدولة العثمانية لم تقف من البعثات التبشيرية ونشاطها المحموم موقفاً حازماً، مع أنها استشفت نواياها. ولعلها عندما تعرفت تلك النوايا كانت قد وصلت إلى مرحلة من الضعف، كان من العسير عليها أن تقف بصمود أمام الضغوط الأوروبية المختلفة،

---

(١) يذكر «راسل» أن بيوت الموارنة والمسيحيين المتحدين مع كنيسة رومة مفتوحة للمبشرين اللاتين، الذين يجوبون كل يوم حي الجديدة في حلب، ويستقبلون من الأهالي استقبالاً حسناً، ويتعلمون اللغة ويصبحون أصدقاء الأسر... وكان المبشرون يتداخلون حتى في شؤونهم الصغيرة الخاصة فيطلبون إليهم قص لحاهم وتعميد أولادهم على النمط الكاثوليكي.

Russell. II. P: 40

(٢) (2) D'Arvieux. VI. P: 51

(٣) رباط - مجلد ١ ص ٥١٩ - وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ٤٥.

وبخاصة فرنسة. ولا بد أن فرنسة ومجمع الدعاية، قد لاحظا تسرب الضعف إلى بنية الدولة العثمانية، ونجاح البعثات في تحقيق جزء من مخططهما المشترك، فوسعا نشاط تلك الإرساليات وحيويتها، حتى أن «دارفيو» قنصل حلب نفسه كان دهشاً من كثرة رجال الدين الوافدين من أوربة إلى حلب، بعضهم للإقامة، وبعضهم عبوراً منها إلى فارس والهند. «ففي كل يوم يأتي إلى حلب عدد كبير من رجال الدين، من جميع الأنواع والطوائف، ولاسيما البرتغاليون. . . وقد يسر الأمة ويسرنا استقبالهم، ولكنه يكلفنا مالاً، ويوقعنا في مآزق مع الأتراك، لعدم حكمة الوافدين، ولحماستهم المتطرفة»[1]. ولقد اضطر «دارفيو» إلى إعادة اثنين إلى بلادهم، كما بعث برسالة إلى رئيسهم في رومة، يطلب إليه منعهم من المجيء إلى حلب، أو المرور بها، لما يسببه هذا الأمر من مشكلات[2].

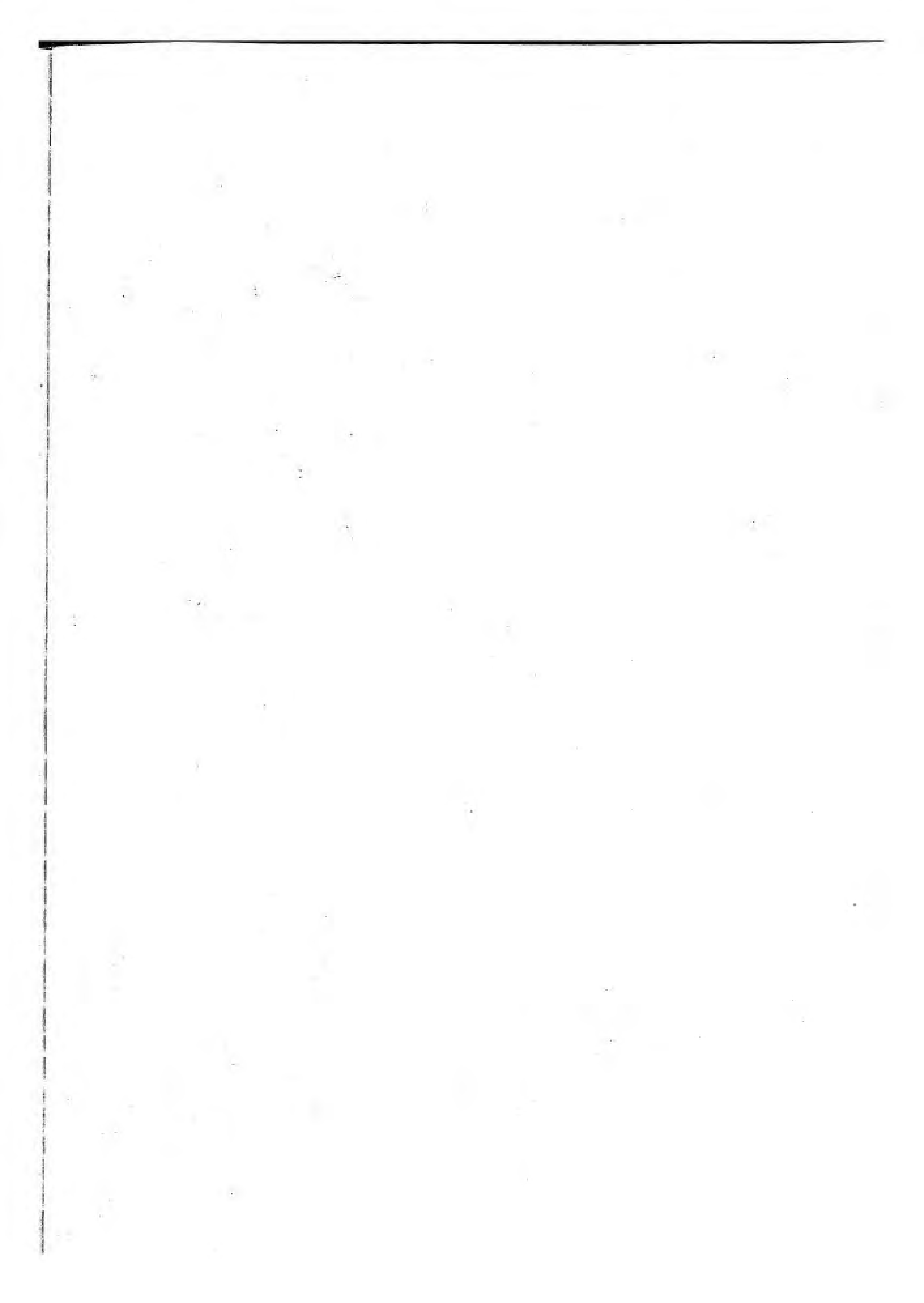
ولم يقتصر نشاط البعثات التبشيرية على الأعمال التي ذكرت سابقاً، بل انصرف كثير منهم إلى التعمق في دراسة النواحي الدينية واللغوية في سورية، فبحثوا في الدين الإسلامي واللغة العربية، وألفوا كتباً عديدة في المعتقدات الإسلامية والمسيحية، وفي علوم اللغة العربية، وفكروا في إقامة مطبعة عربية، يبثون عن طريقها ما يريدون من أفكار وآراء، ونجح أحد البطاركة الروم المتكثلكين في إدخالها في مطلع القرن الثامن عشر إلى حلب، ويقال إن المبشرين قد سبقوه إلى إدخالها في جبل لبنان[3].

---

(١) (1) D'Arvieux. VI. PP: 59 - 60

(٢) (2) Ibid. VI. P: 60,. P: 379

(٣) يرجع إلى الخاتمة عند البحث في الآثار الثقافية للجاليات الأوربية.



الخاتمة

نتائج إقامة الجاليات الأوروبيّة

لقد أثبتت الفصول السابقة، أن الدولة العثمانية لم تحاول أن تغلق أبواب امبراطوريتها، ومنها بلاد الشام، في وجه أوربة الحديثة، أي أن العالم العربي الذي اتهمت الدولة العثمانية دائماً بأنها كانت سبباً منذ استقرارها على أرضه في عزله عن أوربة، وعدم احتكاكه بمقوماتها الحضارية الحركية الجديدة، كان في الواقع والحقيقة على صلات واسعة وقوية مع أوربة تلك، وتلك الصلات كانت في مظاهرها حضارية وسلمية. فالدولة العثمانية إذن، كانت بالمعاهدات والاتفاقات التي وقعتها مع مختلف الدول الأوربية، منذ ضمها لبلاد الشام ومصر، حتى نهاية القرن السابع عشر، وبالعلاقات المتنوعة التي أنشأتها معها، أول الدول الإسلامية الحاكمة التي يسرت انتقال أوربة السلمي الواسع إلى هذه البقاع. وهذا عكس ما يحاول المؤرخون الغربيون والعرب المتأثرون بأحداث القرن التاسع عشر، وموقف الأتراك المعاكس لحركة القومية العربية، أن يبرهنوا عليه. فطريق البحر المتوسط لم يتوقف طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر، عن لعب دوره الرئيسي في التاريخ، وهو ربط أوربة، ولاسيما الجنوبية، بالعالم العربي، بل ازدادت حركة السفن الأوربية الماخرة عبابه، والناقلة للرجال والبضائع، وانصبت فيه تيارات تجارية أوربية جديدة لم تكن لتطرقه سابقاً، وفدت إليه من أقاصي شمال المحيط الأطلسي، وأخذ يشغل في أذهان جميع الاقتصاديين والساسة الأوربيين، على اختلاف مواقع دولهم منه، مركزاً هاماً على الرغم من طغيان أحداث الاكتشافات الجغرافية في أمريكة وآسية، والطرق المحيطية على الأفكار آنذاك.

ولقد شاهدنا أن هذا البحر لم ينقل إلى البلاد العربية المطلة على سواحله، ومنها سورية، بضائع فحسب، وإنما حمل إليها بشراً، منهم التجار، ومنهم الحجاج، ومنهم المبشرون الدينيون، ومنهم السياح المثقفون، والعلماء والمغامرون، بل إنه لم يتورع حتى عن نقل رجال الاستخبارات البرتغالية، الذين اختاروا أرض سورية طريقاً بين البرتغال والشرق الأقصى فبلاد الشام كانت إذن منذ الفتح العثماني لها إلى أواخر القرن السابع عشر، معبراً ومقراً لكثير من رجال أوربة، ويمكن القول بأنها لم تر في تاريخها الوسيط ما يماثل حركة الأسفار هذه، التي عجت بها حناياها. وهذه الحركة لا تعني في الواقع تنقل أفراد من مكان إلى آخر، وإنما انتقال فكر وعادات وقيم ثقافية، لا بد أن يحملها الإنسان المتنقل معه، شعورياً أو لا شعورياً، ولا بد أن تترك أثراً سطحياً أو عميقاً في المجتمعات التي تم احتكاكه بها. ومن ثم كان من البدهي أن يكون لوجود الجاليات الأوربية على الأرض السورية متضافرة مع حركة الأسفار الواسعة عبرها، نتائج هامة جداً على سورية وأوربة معا، في جميع المجالات الحياتية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ففي المنحى الاقتصادي: تبدت لنا هذه الآثار متفرقة في بحث الحياة الاقتصادية، وظهر واضحاً أنه كان لتوافد الجاليات الأوربية على سورية سعياً وراء التجارة، آثار بعيدة المدى فيها إذ كان الاقتصاد السوري مهدداً بالانهيار على أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين، فالأسواق ضعف واردها من التوابل ومنتوجات الشرق، وتبلبلت حركة تبادلاتها التجارية مع البندقية، العميلة الأولى لتجارة هذه المواد. إلا أن الحكم العثماني لسورية، بإيجاده علاقات تجارية جديدة مع دول أوربة، أعاد إلى سورية تدريجياً حركة أسواقها النشيطة، ومنع الانحطاط الكلي لتجارتها الخارجية. فالاتفاقات التجارية مع فرنسة وإنكلترة وهولاندة، لم تربطها فحسب بالبحر المتوسط الذي فقد قسطاً كبيراً من أهميته وقيمته، وإنما ربطتها بغرب أوربة، حيث انتقل مركز الثقل الاقتصادي العالمي،

وبذلك بقيت بلاد الشام على صلة بالتطورات الاقتصادية الدولية، التي كانت تحرك العالم آنذاك تتأثر بها وتؤثر فيها.

فالتجارة الخارجية في سورية إذن عادت إلى حركتها، وبعثت الجاليات الأوربية الجديدة الطرق البرية القديمة التي تصلها بأقاصي آسية، فعجت طرق الصحراء بالقوافل الضخمة، التي تنقل السلع والبضائع من الهند وفارس والعراق إلى مدن بلاد الشام الداخلية، كدمشق وحلب، والبضائع الأوربية والشامية، إلى بلاد العراق وفارس وشرقي آسية. كما زخرت الطريق العالمية الكبرى، وتفرعاتها التي كانت تشق سورية طولاً وعرضاً، بالقوافل الغنية التي تنقل البضائع بين الشام وبلاد الحجاز ومصر، وبين الشاطىء السوري ومدن الداخل. ولقد عملت السلطات العثمانية الحاكمة تيسيراً لسبل هذه التجارة النشيطة، وتأميناً للحجيج المسلم والمسيحي، على الاهتمام بطرق المواصلات هذه ورعايتها. فبنت كثيراً من القلاع والحصون، لتحميها من هجمات البدو الرحل، ورممت بعض الخانات المنبثة على أطرافها، لإقامة المسافرين وراحتهم، وأصلحت من الطرق نفسها، وأقامت بعض الجسور، حتى أن شبكة المواصلات البرية في الإمبراطورية العثمانية نالت إعجاب الأوربيين. وشاركها في هذه العمليات الإصلاحية، كما رأينا في الربع الأول من القرن السابع عشر، الأمير فخر الدين المعني الثاني، الذي استعان بمهندسين وخبراء من طوسكانة لهذا الغرض. وفي الواقع كانت الجاليات الأوربية، رعاية لمصالحها التجارية الخاصة، حافزاً مباشراً أو غير مباشر للسلطات الحاكمة، على سلوك هذا السبيل، ولاسيما أن المصالح مشتركة. إلا أنه في أواخر القرن السابع عشر، وقد شرعت الأحوال في الدولة العثمانية تسوء، والجشع يسيطر على الموظفين، واستغلال التجار الأوربيين يزداد، فإن السلطات الحاكمة أخذت تطالب أحياناً الجاليات الأوربية نفسها بإصلاح بعض الطرقات، أو دفع نفقات إصلاحها على اعتبار أنها ذات قيمة لتجارتها(١).

---

(١) عند زيارة «نوانتيل» لحلب بين له عامل الجمرك أن الجسر القائم على طريق =

ولكن يلاحظ أن نشاط حركة النقل عبر طرق المواصلات البرية تلك لم يرافقه تغيير في وسائله، فقد ظلت حيوانات الحمل، كالبغال والجمال والحمير والثيران[1]، هي الوسيلة المستخدمة، كما كانت الخيل بالنسبة لسكان البلاد، و للجاليات في بعض المناطق فقط، هي وسيلة الانتقال. وفي الحقيقة لم تعرف أوربة آنذاك وسائل أخرى تنقلها إلى بلاد الشام وتستفيد منها، ولكنها عندما عرفت «العربة» وسيلة لنقل المسافرين، فإنها حملتها معها إلى بلاد الليفانت، وكانت إنكلترة بوساطة سفيرها في اصطنبول هي التي قامت بالمهمة، ومن العاصمة انتشرت في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية[2].

ومثلما دبت الحيوية في الطرق البرية الشامية، فإن الطرق البحرية المنبعثة من موانئها والمنبثقة من موانىء أوروبية، والمنتهية فيها قد نشطت وزخرت بالمراكب من كل فئة ونوع، تواكبها المراكب الحربية الحارسة لها من القرصان، وأخذت بلاد الشام تتصل بمصر من جهة، وبأزمير والقسطنطينية من جهة أخرى، بوساطة الطرق البحرية الساحلية. ولقد كانت هذه الطرق قائمة منذ الماضي، إلا أن كثرة المراكب الأوربية، وتعدد رحلاتها، أوجد حركة أوسع مدى بين الساحل السوري والساحل المصري، ولاسيما أن الجاليات الأوربية أخذت على عاتقها أن تقوم بجزء من التجارة الداخلية بين هذه المناطق، فكانت تشتري البن والأرز من مصر، لتبيعه لا في أوربة فحسب، وإنما في بلاد الشام أيضاً، هذا بالإضافة إلى عمليات السخرة الإلزامية، التي كانت

= إسكندرونة ـ حلب يجب أن يصلح على حساب الفرنجة، وأن الإنكليز سيدفعون لهذه الغاية (٣٠٠٠) قرش، وعلى الفرنسيين أن يدفعوا ما يماثلها.

Vandal. Op. Cit. annexe. Lettre de M. de Nointel à, M. de Pompone,. 17 décembre 1674.

(١) كانت المعركة بين الثور والجواد قد انتهت في سنة ١٦٠٠م، في معظم أجزاء إنكلترة وفرنسة وألمانية لصالح الجواد كحيوان جر.

Normane. (Lee): Travel& Transport Through the Ages. P: 118

(2) ibid. PP: 118 - 119

(٢) لم تستخدم العربة للمسافرين في أوربة إلا على مراحل، وفي إنكلترة سنة ١٦٥٠م.

تفرضها الدولة العثمانية على بعض المراكب الأوربية، لنقل ما تريده من مصر أو بلاد الشام إلى العاصمة اصطنبول. وكما عملت الدولة العثمانية على رعايــة طرق المــواصلات البرية، فإنها أمام هجمات القراصنة على سواحلها، ونهبهم وخطفهم الأهالي، سعت لحماية الموانىء بترميم القلاع، وتدعيم القوات المرابطة فيها، وبناء الأبراج والمنارات لمراقبة السواحل، وهداية السفن. ولكن هذا لا يعني تطوير الموانىء تقنيا، حتى تصبح أكثر صلاحية لرسو السفن المختلفة الأحجام والحمولات، بل إنها تركت لنفسها وطبيعتها، وعملت المراكب الأوربية على تكييف نفسها بحسبها، دون أن تحاول بطريق مباشرة أو غير مباشرة الاقتراح على الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات فيها. وهكذا فإن ما من ميناء في بلاد الشام، على الرغم من النشاط التجاري فيه، وصل إلى مستوى ميناء مرسيلية في فرنسة، أو ميناء ليفورن العالمي. ويمكن إرجاع عدم اهتمام الدولة العثمانية بإصلاح أوضاع الموانىء السورية، إلى أنها كانت تخشى مثلما خشي المماليك قبلها أن تؤدي تلك الاصلاحات إلى جذب الأساطيل الأوربية الحربية الغازية وإلى إنفاق أموال قد لا يكون كبير طائل وراءها، وصرف المال على غير الحرب وأدواته هو تبذير - في نظر الدولة - وإسراف، والجهد المبذول في تطوير أي مرفق لغير صالح الحرب والدين جهد ضائع، ومن ثم بقيت الموانىء السورية كما خلفها المماليك. ولكن وفود الجاليات الأوربية إلى بلاد الشام، أبرز إلى الوجود ميناءً جديداً، لم يكن مستخدماً إبان العصور الوسطى، وهو ميناء الإسكندرون، وإن كان هذا لم يؤدِّ إلى نموه عمرانياً أو تقنياً، لسوء مناخه، فقد اكتفي ببناء بعض المخازن والبيوت الصغيرة لتسد حاجة الجاليات فيه. ويستنتج من هذا، أن القرن السادس عشر، كان الفترة الزمنية التي خبا فيها ألق ميناء طرابلس، بعد أن وصل إلى الأوج في القرن السادس عشر، واقتسم شهرته ميناء الإسكندرون وصيدا، واقتصرت الحركة فيه على نشاط السفن البندقية، التي كانت تحمل منه القلي المحلي، والقطن والشموع.

ومثلما دبت حركة جديدة في الموانىء الشامية، فازدهر بعضها، وانحط

بعضها فإن التجارة الخارجية مع أوربة وأواسط آسية، كانت عاملاً هاماً في تألّق بعض المدن الداخلية وإيناعها، بل وسيطرتها على التجارة في منطقة الشرق الأوسط. ومن هذه المدن التي وصلت إلى الأوج، وتردد اسمها في كل أوربة، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مدينة حلب، التي على الرغم من منافسة اصطنبول وأزمير لها، في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وعلى الرغم من الحروب المتواترة بين الدولة العثمانية وفارس، التي كانت تعيق إنتقال القوافل، وعلى الرغم من نشاط الإنكليز والهولانديين لتحويل طريق التجارة نحو روسية والخليج العربي وفارس، فإنها بقيت سوقاً هامة، يحركها تيار تجاري مزدوج، يتمثل من جهة في تلقي بضائع أوربة من البحر المتوسط، ثم توزيعها في الشرق، ومن جهة أخرى في تجميع المواد الواردة إليها من خلفيتها الواسعة، أي من الهند والعراق وآسية الصغرى، وتوزيعها إلى الغرب. ولقد أدى نشاط الجاليات الأوربية فيها إلى تطور عمراني كبير، غيّر شكل المدينة، وانصب بخاصة على الأسواق المركزية، حيث المنطقة الحيوية للتجمع السكاني والأوربي. فأعيد بناء بعض الأسواق، وغطيت بالقباب بدلاً من الأخشاب القديمة، وذلك لتعطي للتجار أماناً أكبر ضد الحرائق والرطوبة، والمؤثرات الجوية. وارتفعت خانات جديدة لإقامة التجار الأجانب في الأحياء المجاورة للأسواق، امتازت بسعة مساحتها، وتوفيرها أسباب الراحة لهم، ولا تزال قائمة إلى اليوم. كما أن إقامة التجار الأوربيين في منطقة الأسواق المركزية، قد تركت في تلك الأسواق وطوبوغرافيتها، أثراً واضحاً، يشاهد حتى الوقت الحاضر. فتلك الأسواق كانت تتسع وتتخصص في آن واحد. فالمنسوجات مثلاً، وهي سلعة أساسية في التجارة مع أوربة، قد خصص لها أكبر عدد من الدكاكين، في الأسواق المجاورة للمكاتب الأوربية، التي كانت تحتكر تصدير مختلف المنسوجات واستيرادها. أما الدكاكين الأخرى، التي تعتمد على بضائع لا تهم الغرب، فإنها أبعدت تدريجياً، واضطرت أن تقيم خارج حدود المدينة، أو تهاجر نحو مناطق المدينة التي يزورها عادة الزبائن المحليون العاديون. ويمكن القول

إن تطور مدينة حلب العمراني ـ الاقتصادي ، سار في المرحلة العثمانية متكيفاً مع متطلبات تجارة الجاليات الأوربية إلى حد كبير(1)، بل إن نقل منطقة الجمرك (جمرك بنقوصة)، من مركزها خارج المدينة إلى قلب المدينة ، وتجمع الصرافين حولها، ومحكمة شاهبندر التجار(2)، ليدل على الأهمية الرئيسية للمنطقة التي تجمعت فيها الجاليات الأوربية، والدور الذي لعبته آنذاك في اقتصاد المدينة .

ولقد طرأ تطور مماثل في المدن والموانيء الرئيسية الأخرى، كدمشق وصيدا وطرابلس، وإن كان أقل وضوحاً فيها مما كان عليه في حلب.

ولكن هذه التطورات المختلفة، على الرغم من مظاهرها البراقة، لم تكن دليل صحة وعافية تامتين بالنسبة للتجارة في سورية. إذ أن حركة التجارة الأوربية الجديدة فيها، إذا كانت قد ولدت تياراً ظاهرياً قوياً، حرك الركود السابق الذي بدت بوادره في مطلع القرن السادس عشر، فإنها لم تولد تيارات داخلية تتفاعل مع الأعماق، ثم تنبثق منها. فالازدهار والإيناع لبعض المدن، كانا غطاءً مزركشاً، ارتبط بالتجارة، وزينته رؤوس الأموال الأوربية وأرباحها الضخمة، ولكن لم يوشِّ الأهلون بعملهم ورؤوس أموالهم وأرباحهم إلا بعضاً من أطرافه وحواشيه. فالأموال التي كانت تتحرك دخولاً وخروجاً، وتتدفق على المدن والموانيء، والأرباح المجناة، كانت للجاليات الأوربية المحدودة العدد، ولبعض الجماعات الوطنية العاملة معها، من الروم والأرمن واليهود. فالمستفيد من أهل البلاد قلّة، قربها إلى الأوربيين نقمة على السلطة الحاكمة المسلمة، ورغبة في الربح والثراء، فاقتبست منهم طرائق التجارة الخارجية الواسعة، واستوردت البضائع وصدرتها، وكونت الشركات على النمط الأوربي، وانتقل بعض أفرادها للإقامة في ليفورن والبندقية ومرسيلية، حيث مارس العمليات المصرفية، وعقد الصفقات

(1) Sauvaget. P: 212 - 220 - 221

(2) Thévenot. III. P: 120

التجارية، كما كان يفعل الأوربيون. فهذه الفئة وحدها هي التي أثرت واستفادت مادة ومعرفة، حتى إذا ما خرجت الجاليات الأوربية من بلاد الشام كانت هي المسيطرة على التجارة الخارجية السورية، والشاغلة الطبيعية للفراغ الاقتصادي المتولد، والوريثة الوحيدة. ولكن حتى هذه الطبقة، لم تلعب في ميدان التجارة الشامية آنذاك دوراً إيجابياً فاعلاً، إذ اكتفت في معظم الأحوال بدور الوسيط، ولم تكن المحرك الأول في العملية التجارية. فالمصدر والمستورد علي السواء هو الأوربي، والمتحكم الأول بالأسعار هو الأجنبي، الذي كان لا يتورع عن الاحتكار الكامل لسلعة ما لصالحه، وحرمان تجار البلد والسكان المستهلكين أنفسهم منها[1]. ويضاف إلى ذلك سيطرة هذا الأجنبي على وسيلة التعامل التجاري، وهي النقد، فقد أغرق البلاد بنقده، ولاسيما المزيف منه، فكان سببا في خفض قيمة النقد المحلي، وفي أزمات مالية لم تعانها سورية فقط، وإنما جميع أجزاء الإمبراطورية العثمانية. وكانت الضحية في هذه العمليات المصرفية ـ التجارية، طبقات الشعب الدنيا، والصناع وصغار التجار، والمأجورين من جميع الفئات الذين كانت لا تصل إلى أيديهم إلا العملة المزيفة، بينما يصب النقد السليم في خزينة الدولة، وجيوب الوزراء، وكبار الموظفين والوسطاء، وجميع المرتشين. وكأن الجاليات الأوربية بعملها هذا، كانت تهدف إلى امتصاص القدرة التجارية في المدن والموانىء السورية، واستخلاصها لصالحها فقط، دون أن تعبأ بالمواطنين، ودخولهم المتدنية، وأوضاعهم المادية السيئة.

وهكذا يلاحظ أن التجارة الشامية الخارجية في القرن السابع عشر بالذات، على الرغم من ازدهار بعض المدن ورخائها الظاهر، لم تحقق تقدماً حقيقياً، لا في أساليبها المتبعة، ولا في انفتاح أفقها، ولا في زيادة رؤوس أموالها الوطنية، ولا في إيجابية العاملين في ميدانها من الوطنيين ـ ماعدا اللهم قلة ضئيلة من الأقليات الدينية ـ، بل تراجعت عما كانت عليه، وخرجت

---

(١) (1) V. D'Arvieux. VI. P: 224

تدريجياً من أيدي أصحابها الوطنيين، لتتجمع خيوطها المحركة في أيدي الجاليات الأوربية[1]، توجهها كيفما تشاء مصالحها، التي هي بالطبيعة غير منسجمة أو متسقة مع مصالح سكان البلاد، وتجني من ورائها أرباحاً طائلة، كان من المحتم أن يكون لهم فيها نصيب الأسد، لو كان هناك تنظيم اقتصادي حكومي موجه، أو لو لم يقف المجتمع العربي السوري نفسه موقفاً منكمشاً ونافراً من التغلغل التجاري الأجنبي هذا. فقد دفعه نفوره إلى نبذ كل جديد ومفيد، في تطوير الحياة التجارية وأساليبها ونظمها، فبقي محافظاً على طرقه العتيقة[2]، مقوقعاً حول نظمه السابقة ناظراً من عليّ إلى ما يجري أمامه، تاركاً الأمور تفلت من يديه دون أن يشارك أو يحرك ساكناً.

إن أوربة المتطورة اقتصادياً في مطلع العصور الحديثة، أدخلت جميع أساليبها التجارية إلى بلاد الشام، مثل العمليات المصرفية، والحسابات، والتأمينات... إلخ. إلا أن هذا الجديد لم تلتقطه سوى جماعة محدودة العدد والتأثير في المجتمع، هي القلة من الأقليات الدينية، وهذه لم تستطع، أو لم ترد أن تحرك التجارة لصالح المجموع، عن طريق التفاعل مع الفئة السائدة من السكان، التي لم تكن كلها بدورها مستعدة نفسياً للمشاركة في هذا الدور التجاري. وبذلك بقيت هذه الفئة هي العاملة الرئيسة مع الجاليات الأوربية، تمدها بنشاطها ومعرفتها، وتحصل بالتالي على ربح تحتكره لنفسها، وتحوله إلى قوة اقتصادية تقوي بها ذاتها، وتدعم بوساطتها مركزها أمام السلطات الحاكمة الإسلامية.

---

(١) (1) A. Ismail. Histoire du Liban. I. P: 141

(٢) (2) Russell. I. P: 161

لقد قال «راسل» عن التجار الوطنيين: إن أدواتهم ووسائلهم بدائية. وعلى الرغم من إعجابهم بطريقة العمل في المكتب التجاري الإنكليزي، فإنهم لازالوا يعملون في ظروف سيئة لا بد أنها ستعيق لفترة طويلة جميع محاولات التقليد. ولكن هذا لا يمنع من القول بأنهم يعوضون هذا النقص بذكائهم.

ولكن إذا كان مجموع التجار الشاميين قد وقفوا موقف المتفرج السلبي أمام التجارة الخارجية الدولية، فإنهم لم يتيحوا بالمقابل الفرصة للجاليات الأوربية كي تسيطر سيطرة كاملة على التجارة الداخلية. فالتجارة مع بلاد الحجاز ومصر، وآسية الصغرى والعراق، ظلت في قبضة تجار أهل البلاد، وإن شاركهم فيها أحياناً الأجانب. ولكن من المعروف أنه لا يمكن الفصل بين التجارة الخارجية والداخلية في التركيب الاقتصادي لأي بلد من البلدان، بل باستطاعة التجارة الخارجية أحياناً، أن تحول وتغير وتتحكم بالتجارة الداخلية، طالما هي التي تزود الأسواق بالسلع المختلفة وتسيطر على أسعارها، وبخاصة عندما يصبح النقد وهو وسيلة التعامل سلعة تجارية رئيسية. كما أن بمقدور التجارة الداخلية أن تترك أثرها في التجارة الخارجية، طالما كانت هي والصناعة المحلية تموناتها بحاجتها من السلع والبضائع، وهذا ما كان عليه الأمر في بلاد الشام، قبل الفتح العثماني لها، ووفود الجاليات الأوربية إليها. ولكن الدور الذي كانت تلعبه سورية في التجارة، انقلب رأساً على عقب، إذ تحولت تدريجياً من سوق يغذي أوربة بالبضائع التي تحتاجها، إلى سوق يتغذى من بضائع أوربة المصنوعة، أو التي استوردتها من بلاد الشرق وأمريكة، عبر الطرق المحيطية. فحتى التوابل التي كانت تحملها تجارة سورية من بلاد الهند، في القرن السادس عشر، وتزود بها أوربة، أخذت إنكلترة وهولاندة تأتيها بها من أجل استهلاكها المحلي. بل الأدهى من ذلك، أنه عندما شرعت الجاليات الأوربية تسيطر على التجارة الخارجية في معظم أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وتنضح المواد الخام الموجودة في البلاد، فإن تجارة القوافل بين تلك الأجزاء كادت تصبح أوربية، وانقلبت سورية من سوق فعلية إلى معبر للسلع المختلفة، تتقاضى أحياناً أو لا تتقاضى رسم مرور عليها. ومن ثم فإن مكاسب التجارة الداخلية المحلية ذاتها تناقصت، وظهر تفاوت ضخم بين الأرباح الهائلة التي يجنيها الأوربيون، وتلك المحدودة التي يحصل عليها الوطنيون، وترك كثير من التجار أعمالهم التقليدية، ليتحولوا إلى خازنين لبضائع الأوربيين، أو بائعين

بسطاء للسلع المستوردة(١).

لقد ربط الأوربيون تجارة بلاد الشام بعجلة التجارة الأوربية ـ العالمية وأخذوا يحكمون عليها، ككل المستعمرين، من وجهة نظرهم الخاصة، فنشاط تجارتهم إزدهار لها، ووهن تبادلاتهم معها وهن لها، وتصوروا جادين أنهم كانوا مصدراً هاماً من مصادر الحياة لأهالي البلاد، لا يستغنى عنه، فتجارتهم في حلب هي التي شادت مدينة حلب ورفعت شأنها(٢). «وإن تجارة الإنكليز والفرنسيين فيها تقيم أود ثلث السكان فيها(٣). وإن «صيدا ستنطفىء شعلة الحياة فيها إذا ما غادروها»(٤). وأقنعوا الدولة العثمانية بتصورهم هذا واتخذوه سلاحاً يهددونها به للوصول إلى مآربهم، وكلما أرادوا الحصول على مطلب عزَّ مناله، أي كانوا ينذرونها بنقل جالياتهم وإيقاف تجارتهم(٥).

وصفوة القول، إن تجارة الجاليات الأوربية قد أنعشت دونما شك التجارة الخارجية الشامية، وحولتها إلى تجارة عالمية، وأوجدت حركة اقتصادية عامة في البلاد، وبخاصة في القرن السادس عشر، ولكن هذا الإنعاش «الاستعماري»، كان محدوداً وسطحياً، ولصالح قلة ضئيلة جداً بالنسبة إلى مجموع السكان، وكان في واقعه أشبه بزرقة المورفين للمريض، تمنح انتعاشاً أولياً، إلا أنها لا تلبث أن تضعف قواه، وتسيطر على ملكاته، وتحطم جسمه، وتفقده إرادته.

وكما كان لتجارة الجاليات الأوربية في سورية آثارها وتأثيرها في تجارتها

---

(١) (1) Sauvaget. P: 191

(٢) (2) Aff. Etr. B 1 76. Lettre de D'Arvieux. 2 Mai 1680

(٣) (3) Aff. Etr. B 1 86. F o 77

(٤) (4) D'Arvieux. I. P: 264

(٥) (5) Ibid. V. P: 18

رباط مجلد ٢ ص ٤٩٦ ـ تصدير وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ١٤.

الخارجية والداخلية، فإنه كان لها نتائجها في **صناعتها وزراعتها**. فقد أصاب الصناعة الشامية، في بدء توافد الأوروبيين بعد الفتح العثماني، انتعاش وازدهار، ولاسيما الصناعة النسيجية، القطنية والحريرية، وبخاصة الأولى المشهورة بصباغاتها الثابتة الزرقاء، التي أطلق عليها أسماء مختلفة، منها «العجمي والكلّسي والحموي»، وكانت تصدر إلى فرنسة وإنكلترة وكاتالونية[1]. والبيضاء، وتصنع في بعلبك ودمشق وحماة. وكذلك فإن الصناعة الحريرية ثابرت على نسج أقمشة الترف، ذات اللون الواحد، والصباغ الثابت، والمزهرة منها، والمفضضة والمذهبة، وذلك في حلب وطرابلس ودمشق، حتى أن عدد الأنوال في مدينة حلب قدر في نهاية القرن السادس عشر بـ (٥٠٠٠) نول[2]. وقد ارتفعت إلى ثلاثة أضعافها فيما بعد[3]. بل إن «المجهول البندقي» قدر قيمة التصدير السنوي للمنسوجات الحريرية في حلب بـ (١٠٠,٠٠٠) دوكات[4]. وإلى جانب صناعة الحرير، نشطت صناعة الصابون التي اشتهرت بها حلب بالذات، حتى إن القافلة المحملة بالصابون المتجهة من حلب إلى ديار بكر، في عام ١٦٧٥م، كانت تضم ١٠٠ ـ ١٢٠ جملاً[5]. وكذلك نمت صناعة السجاد[6]، هذا بالإضافة إلى أن عمليات النقل البحري الواسعة بين أجزاء الإمبراطورية، قد شجعت صناعة المراكب الصغيرة في الموانىء السورية والمصرية. ويذكر «سوفاجة» تعليقاً على النمو الصناعي في مدينة حلب، أن بناء القيساريات التي اتخذت مقراً للأنوال الناسجة من كل صنف ونوع، قد ازداد زيادة تدعو إلى الدهشة، ومعها المدابغ للجلود والمصابغ[7]. ولقد رأينا أن بعض المدن السورية كدمشق

(١) Aff. Etr. B 1 76. F 356

(٢) Berchet. P: 23

(٣) H. Guys: Esquisse de L'état Politique et Comercial de la Syrie. P: 102.

(٤) L'Anonyme Vénitien. Dercription de la Ville d'Alep. P. 254.

(٥) Lettres Edifiantes. II. P: 428

(٦) D'Arvieux. VI. P: 422 – Barbier de Bocage. P: 242-

(٧) Sauvaget. P: 223

وحلب وطرابلس كانت تعتمد في تجارتها مع أوربة لا على الوارد إليها من أقصى الشرق فقط، وإنما على صناعتها المحلية التي اشتهرت بها منذ العصور الوسيطة، أو التي أدخلت إليها مجدداً، نتيجة الحاجة إليها، أو تطويراً لنوعيتها، كخلط خيوط القطن والحرير في النسيج مثلاً، وصنع «نرابيش» النارجيلة في القرن السابع عشر(1).

فالتبادل التجاري مع أوربة إذن شجع الصناعة السورية في بادىء الأمر إلا أن الأمر تبدل في القرن السابع عشر، لاسيما عندما دخلت إنكلترة وهولاندة الميدان التجاري. فقد كانت الدولتان حريصتين على تصريف منسوجاتها الصوفية على الأرض السورية وفي الشرق. ولم تنافس هذه المنتوجات في البدء الصناعة السورية، لأن الأقمشة السورية المصنوعة كانت معظمها قطنية وحريرية، ومشهورة بصباغاتها وألوانها التي لا تجارى، وكانت سورية بحاجة إلى المنسوجات الصوفية، التي كانت تستوردها قبل الضم العثماني من البندقية. ولكن الدول الأوربية التي أخذت صناعاتها تنمو وتزدهر، نتيجة السياسة الاقتصادية المركنتيلية، التي اتبعتها في القرن السابع عشر، وبخاصة في النصف الثاني منه، غدت بحاجة أكثر فأكثر إلى أسواق تبيع فيها كل أنواع منتوجاتها، فأخذت إنكلترة تصدر إنتاجها من المنسوجات القطنية والحريرية، وكذلك مدن إيطالية وفرنسة، إلى جانب الأجواخ. وجعلت همها استيراد المواد الخام اللازمة لهذه الصناعات من سورية نفسها. وتدريجياً نافست الصناعة الأوربية الحديثة، الصناعة الشامية التقليدية، التي لم تنفتح لمتطلبات السوق الأوربية، وللتقنية الحديثة، فخبا بريقها، وانكمشت على ذاتها، حتى أنها وقفت عاجزة عن تموين نفسها من المواد الخام المنتجة محلياً، إذ أن التجارة الأوربية شرعت تنزعها من يدها، وتحتكرها لصالحها فقط.

وفي الحقيقة أن عجز الصناعة الشامية عن السيطرة على السوق

---

(1) Gibb & Bowen. I. P: 298

الأوربية، لا يرجع إلى قصور في تقنيتها فقط، أو سوء في نوعيتها، بل على العكس من ذلك، كان لا يزال لها شهرتها المطبقة للآفاق الأوربية، من حيث الجودة والمتانة، وإنما يرجع إلى الثورة الاقتصادية التي كانت تعيشها أوربة، وغيرت مفهوماتها السابقة، وإلى الظروف الاقتصادية العالمية، وإلى النظام الاقتصادي العثماني، وأخيراً إلى تقوقع المجتمع العربي السوري على نفسه، وسيطرة أوربة الكاملة على الاقتصاد العالمي لصالحها. وهكذا فالتجارة الأوربية الكاسحة أغرقت بلاد الشام بمصنوعاتها الخاصة، التي كانت تقليداً للكثير من المصنوعات السورية، بعد أن اقتبست بعض أساليبها ووسائلها.

أما في ميدان الزراعة، فقد كان لتجارة الجاليات الأوربية كذلك آثارها. فنشاط الفلاح الشامي كان منصبا على إنتاج ما يقيم أوده، دون أن يفكر في الإنتاج للتصدير، أما وقد أخذت الجاليات الأوربية تشتري منه محصوله في بعض المواد بأسعار مغرية، فإنه شرع يتحرر من النطاق الضيق الذي كان يدور فيه. فالزراعة المغلقة إذن طرأ عليها تغيير هام، واتسعت الزراعات المخصص إنتاجها للتصدير الخارجي إتساعاً كبيراً، وازدادت العناية بها. ولم يكن هذا نتيجة لسياسة اتبعتها الدولة العثمانية، وإنما كان الواقع والتجربة هما اللذان سيرّا الفلاح والإقطاعي في هذا الطريق. وفي رأس تلك الزراعات القطن، الذي امتدت زراعته في كثير من المناطق في جنوب بلاد الشام وشمالها، وعلى الساحل، وشجر التوت لتربية دود القز. ولا يلاحظ التطور الزراعي في اتساع مساحات الأرض التي تزرع المواد المعدة للتصدير فحسب، وإنما في إدخال مزروعات جديدة حملتها الدول الأوربية معها إلى سورية في القرن السابع عشر، ولا تزال تلعب في الحياة الزراعية الشامية دوراً هاماً، وأهمها زراعة التبغ، التي انتشرت في أواخر القرن السابع عشر حوالي مدينة حلب(١). وكان النوع الذي أنتجته الأرض الشامية مغايراً للنوع

---

(١) D'Arvieux. VI. P: 460

ويذكر «دارفيو» أن الزراعة قد قامت منذ بضع سنوات، أي حوالي سنة ١٦٧٥م تقريباً.

الفرجيني المعروف لدى الأوربيين. كما نقلت إلى بلاد الشام زراعة «البندورة ـ الطماطم ـ» الواردة من البيرو[1] «وتوت الشلق ـ الفراولة»، الذي حمله الإنكليز إليها[2].

ولكن يجب ألا يفهم من التطورات السابقة، أن أحوال الفلاح قد تحسنت، أو ارتفع دخله، لأن المستفيد كان الإقطاعي المسيطر على الأرض، أو الدولة التي كانت تحتكر منتوج الزراعة لنفسها، أو تستولي عليه مقابل الضرائب النقدية المترتبة على الفلاحين.

ومن عرض النتائج الاقتصادية السابقة، يتبين أن معظم الآثار التي خلفتها إقامة الجاليات الأوربية في بلاد الشام، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت سلبية، بمعنى أنها لم تتمكن من تحريك الاقتصاد المحلي، ودفعه في اتجاه سليم يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية بصفة عامة، والأوربية بصفة خاصة.

وترجع أسباب ذلك إلى عوامل عديدة أهمها: ـ

أولاً: ـ النظام الاقتصادي للدولة العثمانية المستند إلى الأسس القديمة للحضارتين، البيزنطية، والعربية الإسلامية، تلك الأسس التي لم تطورها الدولة العثمانية لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية الأوربية والعالمية.

ثانياً: ـ الثورة الاقتصادية الأوربية الواسعة واللاهثة، التي لم تدرك الدولة العثمانية ولا المجتمع العربي الشامي مداها ومضموناتها، وخطها ودوافعها، ونوعية التغييرات الجذرية التي أوجدتها في تطور الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: ـ المجتمع العربي الشامي الراضي بذاته عن المجتمعات الأخرى، والذي أخفقت بعض الطلائعُ المجددة فيه، كالأمير فخر الدين المعني الثاني، من هز أعماقه، لأنها بأفكارها المستجدة، وصلاتها مع أوربة عدوته السابقة،

---

(١) (1) Braudel. P: 557

(٢) (2) Russell. I. P: 89

واعتمادها على الأقليات الدينية فيه، كانت عاجزة عن اجتذابه إليها، والتآلف معها، وإحداث التغييرات الثورية الضرورية. وهكذا عاش طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر، نافراً من الجاليات الأوربية، مبتعداً عن الاحتكاك بها، مغطياً نفسه بستار كثيف من التقوقع والمناعة، حتى لا يأخذ منها الجاليات الأوربية، مبتعداً عن الاحتكاك بها، مغطياً نفسه بستار كثيف من التقوقع والمناعة، حتى لا يأخذ منها شيئاً ولو لصالحه.

رابعاً:- السياسة الاقتصادية «الاستعمارية»، التي اتبعتها الجاليات الأوربية في بلاد الشام، كما اتبعتها في كل بقعة سيطرت عليها، أو اقامت فيها، لأهداف اقتصادية. وأبرز صفاتها الاستغلال الجشع، وإذا قلنا «النهب»، فلا نكون مغالين. فقد كان هم تلك الجاليات الحصول على أكبر ربح ممكن، بأقل وقت، لترجع بعد ذلك إلى أوطانها، وتستقر مرفهة ومنعمة. فالاقتصاد السوري أمامها شجرة طبيعية لا إنسان يعيش منها، تقطف منها ما تشاء من الثمار، وتتمنى لو أنها لا تدفع إلى صاحبها شيئاً، فإذا ما تعرضت للذبول أو الموت، انصرفت عنها غير آبهة بها. والأدهى من ذلك، أنها كانت في خط سيرها الاقتصادي هذا، متمشية مع السياسة الاقتصادية الفردية لولاة الدولة العثمانية الحاكمة. فالطرفان يقطفان الثمر معا، ويتناهبانه معا، وصاحب الشجرة جامد ومتلكىء، ولا يملك حولاً أو طولاً أمام النهب المزدوج.

خامساً: - لم تكن بلاد الشام في الواقع متخلفة اقتصادياً وتقنياً، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عن أوربة الحديثة، ومن ثم فإنها كانت لا تزال تشعر بالتفوق عليها، أكان في طرائق تجارتها وأساليبها، أو في صناعتها وتنوعها واتقانها، أو في مجالات زراعتها. وهذا ما أثبته السياح فعلاً في كتاباتهم حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، بل إن «دارفيو» يظهر إعجابه الشديد بصناعتها وزراعتها، وأمن مواصلاتها، وتجارة أهلها[1].

(١) يرجع إلى مذكرات «دارفيو» بأجزائه الستة. ولقد ذكر في الجزء السادس بالذات، =

وعلى هذا، فإن الجاليات الأوربية بأساليبها الاقتصادية، لم تكون عنصر تحد كاف يثير الشعب العربي في سورية ويحركه. ولكن عندما بدأت أوربة تغاير تماماً طريق سيره الاقتصادي، في القرن الثامن عشر، فإنه كان قد وصل إلى درجة كبيرة من الضعف، جعلته متخلفاً بمراحل، وغير قادر على مسايرة الركب.

ويضاف إلى تلك العوامل، ويدعمها، العداوة المستترة التي يكنها سكان البلاد للأوربيين، ونظام النقابات الصناعية (الطوائف الحرفية) والتجارية في بلاد الشام، وضغط السلطات الحاكمة، وضعف الحركة الفكرية، مما جعل الانفتاح صعباً، والتفاعل مقنناً ومقيداً.

أما حول الأثر الاقتصادي الذي تركته الجاليات الأوربية في أوطانها، نتيجة عملها في بلاد الشام، فإن «وود» يقول: «إن أولئك الذين يعيشون سني منفاهم الطويلة في تلك البقاع، كانوا يجمعون ثروات طائلة أو كافية لتجعل واحدهم قادراً على العيش في بحبوحة بقية حياته... فقد عاد «جون فيرني» إلى إنكلترة بعد إقامة (١٢) سنة في حلب، مع ثروة جعلت منه رجلاً هاماً في مدينته... فالتاجر المتوسط الناجح، يمكنه أن يترك ثروة تقدر بعشرين ألف جنيه»(١)، إلا أنه يضيف أن: تأثير هؤلاء التجار الذين عادوا من بلاد الشرق الأوسط، لم يكن كبيراً، لأن عددهم كان ضئيلاً، وثرواتهم معتدلة لتسمح لهم أن يقوموا بضغط ما على المجتمع الإنكليزي، فهؤلاء «الباشوات» من الليفانت، لم يكن لهم مال مستثمري قصب السكر في جزر الهند الغربية، أو العاملين في البنغال، ولم يكتسبوا أبداً القوة السياسية التي كان يتمتع بها أولئك الأفراد المحظوظون في القرن الثامن عشر»(٢).

= أن زراعة حلب لا تفرق عن زراعة أوربة في شيء.

D'Arvieux. VI. P: 460

(١) Wood. PP: 247-248

(٢) Wood: P: 248

وإذا كان هذا القول ينطبق على تجار إنكلترة وفرنسة وهولاندة، فإنه لا ينطبق على تجار البندقية. إذ أن أولئك الذين أقاموا منهم في بلاد الشام ومصر، أسهموا إسهاماً كبيراً في اقتصاد بلادهم، وتوجيه سياستها بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى الرغم مما قاله «وود»، من أن هذه الجاليات لم تكوّن طبقات اقتصادية واضحة المعالم، ذات قوة كافية للسيطرة على كل سياسة الدولة، فإن المؤسسات التي ارتبطت بها هذه الجاليات، مثل شركة الليفانت الإنكليزية، وغرفة تجارة مرسيلية، وشركة أمستردام الهولاندية، لعبت دوراً هاماً في اقتصاد البلاد، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حتى أنها تحولت من منظمات تجارية ضيقة، وذات عمل محدود، إلى منظمات مركنتيلية كبيرة متشعبة الأعمال، ولها تأثيراتها الاقتصادية والسياسية على السواء. فتلك المؤسسات هي التي نبهت دولها إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط في اقتصادها والاقتصاد العالمي، وقدمت لها دراسات وافية عن أوضاع شعوبها وحكامها، وما تملكه من خيرات، بل إنها هي التي أوحت لها بضرورة السيادة فيها، والسيطرة سياسياً إن أمكن على أجزائها.

وعن طريق هذه المؤسسات الاقتصادية، أكان العمل في إطارها قد تم فردياً أو جماعياً، وتحت إشراف ضيق أو واسع، شجعت رؤوس المال للعمل في الخارج، وتدفقت الأرباح على الأوطان الأوربية، وتقدمت وسائل الشحن، وتشعبت طرق المواصلات البحرية، ونمت التجارة واتسعت، وتدنت أسعار بضائع الشرق، بل يمكن القول إن مناطق كاملة في أوربة قد عاشت من هذه التجارة، كمنطقة البروفنس الفرنسية، التي كانت تنظر إلى إمبراطورية السلطان وكأنها الهند بالنسبة إلى إنكلترة.

إلا أن أثرها الهام يبدو جلياً واضحاً في دفع الإنتاج الصناعي لكل دولة أوربية قدماً، فسورية كانت مقر صناعة نسيجية شهيرة في العصور الوسيطة، ومطلع الحديثة، ومن ثم فإنها أعطت للوافدين الجدد معرفة تقنية في الميدان الصناعي، لم تكن لديهم، ولاسيما في أنواع الصباغات وطريقتها،

حتى أن إنكلترة أوصت عملاءها التجاريين الاوُل، أن يلاحظوا بدقة جميع أنواع الأقمشة المتداولة في السوق الوطنية والأجنبية، ودرجة إتقانها، وأن يتعرفوا جميع النباتات، والمواد المعدنية المستخدمة في الصباغة، وفي صباغة اللون الأزرق بالذات، وأن يحضروا لها بذور النيلج أو جذوره لزراعته لديها(١). كما أن احتكاك مختلف الصناعات الأوربية على السوق السورية، وتنافسها فيما بينها، رفع من المستوى الفني لتلك الصناعات، وأكسبها جودة وإتقاناً، وضاعف إنتاجها، لأن بلاد الشام والليفانت كانا سوقاً هامة للجوخ الإنكليزي والفرنسي والبندقي والهولاندي، وللحراير الإيطالية. بل إن تلك الجاليات كانت سبباً في إدخال القطن السوري إلى إنكلترة، مما دعا إلى إقامة مصانع القطن في لانكشاير، كما أن حرير سورية الخام كان مدعمًا لصناعة الحرير في فرنسة والبندقية وإنكلترة. فتجارة الجاليات الأوربية في سورية كانت إذن عاملاً رئيسياً في تدعيم الصناعة الأوربية وتقويتها، فازدادت مصانع الصوف، وانتشرت في إنكلترة وهولاندة وجميع أنحاء اللانغدوك، وارتقى مستوى تلك الصناعة، وتطورت حتى ترضي من ناحية جودتها وألوانها ذوق السكان، في الليفانت وبلاد الشام.

ويجب ألا ينسى في هذا المضمار الصناعي نشاط صناعة السفن، وبخاصة في فرنسة، والمواد المصدرة، مثل الزجاج من البندقية، والخردوات والورق وقلنسوات الصوف من فرنسة.. إلخ، وأخيراً العملة الفضية المزيفة، التي كانت تسك في أنحاء متفرقة من أوربة، مثل جنوة وبعض مدن فرنسة.

أما في الميدان الزراعي، فلا تظهر آثار ذات قيمة كبيرة للجاليات الأوربية التجارية، التي أقامت في بلاد الشام، وإن كانت الدراسات النباتية الواسعة، التي قام بها بعضهم قد أسهمت إسهاماً غير مباشر في تعريف

(١) R. Hakluyt. T. III. PP: 89 - 90

سكان أوربة علمياً بكثير من النباتات، التي لم يكونوا يعرفونها. ويمكن أن ندخل في هذا النطاق «البن»، الذي عرفته أوربة لأول مرة في أواخر القرن السادس عشر، ولم تتعاطاه مشروباً إلا في القرن السابع عشر، ومن البدهي ألا تزرعه، لأن المناخ لا يلائمه في أصقاعها.

كما حملت الجاليات الأوربية معها إلى بلادها اهتماماً أكبر بتربية الخيل، لاسيما وأنها شاهدت في بلاد الشام وبلدان الليفانت الأخرى اهتمام السكان الكبير بالخيول العربية الأصيلة، فأسهمت بطريق غير مباشر في تثبيت مركز الحصان كوسيلة جر ونقل هامة.

وبكلمة موجزة، خرجت الجاليات الأوربية بعد استيطانها فترة من الزمن في سورية، ومعها المؤسسات المشرفة عليها ودولها، بأن سورية والليفانت منطقة هامة اقتصادياً، ويجب أن تدخل في كل تخطيط إقتصادي سياسي للدولة، فعلى الرغم من خضوعها للدولة العثمانية، فإنها تصلح مستعمرة استغلالية تقدم لأوربة المواد الخام الضرورية، وتستهلك منتوجاتها المصنوعة.

أما حول الآثار التي خلفتها الجاليات الأوربية في المنحى الاجتماعي:

فعلى الرغم من العزلة المبدئية التي عاشتها هذه الجاليات، وسط المجتمع العربي الشامي، فإن نتائج إقامتها كانت هامة وخطيرة. إذ يلاحظ ما يلي: ـ

١ ـ لقد عاشت في نطاق المجتمع العربي الشامي فئات غريبة عنه، جنساً ولغة وديناً ونظاماً وحضارة. وقد أراد لها هذا المجتمع أن تحيا على حوافه، لا أن تتغلغل في صميمه وأعماقه، فعزلتها أكثريته المسلمة، وانكمشت عنها، فكانت هذه الجماعات الأوربية على الرغم من قلة عددها، أشبه ما تكون بجزر صغيرة في خضم المجتمع العربي الشامي، بحياتها الخاصة، وحكم نفسها بنفسها، وامتيازاتها.

٢ ـ لم تحاول تلك الجماعات أن تحطم نطاق العزلة في بادىء الأمر، وأن تتفاعل مع مجموع السكان، أو تنصهر في داخل المجتمع، بل أرادت هي الأخرى، أن تحتفظ بكيانها وذاتيتها وتركيبها. إلا أنها مع الزمن بدأت تبحث عن مخرج، وتتسرب إلى العناصر التي يمكن أن تنسجم معها، وهي العناصر المسيحية للتماثل الديني القائم بينهما. وفي الواقع لقد كان التجاذب إيجابياً من الطرفين. فالجاليات الأوربية بحاجة إلى جانب المعاهدات المكتوبة التي نالتها من السلاطين، إلى سند من الأهالي، يشدّ أزرها ويساعدها على العمل وسط مجتمع، إن لم يكن معادياً تماماً لها، فهو غريب عنها ومنكمش. ووجدت ضالتها المنشودة في الأقليات الدينية، التي كانت تشعر بالمقابل بحاجة إلى عضد يدعم مركزها، ويقويها أمام السلطات الحاكمة المسلمة. فهذه الأقليات على الرغم من تمتعها بحقوقها الخاصة، في نطاق الدولة العثمانية، بموجب «قانون الملل»، فإنها كانت تحتضن دائمًا نقمة خفية ضد الحكم العثماني الإسلامي. ووجدت في الأوربيين الوافدين مسنداً اقتصادياً ومعنوياً لها، فالتصقت بهم. وهكذا عمل أفرادها ـ كما رأينا ـ عملاء تجاريين لتلك الجاليات، ومترجمين ووسطاء، وساعدتهم دربتهم على العمل التجاري الواسع معهم، على الانطلاق فيما بعد بأجنحتهم الخاصة في ميدان التجارة الخارجية. وبذلك انتعشت تلك الأقليات الدينية اقتصادياً، وكونت طبقة بورجوازية واضحة، في إطار المجتمع العربي الشامي، وبخاصة في المدن الكبرى مثل حلب ودمشق وصيدا.

وكانت الطبقة البورجوازية الجديدة تختلف في عقليتها كثيراً عن مسيحيّ القرى والمدن الصغيرة، فهي بالطبع أكثر غنى، وتميل إلى تقليد أوربة، والجاليات التي تعمل معها، في كل مظاهر حياتها.

وقد شرعت تبني القصور الفخمة، وتؤثثها بالرياش الفاخرة، حتى أن «حي الجديدة» ـ حي المسيحيين في حلب ـ اتسع في القرن السابع عشر،

وارتفعت فيه البنايات الكبيـرة، والحمامات الواسعة، على غرار الأحياء الإسلامية، بل أفخم وأكبر(١).

٣ ـ لقد اكتشفت الأقليات الدينية نتيجة احتكاكها السلمي مع الجاليات الأوربية، عالما أحست أنه يمكنها ألا تكون فيه منزوية وعلى الهامش(٢)، ولذا أخذت تجنح إلى «التأغرب»، واحتقار الحياة الشرقية، فضعف ولاؤها للدولـة التي تنضوي تحت لوائها، وحاولت أن تربط نفسها بالحكومات الأوربية التي بعثت بجالياتها إلى سورية، بل إنها طلبت «براءات» رسمية، تصبح بموجبها من رعايا تلك الدول، وتتمتع بإمتيازاتها وحقوقها، أي أن بعض فئـات من الأقليات الدينية أغرتها الحياة الأوربية، فخرجت على المجتمع العربي الشامي وفضلت الانتماء إليه.

٤ ـ لقد أدى ظهور البورجوازية الجديدة في المدن الكبرى، وغناها إلى اندفاع كثير من المسيحيين من القرى إلى المدن، ليعملوا في ميدان التجارة الخارجية، كما عمل مواطنوهم. فقامت هجرة واضحة من قرى جبل لبنان، ومن الموارنة بالـذات إلى المدن الساحلية والداخلية التي تضم جاليات أوربية، مثل حلب، ولقد ازداد عددهم بسرعة، وبخاصة في مدينة حلب، ويبدو هذا واضحاً في المذكرة التي قدمها الأب اليسوعي «ديشامب» إلى السفير الفرنسي نوانتيل في سنة ١٦٨٦م، يطلب إليه فيها السعي لدى الباب العالي للسماح للموارنة بتوسيع كنيسـتهم، فقد جاء فيها: «إن عدد الموارنة كان منذ خمسين سنة زهيداً جداً في حلب، وكانوا يكتفون من أجل عبادتهم بغرفة واحدة في جوار كنيسة الأرمن، لا تتسع لأكثر من أربعين أو خمسين شخصاً، ولكن زاد عدد أبناء هذه الطائفة كثيراً بقدوم من جاؤوا من جبل لبنان، مع عيالهم، ليقيموا حيث يشتغلون بنشاط في سائر المهن وبالحرير، وقد يبلغ عددهم

---

(١) (1) Sauvaget. P: 226

(٢) (2) A. N. Hourani: Minorities in The Arab World. P: 25

الأربعة آلاف»(1). . ولا بد من التأكيد أن من العوامل المساعدة على هذه الهجرة، سوء الأحوال الزراعية في الأرياف.

٥ ـ كان من نتائج هذه الهجرة، اختلال التوازن الاجتماعي السابق في المدن الكبرى، وتوسع الشقوق الصغيرة، التي كان يشكو منها تركيب المجتمع العربي السوري، والتي كادت تلتئم من جراء الحياة المشتركة المتسامحة، التي كانت تعيشها فئاته، على الرغم من الاختلافات الدينية الموجودة بينها. ولم يكن هذا التصدع في التركيب الاجتماعي نتيجة تغير الأحوال الاقتصادية للأقليات الدينية فحسب، وإنما نتيجة استغلال الجاليات الدينية كذلك لتلك التجمعات المسيحية الكبيرة في المدن، لتقوم بعملها التبشيري بينها. ولقد بيّنا سابقاً الدور الخطير الذي لعبته البعثات التبشيرية، وبخاصة اليسوعية في جبل لبنان وحلب، وغيرها من المدن السورية، التي كان لها فيها إرساليات، وكيف قسمت كل طائفة من الطوائف المسيحية الشرقية إلى فريقين، متنازعين وحاقدين كل واحد منهما على الآخر، وكيف نجحت في إيجاد كنائس كاثوليكية مرتبطة بروما. وهكذا فالكاثوليكية التي لم تكن ممثلة عند الفتح العثماني لسورية إلا بالرهبان الفرنسيسكان في القدس، وبعض الأسر المسيحية الوطنية القليلة، التي هي من بقايا العهد الصليبي، والتي كانت الدولة والشعب ينظران إليها كملة أجنبية مرتبطة بالفرنجة الصليبيين، قد أخذت تنتشر رويداً رويداً في أنحاء بلاد الشام، في القرن السابع عشر، بجهود الجاليات الدينية الأوربية، وتأييد فرنسة. فالانقسامات الدينية الجديدة إذن، مزقت وحدة تركيب المجتمع العربي السوري، وأضعفت مقاومته أمام الأخطار الاستعمارية الأوربية، التي أخذت تهدده منذ القرن السابع عشر، وكأن تلك الجاليات قصدت هذا التمزق، لتستغله لمصلحتها، وتلغ فيه.

لقد اختل في الواقع التوازن الاجتماعي الذي كان قائماً بين المسلمين

---

(1) رباط ـ مجلد ٢ ص ٩٧ ـ تصدير وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ٤٢.

والمسيحيين من جهة، وبين المسيحيين أنفسهم من جهة أخرى، ووجد حبل قوي يصل مسيحي بلاد الشام بأوربة، عن طريق ارتباطهم بالبابا، وأخذت عيون بعض هؤلاء تتجه في تطلعاتها إلى السلطة العليا، التي ترتبط بها دينياً، وتعتبرها هي السلطة الزمنية الشرعية. فإذا ما مسّها ضر، كانت لا تتطلع إلى السلطة العثمانية، كما كانت تفعل سابقاً، وإنما تمد بأبصارها وأيديها إلى أوربة، طالبة العون والحماية. وهكذا أدخلت المسيحية الكاثوليكية في بلاد الشام بطريق غير مباشر، وربما عن غير قصد، أوربة المستعمرة إليها، ومنحتها الحجج للتسلل. فتحول الخلاف الديني الداخلي الطفيف بين فئات المجتمع العربي الشامي، إلى صراع داخلي سياسي، لعبت الدولة العثمانية من جانبها دوراً في مضاعفته وتشديد حدته، وقسم المجتمع إلى فئات دينية - سياسية، لا إلى طوائف دينية عقائدية. فبالإضافة إلى نزعات «التأغرب»، وطلب الحماية من أوربة، ورفض التأسلم الاجتماعي، تيقظ لدى بعض المسيحيين الشعور بضرورة لعب دور سياسي في الشرق العربي المسلم(1)، لا سيما وأنهم غدوا يملكون قوة اقتصادية ذات قيمة.

٧ - إن علاقات المحبة والصداقة التي كانت تجمع المسلمين إلى المسيحيين في سورية، أخذت تضعف في المدن التي استقرت فيها الجاليات الأوربية، بينما بقيت ثابتة في الأماكن التي لم يدخلها الأجانب(2). إذ أن المسلمين الذين ازدادوا خشية من الأوربيين ونواياهم، وبغضاً لهم، واحتقاراً، نقلوا تلك العواطف إلى المسيحيين، الذين يتعاملون مع أولئك الأوربيين ويقلدونهم في أنماط حياتهم، وكأنهم غدوا غير منتمين لمجتمعهم.

٨ - إزدياد القوة المالية والاقتصادية لليهود، نتيجة عملهم إلى جانب الأوربيين في مدن سورية وموانئها. وفي الحقيقة لم يكن السبب تعاونهم فقط مع الأوربيين في الميدان التجاري، وإنما ازدياد عددهم نتيجة هجرتهم من

---

(١) (1) Hourani. OP. Cit. P: 26

(٢) (2) Gibb & Bowen. II. PP: 258

أوربة. فمن المعروف أن اليهود خضعوا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لموجة من الاضطهاد الأوربي، فطردوا من قشتالة والبرتغال في سنة ١٤٦٢م، ومن صقلية سنة ١٤٩٣م، ومن نابولي سنة ١٥٠٩م، ومن ميلانو سنة ١٥٩٧م(١). وقد رحبت الدولة العثمانية في عهد السلطان بايزيد بهجرتهم إليها، وأصدرت قراراً بمعاملتهم معاملة حسنة في بلادها(٢). ويبدو أن ترابط اضطهادهم في إسبانية مع اضطهاد العرب المسلمين فيها، وطردهم منها ولد لدى المسلمين عطفاً عليهم. وكان للشروط الحسنة التي عاش في نطاقها اليهود في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، والفروق الشاسعة بينها وبين الشروط التي كانوا يحيونها في أوربة في القرن الخامس عشر، أثرها الكبير في تدفق الهجرة اليهودية إلى ممتلكات الدولة العثمانية، بل إن بعضهم كان يدعو بعضهم الآخر للمجيء إليها، مبينين الفوائد التي سيحصلون عليها(٣).

وعندما ضم السلطان سليم الأول بلاد الشام، فإن أبوابها فتحت لهجرتهم أسوة بممتلكات الدولة العثمانية الأخرى. وهكذا بدأ اليهود الأوربيون يفدون إلى بلاد الشام، ويستقرون في المدن التجارية الكبرى، مثل حلب ودمشق وطرابلس(٤). وصيدا، كما انطلق بعضهم إلى صفد، حيث دفن بعض ربابنتهم وقديسيهم. وقد قاموا بحملة جمع للتبرعات من أغنيائهم في اصطنبول وأزمير، وغيرها من المدن التجارية في الإمبراطورية العثمانية، وكذلك من أثريائهم في هولاندة وألمانية وإنكلترة، لتقيم أود

---

(١) (1) Braudel: P: 357

(٢) (2) Graetz. History of the Jews IV. P: 390

(٣) (3) Franco. Essai sur L'histoire des Israélitesdel'empireOttoman.P;34.
-Galanté:TurcsetJuifs.P:.24.

(٤) لقد ذكر «داندينى» وحوالي سنة ١٥٩٥م، أن طرابلس وحدها تضم (٥٠٠) يهودي إسباني وبرتغالي.

(4) Dandini: Op. Cit. P: 26

الوافدين، إلى القدس والخليل وصفد(١).

وعلى الرغم من أن اليهود الوافدين إلى سورية كانوا أوربيين من إسبانية والبرتغال، وألمانية وهنغارية ومولدافية، إلا أن الدولة العثمانية لم تنظر إليهم كجاليات أوربية، تحمل جنسية البلد الذي تفد منه، وإنما كفئة دينية متماثلة في المعتقد مع اليهود الوطنيين. ومن ثم غدا معظم اليهود اللاجئين من أوربة رعايا للدولة العثمانية. ولقد جعلت هذه الدولة على رأسهم حاخاماً يمثلهم في اصطنبول، وأقامت إلى جانبه مساعدا منهم «كيخيا»، ليكون صلة الوصل بينهم وبين الباب العالي. ولكن الوحدة الإدارية التي جمعتهم لا تعني أنهم كانوا متحدين، بل كانوا منقسمين حتى في نطاق الفئة الواحدة(٢). فالصفارديم لم يحاولوا أن يختلطوا بأصحاب ملتهم من اليهود الوطنيين، بل بقوا بعيدين عنهم، لهم اجتماعاتهم الخاصة وتقاليدهم، بل إنهم هم أنفسهم انقسموا إلى مجموعات صغيرة، كل واحدة تحتفظ بعادات المنطقة التي هاجرت منها، وبتنظيماتها المحلية(٣). وقد خص سورية من الصفارديم أكبر عدد، ودخل كثير منهم في النقابات، واشتهروا بصنع الحراب، والعمل في التجارة والدباغة. ولصلاتهم السابقة مع أوربة،

---

(١) (1) D'Arvieux. II. PP: 319 - 321 – Graetz. IV. PP :421 - 422 - Franco. P: 44

(٢) لقد كان اليهود منقسمين إلى أربع فئات رئيسية، فهناك اليهود الوطنيون المقيمون في هذه البقاع قبل القرن الخامس عشر، وهؤلاء منشقون بدورهم عقائدياً إلى ربانيين يقدسون التلمود، وإلى قراءتيين(من كلمة قرأ) لا يؤمنون بالتلمود، ولا يعتمدون إلا «التوراة» المكتوب. والمؤسس الحقيقي لهذه الطائفة الأخيرة «عنان بن داود» في القرن الثامن الميلادي، ويقال إنه تأثر بتعاليم أبي حنيفة النعمان. وقد سجن ثم هاجر إلى فلسطين حيث شيّد كنيساً فيها. وعندما استولى الصليبيون في سنة ١٠٩٩م على فلسطين هاجر أتباعه منها، وانتشروا في أنحاء الدولة الإسلامية، وفي بعض بلدان شرقي أوربة. وهم أقل عدداً من الربانيين. ثم تأتي الفئة الثالثة وهي الوافدة من ألمانية وقد كونت طبقة متميزة هي المسماة «الأشكنازية» أما الفئة الرابعة، فتضم اللاجئين من إسبانية والبرتغال وتسمى «الصفارديم sephardim».

(٣) (3) Graetz. II. P: 430 – Franco. P: 40

وإتقانهم لبعض اللغات الأوربية، فإنهم استخدموا مترجمين ووسطاء لدى التجار الأوربيين.

وهكذا ضاعفت الهجرة اليهودية إلى بلاد الشام عدد اليهود فيها، وأخذوا تدريجياً يسيطرون، كما هي عادتهم، على المراكز المالية في الدولة، كالجمارك والأعمال المصرفية والربا، وينافسون الجاليات الأوربية نفسها التي اعتمدت عليهم اعتماداً تاماً في ميدان التجارة، مما جعل تلك الجاليات كما ذكرنا سابقاً تنفر منهم، وتود لو تتخلص من شرورهم. فاليهود في بلاد الشام إذن كونوا طبقة مالية قوية، امتدت في كل الاتجاهات ليكون لها، حصة ما في الاقتصاد الشامي. ولقد استطاعت هذه الطبقة، على الرغم من انقساماتها العرقية والمذهبية، أن تعمل متلاحمة متضامنة في أسواق الإسكالات. ولقد ولد الانتعاش الاقتصادي لهذه الفئة، والحرية التي تمتعت بها، والتكتل فيما بينها، شعوراً خاصاً أطلق عليه اليهود اسم «الشعور القومي»، ولم يكن هذا الشعور في الواقع سوى «إحساس بضرورة تقوية التضامن بين اليهود في العالم. وكان لهذا الشعور أخطاره في بلاد الشام، ولاسيما أن صفد كنت مركزاً من مراكز الدراسة الكابالية (القبلية) الصوفية[1]، التي أخذت تغذي آمال اليهود القديمة في الأرض العربية الفلسطينية، وقد رافقها حركة تنظيم واسعة، قام بها اليهود لتجميع رؤسائهم وحكمائهم في هيئة مركزية واحدة، وهذا لم يحدث في الماضي[2].

فالجاليات الأوربية إذن، في تقربها من اليهود، وفي استنادها إليهم في كثير من العمليات التجارية والمصرفية، كانت سبباً من أسباب قوتهم الإقتصادية في بلاد الشام، وبالتالي في تدعيم أحلامهم حول إنشاء وطن لهم على الأرض الشامية.

(١) (1) Graetz. IV. P: 433 – D'Arvieux. II. PP: 319 - 321

(٢) (2) Ibid. IV. PP: 563 - 571

٩ ـ إلى جانب تلك النتائج الخطيرة التي خلفها وجود الجاليات الأوربية في تركيب المجتمع العربي الشامي، هناك نتائج أضعف أثرا، كظهور فئة صغيرة جدا، وبخاصة في حلب، نجمت من التزاوج بين أفراد من الجاليات الأوربية وفتيات من السكان الوطنيين، وهي التي أطلق عليها «راسل» اسم الـ Rezza-Mezza (١). وكانت هذه الفئة سبباً في مشكلات ومشاحنات، بين القنصل الفرنسي والسلطات الحاكمة.

وإلى جانب هذه الفئة هناك بعض من اعتنق الدين الإسلامي من تلك الجاليات، واندمج مع السكان الأصليين، وإن كان عددهم ضئيلاً.

١٠ ـ وأخيراً لا بد أن الاحتكاك بين الجاليات الأوربية، وبين الأقليات الدينية، قد نقل معه إلى هذه الأخيرة بعض العادات والتقاليد، ومنها تدخين التبغ الذي انتشر حتى عم الأوساط الإسلامية، ولعب الورق الذي غدا إحدى الهوايات الرئيسية لدى الفئات المسيحية، وأهم من هذا وذاك حب الرفاه، والعناية بتأثيث البيوت، وتقليد الغربيين في طعامهم وشرابهم، وفي أثاث منازلهم، وبذلك كان الانعطاف نحو الأخذ بأسباب الحياة والحضارة في أوربة، أسبق لدى المسيحيين منه عند المسلمين، وبخاصة مسيحيو حلب الذين كان تماسهم قوياً جداً مع الأوربيين فيها. ومن ثم كانت مدينة حلب أسبق المدن إلى التأثر بالحضارة الغربية، إذ أن مظاهرها انتقلت تدريجياً من المسيحيين إلى المسلمين. وبصورة عامة إن وجود الجاليات الأوربية بكثرة في مدينة حلب، قد جعلها أكثر انفتاحاً عليهم وتسامحاً من أية مدينة إسلامية أخرى.

ومثلما كان لإقامة الجاليات الأوربية في سورية، نتائجها الاجتماعية على المجتمع العربي السوري فيها، فإنه كان لهذه الجاليات أثرها في المجتمع الأوربي عند عودتها، ولكنه أقل أهمية وخطورة. لأن هذه الجاليات كانت

---

(١) (1) Russell. II. P: 6

قليلة العدد بالنسبة إلى مجتمعها، ولم تغب عنه مدة طويلة جداً، وقد انتثرت عند عودتها في محيط واسع، وبالتالي فإن تأثيرها كان محدوداً. فهي لم تكون طبقة إجتماعية خاصة عند عودتها إلى أوطانها، وإن كانت قد دعمت الطبقة البورجوازية النامية في أوربة، نتيجة التطور الاقتصادي الحديث عدداً ومالاً.

وقد عادت هذه الجماعات لتصب في المجتمع التجاري الذي خرجت منه، أو الذي تأقلمت مع شروطه، فقد كان كثير من أفراد هذه الجاليات من النبلاء الفقراء الذين وجدوا أمام تدفق الأموال على الطبقة البورجوازية، ضرورة خروجهم على سلبية «نبالتهم»، والانخراط في الحياة الاقتصادية العامة، وفضلوا أن يكون ذلك خارج أوطانهم[1].

ويقول «وود»: أن هذه الجاليات لم تكن لها أهميتها كأفراد، ولكن كجماعات، إذ أنها حملت إلى بلاد الشرق صورا من الشرف والشجاعة، تخولها كسب مرتبة الشرف بين المغامرين التجاريين في مطلع بناء الإمبراطورية[2] (أي الإنكليزية). فلقد تحدى أفرادها الخوف من الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم كانت تلك الإقامة تكويناً رائعاً لمجموعة من الشخصيات الممتازة.[3]

وفي الحقيقة قدمت الجاليات الأوربية المقيمة في الليفانت، خدمات كبيرة لمجتمعاتها، بتعريف الشرق بتلك المجتمعات، وحاولت ما أمكن أن تعطي صوراً أفضل من الواقع، كما أنها عملت جادة أثناء إقامتها على تحرير مواطنيها الذين أسرهم غزاة البحـــر المغاربة، وكانت تجمع الأموال بين

---

(١) (1) D'Arvieux. I. Intro. P:

لقد ذكر «دارفيو» أن تجارة الليفانت كانت الوسيلة الوحيدة المفتوحة للنبلاء الفقراء لإعاشة أسرهم إذ أن الملك منح المتوضعين منهم في مرسيلية حق القيام بتجارة الجملة، واستثمار أموالهم في إسكالات الليفانت، أسوة بالنبلاء في البندقية وجنوة وفلورنسة وليفورن وإنكلترة وغيرها من البلدان.

(٢) (2) Wood. P: 249

(٣) (3) ibid. P: 203

الفينة والفينة لتفتديهم وتفك أسرهم. وإننا لنلاحظ أن أية معاهدة أو امتيازات، يقوم السفراء بتجديدها مع العثمانية، لم تكن لتخلو من بعض البنود الخاصة بالعبيد الأوربيين، وكيفية تحريرهم.

وبالإضافة إلى ذلك، حملت تلك الجاليات عندما عادت إلى أوطانها، كثيراً من العادات والتقاليد الشرقية، وأهمها انتشار روح الرفاه والترف، حتى غدا ما كان ترفاً في الماضي، من ضرورات الحياة فانتشر لبس الحرير وأثاثه على نطاق واسع، وظهر تنوع واسع في الطعام واللباس، وتفنن فيهما، وساعد على ذلك توافر سلع الشرق بأسعار معتدلة.

ومن العادات المنقولة إلى الغرب، شرب القهوة والجلوس في المقاهي. ولا يعرف على وجه الدقة متى استخدمت القهوة لأول مرة في بلدان أوربة، ففي إنكلترة مثلاً يظن أنها استعملت أثناء حكم جيمس الأول، ولقد شوهدت تشرب لأول مرة في كلية «باليول» في أكسفورد، ولكن لم يؤسس أول مقهى في المنطقة حتى سنة ١٦٥٠م، ولقد افتتحه يهودي يدعى «يعقوب» وبعد سنتين، أسس أحد مواطني راغوز مقهى في لندن، ولم تمض بضع سنوات، حتى غدا المشروب شعبياً، لدرجة أن المقاهي أخذت تظهر في جميع أنحاء المدينة، وقد لعبت هذه المقاهي، الشبيهة جداً بتلك القائمة في اصطنبول وحلب، دوراً هاماً في الحياة الأدبية والاجتماعية والسياسية في إنكلترة، في الخمسين سنة التي تلت(١).

أما في فرنسة، فإن أول مقهى ظهر في مرسيلية، في سنة ١٦٥٤م، ثم انتشرت المقاهي حتى عمت المدينة وأدت دوراً مماثلاً للدور الذي لعبته في إنكلترة وكذلك الأمر في مدن إيطالية.

ويشير «هنري بوردو» إلى: أن حياة الجاليات في الليفانت، وفي سورية، قد نشر ذوق البورسلين والسجاد العربي والفارسي في أثاث الغرب، وغدا

---

(١) Wood. P: 203

مشروب الأوروبيين القهوة، وشرعت النساء تقمن حفلات على النمط التركي، وتلبسن في حفلات التنكر تلك الملابس العربية والتركية(١).

ويضيف «راسل» بأن كثيراً من القيود الاجتماعية الصغيرة المحببة، اقتبسه الأوربيون من سكان البلاد، ويضرب مثلاً التدخين دون بصاق، فقد اعتاد الغربيون أن يبصقوا أثناء تدخينهم تبغ فرجينيا، إلا أنهم وجدوا السكان في حلب يدخنون، دون أن يتفلوا لأن البصاق أمام الغير مسلك يمجّه المجتمع العربي، ولا يرضاه للفرد المهذب، فحاول الأوربيون أن يعّودوا أنفسهم هذه العادة الحسنة، على الرغم من اعتقادهم أن التبغ الذي يدخنه الأهالي لا يثير اللعاب، بينما تبغهم يفعل(٢).

وفي المنحى الثقافي: كان للجاليات الأوربية التجارية والدينية، تأثيرات هامة، وبخاصة في أوساط الأقليات الدينية، التي كان احتكاكها معها واسعاً. فقد حملت هذه الجاليات معها لغاتها، فتعرف السكان بها، وإن كانت اللغة السائدة في المعاملات هي اللغة الإيطالية، وفي الواقع تركت هذه اللغة آثارها إلى حد ما في لغة أهل البلاد، وبخاصة التجار منهم. ولا تزال إلى اليوم بعض الكلمات دارجة على ألسنة الناس، مثل «ألافرانكا»، و«مانيفاتورة»، وأسماء كثيرة من السلع والبضائع المستوردة من أوربة، وشحن السفن وتفريغها. . . إلخ.

إلا أن الأثر الأكبر، هو إدخال الثقافة الأوربية الغربية إلى سورية، عن طريق المبشرين الدينيين، ومدارسهم التي أقاموها في إرسالياتهم وأديرتهم، وعن طريق المدارس التي خصصتها بعض الدول الأوربية في بلادها لبعض الأهالي. فالتعليم في الواقع هو العنصر الهام الذي سيحرك المجتمع الراكد فكرياً، والمقوقع على ذاته، على الرغم من أنه كان لهذا التعليم أهداف غير الأهداف التثقيفية الإنسانية البحتة.

---

(١) Bordeaux. Voyageurs. D'Orient. P: 34

(٢) Russell. I. P: 121

ولكن هذه المدارس لم تكن منتظمة في القرن السابع عشر، ولم يكن الإقبال عليها كبيراً، وكانت غايتها بالإضافة إلى البث الديني الواسع، تخريج إكليروس محلي مثقف، يخدم أغراض كنيسة رومة والكاثوليكية. وكانت الدراسات الدينية واللغوية هي المستند في تلك المدارس. ولقد اصطدمت البعثات التبشيرية أثناء تعليمها الأهالي بمشكلة اللغة، فهي لا تتقن اللغة العربية، وأحياناً لا تعرف منها شيئاً، ولكنها ما لبثت أن تغلبت عليها، بأن درستها وأجادتها. فمعظم الآباء اليسوعيين والكبوشيين الذين وفدوا إلى سورية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، كانوا يتكلمون العربية، ويعرفون قواعدها ودقائقها، كالأب «فروماج»، والأب «نو». ولكن هذا لا يعني أن التعليم كان يتم باللغة العربية وإنما كان يجري باللغتين الإيطالية والفرنسية، كما تعلم اللغة اللاتينية لفهم الكتاب المقدس، والقيام بالطقوس الدينية على النمط اللاتيني، مع مبادىء اللغة العربية.

إلا أن اليسوعيين لم يكتفوا بتعليم الأمور الدينية واللاهوت المسيحي، بل عملوا على تدريس علوم العصر، تمشياً مع الواقع والتطور العلمي والفكري، الذي كان يعيشه العالم الأوربي آنذاك، وهكذا غرست بذور العلوم الأوربية الحديثة في أذهان الناشئة من المسيحيين، إلى جانب العلوم الدينية. ومن الجدير بالذكر أن مدارس المبشرين في الأديرة كان لا يطرقها في القرن السابع عشر، سوى بعض المسيحيين، فالمسلمون لهم مدارسهم العربية الدينية، وكانوا يرون أنه من المنافي لمعتقداتهم وتقاليدهم أن يرسلوا أبناءهم إلى تلك المدارس التي يديرها ويشرف عليها رجال دين مسيحيون وأجانب في وقت واحد.

وكان المبشرون يصطفون النابهين ممن يعلمونهم، ويبعثون بهم إما إلى رومة، أو باريس لإكمال دراستهم، وكان بعض هؤلاء يعودون ليتابعوا العملية التعليمية التي ابتدأها المبشرون. وبذلك فإن رجال الدين الوطنيين المتكثلكين، أو الذين بقوا على عقائدهم، أسهموا هم الآخرون في إنشاء

المدارس، وتعليم أولاد طوائفهم. بل إن الإكليروس الشرقي، عمل بكل قواه لإقامة مدارس على نمط مدارس المبشرين، كوسيلة من وسائل المقاومة لهم، وحفظاً لأولاد طوائفهم من الزيغ والصبا[1].

ولقد ترتب على الحركة التعليمية الجديدة المتسربة من أوربة، حركة فكرية في سورية في الأوساط المسيحية، يغلب عليها الطابع الديني. إذ أن الصراع العقائدي الذي نجمَ عن انقسام كل طائفة مسيحية على نفسها، أججّ الفكر لدى رجال الدين من كل فريق، فأخذ كل واحد يسعى لدعم موقفه وآرائه بحجج دامغة، ومن ثمّ اضطر للبحث والاطلاع. وهكذا نشأ مفكرون دينيون وأدب ديني غزير في القرن السابع عشر، وأسهم في هذه الحركة بعض الآباء اليسوعيين الذين أتقنوا اللغة العربية.

وكان هؤلاء المفكرون ينشرون آراءهم ودراساتهم عن طريق الوعظ في الكنائس، أو عن طريق نسخها، إذ لم تكن الطباعة بالأحرف العربية قد دخلت سورية بعد، ولو أن هناك أقوالاً تشير إلى أن فخر الدين المعني الثاني، هو أول من أدخل الطباعة إلى لبنان، بإحضاره مطبعتين من رومة، وضع إحداهما في دير قزحيا، في سنة ١٦١٠م، والثانية في دير الكبوشيين، وكانتا تطبعان بالعربية والسرياكية والفارسية والقبطية[2]. وتأييداً لهذا القول، فإن الموارنة طبعوا المزامير بالسرياني والكرشوني (عربي بخط سرياكي)، في سنة ١٦١٠م[3]. وإذا كانت هناك شكوك حول تلك الأقوال، فإنه من المؤكد أن الطباعة العربية قد دخلت بلاد الشام في مطلع القرن الثامن عشر، وكان الأسقف الملكاني المتكثلك أثناسيوس الثالث الدباس، هو الذي أحضر في سنة ١٧٠٤م، أول جهاز للطباعة من فلاشيا إلى حلب[4].

(١) من المدارس الشرقية مدرسة الموارنة التي أنشأها أسطفان الدويهي، في سنة ١٦٦٦م في حلب. الغزي - نهر الذهب ج ٢ ص ٤٨١.

(٢) (2) A. Ismail: Histoire du Liban. I. P: 166

(٣) (3) Graf. Geschichte der christilichen arabischen Litteratur. Vol. III. P. 51-52.

(٤) (4) Gibb & Bowen. II. P: 247 - Baurain. Op. Cit. P. 95.

وأكثر ما ظهر التفتح الفكري في حلب، ومن ثم نرى أن حركة النسخ فيها كانت قوية في القرن السابع عشر، وكذلك الاهتمام بالكتب والمكتبات. فمن النساخين المشهورين فيها، الشماس «استفازادور الأرمني»، الذي نقل كتاب «الأناجيل»، في سنة ١٦٣٢م، وكتاب «الفوائد» بأمر رئيس أساقفة حلب، وكتاب «مسك الدفاتر» بطلب من الكاهن ديراوهانس أفنديو غلو بحلب، وفي سنة ١٦٦١م، نسخ كتاب «السواعي» للخواجا مصرشاه الحلبي، وغيره كثير. ولقد تحول هذا الشماس في أخريات حياته إلى مؤلف للكتب الدينية، فوضع كتاب «الصلوات» في سنة ١٦٨١م(١). وممن نسخ بعض الكتب لدى السريان بطاركتهم من أمثال أندراوس أخيجان السرياني، وأغناطيوس أخيجان(٢).

ولكن هذا لا يعني أن الأمر قد اقتصر على النسخ والنقل، بل إنه قد رافق هذا المنحى حركة تأليفية دينية ولغوية، وبخاصة في النصف الثاني من القرن السابع عشر، عندما احتدم النزاع، وآتى التماس الثقافي مع المبشرين الدينيين أكله. ومن أول من عمل في ميدان التأليف الديني المسيحي، في مطلع القرن السابع عشر، «يوحنا الرهاوي الأرمني»، وكان عالماً بعدة لغات، وقد أشرف على تأليف الكتب الليتورجية(٣). كما ألّف في سنة ١٦٩٠م، «مكرديج الكسيح» الأرمني الحلبي، وبالعربية كتاب «ظل الكمال في تثقيف الأعمال»(٤)، والخوري «يوحنا بن زندا الحلبي» كتاب «الناموس

إن التاريخ مختلف فيه ويتراوح بين ١٧٠٤م و ١٧٢١م. وقد أنشئت مطبعة أرثوذكسية ثانية في بيروت، سنة ١٧٥١م (غراف ج ٣ ص ٢٠٧)، وأسس عبدالله الزاخر مطبعة بنفسه في دير الشوير في لبنان، سنة ١٧٣٤م.

(١) وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ١٠ - ٣٩، ٤٣.

(٢) الغزي. نهر الذهب ج ٢ ص ٤٨١.

(٣) وثائق تاريخية عن حلب ج ١ ص ١١ نقلاً عن سورميان ص ٢١.

(٤) (4) Graf. IV. P: 84

الشريف والمصحف العالي المنيف في الحق القانوني»[1]. ولم يكن التأليف في النواحي الدينية فقط، وإنما شمل معظم الأمور الحياتية[2].

وقد رافق حركتي النسخ والتأليف حركة تعريب، فقد عربت بعض شروح الإنجيل وبعض التآليف الدينية عن السريانية. [3].

وعندما أدخلت الطباعة العربية إلى حلب في مطلع القرن الثامن عشر، فقد طبع أول ما طبع الإنجيل[4]، ثم توالت المطبوعات المختلفة وبخاصة الدينية منها.

ولقد تبدى النشاط الثقافي أكثر ما تبدى بين الموارنة الذين تميزت منهم فئة درست اللغات الأجنبية في مدرسة رومة، واطلعت على الحضارة الأوربية، وعادت إلى بلادها تحمل وعياً جديداً، فأخذت ترجع إلى المصادر العربية، تستعمق فيها، لاسيما أن حركة استشراق واسعة كانت قد بدأت تنتشر في أوربة ذاتها. وقد ألّف كثير من العائدين من رومة باللغة العربية. وأشهرهم على سبيل المثال «أسطفان الدويهي»، صاحب كتابي «تاريخ الطائفة المارونية»، وكتاب «تاريخ الأزمنة»، وكثير من العظات. وكان «الدويهي» قد أنهى دروسه في رومة، سنة ١٦٥٥م، وسيم كاهناً في سنة ١٦٥٦م، وانصرف في لبنان إلى التعليم والإرشاد، فأرسله البطريرك الماروني واعظاً إلى حلب، فأقام فيها بين ١٦٦٣م - ١٦٦٥م، وألقى المواعظ في كنيسة الموارنة. ولقد وجدت هذه المواعظ في مخطوط كان يملكه أحد المطارنة، وقد اطلع عليه الأب «فرديناند توتل»، في سنة ١٩٣٩م، وقد

---

(١) Ibid. III. P: 381

(٢) من الكتب النقدية في القرن السابع عشر، الكتيب الذي نشره الشماس جرجس بن سفرشاه في حلب، عن أحد الكهنة، وذكر فيه خطايا الحلبيين وأسماه (خطايا الملكيين في حلب).

(٣) وثائق تاريخية عن حلب ج١ ص ٤٥.

(٤) الغزي - . ج ٢ ص ٤٧٢.

كتبت بالخط الكرشوني. وتظهر في مؤلفات الدويهي لغته العربية التي تمثل لغة الأدب المسيحي في القرن السابع عشر، والأسلوب أقرب إلى العامية منه إلى الفصحى. ويحاول «توتل» أن يجد مسوغاً لضعف لغة الدويهي في قوله «إن اللغة العربية لم تكن قد تنصرت بعد في القرن السابع عشر، وكان إتقانها نادراً بين الأدباء، حتى المسلمين منهم، لأن النهضة الحديثة الناشئة من انتشار المطابع، وافتتاح المدارس الحديثة لم تكن قد أثرت بعد في تطور اللغة ورفع مستواها». ويضيف إلى ذلك: «بأنه يجب ألا يخفى أن الدويهي من لبنان الشمالي، حيث كانوا ينطقون بالسريانية، إلا أن سعة اطلاعه ومراجعاته كتب الأقدمين، مكنته من العربية فاستعملها دون تكلف وجهد، ولكنه مزج فيها التعابير المأخوذة من اللغة العامية، ولم يضبط في كلامه قواعد الصرف والنحو»[1].

وفي الحقيقة، لقد كان المسيحيون في بلاد الشام يتكلمون العربية، شأنهم في ذلك شأن بقية الفئات الدينية والمسلمين بخاصة، فما كانت غريبة عليهم، كما يحاول «توتل» أن يصور الموقف. أما أن أسلوب الدويهي كان ضعيفاً، فمن الطبعي أن تكون لغة المسيحيين الكتابية أضعف من لغة المسلمين، لأن التدريس الديني واللغوي الذي كان ينصرف إليه المسلمون، لم يكن لهم حظ منه، وبخاصة حفظ القرآن الكريم. هذا بالإضافة إلى أن تعليم المبشرين الدينيين اللغة الأجنبية الإيطالية والفرنسية واللاتينية للمسيحيين، وانطلاق بعضهم بعد ذلك إلى رومة أو باريس، لمتابعة الدراسة، كان عاملاً مساعداً في هلهلة لغتهم العربية. بل إن «توتل» نفسه يقر هذا الأمر عند كلامه عن رسالة وجهها متقدم إحدى الأخويات المسيحية المارونية إلى الرئيس العام اليسوعي، فقد قال عنها: «بأن نصها بلغته الركيكة، هو صدى لعظات الآباء المرسلين الفرنج، ولسانهم الثقيل»[2].

(١) وثائق تاريخية عن حلب. ج ١ ص ٢٣ ـ ٣٤.
(٢) نفس المصدر. ج ١ ص ١٦.

إلا أن هذه الركاكة لن تدوم، لأن حركة الاستشراق التي وضع الموارنة بذرة من بذورها في مدرسة رومة، عن طريق استثارتهم دراسات لغوية عديدة، حول اللغة العربية والسريانية، إلى جانب رغبة المبشرين في اجتذاب أطفال المسيحيين والمسلمين على السواء، إلى مدارسهم للتعلم، وجهت هؤلاء المبشرين نحو الاهتمام باللغة العربية الأصيلة وآدابها وقواعدها.

ومن أشهر المفكرين الموارنة في القرن السابع عشر غير الدويهي الأسقف الشدراوي في جبيل. فقد تتلمذ هو الآخر في رومة، ودرس العلوم الإلهية والطبيعة، ثم عمل أسقفاً في جبيل، وصنف كتاب «النحوي السرياني» وطبعه، ونقل من اللغة الرومية إلى العربية كتاب «المناجاة بين المعلم والتلميذ»، وتوفي سنة ١٦٦٣م(١)، وكذلك المطران «جرمانوس فرحات»، الذي لعب دورا دينياً هاماً في حلب في أواخر القرن السابع عشر، وخلق باحتكاكاته الواسعة بالأوساط الإسلامية الأدبية في حلب، إحياء للأدب العربي بين الموارنة، وكان أول مسيحي ألف كتاباً للقواعد العربية(٢).

ومن رواد النهضة الأدبية المسيحية الجديدة أيضاً الأب «نيقولا صايغ»، وكان شاعراً ومنشىء ديوان، و «عبدالله الزاخر» الذي أسس مطبعة وحده - كما أشرنا إلى ذلك - وحفر بنفسه أحرفها، وطبع فيها قصائده بالعربية، وألف ونشر عدة كتب، وتوفي سنة ١٧٤٨م(٣).

ويضاف إلى أولئك «بولس الحلبي»، وهو ابن رئيس مطارنة حلب «مكاريوس الثالث الزعيم»، الذي أصبح فيما بعد بطركاً لأنطاكية، واتحد مع رومة سنة ١٦٦٥م فقد رافق والده في رحلته إلى روسية، وترك وصفاً

---

(١) الدويهي - تاريخ الأزمنة. ص ٣٦١.

(2) Gibb & Bowen. II. P: 249 - Encyclopedia Of Islam Suppl. art. Farhat. - Graf. III. PP 408 - 428 - Baurain: P: 95

انظر الزركلي: الأعلام. ج٢. ص٩٩٠.

(٣) انظر حوله: الزركلي: ج٤. ص٢١٩.

للأولى منها التي دامت من سنة ١٦٥٨م، حتى ١٦٦٠م، ثم قام برحلة ثانية، وتوفي خلالها في روسية، وترك مخطوطه هناك(١).

ولم يكن المسيحيون الوطنيون وحدهم في هذه الحركة الفكرية في سورية، وإنما أسهم معهم فيها المبشرون الأوربيون، الذين لم تلههم أعمالهم في سماع الاعترافات والوعظ والتبشير، عن البحث عن المخطوطات القديمة، ودراسة اللغة العربية، والتعمق فيها، بل إن من أكبر الأهداف التي عمل لها اليسوعيون والكبوشيون وهم في بلاد الشام، الحصول على الكتب المخطوطة القديمة، العربية والعبرية والسريانية، وتأليف الكتب التي كانوا بحاجة إليها في تعليمهم الديني، أو في مجابهة الفرق الدينية المعاكسة لهم. فعربوا الكتاب المقدس، وألفوا كثيراً من الكتب، ونسخوا بعضها بيدهم وسعوا لطبع بعضها الآخر في أوربة(٢).

---

(١) إن النص العربي لهذه الرحلة، موجود في أرشيفات وزارة الخارجية في موسكو، وهناك ترجمة غير كاملة وغير صحيحة تماماً له، كما أن له ترجمة روسية في ثلاثة مجلدات، طبعت في موسكو. والعمل مقدر من قبل المؤرخين، وهو الوثيقة الوحيدة عن العلاقات بين روسية وفلاشية في القرن السابع عشر.

Baurain. P: 95.

(٢) من الكتب المعربة والمؤلفة كتاب «العبادة» للقديس يوسف، وكتاب ضخم عن «محمد والقرآن»، وكتاب «الكمال المسيحي» للكردينال ريشليو، وغير ذلك من الكتب التي أشار إليها الأب شيخو في كتابه عن المخطوطات المسيحية (رباط ج١ ص٤٣١).

ولقد كتب الأب «بيسون» اليسوعي كتاباً عن «سورية والأرض المقدسة» بالفرنسية ونقله الأب «يوسف العينتوريني» الذي تعلم في مدرسة رومة إلى الإيطالية، وكان صديقاً لبيسون، ودخل الرهبنة في سنة ١٦٤٨م. وألف الأب «دي رومونتان» الكبوشي في حلب كتاب «إتقان الطريق الهادي إلى الملكوت السماوي» رداً على الإسلام والقرآن. (وثائق تاريخية عن حلب ج١ ص٢٢، ٤١). كما وضع الأب «أغناطيوس كليسون اليسوعي» الذي مات بطاعون ١٦٩٠م في حلب، كتاب «الميامر في الوعظ» (وثائق تاريخية عن حلب ج١ ص٤٤).

وإلى جانب التيارات الفكرية السابقة بين المسيحيين، التي تبدت نتيجة الاحتكاك مع المبشرين الأوربيين في القرن السابع عشر، فإن تياراً فكرياً ـ دينياً ظهر بين اليهود في سورية. ومما لا شك فيه أن التماس مع الأوربيين الذين عاصروا حركات الإصلاح الديني المسيحي فيها، كان له أثره في قوة هذا التيار ونموه. ويتمثل في تعليم يهدف إلى إحياء الآمال في ظهور «المسيح المنتظر»، وهو التعليم الكابالي(١) أو القبلي الذي كان من مراكزه الأساسية في القرن السابع عشر مدينة صفد(٢). وقد رافق هذه الحركة الدينية نبش لجميع المخطوطات العبرية القديمة، وفي الواقع لعبت الجاليات الأوربية دوراً هاماً في هذا المضمار. وجاءت شخصية «اسحق لوريا ليفي» في أواخر القرن السادس عشر، لتدفع الحركة الكابالية إلى الأمام، ولتعلن للملأ اليهودي أن المسيح المنتظر سيظهر قريباً، وحدد الكاباليون سنة ١٦٤٨م موعداً لمجيئه(٣). وبالفعل أعلن اليهودي «شباطاي زيفي Sabbatai» وكان قد درس تعاليم لوريا، بأنه المسيح المنتظر، وشجعه على اعتقاده هذا أسطورة الألف عام(٤) التي كانت منتشرة في إنكلترة، والتي وصلت إلى مسامعه عن طريق أبيه، الذي كان يعمل في بيت إنكليزي للتجارة في أزمير. وأخذ يدعو لنفسه وللمملكة اليهودية، وانضم إليه كثيرون، وانتشرت شهرته في كل مكان، وبخاصة في المراكز التجارية الكبرى في الغرب، عن طريق الجاليات مثل البندقية وأمستردام، وهامبورغ ولندن، على الرغم من أن ربابنة الأرض المقدسة قرروا حرمانه بعد زيارته لفلسطين ومصر. ولقد

(١) الكابالية هي العقيدة اليهودية التي تقول بوحدة الله والعالم، وأن الأرواح مركبة من نصفين. ذكر وأنثى متحدين في كائن واحد. وهي تنفصل على الأرض، فتسعى لتكتشف نفسها، وتتحد من جديد، وعندما تتم جميع الأرواح رحلتها الأرضية فإن المسيح المنتظر سيظهر ليحقق عهد السعادة.

(٢) (2) Graetz. IV. P: 433.

(٣) (3) Ibid. IV. P: 861 sq - Franco: P: 82 Sq. 88.

(٤) Millennerianisme لقد ظهر في القرون الأولى للمسيحية من يبشر أن المسيح سيعود بعد عشرة قرون.

استطاع بما ادعاه من معجزات، أن يدير حتى عقول بعض المسلمين السذج. ولكن السلطات العثمانية لم تسكت على الأمر وإنما قبضت عليه، فأعلن إسلامه. وكان هذا خيبة أمل لمريديه وأنصاره، وصفعة لأمنية المملكة اليهودية المرتقبة، التي راجت بين يهود الشرق والغرب طيلة قرن كامل[1].

ومن كل ما ذكر، يتضح أنه ظهر في سورية نتيجة، لوجود الجاليات الأوربية فيها على أنواعها، تيارات فكرية جديدة، انبثقت في صفوف الفئات الدينية غير الإسلامية، المسيحية واليهودية. وبعض هذه التيارات كان لصالح المجتمع العربي الشامي، مثل تيار إحياء الآداب العربية، وانصراف المسيحيين بالذات لدراستها بعمق وتمعن، ونشر المخطوطات العربية، وضرورة الاحتكاك بالغرب المتقدم، وأخذ الصالح من مظاهر حضارته، لبث الحياة المتجددة في جنبات المجتمع. إلا أن بعضها الآخر كان وبالاً على هذا المجتمع، وهو بذر بذور التفرقة الدينية والفكرية ضمن الطائفة الواحدة، وخلق تيارات فكرية معادية لكيان المجتمع العربي الشامي، وترابطه ووحدته، ونخص بالذكر العقيدة الكابالية اليهودية، التي اتخذت طابعاً قومياً، والتي يمكن القول إنها البذرة العميقة للحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر. ومهما يكن من أمر، فإن الجاليات الأوربية حملت معها نسيماً حرك صفحة الفكر الراكد في المجتمع العربي الشامي، وكانت هذه الحركة تموجاً سطحياً خفيفاً ومحدوداً في القرن السابع عشر، لم يستطع

---

(1) ولكن بعضهم ظل يأمل، فعند وفاته سنة ١٦٧٦م، نقلوا أمانيهم إلى صهره يعقوب الذي اعتنق بدوره الإسلام خوفاً من السلطات العثمانية. وكان نتيجة ذلك ظهور طائفة جديدة نصف يهودية ـ نصف مسلمة، وعرفت عند الأتراك باسم Donme (الصابي) وعقيدتها الكابالية، إلا أن طقوسها إسلامية ويهودية. فأفرادها يقومون بعباداتهم في المساجد ومعابدهم الخاصة، وينقطعون عن العمل أثناء العطل الإسلامية واليهودية. ولكن هذه الطائفة لم تنتشر في سورية، وإنما اقتصر أمرها على أزمير وسالونيك.

Voir. Encyc. Brit. art. Sabbatai Sebi - Encyc. Of Islam, art, Donme

الانتشار أفقياً وشاقولياً انتشاراً كافياً، ولم تكن له القدرة على تحريك مجموع المجتمع الذي يحمل ثقلاً ثقافياً وحضارياً ينوء تحته، ويمنعه من رؤية الثورة الحضارية الأوربية الجديدة. ولذا فإن حركة فخر الدين المعني الثاني، إذا نظر إليها إجمالاً، وبخطوطها الفكرية الحضارية لا السياسية، كانت الصدى لهذا التحاك الأوربي ـ العربي الشامي ولقد انعكس هذا الصدى على البنية الفكرية للفئة المسلمة، فصدته دون أن تتأثر به، بينما تجاوبت به جنبات الفئات غير المسلمة، لأنه كان لديها استعداد لتقبله. ومن ثم فالحركة بمجموعها لم تؤد إلى ثمار فكرية ناضجة، لأنها كانت أضعف من بنية المجتمع آنذاك، إلا أنها كونت مسارب دقيقة، ستتسع مع الزمن، وتكون الحركة الفكرية العربية في القرن التاسع عشر.

هذا مايخص النتائج الفكرية الناجمة عن وجود الجاليات الأوربية في سورية، أما تلك التي خلفها في أوربة، فقد كانت هي الأخرى قوية وعميقة. فقد حملت هذه الجاليات من جراء حياتها في هذه البقعة من الشرق، الشرق نفسه، بل سورية إلى أوربة، فنشأ في معظم دول أوربة تيار فكري، تأثر بهذا الشرق، ودعمته حركة الهومانيسم. ويبدو هذا التيار بالمظاهر التالية:ـ

أولاً: غزارة إنتاج أدب يمكننا أن نطلق عليه أدب الرحلات، أو الأدب الجغرافي. وفعلاً لقد رأت بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر، موجة واسعة من الرحالة الذين وفدوا إليها، إما لزيارتها بصفتها مقراً للأماكن المقدسة، أو مركزاً للجاليات الأوربية، أو لأنها معبر اضطراري يوصلهم إلى بلاد فارس والهند، وأقاصي آسية. ولم يكن هؤلاء الرحالة متفرجين عاديين، وإنما كانوا في معظم الأحوال بحاثة ومتشوقين لمعرفة البلاد التي يمرون منها معرفة واسعة وعميقة. فعمدوا إلى زيارة معظم مناطقها ومدنها، واحتكوا ما أمكن بسكانها، واطلعوا على عادات أهلها وتقاليدهم، وعندما رجعوا إلى بلادهم وأوطانهم، فإنهم وصفوا ما رأوا ودونوه. ولم يكن كل ما كتبوه صحيحاً ودقيقاً، بل لا بد أن الذاكرة قد خانتهم في كثير من

الأمور، أو أنهم في كتاباتهم كانوا متأثرين بعواطف خاصة، أو أفكار سابقة، شوهت رؤاهم وحرفت آراءهم عن الحقيقة، أو أن مدة رحلتهم كانت قصيرة لدرجة لم تسمح لهم باحتكاك واسع، ومن ثم جاءت معلوماتهم أحياناً مقتضبة ومقلصة، وبعيدة عن الصحة في كثير من مناحيها. ومهما يكن، فقد قدمت هذه المؤلفات إلى الأوربيين صورة ما عن بلاد الشام، كانوا يجهلونها، وأوجدت لدى الكثيرين تشوقاً إلى مشاهدتها، أو ربما العيش فيها. وتعتبر هذه الأسفار في وقتنا الحاضر، مصدراً من مصادر البحث عن أوضاع سورية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهي في واقعها استمرار لمؤلفات أدبية مماثلة في القرون التي سبقت.

إن عدد الرحالة الأوربيين الذين زاروا سورية منذ الفتح العثماني حتى نهاية القرن السابع عشر، عدد كبير، حتى من الصعب حصره، كما أنهم متعددو الجنسيات، فمنهم فرنسيون، وإنكليز، وهولانديون، وإيطاليون، وبرتغاليون، وإسبانيون، وألمان، ومنهم دينيون وآخرون مدنيون. ويضاف إلى هذا، أنهم كانوا متنوعي الأهداف في رحلاتهم تلك، فمنهم المبعوثون الرسميون من قبل حكوماتهم أو شركاتهم، ومنهم التجار، ومنهم العلماء، ومنهم السياح، ومنهم المبشرون، ومنهم المغامرون. وقد حاول بعض الرحالة أن يطرق الميدان السياسي، ويستفيد من بعض البلاطات الشرقية، ليدعم مصالح بلاده، كما أن بعضهم توصل إلى كثير من المعلومات العلمية، دون أية تهيئة متخصصة سابقة(١). والبحث في الرحالة إلى بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بحث طويل، ومتشعب الأطراف إلا أنه يمكن الاشارة إلى أشهر من زارها وكتب عنها بالدقة والتفصيل. مثل «مانسو بيير بيلون لومانس»، الذي كلف تحت حكم فرانسوا الأول بدراسة نباتات المنطقة وأعشابها. وقد زار اليونان والهند ومصر وبلاد الشام، وأصدر كتابه المشهور Les Observations de Plúsieurs Singularités et choses mémorables

(١) (1) Bathold: la découverte de L'Asie. P: 131.

Trouvées en Grèce, Asie, Indes Egypte et autres Pays Etrangers. في سنة ١٥٥٥م، وقد وصف المدن السورية فيه، وركز جهوده على النباتات الطبية بالذات، وهو لا يخلو من أغلاط. ثم هناك رحلة «دارامون»، سفير فرنسة، وقد كتب عنها مرافقه «شيسنو» في مطلع النصف الثاني من القرن السادس عشر، وفي نفس الوقت كان الرحالة «أفاغار» (١٥٥٣ - ١٥٥٤م) يجوب الأرض المقدسة، ويكتب عنها. ثم هناك «راولف» في سنة ١٥٧٣م، و «رينيو» و «داندينى» و «غاسبيرو بالبي» (١٥٧٩م)، وسير أنطوني شيرلي (١٥٩٩م)، وجينكنسون الإنكليزي، و«قيصر فردريك البندقي»، و«رالف فيتش»، و «جون ألدرد»، و «جون نيوبري»، عملاء شركة الليفانت (١٥٨٣م)[1].

أما في القرن السابع عشر، فقد كان العدد ضخماً إلا أن أشهر الرحالة الذين ذاع اسمهم في أوربة، وخلفوا أوصافاً دقيقة عن رحلاتهم في الشرق وسورية، كان «تايكسايرا»، وكان هذا برتغالياً يهودياً. إلا أنه تنصر أثناء رحلته. وقد تميز باستقصاءاته التاريخية، على الرغم من أن مذكراته تمثل معلومات من الدرجة الثانية. ولقد قدم وصفاً دقيقاً لمدينة حلب والطرق الصحراوية، التي انتعشت في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل السابع عشر. وكان لا يتورع عن خوض الصعاب ليتصل بالحقيقة مباشرة[2]. وفي نفس الوقت الذي كان فيه تايكسايرا يقوم بزيارته لبلاد الشام، (حوالي سنة ١٦٠٤م) كان «سانديز» الإنكليزي يجوب مدنها، ويصفها بموضوعية ودقة. هذا بالإضافة إلى رحلة «هنري دو بوفو» (١٦٠٤ - ١٦٠٥م)، و «دوبريف» في سنة ١٦٠٥م، ومبعوث ملك فرنسة «ديهه دو كورمان» في سنة ١٦٢١ إلى الأرض المقدسة، والأب «روجر الكبوشي»، ثم «بيتروديلا فاله» البندقي،

---

(١) لقد اعتمد في بحوث هذه الرسالة على كثير مما كتبه هؤلاء، فيرجى الرجوع إلى «قسم المصادر» للتعرف بأسماء كتبهم.

(٢) (2) Grant. PP: 15 - 16

المثقف الذي أعطت كتاباته للمعرفة الأوربية المعلومات الأولى عن آثار بابل، «وتافيرنيه» الذي يلقب بشيخ سياح فرنسة، وكان هولاندي الأصل، وقد قام بست رحلات إلى الشرق، وامتدت أسفاره بين (١٦٣٢ ـ ١٦٦٩م)، و «الأخ سيباستيان موريك» (١٦٤٣م)، و «كوبان» الذي كان قنصلاً قديمًا في دمياط (١٦٣٨ ـ ١٦٤٧م)، و «دولوار» في سنة ١٦٣٩م، و «لابوله لوغوز» (١٦٤٧ ـ ١٦٤٨)، وفرمانيل (١٦٣٠ ـ ١٦٣٢م)، و «بوله» سنة ١٦٥٥م، و «شاردان» (١٦٧١ ـ ١٦٧٤)، و «دوبروين» (١٦٧٧ ـ ١٦٨٤م) و «سبون» (١٦٧٥ ـ ١٦٧٦م)، والشفاليه «دولاروك» (١٦٨٨م)، و «ماوندرل» في أواخر القرن السابع عشر (١٦٩٩م)، و «تورنوفور» سنة ١٧٠٠م ـ وغيرهم كثير[1].

إلا أن من أهم ما كتب عن بلاد الشام في هذه الحقبة الزمنية، كانت «مذكرات دارفيو»، التي أتت في ستة أجزاء. وقد ولد «لوران دارفيو» في مدينة مرسيلية، من أسرة نبيلة، إلا أنها فقيرة، وبعد دراسة محدودة نالها فيها، أحس أن التجارة في الليفانت هي الوسيلة الوحيدة لإقامة أوده وأود أسرته، فقرر العمل مع أولاد عمه في أزمير، وكان لا يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وذلك في سنة ١٦٥٣م. ثم انتقل إلى صيدا، وعاش فيها عدة سنوات ونتيجة تعرفه العميق عادات أهل سورية وتقاليدهم، ولمعرفته بعدة لغات منها العربية والتركية، فقد عينه الملك لويس الرابع عشر قنصلاً على مدينة حلب، بعد أن كان قد كلفه بمهمات كثيرة في اصطنبول وتونس والجزائر ـ ولقد قام بعمله أحسن قيام، إلا أنه أصيب بالمرض، فاستدعي إلى فرنسة حيث توفي فيها، سنة ١٧٠٢م، وله من العمر سبع وستون عاماً.

وأهمية «مذكرات دارفيو» تنبثق من أنها لم تكن كغيرها من أدب الرحلات، وأوصاف الأقاليم والبلدان. فهو لم يكن تاجراً عادياً منشغلاً

(١) ينظر في قسم المصادر.

بتجارته فحسب، ولا رحالة يجوب البلاد دون أن يتفحص، فيكتب نقلاً عن غيره من السياح السابقين له، وإنما كان في كتاباته مؤرخاً ممحصاً وموضوعياً. فالمذكرات مملوءة بأبحاث مثيرة، وأوصاف دقيقة، ونقد علمي سليم، وملاحظات مفيدة، لا عن التجارة فقط التي كان يدرك أبعادها، وظروفها، وملابساتها، إلى الأعماق، وإنما عن دين أهل البلاد، وتقاليدهم وعاداتهم، الصغيرة والكبيرة، وجغرافية أرضهم، وفئاتهم الاجتماعية المختلفة. فقد ميَّز بين الأتراك والعرب، والتركمان والأكراد، وبين المسلمين والمسيحيين، بمختلف طوائفهم والدروز، ووصف كل جماعة وصفاً ممحصاً في الوقت الذي كان الاختلاط والتحاك بين بعض تلك الجماعات والأوربيين محدوداً، ومن ثم فإن المعرفة بها ضئيلة. وأفضل ما يقدمه «دارفيو» في مذكراته، معلوماته عن عرب جبل الكرمل، الذين أقام بينهم، إذ يستطرد من وصفهم إلى الكلام عن العرب، وتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم، ويظهر إعجاباً كبيراً بحضارتهم، ويهاجم من يتهمهم بالبربرية والتوحش، ومعظم المعلومات التي يوردها صادقة وحقيقية بل ودقيقة. وإن كانت تحمل أحياناً تعصباً ضد الإسلام والأتراك. وكانت مذكرات «دارفيو» مصدراً أساسياً استند إليه في هذا البحث.

أما بقية أدب الرحلات المشار إلى أصحابه سابقاً، فهو متشابه، وإن اختلف في أسلوبه، وهو وصف أحياناً واقعي موضوعي، وأخرى خيالي مكتسب، لا من الرؤية المباشرة، وإنما مما كتبه الرحالة السابقون، للمدن والتضاريس، والزراعات والصناعات، والسكان وعاداتهم وتقاليدهم، وللأوربيين وحياتهم. ومما يلفت النظر في أدب الرحلات، هذا الذي كتب عن سورية، أنه روج عن شعبها بعض الأساطير، التي لم تمحص، أو قصد عدم تمحيصها لتستخدم مستنداً في سياسة تتبنلها بعض الدول الأوربية، وتستفيد منها في مد جذورها في الأرض الشامية. ومنها الأسطورة التي تبناها «روجر الكبوشي»، عن أن الدروز ينتمون إلى «الكونت درو»، أحد فرنجة الحروب الصليبية، الذي اعتصم بالجبال مع لفيف من أصحابه، بعد رجوع

المدن السورية إلى أيدي المسلمين[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن أدب الرحلات هذا كان له أثره الكبير في تعريف أوربة بالشرق، وبخاصة أن كثيراً منه كان من عمل شخصيات هامة، ومن ثم طبع ونشر وتمتع بشعبية كبيرة، لأنه كتب بأسلوب شائق، وفي معظم الحالات من قبل رجال مثقفين مهيئين للملاحظة، وقادرين على الموازنة[2].

ثانياً: ظهور أدب في مختلف دول أوربة، متأثر بالشرق وسكانه وحكامه، فكثير من موضوعاته اقتبس من حياة هذا الشرق، وكذلك بعض الأفكار والصور. وبمعنى آخر، برز هذا الشرق واضحاً في القصص والملاهي والمآسي، التي ألفها أدباء إنكلترة وفرنسة وإيطالية وغيرهم، فوردت أسماء مدنه فيها، والحركة التجارية ضمنها، ولا أدل على ذلك مما كتبه الشاعر الإنكليزي «شكسبير»، عن تاجر البندقية، فهي صورة حية من صور تجارة ذلك الوقت مع الليفانت، وبخاصة مع حلب، والدور الذي كان يلعبه اليهود في تلك التجارة، علماً بأن اسم مدينة حلب والإشارة إلى قيمتها التجارية قد ورد في أكثر من موضع، بل إن شكسبير كان متأثراً بتجارة إنكلترة في حلب، لدرجة أن مأساته «ماكبيث» لم تخل من إشارة إليها[3].

---

(١) إن الغريب في تلك الأسطورة التي نادى بها بعض الرحالة عن جهل، أو لمآرب استعمارية أنه تبناها بعض المواطنين من سورية، من أمثال «أرسان شكري الحلبي» في كتابه «رحلة إلى فرنسة» في أواسط القرن الثامن عشر، ونقل عنه «جرجي يني» في كتابه «تاريخ سورية»، و«جرجي زيدان» في الهلال، و«وندرة مطران» في «سورية الغد»، إلا أن المؤرخ الفرنسي Puget de St Pierre نفسه دحض هذا الرأي، وبين مساله في كتابه «تاريخ الدروز في لبنان» وأثبت أنهم عرب أقحاح. وقد حاولت فرنسة أن تستفيد من هذه الأسطورة، وتجتذب إليها الدروز بحجة رابطة الدم. (عيسى المعلوف ـ تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني ص ٢٣ ـ ٢٥).

(٢) (2) Marie - Louise Dufraynoy: L'Orient Romanesque en France. P: 20

(٣) (3) V. Macbeth. a. I. SC. 3 (Her Husband To Aleppo Gone, Master O'The Tiger

وقد ألف «هاملتون» الكاتب الإيرلاندي (١٦٤٦ - ١٧٢٠) الذي عاش فترة في فرنسة، مجموعة حكايات أدبية، ظهر في بعضها تأثره بما هو رائج عن «الأمير فخر الدين المعني»، حتى أطلق على أبطالها الأربعة هذا الاسم Facardins. Les Quatre ، وأن ما ألفه Favart ، عن Les Trois Sultanes ، «وراسين» عن Bajazet (بيازيد)[1]، وموليير عن الـ Bourgeois Gentilhomme[2]، لتعبيرات صادقة عن أثر الشرق العثماني في الأدب الغربي[3].

ثالثاً: انبثاق أدب مراسلات واسع، وغني بالمعلومات العفوية الوفيرة عن الحياة الاجتماعية للجاليات، وسكان بلاد الشام. وهذه المراسلات قسمان: شعبية قامت بين التجار وأهلهم وأصدقائهم. ومراسلات رسمية قامت بين السفراء والقناصل، وحكوماتهم وشركاتهم. والنوعان ذوا قيمة تاريخية كبيرة، لأنها وثائق ثمينة لدراسة هذه الحقبة من الزمن، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وأشهر هذه المراسلات الرسمية، تلك المحفوظة في أرشيفات غرفة تجارة مرسيلية، ووزارة الخارجية الفرنسية، والمتحف البريطاني، وكذلك التقارير المفصلة الدقيقة التي كان يبعث بها قناصل البندقية وسفراؤها إلى مجلس الشيوخ، والمحفوظ بعضها في «أرشيف الدولة» في البندقية.

رابعاً: ظهور تشريع جديد خاص بجاليات أوربا في بلاد الشام، كان

---

(١) لقد اقتبس «راسين» قصته مما سمعه من سفير فرنسة في اصطنبول «دوسيزي».
Vandal / Op. Cit. .. Intro. P: XII

(٢) وحتى يظهر «موليير» مسرحيته أقرب ما تكون إلى الحقيقة والواقع، فإنه استعان بدارفيو من أجل الملابس والحركات.
D'Arvieux. IV. P: 252... Vandal/ Les Voyages...P: 22

(٣) لقد أثار هذا الموضوع انتباه بعض الكتاب الحديثين، فأخذوا ينقبون ويبرزون تلك الآثار التي خلفها الشرق في أدب تلك الحقبة، ومنهم Pierre Martino ، الذي قدم أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة تحت عنوان:
L'orient dans la litterature Française au 17 ème et au 18 ème siecles.

له أثره الكبير في أبحاث القانون الدولي العام، ويوضح كثيراً من النقاط الغامضة في علاقات الأجانب بالدولة المستقلة، ذات السيادة التي يقيمون فيها، ويبني أعرافاً جديدة، ويقيم أسساً للعلاقات البشرية أكثر إنسانية، نتيجة التحاك بالتشريعات الإسلامية.

خامساً: نمو حركة الاستشراق وتوسعها في أوربة. فلقد ازداد اهتمام المثقفين بهذا الشرق اهتماماً علمياً. فهو لم يجذب بسحره وأساطيره، وترفه وبذخه، أنظار الرحالة والأدباء، وإنما برزت طبقة علمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، تأثرت بالحركة الإنسانية المنتشرة في أوربة، فأخذت تنكب على تعرف معالم الشرق وحضاراته، وثقافاته ولغاته، وأديانه وتاريخه وآثاره. وكان لوجود الجاليات الأوربية في سورية والليفانت، دور كبير في تنمية هذا الاهتمام، وإرضائه وتوسيع آفاقه.

وقد تمثل الاستشراق في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في الأمور الآتية:-

١ - الاهتمام بتدريس اللغات الشرقية، ومنها السريانية والعربية المنتشرة في سورية، في جامعات أوربة وكلياتها. وفي الحقيقة لقد تبدى مثل هذا الاهتمام منذ القرن الثاني عشر، عندما انتقلت الفلسفة العربية إلى الغرب، وجابهت الدراسات التيئولوجية السائدة في أوربة آنذاك. فقد قام التيئولوجيون أنفسهم بتعلم اللغة العربية لفهم تلك الفلسفة، والرد على مؤيديها من الغربيين، وبدأت حركة ترجمة عن العربية وأطلق اسم «مستشرقين» على كل من كان يعمل في اللغات السامية، وأهمها العربية والعبرية. وجاء «روجر بيكون»، و «لال»، فنبها إلى أهمية الدراسات الشرقية، وأيدت البابوية هذا الاتجاه، وكان هدفها تطبيق ما نادى به «لال» عن التبشير الديني المستنير في بلاد الشرق العربي. ولقد أوضح «شارل جوردان» مؤخراً، بأن البابوية كانت تتعهد في القرن الثالث عشر في باريس، (٢٠) رجل دين، أصلهم من الشرق Clerici Transmarini، وتعلمهم معارف الغرب، لتغرس في آسية

بذور المسيحية.

ومهما يكن، فمن المؤكد أنه قد بدئ بدراسة اللغات الشرقية بعد المجمع العام الذي عقد في فيّنا، سنة ١٣١١م و ١٣١٢م، برئاسة البابا كليمان الخامس، وقد طلب إنشاء كراسي أستاذية في رومة وباريس، وبولونية وأكسفورد وسلامنك، لتدريس اللغات العربية والعبرية والكلدانية، ويعينهم في رومة البابا، وفي باريس الملك، وفي بقية المدن الأديرة الدينية. ونما هذا الاتجاه تدريجياً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حتى أن الملك فرانسوا الأول، استدعى من جنوة في سنة ١٥١٩م الأسقف Giusti Niani، لتدريس العبرية والعربية، وظهر مستشرقون فرنسيون، ألمعهم «غليوم بوستيل Guillaume Postel»، (١٥١٠ ـ ١٥٨١م)، الذي يمكن النظر إليه كأول مستشرق بالمعنى الحديث للاستشراق. وكان معجباً بالدين الإسلامي والآداب العربية، وقد دعا إلى تعاون الإسلام والمسيحية، وكان يجيد من اللغات اللاتينية والعربية، والكلدانية والسريانية، واليونانية والعبرية، وكان يقول إنه باستطاعته أن يجوب جميع البلاد، حتى الصين، دون مترجم. وكان يدرِّس في «كلية فرنسة»، التي أسست سنة ١٥٣٠م، العربية والعبرية واليونانية. وكان له مؤلفات عديدة، ومنها كتاب لقواعد عربية كاملة، بل إنه حفر الأحرف العربية للطباعة، إلا أن تحرره الفكري أثار اللاهوتيين، فاضطر إلى إنهاء حياته في دير.

وفي سنة ١٥٨٧م، أنشأ الملك هنري الثالث رسمياً كرسياً للغة العربية في كلية فرنسة، وكانت مدرسة رومة للموارنة قد أسست هي الأخرى، وضمت في أفنائها عدداً من الموارنة من جبل لبنان، يتعلمون حضارة الغرب، ويعلمون بالمقابل لغتيهم وآدابهم، العربية والسريانية. ولقد استعان الملك لويس الثالث عشر في سنة ١٦١٤م، باثنين من هؤلاء الموارنة، لتدريس العربية والسريانية، في كلية فرنسة، وهما «جبرائيل الصهيوني»، و «إبراهيم الحاقلي». أما الأول فقد ولد في سنة ١٥٧٥م، في إهدن، وكان أستاذاً في

كلية «سابينس» في رومة، وعاون Le Jay في نشر التوراة، وصنف غراما طيقا سريانية. وقد عمل ترجماناً لملك فرنسة، إلى جانب وظيفته التعليمية، وتوفي في باريس سنة ١٦٤٨م(١). أما «إبراهيم الحاقلي»، فقد ولد في «حاقل» في لبنان، وطلب العلم هو الآخر في مدرسة الموارنة في رومة، وعلم فيها العربية والسريانية، ثم انتقل إلى باريس، وقد عمل حثيثاً لتحالف فخر الدين مع البابا، في سنة ١٦١٨م، وتوفي في رومة سنة ١٦٦٤م.

وكما انتشر تعليم اللغات الشرقية في إيطالية وفرنسة، فإنه امتد إلى هولاندة، وإلى جامعة «لايدن». بالذات، وإلى إنكلترة. فبفضل رئيس الأساقفة الإنكليزي «لاند»، أدخل تعليم اللغة العربية في جامعة أوكسفورد لأول مرة، في سنة ١٦٣٦م، وسمي للتدريس فيها «إدوار بوكوك»، الذي كان قبلاً رجل دين مرافقاً لجالية حلب الإنكليزية.

ولقد ارتبط بانتشار تدريس اللغة العربية، والاهتمام بالاستشراق في أوربة، ظهور الطباعة بالأحرف العربية. فالطباعة العربية هي التي ساعدت على نشر المعارف الجديدة، وقد رأينا أن «بوستيل» عمل على حفر أحرف عربية. ولكن الآداب الشرقية في أوربة، تدين بجزء من نهضتها إلى «سافاري دوبريف»، الذي قرر أن ينشىء في فرنسة مطبعة عربية، فحفر في الشرق نفسه - عندما كان سفيراً - حروفاً عربية جميلة، وحملها إلى باريس، وبعد وفاته بيعت بالمزاد، واشتراها لويس الثالث عشر، وأمر مطبعيّه بأن يعتني بهذه الأشياء الجميلة والفريدة، حتى لا تتسرب إلى أجانب يحملونها إلى خارج فرنسة، فتفقد المملكة هذا الأثر الثمين، ولكن الأمر لم ينفذ بدقة، وأخيراً اشتراها رجال الدين، وضمت إلى المطبعة الملكية(٢). ومن أمثال المطبعة الملكية في فرنسة، مطبعة لايدن العربية، التي ذاع صيتها في العالم. وقد وصلت الطباعة العربية في باريس إلى مستوى عال من الأناقة

(١) ريستلهوبر ص ١١٦.

(٢) (2) Dugat: Histoire des orientalistes de LEurope. I. Intro. P. XXI

والجمال، وبزت حتى مطابع رومة، وقد أضاف إليها لويس الرابع عشر، في سنة ١٦٩١، تحسينات جديدة.

٢ ـ ظهور جماعة من البحاثة والعلماء، لا همَّ لهم سوى دراسة الشرق العربي، وتاريخه ولغاته وآدابه، وعادات أهله، دراسة علمية دقيقة، لا تكتفي بما يكتبه الرحالة والمؤرخون عنه، وإنما تريد الاتصال المباشر بذلك الشرق عن طريق دراسة تراثه بلغاته الأصيلة، ومن هؤلاء «غليوم بوستيل»، الذي أشير إليه سابقاً، وبييرجيل Pierre Gilles، الذي قام بأبحاث أركيولوجية في القسطنطينية، وقدم كتاب «طوبوغرافية القسطنطينية Topographia Constantin-opolis» وتيفه Thevet، وله كتاب Cosmographie du Levant الذي نشر في سنة ١٥٥٦م، ونيقولا دونيقولة Nicolas De Nicolay، الذي رافق هو الآخر دارامون في رحلته، ونشر عند عودته كتاب Les Navigations, Peregrinations Voyages Faits En La Turquie. ومن المستشرقين أيضاً، من قام بدراسات تاريخية ودينية ولغوية، ومن هؤلاء الألماني Loewenklau Leunclavius، الذي كتب تاريخ تركية مستنداً إلى مصادر تركية، ولقد طبع مؤلفه في فرانكفورت، في سنة ١٥٩١م، تحت اسم Historiae Musulmanae Turcorum De Monumentis ipsorum exscttiptae Libri XVIII. إلا أن أزهى مدرسة للمستشرقين، كانت تلك التي تأسست في هولاندة، وكان من أهم أعضائها «أربينوس»، أو Van Erpe (١٥٨٤ ـ ١٦٢٤م) الذي كان أستاذاً للغتين العربية والعبرية في جامعة لايدن. وهو الذي أنشأ فيها المطبعة العربية الذائعة الصيت في العالم، والتي لا تزال لها شهرتها حتى الآن، في طباعة المخطوطات العربية بعد تحقيق دقيق لها. وقد خلف وراءه مؤلفات هامة، منها «مبتدأ اللغة العربية Rudimenta Linguae Arabicae»، والقواعد العربية GrammaticaArabica وقد كتبها في سنة ١٦١٣م، وكذلك القواعد العبرية العامة، والقواعد الكلدانية والسريانية. ومن مستشرقي هذه المدرسة أيضاً «وارنر» الذي تنسب إليه مجموعة المخطوطات التي أوصى بها إلى جامعة لايدن، والتي سميت باسمه. وكذلك «غوليوس»، الذي ألف معاجم عربية وفارسية، وقام لهذا الغرض برحلات عديدة، إلى

الشرق وسورية والمغرب وآسية الصغرى. ولقد ظهر في القرن الثامن عشر، من تابع أهداف هذه المدرسة، فنشأت مدرسة «محبي العربية» ، وكان مؤسسها المستشرق الهولاندي «شالتنس A.Schultens» (١٦٨٦-١٧٥٠) .
وبالإضافة إلى أولئك البحاثة، ظهر في القرن السابع عشر «ديربيلو D'Herbelot» الفرنسي، (١٦٢٥ - ١٦٩٥)، الذي لم يستطع في الوقع زيارة الشرق، وقد ألَّف على شكل معجم موسوعي أول مجموعة من المعلومات عن الشرق الإسلامي، وهي مقتطفات من مؤلفات المؤلفين العرب، وقد عرفت تحت عنوان المكتبة الشرقية La Bibliothèque Orientale . وقد عاصر «دير بيلو» «هوتينغر» Hottinger ، وأصله من زوريخ ، وقد درس في هولاندة ، وألف كتابه الشهير Historia Orientalis . ويضم إلى هؤلاء «إدوار بوكوك» ، الذي نشر مؤلفات بعض المؤرخين العرب والمستشرق الإنكليزي بيدويل Bedwell ، الذي كان بمراسلات دائمة مع أربينوس.

ويجب ألا ينسى في هذا المضمار مدرسة رومة للموارنة، وإسهامها الهام في نشر الوعي الاستشراقي في أوربة، والخدمات العلمية الكبيرة، التي قدمتها في حقل الدراسات اللغوية الشرقية والدينية، حتى يمكن القول إن طلبة هذه المدرسة من الموارنة، هم الذين نشروا قبل غيرهم في الغرب معارف الشرق، ولغاته وتاريخه ودياناته وتقاليده، بعد أن كانت أوربة حذرة منها. ومن هذه المدرسة خرج فريق من المؤلفين، كانت تآليفهم عوناً لمستشرقي أوربة. ومن هؤلاء «جرجس عميرة»، الذي نشر سنة ١٥٩٦م أول غرامطيقا سريانية ظهرت في أوربة، «ويوحنا الحصروني»، الذي نشر هو وجبرائيل الصهيوني كتاباً في أخلاق الشرقيين وعاداتهم، وترجما معاً جغرافية الإدريسي، واستدعاهما لويس الثالث عشر إليه ليقوما بترجمة الكتب العربية إلى اللاتينية. ومن هؤلاء الموارنة أيضاً، «نيرون البائي»، الذي علم السريانية في رومة. إلا أن أشهرهم على الإطلاق «السماعنة»، الذين يدين لهم كل اختصاصي بالكنائس الشرقية، بقسط كبير مما يعرف وأبرزهم يوسف السمعاني، المولود في سنة ١٦٨٧م، وكان حارس مكتبة الفاتيكان، وتوفي

في رومة، بعد أن خلف مؤلفات عديدة، ولعب دوراً هاماً في ربط الكنيسة المارونية نهائياً بكنيسة رومة.

٣ - يظهر الاستشراق كذلك في لهفة جميع الأوربيين، وبخاصة الملوك والعلماء، في الحصول على مخطوطات الشرق، العربية والعبرية والسريانية والفارسية. ويمكن أن ينظر إلى هذه اللهفة كأثر من آثار الحركة الهومانيستية، التي كانت تعتلج في كل أنحاء أوربة، وتوجه جميع الناس نحو الانكباب على الآداب القديمة، والمعارف السابقة، ولكن يجب ألا يهمل أثر وجود الجاليات الأوربية في الشرق، في تنمية ذلك التيار الفكري الضخم، ومده بكثير من أسباب وجوده، وهي المؤلفات القديمة نفسها. ويلاحظ أن اهتمام فرنسة بهذا الموضوع كان كبيراً، فقد أرسل الملك فرانسوا الأول بعثات علمية إلى بلاد الليفانت، لتبحث له عن كتب باللغات اليونانية والعبرية والعربية، ومن أقدم ما تجد. وكان الهدف الأول تجهيز كلية فرنسة التي أنشأها، بمكتبة واسعة وثمينة[١]. ومن المبعوثين العالمان «بوستيل» و«بيرجيل»، وقد التقى بهما «شيسنو» و«دارامون» أثناء رحلتهما في سورية في سنة ١٥٥٠م[٢]. وسار ملوك فرنسة الآخرون على نفس الخطة، وشاركهم العناية بالمكتبات والمخطوطات وزراؤهم، من أمثال ريشليو وكولبير، ولذا أصدر الجميع تعليماتهم إلى سفراء فرنسة وقناصلها في الإسكالات، للبحث عن المخطوطات القديمة النادرة، والمداليات، وشرائها لتزين فرنسة بمخلفات الشرق الثمينة[٣]. وقد تسربت هذه الهواية من الملوك والوزراء إلى السفراء أنفسهم ورجال البلاط، ومن ثم كان كثير من السفراء، من أكبر جامعي

(١) (1) Charrière. I. PP-: 440-441. Note. 1.

(٢) (2) Chesneau: Voyages de M. d'Aramont en Turquie - Charrière. II. P. 110. Note.

(٣) أنظر (3) Vandal: les Voyages.. Intro. P:XII - Omont: Missions Archéologiques françaises en Orient. PP: 222 - 279Sq

وفعلاً فإن دارفيو قنصل فرنسة في حلب أرسل إلى كولبير مجموعة كبيرة من المخطوطات المختارة اختياراً حسناً (ج ٦ ص ٣٢٥).

المخطوطات، مثل «بيريكس»، و «نوانتيل»، و «مارشفيل»، و «غيوراغ»[1] وغيرهم.

وبالفعل، فإن أكبر نزح شاهدته المكتبة العربية المخطوطة، في سورية ومصر والعراق وآسية الصغرى، كان في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لأنه كان هناك حملة مركزة ومنظمة من أوربة للحصول على هذه المخطوطات، وضمها إلى مكتباتها العامة والخاصة. ويبدو هذا واضحاً في المراسلات المعقودة بين ملوك فرنسة وسفرائهم في اصطنبول، وبين الوزراء والقناصل، وبين السفراء في مختلف البلدان. كما تتضح في البعثات الخاصة التي أرسلها ملوك فرنسة ووزراؤها، في القرن السابع عشر لهذا الغرض، وأنفقوا عليها الأموال الوفيرة، مثل بعثة فانسلب Vansleb الهولندي، في سنة ١٦٧١م، إلى الإسكالات، حيث بقي أربع سنوات يبحث وينقب، في مصر وسورية وقبرص وجزر الأرخبيل وآسية الصغرى، بموجب تعليمات كولبير له، وقد بعث إلى مكتبة الملك في نهاية المطاف (٤٥٧) مخطوطاً[2]. وبعثة «مانسو» خازن الملك، و«لينه» لنفس الهدف، وقد ساعدهما في البحث والجمع بطريرك السريان في حلب، وامتدت رحلتهما إلى الليفانت، بين عامي (١٦٦٨ - ١٦٧٤م)[3]. وهكذا كان الأوربيون يقومون في الإسكالات بتجارة لا تظهرها إحصاءات غرفة التجارة المرسيلية، أو شركة الليفانت الإنكليزية، وإنما هي تجارة خفية، يمكن أن نطلق عليها اسم «طرائف الشرق». وفي الواقع، فإن جميع المثقفين والعلماء، وهواة جمع المخطوطات والآثار، لم ينفكوا أثناء القرن السابع عشر عن البحث بأنفسهم، أو بوساطة التجار والقناصل عن بغيتهم. ومن أمثلة هؤلاء، «بيتروديلا فاله»، السائح المثقف المشهور، الذي كان يطمع في إنشاء مكتبة يفتحها للجميع، وتضم

---

(١) (1) H. Omont. PP: 175 - 253

(٢) (2) D'Avenel: Lettres et Instructions. VII. Supplément. PP: 452 - 454

Lettre de Colbert. 17 Mars 1671 - ibid. P: 459

(٣) (3) Ibid. P: 460. lettre de Colbert 30 décembre. 1667

أثمن المخطوطات[١]. ولذا، فإنه أثناء زيارته لدمشق، سعى للحصول على مخطوطات عبرية قيمة. ومن هواة الجمع «نيقولا كلود فابري دوبيريس» من منطقة البروفنس الفرنسية، وقد اشتهر بأنه عمل لخمسة عشر عاماً من حياته في عقد مراسلات مع كل إسكالات الشرق، ليجمع لديه المخطوطات، والمداليات، والتحف القديمة، وكل ما يثير الفضول. ووجد في قناصل فرنسة في سورية ومصر من أمثال «استيل» و «ماجي»، وفي الكبوشيين مساعدين كرماء[٢].

وفي الحقيقة لقد قام المبشرون الكبوشيون واليسوعيون بجمع مخطوطات لا تحصى، نقلوها إلى أوربة، وساعدهم في ذلك الموارنة، كما ساعدوا ملوك فرنسة[٣].

ولم يكن الأمر حكراً على فرنسة وحدها، وإنما اهتمت به الدويلات الإيطالية وإنكلترة وهولاندة. ففي إنكلترة استطاع «تشارلز روبسون»، رجل الدين المرافق لجالية حلب (١٦٢٤ - ١٦٣٠م)، أن يكوِّن مجموعة ثمينة من المخطوطات الشرقية، هي الآن في مكتبة بودليان Bodlein، وكذلك «بوكوك»، صاحب المجموعة الغنية بالمخطوطات، العربية والعبرية[٤]. وإن رسائل التجار والقناصل، لتوضح حماسة لاقتناء تلك الآثار، مماثلة لتلك

(١) (1) Pietro Della Valle. I. PP: 176 - 177. PP: 359 - 360

(٢) (2) H. Omont: P. X

(٣) ريستلهوبر - ص ١١٨.

في سجلات الخارجية الفرنسية وثيقة، يرجع أن تاريخها يتراوح بين ١٦٥٨ - ١٦٥٩م مكتوبة باللغة الإيطالية، وخلاصتها أن سركيس أحد كهنة لبنان، يعرض قبل عودته إلى بلاده على الكردينال مازاران، أن يشتري له كتباً سريانية وعربية وعبرانية ويونانية وتركية وفارسية، لأن له تمام المعرفة بذلك. ويعرض ألا يقاضيه أي ثمن إلا في الشرق بطريق بعض التجار الفرنسيين.

(٤) (4) Wood. P: 223

التي رأيناها في رسائل كولبير وملوك فرنسة(١). فتاريخ نمو المكتبات الكبرى في أوربة إذن، وتزويدها بالمخطوطات الأثرية، يرجعان إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، مثل مكتبة الفاتيكان وفونتينبلو، وكلية فرنسة، والبودليان وغيرها.

ومما يلفت النظر في بحث الأوربيين عن المخطوطات، أن اهتمامهم كان منصباً في القرنين السادس عشر والسابع عشر، على مخطوط تقويم البلدان لأبي الفداء، ويتبدى هذا في مراسلات العميل الإنكليزي «نيوبري»، الذي طلب صديقه منه (وهو ريتشارد هيكليوت)، التفتيش له عن هذا الكتاب بأي ثمن(٢)، وكذلك في اهتمام بعض المستشرقين بترجمته، كما فعل «تيفنو» بالاشتراك مع «دارفيو»، في النصف الثاني من القرن السابع عشر(٣). هذا بالإضافة إلى أنه كان من باكورة الكتب العربية التي طبعت مقتطفات منها في رومة، سنة ١٥٩٢م. ويبدو أن الرغبة في الحصول على المعلومات الجغرافية في عصر الاكتشافات، وحمى المعرفة العلمية، هو الذي دفع جميع هؤلاء إلى الاهتمام بهذا المؤلف النفيس(٤).

وإذا كان وجود الجاليات الأوربية في الليفانت وبلاد الشام عاملاً هاماً في إيناع الاستشراق، وتطوره وتوسعه، عن طريق وضعها مادة العمل والبحث بين أيدي العاملين في حقله، فإنه كان بالمقابل إفقاراً فكرياً لبلاد الشام والبلاد العربية، ونضحاً لكنوزها الثقافية، ومقومات تراثها الفكري

---

(١) (1) Foster: Travels Of Sanderson. P: 221. Letter. 24 October 1601

P: 228 - P: 336. 30 April 1607

(٢) (2) Hakluyt. IIIP: 333 - Voyages & Travels. I. P: 306 28 May 1583

(٣) (3) D'Arvieux. IV. P: 103

(٤) (4) V. Hakluytt. II. P: 333

لقد اطلع على كتاب أبي الفداء في منتصف القرن السادس عشر الفلكي والجغرافي البندقي المشهور «جون باتيستا راموزيوس Jhon Baptista Ramusius» واستفاد من معلوماته الجغرافية عن الصين، والسواحل الشمالية الروسية.

العربي، التي انتقلت إلى أوربة بأبخس الأثمان، ودون وعي من السلطات الحاكمة أو السكان أنفسهم. وتقدر المخطوطات المحفوظة في المكتبات الغربية، والتي تم انتقالها، وبخاصة في هذين القرنين، بما يقارب (١١,٠٠٠) مخطوط، معظمها عربي(١).

سادساً: امتداداً لحركة الاستشراق السالفة الذكر، كان هناك حركة «استشراق علمية» - إذا جاز لنا القول - . فقد ركز كثير من العلماء الطبيعيين انتباههم على سورية، لدراسة نباتاتها وحيواناتها وآثارها. أما دراسة النباتات، فكانت أولاً لهدف طبي، ثم تطور الأمر فغدت للعلم البحت، ولتعرف نباتات غريبة، تحمل إلى بلاطات الملوك وحدائقهم لتزيينها، أو لإرضاء هوايات هؤلاء الملوك الخاصة في أن يكون لهم حديقة للنباتات، تضم معظم ما هو موجود في العالم منها(٢). وقد أشرنا إلى بعثة «بيلون لومانس» في القرن السادس عشر، ومثلها بعثة «تورنفور» في سنة ١٧٠٠م. وفي الحقيقة لم يكن الاهتمام بهذه النواحي مقتصراً على الملوك والوزراء، وإنما كان السياح وأفراد الجاليات أنفسهم ينصرفون إلى هذه الهواية العلمية، فيجمعون نماذج من النباتات التي يرونها، بأوراقها وأزهارها، وعينات من المعادن، كما فعل «بيترو ديلا فاله» أثناء رحلته، لأن صديقه كلفه بهذه المهمة(٣). وما كتبه «دارفيو» وغيره من الرحالة عن نباتات سورية ومزروعاتها، وما طلبه نوانتيل من أنواع الصخور والنباتات أثناء زيارته لسورية، وما عدده «لوكا» في كتابه من بذور الأشجار والأزهار المجهولة في أوربة، لأمثلة تبرز ذاك الاهتمام، والروح التنقيبية العلمية(٤).

---

(١) Russell. II. P: 90

(٢) نموذج من ذلك حديقة البرتقال التي حملت إلى الملك لويس الرابع عشر، وزرعت في حديقة قصر فرساي، على نمط يذكر بقصر فخر الدين المعني في بيروت.

(٣) Pietro Della Valle. I. Part. II. P: 15, 17

(٤) Voyage du Sieur Paul Lucas au Levant. Vol. III. P: 320 sq

وانصب تركيز مماثل على حيوانات المنطقة، لاسيما بعد أن انتشرت في قصور الملوك في أوربة بدعة إنشاء حديقة صغيرة للحيوانات، على نمط حديقة النباتات، تضم الغريب من حيوانات العالم. وفعلاً فإن القناصل في سورية كانوا يرسلون إلى ملوك دولهم ما يرونه ملائماً منها. ولا أدل على ذلك مما ذكره قنصل حلب «بارون»، في رسالة منه إلى كولبير، يبلغه فيها «بأن الغزلان الأربعة التي شحنها من الإسكندرون، وهي حيوانات جميلة ورشيقة، قد نفقت قبل شحنها»(١). أما الإنكليز، فقد استهوتهم الخيول العربية الأصيلة، التي كانوا ينقلونها براً إلى أزمير، ومنها يشحنونها إلى إنكلترة(٢).

وإلى جانب التفات الأوربيين إلى الدراسات الطبيعية، فإنهم وجهوا أنظارهم إلى الآثار العمرانية، التي تعج بها حنايا الشرق. وكان للجالية الإنكليزية في حلب اليد الطولى في تنبيه الأثريين إلى مدينة تدمر ومبانيها، إذ كانت أول من زارها ووصفها. ومن هؤلاء، التاجر «هاليفاكس»، الذي قام برحلة إليها في سنة ١٦٧٨م، وتابع دراستها في القرن الثامن عشر (١٧٥١م)، «دوكنز» و «وود» Dawkins & Wood ، ومن يقرأ رحلات «هويلر Wheler »، في القرن السابع عشر، ليلاحظ الاهتمام العميق بآثار البلدان التي زارها وتاريخها، ولو أنه لم يصل في رحلته إلى سورية إلى أبعد من أنطاكية(٣).

سابعاً: لم تترك بلاد الشام والشرق أثرها في الأدب والعلم الأوربيين فحسب، وإنما تسرب ذلك إلى الفن. فيلاحظ أن أصحاب الهوايات الفنية من الرحالة، كانوا يستقون موضوعات لرسومهم منها كرسم بعض مناظرها الطبيعية، أو مدنها، أو نماذج من سكانها، أو الأماكن المقدسة فيها. وإن

---

(١) (1) Lettres et Instructions. VII. Supplément. PP: 335-356.

(٢) (2) Masson: P: 507

(٣) (3) Voir. Wheler: Voyage de Dalmatie, de Grèce et du Levant. 2 Vol

اللوحات التي خطها الفنان الفرنسي، «جاك كاري Jacques Carrey »، الذي رافق دو نوانتيل في رحلته إلى سورية، لتعبر عن الانطباعات التي خلقته هذه البلاد، بشمسها المشرقة، ومناظرها الرقيقة الحلوة، في نفسه. و «جاك كاري» هو تلميذ الفنان الفرنسي الشهير «لوبران»، ولوحاته عن سورية هي «مياه دمشق»، و «نهر الأردن»، و «درويش في غزة»، و «أعماق لبنان» (عند دير كانوبين الماروني)، والقبر المقدس وإن كتاب «مدائن العالم»، لمؤلفه «ج. براون» الذي طبع في كولونية، من قبل «فرانتز هوغينبرغ»، ليبرز في بعض صوره، صورة دمشق في القرن السادس عشر[1]. كما أن الأب «روجر الكبوشي»، رسم صورة لفخر الدين المعني في مطلع كتابه عن «الأرض المقدسة».

ويمكن أن نضيف إلى الناحية التصويرية هذه، مختلف صور النباتات والحيوانات التي خطها «بيلون لومانس»، وغيره من العلماء الرحالة في كتبهم، وينمو هذا الاتجاه ويقوى في القرن الثامن عشر، ولا أدل على ذلك من كتاب «راسل» عن مدينة حلب.

ومن يدرس تأثر الفن الأوربي بالشرق، لا بد أنه سيرى انعكاساته على جميع النواحي الفنية، من عمرانية وزخرفية ونحتية وتصويرية.

أما النتائج السياسية الناجمة من إقامة الجاليات الأوربية على الأرض الشامية منذ الفتح العثماني حتى نهاية القرن السابع عشر، فتتلخص بأن هذه الجاليات كانت الطلائع الأولى للاستعمار الغربي الحديث على الأرض العربية. فاستعمار فرنسة لأجزاء من تلك الأرض لم يبدأ في الواقع منذ احتلالها لها، في القرنين التاسع عشر والعشرين، وإنما منذ أن حطت هذه

(١) لقد نقل هذه الصورة «كارل فالزينجر» C.Walzinger الألماني إلى كتابه «آثار مدينة دمشق القديمة» الذي طبع في برلين سنة ١٩٢١، ونقلت الصورة أيضاً إلى كتاب ألماني آخر طبع في سنة ١٩٢٤م تحت اسم «مصورات دمشق وآثارها وكتاباتها»، ونشرتها مجلة الكشاف البيروتية ج ١ ص ٢٢٨.

الجاليات رحالها في إسكالاتها، واستغلت اقتصادها، وكوّنت فيها مستعمراتها التي لم تكن سوى جمهوريات أوربية صغيرة مستقلة، وسط الخضم العربي الواسع. فهذه الجمهوريات كانت في الحقيقة مراكز الغزو الأولى، ومواقع الاحتلال السلمي للشرق العربي، وكانت الامتيازات التي تمتعت بها، مستنداً في نظرها لتسويغ بقائها، والحفاظ على وجودها في هذه البقاع.

لقد اتضح للدول الأوربية التي بعثت بجالياتها إلى بلاد الشام لتتاجر في إسكالاتها، وتبشر دينياً بين أفراد شعبها، أهمية هذه البقعة من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. فهي مورد لكثير من الخامات الضرورية لصناعتها الناهضة، وهي سوق قيمة لتصريف بضائعها المصنوعة، ومعبر تجاري إلى الشرق الأقصى، تحمل إليه ومنه عبر الخليج العربي والجزيرة العربية، بضائع أوربة وأقاصي آسية، كما أنها حصن منيع في البحر المتوسط، يمكنه أن يلعب دوراً رئيسياً في السيطرة على الملاحة فيه، لاسيما أن البحر المتوسط قد اكتسب في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أهمية سياسية كبيرة، غير مرتبطة هذه المرة بالقيمة الاقتصادية، وذلك نتيجة سيادة الدولة العثمانية، وهي محور ضخم من محاور السياسة العالمية آنذاك، على جزء كبير من حوضه، وإطلالة فرنسة وإسبانية عليه، وهما من القوى الأوربية المتصارعة في ذينك القرنين، وأخيراً دخول إنكلترة وهولاندة إليه. فلا غرابة إذن أن تكون بلاد الشام منذ الضم العثماني لها مسرحاً لتغلغل الدول الأوربية التي تركزت جالياتها فيها، ومجالاً فسيحاً لتداخلاتها السياسية، حتى في شؤونها الداخلية مع سلطاتها الحاكمة. وكانت تلك الجاليات وسيلة ذاك التغلغل، وتلك التداخلات، فهي قد مهدت إذن بشكل مباشر وغير مباشر لتثبت أقدام دولها على الأرض العربية. ومن البدهي أن تتحول بلاد الشام إلى منطقة تنافس وصراع دوليين، وبخاصة أن ذاك الصراع كان على أشده في قارة أوربة ذاتها. ولقد لمحنا صوراً من مظاهر التنافس السياسي عند بحث «الامتيازات»، كما أحطنا بنماذج من التنافس الاقتصادي أثناء البحث في الحياة الاقتصادية للجاليات.

وكانت نتيجة الصراع بالنسبة إلى بلاد الشام، سقوط البندقية وخروجها من الميدان، بعد أن أخفقت في سياستها وحروبها مع الدولة العثمانية من جهة، ومع الدول الأوربية من جهة أخرى، وبعد أن فشلت في التكيف الاقتصادي مع الأوضاع الأوربية الحديثة. وكذلك انصراف هولاندة عن سورية في أواخر القرن السابع عشر، وتركيز اهتمامها على أقاصي آسية، ومنطقة بلاد فارس، حيث وقعت في نزاع مرير مع البرتغال أولاً، ثم مع إنكلترة ثانياً. إذن لم يبق في الميدان الفعلي حائماً سياسياً واقتصادياً حول بلاد الشام، سوى فرنسة وإنكلترة. وفي الحقيقة لقد كان الدور السياسي الذي لعبته فرنسة في بلاد الشام، في هذه الحقبة من الزمن، أوضح وأقوى من دور إنكلترة، وذلك للأسباب الآتية:ـ

أولاً: ـ لم تبرح بلاد الشام مخيلة ملوك فرنسة بعد انتهاء الحروب الصليبية، بل بقيت تراود أحلامهم، ويحنون للعودة إليها، وتثبيت أقدامهم فيها، وطرد المسلمين من الأماكن المقدسة. وإذا كانت هذه الرؤى ذات طابع صليبي ديني-اقتصادي، في القرن الرابع عشر، ومنتصف القرن الخامس عشر فإنها اكتسبت طابعاً اقتصادياً سياسياً واضحاً، منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر. إذ غدت جزءاً من مخطط ملوك فرنسة السياسي، في السيطرة على البحر المتوسط. فبلاد الشام إذن لم تكن بقعة مجهولة أو جديدة على فرنسة، كما هي بالنسبة لإنكلترة أو هولاندة، وإنما هي بلاد كان لفرنسة فيها ماض سياسي وديني، تريد بعثه حياً. بل إن ملوكها لم يتنازلوا عن لقب «ملك بيت المقدس»، وحتى الملك لويس الرابع عشر نفسه، كان يحتضن هذا المفهوم، ففكر جدياً في تقليد أسلافه، وتأسيس طوائف للفرسان، هدفها خدمة الكنيسة والأماكن المقدسة ضد «الكفار»! وفعلاً أعاد الطائفة التي كان الملك هنري الرابع قد أنشأها، تحت اسم «نوتردام جبل الكرمل»، إلى رونقها السابق، وضمها إلى طائفة «القديس عازار»[1].

ثانياً: إن العلاقات الحسنة التي ربطت فرنسة بالدولة العثمانية، في

(1) D'Arvieux. IV. P: 28

القرن السادس عشر، نتيجة عراكها ضد الإمبراطورية الجرمنية المقدسة، والصلات التجارية الحسنة معها، بعد معاهدة ١٥٣٥م، واحتكار فرنسة لفترة من الزمن السيادة التجارية مع البندقية، في إسكالات الشرق، كانت عوامل هامة، في تثبيت أنظار فرنسة على بلاد الشام، وبخاصة أنها رأتها منطقة هامة لا غنى لتجارة البروفنس عنها.

ثالثاً: كانت فرنسة تعتقد دائمًا أنها البنت الأولى للكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة لا حلم لها آنذاك إلا السيطرة على الأماكن المقدسة. ففرنسة كانت تشعر بأنها إذا سادت تلك البقاع، فإن نفوذها الدولي في أوربة سيتألق لاسيما وهي في حرب مع الإمبراطورية الجرمنية المقدسة، وإسبانية، وفي تحالف مع المسلمين. فبلاد الشام هي خط سياسي هام من خطوط السياسة الفرنسية في ذينك القرنين.

رابعاً: لم تنطلق فرنسة في الميدان الاستعماري الواسع خارج البحر المتوسط بشكل فسيح في القرن السادس عشر، كما فعل غيرها من الدول، لانشغالها بمشاكلها الداخلية، وصراعاتها على الأرض الأوربية، ولضعف اسطولها التجاري. ومن ثم، فإن أنظارها ظلت مثبتة على البقاع الموجودة على أطرافه، والتي تفيدها اقتصادياً، مثل سورية ومصر والجزائر، ولم يتسع أفق تطلعاتها الاستعمارية إلا في أواخر القرن السابع عشر، حيث مدت أبصارها إلى الهند وأمريكة الشمالية.

خامساً: كان لفرنسة بعض صلات مودة ماضية مع بعض عناصر السكان في بلاد الشام، وهم الموارنة، فكان لها إذن ـ بحسب اعتقادها ـ ركيزة يمكن أن تستفيد منها في التثبت على الأرض العربية، وتحقيق أطماعها فيها. وهذه الصلات ترجع إلى أيام الحروب الصليبية، حتى أن الملك لويس التاسع، عندما منحهم حمايته في سنة ١٢٥٠م، اعتبرهم «جزءاً» من الأمة الفرنسية[١]. وفي القرن السابع عشر، عادت الفكرة تراود الفرنسيين،

(١) الدويهي ـ تاريخ الطائفة المارونية ص ١١٠ ـ ١١١.

وأخذوا ينظرون إلى صداقة الموارنة وحمايتهم خطوة هامة في سبيل غزو الأرض المقدسة(١). ولقد أشرنا إلى سياسة التقارب التي اتبعتها فرنسة معهم، من استدعاء بعض علمائهم إليها، والتوسط لهم لدى السلطات الحاكمة العثمانية في المظالم التي يدعونها، وفي عمل جالياتها معهم في الميدانين التجاري والديني. وأثمرت تلك السياسة حتى أن مطران طرابلس، اسحق الشدراوي، أرسل مندوباً من قبل البطريرك الماروني إلى فرنسة، في عهد الوصاية على الملك لويس الرابع عشر، يطلب العودة إلى حماية ملوك فرنسة لهم، لما يلاقونه بحسب ادعائهم من شقاء على أيدي العثمانيين. وبالفعل فإن الملك لويس الرابع عشر، أصدر في ٢٨ نيسان - أبريل - سنة ١٦٤٩م، ما يسمى «بصك الحماية»، ويضم الامتيازات الممنوحة للموارنة من دون نصارى الشرق، ويوضح العلاقات بينهم وبين فرنسة(٢). ولقد تابعت فرنسة

(١) من محاضرة ألقيت في عهد الملك لويس الثالث عشر تسوغ التحالف التركي - الفرنسي، وتشير إلى أنه يمكن للموارنة في حالة غزو الأرض المقدسة تقديم (١٥,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠) من الرماة.

DE Testa. I. P: 177

(٢) (2) A. N. De Marine. B 7 218 Fo 17 -- De Testa. III. P: 140

الدويهي - تاريخ الطائفة المارونية ص ٢٢٠.

لقد نص الصك على ما يلي:

١ - وضع البطريرك الماروني وجميع المطارنة والإكليروس والشعب الذي يسكن جبل لبنان بخاصة، تحت حماية ملك فرنسة.

٢ - يطلب من سفير فرنسة وجميع من يخلفه أن يقدم لشعب الموارنة وأفراده عنايته وحمايته، سواء لدى السلطان، أو في أي مكان آخر بصورة لا يخضعون فيها لأية معاملة سيئة.

٣ - يطلب إلى جميع القناصل في فرض الشرق وموانيه أن يقدموا كل مساعدة لبطريرك الموارنة وشعبه في لبنان.

٤ - يسمح لكل ماروني يود السفر إلى أوربة لدراسة العلوم، أو لغاية أخرى، أن يركب المراكب الفرنسية دون أن يدفع إلا ما يمكنه دفعه، وعلى القناصل وقباطنة المراكب معاملتهم بكل حلم ومحبة.

سياسة التودد بعد صك الحماية هذا، وعيِّنت قناصل لها منهم في بيروت، كما رأينا (آل الخازن)، وأخذت على عاتقها الدفاع عنهم، ورفع مظالمهم أمام السلطان والباب العالي. وبذلك كان الموارنة هم حجر الاستناد في السياسة الفرنسية في سورية.

سادساً: كان نشاط الجاليات الفرنسية التجارية التي توزعت في معظم مدن بلاد الشام وموانئها، والأرباح الكبيرة التي حصلت عليها، وأثرها في الاقتصاد الفرنسي النامي، دافعاً قوياً لتشبث فرنسة في البقاء في هذه البقعة، ولعب دور سياسي يضمن لها الخيرات الدافقة عليها.

وفي الحقيقة لقد ظهرت بلاد الشام مركزاً من مراكز اهتمام السياسة الفرنسية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، واتضح هذا في الخطوط السياسية الخمسة، التي اتبعتها لتكون لها السيادة فيها، وتلخص في سياسة الود والصداقة مع الدولة العثمانية من طرف، وفي احتضانها خفية لكثير من المشروعات التي تهدف إلى إزالة الإمبراطورية العثمانية، أو اقتسامها والحصول منها على سورية، بالإضافة إلى بقاع أخرى، من طرف ثان. كما تتمثل في محاولاتها الجدية لتنمية تجارة جالياتها فيها، وفي توثيق صلاتها مع الموارنة، وأخيراً في السياسة الدينية النشيطة التي احتضنتها في سورية، والتي أشرنا إليها عند بحث البعثات التبشيرية، وحماية فرنسة وتشجيعها لها، وما ارتبط بهذه السياسة من إلحاح منها على الدولة العثمانية، لتعترف لها رسمياً بحماية جميع المسيحيين في الإمبراطورية.

لقد كانت فرنسة أسبق الدول الأوربية في التفكير بإيجاد ركيزة سياسية لها على الأرض السورية، عن طريق تقريبها للموارنة وحمايتها لهم، وعن طريق التبشير الكاثوليكي ورعايتها له، وعن طريق استمالة المسيحيين

---

٥ - يلتمس من باشاوات السلطنة العثمانية وموظفيها تقديم العون إلى رئيس أساقفة طرابلس، وجميع الإكليروس والشعب الماروني، مقابل اتباع الفرنسيين المسلك نفسه تجاه أي فرد مسلم، يحمل كتاب توصية منهم.

الوطنيين المتكثلكين. وقد شعرت الدول الأوربية في أواخر القرن السابع عشر بقيمة السياسة الفرنسية في تثبيت نفوذها في الشرق، فسعت صيانة لمصالحها، وتحقيقاً لأهدافها الاستعمارية، هي الأخرى إلى اتباع نفس الخطوات، ولو جاءت متأخرة. فشرعت إنكلترة بإرسال بعثات بروتستنتية تبشيرية، تقوم بالتعليم، وتبث أفكارها، وبإرسال طلاب من بلاد الشام إلى جامعة أكسفورد، ليتعلموا على حسابها، وفي التغلغل بين الطائفة الدرزية، ليكون لها هي الأخرى حق التدخل، كما هو لفرنسة. وكذلك فعلت روسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ أخذت تعمل جادة لربط الروم الأرثوذكس بها، ونيل حق حمايتهم، كما فعلت فرنسة مع الكاثوليك وهكذا تحولت بلاد الشام في القرن التاسع عشر، وقد تمزقت الدولة العثمانية، إلى مسرح للصراع الديني ـ السياسي بين دول أوربة، وبلاد تلعب بها أهواء هذه الدول. فكل تأزم بين تلك الدول كان يحمل إلى داخل سورية، ليأخذ شكل اختلافات دينية حادة، وكل خلاف بسيط بين العناصر الدينية في بلاد الشام، كان يضخم من قبل الدول الأوربية، ويتحول إلى صراع عنيف بينها، وكل نزاع مع الدولة العثمانية على المستوى الدولي، كان يتحول إلى انشقاقات داخلية. لقد ربطت بعض الفئات غير المسلمة في بلاد الشام، نفسها شعورياً أو لا شعورياً بالسياسة الدولية العامة وتحركاتها، فكان على بلاد الشام أن تتحمل أعباءها وأوزارها التي بدت جلية في القرن التاسع عشر.

فالجاليات الأوربية في بلاد الشام، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لعبت أدواراً خطيرة فيها على الرغم من قلة أعدادها، وكان لإقامتها نتائج هامة في جميع الميادين، وفي المحيطين الشامي والأوربي. لقد كانت تياراً أوربياً غازياً، سلاحه التجارة والمحبة والسلام، فتغلغل بهدوء بين الصفوف، لصفاته الحضارية السابقة. وإذا كان المسلمون في بلاد الشام قد صدّوه بالتقوقع، والنظر إليه من علي، وعدم البحث في طرق إيجابية يستفيدون فيها من مظاهره الحضارية، ويلفظون بها أطماعه الاستعمارية،

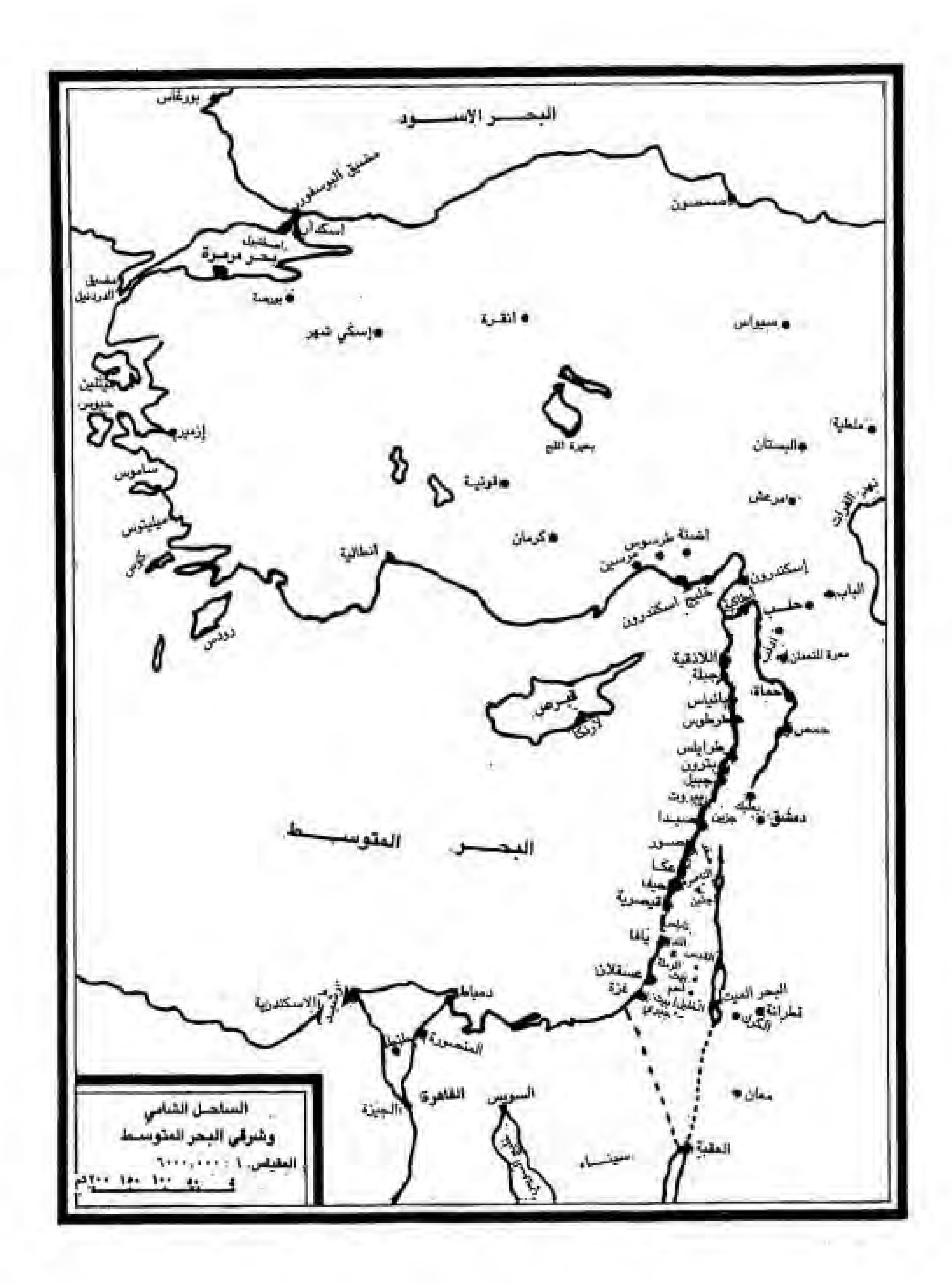
فإن الدولة العثمانية التي كانت بيدها مقاليد الأمور انذاك، سهلت له سبل الانسياح، عن ضعف منها وانحلال، أو عن عدم إدراك لمراميه البعيدة.

وخلاصة القول، إن الغزو الأوربي الاقتصادي للسوق العثمانية بعامة، والسوق السورية بخاصة، حقق الحلم القديم الذي كان يدغدغ خيال دول أوربة، في وضع يدها على طرق تجارة الشرق الأدنى والأقصى، وإن كانت هذه الطرق قد تأثر نشاطها بافتتاح طريق رأس الرجاء الصالح. لقد تمكنت أوربة من فرض مطالبها الاقتصادية ودعمها في أواخر القرن السابع عشر، بأساطيلها التجارية أولاً، فالحربية ثانياً. وطالما لم يكن للإنكليز والهولانديين قواعد مكينة في الهند الشرقية وأمريكة، فإنهم ظلوا عناصر مسيطرة في شرق البحر المتوسط، ولكن عندما فقدوا اهتمامهم بالبحر المتوسط نسبياً، وثبتوا أقدامهم في آسية، فإن الفرنسيين والمرسيليين بخاصة، أخذوا - وهم المهددون بمنافسة المحيط لهم - يندفعون في استثمار السوق العربية إلى أقصى مدى. وبذلك كان الاستعمار الاقتصادي الأوربي، مقدمة للاستعمار السياسي الذي تلا بعد قرنين.

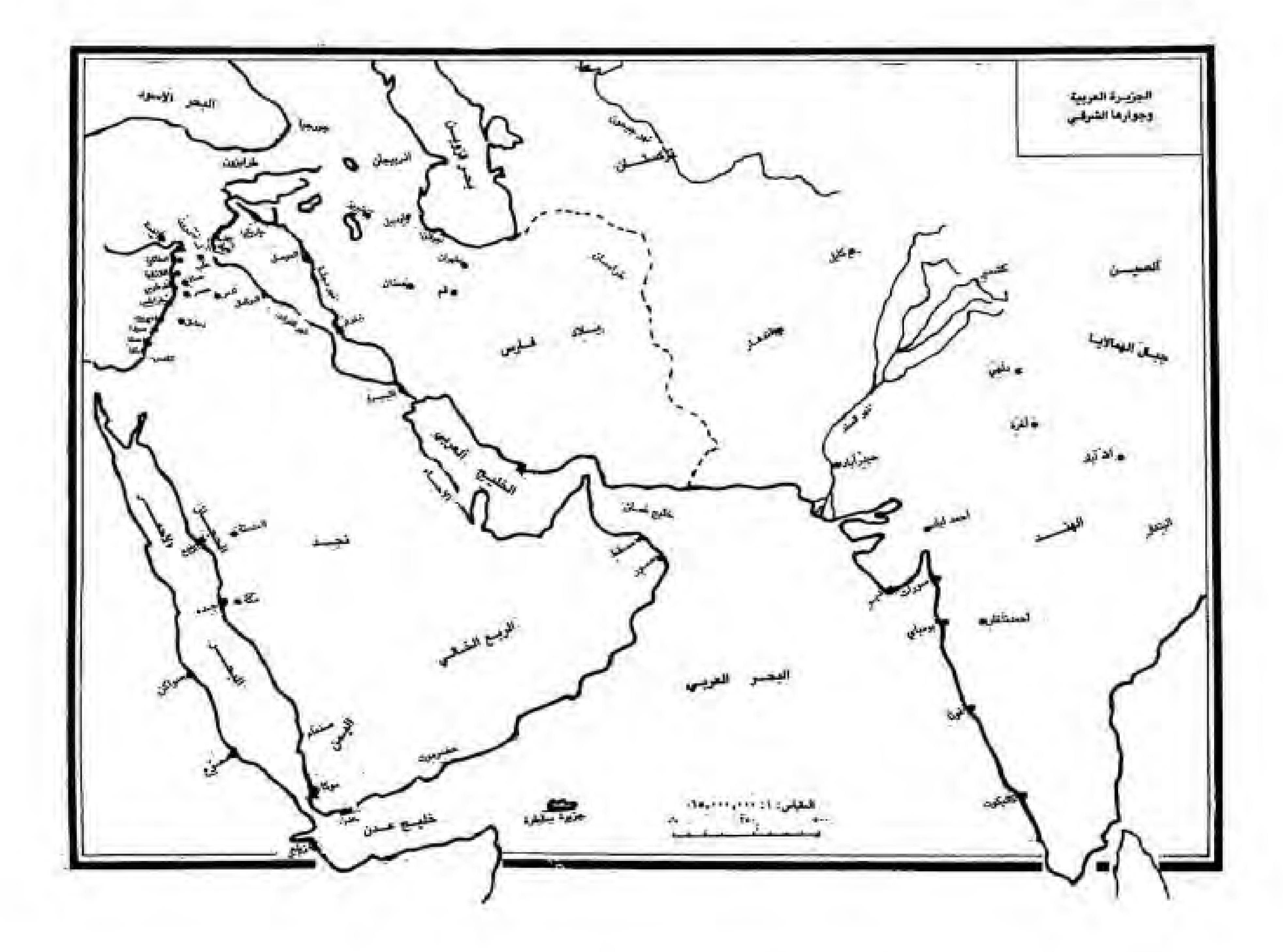
ولن نقول كما قال «مانتران»، بأن هذا كان انتقاماً للمسيحية الأوربية على الإسلام المنتصر سابقاً[1]، وإنما نقول: إن الدولة العثمانية بسلبيتها الأولى، وضعف إدراكها لمقومات الثورة الأوربية في العصور الحديثة، كانت العامل الرئيسي الأول في تقديم العالم العربي لقمة سائغة لشراهة الاقتصاد الأوربي الحديث، لا بإغلاقه أمام أوربة - كما درج على القول كثير من المؤرخين - وإنما بفتحه لها وهو سادر في جموده وتقوقعه، حول مفهوماته الحضارية التقليدية.

---

(١) (1) Mantran: Istanbul... P: 621 - 24



البحـــر الإســـود
البحـــر المتوســـط
الساحل الشامي
وشرقي البحر المتوسط


الجزيرة العربية
وجوارها الشرقي
البحر الأسود
طرابزون
أذربيجان
بحر قزوين
الموصل
بغداد
همذان
قم
أصبهان
فارس
خراسان
كابل
الصين
جبال الهمالايا
دلهي
أحمد آباد
الهند
بومباي
البحرة
الخليج العربي
نجد
مكة
جدة
الربع الخالي
اليمن
صنعاء
عدن
خليج عدن
جزيرة سقطرة
حضرموت
خليج عمان
مسقط
البحر العربي

المصادر والمراجع

إن المصادر التي اعتمد عليها في هذه الرسالة عديدة ومتشعبة، بعضها عربي وآخر تركي، وأكثريتها أجنبية. قسم منها وثائق معاصرة لم تطبع بعد، وإنما اطلع عليها في أرشيفاتها أو طلب تصويرها منها، وجزء ثانٍ وثائق مصنفة ومطبوعة، وقسم ثالث رحلات سياح معاصرين للحقبة الزمنية المدروسة، أو قريبين منها، وأخيراً كتابات ودراسات تمت إلى الموضوع بصلات عامة أو خاصة.

ويمكن تصنيف المصادر المعتمد عليها إلى الزمر الآتية: -

أولاً: الوثائق.

ثانياً: المصادر العربية والتركية القديمة، المطبوعة والمخطوطة.

ثالثاً: رحلات السياح الأوربيين إلى بلاد الشرق، ومنها سورية، وبخاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

رابعاً: المصادو الأجنبية العامة والخاصة، وتدخل في إطارها الوثائق المطبوعة.

الوثائق DOCUMENTS

لقد كان من المستحب والمحبذ مراجعة جميع أرشيفات الدول التي لها علاقة من قريب أو بعيد بالموضوع، ولاسيما مختلف مدن إيطالية، مثل فلورنسة، وجنوة، ونابولي، وبيزة، وأرشيف راغوزا، وإنكلترة، وهولاندة، ولكن البعد المكاني حال دون ذلك، واكتفي ببعض الأرشيفات الغنية الهامة، واستند إلى ما كتبه المؤرخون الثقات، معتمدين على الأرشيفات المتبقية.

١ - الأرشيف السوري: إن مديرية الوثائق التاريخية في سورية مستحدثة، ولا تزال في دور تقميش الوثائق من منابعها المختلفة، والمجموع لديها لا يزال ضئيلاً، ولم تتح الفرصة لتصنيفه، ومن ثم فلم يفد هذا

الأرشيف البحث شيئاً. ولم يستفد من وثائق المحاكم الشرعية في دمشق وحلب وحماة لأنها لم تر النور إلا بعد الانتهاء من هذه الرسالة وأنا بصدد جمع تلك الوثائق الآن لإصدارها في ملحق.

٢ ـ **الأرشيف التركي:** غني جداً إلا أن الوثائق لم تصنف فيه بعد تصنيفاً يسهل مهمة الباحث. وبعض ما صنف منها وسمح بمراجعته روجع. وفي الحقيقة أن ما يخص سورية بالذات، والجاليات الأوربية فيها محدود في الأقسام المصنفة، وإن كان فيها بعض الوثائق التي تخص الأوربيين بعامة، وفي اصطنبول بخاصة.

والأقسام المراجعة هي المجموعات التالية:

(1) Muhimme Defterleri:

وتضم هذه المجموعة سجلات الشؤون الهامة، والقرارات الصادرة من ديوان السلطان، والمرسلة إلى القضاة والحكام، والسلطات المدنية، والعسكرية.

(2) Cevedt Tasnifi:

وهي مجموعة أوامر وتعليمات صادرة من الديوان، صنفت بحسب الخدمات التي ترتبط بها (بحرية ـ داخلية ـ ضرب خانة ـ الأوقاف ـ الخارجية ـ الإقتصاد ـ المالية...).

(3) Kamil Kepecioglu Fihristi:

وثائق صادرة من مختلف مكاتب المالية.

(4) Ali Emiri Tasnifi:

وثائق مختلفة صادرة من مختلف إداري الدولة، ومصنفة بحسب السلاطين.

٣ ـ **الأرشيف البندقي:**

إن الوثائق المحفوظة في الـ Archivio Di Stato Di Venezia، عديدة وكثة، وتضم عدة مجموعات ثمينة في معلوماتها، وإن لم تصنف تصنيفاً مريحاً للباحث. كما أن مكتبتي Marciana و Correr، تضمان وثائق قيّمة. والمجموعات التي روجعت واستند إليها، وأفادت البحث هي الآتية:

1 — Archivio Di Stato. (A.S.V)

A - Miscellanea Gregolin: Lettere Commerciali. Busta 12 Quarter:

وهي رسائل تجارية، ومجموعة ضخمة، تمتد من القرن الخامس عشر حتى الثامن عشر وهذه الرسائل كتبت من البندقية وبيرة وحلب وطرابلس الشام. وقد روجع منها بالذات القسم الخاص بحلب وطرابلس، وتضم رسائل متنوعة، تبحث في أحوال التجارة البندقية، وفواتير حسابات وحمولات مراكب في عهد القناصل الآتية أسماؤهن، وفي الفترة الزمنية المحددة بالتواريخ الآتية:-

-- Alvise Malpiero. 19 Aprile 1554-9 Gennaio 1555.

-- Battista Basadonna: 25 Giugno 1556-19 decembre1557.

-- Andrea Malpiero: 8 Decembre1563-12 Octobre 1565.

-- Lorenzo Tiepolo: 29 Aprile 1560 - 16 Maggio 1563.

B - Senato - Dispaccio - ALEPPO

وتضم مراسلات قناصل سورية في القرن السابع عشر، بخاصة. وهي أربع مجموعات متسلسلة:

Filze. I. -- Girolamo Morosini : 20 decembre 1613 - I Aprile 1614.

Girolam Foscarini: 5 Maggio 1615 - 1 Agosta 1615.

Lorenzo Morosini: 29 Gennaro 1619 - 17 Octobre 1621.

FILZE. 2.3- Alvise Pesaro: 19 Febbraio 1625-21 Luglio 1628.

FILZE. 4. --Pietro Gritti--: 8 Gennaro 1629-24 Novembre 1629.

Alvise Sagredo: 24 Novembre 1629.

Bernardo Zolom: 28 decembre 1628-30 novermbre 1629.

لم يشر « بيرشه » إلى اسم القنصل الأخير ضمن قائمته لقناصل سورية، مع أنّ توقيعه على المراسلات قد ورد بصفته قنصل سورية.

Pietro Gritti: 16 Aprile 1630-26 maggio 1630.

Antonio Lippomano: 9 Gennaro 1632-30 marzo 1637.

Nicolo Foscolo: 27 marzo 1637-4 di cembre 1638.

Pietro Gritti: 19 Novembre 1630-19 Ottobre 1633.

FILZE. 5. --Tomaso Contarini: 20 Gennaro 1641-8 marzo 1643.

Juan Gritto. ViConsoli: 20 Febbraio 1674.

Marco Bembo: 20 luglio 1671-12 Agosta 1674.

Francesco Foscari: 29 maggio 1675-27 maggio 1676.

C - Senato. Relazioni

وهي تضم تقارير بعض قناصل البندقية في سورية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وقد نشرها «بيرشه» في كتابه:

وهي : -

– Relazione dei Consoli Veneti nella Siria.

Busta. 31.

-- Relazione del Console Andrea Navagero (1575).

-- Relazione del Console Pietro Michel (8 dicembre 1584).

– Relazione del Console Tomaso Contarini. II. dicembre 1593.

– Relazione del Console Alessandré Malipiero. 16 febbraio 1596.

– Relazione del Console Georgio Emo. 12 dicembre 1599.

– Relazione del Console Vicenzo Dandolo. 1602.

– Relazione del Console Giovanni Sagredo. 4 luglio 1611.

Busta. 61

– Relazione del Console Girolamo Morosini. 9 Febbraio 1614.

– Relazione del Console Giuseppo Givran. 21 Agosta 1625.

– Relazione del Console Alvise Pesaro. 1628.

D - Collecazion Cinque Savi alla Mercanzia. Nuova Serdo

إن «مجموعة الخبراء الخمسة للتجارة» مهمة جداً، وهي تحتوي إلى جانب القرارات العامة من سلطات البندقية وإليها، رسائل القناصل في الخارج، وإحصاءات عن الصادرات والتجارة والملاحة والتأمينات، والامتيازات التجارية.

Busta 27(2 Fascioli Damasco, Aleppo Siria)

وتضم رسائل من لجنة الخبراء إلى السناتو. ومناقشات واقتراحات اللجنة، والمشرفين على الكوتيمو:

19 aprile 1527-28 luglio 1608.

11Agosta 1609, 3 dicembre 1611.

Memoria Mercantile. n o 544.

Busta 27 .BIS.

وتشمل قرارات مجلس الخبراء الخمسة، ولجنة المشرفين على الكوتيمو في القرن السابع عشر:

5 luglio 1628-7 marzo 1701.

E - Bailo a Constantinopli. Dispacci. Senato.

Filze 119 - 123: Alvise Contarini, Girolamo Trevisan Angelo Alessandri (secretaire)

de 6 marzo 1638-30 Dicembre 1642.

Filze 124-133: Giovanni Soranzo; Giovanni Battista Ballarino Giulio Cesar Alberti (15 Ottobre 1642-2 Septembre 1650).

Filze 136, 137, 137 A.: Giovanni Cappello, G.B.Ballarino (secretaire) (7 luglio 1652-17 giugno 1660).

Filze 138-155: G.B. Ballarino (secretaire), G.B. Padavin (secretaire), Girolamo Giavarina (secretaire) G.Cappello (secretaire), G.Pietro Cavalli, Alvise Molin (ambassadeur), Vincenzo Mazzoleni Alessandro Zen. (29 luglio 1654-16 ottobre 1671).

Filze 156-164: Giacomo Querini, Z.Morosini, Piero Givran, G.B. Donado; Lorenzo Sorenzo

(24 agosta 1672-22 novembre 1700).

F - Archivio Proprio del Bailo a Constantinopli

Busta I/I; 2/II; 3/III; 113/VI; 114/VII-117/X

120, 121; 118, 119; 251/II; 253/II; 254/I, 255/II

2- Biblioteca Marciana

Raccolta die Varie Scritture sulla Turchia

3- Biblioteca Correr

Capitalazioni fra il Sultano di Turchi e la Repubblica di Venezia 6 septermbre 1669. Archivio Morosini Grimani. B. 526, C. 325 sq.

٤ ـ الأرشيف الفرنسي:

غني جداً ومتنوع المراكز. فهناك الـ

Archives Nationales

وهـو يضـم كارتونات Cartons ، مختلفة من مجموعة F12 وأهمها ذات الأرقام 455, 445 ، وهي مذكـرات عن التجـارة في الليفانت، ومجموعة (K) وأبرزها ذات الرقم XXXV ,1347 وهناك أيضاً:

Archives du Ministère des Affaires Etrangères

A – Correspondance Consulaire, sous Série (B I)

B I 76-et suivant: Alep

B I 376, f o 2 et sui: Relations (Rapports) de LA Haye Ambassadeur

B I 376, f o 68-73: Mémoire du commerçant Roboly sur le commerce

B I 376et 377: Les Lettres de M. Nointel.

B I 378 : Mémoire de Guilleragues ambassadeur de France.

B I 379 : Mémoire de Girardin sur Le Commerce.

B I 1017: Mémoire et Instructions touchant l'èchelle (Seide)

B – Papiers de l'ancien Bureau des consulats sous série (B III).

I. Levant et Barbarie:

a - Registres:

n 'o. 33, 34, 35: Correspondance. de la Chambre de Commerce de Marseille.

b - Cartons:

n o. 192: Arrêts et Réglements concernant les consuls et le commerce du Levant (1669-1787).

n o. 231: Visite des Echelles du Levant. Mission de M - D'Ortières (1685-1687).

n o. 234-235: Mémoires sur le Commerce du Levant (1620-1699).

n o 244: Mémoires, projets, Lettres, décisions concernant les Consuls et le commerce du Levant. (1620-1780).

n o 248: Mémoires et Lettres sur les taxes perçues par les Consuls. (1643-1760).

n o 263: Lettres de divers Pariculiers.

Archives de La Marine:

Sours Série B 7.

n o 49: Expédition concernant les Consulats et le Commerce du Levant et de Barbarie (1564-1731).

n o 56,61,64: Commerce de Levant et de Barbarie.

n o 205, 208, 210, 213, 497: Lettres, Mémoires (1539-1699). et Documents divers.

Bibliothèque Nationale (Paris)

Manuscrits Francais:

Registres et liasses divers.

Commerce du Levant: N o 7192, 7193, 16163, 20577, 22881, 16164

n o 16161: Lettres des Consuls et Marchands d'Alep et de Sayde. (1620-1644).

Sidon. n o 3628: Differend entre Capucins et Cordeliers.

n o 17957: Tripoli de Syrie.

n o 23022: Mémoire sur le commerce des Hollandais.

n o 16738: Lettres d'Alexandrette à De Cézy l'Ambassadeur.

Archives de La Chambre de Commerce de Marseille

يضم أثمن الوثائق لدراسة تجارة الليفانت، وأوضاع الجاليات الفرنسية إلا أنه لا يملك إلا وثائق ضئيلة عن الفترة السابقة لعام ١٦٥٢م، عام وجود الغرفة. وهي مرتبة وتحوي دليلاً منظماً، فيه كثير من الوثائق المنشورة والمحللة، وقد نشره: «أوكتاف تيسيه» Octave Teissier :

Marseille, Barlatier Feissat 1878.

1. Déliberations de La Chambre: Reg. let suiv. Série (BB).

2. Correspondances de La Chambre: Reg. 26 et Suiv. Série (BB).

3. Correspondances de La Cour: Serie (AA) Liasse I.et Suivant.

Serie (BB) Reg. 82. et suiv.

4. Conrrespondancedes Ambassadeurs, Consuls et marchands des Echelles

Série (AA) Liasse 163 et suiv.

Alep et Seide 363 et suiv.

5. Comptes et finances: Série (CC).

6. Réglements Commerciaux: Série (HH).

Archives des Consulats Françals en Syrie.

كان لا بد أن تحوي أرشيفات قنصليات فرنسة في سورية وثائق ثمينة، ولكن معظم وثائق القرنين السادس عشر والسابع عشر، قد فقدت بسبب الحرائق التي تعرضت لها، أو النهب. ولقد حاول القناصل في حلب في القرن التاسع عشر أن ينظموا هذه الأرشيفات، ولكن لم يصل إلى يدهم من الوثائق التي نهبت عند حملة بونابرت على مصر سنة ١٧٩٨م سوى النادر. إن أرشيفات بيروت وحدها لها أهميتها (للقرن السابع عشر ما يقرب من ٣٠ سجلاً)، إلا أن بيروت كانت آنذاك إسكلة ثانوية.

ثانياً: ـ المصادر والمراجع
العربية والتركية

الإدريسي ـ محمد بن عبدالعزيز الشريف

نزهة المشتاق في ذكر الأمصار والأقطار والبلدان (مختصر للكتاب الأصلي رومة ١٥٩٢م).

الأدهمي ـ أحمد

رحلة أحمد الأدهمي إلى حلب والشام، في القرن الثاني عشر الهجري ـ لخصها عبدالقادر المغربي في مجلة المجمع العلمي، المجلد السابع صفحة ٣٤٧ ـ ٣٥٨.

أسعد ـ الخوري عيسى

تاريخ حمص من أقدم أدوارها إلى الآن ـ حمص ١٩٣٩.

إسماعيل ـ عادل وإميل خوري

السياسة الأوربية في الشرق العربي، (٣) أجزاء ـ بيروت ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ـ ١٩٦١.

الأسود ـ إبراهيم

تنوير الأذهان في تاريخ لبنان ـ بيروت ١٩٢٥.

أنيس ـ محمد أحمد

النشاط الأوربي بمصر وجيرانها، أواخر القرن الثامن عشر ـ مصادره ووثائقه ـ المجلة التاريخية المصرية أكتوبر ١٩٤٩.

ابن إياس

(١) بدائع الزهور في روائع الدهور (٣) أجزاء ـ القاهرة ١٣١٤هـ.

(٢) بدائع الزهور في روائع الدهور الجزء الثالث والرابع ـ تحقيق محمد مصطفى ـ ١٣٧٩ ـ ١٩٦٠م.

الأيوبي - موسى بن يوسف الأنصاري الدمشقي، من مؤرخي القرن العاشر الهجري التذكرة الأيوبية.

موجودة بخط المؤلف في ظاهرية دمشق (عام ٧٨١٤)، وهي قسمان:

الأول تراجم رجال مشهورين (ورقة ١ - ٣٢٨).

والثاني: نزهة الخاطر وبهجة الناظر (٣٣٢ - ٣٤٣).

بدران - عبدالقادر

منادمة ومسامرة الخيال لا تاريخ طباعة.

البراوي (راشد)

حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين

القاهرة ١٩٤٨م.

البرغوثي - عمر صالح

تاريخ فلسطين. القدس ١٩٢٣.

بعلبكي - ميخائيل موسى ألوف

تاريخ بعلبك - بيروت ١٩٠٤.

بيشوف

تحف الأنباء في تاريخ حلب الشهباء. بيروت ١٨٨٠.

البديري - الحلاق

حوادث دمشق اليومية، من ١١٥٤هـ - ١١٧٤هـ حققه الدكتور أحمد عزة عبدالكريم - القاهرة ١٩٥٩.

بروكلمان - كارل

الأتراك العثمانيون وحضارتهم (من تاريخ الشعوب الإسلامية ٥ أجزاء) - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٤٩.

البوريني - الحسن

تراجم الأعيان في أخبار أبناء الزمن. (تراجم من ٩٦٣هـ - ١٠٢٠هـ) محفوظة في دار الكتب المصرية، تحت الرقم ٥٧٦، تاريخ طبع الجزء الأول بتحقيق

صلاح الدين المنجد - دمشق - ١٩٥٩. والجزء الثاني ١٩٦١.
ومخطوط فوتوغرافي في خزانة المجمع العلمي العربي في دمشق رقم (٣٤).

ترتون - (أ. س)
أهل الذمة في الإسلام. ترجمة حسن حبشي. مصر ١٩٤٩.

الترك - المعلم نيقولا
حوادث الزمان في جبل لبنان.
كتبه بخطه الشيخ ناصيف اليازجي - مخطوط في الظاهرية عام رقم ٤٧٢٤.

توتل - فردينان
وثائق تاريخية عن حلب ٤ أجزاء - خاصة ج ١
بيروت ١٩٥٨، ١٩٦٠، ١٩٦٢، ١٩٦٤.

الجبرتي - عبدالرحمن
عجائب الآثار في التراجم والأخبار (٤) أجزاء بولاق ١٢٩٧هـ.

ابن جمعة - ابن القاري
ولاة دمشق في العهد العثماني - يتضمن الباشوات والقضاة لابن جمعة - أسماء الوزراء الذين حكموا في دمشق الشام لابن القاري - تحقيق صلاح الدين المنجد - دمشق - ١٩٤٩.

جودت - أحمد
تاريخ جودت (١٢) مجلداً - إستامبول ١٣٠٩ / ١٨٩٣.

حاجي خليفة (١٠٦٧/ ١٦٥٧م) - مصطفى عبدالله المسمى كاتب شلبي.
- تقويم التواريخ إستامبول ١١٤٦هـ (١٧٣٣م).
- تحفة الكبار في أسفار البحار إستامبول ١١٤١هـ (١٧٢٧م).

حاطوم
نور الدين - البعثات التبشيرية وعملها في سورية.
محاضرات ألقيت سنة ١٩٥٩ على طلبة قسم التاريخ - معهد الدراسات العربية العليا، جامعة الدول العربية - القاهرة.

حتي - فيليب
- سورية والسوريون من نافذة التاريخ. نيويورك ١٩٢٦.
- لبنان في التاريخ - ترجمة الدكتور فريحة - بيروت - ١٩٥٩.
حسن - زكي محمد
الرحالة المسلمون في العصور الوسطى مصر ١٩٤٥.
حسن - حسن إبراهيم
- تاريخ الدولة الفاطمية - الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٥٨.
- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (٣) أجزاء الطبعة الرابعة القاهرة. ١٩٥٧ - ١٩٥٨.
حسن - علي إبراهيم
تاريخ المماليك البحرية، وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص، الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٤٨.
الحسني - علي
تاريخ سورية الاقتصادي - دمشق - ١٣٤٢هـ.
حسين أفندي - حافظ (مؤرخ تركي من القرن السابع عشر)
حديقة الجوامع - مجلدان - إستامبول ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م.
الحصري - ساطع
البلاد العربية والدولة العثمانية مصر ١٩٥٧.
الحصني - محمد أديب تقي الدين
منتخبات التواريخ لدمشق (٣) أجزاء دمشق ١٩٢٧م - ١٣٤٦هـ.
الحنبلي - ابن عماد
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. (٨) أجزاء - القاهرة ١٣٥١.
- مخطوطة في الظاهرية منقولة عن خط المؤلف تحت الرقم ٣٨٧ تاريخ.

الحنبلي ـ رضي الدين بن

در الحبب في تاريخ حلب (تراجم بعض أعيان حلب في نهاية عهد المماليك ومطلع العهد العثماني، توفي سنة ١٥٦٤م مخطوطة في المكتبة الوطنية بباريس ـ القسم العربي ـ رقم ٥٨٨٤).

الحنبلي ـ القاضي مجير الدين

الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل جزءان ـ القاهرة ـ ١٢٨٣هـ.

ابن خرداذبة ـ أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله

كتاب المسالك والممالك ـ نشرة دوغويه لايدن ١٨٨٩.

دبس ـ يوسف

ـ تاريخ سورية (٩) مجلدات (السابع بخاصة) بيروت ١٨٩٣ ـ ١٩٢٥.

ـ الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل بيروت ١٩٠٥.

دراج ـ أحمد

ـ المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري ـ الخامس عشر الميلادي القاهرة ١٩٦١.

ـ جم سلطان والدبلوماسية الدولية ـ المجلة التاريخية المصرية ـ المجلد الثامن ١٩٥٩.

دريان ـ يوسف

نبذة تاريخية في أصل الطائفة المارونية ـ بيروت ١٩١٩.

دروزة ـ محمد عزة

العرب والعروبة، حقبة التغلب التركي دمشق ١٩٥٩.

الدمشقي ـ ميخائيل

تاريخ حوادث الشام ولبنان من ١١٩٧هـ ـ ١٢٥٧هـ، نشره وعلق عليه الأب لويس معلوف ـ بيروت ـ ١٩١٢.

الدويهي ـ ماراسطفان

ـ تاريخ الأزمنة (١٠٩٥ ـ ١٦٩٩) بيروت ١٩٥١ ـ

ـ تاريخ الطائفة المارونية بيروت ١٨٩٠ .

ديل ـ شارل

البندقية جمهورية أرستقراطية .

ترجمة أحمد عزت عبد الكريم ـ توفيق إسكندر ـ القاهرة ـ ١٩٤٨ .

أبي راشد ـ حنا

جبل الدروز ـ القاهرة ـ ١٩٢٥ .

رباط ـ جبرائيل

حلب ومنطقتها أمس واليوم وغداً، تعريب فتح الله قسطون . محاضرة . حلب ـ مطبعة المعارف ١٩٢١ .

ريستلهوبر

تقاليد فرنسة في لبنان ـ ترجمة القس بولس عبود ـ لم يذكر مكان وتاريخ الطباعة . في المقدمة ذكر آب ١٩١٨ .

زادة ـ عبدالعزيز قرة شلبي (مؤرخ تركي من القرن السابع عشر) .

روضة الأبرار . بولاق ١٨٣٢ (١٢٤٧هـ) .

زادة ـ محمد هندمي سولاق زادة

تاريخي العثمان . إستامبول ١٢٩٧ ـ ١٨٦٩ .

ابن زنبل

تاريخ السلطان سليم مع قانصوة الغوري، جزءان مخطوط في دار الكتب المصرية تحت الرقم ٤٨ .

زيدان ـ جرجي

تاريخ التمدن الإسلامي (٥) أجزاء ـ القاهرة (١٩٠٢ ـ ١٩٠٦) .

زيدان ـ عبدالكريم

أحكام الذميين والمستأمنين في الإسلام ـ بغداد ١٩٦٣م ـ ١٣٨١هـ .

الزين ـ أحمد عارف

تاريخ صيدا ـ صيدا ١٣٣١هـ ـ ١٩١٣م.

سالنامة ولايت سورية

ستودارد ـ لوتروب

خاضر العالم الإسلامي (٤) أجزاء ترجمة عجاج نويهض وتعليق الأمير شكيب أرسلان القاهرة ١٣٥٢هـ.

سركيس ـ خليل

تاريخ أورشليم أو القدس الشريف بيروت ١٨٧٤.

سعد ـ سامي سلطان

أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية من ١١٠٠ ـ ١٤٠٠م.

رسالة مقدمة لنيل الماجستير في الآداب قسم التاريخ ١٩٥٨ ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة.

سعد الدين

تاج التواريخ (٢) مجلدان ـ القسطنطينية ١٢٧٩هـ/١٨٦٢.

السودا ـ يوسف

في سبيل لبنان ـ الإسكندرية ١٩١٩.

سلامة (أحمد)

كتاب الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وللأجانب. القاهرة. المطبعة العالمية ١٩٦٠.

ابن شاشو ـ عبدالرحمن بن محمد الذهبي

تراجم بعض أعيان دمشق من علمائها وأدبائها في القرن الحادي عشر طبع في بيروت ١٨٨٦م.

شباط ـ محمد

ـ الدبلوماسية. دمشق ١٩٦٤.

- الحقوق الدولية العامة - دمشق - الطبعة الخامسة ١٩٦٤ - ١٩٦٥.

ابن الشحنة - محمد

- الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب - بيروت ١٩٠٩.

الشدياق - طنوس

أخبار الأعيان في جبل لبنان بيروت ١٨٥٩.

الشهابي - الأمير حيدر أحمد

الغرر الحسان في تواريخ حوادث الزمان (٣) أجزاء مصر ١٩٠٠. حواشي نعوم مغبغب.

الصابوني - أحمد

تاريخ حماة - حماة لا تاريخ طباعة.

صباغ - ليلى

- الفتح العثماني لسورية ومطلع العهد العثماني فيها. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة. ١٩٦١.

الطباخ - راغب

إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء. حلب ١٩٢٣ - ١٩٢٦ (٧) أجزاء.

ابن طولون

- الثغر البسام في ذكر من تولى قضاء الشام، دمشق ١٩٥٦ تحقيق صلاح الدين المنجد.

- إعلام الأعلام بمن ولي قضاء الشام، مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد الرابع ج (١٠) ص ٤٥٤ فما بعد.

- إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى، مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق مصورة فوتوغرافياً. حققها الشيخ محمد دهمان، وطبعتها وزارة الثقافة. دمشق ١٩٦٤.

- ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر. مخطوطة في الخزانة التيمورية رقم ١٤٢٢.

ذيل لكتابه التمتع بالأقران بين تراجم الشيوخ والخلان.

- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، جزءان دمشق ١٩٤٩ - ١٩٥٦. ١٩٢٧ - ١٩٥٠.

- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان.

مصور عن مخطوط في توبنجن بألمانية في دار الكتب المصرية تحت الرقم ح ١٢٤٧١ ترقيمه غير منتظم، حققه وكتب له المقدمة والحواشي والفهارس محمد مصطفى - القاهرة - ١٣٨٤هـ ١٩٦٤.

الطويل - محمد أمين غالب

تاريخ العلويين - اللاذقية ١٩٢٤.

العارف - عارف

- تاريخ القدس، دار المعارف بمصر ١٩٥١.

- تاريخ غزة، القدس ١٩٤٣.

عالي (مؤرخ تركي من القرن السابع عشر).

كنه الأخبار (٥) مجلدات إستامبول ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م.

العدوي - إبراهيم احمد

السفارات الإسلامية إلى أوربة في العصور الوسطى - مصر ١٩٥٧.

ابن العديم - المولى الصاحب كمال الدين

زبدة الحلب من تاريخ حلب جزءان. دمشق ١٩٥١، ١٩٥٤.

العقيقي - نجيب

المستشرقون ج ٢ القاهرة ١٩٦٤.

الغزي - كامل بن حسين الحلبي

نهر الذهب في تاريخ حلب - (٣) أجزاء، المطبعة المارونية في حلب، ١٩٢١م - ١٣٤٢هـ.

الغزي - (النجم) نجم الدين

الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، (٣) أجزاء. بيروت ١٩٤٥، جونية ١٩٤٩، حريصا ١٩٥٩ - ومنه مخطوط في المكتبة الظاهرية رقم (٤١) تاريخ.

- لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى، من القرن الحادي عشر، وهو ذيل الكواكب السائرة - مخطوط في الظاهرية - تاريخ رقم ٤٨ من ورقة ١١٦٨ - ١٢٧١.

أبو الفدا

تقويم البلدان - باريس ١٨٥٠.

فريد - محمد

تاريخ الدولة العلية العثمانية - مصر ١٨٩٦.

فروخ - عمر

التبشير والاستعمار - بيروت - ١٩٥٧.

فوق العادة - سموحي

القانون الدولي العام دمشق ١٩٦٠.

الدبلوماسية والبروتوكول الطبعة الثانية دمشق ١٩٦٠.

قانون نامة آل عثمان (مجموعات من القوانين)، نشرت في الـ T. O. E. M ملحق استامبول ١٣٣٠هـ (١٩١٤م) صفحة ٧٢.

القاري (ابن) انظر جمعة (ابن)

قرألي - بولس

- فخر الدين المعني الثاني جزءان حريصا - لبنان - ١٩٣٨.

- لبنان والدولة العثمانية في عهد فخر الدين المعني الثاني، المجلة البطريركية - السنة الثالثة عشرة - الجزء الثالث عام ١٩٥٢ مصر الجديدة.

القساطلي - نعمان

الروضة الغناء في دمشق الفيحاء - بيروت - ١٨٧٩.

القلقشندي
صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (١٤) مجلداً القاهرة ١٩١٤ - ١٩٢٢ .
الكاساني - علاء الدين أبو بكر بن مسعود
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. القاهرة ١٣٢٨هـ.
كرد علي - محمد
خطط الشام (٦) مجلدات دمشق ١٩٢٥ - ١٩٢٨ .
كيرك - ترجمة عمر الإسكندري ومراجعة الدكتور سليم حسن.
موجز تاريخ الشرق الأوسط - القاهرة ١٩٥٧ .
لامنس - الأب هنري
تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار. بيروت ١٩١٤ - جزءان.
ج - ح دي لودر ترجمة نزيه المؤيد.
القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق. دمشق ١٩٢٥ .
لودفيغ - إميل
البحر المتوسط - ترجمة عادل زعيتر - دار المعارف بمصر ١٩٥٢ .
لويس - أرشيبالد. ر. ترجمة محمد أحمد عيسى ومراجعة وتقديم شفيق غربال
- القوى البحرية والتجارية في البحر المتوسط (٥٠٠ - ١١٠٠) م القاهرة. نيويورك نشر مؤسسة فرانكلين ١٩٦٠ .
- السيادة الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط. ص ٢٥ - ٩٨ من كتاب دراسات إسلامية. بيروت ١٩٦٠ .
لويس - برنار - ترجمة نبيه أمين فارس - محمود يوسف زايد.
- العرب في التاريخ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٥٤ .
ماسيه - هنري - ترجمة نسيب شهاب
- سورية ملتقى طريق الأمم - دمشق ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢م.

متز - آدم - ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة
الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - جزءان - القاهرة ١٩٤٠ - ١٩٤١.

المحاسني - إسماعيل بن تاج الدين بن أحمد
كناش - محفوظ في الخزانة التيمورية (أدب ٦٧٧) نشر حوادثه صلاح الدين المنجد باسم - صفحات من تاريخ دمشق في العهد العثماني (مجلة معهد المخطوطات) - المجلد ٦ (١٩٦٠) ص - ١٦٠.
المحبي - محمد أمين
- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة - مخطوط في الظاهرية تاريخ - رقم ٦٤.
- تتمة نفحة الريحانة - مخطوطة في الظاهرية رقم عام ٤٧٢٣.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٤) أجزاء - القاهرة ١٢٨٤ هـ (المطبعة الوهبية بمصر).
محمد بن محمد - (مؤرخ تركي في القرن السابع عشر).
نخبة التواريخ والأخبار - إستامبول ١٢٧٦هـ. ١٨٥٩م.
المرادي - محمد خليل
سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٤) أجزاء - القاهرة - ١٢٩٥هـ (١٨٧٤، ١٨٨٣م).
- عرف البشام ممن ولي فتوى الشام - مخطوطة في التيمورية تاريخ ٢٠٥٩، صورة فوتوغرافية عنها في دار الكتب (الفهرس ٥/٤٢٢).
ابن مسكويه - تجارب الأمم جزءان - طبعة هـ. ف آمدروز.
مشاقة - ميخائيل
مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان، مصر ١٩٠٨.

مصطفى ـ شاكر
في التاريخ العباسي. الجزء الأول. دمشق ١٩٥٧.
مطر ـ إلياس أديب
العقود الدرية في تاريخ المملكة السورية بيروت ١٨٧٤.
المعلوف ـ عيسى إسكندر
(١) تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني لبنان ١٩٣٤.
(٢) دواني القطوف في تاريخ بني معلوف بعبدا ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨.
المنجد ـ صلاح الدين
(١) خطط الشام ـ جزءان ـ المطبعة الكاثوليكية ١٩٤٩.
(٢) المؤرخون الدمشقيون في العهد العثماني وآثارهما المحفوظة (١٥١٦ ـ ١٩١٨).
(محاضرات ألقيت سنة ١٩٥٨ على طلبة قسم التاريخ معهد الدراسات العربية العليا ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة) طبع في بيروت ١٩٦٤.
(٣)خزائن الكتب الخاصة والعامة بدمشق في العهد العثماني.
منجم باشي ـ أحمد بن لطف الله
(مؤرخ تركي في القرن السابع عشر). صحائف الأخبار ـ إستامبول ١٨٦٣/١٢٨٠.
منصور ـ القس أسعد
ـ تاريخ الناصرة من أقدم زمانها إلى أيامنا الحاضرة. مصر دون تاريخ.
ابن منظور
(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم).
لسان العرب عدد الأجزاء (١٥) دار صادر بيروت عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦م.

مؤلف مجهول
قضاة دمشق ـ ذكر من تولى دمشق من القضاة ـ مخطوط في الظاهرية ـ رقم ٤٦٨١ .
مؤنس ـ حسين
ـ الشرق الإسلامي في العصر الحديث ـ القاهرة ـ ١٩٣٨ .
ـ المسلمون في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الحروب الصليبية ـ المجلة التاريخية المصرية ـ المجلد الرابع العدد الأول ـ مايو ١٩٥١ .
موندرل (هنري)
رحلة موندرل من حلب إلى القدس. في مجلة المقتطف. مجلد ٣٧. ج٢ رجب ١٣٢٨/ آب ١٩١٠ .
موير ـ ترجمة محمود عابدين وسليم حسن
تاريخ دولة المماليك في مصر (١٢٦٠ ـ ١٥١٧)، القاهرة ١٩٢٤ .
النابلسي ـ عبد الغني
ـ العلم والفلاحة دمشق ١٢٩٩هـ.
ـ التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ـ مخطوطة.
ـ الرحلة القدسية. مخطوطة في الظاهرية رقم ٦٨٤٤ .
نصحي ـ ابراهيم
تاريخ مصر في عصر البطالمة، جزءان القاهرة ١٩٤٦ .
نعيمة
تاريخ نعيمة (٦) مجلدات الطبعة الثالثة إستامبول ١٢٨٣ / ١٨٦٦ .
النعيمي ـ عبدالقادر محمد بن عمر (شيخ ابن طولون)
الحوادث اليومية. نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق (عام ٤٥٣٣) تبحث في حوادث دمشق بين ٨٨٥هـ ـ ٩١٤هـ.
النمر ـ إحسان
تاريخ جبل نابلس والبلقاء ـ دمشق ـ ١٩٣٨ .

وقف الوزير لالا مصطفى باشا

تحقيق خليل مردم بك - دمشق - ١٩٢٥ .

ابن يحيى - صالح

تاريخ بيروت مع ملحق ابن سباط - بيروت ١٩٢٧ .

يني - جورج

تاريخ سورية، بيروت ١٨٨١ .

المستدرك من المصادر والمراجع العربية والتركية

إسكندر ـ توفيق

نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط. المجلة التاريخية المصرية المجلد السادس ـ ١٩٥٧.

جلبي ـ أوليا

سياحة نامة ـ إستامبول ١٣١٢هـ / ١٨٩٨م.

الخالدي

تاريخ الأمير فخر الدين. نشر أسد رستم وفؤاد البستاني ـ بيروت ١٩٣٦.

دهمان ـ محمد أحمد

تاريخ دمشق في عهد المماليك. دمشق ١٩٦٤م ـ ١٣٨٣هـ.

زكريا ـ أحمد وصفي

رحلة أوليا جلبي ـ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ـ المجلد ١٢ ـ ج ٣، ٤. وقد وردت كذلك في مقدمة كتابه «جولة أثرية في بعض البلاد الشامية». دمشق ١٩٣٤م.

زكي ـ عبدالرحمن

غزوة الإسكندرية (٧٦٧هـ ـ ١٣٦٦م). المجلة التاريخية المصرية. المجلد الرابع. العدد الثاني مايو ١٩٥٢.

سليمان سعودي

دفتر مقتصد ـ ٣ مجلدات ـ إستامبول ١٣٠٦هـ.

شيخو ـ لويس

تاريخ فن الطباعة في المشرق ـ مجلة المشرق المجلد الثالث سنة ١٩٠٠م ص ٣٥٥ ـ ٣٦٢.

لبيب ـ صبحي

التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى. المجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع العدد الثاني مايو ١٩٥٢م.

العدوي ـ إبراهيم أحمد

التمثيل السياسي بين الخلافة العباسية والدولة البيزنطية. المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع العدد الثاني. مايو ١٩٥٢.

العطار ـ نادر

تاريخ سورية في العصور الحديثة. الجزء الأول. دور حكم السلاطين الفعلي في العهد العثماني دمشق ١٩٦١.

غرايبة ـ عبدالكريم

ـ العرب والأتراك. دمشق ١٩٦١.

ـ مقدمة تاريخ العرب الحديث. دمشق ١٩٦٠.

فريد ون بك

مجموعة منشآت السلاطين. إستامبول ١٢٧٤هـ.

ثالثاً: رحلات السياح

لقد كانت الامبراطورية العثمانية ابان القرنين السادس عشر والسابع عشر احدى مناطق السياحة الاوربية، فقد جاب مناطقها المختلفة ومنها سورية بالذات كثير من السياح والعلماء والحجاج. وقد وصف هؤلاء رحلاتهم التي قاموا بها والاقاليم التي زاروها وخلفوها كتبا تقرأ. ولقد كانت هذه الرحلات مفيدة جدا للبحث. ولا بد من الاشارة إلى ان بعض هذه الرحلات ـ وهو قليل ـ لم يتم في القرنين السالفي الذكر وانما يرجع إلى قرون سابقة أو لاحقة.

ABBOTT (George Frederick): Under the Turk in Constantinople. A Record of Sir John Finch's Embassy. (1674-1681) London 1920.

AFFAGART (Greffin): Relation de Terre - Sainte. éditée par J. Chevanon.

ALEXANDRE de RHODES: Divers voyages et missions en la Chine et autres Royaumes de l'Orient. Paris 1653.

AMMAN (J.J): Reise in das gelobte Land. Zurich 1678

ANGLURE (d): Le saint voyage de Jérusalem. éd. Bonardof et Lognon. Paris 1878.

ANONYME (un Venitien): Description de la ville d'Alep. éditée et Traduite par M. Schefer après le voyage de M.d'Aramon. (de 1556).

ARNAUD (Francais):Voyage en Levant et en Jérusalem 1602-

1605. cf. Omont dans Florilegium M. de Voguë. Paris 1909.
ARVIEUX (Louis Laurent d'): Mémoires du Chevalier d'Arvieux recueillis et mis en ordre par J.B.Labat. 6 vol. Paris 1735.
BAUDIER (Michel):Inventaire de l'histoire générale des Turcs. Paris 1617. 2 ème ed. Paris. 1631.
BEAULIEU-Perasac (Philippe Prévost de): Discours du voyage faict en Levant 1608-1610, publié par Ch. de La Roncière. Paris 1913.
BEAUVAU (Henri de): Relation Journalière du voyage du Levant. Toul 1608.2 e éd. Nancy 1615.
BENARD (Nicolas): Le voyage de Hierusalem et autres lieux de la Terre-Sainte fait par le Sieur Bénard Parisien. Paris 1621.
Bent (J.T): Early Voyages & Travels in the Levant. 2 Vol. London 1843.
BENVENGA (abbé Michel): Viaggio di Levanti con la descrittione di Constantiople. Bologne 1688.
BLOUNT (Sir Henry): A voyage into the Levant. London 1640.
BOUCHER (le P. Jean): Le Bouquet Sacré composé des plus belles fleurs de la Terre-Sainte. Paris 1620.
BREVES (Francais Savary de): Relation des voyages de M. de Brèves tant en Grèce, Terre-Sainte et Aegypte qu'aux Royaumes de Tunis, Alger, ensemble un traité fait l'an 1604 entre le Roy Henry le Grand et l'empereur des Turcs et trois discours du dit Sieur. Paris 1630.

BIDDULPH (W): Lettres écrites d'Alep en 1600. dans Purchas his Pilgrims, London 1625. 2 e part. 1334 sq.

BERMOND (M.A.de) & BOLLOSON (J): Le voyage de Terre Sainte. Paris 1622.

BURKHARDT (J.L): Travels in Syria and the Holy Land. London 1822.

CARRE (Abbé): The Travels in India and the Near East. 1672-1674, Hakluyt Society. Second series. Vol. XCV, XCVI, XCVII.

CARTWRIGHT John: The Preacher's Travels through syria, Persia ... London 1611.

CASTEL (Jacques de) écuyer: Relation des voyages de M.de Brèves en 1605. Paris 1628.

CHARDIN (Jean): Voyage du Chevalier Chardin. Lyon 1687-1723. 10 Vol. autre édition Paris 1811.

CHAULMER (Charles): Tableaux de l'Europe, Asie Afrique et Amérique. Paris 1664.4 Vol.

CHESNEAU (J): Le voyage d'Aramon, ambassadeur pour le Roy au Levant; éd. Ch. Schefer. Paris 1887.

CHURCHIL (Colonel): Mount Lebanon. A Ten years Residence. 2 vol. London 1853.

COLIER (Justin): Journal du voyage de M. Colier Résident à la Porte, pour Monsieur des Etats Généraux des provinces-Unies. traduit du Flamant par Vincent Minutoli. Paris 1672.

COPPIN (le P. Jean): Le Bouclier de l'Europe ou la Guerre

Sainte avec une relation de voyages faicts dans la Turquie, la Thébaïde et la Barbarie. le Puy et Lyon 1686.
COVEl (Jhon): Extracts from the Diaries of Dr John Covel by J. Theodor Bent, Early Voyages and Travels in the Levant, II. London, Hakluyt Society 1833.
DALLAM (Thomas): The Diary of Master Thomas Dallam (1599-1600). edited by I, T. Bent. Early voyages and Travels in the Levant. I. London. Hakluyt Society 1893.
DANDINI (le P. Jerome): A voyage to Mount Libanus. Written originally in Italien by the R.I. Jerome DANDINI. Printed by Jerome in Fleet Street 1698.
DESHAYES de Courmemin (Louis): Voyage de Levant fait par le commandant du Roy en l'année 1621. Paris 1624.
DOUBDAN (Jean): Voyage de La Terre Sainte. Paris 1657.
DU Loir : Les Voyages du sieur du Loir. ensemble de ce qui se passea à la mort du feu Soultan Mourat dans le Sérail... avec la relation du siège de Babylone fait en 1639. Paris 1694.
DU MONT (Jean, baron d Carlscroon): Nouveau voyage du Levant par le Sieur Du Mont, contenant ce qu'il a vu de remarquable en Allemagne, France, Italie, Malthe et Turquie. La Haye 1699.
DUFRESNE-CANEYS: Le Voyage du Levant en 1573, annoté par Hauser. Paris 1897.
DU ROZEL: Voyage en Gerusalem. Paris 1644.
EVLIYA Tchelebi:SIYAHET-NAME.Stamboul1732, traduite en

Anglais par "Joseph Von Hammer" sous le titre de (Narrative of Travels in Europa, Asia and Africa in the 17th Century).London 1834 2 vol.

FAUVEL (Robert):Observations Curieuses sur le voyage du Levant.Rouen 1688.

FEBVRE (Michel): Théatre de la Turquie où sont representées les choses les plus remarquables qui s'y passent aujourd'hui. Paris 1682.

FERMANEL (Gilles): Le voyage d'Italie et du Levant. Rouen 1664. voir aussi. Revue Archéologique Syrienne. T.II. 1932. PP: 23-28.

GEDOYN (Louis): Journal et Correspondance de Gedoyn le Turc. Publié par A.Boppe. Paris 1909.

Ghistele (Joos Van): Voyage 1481-1485 Ghendt 1572.

GONTAUT-BIRON (Jean de): Ambassade en Turquie de Jean de Gontaut-Biron Baron de Salignac (1605-1610). Séjour en Turquie, Correspondance diplomatique et documents Inédits. 2 vol. Paris, Picard 1819.

GOUJON (Jacques): Histoire et voyage de la Terre Sainte 1668. Lyon 1671.

GRANGIER (le P. Louis): Lettres envoyées du Levant par le Père Louis Grangier. Paris 1616.

GREEN (P): A Journey from Aleppo to Damascus. London 1736

HAKLUYT (R): The Principal Navigations, voyages and Traffics & discoveries of the English nation made bysea

or Overland to the Remote & Farthest Distant Quarters of The Earth at any Time within the Compasse of these 1600 Years. London. S.D.T. II, III.

Harff (Ritter Arnold Von-): Die Pilger fahrt des A.V.H. Von Coln durch Italien, Syrien, Aegypten, Arabien. coln 1860.

JOUVIN: Les voyageurs d'Europe où est le voyage de Turquie qui comprend la Terre Sainte et l'Egypte. Paris 1684.

KHITROWO (B.De): Itinéraires Russes en Orient. traduit pour Société de l'Orient Latin. Genéve 1889.

LA BOULLAYE LE GOUZ: Les voyages et observations du Sieur de La Boullaye Le Gouz, gentilhomme Angevin. Paris 1653.

LA CROIX (Francois de): Mémoires du Sieur de La Croix ci-devant secrétaire de l'ambassade de Constantinople. Paris 1684.

LA CROIX (François Petis de): Extrait du Journal du Sieur petit fils, renfermant tout ce qu'il a vu et fait en Orient durant dix années. Paris, Magasin Encyclopédique de 1808. T.V.

LA MOTRAYE (François Aubry de): Voyages de M.de La Motraye en Europe Asie et Afrique. La Haye 1727. 2 vol.

LA ROQUE (de): Voyage de Syrie et du Mont - Liban. Paris 1722.

LAMARTINE (A): Voyage en Orient. Paris 1859.

LE BRUYN (Cornelius): Voyage au Levant. Delft 1700. 2 e ed. 1725 Rouen traduction française. I. vol.

LITHGOW (William): The Totall Discourse of The rare adventures Peregrinations of long Nineteen Years travayles from Scotland to the most famous Kingdoms in Europe, Asia and Africa. Glasgow 1906.

LUCAS (Paul): Voyage du Sieur Paul Lucas fait en 1714, par ordre de Louis XIV dans la Turquie, l'Asie, Sourie. Rouen 1724.3 vol.

MANS (Pierre Belon Le): Les Observations de Plusieurs Singularités et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie Indes, Egypte, Arabie et autres pays étrangers rédigées en trois livres, revu et augmenté de figures par Monseigneur le Cardinal de Tournon. Paris 1555.

MAUNDRELL (M): Journey from Aleppo to Jerusalem at Easter 1697, Utrecht 1706- London 1810- Beyrouth 1963.

MERCIER (M): Chronique de l'Echelle de Syrie. Paris 1922. (La vie des Consuls Francais au XVII e siecle enAlep. Picquet, D'Arvieux, Gedoyn).

MONCEAUX (des): Extrait d'un voyage par M. des Monceaux communiqué par M. Le Comte de Bonneval, son neveu. A la suite de la traduction Française des voyages de Cornelius, le Bruyn, Rouen 1725.

MORGAN & COOTE: Early voyages & Travels to Russia and Persia. by An. Jenkinson, London 1886.

MORANA (GIOV.A): Relazion del commercio d'Aleppo ed. altre scale dellae Siria e Palestine. Venezia 1799.

OLIVIER (G. A): Voyage dans l'Empire Ottoman, l'Egypte et

laPerse fait par Ordre du gouvernment pendant les (6) premières années de la République. Paris 1804.6 vol.

PARSONS (A): Travels in Asia & Africa.. London 1802.

PILOTI (Gretensis De Modo): Progressu ac diligenti providentia habendis in Passagio Christianorum pro conquesta Terrae Sanctae tractatus publié par Reiffenberg. T.IV. 1846 (collection des chroniques Belges inédits).

POCOCKE (R): A description of the East & some other countries 2 vol. London 1743-45.

POULLET : Nouvelles Relations du Levant avec une exacte description de l'Empire des Turcs en Europe. 2 vol. Paris 1667-68.

ROE (Sir Thomas): The Negociations of Sir Thomas Roe in his Embassy to the Ottoman porte from the year 1621-1628. London 1740.

ROBSON (ch): News from Aleppo containing many remarkable occured and observed by him in his journey thither. London 1628.

ROGER (Eugène): La Terre Sainte. Paris 1646.

SANDERSON (George): The Travels of Jhon Sanderson in the Levant, edited par by Sir William Foster. London. Halkluyt Society 1931.

SANDYS (George): Sandys Travels. London 1615.

SCHILLINGER (Fr.C): Persianische und Ost- Indianische Reis. Nuremberg 1707.

SPON (Jacques): Voyage d'Italie, de Dalmatie, de Grèce et du Levant fait aux années 1675 et 1676 par J. Spon et. G. Wheeler. Lyon 1878. 3 vol.

STOCHOVE (Vincent): Voyage du Levant. Bruxelles 1662.

TAVERNIER (Jean Baptiste): Les six voyages de M.J.B. Tavernier en Turquie, en Perse et aux Indes 4 vol. Paris 1724, autre édition Paris. 1692. 6 vol.

THENAUD (J): Le voyage d'Outre mer de Jean Thenaud suivi de la Relation de l'ambassadeur de Domenico Trevisan auprès du Sudan d'Egypte (1512). éd. Schefer. Paris 1884.

THEVENOT (Jean): Voyage de M. Thévénot au Levant et en Asie. Paris 1664.

TEONGE : The Diary of H. Teonge, on board. H.M.S. ships "Assistance" "Bristol" and "Royal oak" (1675-1719). ed Manwaring. London 1927.

TOURNEFORT (J. Pitton de): Relation d'un voyage du Levant fait par ordre du roi 1700.2 vol. Paris 1717.

VAN SUCHEM (L): Ludolph von Suchem's Description of the Holy Land and of the way Thither (1350). London 1895.

VALLE (Pietro Della): Il Pellegrimo... scritte del anno 1614 sin al 1625. Rome 1650. trad. Française: Voyages de Pietro Della Valle Gentilhomme Romain dans la Turquie, la Palestine l'Egypte, La Perse, Les Indes Orientales et autres Lieux. Paris 1664. 4 vol.

VANDAL (Albert): Les voyages du Marquis de Nointel (1670-1680). Paris 1900.

VOLNEY (Chasseboeuf dit Comte de): Voyage en Egypte et en Syrie (1783-1785). 3 éme. édition. Paris an VII- édition. Paris 1959. Publié pa. J. Gaulmier.

WHELER (George): A Journey in Greece., London 1682. Trad Française: Voyage de Dalmatie de Grèce et du Levant. Amestrdam 1689. 2 Vol.

رابعاً - المراجع الأجنبية العامة والخاصة

ADELOUS (Fréderic): L'Evolution de La Turquie dans ses rapports avec les étrangers. Toulouse 1928.

ADLER: Jewish Travellers. London 1927.

AKDAG (Mustafa): Osmanli Imparatorlugunun kurulus ve inkisaf devrinde Turkiye'nin iktisadi vaziyeti'; in Belleten of the Turk Tarikh kurumu. vol. XIII. pt, 51, Ankara 1949. 497-571.

ADNAN (Abdulhak): La Sience chez les Turcs Ottomans. Paris 1939.

ALBERTI (Eugéne): Relazione dell'Impero Ottoman. 3 vol. Firenze 1840, 44,45.

ALDERSON (A. D): The Structure of the Ottoman Dynasty. Oxford 1956.

AMARI (Michel): Dai Diplomi Arabi. Firenze 1863.

ANCIEN DIPLOMATE: Le régime des Capitulations, Paris 1898.

Aristarchi (Gregorios): Légistation ottomane. Constantinople 1873-1888.

ARNOULD: De la balance du commerce et des Relations Commerciales de la France dans toutes les parties du globe, particuliérement à la fin du regne de Louis XIV et au moment de la Révolution. 2 vol. Paris 1791.

ATIYA (A. S): The Crusade in the later Middle-Ages. London 1938.

ATKINSON (Geoffroy): Les Relations de voyage au XVII e siècle et l'évoluion des Idées. Paris 1924.

AVENEL (D'): -- Richelieu et la monarchie absolue. 4 vol. Paris 1884.

-- Lettres, Instructions diplomatiques et papiers d'état du Cardinal de Richelieu 8 vol. Paris 1853-1877.

BAASCH (Ernest): Die Hollandische wirtschaftsagesschichte léna 1927.

BAEHREL (René): Economie et Histoire. A propos des prix. dans mélanges. Lucien. Febvre. T.I. P. 287-310.

BABINGER. (Franz): Mahomet II le Conquérant et son temps (1432-1481). Traduction Française de H.E. del Modico. Paris 1954.

BARBIER de BOCAGE: Notice sur la carte générale des Pachaliks de Bagdad, Orfa et Haleb et sur les plans d'Halab de M. Rousseau dans: Récueils de Voyages et de mémoires publiés par la Société de Géorgraphie. T.II. 1825.

BARENTEN (Hilaire de): La france Catholique en Orient durant les trois derniers siècles d'après les documents. Paris 1862.

BARKAN (Omer Lutfi): --XV ve XVI inci asirlarda Osamanli Imperatorlurgunda Ziraf Ekonominin Hukuki ve Mali Esaslari. I. Kanunlar Istanbul 1943.

-- Notes sur les routes de commerce Orientales Revue de la Faculté des Sciences économiques de l'Université d'Istanbul (ed. Fra). T.I. n o 4. Juillet 1940.

BAROZZI (Nicolo) & BERCHET (Guglielmo): Le relazioni degli stati Europei lettere al Senato dagli ambasciatori Veneziani nel secolo decimo settimo. Serie V a Turchia volume unico, parte I, Venezia 1871, parte II, Venezia 1872.

BARTHOLD (V. B): La découverte de l'Asie. Histoire de l'Orientalisme en Europe et en Russie. Traduction de la Russe. par B. Nikitine. Paris 1947.

BAURAIN (Paul): Alep,autrefois, aujourd'hui. Alep. 1930.

BEAZELEY: - Dawn of modern geography 2 vol. London 1932.

- Voyages & Travels mainly during the 16th and 17th centuries with an introduction by. C.L. Raymond Beazley. Westminster 1903.

BELIN (François Alphonse):-- Essai sur l'histoire économique de la Turquie d'après les écrivains originaux. dans: journal Asiatique 6o série. T.III, T.IV. 1864, T.V. 1865.

-- Des Capitulations et des Traités de la France en Orient - Extrait du "Contemporain", Revue d'économie Chrétienne . Paris 1869, 1870.

BERCHET (Guglielmo): Relazioni dei Consoli Veneti nella Siria. Torino. 1866.

-- La Repubblica di Venezia e la Persia. Torino. 1865.

BERGASSE (LOUIS) et RAMBERT (Gaston): Histoire du com-

merce de Marseille T.IV (1559-1660). (Bergasse). T.V. (1660-1789). G.Rambert. Paris 1954.

BESSON (J): La Syrie et la Terre Sainte au XVII siècles. Poitiers-Paris 1862. (les Missions Jésuites).

BIRAN (Elie de): Une ambassade de France en Turquie sous Henri IV (Jean de Gontaut- Biron). Annuaire de la Société Philotechnique. T. 40. 1880.

BONFILS: Droit International Public. Paris 1908 (5éme éd).

BONNAC (De): Mémoire historique sur l'ambassade de France à Constantinople publié par CH. Schefer. Paris 1894.

BONNASSIEUX: Les grandes Compagnies de commerce. Paris 1892.

BORDEAUX (Henri): Voyageurs d'Orient. Paris 1926.

BORGHERINI-SCARABELLIN (Maria): IL Magistrato dei Cinque Savi alla Mercanzia dalla Institutione alla caduta della Repubblica. vol. 2. Venezia 1925-1926.

BOURON: Les Druzes. Paris 1932.

BRAUDEL (Fernand): ---La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II. Paris 1949.

--- l'économie de la Méditerranée au XVII e siècle Cahiers de Tunisie; T.IV; n o 14 2^{o} trim. 1956.

BRAUDEL (Fernand) & Romano (R): Navires et marchandises à l'entrée du port de Livourne (1547-1611). Paris 1951.

BROWN (Philip. Marshall): Foreigners in Turkey, their juridical Statut. Princeton, Oxford University press 1914.

BRUNO (P.): Ambassadeurs de France et Capucins Français à Constantinople au XVII e siècle, d'après le journal du P. Thomas de Paris. dans Etudes Fransiscaines.

T.XXIX

n o 171, Mars 1913, 232-269.

n o 172, Avril 1913, 394-413.

n o 174, Juin 1913, 618-631.

T.XXX

n o 178, Octobre 1913, 402-414.

n o 180, décembre 1913, 611-625.

T.XXXI

n o 182, Février 1914, 164-176.

n o 184, Avril 1914, 388-402.

n o 185, Mai 1914, 530-550.

BRUNEAU (André): Tradition et Politique de La France au Levant. Paris 1932.

BULLARD (S.R.): Britain & the Middle East from the earliest time to 1950. London 1951.

BURIAN (Orhan): The Report of Lello third English Ambassador to the Sublime Port. Ankara 1952.

CAHEN (Claude): l'histoire économique et sociale de l'orient Studia Islamica. T.III. 1955. P. 93-115.

CAPMANY: Mémorias historicos sobre la marina commercio y artes de la antigua cindad de Barcelone. 4. vol. Madrid. 1773-1792.

CARALI (Paolo): Fakhr Addin II, Principe del Libano. 2 Vol. Roma 1936.

CARAYON (le P. Auguste): Relations inedites de la Compagnie de Jésus à Constantinople et dans le Levant au XVIIe siècle. Poitiers et Paris 1864.

CASTELLANI (E): catalogo dei firmani ed altri Documenti emanti in lingua arabe e Turco concernati i Sanctuari, i proprieta, dirriti della Custovio di Terra-Santa, Gerusalemme 1922.

CHARLES-ROUX (Francois): ---Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII e siécle. Paris 1928..

---France et Chrétiens d'Orient. Paris 1939.

Charliat (P): Trois Siècles d'économie maritime française. Paris 1931.

CHARRIÈRE (Ernest): Négociations de la France dans le Levant. 4 vol. Paris 1848-1860.

CHEBLI (MICHEL): Fakhreddine II of Maan. Prince du Liban (1572-1636) Beyrouth 1946.

CHEW (S.C): The Crescent & the Rose. Islam and England during the Renaissance. New-York et Londres. 1937

CLEMENT (P): --Histoire de Colbert et de son administration 2 vol. Paris. 1874.

--Lettres et Instructions et mémoires de Colbert. 7 vol. Paris 1868-1871.

COBBETT (S.J): England in the Mediterraneen. 2 vol. London. 1904.

COLLIER (R) & BILLIOND (J): Histoire du commerce de Marseille de 1480-1599. Paris 1951.

COLLIN (B): -- Les Lieux-Saints. Paris 1948.

-- Les Frères Mineurs au Cénacle. dans Etudes Fransiscaines. nouvelle série. n o 22, T. IX. Juillet 1959.

COMBE (Etienne): l'Egypte Ottomane, dans "précis de l'histoire d'Egypte" par divers historiens et Archéologues. vol. III. Cairo 1933.

COURET (A): Notice historique sur l'ordre de St Sépulcre de Jérusalem depuis son origine à nos jours. Paris 1959.

DAMBMANN & NOEL VERNEY: Les Puissances Etrangères dane le Levant en Syrie et en Palestine. Paris 1900.

DANIELS: The Early English Cotton Industry. Manchester 1920.

DARU (Pierre): Histoire de la République de Venise. 9 vol. Traduction Francaise. Extraits Précédés d'une notice par léonMesnay librairie nationale. S.D.

DE COULANGES (Fustel): La Cité Antique. Paris. S.D.

DENY (J): Sommaire des Archives Turques au Caire. Société Royale de Géographie d'Egypte. Cairo. 1930.

DEPPING (G.B): -- Histoire du commerce entre le Levant et l'Europe depuis les Croisades jusqu'à la fondation des Colonies d'Amérique. Paris 1830. 2 vol.

-- Correspondance Administrative sous Louis XIV. 4 vol. Paris 1850-1855.

DE SESSEVALE: Histoire générale de l'Ordre de St François

2 vol. Paris 1935, 1937.
DE XIVERY (Berger): Récueil des Lettres Missives de Henri IV. 7 vol. et 2 vol. Supplément. Paris 1843.

DICTIONNAIRE DE THEOLOGIE CATHOLIQUE.

DJUVARA: Cent Projets de partage de la Turquie. Paris 1914.
DORVILLE (Contant): Histoire des différends peuples du monde.
- vol. le troisième. Paris 1770.
DRAPEYRON: Un Projet Français de Conquête du l'Empire Ottoman au XVI e et au XVII e siècles. Revue des deux mondes, 1 er novembre 1876.
DUFRAYNOY (Marie-Louise): L'Orient romanesque de France (1704-1789) Montréal 1946-1947.
DUGAT (G): Histoire des Orientalistes du XIIe siécle, au XIX e siècle. 2 tomes. Paris 1868-1870.
EBERSOLT (Jean): Constantinople et les voyageurs du Levant, Paris 1919.
Ehrenberg (R): les siècles des Fugger. trad. de l'allemand. Ecole pratique des Hautes Etudes. VIe section. Centre de Recherches Historiques Oeuvres étrangères II, Paris 1955.
EISELEN (Frederick Carl): Sidon. a Study in Oriental History. New -York 1907.
ELIOT, (Sir Charles): Turkey in Europe, London 1900.

Emerton (Ephram): Introduction to the Study of the Middle Ages.

ENCYCLOPEDIA BRITANNICA: London 1957.

ENCYCLOPEDIE DE L'ISLAM: I ère edition. 4 vol. supp.Leyde 1913-1938.

2 ème edition. T.I. (A.B.) Leyde-Paris 1954-1960.

EPSTEIN: The Early History of the Levant Company, London 1908.

ERGIN (OSMAN NURI): Turkiyi Maarif Tarihi.

Araplasma ve iskolastik tedris devri. Istanbul. 1939.

FAGNIEZ: -- Le Commerce sous Henri IV. Revue Historique Mai-Juin 1881.

-- Le Père Joseph et Richelieu (1577-1638). 2 vol. Paris 1894.

FAMIN (césar): Histoire de la Rivalité et du Protectorat des Eglises Chrétiennes en Orient. Paris 1854.

FERAND-GIRAND: Juridiction Française dans les Echelles du Levant. Paris 1941.

FLACELIERE (Robert): La vie Quotidienne au siècle de Péri-clés. Paris 1959.

FLAMENT (Pierre): Philippe de Harley, Comte de Cézy. Revue d'histoire diplomatique. T.XV (1901). 225-251 et 371-398.

FLASSAN: Histoire générale et raisonnée de la diplomatie Francaise. Paris 1809.

FRANCO(M): Essai sur l'histoire des Israélites de l'Empire Ottoman. Paris 1897.

FORBONNAIS: Questions sur le commerce des Français au Levant. Marseille 1755.

FOSTER (Sir William): England's Quest of Eastern Trade. London 1933.

FRANKLIN: Les Magasins de nouveauté. 2vol. Paris. S.D.

GALANTE (Abraham):- Documents officels Turcs concernant les Juifs de Turquie. Istanbul 1931.

- Appendice à l'ouvrage précédent. Istanbul. 1941

- Recueil de nouveaux documents. concernant les Juifs de Turquie. Istanbul 1949.

GALIBERT (L): Histoire de la République de Venise. Paris 1856.

GAUDERROY-DEMOMBYNES (Maurice): -- Les Institutions Musulmanes. Paris 1921.

-- La Syrie à l'epoque des Mamelouks. Paris 1923.

GIBB (H.A.R) & BOWEN (H): Islamic Society and the West. 2 vol. London. New-York-Toronto. 1957.

GOLUBOVICH (G): - Serie chronologica del Reverndissimi superiori di Terra-Santa. Gerusalemme 1898.

Biblioteca Bio-Bibliografica della Terra-Santa et dell'oriente Francescano. 5 vol. Firenze 1913-1927.

GOYAU (G): Le Rôle religieux du consul Français Picquet dans Alep (1652-1662). Revue de l'histoire des Missions. 1935.

GRAETZ (Heinrich): History of the Jews. 5 vol. London 1891-1892.

GRAF (George): Geschichte der christilichen Litteratur. 4 vol and index. Vatican City, 1944-1953.

GRAND LAROUSSE ENCYCLOPÉDIQUE: 10 Volumes. Paris 1960-1964.

GRAMMONT (De): Histoire d'Alger sous la la domination Turque (1515-1830). Paris 1887.

GRANT (Christina, Phelps): The Syrian Desert, Caravans, Travels and exploration. London 1937.

GROUSSET: Histoire des Croisades et de Royaume de Jérusalem. 5 vol. Paris 1934-36.

GUYS (H): -Statistique du Pachalik d'Alep. Marseille 1853.

- Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie. Paris 1882.

HALL (W, E): Foreign Juridiction of the British Crown. Oxford 1894.

HALPHEN (E):Lettres inédites du roi Louis XIII à M.de Cézy. Paris 1904.

HAMMER (Joseph Von): --Histoire de l'Empire Ottoman. Traduction française par J.J.Hellert. 18 vol. Paris 1835-1846.

-- autre traduction par Dochez, 3 vol. Paris 1840-1844.

-- Mémoire sur les premières relations diplomatiques entre la France et la Porte Journal Asiatique. T.X 1827. 19-45.

HASLUCK (F.W): Christianity and Islam under the Sultans. 2

vol. Oxford 1929.
HAUSER (Henri): La Prépondérance Espagnole (1559-1660). Paris 2 e édi. 1940.
HAUSER (H) & RENAUDET (A): Le débuts de l'Age Moderne. Paris 1946.
HAUTEFEUILLE: Histoire de Droit Maritime International.
HERTSLET (EDWARD):Treaties between Turkey & Foreign Powers. London 1855.
HEYD (Uriel): –The Jewish communities of Istanbul in the XVIIth century. Oriens. VI. 1953.
– Ottoman Documents on Palestine. Oxford. 1960.
HEYD (Wilhelm): -Histoire du commerce du Levant au Moyen âge. Trad. de Furcy Raymond. Leipzig 1923. 2 vol.
- Le colonie commerciale degli Italiani in Oriente. Venezia 1866.
HITTI (Philip): History of Syria. London 1951.
HOLLAND: Elements of jurisprudence. Oxford 1906.
HORNIKER (A.L): William Harborne and the beginning of Anglo-Turkish diplomatic and commercial relations. Journal of Modern History. 14. 1942. 289-316.
HOURANI (A.H): Minorities in the Arab World. Oxford University press. 1947.
HUREWITZ (J.C): Diplomacy in the Near and Middle East. Princeton 1956. 2 vol.

INAN (Afet): Aperçu général sur l'histoire économique de l'Empire Turc-Ottoman. T.T.K.Y. 8 e série. n o 6, Istanbul 1941.

IORGA (Nicolas): -- Points de vue sur l'histoire du commerce de l'orient à l'époque moderne. Paris 1925.

-- Les rapports entre la Hollande et l'Empire Ottoman au XVII e siècle et au commencement du XVIII e siècle. Revue Historique du Sud-Est Européen. T.XIV. Bucarest 1937. PP: 283-293.

-- Les voyageurs français dans l'orient Européen Paris 1928.

-- Quelques voyageurs occidentaux en Orient; dans Revue Historique du Sud-Est Européen. 1932.

ISMAIL (Adel): Histoire du Liban du XVII e siècle à nos Jours. T.I. (1590-1633). Paris 1955.

KAHANE (Henry et Renée) & TIETZE (Andréas): The Lingua Franca in the Levant Turkish nautical terms of Italian & Greek Origins. University Illinois Press. Urbana 1958.

KAMMERER (A): La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité. 4 vol. Le Caire 1925-1935.

KARAMURSEL (Ziya): Histoire des Finances de l'Empire Ottoman. Istanbul 1933.

KHAN (S.A): The East-India Trade in the XVIIth century. London 1923.

LA COMBE (De): Henri VI et sa Politique. Paris 1877.
LAMMENS (P.H): La Syrie. Précis historique. 2 vol. Beyrouth 1921.
LAMY (E): La France du Levant. Paris 1900.
LANE (F.CH): venetian ships and shipbuilders of the Renaissance. Baltimore. 1934.
LAOUST (H): Les gouverneurs de Damas sous les Mamelouks et les premiers Ottomans. Damas. 1952.
LA PRIMAUDIE (F.Elie de): Les Arabes en Sicile et en Italie. Paris 1868.
LA RONCIERE (Charles de): La découverte de l'Afrique au moyen-âge, cartographes et exploration. Le caire 1925.
LA RONCIERE (CH. de)& CLERC-RAMPAL (G): Histoire de la marine française. Paris 1934.
LAVISSE & RAMBAUD: Histoire générale (T.VI. PP: 721-747); (T.V PP: 844-894); (T.IV. PP: 821-856).
LECLANT (Jean): Le café et les cafés à Paris. Annales (E.S.C) 1951. 1-14.
LEROY (Jules): Moines et monastères du Prôche-Orient. Paris 1957.
LETTRES EDIFIANTES ET CURIEUSES: écrites des missions Etrangères. Paris 1780.
LEVENCQ (G): La Première Mission de la Cie de Jésus en Syrie.(1625-1774). Beyrouth 1925.
LEVI-WEISS (Dores): Le relazioni fra Venezia e la Turchia dal 1670 al 1684 e la formazione della sacra Lega. Archivio

Veneto-- Tridentino. T.VII 1925. T.VIII 1925 --T.IX -- 1926.

LEWIS (Bernard): -- Notes and Documents from the Turkish Archives. Jerusalem 1952.

-- The Islamic Guilds, Economic History Review. T.VIII. n o I, november 1937.

-- Some reflections on the decline of the Ottoman Empire, Studia Islamica. T. IX. 1958.

LYBYER (Albert-Howe): The government of the Ottoman Empire in time of Suleiman the Magnificent. Cambridge 1913.

-- The Ottoman Turks and the Routes of Oriental Trade. English Historical Review, 30, 1915. PP: 577-588.

LUZATTO (Gino): Les banques publiques de Venise XVII e-XVIIIe siècles dans "History of the principal Banks" éd. par J.G.Von Dillen. La Haye, 1934. 39-78.

MANDELSTAM (André): La Justice Ottomane dans ses rapports avec les Puissances Etrangères. Paris 1911.

MANDICH (G): La pacte de Ricorsa et le marche Italien au XVIIe siècle. Publication du centre de Recherches Historiques, Affaires et Gens d'affaires. Paris 1955.

MANTRAN (Robert): -- l'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVI e au XIXe siècles Cahiers du Tunisie, T.VII, n os 26-27, 2 o- 3 o trim. 1959. 319-333.

-- Istanbul dans la Seconde moitié du XVIIe siècle. Paris 1962.

MANTRAN (R) & SAUVAGET (Jean): Réglements Fiscaux Ottomans - Les Provinces Syriennes. Beyrouth 1951.

MARCHAND: Un intendant Louis IV.

MARTINO (Pierre): l'Orient dans la Littérature Française au XVII e et au XVIII siècles. Paris 1906.

MAS LATRIE (Louis de): -- Traités de Paix et de Commerce et Documents Divers concernant les relations des Chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au Moyen-Age. Paris 1872-75.

-- Histoire de L'île de Chypre sous le règne des princes de la maison de Lusignan. 3vol. Paris. 1852-1855.

MASSON (Paul): -- Histoire du commerce Français dans le Levant au XVIIe siècle. Paris 1897.

-- Histoire du commerce Francais dans le Levant au XVIII e siècle. Paris 1911.

-- Histoire des Etablissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793. Paris 1903.

MEARS (Eliot Grinell): Modern Turkey. Sur les Capitulations (Chap. XIX. PP: 430-447). New-York 1924.

MICHAUD & PAUJOLAT: lettres levantaines.

MICHEL (Francisque): Recherches sur le commerce des Etoffes de Soie. 2 vol.

MILLER (W): The Latins in the Levant. London 1908.

MILTITZ: manuel des Consuls. London 1839.
MORANDI (C): Relazioni di ambasciatori. Bologna 1935.
MOTLEY (John Lothrop): The Rise of the Dutch Republic. 3 vol. Oxford. 1906.
MÜLLER (K): Die Karvanserai in a vorderen Orient. Vienne 1923.
MUN (Gabriel de): -- Deux ambassadeurs à Constantinople 1604-1610 (Salignac et Glover). Paris. 1902.
-- l'Etablissement des Jésuites à Constantinople sous le règne d'Achmet I er. Revue des Questions Historiques 1903, 163-172.
NOEL: Histoire du commerce du monde depuis les temps les plus reculés. 2 vol. Paris 1891-92.
NORMAN (E. Lee): Travel and Transport through the Ages. Cambridge University Press. 1958.
OHSSON (Mouradgea D'): Tableau général de l'Empire Ottoman. 7 vol. Paris 1787-1824.
OATEN: European Travellers in India during the 15th, 16th, & 17th centuries. London 1909.
OMONT (Henri): Missions Archéologiques en Orient aux XVIIe et XVIIIe siècles. Paris 1902.
PALLIS (Alexandre): In the Days of Janissaries. London 1951.
PARDESSUS: La collection des Lois Maritimes Antérieurs au VIIe siècle. Paris 1839-1845.
PARAIN (Charles): La Méditerranée, Les hommes et leurs travaux. Paris 1936.

PARIS (Robert): Histoire du Commerce de Marseille. T.IV, V. Le Levant. Paris 1957.

PEARS: Turkey and its people. London 1912.

- Fall of Constantinople. London 1912.

PELISSIÉ de RAUSAS (G): Le Régime des Capitulations dans l'Empire Ottoman. 2 vol. Paris 1902-1905.

PENROSE (Boies): Travel and discovery in the Renaissance (1940-1620). Harvard University. Massachusetts 1952.

PICHON: Sur la route des Indes. Paris 1932.

PIGEONNEAU (H): Histoire du commerce de La France. 2 vol. Paris 1885-1889.

PINON: Histoire Diplomatique (1515-1918). Paris 1929.

PIRENNE (Jean): Les Grands courants de l'histoire Universelle 5 vol. Paris 1948-1953. (surtout T.II).

- Civilisations Antiques. Paris 1951.

POUQUEVILLE: Mémoire Historique et Diplomatique sur le commerce et les Etablissements Français au Levant depuis l'an 500 jusqu'à la fin du XVIIe siècle. Extrait du T.X. des Mémoires de l'Académie des Inscriptions. Paris 1833.

POWER & POSTAN: Studies in English Trade in the 15th century. London 1933.

PREDELLI (R): Libri Commerciali della Repubblica di Venezia T.VII et VIII. Venezia 1907, 1914.

RABBATH (le P.A): Documents Inédits pour servir à l'histoire du Christianisme en Orient. Beyrouth, Paris 1905-1921.

RABBATH (Edmond): Les Minorités Chrétiennes d'Orient avant l'Islam. Beyrouth 1947.

RAIMUNDI DES AIGUILLERS: Recueil des historiens des Croisades. Paris. M. DCCC. LXVI.

REY (François): La Protection diplomatique et Consulaire dans les Echelles du Levant et de Barbarie. Paris. 1899.

RISANI (N): Documenti e Firmani. Gerusalemme 1931.

RISTELHUEBER (René): Traditions Françaises au Liban. Paris 1918.

ROBINSON (E.F): The Early History of Coffee Houses in England. London 1893.

RONCAGLIA (M): Saint-Francis of Assisi and the Middle-East. 3rd edition Cairo. Franciscan Centre of Oriental Studies. Cairo 1957.

ROUILLARD (Clarence Dana): The Turks in French History Thought and Litterature. Paris vers 1942.

RONDOT: Les Chrétiens d'Orient. Paris 1953-54.

RUSSEL (Alexandre): The Natural History of Aleppo. London 1794.

SATHAS: Documents Inédits relatifs à L'histoire de la Grèce au moyen Age. 9 vols. Paris 1880-1890.

SAINT-GENOIS (J.de): Les voyageurs Belges. Bruxelles. S.D.

SAINT-PIERRE (Puget. de): Histoire des Druses, Peuple du Liban. Paris 1763.

SAINT-PRIEST (Comte. de): Mémoires sur l'ambassade de France enTurquie et sur le commerce des Français

dans le Levant. Paris 1877.
SALVADOR (Edouard): L'Orient, Marseille et la Méditerranée et histoire des Echelles. Paris 1854.
SANUTO (Marini): - I diarii di Marino Sanuto. Venezia 1878.
- Le vite dei Dogi in Raccolta degli storici Italiani dal Cinque Cento al mille cinque cento. T.XXII - parte IV.
SARDELLA (P): Nouvelles et spéculations à Venise au début de XVIe siècle, cahiers des Annales. I. Paris 1948.
SAUVAGET (Jean): --Alep. Essai sur le développement d'une grande ville Syrienne des Origines au milieu du XIXe siècle. Paris 1941.
-- Esquisse d'une hisoire de la ville de Damas. Revue des Etudes Islamiques 1934. pt. IV. Paris.
-- Les Monuments Historiques de Damas. Beyrouth 1932.
-- Inventaire des monuments musulmans de la ville d'Alep. Revue des Etudes Islamiques 1931. PP: 55-114.
-- Introduction à l'histoire de l'Orient Musulman. Paris 1943.
SAUVAIRE (H): Description de Damas. Paris 1895.
-- Histoire de Jérusalem et d'Hebron. Paris 1876.
SAVARY (Jaques): Le Parfait Négociant, ou Instruction générale pour ce qui regarde le commerce des marchandises de France et des pays étrangers. I ère édi. Paris 1675. 2 e ed. 1673, 3 e. ed. 1734. 2 vol.

SAVARY de BRUSLOUS (Jaques): Dictionnarie Universel de Commerce. 3 vol. Paris 1723.

SCOTT (S.R): History of the Moorish Empire in Europe. Philadelphia & London 1904.

SOUSA (Nasim): The Capitulatory Regime of Turkey. Baltimore 1933.

STEEN de JEHAY (F.M.J.Van den): De la Situation légale des sujets Ottomans non Musulmans. Brussels 1906.

SURMEYAN (Mg.A): La vie et la culture Arménienne à Alep au XVIIe siècle. Paris 1934.

SVORNOS (Nicolas. G): Inventaire des Correspondances des consulsde France au Levant. Paris 1951.

STRIPLING: The Ottoman Turks & the Arabs. Urbana 1942.

TARRING (Judge. C.J.): British Consular Jurisdiction in the East. London 1887.

TENENTI (Alberto): Naufrages, Corsaires et Assurances Maritimes à Venise. 1592-1659. Paris 1959.

TESTA (T.de): Récueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères. Paris 1901. 10 vol.

TONGAS (Gerard): -- l'Ambassadeur Louis Deshays de Courmemin 1600-1632. Paris 1937.

-- Les relations de la France avec l'Empire Ottoman durant la première moitié du XVIIe siècle. Paris 1942.

TRITTON (A.S): The Caliphs and their non-Muslim subjects. London 1930.

TUCCI (Ugo): Lettres d'un marchand vénitien Andrea Berengo

(1553-1556). Paris 1957.
TWISS (Sir Travers): Law of Nations. Oxford 1884.
UZUNCARSILI (Ismail Hakki): XIX asir baslarina kadar Turk-Ingliz Munasebatina deir vesiklar. Belleten. T.XIII; n o 51. Juillet 1943.
VAN BERCHEM: Matériaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum 2 ème partie: Syrie du Sud. Jérusalem "ville". T.I. fas. I, II."Haram" T.II (dans Mém. de l'institut Français d'Arch. du Caire. T. 43, 44) 1927.
VINCENT & ABEL: Jérusalem. Paris 1912.
WARDEN (D.B): The origin nature and influence of consular Establishments. Paris 1813.
WATJEN (H): Die Nederländer in Mittelmeergebiet zur zeit ihrer Hochten nach Stelling. Berlin 1909.
WIET (G): l'histoire de la Nation Egyptienne. Paris 1937. 4 vol. T.IV. L'Egypte Arabe.
WITTEK (Paul): The Rise of the Ottoman Empire. London 1938.
WOOD (A.C): A History of the Levant Company. London 1935.
YOUNG (G): Corps de droit Ottoman. 7 vol. Oxford 1905-1906.

الفهرسة المعجمية للكتاب

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

ز

ش

ص

ض

ط

ظ

غ

ف

ق

ك

ل

م

هـ

و

ي



الفهرس العام